العرب والسلام

- هل ماتت عملية السلام ؟
- الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي.
- الجامعة العربية في ظل التسوية ، سيناريوهات المستقبل.
- تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي.
- الفكر العربي والشرق أوسطية.
- المياه في المشرق العربي (قضية حدود).

هل ماتت عملية السلام؟

د. تركي الحمد*

لست مع المتشائمين من مسار السلام العربي الإسرائيلي، على الرغم من كل الظروف التي تدعو إلى التشاؤم، وخاصة هذه الأيام في ظل حكومة الليكود. فالمسألة ليست تشاؤما أو تفاؤلاً، بقدر ماهي سبر للظروف الموضوعية المحيطة التي تمكننا في الختام أن نكون مع أوضد العملية بشكل عام، وليس في التفصيلات التي قد نقف منها هذا الموقف أو ذاك. فنعم نتانياهو يريد استسلاما عربيا كاملا دون قيد أو شرط، بناء على قناعة راسخة بأن العرب قد هزموا في النهاية، وما على المهزوم إلا الاستسلام وتنفيذ شروط المنتصر. ونعم إن العرب عامة، والفلسطينيين خاصة في حال من الضعف والتشتت وتضارب المصالح بما لايسمح بقيام جهد مشترك فعال، قادر على فرض ولو جزء بسيط من الحل العملي، ولا نقول المثالي، في اذهان متخذي القرار السياسي العربي. ونعم إن المشكلة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو، وقيام الحكم الذاتي الجزئي في القطاع وبعض الضفة، لم تعد قضية قومية شاملة، ولم تعد ـ ضمن أولويات الولايات المتحدة ـ سيدة النظام الدولي الجديد، والقادرة على فرض الحل المتوخى حين تقتنع به. كل هذه الأمور تدعو إلى التشاؤم والقول بموت عملية السلام، ولكن ذلك ليس بالضرورة صحيح على إطلاقه.

---

* أستاذ العلوم السياسية ـ المملكة العربية السعودية.

فإذا كانت الولايات المتحدة هي سيدة العالم، في ظل النظام الدولي الجديد الذي لانعتقد أنه سيدوم طويلا. فإن إسرائيل (نتانياهو) تعتقد أنها في ظل ذات النظام قد أصبحت سيدة الشرق الأوسط أو هي أمريكا الشرق إن صح التعبير. فمن ذا الذي يستطيع أن يمنعها القيام بما تشاء، وكيفما تشاء؟ ضعف عربي، مترافق مع ظرف دولي متسامح إسرائيلياً، ممزوج بحالة يأس شعبي عربي في ظل سقوط كل الأيديولوجيات التي أدمنها العربي طويلاً، بدءاً من القومية، وانتهاء بالأصولية، مروراً بومضات اليسار السريعة. كل الظروف تبدو لنتانياهو ومستشاريه ملائمة تماماً لتحقيق حلم تكوين دولة يهودية قوية في داخلها، ومسيطرة تماماً على محيطها. وذلك لا يكون، وفق تفكير اليمين الإسرائيلي، إلا بالحفاظ على تماسك الأيديولوجيا الصهيونية أولا. تلك الأيديولوجيا التي كان لها الفضل في إخراج الدولة اليهودية من رحم الحلم البعيد، والتي كان حزب العمل في سياسات رابين وبيريز الأخيرة، يهدد بتدميرها في خاتمة الأمر.

فعند التحليل العميق للصهيونية، نجد أنها كأي ايديولوجيا قومية شوفينية، إنها تقوم على ركنين رئيسين تحديداً: قابلية الاستعمار الدائم، والوعي المستمر بعداء الآخر الذي يجب أن يكون موجودا باستمرار، سواء على وجه الحق، أوبابتداعه ابتداعا. فعندما كان هتلر يتحدث عن «المجال الحيوي» للرايخ وحقه في الاستعمار، وعندما كان موسوليني يتحدث عن «غزو النجوم» عندما لا يصبح هناك متسع من الأرض، فإنما كانا يعبران عن النزعة التوسعية الدائمة في أي ايديولوجيا قومية شوفينية. وقد عبر ثيودور هرتزل (١٨٦٠ـــ١٩٠٤)، صاحب كتاب «الدولة اليهودية»، ومؤسس الصهيونية السياسية، عن ذات النقطة في الكتاب آنف الذكر، وفي مذكراته. ففي مذكراته، يذكر حديثاً دار بينه وبين الأمير هوهنلوهي، مستشار الامبراطور الألماني قال فيه: «وسألني أيضا عن الأرض التي نريد وما إذا كانت تمتد شمالاً حتى بيروت، أو ابعد من ذلك. وكان جوابي سنطلب ما نحتاجه، وتزداد المساحة المطلوبة مع ازدياد السكان» (ذكرها يوسف هيكل في: فلسطين، قبل وبعد. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١، ص١٠٠). وفي موقع آخر من المذكرات، يقول هرتزل: «إن الحكومة التركية طلبت اربعين مليون فرنك، وعرضت أن تعطينا مقابل ذلك امتياز إنشاء خط حديدي بين البحر المتوسط والخليج الفارسي، بالإضافة إلى حق إقامة جاليات ومستعمرات في فلسطين ضمن مساحة قدرها سبعون ألف كيلو متر مربع» (المرجع السابق، ص ١٠٠). ومن المعلوم أن مساحة فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، لم تكن تتجاوز ستة وعشرين ألف كيلومتر مربع.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، نجد أن فرضية العداء الدائم من قبل الآخر، أي آخر، هي جزء لا يتجزء من محاولة الأيديولوجيا الشوفينية إضفاء انسجام مفترض على جماعة من البشر، بغرض خلق أمة أو جماعة سياسية، أونحوذلك، وفق الخطوط العامة التي تحددها الأيديولوجيا. فهتلر

كان يفترض أن هناك مؤامرة دائمة ضد العرق الآري، والعنصر الجرماني تحديداً، من أجل إبعاده عن مسرح الإبداع ومسار الأحداث. وهو العرق الذي خلق الحضارة، ومن دونه، أو بتلويث نقائه، تندثر الحضارة. وموسوليني كان يتحدث دائماً عن الأخلاق الرومانية الرائدة. وفي «الدولة اليهودية»، يقول هرتزل: «إننا شعب واحد، وأعداؤنا جعلوا منا شعبا واحدا رغماعنا، كما يحدث ذلك مراراً في التاريخ. الشدائد ربطتنا معاً، وهكذا اكتشفنا بالاتحاد قوتنا فجأة.. لتعط لنا السيادة على قسم من الكرة الأرضية، يتسع اتساعاً كافياً لتلبية الحاجات المشروعة للأمة، والباقي نكون قادرين على تحقيقه بأنفسنا» (المرجع السابق، ص ٩٤).

فالصهيونية إذن، كأي ايديولوجيا قومية شوفينية، تقوم على هذين الركنين: قابلية التوسع الدائم، وهاجس العداء الدائم. ولكن ما يفرق الصهيونية عن بقية الأيديولوجيات القومية، التي يحاول أصحابها التعبير عن أمم وشعوب وبلاد قائمة وراسخة، هو الوضع التاريخي لليهود في العالم، وانعكاسات ذلك على أوضاعهم اجتماعياً واقتصادياً ونفسيا، وأثر ذلك كله على المحتوى الأيديولوجي للصهيونية. فمن الناحية الاجتماعية، عاش اليهود غالب تاريخهم في «غيتوات» منعزلة عن المجتمعات التي يعيشون فيه، كأحد الوسائل لتجنب الذوبان في تلك المجتمعات. ومن الناحية الاقتصادية، عاش اليهود وليس لهم إلا رب واحد، كما قال ماركس في «المسألة اليهودية»، ألا وهو الذهب. وذلك راجع إلى الإحساس بعدم الأمان والاستقرار في أي مجتمع يعيشون فيه، وبالتالي فإن الذهب هو طوق النجاة الوحيد. بطبيعة الحال لايسري مثل هذا التحليل على اليهود فرداً فرداً، ولكنه يعبر عن اتجاه تاريخي عام حين سبر التاريخ اليهودي. ونفسياً، تولدت لدى اليهود قناعة نفسية جماعية بأنهم غير مرغوب فيهم في أي مجتمع يعيشون فيه أو يتعاملون معه، حتى لو كانت الظواهر تقول بغير ذلك. فهرتزل، ومن قبله ليوبينسكر(١٨٢١ـ ١٨٩١)، رددا أن عداء اليهود شيء متأصل في النفس البشرية. وفي ذلك يقول هرتزل: «إن المشكلة اليهودية كائنة حيث يوجد اليهود بأعداد ظاهرة. وحيث لا توجد فإنها تأتي مع اليهود المهاجرين.. وهذه هي الحالة في كل بلد، وستبقى كذلك، حتى في البلاد المتقدمة في التمدن ـ مثل فرنسا ـ إلى أن يوجد حل للمشكلةاليهودية على أساس سياسي. واليهود الذين لاحظ لهم، يحملون هذه الأيام بذور اللاسامية إلى انجلترا، وقد سبق أن أدخلوها إلى أمريكا» (أوردها يوسف هيكل، المرجع السابق، ص ٩٣).

وعلى ذلك، فإن الصهيونية، بالإضافة إلى أنها أدلجة لليهودية ـــ كما أن النازية أدلجة للشعور الوطني الألماني، والفاشية أدلجة للشعور الوطني الإيطالي ـ إلا أنها في طياتها تحمل كل عقد اليهود في التاريخ، وتجسد كل تاريخ اليهود كما هو متصور، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أوالنفسية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نفهم سياسات نتانياهو الحالية، بصفته نموذجاً للفكرة الصهيونية في

أنقى صورها. ففي مقال للكاتب الإسرائيلي «عمانوئيل سيفان»، يناقش فيه العلاقة بين بنيامين نتانياهو ووالده، المؤرخ اليهودي بنزويون نتانياهو، يقول: «والخلاصة التي توصل إليها بنزويون واضحة: الغويم سوف يشككون دائما باليهود، وسوف يحسدونهم ويكرهونهم. حتى أحوالهم الجيدة حالياً في الولايات المتحدة وأوربا هي خدعة ووهم. أما الوسيلة الوحيدة لهم للخروج من كل هذا، فهي بأن يكون لهم دولة خاصة بهم. لكن حتى هناك، كما يرى نتانياهو الأب، على اليهود أن يبقوا دائما على سلاحهم. فالأعداء يصولون ويجولون في الجوار كله، وحائط الحديد (وهي الفكرة المأخوذة عن معلمه جابوتنسكي) هو ما ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه. فالقوة العسكرية والجماعية القومية الصحية هما الضمانتان الأخيرتان للبقاء على قيد الحياة كجماعة. ذلك أن الغويم سيبقون دائما غويم، أي لا ساميين، حتى لو كانوا من أصل سامي كما هي حال العرب، وهكذا فحظ الاندماج في منطقة الشرق الأوسط لن يكون أفضل من حظ الذوبان في أسبانيا وألمانيا (عمانوئيل سيفان، «بنيامين نتانياهو وأبوه»، جريدة الحياة، العدد ١٢٥٥٤، الاثنين ١٤ تموز (يوليو)، ١٩٩٧، الموافق ١٠ ربيع الأول ١٤١٨).

هنا إذن تكمن جذور السياسة النتانيهوية غير العقلانية ظاهراً. إنها، أي الجذور، إنما تكمن في «العقدة اليهودية» التي يحملها نتانياهو في أعماقه، بل وكل اليهود تقريباً، ولكن نتانياهو يبقى نموذجاً واضحاً لهذه العقدة، فإذا كانت «المشكلة اليهودية» في أوربا قد حلت في قيام الدولة اليهودية خارجياً، وانتصار الديموقراطية داخلياً، فإن العقدة اليهودية ضاربة في أعماق التاريخ والنفس اليهوديين، على الرغم من كل شيء. وهذه العقدة تقوم على الرغبة اليهودية في الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها، وعدم الرغبة في ذات الوقت. الرغبة في الاندماج بدافع تجنب الشذوذ الذي يقود إلى الاضطهاد، وعدم الرغبة في الاندماج بهدف الحفاظ على المقومات الخاصة «الشعب الله المختار»، كما تقوم هذه العقدة على الإحساس اليهودي العام بأن اليهودي غير مرغوب فيه في أي مكان، حتى وإن بدا الأمر غير ذلك. وطرح بنزويون نتانياهو السابق، خير توضيح لهذه النقطة.

وعلى ذلك، فإن نتانياهو حين يقول إنه يريد السلام، فإنه صادق في قوله. ولكن السلام الذي يريد ليس السلام المتعارف عليه بين كافة الأمم حين تسعى إليه في أعقاب حرب أو نحوها، وإنما هو سلام يهودي خاص. سلام يضع في مقدمة أولوياته أمن الدولة اليهودية المطلق، وحقها في التوسع على أرض إسرائيل وفق حاجاتها، وفق مقولة هرتزل إن حدود الدولة اليهودية تتحدد وفقاً لحاجات سكانها، وحقها في الحركة الاقتصادية الحرة في «مجالها الحيوي»، الذي هو المنطقة العربية، وأخيراً حقها في حرية امتلاك السلاح، مهما كان نوعه، وبأي كمية كانت. ولكن في مقابل هذا السلام، ماذا ستعطي الدولة اليهودية للطرف الآخر، الطرف الذي تقيم معه السلام؟

الكف عن الحرب معها، هذا هو كل ما يمكن أن تمنحه الدولة اليهودية في عرف وسياسات نتانياهو. وهذا هو بالضبط معنى شعار «السلام مقابل السلام» الذي تطرحه حكومة نتانياهو وتكتل الليكود. فإسرائيل ـ وفق نظرة اليمين الإسرائيلي الذي يضرب دائماً على وتر العقدة اليهودية ـ لا يمكن أن تعيش دون الشعور الدائم بالخطر، الضروري لاستمرار تماسك الأيديولوجيا الصهيونية المؤسسة، التي هي أس تماسك الدولة والأمة. فاليهود أمة ودولة نتيجة هذه الأيديولوجيا، وبغيرها يعود اليهود مجرد أشتات مجتمعات ليس إلا. وإسرائيل لا يمكن أن تعيش دون مجال حيوي اقتصادي تعمل فيه، ولذلك فهي بحاجة إلى السلام، وهذا ما أدركه رابين وبيريز، وطرحه الأخير في كتاب «الشرق الأوسط الجديد».

تلك هي المعضلة الإسرائيلية، التي يعتقد نتانياهو أنه قادر على حلها عن طريق «السلام مقابل السلام». فالسلام مقابل الأرض، الذي قبله العرب وحزب العمل، سوف يؤدي في النهاية إلى انهيار ركني الأيديولوجيا الصهيونية المؤسسة، وفق نظرة نتانياهو واليمين الإسرائيلي، وتحول إسرائيل بالتالي إلى دولة عادية، وليس «الدولة اليهودية» التي راودت أحلام هرتزل والآباء المؤسسين، والتي تتفق مع رؤى والد نتانياهو نفسه، ولعل اليمين الإسرائيلي محق في نظرته تلك. فالسلام وفق الرؤية العربية ورؤية حزب العمل، سوف يؤدي فعلاً في النهاية إلى وجود دولة إسرائيل، ولكن دون صهيونية، ويبدو من تحليل شيمون بيريز في «الشرق الأوسط الجديد» أنه قد أدرك هذه الحقيقة، من حيث أن الصهيونية قد أدت مهمتها في إنشاء الدولة وثباتها، ولكنها لايمكن أن تستمر كما كانت في أذهان مؤسسيها، في عصر سقطت فيه الأيديولوجيات، وثبتت فيه الحدود، وبالتالي فإن استمرارية الدولة اليهودية لن تتم دون «وسطنتها»، أي تحولها إلى دولة شرق أوسطية، عن طريق اندماجها في محيطها، والخروج من كونها مجرد «غيتو» لليهود في المنطقة. بمعنى آخر، كان رابين وبيريز، وأرباب التوجه الجديد في حزب العمل، يريدون حل العقدة اليهودية، بعد أن حلت المشكلة اليهودية بقيام الدولة ذاتها، وذلك لصالح اليهود أنفسهم على المدى البعيد، بمعنى آخر، فإن أرباب التوجه الجديد في حزب العمل، يريدون إعادة الفصل بين الصهيونية واليهودية، بين الأسطورة المؤسسة للدولة، وبين الدولة القائمة بالفعل، وهذا ما يخافه اليمين الإسرائيلي، ولذلك قتل إسحاق رابين. إسرائيل دون صهيونية، هذا هو المصير الذي يحاول نتانياهو تجنبه، وهو النتيجة النهائية لعملية السلام فيما لو استمرت وفق مخططات حكومة رابين وبيريز.

ولكن الخيار الذي سار فيه نتانياهو، أي الوقوف ضد عملية تسوية متبادلة المنافع والمصالح بين مختلف الفرقاء، لن يؤدي في النهاية إلا إلى عدم استقرار الدولة اليهودية في الختام، قد يرضي اليمين ويحافظ على تماسك الأيديولوجيا الصهيونية، ولكنه لن يحافظ على تماسك المجتمع

الإسرائيلي. فالتوتر السائد نتيجة هذه السياسة، سيفجر أعمال العنف بوتيرة متصاعدة بين مختلف الفئات، العربي منها واليهودي. واستمرار العنف وعدم الاستقرار، سيقلل من معدل الهجرة إلى إسرائيل، وربما بداية هجرة معاكسة. وعدم الاستقرار سيقلل من الدور الاقتصادي لإسرائيل، سواء من حيث كونها مستقبلاً للاستثمارات، أو كونها مصدراً للتكنولوجيا وغيرها من السلع والخدمات. ومن دون العامل الاقتصادي، لا تستطيع إسرائيل أن تستمر في الوجود الفاعل، كما أنها لن تستطيع أن تعيش إلى الأبد على المساعدات الخارجية، ولذلك فإن نتانياهو، أو أي حكومة مشابهة، سيجد نفسه مجبراً في النهاية على السلام، وإن كان ذلك على حساب الأيديولوجيا، فالناس قد يعيشون بعض الوقت على الفكرة، ولكنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا عليها كل الوقت، فسواء، إذن، تمسك نتانياهو بهذه السياسة أو تلك، فإن التسوية هي المصير، تسوية تراعي مصالح كل الأطراف، وليس استسلام طرف لآخر دون قيد أو شرط. فرابين وبيريز لم يكونا أقل صهيونية من نتانياهو، ولكنهما أدركا هذه الحقيقة وسارا في ركابها، والعرب عامة، والفلسطينيون خاصة، لم يصلوا إلى قناعة التسوية ومن ثم السلام إلا بعد أن أدركوا أن إسرائيل واقع ملموس لا يمكن تجاهله في هذا العصر، ولا بد من التعامل معها بما يحقق مصالح الطرفين، دون مرجعية من هذه الأيديولوجيا أو تلك. فاستمرار الصراع العسكري مع إسرائيل لن يؤدي إلى نتيجة، بقدر ما هو استنزاف لموارد مادية وبشرية لا ضرورة له، لذلك كان لابد من تحويل طبيعة الصراع، ولذلك، وعندما يقال إن السلام خيار استراتيجي، والتسوية حل عقلاني، فإن ذلك لا يأتي من فراغ أو أنه أمر قضي بليل، أو حتى مجرد تفاؤل لا يعكس واقعاً موضوعياً، إنه، أي السلام، الخيار العملي الوحيد المتاح بالنسبة للطرفين في الظروف الراهنة، ولكنه سلام الأخذ والعطاء، وليس سلام الأخذ دون عطاء. العرب اليوم مدركون لهذه الحقيقة، والقطاعات الأوسع من الإسرائيليين مدركة لهذه الحقيقة أيضا، ولكن نتانياهو وحكومته غير مدركين، وهم لا ريب سيدركون، ولكن ربما بعد فوات الأوان. بعد أن تغرق المنطقة في عنف ودم وإرهاب وفوضى لا مبرر لها، وساعتها لن تكون إسرائيل أقل ضرراً من العرب والفلسطينيين في ذلك.

الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي

د. علي الدين هلال*

إن الباحث في تاريخ جامعة الدول العربية من ناحية ، وفي تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي من ناحية أخرى ، يكتشف لأول وهلة عمق الصلة بين التاريخين. ولعله ليس من قبيل المبالغة القول بأنه لا توجد قضية شغلت أجهزة جامعة الدول العربية ، على مستوياتها المختلفة ، بقدر ما شغلتها القضية الفلسطينية ، وذلك منذ إنشاء الجامعة ، وقد انعكس ذلك في المباحثات التي سبقت إنشاء الجامعة ، وكذا في قرارات مؤسساتها بما فيها مؤتمرات القمة العربية . ويترتب على ذلك أن المسار الذي تتخذه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي من شأنه أن يطرح آثاراً وتداعيات على الجامعة نفسها .

في هذا الإطار ، فإن هذا البحث سوف يتناول أولاً موقع القضية الفلسطينية في أنشطة الجامعة ، ثم يعرض لجهود التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي ، خصوصاً منذ انعقاد مؤتمر مدريد في أغسطس ١٩٩١ ، وتوقيع اتفاقيات أوسلو والاتفاقية الإسرائيلية ـ الأردنية ، والآثار التي يرتبها على هذا المسار على مستقبل الجامعة .

---

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

أولا : موقع القضية الفلسطينية في إطار الجامعة العربية

مع ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين، اكتسبت القضية الفلسطينية بعداً عربياً على المستويين الرسمي والشعبي.

فعلى المستوى الرسمي، سعت القيادات الفلسطينية إلى كسب دعم الحكومات العربية لمطالب الشعب الفلسطيني للحيلولة دون إقامة كيان أو دولة يهودية، ومن أجل إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان استقلالها كدولة عربية. وعلى المستوى الشعبي ارتبط الرأي العام العربي بتطورات القضية الفلسطينية، ودعم ذلك نشاط الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية والفكرية التي تبنت اتجاهات عروبية وإسلامية. في هذا السياق، فإن الدول العربية التي اجتمعت بمدينة الإسكندرية ما بين ٢٥ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر ١٩٤٤، وذلك تحت اسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، وذلك لبحث شكل التنظيم العربي - الإقليمي المرتقب، كان عليها أن تتعامل مع قضية التمثيل الفلسطيني. فقد تلقى مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر، والذي كان قد بادر بتوجيه الدعوة لهذه المفاوضات، برقية من عدد من القيادات الفلسطينية الذين طالبوا ببحث القضية الفلسطينية، وبالفعل أبلغ النحاس باشا القنصل المصري في القدس - د. محمود فوزي - رغبته في حضور وفد فلسطيني للمشاركة في المباحثات، وبالفعل تم اختيار شخصية فلسطينية مستقلة - موسى العلمي - لحضور الاجتماعات، ووافقت وفود الدول العربية في اجتماعها الثالث بتاريخ أول أكتوبر على مشاركة العلمي باعتباره ممثلاً لعرب فلسطين بحيث يكون له حق إبداء الرأي والنقاش دون الاشتراك في التصويت (١).

وقد أسفرت أعمال اللجنة التحضيرية عن صدور بروتوكول الإسكندرية الذي تضمن تصور الدول المشاركة عن الجامعة العربية، وتضمن البروتوكول قراراً خاصاً بشأن فلسطين جاء فيه:

«ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي، كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية، والوصول إلى استقلال فلسطين، هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار».

كما تضمن ميثاق الجامعة الذي وقع في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ملحقاً خاصاً أكدت فيه الدول العربية الأعضاء في الجامعة على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله، وتضمن الملحق:

«منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن إقرار أمرها لأصحاب الشأن فيها. وإذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها، فإن ميثاق العصبة في ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر لذلك الاستقلال قد ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يجوز أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة، ولذلك ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله».

وهكذا فقد كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية مرتبطاً بإنشاء الجامعة ذاتها وأصبحت القضية الفلسطينية أحد البنود الثابتة على أولويات نشاط الجامعة. ففي الدورة الثانية لمجلس الجامعة (٢١ أكتوبر ـ ١٤ ديسمبر ١٩٤٥) تشكلت لجنة لبحث موضوع تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة. وبناء على توصية اللجنة، قرر المجلس «أن تمثل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد عدد الوفد الفلسطيني عن ثلاثة، ويشترك الوفد في جميع أعمال المجلس وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية».

كما قرر المجلس أن يتم اختيار الوفد الفلسطيني من خلال اللجنة العربية العليا، وأن يكون لوفد فلسطين حق التصويت في الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفي الأمور التي يستطيع أن يلزم فلسطين بتنفيذها. وفي أعقاب قيام دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ وغياب اللجنة العربية العليا اقترح الوفد المصري في الدورة الثانية عشرة أن توجه الدعوة لحكومة عموم فلسطين التي نشأت في أكتوبر ١٩٤٨. وبالفعل، استمرت الجامعة في دعوة أحمد حلمي عبدالباقي رئيس حكومة عموم فلسطين لحضور دورات مجلس الجامعة، وحتى وفاته عام ١٩٦٣ [٢].

١ ـ الجامعة العربية وقضية فلسطين: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨

خلال هذه الفترة سعت جهود الجامعة العربية إلى دعم النضال الفلسطيني والحيلولة دون إقامة دولة إسرائيل، وذلك من خلال دعم العمل الفلسطيني لمقاومة الاستيلاء على الأراضي العربية، وكذا من خلال التحرك الدولي لطرح مطالب الشعب الفلسطيني لدى الدول والمنظمات الدولية.

وفي مجال دعم العمل الفلسطيني ناقشت الجامعة الاقتراح الذي تقدم به موسى العلمي مندوب فلسطين والخاص بإنشاء «صندوق الأمة العربية»، وتم إقرار إنشاء شركة برأسمال قدره مليون جنيه مصري، ولكن هذا القرار ظل دون التنفيذ، كما قرر مجلس الجامعة دعم خطط مقاطعة السلع والمنتجات اليهودية والحيلولة دون انتقالها إلى أسواق الدول العربية، وتألفت لجنة خاصة للإشراف على متابعة تنفيذ هذه المقاطعة، وإزاء تزايد الخلافات بين الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، سعت الجامعة إلى لم الشمل والتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وقد انعكس الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية على أعلى مستوى في إعلان قمة أنشاص التي عقدت بمصر خلال الفترة ٢٨ ـ ٢٩ مايو ١٩٤٦، والتي اعتبرت أن قضية فلسطين هي قلب القضايا القومية، وأن الإجحاف بحقوق عرب فلسطين يعتبر عملاً عدائياً ضد كل دول الجامعة العربية، وأن على الدول العربية دعم الكيان الفلسطيني عسكرياً ومالياً.

وعلى الصعيد الدولي شاركت الجامعة في مؤتمر لندن ١٩٤٦، وعبرت عن وجهة النظر العربية أمام لجنة التحقيق الانجلو أمريكية ولجنة التحقيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة، والتي على أساسها أصدرت الجمعية العامة قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. ورفضت الجامعة قرار التقسيم على أساس أنه لا يحقق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، وسعت لبعث الكيان الفلسطيني. لذلك، فعندما طلبت الهيئة العربية العليا من الجامعة إعلان دولة عربية في فلسطين عقب انتهاء الانتداب، فقد أقرت اللجنة السياسية هذا الطلب وقررت في يوليو ١٩٤٨ إقامة «إدارة فلسطينية» في المناطق التي تسيطر عليها القوات العربية في فلسطين.

وبإعلان قيام حكومة عموم فلسطين في نفس العام اعتبرتها الجامعة ممثلة للشعب الفلسطيني، وأصبح رئيسها مندوباً لفلسطين ـ كما سلفت الإشارة ـ لدى الجامعة، واستمرت قرارات الجامعة في التأكيد على ضرورة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وتدعيم كيانه السياسي، وإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية [٣].

وفي أكتوبر ١٩٤٧ قررت اللجنة العسكرية للجامعة تشكيل «قوات الإنقاذ» برئاسة فوزي القاوقجي، والتي مارست العمل العسكري في فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ وهو تاريخ دخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

٢ ـ الجامعة العربية وقضية فلسطين : ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

خلال هذه الفترة استمرت القضية الفلسطينية تمثل النشاط الأساسي لعمل الجامعة العربية واتخذ هذا النشاط عدة مسارات :

السعي للحفاظ على كيان فلسطيني، والتنسيق بين سياسات الدول العربية بشأن الموقف تجاه القضية الفلسطينية وتطوراتها، والوقوف ضد محاولات إسرائيل بشأن تحويل مياه نهر الأردن، والدفاع عن حقوق شعب فلسطين في المحافل الدولية، وارتبط مدى نجاح الجامعة في تحقيق هذه الأهداف بدرجة التضامن بين الدول العربية ودرجة الانسجام بين سياساتها، وعلى سبيل المثال، فبينما سعت مصر والسعودية لقيام دولة فلسطين على الجزء المتبقي من فلسطين، وذلك تأكيداً لمفهوم الكيان السياسي الفلسطيني وحماية للهوية الفلسطينية، فإن قيام الملك عبدالله بضم الضفة الغربية لنهر الأردن، وإعلان المملكة الأردنية الهاشمية عصف بهذا الاتجاه وأدى إلى نشوب أول أزمة خطيرة في داخل الجامعة [٤].

وإزاء المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن، وافقت اللجنة السياسية للجامعة في يناير ١٩٥٤ على إنشاء لجنة فنية لبحث كيفية الانتفاع بمياه نهر الأردن وروافده، وأقر مجلس الجامعة في عام ١٩٦٠ توصيات هذه اللجنة إذا بدأت إسرائيل في تنفيذ مشروعها. وعندما قامت إسرائيل في يونيو ١٩٦١ ببدء العمل لضخ مياه نهر الأردن من بحيرة طبرية دعت مصر لمؤتمر قمة عربي خلال الفترة ١٣ ـ ١٧ يناير ١٩٦٤ الذي قرر إنشاء «هيئة استغلال نهر الأردن وروافده» تقوم بمهمة تخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه النهر [٥].

كما اتخذ المؤتمر قراراً يتعلق ببعث الكيان السياسي الفلسطيني وتم تخويل أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة بالاتصال بالدول العربية وبالتجمعات الفلسطينية فيها، وذلك لبحث «الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم»، وأسفرت هذه الجهود عن انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول خلال الفترة ٢٨ مايو إلى ٢ يونيو ١٩٦٤ بمدينة القدس، والذي أقر النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعبر مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد بفندق فلسطين بمدينة الإسكندرية خلال الفترة من ٥ـ١١ سبتمبر ١٩٦٤ عن ترحيبه «بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلاً للشعب الفلسطيني في تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي».

وفي مؤتمر القمة العربي الثالث الذي انعقد بمدينة الدار البيضاء (المغرب) خلال الفترة ١٣ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ أكد رؤساء الدول العربية على ضرورة دعم قضية فلسطين عربياً ودولياً، ودعم الكيان الفلسطيني، والعمل على إنشاء المجلس الوطني الفلسطيني، واعتماد المبالغ اللازمة للاستمرار في إنشاء جيش التحرير الفلسطيني.

٣ - الجامعة العربية وقضية فلسطين : ١٩٦٧ - ١٩٩١

استمرت الجامعة خلال هذه الفترة التي تمتد ما بين هزيمة الجيوش العربية في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، ولكن في سياق تاريخي مختلف . فقد أسفرت حرب يونيو عن احتلال إسرائيل لأراضي تعادل مساحتها ثلاثة أمثال مساحة إسرائيل قبل الحرب ، وتضمنت مدينة القدس العربية ، وأراضي من مصر وسوريا والأردن . وقد أدى ذلك إلى تغير جوهري ، فإلى جانب القضية الفلسطينية في معناها الأصلي والمرتبط بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته ، فقد برزت قضية الأراضي العربية المحتلة لثلاث دول عربية أخرى ، كما تخلل هذه الفترة عدد من الأحداث الجسام التي أثرت بشكل مباشر على مسار القضية الفلسطينية ، لعل أبرزها المواجهة العسكرية بين القوات الفلسطينية والجيش الأردني في سبتمبر ١٩٧٠ ، ونشوب الحرب الأهلية اللبنانية ابتداء من ١٩٧٥ ، والغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، والذي كان لموقف منظمة التحرير إزائه تداعيات هامة .

وعلى مستوى دعم الكيان السياسي - الفلسطيني والتمثيل الفلسطيني في الجامعة كان أهم تطور في هذه المرحلة قرار مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد خلال الفترة ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ بمدينة الرباط (المغرب) وذلك :

«بتأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها ، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات» .

وفي إطار نفس التوجه نحو تدعيم الكيان السياسي الفلسطيني ، وبناء على مبادرة مصرية في شهر مايو ١٩٧٦ ، اتخذ مجلس الجامعة في سبتمبر من نفس العام قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية «عضوا كامل العضوية بجامعة الدول العربية» ، وذلك على قدم المساواة مع كل الدول العربية الأعضاء بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وأوضاع .

ولتأكيد اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لشعب فلسطين قرر مؤتمر القمة العربي السابع (الرباط - ١٩٧٤) عرض قضية فلسطين على الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة مع اتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية الكفيلة بنجاح ذلك . وبالفعل اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين ، وحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ، كما اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٧ في نفس اليوم

بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في دورات الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعايتها بصفة مراقب.

واستمرت مؤتمرات القمة في تأكيد هذه التوجهات تجاه القضية الفلسطينية، ففي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بمدينة الدار البيضاء (المغرب) خلال الفترة ٧ ـ ٩ أغسطس ١٩٨٥ أكد أن القضية الفلسطينية هي محل اهتمام العرب جميعاً، وأكد على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني.

وفي مؤتمر القمة العربي بعمان (الأردن) الذي انعقد خلال الفترة ٨ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٧ أكد على ضرورة استرجاع القدس الشريف والأراضي العربية المحتلة، وتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وضرورة بناء القوة الذاتية للعرب من أجل التصدي للخطر الصهيوني.

وفي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الجزائر خلال الفترة ٧ ـ ٩ يونيو ١٩٨٦ أكد على ضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية وتأكيد المقاطعة العربية لإسرائيل.

وخلال الفترة التي بدأت بعام ١٩٤٨ فإن نشاط جامعة الدول العربية لم يقتصر على الجانب السياسي، بل امتد إلى جوانب أخرى شملت على سبيل المثال المقاطعة الاقتصادية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل، وتم إنشاء المكتب الرئيسي للمقاطعة، وكذا مجموعة من المكاتب الإقليمية في عدد من الدول العربية، كما أنشأت الجامعة صندوقاً لدعم أسر الشهداء والمعتقلين الفلسطينيين، وكذا دعم الطلاب الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يدرسون في البلاد العربية بعد انقطاع مواردهم المالية في أعقاب حرب ١٩٦٧، ودعم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ثم اتخذ مؤتمر القمة العربي التاسع الذي انعقد في بغداد (العراق) خلال الفترة ٢ ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨ قراراً بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار سنوياً، ولمدة عشر سنوات، لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وانعكس اهتمام الجامعة بقضية فلسطين على تنظيم الجامعة ذاته، فمع تعدد الموضوعات الخاصة بالقضية الفلسطينية نشأت الحاجة لقيام جهاز متخصص في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وبالفعل، اتخذ مجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٥٢ قراراً بإنشاء «إدارة فلسطين» تتألف من شعبتين إحداهما للشؤون السياسة، والأخرى لشؤون اللاجئين تحت إشراف أمين عام مساعد للجامعة.

كما أصدر المجلس قراراً في يوليو ١٩٥٩ بدعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء جهاز متخصص في كل دولة لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية، وعلى أن تعقد اجتماعات دورية للمسئولين عن هذه الأجهزة في الدول العربية تحت اسم «مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين».

وفي إطار متابعة الجامعة لأوضاع الفلسطينيين في الدول العربية تقرر عقد «مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين»، وذلك للتنسيق بين الدول العربية بهذا الشأن. وبتوقف اجتماعات «مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين» بعد عام ١٩٦٧ قرر مجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٧٤ تكليف «مؤتمر المشرفين» بالقضايا التي كانت تبحثها اجتماعات رؤساء أجهزة فلسطين، وبناء على توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الأولى عام ١٩٦٤ بضرورة وضع خطط لتعليم الفلسطينيين في الدول العربية، وافق مجلس الجامعة وتم إنشاء «المجلس الدائم للتخطيط التربوي لأبناء فلسطين» الذي عقد دورته الأولى بمقر الأمانة العامة للجامعة عام ١٩٦٦، ثم دورته الثانية في بيروت ١٩٦٩ [٦].

٤ ـ الجامعة العربية وقضية فلسطين : ١٩٩١ ـ ١٩٩٦

يمثل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أغسطس عام ١٩٩١ منعطفاً جديداً في تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودشن سلسلة من المباحثات الثنائية، والجماعية بشأنها. ومع أن تحليل الظروف التي انعقد فيها المؤتمر يخرج عن دائرة هذا البحث، فإنه من الضروري تسجيل عدة ملاحظات: أولها، أن المؤتمر لم ينعقد في إطار أو تحت رعاية الأمم المتحدة، وإنما تم بدعوة ورعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (وقتذاك). وثانيهاً، أن المشاركة الفلسطينية في المؤتمر لم تكن مستقلة، وإنما تمت في إطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، وثالثهاً، أنه تم «تغييب» دور الجامعة العربية في الاجتماع، وبينما وجهت الدعوة لممثل مجلس التعاون الخليجي ولممثل الاتحاد المغاربي اللذان حضرا المؤتمر كمراقبين، لم توجه دعوة مماثلة لجامعة الدول العربية. ولعل ذلك يعكس وجهة النظر الامريكية في الجامعة وموقفها تجاه القضية الفلسطينية الذي تم عرضه في الجزء الأول من هذه الدراسة.

وترتب على مؤتمر مدريد تدشين مسارين للعمل السياسي والدبلوماسي. المسار الأول يركز على المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، والأردن، والفلسطينيين وجوهر هذا المسار بحث القضايا المتعلقة بالأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. والمسار الثاني يركز على المفاوضات الجماعية، والتي تشترك فيها الدول العربية وإسرائيل وعدد كبير من الدول الأخرى، وذلك لبحث موضوعات التعاون الإقليمي في المنطقة في مرحلة ما بعد الوصول إلى تسوية للقضايا المتعلقة باحتلال الأراضي.

وفي إطار هذا المسار الثاني انعقد مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٢، والذي أسفر عن تشكيل خمس لجان عمل تختص كل منها ببحث إحدى القضايا الرئيسية، وذلك تحت رعاية أحد الأطراف الدولية، وهي لجنة الحد من التسلح، ولجنة المياه (وكلاهما تحت رعاية الولايات

المتحدة)، والتعاون الاقتصادي الإقليمي (تحت رعاية الاتحاد الأوربي)، واللاجئين (تحت رعاية كندا)، والبيئة (تحت رعاية اليابان).

وكما حدث في مؤتمر مدريد، فإن الجامعة العربية لم تدع للمشاركة في مؤتمر موسكو كما لم تشارك في أعمال اللجان المختلفة التي انبثقت عنها.

وشهدت هذه السنوات أيضاً تطوراً لا يقل أهمية عما تقدم وهو مسار المباحثات الثنائية السرية الذي أدى إلى توقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. فقد فاجأ الفلسطينيون العالم بإعلانهم في سبتمبر ١٩٩٣ أن المباحثات السرية التي أجريت مع إسرائيل تحت رعاية نرويجية قد أسفرت عن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير والوصول إلى «اتفاق أوسلو» الذي وقع في واشنطن سبتمبر ١٩٩٣. وعلى نفس المنوال تحركت الدبلوماسية الأردنية وتم إعلان الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية التي تم التوقيع عليها في سبتمبر ١٩٩٤. وتمت كل من الاتفاقيتين خارج إطار جامعة الدول العربية وكان على الجامعة أن تتعامل مع هذه التطورات.

ففي اجتماع مجلس الجامعة في أبريل ١٩٩٣ أكد المجلس مساندته لجهود السلام التي تستهدف التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض في مقابل السلام ومبادىء الشرعية الدولية وقراراتها، ودعم جهود الدول العربية المشاركة في عملية السلام ومساندة مواقفها، كما أعلن وزراء الخارجية العرب دعمهم وتأييدهم للانتفاضة الفلسطينية مادياً ومعنوياً، ونددوا بمواصلة إسرائيل لسياسة العقاب الجماعي وإهدار حقوق الإنسان في الأراضي العربية، ودعوا الأمم المتحدة لإرسال مراقبين دوليين لمتابعة الموقف في الأراضي العربية المحتلة [٧].

وفي اجتماعه في شهر سبتمبر ١٩٩٣، أعلن مجلس الجامعة تأييده للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي باعتباره خطوة أولى نحو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وطالب باستكمال هذه الخطوة بخطوات على المسارات الأخرى تحقق انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السورية ومن الأراضي اللبنانية والأردنية المحتلة [٨].

وأكد المجلس نفس التوجهات في اجتماعه في مارس ١٩٩٤ وحض إسرائيل على الإسراع في الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مؤكداً أن القدس أرض محتلة وتخضع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رافضاً الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتهويد المدينة [٩].

نفس المعنى أكدته قرارات اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول العربية في سبتمبر ١٩٩٥، حيث أكدت على ضرورة استناد مفاوضات السلام الجارية إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢، و٣٣٨، بالإضافة إلى قرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة. ودعا المجتمع الدولي -

وخصوصاً مجلس الأمن ـ إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، كما دعا المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للكف عن وضع العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها.

كما دعا الدولتين راعيتي عملية السلام، والدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، للضغط على إسرائيل لعدم اتخاذ إجراءات من شأنها تغيير الوضع القائم لمدينة القدس وفقاً لحدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ مؤكداً أن قضية القدس ليست قضية دينية، وإنما قضية سيادة وحقوق وطنية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٠).

وأشارت القرارات إلى أن المفاوضات متعددة الأطراف لن تحقق غاياتها إلا في ظل السلام الشامل والعادل.

وفي الدورة رقم ١٠٥ في مارس ١٩٩٦ أدان المجلس الممارسات الإسرائيلية والمتعلقة بإغلاق المدن الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، واستمرار الاستيطان، وطالب المجتمع الدولي بالعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقدس، والمستوطنات، واللاجئين. وأكد المجلس ـ مرة أخرى ـ على عروبة القدس، وأدان الممارسات الإسرائيلية الساعية إلى تغيير الوضع في المدينة، كما طالب المجلس ببذل الجهود حتى يتحقق انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (١١).

وجاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالقاهرة في ٢٢ يونيو ١٩٩٦ مؤكداً في بيانه الختامي على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

كما أكد القادة العرب رفضهم للممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع الديمجرافي والقانوني لمدينة القدس، وكذا تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وطالبوا بوقف هذه الأنشطة التي تعد خرقاً للأعراف والقوانين الدولية، كما طالبوا بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى حقهم في العودة على أساس قرارات الأمم المتحدة.

ومع بروز اتجاهات الحكومة الإسرائيلية التي شكلها بنيامين نتانياهو في يونيو ١٩٩٦، أكد مجلس الجامعة في دورته رقم ١٠٦ في سبتمبر ١٩٩٦ على أهمية الاستمرار في عملية السلام العادل والشامل، ورفض الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية (١٢).

وفي دورته الطارئة في ديسمبر من نفس العام طالب المجلس بالوقف الفوري لمصادرة الأراضي العربية وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والسورية، معتبراً أن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية تتنافى تماماً مع مبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد[١٣].

وإزاء استمرار الحكومة الإسرائيلية في ممارساتها تجاه القدس والمستوطنات، وخصوصاً قرارها الخاص ببدء العمل في مستوطنة أبو غنيم، أوصى مجلس وزراء الخارجية العرب في الدورة رقم ١٠٧ في أبريل ١٩٩٧ بإيقاف خطوات التطبيع التي تم اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام، وإيقاف التعامل معها بما في ذلك إغلاق مكاتب وبعثات التمثيل الإسرائيلي في بعض الدول العربية، حتى تلتزم إسرائيل بمرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات التي توصلت إليها، كما أوصت بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى[١٤].

وفي إطار هذه التحركات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، طرحت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بمفهوم إسرائيل للسلام وتصورها لشكل العلاقات الإقليمية في المنطقة.

ثانياً : الشرق أوسطية في إطار المفهوم الإسرائيلي للتسوية

شهدت السنوات الأولى من حقبة التسعينات ذيوعاً لمفهوم «الشرق الأوسط» كإطار للتعاون الإقليمي في المنطقة، وذلك في إطار المفهوم الإسرائيلي لعملية التسوية. والحقيقة، أن هذا المفهوم ارتبط باسم شيمون بيريز رئيس الوزراء السابق منذ ثلاثين عاماً على الأقل. فقد طرحه لأول مرة في المقال الذي شارك به في العدد الخاص الذي أصدرته مجلة «الأزمنة الحديثة» الفرنسية في أعقاب حرب ١٩٦٧ بعنوان «يوم قريب، ويوم بعيد» والذي طرح فيه أهمية التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة كضمان لتحقيق الأمن والاستقرار. وبحكم الظروف السياسية التي سادت المنطقة وقتذاك فإن هذه الفكرة لم تلق رواجاً.

وفي عام ١٩٩٣ أصدر بيريز كتابا باللغة الإنجليزية بعنوان «الشرق الأوسط الجديد» الذي بلور فيه أفكاره بشأن مستقبل المنطقة وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بين دولها كما عبر عن هذا الفكر في عديد من الحوارات واللقاءات الفكرية.

انطلق بيريز من أنه «يجب علينا أن ننهي الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي نفس الوقت نبني شرق أوسط جديد. هذه المباحثات (الإشارة إلى المفاوضات متعددة الأطراف) يجب أن تناقش تحديات المستقبل بدلاً من أن تقتصر على الانغماس في مشاكل الماضي»[١٥].

ووفقاً لهذا التصور، يقول بيريز «إن الأعداء المشتركين الحقيقيين لكل دول المنطقة هم: الصحراء، والفقر، والتطرف، وأن على كل دول المنطقة أن تتعاون فيما بينها من أجل أن تزيل الصحاري من المنطقة، وأن تزيل الملح من مياه البحر، وأن تزيل التطرف من نفوس البشر»(١٦).

كما يشير بيريز إلى الموارد المهدرة التي كان يمكن استخدامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضرب مثلاً على ذلك بأنه خلال السنوات العشر (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) أنفقت دول المنطقة حوالي ٧٠٠ مليار دولار على أعمال التشييد والبناء ذهب معظمها في جيوب شركات أجنبية من خارج المنطقة مع أن هذه الأعمال كان يمكن أن تقوم بها شركات مقاولات محلية، كما أن دول الشرق الأوسط تستورد سنوياً ما تصل قيمته إلى ٣٢ مليار دولار من المواد الغذائية والطعام، والذي يمكن زراعة الكثير منها في المنطقة. ويقارن بيريز بين أسبانيا التي حققت انتعاشاً اقتصادياً لأنها تمكنت من اجتذاب ٥٠ مليون سائح أجنبي سنوياً، والوضع في منطقة الشرق الأوسط التي لا تستقبل ـ بكل دولها ـ سوى عشر هذا العدد رغم كل ما تمتلكه من مقومات سياحية.(١٧)

إن هذا الطرح يوضح العلاقة الوثيقة بين الاعتبارات الاقتصادية من ناحية، وتلك السياسية الأمنية من ناحية أخرى في تفكير بيريز، واعتباره الموضوعات الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من عناصر السلام. حيث يقول على سبيل المثال «إذا أمكن الوصول إلى اتفاقية حول الجولان من دون خطط على مشكلة المياه، فستكون مثل هذه الاتفاقية غير عملية. وإذا كان إعداد الخطط يحتاج إلى عامين أو ثلاثة أعوام فإننا خلال هذه الفترة سنكون غالباً قد وصلنا إلى السلام من خلال المحادثات الثنائية»(١٨). ويكرر نفس المعنى في سياق آخر عندما يقول «إن ٨٩٪ من الأراضي العربية هي إما صحراوية أو شبه صحراوية، ولا توجد أي طريقة لمحاربة الصحراء إلا بتوزيع المياه الموجودة ولو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فسوف نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي»(١٩).

واعتبر بيريز أن التعاون في المجال الاقتصادي هو مقدمة لإقامة «الشرق الأوسط الجديد»، وأنه ما لم يتحقق ذلك التعاون المنشود فلن يتغير شيء، وأن الهدف هو إقامة منطقة مفتوحة من الناحية الاقتصادية لجميع الشعوب التي تعيش فيها، حيث يسود العالم اقتصاد السوق، وكلما كانت السوق أوسع يكون الاقتصاد أقوى. وأكد بيريز في كتابه على أربع ركائز تمثل أساس «الشرق الأوسط الجديد» وهي: تحقيق الاستقرار السياسي في مواجهة الأصولية، والتعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية، وذلك من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية، وشيوع قيم الديمقراطية ومؤسساتها وممارساتها لأن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً، وإيجاد «أسرة إقليمية» لها سوقها المشترك وهيئاتها الإقليمية على غرار الجماعة الأوربية.(٢٠)

إن مناقشة هذا الطرح الإسرائيلي أو نقده، كما أن تحليل ردود الفعل العربية السياسية والفكرية تجاهه، يخرج عن إطار بحثنا هذا. لذلك، فإن التحليل سوف يقتصر على تأثير هذا الطرح على جامعة الدول العربية «كمؤسسة وكفكرة». بعبارة أخرى، فإن المطلوب هو بحث تأثير هذه التصورات على هيكل الجامعة العربية وأجهزتها، كما تطورت في نصف القرن الأخير من الزمان، وأيضا تأثيرها على منظومة القيم والمفاهيم التي تعبر عنها مؤسسة الجامعة العربية.

ومن ثم تتمثل المشكلة في تحديد العلاقة بين الترتيبات المؤسسية التي تقترحها إسرائيل وبين الجامعة العربية من ناحية، وفي علاقة مفهوم الشرق أوسطية بمفهوم العروبة من ناحية ثانية.

على المستوى الأول فإن الأفكار المرتبطة بما يسميه بيريز «الشرق الأوسط الجديد» أو تلك المرتبطة بمبادرة المنتدى الاقتصادي «دافوس» والتي تمثلت في انعقاد «مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقية في عام ١٩٩٤ بالدار البيضاء، و١٩٩٥ في عمان، ثم انعقاد مؤتمر القاهرة للتعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ١٩٩٦، والتي أسفرت عن إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص، كما تم إنشاء منظمة للسياحة الإقليمية، وتم بحث بإنشاء بنك إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجلس أعمال عربي - إسرائيلي مشترك. إن هذه الأفكار تهدف إلى إقامة سلسلة من الترتيبات والتنظيمات المؤسسية على مستوى دول الشرق الأوسط أي الدول العربية، وإسرائيل، وتركيا في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وهنا تثور المشكلة حول علاقة هذه المؤسسات الإقليمية الجديدة بنظائرها الموجودة في نطاق الجامعة العربية، بل إن التساؤل يثور حول استمرار جامعة الدول العربية نفسها على شكلها الراهن، وليس أدل على ذلك مما كتبه بيرز نفسه في هذا الشأن عندما ذكر «إنه من الأفضل وفقاً للتصور الجديد لمنطقة الشرق الأوسط أن تنضم كل من إسرائيل وتركيا إلى جامعة الدول العربية، شريطة أن يتحول اسمها إلى «منظمة الشرق الأوسط الإقليمية»[٢١]. ومن ذلك أيضاً ما صرح به بيزيز من «أن الجامعة العربية يمكنها الآن أن تغير اسمها إلى جامعة الشرق الأوسط»[٢٢].

مما سبق، يتبين أن التصور الإسرائيلي لمستقبل المنطقة ينطلق من أن «اندماجها» في المنطقة في مرحلة ما بعد السلام يتطلب تغييراً في الإطار المؤسسي لها، وأن هذا الاندماج الإسرائيلي يفترض تغيير هذا الإطار من سمته العربية إلى سمة أخرى تسميها إسرائيل بالشرق أوسطية ويترتب على ذلك بالضرورة أن يتم الانتقال من جامعة الدول العربية إلى منظمة دول الشرق الأوسط، ويمثل هذا الفهم عنصراً أساسياً لفهم إسرائيل للمنطقة المحيطة بها وعلاقتها بها، فالمتتبع للفكر الإسرائيلي يدرك تماماً أن إسرائيل رفضت دوما الاعتراف بالهوية العربية للمنطقة، لأن مثل هذا

الاعتراف سوف يجعل منها عنصراً دخيلاً عليها، وأكد هذا الفكر باستمرار على الطابع التعددي والانقسامي والفسيفسائي للمنطقة وهو ما سبق للباحث أن تناوله في بحوث سابقة [٢٣].

وعلى سبيل المثال، ففي مجموعة المقالات التي نشرها «أبا إيبان» وزير خارجية إسرائيل الأسبق في كتاب بعنوان «صوت إسرائيل»، والذي صدر في عام ١٩٦٩ يعترض على القول «بأن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وأن على إسرائيل أن تتكامل مع هذه الوحدة، ويوضح أن العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار، وأن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية» [٢٤].

وعندما نراجع التعريفات المختلفة لمفهوم الشرق الأوسط يتضح أن هذا المصطلح لا يشير إلى منطقة من المناطق الجغرافية الطبيعية المتعارف عليها، وإنما هو تعبير سياسي استراتيجي تختلف الدول التي تندرج في إطاره وفقاً للنظرة الاستراتيجية للباحث، وأنه في كل الحالات لا يتعامل مع المنطقة العربية على أنها وحدة متميزة، بل يدخل فيها دولاً غير عربية مثل تركيا، وقبرص، وأثيوبيا، وإيران، وإسرائيل، وأحياناً أفغانستان، وباكستان. ويخرج منها باستمرار دول المغرب العربي التي تسمى في المصطلح الغربي بدول شمال أفريقيا [٢٥].

ووفقاً لهذا المفهوم، فإن المنطقة تبدو في شكل فسيفسائي (Mosaic) تتكون من خليط غير متجانس من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية واللغوية وهي منطقة تتسم بكل أشكال التعدد الثقافي واللغوي والديني والسلالي. ويترتب على ما تقدم، رفض مفهوم العروبة لفكرة جامعة لشعوب المنطقة، وأن ما يجمع هذه البلاد هي اللغة والدين وهما ما يجمعان بعض الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية دون أن يخلق منها أمة واحدة، أو أن ما يجمع دول أمريكا اللاتينية يشابه ذلك الذي يجمع بين البلاد العربية دون أن يؤهلها ذلك للدعوة لانتماء واحد أو هوية مشتركة. يترتب على ذلك أيضاً، إيجاد التبرير الأخلاقي لشرعية الوجود الإسرائيلي، فهذه الشرعية تصبح أصعب منالاً إذا ما تم القبول بالانتماء العربي ـ الإسلامي للمنطقة، ولكنها تصبح أكثر مقبولية إذا كانت المنطقة هي خليط من القوميات والشعوب واللغات والمذاهب والطوائف، ولعل ذلك ما يفسر تشجيع الفكر الإسرائيلي لمنطق «الأقليات» في المنطقة.

ونستخلص مما تقدم، أن الحديث عن منطقة الشرق الأوسط في مواجهة المنطقة العربية أو الوطن العربي، واقتراح منظمة دول الشرق الأوسط في مقابل جامعة الدول العربية ليست مجرد إبدال اسم باسم، ولكن ينطوي على نظرة مغايرة لتاريخ المنطقة ووضعها ومستقبلها.

لذلك، فإنه لا ينبغي المقابلة أو المقارنة بين «العروبة» و«الشرق أوسطية» فمثل هذه المفارقة زائفة وخادعة في الأساس، واقتبس من محاضرة ألقيتها بمعهد البحوث والدراسات العربية في عام ١٩٩٣ :

«العروبة كما قلنا هي شعور وانتماء، وهي أحد مستويات الهوية التي يتعامل معها الإنسان، وهي بهذا المعنى جوهرها ثقافي قبل أن يكون سياسياً، وهي أمر يتصل بالمجتمع قبل أن يمس الدولة. الشرق أوسطية من الناحية الأخرى هي مجموعة ترتيبات استراتيجية، واقتصادية، وسياسية تتصل بالأمن الإقليمي، أو المياه، أو التعاون الاقتصادي، أو حماية البيئة»(٢٦).

نفس المعنى أكده د. أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة عندما ذكر في عام ١٩٩٤ :

«إن الربط بين الجامعة العربية وبين ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الجديد أمر غير منطقي ولا يتفق مع طبائع الأشياء، فالجامعة العربية تنظيم إقليمي قائم على هوية قومية وثوابت مشتركة تجمع بين أعضاء دوله وشعوبه، أما ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي فلا يزال على شكل هلامي غير واضح المعالم وتدور حوله التساؤلات»(٢٧).

ومؤدى ما تقدم، أنه إذا كانت العروبة هي هوية، وشعور، وانتماء لصيق بالإنسان، فإن «الشرق أوسطية» ينبغي التعامل معها على أنها مجموعة إجراءات وترتيبات مؤسسية تتعلق ببعض الموضوعات المرتبطة بمرحلة ما بعد تسوية القضية الفلسطينية، والتي يمكن أن تشارك فيها الدول العربية حسب ارتباطها بمضمون تلك الترتيبات. ومن هنا يتضح الفارق بين عضوية المؤسسات العربية، والتي هي ذات طابع تراكمي (بمعنى أن كل الدول العربية تشارك في هذه المؤسسات)، وتلك الترتيبات المطروحة تحت اسم الشرق أوسطية والتي يمكن لبعض الدول العربية أن تشترك فيها وفقاً لمدى ارتباط مصالحها بها.

وبالطبع، فإن السياسة الإسرائيلية تسعى إلى أن تكون المشاركة في هذه الترتيبات مدخلاً لإحداث تغيير في الانتماء. لذلك، فإن الإدراك العربي لهذا التصور الإسرائيلي والتعامل مع هذه الترتيبات بحذر هو أمر ضروري، ومن ذلك فإن موقف أغلب الدول الخليجية المتحفظ على مشروع إنشاء «بنك تنمية إقليمي للشرق الأوسط» أدى إلى إبقاء المشروع في حدود معينة لا يتجاوزها.

ومع أن الدعوة إلى «الشرق أوسطية» قد ضعفت مع وصول حكومة الليكود الائتلافية إلى السلطة في يونيو ١٩٩٦، ومن ثم لم تعد مطلباً إسرائيلياً ملحاً، فإن الدول العربية مطالبة بمزيد من التنسيق السياسي والاقتصادي فيما بينها، ومطالبة بالعمل على تطوير العلاقات التجارية فيما

بينها، وهي الدعوة التي ذاعت ـ سياساً وإعلامياً ـ تحت اسم السوق العربية المشتركة، أو منطقة التجارة العربية الحرة في عام ١٩٩٧.

وهذه العلاقات المرجوة سوف تتطلب ـ مع افتراض استمرارها وجديتها ـ تفعيل مؤسسات جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وذلك وفقاً لتصور استراتيجي لمستقبل المنطقة العربية في إطار عالم يتغير بسرعة، فإذا كان من الناحية النظرية لا يوجد تعارض بين وجود مؤسسات العمل العربي المشترك مع قيام ترتيبات مؤسسية للتعاون الإقليمي يضم دولاً أخرى غير عربية، فإن هذا التعارض سوف يحدث بالضرورة إذا ما استمرت هذه المؤسسات العربية على ما هي عليه من تلكؤ في عملية اتخاذ القرار، وضعف الأداء، وعدم وجود الإرادة السياسية الكفيلة بتطوير هذه المؤسسات [٢٨].

الهوامش

(١) فريق من الباحثين، «العمل العربي المشترك وقضية فلسطين»، في: الصادق شعبان وآخرون، العمل العربي المشترك: إنجازات وآفاق، (تونس: مطبعة الأمانة العامة للجامعة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤ ـ ٤٢.

(٤) د. حسن نافعة، «الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الدول العربية وفي القضية الفلسطينية»، في: علي محافظة وآخرون، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٥) فريق من الباحثين، مرجع سابق، ص٣٩.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٧) جريدة الأهرام، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٣.

(٨) جريدة الأهرام، ٢١/ ٩/ ١٩٩٣.

(٩) جريدة الحياة، ٢٨/ ٣/ ١٩٩٤.

(١٠) جريدة الحياة، ١٥/ ٩/ ١٩٩٥.

(١١) جريدة الأهرام، ٦/ ٣/ ١٩٩٦.

(١٢) جريدة الأهرام، ١٥/ ٩/ ١٩٩٦.

(١٣) جريدة الأهرام، ٢/ ١٢/ ١٩٩٦.

(١٤) جريدة الأهرام، ١/ ٤/ ١٩٩٧.

(١٥) حوار مع شيمون بيريز، الأهرام، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٢.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) نفس المصدر.

(١٨) نفس المصدر.

(١٩) الاقتباس نقلاً عن فهمي هويدي، فلسطين، ملف سقط سهوا، الأهرام ٩/ ٢/ ١٩٩٣.

(٢٠) شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبدالحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٥ ـ ١٧.

(٢١) د. عبدالمنعم سعيد، «الاقليمية في الشرق الأوسط، نحو مفهوم جديد»، السياسة الدولية، عدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٦٥.

(٢٢) د. جلال عبدالله معوض، «الوطن العربي والشرق الأوسط: مشكلة الهوية»، شؤون عربية، عدد ٨٥، مارس ١٩٩٦، ص ٧٠.

(٢٣) علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الاقليمي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣)، ص ٢٤ ـ ٣١.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٥) انظر عرضاً تفصيلياً لتاريخ مفهوم الشرق الأوسط واستخداماته المختلفة في: المرجع السابق، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(٢٦) د. علي الدين هلال، «العروبة في عالم متغير»، محاضرة ألقيت في يوم ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٣ ونشرت في مجلة البحوث والدراسات العربية، مجلد ٢٢، يوليو ١٩٩٤، ص ٣٢٠.

(٢٧) نقلا عن د. جلال عبدالله معوض، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢٨) انظر دراسة لأهم مجالات تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك في: د. أحمد الرشيدي، «مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء التطورات الراهنة على مستوى الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، شؤون عربية، عدد ٨٩ مارس ١٩٩٧، ص ٣٥ ـ ٤٢.

الجامعة العربية في ظل التسوية: سيناريوهات المستقبل

د. حسن نافعة*

مقدمة

لاتزال احتمالات التوصل إلى تسوية ما للصراع العربي-الإسرائيلي قائمة، على الرغم من الصعوبات الهائلة التي تواجه «عملية السلام»، وخصوصا بعد وصول نيتانياهو إلى السلطة في إسرائيل. غير أنه من المشكوك فيه أن تؤدي هذه التسوية ـ إن تمت ـ إلى سلام دائم في المنطقة. وهناك فرق كبير جدا بين مفهوم «التسوية»، ومفهوم «السلام». فالتسوية قد تحدث في ظل خلل في موازين القوة، حين يتمكن طرف من فرض معظم شروطه ـ إن لم يكن كلها ـ على الطرف الآخر. لكن مثل هذه التسوية، المفروضة بالقوة، غير قابلة للدوام لأنها معرضة للانهيار مع تغير موازين القوة التي أفرزتها. أما السلام فلا يتحقق إلا بإزالة أسباب الصراع و/أو بالقبول الطوعي لحل وسط يأخذ في اعتباره حقوق ومصالح جميع الأطراف دون ضغط أو إكراه.

ولا جدال في أن التوصل إلى تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، في ظل الخلل الحادث حاليا في موازين القوة التي تحكمه وتتحكم فيه، سوف يفتح الباب واسعا أمام تغييرات هائلة في خريطة المنطقة. إذ من المتوقع أن تنشأ هياكل وآليات جديدة، هدفها حماية التسوية، فوق الهياكل والآليات القديمة، والتي نشأت بسبب الصراع أو نمت وترعرعت في كنفه ووفق منطقه ومقتضياته. وتأتي جامعة الدول العربية في مقدمة الهياكل القديمة المرشحة للانهيار بل وقد يكون مطلوبا إزالة أنقاضها تماما حتى لاتتحول إلى أطلال ربما تستدعي عند شعراء العرب ـ يوما ما ـ «ذكرى حبيب ومنزل».

---

* أستاذ العلوم السياسية والتنظيم الدولي - جامعة القاهرة.

غير أن سقوط وانهيار «جامعة الدول العربية»، وهي مسألة مطروحة، بل وواردة، لايعني أبدا سقوط وانهيار العروبة كما يتمنى البعض. فالعروبة هوية تبلورت عبر عملية تشكل قومي طويلة ومعقدة تراكمت عناصرها على مدى قرون طويلة، وليس بوسع أحد أن يهرب منها أو ينكر وجودها. أما جامعة الدول العربية فهي إحدى الصيغ المؤسسية للعمل العربي المشترك، والتي فرضها الانتماء القومي، في حدوده الدنيا، في ظل الصراع العربي-الصهيوني. فإذا ما انهارت هذه الصيغة، تحت وطأة المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة، خصوصا في حالة عجزها عن التكيف مع هذه المستجدات، فسوف يجد العالم العربي نفسه ـ إن عاجلا أو آجلا ـ مضطرا إلى البحث عن صيغة جديدة للدفاع عن مصالحه. هذه الصيغة قد تتشكل في القريب العاجل إما لتحسين موقف العرب التفاوضي في المراحل النهائية للتسوية، خصوصا مايتعلق منها بالترتيبات الإقليمية الجديدة، أو حتى للتكيف مع هذه الأوضاع ولمحاولة تقليل مخاطرها إلى أدنى حد ممكن، وقد تتشكل، في مراحل متأخرة، كوسيلة لمقاومة شروط التسوية حين يكتمل وعي العالم العربي بشروطها المجحفة ويبحث عن طريق للخلاص.

ولكي تتضح أمامنا الصورة الكاملة لطبيعة التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في ظل عملية التسوية الجارية حاليا نقترح أن نقوم أولا باستعراض وتحليل طبيعة الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي في مرحلة المواجهة، ثم نحلل بعد ذلك طبيعة التسوية الجارية حاليا وانعكاساتها على الجامعة العربية قبل أن نتعرض أخيرا لمستقبل جامعة الدول العربية و«سيناريوهاته» المحتملة.

أولا: الجامعة العربية وإدارة الصراع

ارتبطت الجامعة العربية، نشأة ووجودا وتطورا، بالصراع العربي-الإسرائيلي عموما وبالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، ارتباطا عضويا إلى الدرجة التي أصبحت فيها الجامعة والصراع صنوان لايمكن تصور أحدهما من دون الآخر. فقد فرضت تطورات مايجري على الأرض الفلسطينية نفسها على أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، والذي شكل أول خطوات العمل العربي المشترك على طريق إنشاء جامعة للدول العربية، وعقد بالاسكندرية خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر إلى أكتوبر ١٩٤٤. وصدر بروتوكول الاسكندرية متضمنا قرارا خاصا لفلسطين يوضح الموقف العربي العام من هذه القضية على النحو التالي:

١ - ضرورة التفرقة بين اليهودية والصهيونية. وعلى حين يجمع العرب على رفض واستنكار ماجرى لليهود من اضطهاد ومذابح على أيدي الدول الأوروبية، فإنهم يرفضون حل «المسألة اليهودية» على حساب عرب فلسطين.

٢ - إن المساس بحقوق عرب فلسطين يلحق ضررا جسيما لا بالفلسطينيين وحدهم، وإنما يضر أيضا بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

٣ - إن فلسطين تشكل ركنا أساسيا من أركان البلاد العربية ولا يمكن أن يستقيم العالم العربي من دون المحافظة على سلامة هذا الركن.[١]

وانطلاقا من هذا الموقف حددت الدول العربية أهدافها على النحو التالي: وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والمحافظة على الأراضي العربية، وحصول فلسطين على استقلالها مع ضمان حقوق متساوية لكافة

المواطنين فيها دون أي تمييز على أساس العنصر أو الدين. وعلى هذا الأساس جاء ميثاق الجامعة متضمنا ملحقا خاصا عن فلسطين يؤكد على عروبتها وعلى حقها في الاستقلال ويقرر أنه «إذا كانت المظاهر الخارجية لهذا الاستقلال قد ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلايسوغ أن يكون ذلك حائلا دون إشراكها في أعمال المجلس». ولأن هذا الملحق أصبح جزءاً لا يتجزأ من ميثاق جامعة الدول العربية نفسه فقد تحول الالتزام بعروبة فلسطين واستقلالها إلى مصاف القواعد الدستورية في العمل العربي المشترك.[2]

والواقع أن المتتبع لنشاط جامعة الدول العربية على مدى نصف القرن الماضي سوف يلحظ على الفور أن الجهود المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي-الإسرائيلي قد استحوذت على القدر الأعظم من هذا النشاط. ومن اللافت للنظر أن تكون أول مؤتمرات القمة في تاريخ العمل العربي المشترك، وهي قمة أنشاص (مايو١٩٤٦) وكذلك آخرها، وهي قمة القاهرة (مايو١٩٩٦)، وبينهما خمسون عاما بالضبط، مخصصة بالكامل لمناقشة القضايا المتعلقة بتطورات الصراع العربي-الإسرائيلي. ويعكس التباين بين أهداف القمتين مدى التآكل الذي حدث في الموقف العربي العام حول هذه القضية. فبينما تركزت أهداف قمة أنشاص عام١٩٤٦، حول بحث سبل مواجهة الخطر الصهيوني «والدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لايتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى»، انحصرت أهداف قمة القاهرة عام١٩٩٦، حول بحث سبل إنقاذ «عملية السلام» بين العرب وإسرائيل والتي تعرضت للانهيار بعد وصول نيتانياهو إلى السلطة. ويوضح الفارق بين أهداف القمتين حجم التآكل الذي حدث في الموقف العربي وكذلك عجز الجامعة العربية عن أن تتحول إلى إطار مؤسس فعال لإدارة الصراع العربي- الإسرائيلي سلما أو حربا.[3]

إن الدارس المدقق للإدارة العربية للصراع مع إسرائيل يمكن أن يلحظ بسهولة كيف أن طبيعة الجامعة العربية قد عكست نفسها على أسلوب ومضامين هذه الإدارة وأوجدت مفارقة غريبة. فالجامعة العربية كانت، ولاتزال، مجرد منبر لتنسيق السياسات بين دول مستقلة وذات سيادة، وليست سلطة عليا تعلو إرادتها فوق إرادة الدول الأعضاء، لكن مجرد وجود الجامعة العربية كمنبر للتنسيق بين سياسات الدول العربية مكنها من الاتفاق على أهداف وسياسات مشتركة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالعلاقة مع إسرائيل، شكلت ـ حتى في حدودها الدنيا ـ سقفا معينا لاينبغي تجاوزه وإلا أصبح هذا التجاوز في حكم الخروج على الشرعية العربية. في الوقت نفسه فإن غياب سلطة عربية عليا في إطار الجامعة العربية حال دون تمكين هذا الإطار المؤسس من أن يصبح أداة لحشد وتعبئة الموارد والطاقات العربية بكفاءة وفاعلية في مواجهة إسرائيل. ومن هنا ظلت هناك على الدوام فجوة بين الأهداف والسياسات المشتركة المعلنة والمتفق عليها وبين القدرة العملية على تحقيق هذه الأهداف. وتتضح هذه المفارقة على نحو جلي إذا مافحصنا طبيعة الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل، على الصعيدين العسكري والسياسي، خلال مرحلة المواجهة.

أولا: على الصعيد العسكري

خاض العرب ـ على مدى نصف القرن الماضي ـ عددا من الحروب والمواجهات العسكرية في مواجهة إسرائيل: حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. حرب الاستنزاف(١٩٦٨-١٩٧٠)، حرب أكتوبر١٩٧٣، المواجهات على الجهة اللبنانية: ١٩٧٨، ١٩٨٢ وغيرها من المواجهات، والتي كان آخرها ماعرف باسم «عملية عناقيد الغضب» عام١٩٩٦. ويلاحظ على هذه الحروب والمواجهات العسكرية مايلي:

١- أن حرب ١٩٤٨ كانت هي الحرب الوحيدة، من بين جميع هذه الحروب أو المواجهات العسكرية، والتي دخلها العرب بقرار مشترك صدر عن جامعة الدول العربية. أما بقية الحروب والمواجهات العسكرية فتمت إما من خلال تنسيق ثنائي (حرب أكتوبر١٩٧٣ بين مصر وسوريا)، وإما بشكل فردي (حرب ١٩٥٦ وحرب الاستنزاف ١٩٦٨-١٩٧٠، والتي خاضتها مصر منفردة، ومواجهات ١٩٧٨، ١٩٩٦، والتي خاضتها لبنان منفردة)، وإما بشكل متعدد الأطراف ولكن دون تنسيق جماعي عربي (حرب١٩٦٧).

٢- إن تلك الحرب الوحيدة والتي خاضها العرب بقرار مشترك صادر عن الجامعة العربية، أي حرب ١٩٤٨، لم تكن في واقع الأمر حربا مخططة على أسس علمية، ولم تكن حربا جماعية بالمعنى العلمي الصحيح، فقبل أن تقرر الدول العربية خوض الحرب بالجيوش النظامية ضد إسرائيل فور إعلان قيامها كانت قد قررت تشكيل جيش من المتطوعين من مختلف الأقطار العربية عرف باسم «جيش الإنقاذ». لكن هذا الجيش فشل في تحقيق مهمته نتيجة للتفوق الصهيوني العددي والنوعي عليه. وعلى الرغم من قرار دخول الحرب بالجيوش النظامية جاء مصحوبا بقرار تشكيل «قيادة عربية موحدة» تتولى السيطرة على القوات المسلحة المشاركة فيها وإدارة الحرب وفقا لخطة مرسومة فإن ماجرى على ساحة المعركة كان شيئا مختلفا تماما.

«فقد كان الملك عبدالله يتولى قيادة الجيوش العربية اسما، بينما لم تكن له في الواقع أي صلاحيات أو سلطات لعدم ثقة الأطراف به. وأصبح كل جيش لا يأتمر إلا بأمر دولته. ولم تشكل قيادة مشتركة أو من أي نوع، ولم يزود بوسائل اتصال هاتفية أو لاسلكية، كما لم يسمح للقائد العام بتفقد جيوشه والإلمام بحقيقة قدرتها العسكرية وأوضاعها القتالية ومشاكلها الإدارية، ولم يتعد عمل القائد العام مجرد تحديد واسع الإطار لعمليات عامة كان على كل جيش أن ينفذها في توقيت فضفاض، ثم ينتظر تعليمات تالية قد تصله أو لا تصله». [4] ومن غرائب تلك الحرب أن أهم جيش عربي في ذلك الوقت وهو «الفيلق الأردني» كان يقوده جنرال بريطاني هو «جلوب باشا».

٣- رغم أن تجربة العرب المريرة في حرب ١٩٤٨ قد أسهمت في حث الدول العربية على إبرام «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» لعام١٩٥٠، وهو ما ساعد على استكمال بعض أوجه النقص الخطيرة في ميثاق الجامعة العربية، إلا أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التطبيق الكامل في أي وقت. وكان العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ هو أول اختبار حقيقي وخطير لجدوى هذه المعاهدة. ومع ذلك فقد استحال وضع هذه المعاهدة موضع التطبيق في وقت كانت العراق ـ تحت حكم نوري السعيد ـ إحدى الدول المحرضة على العدوان، وكانت القواعد العسكرية البريطانية في العراق وليبيا وعدن مراكز لانطلاق الطائرات والأساطيل المغيرة على مصر. وقد تعين الانتظار حتى عام١٩٦٤ كي يمكن تشكيل «قيادة عربية موحدة» بقرار من مؤتمر القمة العربي الذي عقد في ذلك العام لمواجهة مخططات إسرائيل لتحويل نهر الأردن. لكن لم تكد تمر ثلاث سنوات على هذا الحماس العربي حتى فتر تماما وتوقفت جميع الدول العربية المتعاقدة عن سداد حصتها المالية للقيادة الموحدة في مارس ١٩٦٧، على الرغم من الاعتداءات العسكرية المتكررة ضد سوريا اعتبارا من أواخر ١٩٦٦. واستعاضت بعض الدول العربية عن العمل العربي الجماعي باتفاقيات ثنائية: بين مصر وسوريا، ثم بين سوريا والعراق،

ثم بين مصر والأردن قبل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ بفترة وجيزة لم تتجاوز أياما محدودة. [٥] ولذلك لم تتمكن القيادة العربية الموحدة من أن تلعب أي دور فاعل في عدوان ١٩٦٧ نتيجة تغيير إطار التعاون في فترة حرجة. ولم يكن بوسع هذه القيادة أن تلعب أي دور في ظروف الارتجال والفوضى والتهريج السياسي الذي صاحب أحداث ١٩٦٧، وانتهى بهزيمة مريرة واحتلال أراض مصرية وسورية بالإضافة إلى استكمال احتلال كل الأراضي الفلسطينية من جانب القوات الإسرائيلية. وبعد حرب ١٩٦٧ جرت محاولات لإقامة قيادة مشتركة على مستوى الجبهات مثل «قيادة الجبهة الشرقية»، التي أنشئت عام ١٩٦٨ بين سوريا والعراق والأردن، و«القيادة المشتركة للجبهات العربية» في يونيو ١٩٧٠، بعد تقسيم هذه الجبهات إلى جبهة شمالية في سوريا، وجبهة شرقية في الأردن، وجبهة جنوبية في مصر، و«القيادة العامة للقوات الاتحادية» بعد اتفاق مصر وسوريا وليبيا على إنشاء «اتحاد الجمهوريات العربية» عام ١٩٧١ . . إلخ. غير أن هذه التجارب كلها كانت مرحلية وخضعت لضغوط العلاقات العربية-العربية المتقلبة. وحتى في حرب ١٩٧٣، والتي تحقق خلالها أهم إنجاز عسكري عربي في تاريخ الصراع مع إسرائيل، «لم يكن للجامعة العربية أي دور في مجال التخطيط للعمليات الحربية وقيادتها بسبب افتقارها إلى الأداة الرئيسية لهذا الواجب، وهو القيادة العربية، سواء أكانت مشتركة أم موحدة». [٦] واقتصر التنسيق العسكري - خلال هذه المواجهة - على التنسيق الثنائي بين مصر وسوريا. وكان هذا التنسيق - رغم مظاهر وأوجه قصوره العديدة - هو أفضل مستوى وصل إليه التنسيق العسكري العربي في تاريخ المواجهة العسكرية مع إسرائيل.

٤ - كانت إسرائيل، والتي لم يتجاوز تعدادها في أي مرحلة من مراحل المواجهة نسبة ٢,٥٪ من سكان الدول العربية مجتمعة، قادرة على حشد جيوش تفوق، كما ونوعا وتسليحا وتدريبا، جميع ما حشد من جيوش عربية ضدها في ميدان القتال في أي مواجهة عسكرية طوال تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال ففي حرب ١٩٤٨، والتي شاركت فيها رسميا خمس دول عربية بجيوشها النظامية بالإضافة إلى متطوعين، فإن إجمالي ما أمكن حشده من قوات عربية تم دفعها داخل فلسطين نفسها لم يتجاوز ٢٧,٠٠٠ مقاتل وبالقرب منها ١٩,٨٠٠ مقاتل أي بإجمالي قدره ٤٦,٨٠٠ مقاتل. أما إسرائيل فقد استطاعت أن تصل بحجم قواتها إلى ٩٧,٨٠٠ مقاتل، أي أكثر من ضعف إجمالي الجيوش العربية المحتشدة سواء داخل فلسطين أو بالقرب منها.

وفيما يلي بيان بتوزيع القوات العربية: [٧]

البلد	القوات العاملة في فلسطين	المحتشدة قرب حدودها	المجموع
الأردن	٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٠,٠٠٠
العراق	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٠,٠٠٠
مصر	٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٣,٠٠٠
سوريا	١٠٠٠	١٥٠٠	٢,٥٠٠
لبنان	–	١٨٠٠	١,٨٠٠
السعودية	٣٠٠٠	–	٣,٠٠٠
متطوعين من دول عربية مختلفة	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٦,٥٠٠

أما فيما يتعلق بحجم القوات الإسرائيلية، وتركزت كلها بالطبع داخل فلسطين، فكانت على النحو التالي:

قوات ضاربة متحركة	١٧,٠٠٠
قوات نصف متحركة (للعمليات المحلية)	١٨,٠٠٠
قوات جيش الدفاع	٥٠,٠٠٠
قوات الأرجون	١٢,٠٠٠
قوة جماعات شتيرين	من٤٠٠-٨٠٠

هذه الملاحظات جميعها تصب في اتجاه التأكيد على فشل الجامعة العربية في حشد وتعبئة مايكفي من الموارد لمواجهة التحدي الصهيوني على الصعيد العسكري. ولهذا الفشل أسباب كثيرة منها مايعود إلى طبيعة البنى والهياكل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، ومنها مايعود إلى العلاقات العربية-العربية نفسها وما يعتريها من تنافس وصراعات حادة، ومنها مايعود إلى طبيعة العلاقات العربية بالقوى الأجنبية. لكن جانبا مهما من أسباب هذا الفشل يعزى إلى ضخامة الموارد التي تقف وراء المشروع الصهيوني نفسه وتدعمه سواء كانت هذه الموارد ذاتية تتصل بقدرة الحركة الصهيونية على حشد وتعبئة طاقات يهود العالم في هذه المعركة، أو خارجية تتصل بتقاطع مصالح الصهيونية العالمية مع مصالح العديد من القوى الكبرى في العالم منذ الحرب العالمية الأولى.

غير أن ذلك لا يقلل على الإطلاق من الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية لدعم الصمود العسكري للشعب الفلسطيني أو لدول المواجهة، رغم عدم كفايته، ورغم الأخطاء التي ارتكبت. فقد ساعد وجود الجامعة العربية بلاشك على توافر حد أدنى من مقومات الصمود والدعم على الصعيدين الرسمي والشعبي للمجهود الحربي العربي. وقد تجلت مظاهر هذا الدعم والصمود في كل المعارك، بأشكال ومستويات مختلفة. ففي حرب ١٩٤٨ سبقت الجهود الشعبية والتطوع بالمال أو بالقتال في صفوف الفلسطينيين قرار الدول العربية، من خلال الجامعة، دخول الحرب للحيلولة دون قيام الدولة الإسرائيلية. وفي حرب ١٩٥٦ عرضت سوريا مشاركة الجيش في المعركة، كما عرض الأردن على الرئيس عبدالناصر تقديم أي دعم يطلب منه. لكن عبدالناصر رفض لأسباب تتعلق بمصالح عربية عليا. ومع ذلك فقد قام الجيش السوري بنسف محطات ضخ النفط في الأنابيب التي تنقل النفط العراقي إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية. واندلعت المظاهرات في كل مكان في العالم العربي تؤيد موقف وصمود عبدالناصر والشعب المصري، وانعقدت قمة عربية في بيروت في ١٣، ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ للتضامن مع مصر والتهديد «باتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى الإمكانيات، وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك» إذا لم تسحب الدول المعتدية قواتها من مصر دون قيد أو شرط.[٨] وهي عوامل أسهمت لاشك في دعم الصمود المصري. وعندما لاحت نذر الحرب عام١٩٦٧ اضطر الأردن لخوضها إلى جانب مصر وسوريا وتحركت قوات عراقية على الرغم من سرعة وضخامة الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية فيها. وبدون الدعم المالي والسياسي الذي قدمته الدول العربية في قمة الخرطوم في نفس عام الهزيمة كان من الصعب تصور استمرار الصمود من جانب

دول المواجهة. وفي حرب ١٩٧٣ تلقت كل من الجبهة المصرية والجبهة السورية دعما عسكريا، سواء قبل أو أثناء أو عقب المعركة، من العديد من الدول العربية الأخرى، وبالذات من جانب الجزائر، والعراق، وليبيا، والمغرب، والسودان، والكويت، وتونس، وفلسطين، والأردن، والسعودية. كما تعاونت اليمن الجنوبية تعاونا وثيقا مع مصر لتمكين الأسطول المصري من فرض الحصار البحري على منطقة مضيق باب المندب.(٩) هذا بالإضافة إلى دخول سلاح النفط العربي ساحة المعركة، مما جعل من معركة ٧٣ أروع المعارك التي تجلى فيها التضامن العربي على أفضل مايكون على الرغم من غياب القيادة العسكرية المشتركة.

ومن الصعب تصور مآل المشروع الصهيوني في المنطقة في ظل غياب هذه الصور المختلفة من التضامن العربي على الصعيد العسكري. صحيح أن هذا التضامن تراجع كثيرا بعد حرب ٧٣، وخاصة بعد خروج مصر من معادلة الصراع العسكري. إلا أن الدعم المالي الذي قدمته الدول العربية النفطية لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ساهم إلى حد كبير في دعم قدراتها العسكرية وصمودها الدفاعي. وقد استمر هذا الدعم القوي حتى الغزو العراقي للكويت، والذي وجه إلى التضامن العربي ضربة قاصمة. وفي تقديري أنه من دون هذه الصور المختلفة من الدعم فلربما كان المشروع الصهيوني قد حقق انتصاره بالكامل ولقامت إسرائيل الكبرى قبل ذلك بوقت طويل.

نخلص من ذلك كله إلى أن وجود جامعة الدول العربية ساهم في توفير حد أدنى من التضامن العربي لدعم الصمود العسكري للشعب الفلسطيني ودول المواجهة العربية، لكنه لم يكن كافيا لإحراز النصر أو حتى ردع إسرائيل عن ارتكاب العدوان واغتصاب المزيد من الأراضي العربية. وقد أدت التناقضات والصراعات العربية ليس فقط إلى هدر الإمكانات العربية، ولكن هذه التناقضات وصلت في بعض الأحيان إلى حد تعريض الأمن القومي العربي للخطر سواء بطريق المزايدة على القضية الفلسطينية أو استعداء الأطراف الخارجية ضد بعض الدول العربية، أو كما حدث من جانب العراق، استخدام القوة في الصراعات العربية-العربية.

ثانيا: على الصعيد السياسي

لا جدال في أن الجامعة العربية أصبحت هي الأداة الأساسية والإطار المؤسسي لصياغة المواقف العربية المشتركة من القضية الفلسطينية ومن العلاقة مع إسرائيل طوال فترة المواجهة. وقد تمحورت هذه المواقف حول ثلاث قضايا رئيسية شكلت ثوابت السياسة العربية في مرحلة الصمود والمقاومة العربية، على الصعيد السياسي، خلال تلك الفترة، وهي:

١ - قومية القضية الفلسطينية

اعتبرت الجامعة العربية ـ منذ اللحظة الأولى لإنشائها ـ أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب القومية الأولى، كما سبقت الإشارة. لكن معنى «قومية القضية الفلسطينية» تغير ـ عبر الزمن ـ مع تغير الأهداف العربية. فعندما كان الهدف هو الحيلولة دون قيام دولة يهودية على الأرض الفلسطينية أصبح لشعار «قومية القضية الفلسطينية» معنى محدد هو وجوب مشاركة كل الدول والشعوب العربية في الجهود الرامية إلى حماية عروبة فلسطين، ومساعدة هذا البلد على الحصول على استقلاله أسوة ببقية الدول العربية. وبعد نجاح

الحركة الصهيونية في إعلان قيام الدولة الإسرائيلية عام٤٨ ونجاح هذه الدولة الوليدة في تثبيت دعائمها، بإلحاق هزيمة عسكرية قاسية بالجيوش العربية التي حاولت منع قيامها بقوة السلاح، أصبح للشعار معنى آخر، وهو عدم جواز إقدام أي دولة عربية، منفردة، على أي تصرف من شأنه المساس بالحقوق الفلسطينية أو التأثير على المركز القانوني للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية لايجوز التعامل معها على نحو منفرد.

والواقع أن بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، خشيت من آثار اتصالات سرية تردد أنها كانت تجرى أثناء وفي أعقاب حرب ١٩٤٨ بين الملك عبدالله، ملك الأردن، والسلطات الإسرائيلية، واحتمال إقدام الأردن على عقد معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل. وقد تمخضت ردود الفعل العربية على هذا الحدث، في ذلك الوقت، عن قرار صدر عن مجلس جامعة الدول العربية بالإجماع جاء نصه كالتالي:

«لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل، أو أن تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة ١٨ من ميثاقها وأن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تجاهها الإجراءات التالية:

أ- قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.

ب- إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها.

حـ- منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري، مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها». (١٠)

وقد ظل هذا القرار يجسد شعار «قومية القضية الفلسطينية» على الصعيد العملي ويعكس حقيقة السياسات العربية وموقفها من إسرائيل طوال مرحلة المواجهة في الصراع العربي-الإسرائيلي. ومن المفارقات أن مصر، والتي كانت هي التي تزعمت الاتجاه المتشدد داخل مجلس الجامعة وقدمت بنفسها مشروع هذا القرار، أصبحت هي الضحية الأولى له بعد أن أقدم الرئيس السادات، منفردا، على زيارة القدس ووقع مع إسرائيل معاهدة صلح منفردة عام١٩٧٩. (١١)

٢- مقاطعة إسرائيل

لم تصبح الجامعة العربية مجرد أداة لمنع الدول العربية من الاتصال بإسرائيل أو إقامة علاقات معها من أي نوع، وإنما أصبحت أيضا أداة لمحاولة عزل إسرائيل دبلوماسيا على مستوى العالم، ومقاطعتها اقتصاديا. فقد ولدت المواجهة الدبلوماسية مع إسرائيل زخما دفع بالدول العربية أن تنشط جماعيا، من خلال الجامعة العربية، للضغط على الدول التي تقيم مع إسرائيل معاملة خاصة قبل أن تحاول فيما بعد عزل إسرائيل على الصعيد العالمي. وجسدت معركة الدول العربية في مواجهة ألمانيا الاتحادية، في بداية الستينات، خطوة مهمة على هذا الطريق. لكن النجاح الكبير في عزل إسرائيل دبلوماسيا سوف يتحقق أولا على صعيد القارة الأفريقية، في بداية السبعينات، ثم سيندعم كثيرا، وعلى نحو باهر، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام سلاح النفط ضد الدول المنحازة بشكل سافر إلى إسرائيل. ولم تشهد إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن حالة من

العزلة الديبلوماسية المؤثرة مثل تلك التي شهدتها خلال الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ .

أما على صعيد التعامل الاقتصادي فقد نجحت الجامعة العربية في تنظيم وفرض مقاطعة اقتصادية مؤثرة وفعالة في مواجهة إسرائيل . وكان ذلك من أبرز إنجازات الجامعة على الإطلاق . ومن الملفت أن جهاز المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل الذي أنشأته الجامعة العربية كان هو الجهاز الوحيد الذي عمل بانتظام وكفاءة وفاعلية متزايدة منذ إنشائه وإلى وقت قريب . ولم يتعرض للاهتزاز أو الانهيار أو يتأثر بالأزمات المستمرة في العلاقات السياسية العربية . وتمكن هذا الجهاز من بلورة أحكام المقاطعة على أساس علمي مدروس واستطاع في حالات كثيرة أن يجبر عددا من الشركات العالمية على قطع تعاملها مع إسرائيل .[١٢] ولم يبدأ الشرخ الحقيقي في جهاز المقاطعة إلا بعد توقيع المعاهدة المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩ .

٣- الكيان الفلسطيني والسلطة الفلسطينية

بعد أن انتهت حرب ١٩٤٨ على النحو الذي انتهت إليه وتمكنت إسرائيل من ضم أراض فلسطينية جديدة إليها تعين على جامعة الدول العربية أن تحدد موقفها مما تبقى من أرض فلسطينية . وقد حاولت مصر، تؤيدها السعودية، تمهيد السبيل لقيام دولة فلسطينية على الجزء المتبقى في فلسطين وإعلان قيام حكومة فلسطينية شرعية، وبرئاسة الحاج أمين الحسيني، تصلح لأن تشكل ركيزة يستند إليها العمل العربي المشترك بعد ذلك في مواجهة إسرائيل حتى لاتضيع الهوية الفلسطينية وتسقط في عالم النسيان وتسقط معها الحقوق الفلسطينية المغتصبة . لكن الملك عبدالله أعلن ضم الضفة الغربية لنهر الأردن، والتي ظلت تحت سيطرة الجيش الأردني خلال الحرب، إلى إمارة شرق الأردن وقيام المملكة الأردنية الهاشمية . وأدى هذا الموقف المنفرد إلى حدوث أزمة كادت تعصف بكيان الجامعة العربية . وطالبت مصر بفصل الأردن، ولكن الأزمة انتهت بحل غريب مفاده اعتبار الضفة الغربية وديعة لدى الحكومة الأردنية، واعتبار حكومة عموم فلسطين التي كانت تؤيدها مصر، وتم تشكيلها في غزة، حكومة ممثلة لجميع الفلسطينيين . لكن هذه الحكومة لم تتمكن في الواقع من ممارسة أي صلاحيات . وأصبحت الأراضي الفلسطينية مقسمة، من حيث الأمر الواقع المفروض، إلى ثلاثة أجزاء : جزء محتل أقامت عليه إسرائيل دولتها المتطلعة دوما إلى التوسع ولم ترسم لها حدود نهائية بعد، وجزء ضمنه إمارة شرق الأردن إليها وهو الضفة الغربية ليشكلا معا «المملكة الأردنية الهاشمية»، وجزء ثالث، وهو قطاع غزة، خضع للإدارة المصرية وعين عليه حاكم عسكري ولكن مصر لم تفكر يوما في ضمه إليها .

وعلى مدى سنوات طويلة لم تتمكن الجامعة العربية من توحيد وجهات نظر الدول العربية حول تمثيل الفلسطينيين في مجلس الجامعة، وكان الميثاق قد أفرد ـ كما سبق أن أشرنا ـ ملحقا خاصا بفلسطين نص فيه على «أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله» . وظل المجلس يختار مندوبا يمثل «عرب فلسطين» ويكون له حق الاشتراك في مداولات المجلس دون صلاحية التصويت إلا في المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية . وبعد حرب ١٩٤٨ بدأ الأردن في وضع العراقيل أمام تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة رافضا أن

يكون المندوب الفلسطيني في المجلس ممثلا لحكومة عموم فلسطين على الرغم من اعتراف الدول العربية - فيما عدا الأردن - بها.

وقد ترتب على هذا الوضع طمس الهوية الفلسطينية، وتحويل «القضية» إلى صراع «عربي-إسرائيلي» إلى أن بدأت المنظمات الفلسطينية، وخصوصا تلك التي عملت على رفع شعار «الكفاح المسلح» في الظهور مع مطلع الستينات. وأدى زخم الأحداث في تلك الفترة إلى موافقة مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في يناير١٩٦٤ على قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» برئاسة أحمد الشقيري، والذي كان يحظى بدعم سوري - مصري - سعودي، واعتباره ممثل فلسطين في مجلس الجامعة. ومع ذلك فإن الهوية الفلسطينية المستقلة لم تتدعم ولم تبرز «القضية الفلسطينية» من جديد، باعتبارها جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي، إلا بعد هزيمة ١٩٦٧ ووقوع كل الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا السياق تمكنت فصائل المقاومة الفلسطينية التي كانت ترفع شعار «الكفاح المسلح» و«الثورة الفلسطينية» من قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية». وفرضت المنظمة - في ثوبها الجديد - نفسها على الساحة العربية باعتبارها واحدا من الفاعلين الرئيسيين في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي. ثم حققت المنظمة انتصارا سياسيا واضحاً عندما اعترف بها مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط عام١٩٧٤، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها اعتراف عربي جماعي بالهيئة المنوط بها تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه على الساحتين العربية والدولية رسميا. وحسمت هذه الخطوة خلافا قديما ومزمنا مزق الساحة العربية على مدى سنين طويلة. وأخيرا جاء قرار مجلس الجامعة العربية في سبتمبر١٩٧٦ ليعترف بفلسطين عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية، لها ما للدول العربية الأخرى من حقوق، وعليها ما عليها من واجبات. وهكذا برز إلى الوجود - من الناحية القانونية على الأقل - كيان فلسطيني مستقل تتحدث منظمة التحرير الفلسطينية باسم شعبه وتعبر عن قضيته وتتحمل مسؤوليته حتى ولو لم يكن لهذا الكيان وجود مستقل، على شكل دولة، في أرض الواقع.(١٣)

ويتضح من هذا الاستعراض لديناميكية العمل العربي المشترك التي خلقتها التفاعلات العربية-العربية حول تطورات القضية الفلسطينية أن وجود الجامعة العربية قد ساعد على بلورة مايمكن تسميته باستراتيجية سلبية للمقاومة تمثلت عناصرها في رفض إسرائيل ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا ودعم كفاح الشعب الفلسطيني وصمود دول الطوق العربي ماليا وسياسيا، وأيضا عسكريا في حدود معينة. لكن هذه الاستراتيجية لم تكن كافية لإدارة شاملة للصراع مع إسرائيل على نحو يكفل وضع زمام المبادرة في أيدي الدول العربية. وباستثناء ماتحقق عام١٩٧٣ فقد ظل زمام المبادرة على الدوام في يد الطرف الإسرائيلي. ولذلك لم تصمد هذه الاستراتيجية عندما قررت مصر، بقيادة الرئيس السادات، أن تتبع نهجا جديدا، وبدأت في الانهيار على النحو الذي سنوضحه حالا.

ثانيا: الجامعة العربية وإدارة التسوية

إذا كانت الظروف قد هيأت للجامعة العربية أن تتحول إلى أداة لإدارة الصراع مع إسرائيل فإن هذه الظروف نفسها قد حالت دون أن تتحول الجامعة العربية إلى أداة لإدارة التسوية. فعلى مدى نصف القرن

الماضي، أي منذ إنشاء جامعة الدول العربية وحتى الآن، لم تتمكن هذه الجامعة مطلقا من بلورة مشروع عربي جماعي للتسوية مع إسرائيل، باستثناء مشروع الملك فهد الذي قدم في مؤتمر فاس عام ١٩٨٢، وهو المشروع الذي سرعان ما تجاوزته الأحداث ولم يشكل مطلقا أساسا تلتزم به الأطراف العربية في مفاوضاتها مع إسرائيل. وربما تفسر الخلافات العربية-العربية بعض الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع. لكن الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية كان هو - في تقديري - السبب الرئيسي الذي عقد من مهمة الجامعة العربية وشل تماما من قدرتها على أن تصبح منبرا أو أداة للتسوية، ففي كل مرة كان الموقف العربي يبدو فيها مهيأ لقبول تسوية على أساس حل وسط كانت إسرائيل تفرض شروطا يستحيل على أي طرف عربي قبولها وتحاول دائما إرغام العرب على قبول الأمر الواقع. وكان هذا «الأمر الواقع» يتغير دائما في كل مرحلة مع تغير قدرة إسرائيل على التوسع عن طريق القوة.

والواقع أنه كان من الصعب على أي دولة عربية أن تقبل قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٧ لأنه وقت صدور هذا القرار لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ٣٠٪ ويملكون حوالي ٦٪ فقط من الأراضي الفلسطينية. فكيف والحال هذه أن يقبل العرب قراراً بمنح اليهود حق إقامة دولة مستقلة على أكثر من نصف الأراضي الفلسطينية. ومع ذلك فعندما جلس العرب مع الفلسطينيين في مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ تحت إشراف لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بهدف البحث عن أسلوب لتحويل اتفاقات الهدنة إلى سلام دائم كان من الواضح أنهم على استعداد لهذه التسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة. فقد كان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٧، وقرارها الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ هما المرجعية الرئيسية للمفاوضات التي جرت في لوزان. لكن حضور إسرائيل هذا المؤتمر كان مجرد مناورة لتسهيل قبولها عضوا في الأمم المتحدة. وعندما تحقق لها ذلك تركت اجتماعات لوزان ولم تعد لها أبدا. فلم تكن إسرائيل مستعدة لقبول حدود التقسيم كحدود دائمة لها بعد أن استطاعت أن تحتل خلال حرب ١٩٤٨ مساحة تزيد مرة ونصف عن المساحة المخصصة لها في قرار التقسيم.(١٤)

وعندما حاولت الولايات المتحدة التوسط لإيجاد تسوية للصراع في الشرق الأوسط خلال الفترة من عام ١٩٥٣-١٩٥٦، وخاصة تلك المحاولة التي قام بها أندرسون مبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور، كان من الواضح أن مصر على استعداد للتسوية إذا قبلت إسرائيل بأن تصبح منطقة النقب تحت السيطرة العربية وبعودة اللاجئين أو تعويضهم. لكن إسرائيل لم تكن على استعداد لقبول هذا الشرط أو ذاك كثمن للسلام، والذي لم تكن تريده في الواقع، لأن مشروعها لم يكن قد اكتمل بعد.(١٥)

وبسبب تواطؤ إسرائيل ودورها في العدوان على مصر عام ١٩٥٦ وما أعقب هذا العدوان من تصاعد التيار القومي العربي وتأكيد زعامة عبدالناصر للعالم العربي، أصبح الحديث عن السلام ضربا من المستحيل. لكن الخطاب السياسي العربي بدا خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٧ أقرب ما يكون إلى خطاب حرب، بينما بدا الخطاب الإسرائيلي أقرب ما يكون إلى خطاب سلام رغم أن ما كان يجري على أرض الواقع كان يشير إلى عكس ذلك تماما. فقد كانت إسرائيل تخطط لعملية عسكرية كبرى نفذتها في ١٩٦٧ في ظروف بالغة السوء بالنسبة للعالم العربي عموما ولمصر على وجه الخصوص.

وكان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في نهاية أغسطس ١٩٦٧ هو أول فرصة تتاح أمام الجامعة العربية لتحديد موقف عربي جماعي من قضية التسوية. ويلاحظ أنه تم في هذا المؤتمر التمييز بين هدفين أحدهما عاجل وهو «إزالة آثار العدوان» حيث قرر المؤتمر «ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء»، والآخر آجل: وهو تمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه. وفيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف أكد المؤتمر على أن «تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي التي احتلت بعد عدوان ٥ يونيو. يجب أن يتم في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه».(١٦)

غير أن هذا الموقف العربي الجماعي كان يعكس في الواقع رسالة تضامن وتعبير عن إرادة الصمود بأكثر مما يعبر عن الموقف التفاوضي الحقيقي للدول العربية. أما هذا الموقف التفاوضي فقد عبر عنه بصورة أفضل قبول مصر والأردن وعدد من الدول العربية الأخرى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ والذي ينص - ضمن أمور أخرى - على «حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها». ولاجدال في أن قبول هذا القرار كان يشكل أول خروج فعلي على مقررات الخرطوم، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الاعتراف بإسرائيل، لأن مقررات الخرطوم طالبت الدول العربية بعدم الاعتراف بإسرائيل بينما يستحيل تنفيذ القرار ٢٤٢ دون اعتراف بإسرائيل. غير أن خلو هذا القرار (أي القرار ٢٤٢) من أي إشارة إلى الحقوق الفلسطينية جعل من المستحيل على منظمة التحرير الفلسطينية قبوله وأدى إلى رفض العديد من الدول العربية الأخرى له في حينه.

ومع ذلك فقد كان من الممكن أن تبدأ بالفعل عملية تسوية حقيقية لو أن إسرائيل كانت قد اتخذت موقفا يسمح بوضع القرار ٢٤٢ بالفعل موضع التنفيذ، وعلى الرغم من موافقة إسرائيل رسميا على القرار إلا أنها فسرته على نحو يجعل وضعه موضع التنفيذ مسألة تكاد تكون مستحيلة. والواقع أن التفسير الإسرائيلي للقرار تجاوز كثيرا ليس فقط روح القرار وإنما نصوصه أيضا. فالقرار لا ينص على مفاوضات مباشرة، وتمسكت إسرائيل بمفاوضات مباشرة، والقرار لا ينص على «تطبيع» العلاقات ولا يتطلب أكثر من الاعتراف بالآخر، وأصرت إسرائيل على ماهو أكثر من الاعتراف، لكن الأهم من ذلك كله أن إسرائيل رفضت رفضا باتا الانسحاب من كل الأراضي المحتلة، رغم أن القرار ينص صراحة على عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة وتمسكت بمقولة إن الحدود الآمنة المنصوص عليها في القرار لا تعني بالضرورة أن هذه الحدود هي حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧. وأدى هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت إلى إفشال جهود الأمم المتحدة ومبعوثها جونار يارنج واستحال تنفيذ القرار ٢٤٢ وفقا للفهم العربي لهذا القرار والذي هو أقرب إلى المرونة وإلى روح القانون الدولي. وفي هذا السياق حال التعنت الإسرائيلي دون أن تؤدي الخلافات العربية-العربية حول قبول القرار ٢٤٢ إلى انفجار الموقف العربي الذي التف حول ضرورة الصمود في وجه التعنت الإسرائيلي، خصوصا بعد رحيل عبدالناصر ورفض إسرائيل لكل مبادرات التسوية التي طرحها الرئيس السادات منذ توليه السلطة وحتى قبيل حرب أكتوبر ٧٣ والتي أصبح اندلاعها حتميا.

وحين انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في العاصمة الجزائرية في نوفمبر ١٩٧٣ حانت الفرصة مرة أخرى لكي تحدد الجامعة العربية موقفها من قضية التسوية . وهنا أوضح مؤتمر القمة أن «أهداف المرحلة الحالية للنضال العربي المشترك هي :

١ - التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧ . وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٢ - تحرير مدينة القدس العربية . وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

٣ - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفق ماتقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . (وقد تحفظت الأردن على هذه الفقرة) .

٤ - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولايجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام» . (١٧)

لكن هذا الموقف العربي العام من التسوية كان من الصعب أن يصمد أمام التفاعلات التي هبت على المنطقة وعلى العالم أثناء وعقب حرب أكتوبر . فقد بدأ الرئيس السادات في انتهاج سياسة مختلفة نوعيا عن السياسة التي كانت قد سارت عليها مصر منذ بداية الصراع العربي-الإسرائيلي وحتى ذلك الوقت . وقد قادته هذه السياسة ـ والتي لامجال هنا لمناقشة دوافعها وأسبابها ـ إلى زيارة القدس ثم إلى إبرام معاهدة سلام مصرية-إسرائيلية منفردة . ولأن هذه السياسة شكلت خروجا واضحا على الحد الأدنى من الإجماع العربي كما بلوره موقف الجامعة العربية . فقد كان من الطبيعي أن تثير ردود أفعال حادة عكستها مؤتمرات القمة العربية اللاحقة . ففي المؤتمر التاسع الذي عقد في بغداد في بداية نوفمبر ١٩٧٨ أكدت القمة العربية على مواقفها الثابتة من قضية التسوية ورفضت اتفاقيتي كامب ديفيد لأنها «تمسان حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة . وتمتا خارج إطار المسئولية العربية الجماعية وتتعارضان مع مؤتمرات القمة العربية . . وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية» . وترتيبا على هذه المقدمات قرر المؤتمر «عدم التعامل مع ما يترتب على اتفاقيتي كامب ديفيد من نتائج ورفضه لكل مايترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار» . كما قرر المؤتمر نقل مقر الجامعة العربية وتعليق عضوية مصر مؤقتا (ريثما تتوفر الظروف السياسية المناسبة لعودة مصر إلى حظيرة الأمة العربية)، وتطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين في مصر مع إسرائيل والتمييز بين الحكومة والشعب في مصر . (وقد تحفظت سلطنة عمان على هذين القرارين) . (١٨) وأعادت الجامعة العربية تأكيد هذه القرارات في مؤتمر القمة العاشر، الذي عقد في تونس، في نوفمبر ١٩٧٩ بعد أن قررت مصر تجاهل قرارات قمة بغداد ومضت قدما في طريقها ووقعت على اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل . وهكذا تفرقت السبل بين الجامعة العربية وبين أكبر دولة عربية حول كيفية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي في مرحلة مابعد حرب ١٩٧٣ .

والواقع أن كلا من مصر والجامعة العربية بنت مواقفها على افتراضات أثبتت الأحداث اللاحقة أنها خاطئة تماما . فقد تصور السادات أنه إذا نجح في إقامة علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل نظام دولي

كان لايزال ثنائي القطبية، فإن ذلك سوف يخلق ديناميكية جديدة تدفع بالولايات المتحدة إلى الضغط على إسرائيل بما يكفي للتوصل إلى تسوية تستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية. وحتى عندما قادته سياسته إلى أبواب القدس وإلى التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ظل السادات يعتقد أن الولايات المتحدة ستمارس مايكفي من الضغوط على الدول العربية الحليفة لها كي لاتتخذ موقفا معاديا من كامب ديفيد. أما الجامعة العربية فقد بنت سياستها على أساس المبالغة في قدرات «جبهة الصمود والتصدي» على إسقاط كامب ديفيد وبناء موقف عربي جديد يضمن الحصول على شروط أفضل للتسوية مما حصلت عليه مصر.[١٩]

وللحقيقة فقد لاحت لبعض الوقت ومضة أمل في احتمال أن تكون الدول العربية قد فطنت أخيرا إلى حقيقة الأسباب التي أحدثت شرخا عميقا في التضامن العربي إلى حد خروج أكبر دولة عربية من الصف، وقررت أخيرا أن تخطو خطوة عملاقة على الطريق الصحيح. وجسد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، والذي عقد في عمان في نوفمبر ١٩٨٠، هذه الخطوة - الومضة. فقد تبنى هذا المؤتمر - إلى جانب برنامج العمل التقليدي «المواجهة الصهيونية في المرحلة القادمة» - عدة وثائق على جانب كبير جدا من الأهمية: ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (والتي تتضمن ملحقا خاصاً للتوفيق والتحكيم)، وعقداً للتنمية العربية التزمت بموجبه خمس دول عربية نفطية هي السعودية والعراق والكويت والامارات وقطر بتقديم ٥٠٠ مليون دولار سنويا ولمدة عشر سنوات لدفع عملية التنمية في الدول العربية الأقل نمواً. وكان من اللافت للنظر أن «برنامج مواجهة العدو الصهيوني» تضمن لأول مرة نصا صريحا رافضا للقرار ٢٤٢ ويعتبر هذا القرار «لايتفق مع الحقوق العربية ولايشكل أساسا صالحا لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين».[٢٠]

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت أن تلك الاستراتيجيات المتكاملة التي تبنتها قمة عمان، وجسدت حينها منتهى الوعي بالمصالح العربية العليا، لم تكن سوى أحلام لا علاقة لها بالواقع. فما لبثت جبهة الصمود والتصدي أن ترنحت على أثر اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، وبدأ العالم العربي يتفكك من جديد. وكانت النتيجة أن سياسة التسوية المنفردة التي انتهجتها مصر أضعفت حتى موقف مصر التفاوضي نفسه في مواجهة إسرائيل، كما أن سياسة عزل مصر التي تبنتها الجامعة العربية أضعفت العالم العربي نفسه وعرضته للمزيد من التفكك والانهيار. وصب ذلك كله لصالح إسرائيل والتي اتسم موقفها بتعنت متزايد. وبدا عجز العالم العربي كله مزريا حين قررت إسرائيل غزو لبنان لتوجيه ضربة قاصمة إلى المقاومة الفلسطينية وإخراجها من هناك ولمحاولة فرض معاهدة سلام على هذه الدولة العربية الصغيرة في الوقت الذي كانت فيه القوات الإسرائيلية تحاصر عاصمتها. لذلك كله لم يكن غريبا أنه حتى بعد اختفاء الرئيس السادات من على المسرح، بعد اغتياله في مصر في أكتوبر ١٩٨١، فقد تعذر على العالم العربي أن يتبنى استراتيجية بديلة للتسوية تستطيع أن تتجاوز كامب ديفيد، أو تقدم شروطا أفضل منها. ومن هنا نلاحظ أن الموقف العربي الجماعي الذي كانت تعبر عنه الجامعة العربية حول موضوع التسوية كان هو الذي يتراجع بأكثر مما كان يتراجع موقف مصر، والتي تمكنت من استغلال الظروف التي سنحت بعد مصرع الرئيس السادات وغزو إسرائيل لبنان من تحويل معاهدة الصلح مع إسرائيل من «معاهدة سلام» إلى شكل أقرب مايكون إلى «معاهدة عدم اعتداء» أو إلى نوع من «السلام البارد».[٢١]

وقد بدأ تراجع الموقف العربي العام في قمة فاس (٨١/ ١٩٨٢) حيث تخلى مؤتمر القمة عن أي إدانة أو رفض صريح للقرار ٢٤٢، وتبنى مشروعا للتسوية لايخرج عن التفسير المصري التقليدي لهذا القرار. فقد طالب «مشروع فاس» بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد ١٩٦٧، وإزالة المستعمرات، ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وقيام مجلس الأمن بضمان التسوية على أساس هذه المبادىء.[٢٢] لم تعد الجامعة العربية تتحدث إذن عن حل مرحلي يتعلق بإزالة آثار العدوان، وإنما عن حل دائم يقوم على أساس الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة على أن تكون عاصمتها القدس العربية. وقد أعلنت مصر نفسها موافقتها على هذا القرار، ولكنها تمنت على الدول الأعضاء في الجامعة العربية أن تبحث عن آلية قادرة على تنفيذه ووضعه موضع التطبيق! وبدلا من أن يتوجه الضغط على إسرائيل لتعديل موقفها من قضية الشعب الفلسطيني واتخاذ موقف أكثر مرونة يسمح ببدء مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية دائمة، أصبح الضغط مركزا على منظمة التحرير الفلسطينية لتقبل القرار٢٤٢، والذي يتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية لاجئين! وهكذا تعين الانتظار حتى مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في الدارالبيضاء في مايو١٩٨٩ ليظهر في بيانات القمة ــ ولأول مرة ــ قبول عربي جماعي بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ باعتبارهما «أساس التسوية الشاملة والعادلة للصراع العربي-الإسرائيلي»، وهو نفس المؤتمر الذي تقرر فيه «استئناف جمهورية مصر العربية عضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والمؤسسات والمجالس التابعة لها».[٢٣]

وهكذا لاحت الفرصة مرة أخرى أمام الجامعة العربية لتحرك عربي جماعي أكثر وعيا، بعد عودة مصر إلى الحظيرة العربية، على أمل أن يوقف هذا التحرك تآكل الموقف العربي خصوصا بعد أن اتضحت خطورة التغيرات الهائلة التي طرأت على موقف الاتحاد السوفيتي وتراكمت منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة هناك. لقد أدت هذه التغييرات ليس فقط إلى إضعاف الموقف السوفيتي الرسمي المساند سياسيا وعسكريا للموقف العربي، ولكن أيضا إلى فتح باب هجرة اليهود السوفييت على مصراعيها إلى إسرائيل. غير أن فترة الهدنة في الصراعات العربية-العربية لم تدم طويلا إذ سرعان ماهبت العواصف على العالم العربي بعد قيام العراق بغزو الكويت والذي انتهى بأكبر كارثة شهدها النظام العربي في تاريخه المعاصر. وهكذا وجد العالم العربي نفسه مشاركا في «مؤتمر دولي للسلام» أريد له أن يكون مجرد واجهة لعملية تسوية بدأت قبل هذا المؤتمر واستمرت بعده. ولم يكن لهذه العملية أي علاقة بالجامعة العربية. فعلى الرغم من أن المؤتمر ضم في صفوفه جميع الأطراف العربية ذات الصلة المباشرة بالصراع مع إسرائيل وكذلك بعض الأطراف العربية الأخرى، إلا أن كل طرف ذهب إلى المؤتمر مدفوعا للمشاركة فيه، طوعا أو كرها، بدوافع خاصة لا علاقة لها بالضرورة بدوافع الأطراف العربية الأخرى ولكل استراتيجيته وأهدافه المنفردة. وعقد مؤتمر مدريد لعام١٩٩١ بهدف إيجاد تسوية نهائية ودائمة للصراع العربي- الإسرائيلي، في أشد لحظات النظام العربي ضعفا وهوانا وفي بداية مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الدولي احتلت فيها كل من الولايات المتحدة، وحليفتها إسرائيل، موقعا ومكانة خاصة.

من هذا الاستعراض البانورامي لتطور موقف الجامعة العربية من موضوع تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، منذ نشأة الجامعة وحتى مؤتمر مدريد لعام١٩٩١، تتضح لنا جملة من الحقائق نجملها على الوجه التالي :

١- إن الأهداف العربية لم تكن دائما واضحة أو مخططة مرحليا على نحو واقعي، إذ اختلط فيها الحلم بالواقع، والأمنية بالممكن، ومشروعية الحقوق بالقدرة على الحصول عليها.

٢- إنه في جميع المراحل، وحتى مع تآكل المواقف العربية وتراجعها ونزعتها البراجماتية فقد كانت هناك - على الدوام - فجوة بين الأهداف المعلنة وبين قدرة النظام العربي على تحقيقها.

٣- إن عجز الجامعة العربية عن إيجاد آلية فاعلة لتسوية المنازعات العربية وآلية فاعلة لتحقيق التكامل أو الاندماج الاقتصادي انعكس بشكل مباشر على قدرة العالم العربي على إدارة الصراع مع اسرائيل، حربا أو سلما، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى انفراط العقد العربي واختزال الصراع مع إسرائيل، بعد أن كان صراعا قوميا شاملا، إلى مجموعة من الصراعات الثنائية بين دول عربية منفردة و إسرائيل.

على الناحية الأخرى نلاحظ أن إسرائيل كانت تعرف بالضبط ماتريد وكانت لها استراتيجية واضحة المعالم تماما فيما يتعلق بإدارة صراعها مع العرب، سلما أو حربا، وقد انطوت هذه الاستراتيجية على عناصر شديدة الثبات لم يطرأ عليها أي تغيير على الإطلاق منذ نشأة الدولة الإسرائيلية وحتى الآن، ولكنها انطوت أيضا على عناصر متغيرة تسمح لها بالمرونة والتكيف مع الأوضاع والتطورات التي تطرأ على النظامين الإقليمي والعالمي. ويمكن توضيح بعض عناصر هذه الاستراتيجية، على ضوء ماجرى ويجري الآن في إطار مايسمى بـ «عملية السلام» وذلك على النحو التالي:

أولا: عدم الاعتراف بوجود نظام عربي مستقل يتعين على إسرائيل، أو يمكن لها، التفاوض معه على أسس لتسوية دائمة. فالصراع مع العرب ليس صراعا قوميا، على النحو الذي يدركه التيار العروبي في العالم العربي، ولكنه صراع مع دول عربية مستقلة وذات سيادة لكل منها أسبابها ودوافعها الخاصة في معاداة إسرائيل. ومن هذا المنطلق يتعين - عندما تتهيأ الظروف المناسبة - التفاوض مع كل دولة عربية على حدة. ويمثل هذا الاتجاه أحد الخطوط الثابتة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي والذي لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق ولايوجد حوله خلاف بين الأحزاب والتيارات الإسرائيلية أو الصهيونية العالمية. ومن الواضح أن إسرائيل نجحت نجاحاً باهرا في المحافظة على هذا البعد الاستراتيجي في تفكيرها وترجمته على الصعيد الإجرائي والعملي حين رفضت دائما التفاوض مع العرب تحت مظلة واحدة أو من خلال وفد عربي موحد. وربما يفسر هذا النجاح كيف تمكنت إسرائيل من إخراج مصر أولا من معادلة الصراع معها. ثم كيف حاولت أن تفرض اتفاقية سلام منفصلة مع لبنان تحت تهديد السلاح. ثم كيف نجحت في اقتناص منظمة التحرير الفلسطينية لتوقع معها سرا في أوسلو دون أي تنسيق عربي لتفتح الباب بعد ذلك على الجبهة الأردنية من خلال اتفاقية تم توقيعها بعد أسابيع قليلة من أوسلو، لأنها كانت في الواقع جاهزة منذ فترة طويلة. . إلخ. ولاتزال إسرائيل تصر على فصل المسار اللبناني عن المسار السوري وتستخدم في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

ثانيا: عدم الاعتراف بوجود شعب فلسطيني مستقل لـه الحق في تقرير المصير لأن هذا الاعتراف من شأنه نفي المشروع الصهيوني من أساسه. وإذا كان هناك مايشبه الإجماع الإسرائيلي حول هذا الموقف إلا أنه توجد في الوقت نفسه اختلافات عميقة حول أسلوب التعامل مع «عرب فلسطين» ومع مفهوم «الكيان الفلسطيني»، بين التيارات الإسرائيلية والصهيونية المختلفة. لكن الوفاق العام حول عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير كان، ولايزال، يمثل خطا ثابتا في التفكير الإسرائيلي وفي استراتيجية التفاوض الإسرائيلية. وهذا يفسر لماذا أصرت جميع الحكومات الإسرائيلية على عدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية، وهو قرار لا يشير من قريب أو بعيد إلى حق تقرير المصير، كما يفسر أيضا الفرق بين الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي سبق التوقيع على اتفاقية أوسلو. فقد اعترفت المنظمة بإسرائيل كدولة مستقلة وذات سيادة بينما اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للفلسطينيين، أي فقط كطرف مفاوض لإسرائيل حول مصير «عرب فلسطين» النهائي ودون أي التزام مسبق بدولة تحظى بأي شكل من أشكال الاستقلال الحقيقي.

ثالثا: اعتبار الدول العربية جميعها، وربما الدول الإسلامية أيضا، بمثابة قوى معادية فعلية أو محتملة، ومن ثم يتعين على إسرائيل أن تستهدف على الدوام تحقيق التفوق، وخاصة في بعده العسكري والاستراتيجي، على هذه الدول مجتمعة. كذلك يتعين على أي تسوية سياسية ألا تؤدي إلى الإخلال بهذه المعادلة مطلقا، وأن تدعم هذا التفوق وتحافظ عليه. ويمثل هذا البعد جانبا من عقدة الأمن الإسرائيلية المستحكمة وخطا ثابتا من خطوط استراتيجيتها في إدارة الصراع مع العرب لا يختلف من حكومة إسرائيلية إلى أخرى إلا في الأسلوب وطريقة الإخراج. ويفسر هذا الخط لماذا تصر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الاحتفاظ بترسانة نووية تكفي لتدمير العالم العربي بل والإسلامي كله، ولماذا ترفض إسرائيل، حتى في ظل التسوية، وضع برنامجها النووي تحت الإشراف الدولي.. إلخ. كما يفسر أيضا ردود الفعل الإسرائيلية البالغة العنف إزاء الموقف المصري الخاص بموضوع تمديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي والضاغط من أجل قيام إسرائيل بالتوقيع على هذه المعاهدة.

وفي ظل هذه الثوابت جرت ـ ولاتزال تجري ـ مايسمى بـ «عملية السلام Peace Process» والتي مرت حتى الآن بثلاث مراحل متميزة ولكنها تشكل حلقات في سلسلة متصلة لا تنفصل: مرحلة كامب ديفيد، والتي كان هدفها تحييد مصر وإخراجها من معادلة الصراع مع إسرائيل. ومرحلة مدريد والتي كان هدفها دغدغة شعوب المنطقة بأحلام السلام وتسويق أوهام الرخاء المحتمل لفك ما تبقى من تعبئة أو مقاومة وفي الوقت نفسه فتح أبواب العالم الخارجي، والتي كانت لاتزال موصدة أو مواربة أمام إسرائيل. ومرحلة أوسلو، والتي كان هدفها الشروع فوراً في عملية دمج إسرائيل اقتصاديا وسياسيا في نسيج المنطقة قبل، وبصرف النظر عن، حسم القضايا السياسية الكبرى التي ستحدد مصير التسوية، والتي سيتوقف شكلها النهائي على إسرائيل وحدها ورضائها أو عدم رضائها عن مجريات عملية الدمج ومعدلاتها وتأثيراتها على المجتمع الإسرائيلي والأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية. ويلاحظ أنه في جميع هذه المراحل لم تكن الجامعة العربية مدعوة للقيام بأي دور أو مرغوب في قيامها بأي دور، بل وكان إبعادها تماما إن لم يكن تحطيمها كلية مسألة مقصودة ومستهدفة.

والواقع أن من يتأمل عملية التسوية الجارية حاليا يلاحظ على الفور أنها تتسم بسمات معينة يجعل منها نمطا فريدا وغير مسبوق في تاريخ التسويات والمفاوضات التي عرفتها العلاقات الدولية على مر العصور. ويمكن إجمال أهم هذه السمات على النحو التالي:

السمة الأولى: غياب مرجعية واضحة ومحددة ومتفق عليها لعملية التفاوض. صحيح أن أساس عملية السلام هو القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن لعام١٩٦٧، لكن التفسير العربي لهذا القرار يختلف اختلافا جذريا عن التفسير الإسرائيلي له، كما سبق أن ذكرنا. ولم يتغير التفسير الإسرائيلي لهذا القرار قيد أنملة منذ صدوره حتى الآن. والتصريحات الإسرائيلية الصادرة عن القيادات الإسرائيلية المختلفة، سواء من حزب العمل أو من تحالف الليكود، تقطع بأن إسرائيل لن تعود إلى حدود ماقبل ٥ يونيو١٩٦٧ مهما كان الثمن. وصحيح أن مؤتمر مدريد انعقد وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، لكن لم يتم أي تحديد - على الأقل بالنسبة لإسرائيل - لماهية الأرض التي يتعين مقايضتها بالسلام. ووفقا للطرح الإسرائيلي فإن إسرائيل سلمت بالفعل معظم هذه الأرض - إن لم يكن كلها - حين انسحبت من سيناء، وأنها قد تكون على استعداد، وخاصة في مفهوم قادة حزب العمل والأحزاب اليسارية، للانسحاب من أراض أخرى لكن ليس إلى حدود ٥ يونيو. وبالقطع فإن هذا الانسحاب لن يشمل القدس الشرقية. ولو أن إسرائيل كانت تنوي بالفعل الانسحاب لما استمرت في عملية بناء المستوطنات على هذا النحو، ولما كانت هناك ضرورة حقيقية لكل هذه الترتيبات المعقدة التي نصت عليها اتفاقية أوسلو والمتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

ومن الواضح أن موافقة إسرائيل على القرار ٢٤٢، بل والأسلوب الذي صيغ به القرار نفسه، وكذلك التفسير الإسرائيلي له لم يكن وليد المصادفة، ولكنه تم وفقا لخطة مدروسة وشديدة الأحكام. فقد أرادت إسرائيل أن تعكس التسوية النهائية موازين القوى الحقيقية على أرض الواقع دون أن تتقيد مسبقا بأي قواعد أو قوانين دولية. ولذلك حرصت إسرائيل أيضا على استبعاد الأمم المتحدة تماما من عملية التفاوض على الرغم من أن الإطار المرجعي لهذه العملية - من الناحية الرسمية على الأقل - هو قرار صادر عن مجلس الأمن.

السمة الثانية: عدم الارتباط بأي أفق زمني للتوصل إلى تسوية، فلايوجد أي التزام محدد بضرورة وصول أطراف الصراع إلى تسوية خلال فترة زمنية محددة. وحين تبدو هذه الفترة الزمنية أكثر تحديدا في بعض الاتفاقيات، مثل اتفاقية أوسلو مثلا والتي تتحدث عن مرحلة مؤقتة للحكم الذاتي، ومرحلة نهائية للفصل في القضايا المؤجلة خلال فترة زمنية لاتتجاوز خمس سنوات، فإن كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل لا تعتبر هذه المراحل الزمنية قيدا لا يجوز التحلل منه. ويدل مسار الأحداث على أن إسرائيل ليست في عجلة من أمرها، وأنها في كثير من الأحيان تتفاوض لمجرد التفاوض والذي تحول إلى هدف في حد ذاته. وتفسير ذلك أن إسرائيل تعتقد أن الزمن يمضي لصالحها وأنه يحدث تآكلا مضطردا في الموقف العربي ويوسع باستمرار من فجوة الخلل في موازين القوة الحاكمة للصراع ولصالحها. وبالتالي فإن الوقت يساعد - من وجهة نظر إسرائيل - على احتمال الحصول على مزيد من المكاسب ومن التنازلات العربية في ظل التدهور المستمر للتضامن العربي ولعناصر القوة العربية، من ناحية أخرى فإن شكوك إسرائيل في نوايا الأطراف العربية يجعلها تتحسس مواقع أقدامها بطريقة تبدو في كثير من الأحيان مَرَضِيّة. وهذا يفسر تكرار التصريحات الإسرائيلية التي تتحدث عن حاجة إسرائيل الدائمة إلى هضم واستيعاب الآثار الجانبية لأي اتفاق يبرم على أي مسار من المسارات قبل الإقدام على خطوة جديدة.

والواقع أننا إذا اعتبرنا أن مسيرة التسوية بدأت مع عملية التفاوض المباشر، وهي عملية بدأت فعليا في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة، فسوف نجد أن عمر هذه المسيرة قد أصبح الآن يربو على ربع قرن. وحتى إذا افترضنا أن هذه المسيرة بدأت مع زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧ فإن عمرها الآن يصل إلى حوالي ٢٠ عاما. وإذا استمرت المسيرة على هذه الوتيرة فربما يحتاج العرب إلى عشرين عاما أخرى وربما ربع قرن آخر. فمازالت معظم القضايا الهامة على المسار الفلسطيني مؤجلة ولم يبدأ التفاوض حولها بعد، على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على التوقيع. ومازال المسار السوري واللبناني مغلقا. وحتى لو تم التوصل إلى إعلان أو اتفاق مع سوريا خلال العام القادم، فإن وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، وإتمام الانسحاب الإسرائيلي وحل كل المشاكل المتبقية، وخاصة في سياق المفاوضات متعددة الأطراف، قد يحتاج إلى فترة طويلة لايعلم مداها إلا الله. ولا أحد يدري ما الذي يمكن أن يحدث للعالم العربي خلال هذه الفترة.

وفي ضوء هاتين السمتين تبدو «عملية السلام» الجارية الآن، ومنذ فترة طويلة في الواقع، في الشرق الأوسط أقرب ماتكون إلى عملية طويلة المدى، هدفها النهائي هو تغيير هيكل ومعالم المنطقة وفقا لمعزوفة تتحكم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وحدهما في إيقاعها، على ضوء تقديرهما لطبيعة العقبات التي تعترض طريقها وموازين القوى التي تتحكم فيها، منها إلى عملية تفاوض تقليدية هدفها التوصل ـ بأقصر الطرق الممكنة ـ إلى تسوية سلمية للصراع.

فإذا ما أمعنا النظر إلى طبيعة المشروعات المطروحة لتغيير هيكل ومعالم المنطقة على ضوء «عملية السلام» الجارية الآن فسوف نجد أننا أمام عدد من المشروعات التي قد لاتصب بالضرورة في مجرى واحد، وإنما يتقاطع بعضها ويتصادم بعضها الآخر، لكنها تشترك جميعا في شيء واحد وهو تجاهل النظام العربي كنسق موحد ومحاولة تفتيته إلى كيانات أصغر أو تجاوزه إلى إطار أوسع. من بين أهم هذه المشروعات المطروحة: المشروع الشرق أوسطي، الذي طرحه بيريز وتقف وراءه الولايات المتحدة وبدأت عملية وضعه موضع التنفيذ مع انعقاد المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، والمشروع الأوربي-المتوسطي، والذي تبلور على نحو أوضح مع انعقاد مؤتمر برشلونة، والخاص ببحث موضوع الشراكة الأوربية المتوسطية في نوفمبر ١٩٩٥. ولأن دراسات أخرى في هذا الملف سوف تركز على بحث هذين المشروعين فسوف نكتفي هنا بتوضيح التأثيرات المحتملة لكل منهما على الجامعة العربية.

أولا: المشروع الشرق أوسطي (٢٤)

وهو مشروع مازال في مرحلة التشكل ولم يتبلور بعد في صورته النهائية. ويعتبر شيمون بيريز هو مهندسه الحقيقي وواضع لبناته الأولى وغارس بذوره. ولا يتعين النظر إليه باعتباره أحد «مخرجات عملية السلام»، وإن كان يمكن اعتباره كذلك بالفعل، ولكن باعتباره أيضا وعلى وجه الخصوص أحد الآليات الرئيسية التي تدفع وتوجه هذه العملية والتي لم تكتمل بعد. وقد بدأت أولى الخطوات العملية والإجرائية نحو نقل هذا المشروع من حيز الرؤى والأفكار إلى حيز الواقع والتنفيذ مع اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر ١٩٩٣. فقد عكست بعض نصوص هذا

الاتفاق بوضوح أول خطوة على طريق تخليق الجنين أو غرس بذوره الأولى في التربة العربية. وجاءت معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية بعد ذلك بأسابيع كخطوة ثانية لتثبيت الجنين في جدار الرحم. ومع انعقاد ما أصبح يعرف بعد ذلك ـ تجاوزا ـ باسم «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا» بدأت ملامح الجنين تتحدد بالتدريج من خلال أعمال هذه «القمة» والتي أصبحت تجتمع دوريا وعلى نحو يثير انتظامها ـ غير المألوف بالنسبة لهذه المنطقة من العالم ـ دهشة الكثيرين. فمنذ ولادة هذه القمة في كازابلانكا عام١٩٩٤ ، عقد الاجتماع الثاني في عمان عام١٩٩٥ ، والثالث في القاهرة عام١٩٩٦ ، ومن المنتظر أن يعقد الرابع في الدوحة عام١٩٩٧ .

ويعتبر الملحق الرابع لاتفاقية أوسلو والمعنون «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية» هو أهم وثيقة كاشفة بوضوح تام للخطة الإسرائيلية الرامية إلى وضع هذا المشروع موضع التنفيذ. فهذا البروتوكول يتحدث عن برنامج للتنمية تدعى إليه أطراف دولية وإقليمية وعربية للمشاركة فيه وتمويله. ويتشكل هذا البرنامج من عنصرين:

أ- برنامج التنمية الاقتصادية للضفة وغزة. وهو لايعنينا هنا كثيراً.

ب- برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي. وقد نصت اتفاقية أوسلو على أنه يتكون من العناصر التالية:

١- إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢- تطوير خطة إسرائيلية- فلسطينية- أردنية مشاركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣- قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت.

٤- تحلية المياه إقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥- خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن مسعى إقليميا للوقاية من التصحر.

٦- ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.

٧- التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨- خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩- التعاون الإقليمي في مجالات أخرى. (٢٥)

وبعد أن قامت الأردن بدورها بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل بدأ الإعداد على الفور، ودون أي انتظار لنتائج المفاوضات الجارية على المسارين السوري واللبناني، لعقد «مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا» لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ. ويعتبر هذا المؤتمر فريدا في نوعه وفي تشكيله. فهو يضم إلى جانب الممثلين الرسميين للدول، والذين يشاركون فيه إما على مستوى رؤساء الدول أو الوزارات أو على مستوى الوزراء، رجال أعمال يمثلون الشركات العالمية الكبرى (متعددة الجنسية) وقطاع الأعمال والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى ممثلين لمراكز البحوث والفكر. وفي مؤتمر كازابلانكا على سبيل المثال حضر ممثلون عن ٦١ دولة، منهم ١٢ دولة عربية هي تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والأردن، وسلطة

الحكم الذاتي الفلسطيني، والسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات، بالإضافة إلى ١١١٤ شخصية من قيادات الأعمال في جميع أنحاء العالم منهم رجال أعمال من سوريا ولبنان حضروا بصفتهم الشخصية. أما في المؤتمرات التالية (عمان والقاهرة) فقد تضاعفت هذه الأعداد حيث وصلت عدد الدول المشاركة إلى حوالي ٨٠ دولة، وعدد رجال الأعمال إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص.

وفي مجال تقييم حقيقة الفرص والمخاطر الناجمة عن هذه الآلية اعترفت إحدى أوراق العمل الصادرة عن جامعة الدول العربية باحتمال أن يؤدي التعاون الاقتصادي على هذا المستوى إلى استخدام أكفأ للموارد المتاحة وتوجيهها لعملية التنمية، والإفادة من الوفورات الاقتصادية للتعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. لكنها في الوقت نفسه حذرت من احتمال أن يكون الهدف هو تمويل برنامج التعاون الاقتصادي اعتمادا على الموارد الذاتية للمنطقة. وأشارت في هذا الصدد إلى اقتراح شيمون بيريز الخاص بتمويل بنك التنمية الإقليمي عبر فرض ضريبة بقيمة دولار واحد على كل برميل نفط تصدره المنطقة. وحيث إن إسرائيل مستورد صاف للنفط فإن النفط العربي هو المرشح في اقتراحه، لتوفير التمويل اللازم. لكن الورقة توقفت أمام المخاطر السياسية، والتي فصلتها على النحو التالي:[٢٦]

١- إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة العربية مع احتفاظها بترسانتها النووية، ودون أن تتخلى عن طبيعتها الاستثنائية الاستيطانية كدولة يحق لكل يهود العالم التوطن فيها بل والتزامها باستجلاب هؤلاء اليهود.

٢- إطلاق عملية التطبيع الرسمي والعمل للعلاقات الإسرائيلية-العربية قبل الوفاء باستحقاقات التسوية، وخصوصا الانسحاب من الأراضي العربية بما فيها القدس وحل مشكلة اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤. وهو مايهدد مسار التسوية وتجريد الجانب العربي من أدوات الضغط المتبقية لديه، وزيادة الضغوط، وخاصة على سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم المزيد من التنازلات.

٣- إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومحاولة تجاوز هويتها القومية والاستعاضة عنها بهوية إقليمية. فقد أشارت الورقة إلى أن مؤتمر الدارالبيضاء استبعد كليا خمس دول عربية هي السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزرالقمر (لأنهم لايدخلون في التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط) واستبعد ليبيا والعراق و إيران مؤقتا ولأسباب سياسية، وجرى ضم إسرائيل وإلحاق تركيا المنضمة للدائرة الأوربية بالإقليم.

٤- إضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن الشرعية الدولية باستبعاد الأمم المتحدة.

٥- استغلال القطاع الخاص العربي للالتفاف حول المقاطعة الرسمية.

كما تشير الورقة أيضا إلى نقطة هامة جدا، وهي أن المؤسسات التي أنشأتها قمة الدارالبيضاء، بإعلانها عن تشكيل إقليمي جديد يضم «شمال افريقيا والشرق الأوسط» يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي، أو تلك المزمع إنشائها، تثير مخاوف حقيقية تجاه إمكانية التعايش مع البنى والمؤسسات القائمة وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. ذلك أن «صيغة التعاون الإقليمي التي تروج لها قمة الدارالبيضاء ذات طبيعة إحلالية تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة».[٢٧]

ثانيا: المشروع الابرو-متوسطي

ويعتبر هذا المشروع هو وليد التحولات التي طرأت على النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وماطرحته هذه التحولات من خيارات وقضايا بالنسبة للاتحاد الأوربي. وقد تنازع الاتحاد الأوربي ـ على مدى السنوات الخمس الأخيرة ـ اتجاهان. الأول: يركز على ضرورة الاتجاه شرقا وبلورة سياسة أوربية هدفها الاستيعاب التدريجي والمنظم لدول شرق أوربا داخل الاتحاد الأوربي، وهو الاتجاه الذي تتزعمه ألمانيا وإلى حد ما دول الشمال الأوربي، والثاني: يركز على ضرورة الاتجاه جنوبا وبلورة سياسة أوربية شاملة تجاه الدول المتوسطية. وكحل وسط فقد قررت دول الاتحاد الأوربي التحرك في الاتجاهين. وجاء المشروع «الابرو-متوسطي» كبلورة نهائية للسياسة الأوربية تجاه الدول المتوسطية والذي تزعمته فرنسا ودول أوربا المتوسطية.

وكانت هذه السياسة قد مرت بعدة مراحل انتهت ببلورة أوربا لمفهوم «الشراكة» Partnership بين الاتحاد الأوربي ودول المتوسط ثم بدأت إجراءات وضع هذا المفهوم موضع التطبيق بانعقاد «مؤتمر برشلونة» للتعاون الأوربي المتوسطي في ٢٧، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥. وقد اتضح من خلال عقد هذا المؤتمر أن أوربا لا تستهدف فقط إقامة تعاون اقتصادي مع دول جنوب المتوسط ولكن أيضا هياكل شاملة للتعاون تتضمن الأبعاد الأمنية والسياسية والأبعاد الاجتماعية والإنسانية والحضارية بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية.(٢٨)

ودون الدخول في التفاصيل الفنية لمختلف القضايا التي يثيرها مشروع التعاون الأوربي المتوسطي كما تبلور من خلال مؤتمر برشلونة، نكتفي ببعض الملاحظات ذات الصلة بالموضوع الذي نعالجه وهو مستقبل الجامعة العربية في ظل التسوية. ونجمل هذه الملاحظات على النحو التالي:

١ - إن هذا المشروع يعد ـ من زاوية ما ـ أحد نتائج عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي الجارية حاليا. لأنه من دون هذه «العملية» لكان من المستحيل جمع الدول العربية المشاطئة للمتوسط مع إسرائيل في إطار مؤسسي واحد. ويعكس هذا التطور في حد ذاته عمق التغيير الذي حدث منذ حرب أكتوبر١٩٧٣ والتي أعقبها حوار عربي-أوربي لم تكن إسرائيل طرفا فيه. من ناحية أخرى يلاحظ أن انضمام الأردن ومشاركتها في مؤتمر برشلونة، رغم أنها دولة غير متوسطية، واستبعاد ليبيا من المشاركة، رغم أنها دولة متوسطية يؤكد على الصلة الوثيقة بين عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي وإطار التعاون المقترح.

٢ - إن الإطار الجيو-سياسي لهذا التعاون يؤدي أيضا إلى تجزئة العالم العربي. فلم يشارك في مؤتمر برشلونة سوى ثمان دول عربية هي: مصر والمغرب والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى موريتانيا، والتي دعيت بصفة مراقب بحكم عضويتها في الاتحاد المغاربي، مع أربع دول متوسطية أخرى هي: إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة، بالإضافة إلى الدول الأوربية الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

٣ - إن الدول الأوربية تشارك في هذا الإطار باعتبارها أعضاء في الاتحاد الأوربي، أي ككتلة موحدة، ومن خلال سياسات مدروسة ومتفق عليها داخل الاتحاد. بينما الدول العربي المدعوة له تشارك فيه بصفتها الفردية واستنادا إلى موقعها الجغرافي، أو دورها في عملية السلام، وليس بوصفها عضواً في الجامعة العربية أو في أي تجمع إقليمي فرعي.

٤- إن هذا الإطار ولد كنتيجة لسياسة أوربية خالصة نوقشت وتبلورت داخل الاتحاد الأوربي ثم دعيت الدول الأخرى للتعاون في تنفيذها ووضعها موضع التطبيق، وبالتالي فهو إطار جاهز تحدد الدول الأخرى موقفها منه بالرفض أو القبول لكنها لا تستطيع في الواقع المشاركة على قدم المساواة في صياغته.

وعلى الرغم من أن هذا الإطار الجديد للتعاون بين مجموعة من الدول العربية ومجمل الدول الأوربية يمكن أن يكون مثمرا ومفيدا بالنسبة للدول المشاركة فيه، إلا أنه في الوقت نفسه يثير العديد من المخاطر بالنسبة لجامعة الدول العربية، ويهدد ـ وخصوصا في مراحل ضعف الجامعة ـ بتفتيت النظام العربي والحيلولة دون تماسكه.[٢٩]

والواقع أن الدائرة الشرق أوسطية والدائرة المتوسطية ليستا هما الدائرتين الوحيدتين المقترحتين للتعاون الإقليمي وإنما هناك دوائر أخرى ربما تكون أكثر خطورة بالنسبة لمستقبل النظام العربي. من ذلك مثلا المبادرة الخاصة بإقامة منظمة للتعاون والأمن تضم كافة دول الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا وإيران. ويبدو أنه يراد لهذه المنظمة أن ترتبط بشكل أو بآخر بالسياسة الأمنية لحلف شمال الأطلنطي. ويثير هذا الاقتراح محاولة إحياء المشروعات القديمة للدفاع عن الشرق الأوسط والتي طرحت في بداية الخمسينات بحجة الدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتي! . أما آخر هذه المشروعات فهو مشروع لتكامل الدول المطلة على المحيط الهندي، والذي تتحمس له كثيرا هذه الأيام بعض الدول العربية المطلة على هذا المحيط وعلى رأسها عمان.

خاتمة: الجامعة وسيناريوهات المستقبل

يتضح مما سبق أنه في الوقت الذي تبدو فيه جامعة الدول العربي عاجزة عن الفعل، إلى حد الإصابة بما يشبه الشلل الكلي، فإن الديناميه الخاصة بعملية التسوية لا تهدد فقط بضياع الحقوق العربية والتمكين للهيمنة الإسرائيلية في المنطقة وإنما تبدو وكأنها مصممة أساسا لتفتيت العالم العربي ورسم خريطة جديدة للمنطقة لا تقيم أي وزن لخصوصية العالم العربي أو وحدته الثقافية ومن ثم تهدد وجود العالم العربي، كنظام مستقل، من أساسه.

إن جوهر الأزمة التي تواجه العالم العربي يكمن في أن أحد أقطاره، وهو فلسطين، تعرض لخطر كان أكبر بكثير من قدرة الحركة الوطنية لهذا القطر على مواجهته منفرداً. وقد تنبهت شعوب العالم العربي مبكرا، وعن وعي، إلى أن هذا الخطر لا يهدد فلسطين وحدها وإنما يهدد، بسبب طبيعته الاستيطانية والعنصرية والتوسعية وارتباطاته العضوية بقوى خارجية عاتية، كل العالم العربي. وضغطت الشعوب العربية على حكوماتها كي تتصدى لهذا الخطر. وجربت هذه الحكومات أن تتصدى للخطر القائم، وللخطر الكامن أيضا، بقوة السلام. وعندما أحست بالإرهاق أو بالتعب جربت أن تتصدى له بالوسائل الدبلوماسية. لكنها في غمرة ارتباكها نسيت، أو تناست، أن الحرب والديبلوماسية هما وجهان لعملة واحدة، وأن ماتعجز القوة المسلحة عن تحقيقه في ساحة القتال لا يمكن للديبلوماسية وحدها أن تحققه على طاولة التفاوض، وأن المواجهة العسكرية أو الديبلوماسية قد تؤدي إلى كسب، أو خسارة، معركة هنا أو هناك، لكن كسب الحرب يستحيل من دون توظيف كامل ورشيد لكل وسائل القوة المتاحة والمزج بينها حسب الظروف والأحوال. ومشكلة العالم العربي حاليا أنه ضعيف، عسكريا وديبلوماسيا،

إلى الدرجة التي تهدده ليس فقط بخسارة إحدى معاركه على طريق المواجهة الطويل مع المشروع الصهيوني ولكن أيضا بخسارة الحرب نهائيا .

وكان العالم العربي قد قبل مضطرا، تحت ضغط تناقضاته الداخلية الحادة والتحولات التي طرأت على النظام الدولي في غير صالحه، أن يصبح الهدف المرحلي الخاص بإزالة «آثار عدوان ١٩٦٧» هو هدفه النهائي . وتصور أن هذا التنازل الضخم كفيل بتحقيق تسوية متوازنة تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة عام١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس، مقابل اعتراف العالم العربي بدولة إسرائيل داخل حدود ماقبل ٥ يونيو١٩٦٧ ، وإقامة علاقات عادية مع هذه الدولة تستند إلى حسن الجوار وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية . لكنه ما إن بدأ يتحرك على هذا الطريق حتى اكتشف أن الأمر ليس على هذه الدرجة من البساطة . فالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ليست أمرا مسلما به حتى من جانب أكثر القوى الإسرائيلية اعتدالا . ونوع العلاقات المطلوب إقامتها مع الدولة الإسرائيلية ليس قائما على التكافؤ والمعاملة بالمثل، وإنما مطلوب من العالم العربي أن يقبل بتفوق عسكري إسرائيلي كما ونوعا، وباحتكار إسرائيل للسلاح النووي في المنطقة، وبهياكل جديدة تعيد تشكيل المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا على النحو الذي يجعل من إسرائيل هي الدولة المحورية في المنطقة والوسيط أو الوكيل الدائم بين دول المنطقة وبين العالم الخارجي .

ويبدو أن استمرار حالة التردي والضعف التي يمر بها العالم العربي جعلته يتراجع بخطوطه الدفاعية مرة أخرى، ويقدم تنازلات إضافية ويقبل، من حيث المبدأ، التعامل مع مشروع بيريز الشرق أوسطي، والذي يمنح إسرائيل مكانة خاصة في المنطقة، مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة على مراحل وتغذية الأمل في إنشاء دولة فلسطينية خلال خمس أو عشر سنوات قادمة . لكن ما إن بدأت الحكومات العربية تطوع شعوبها لقبول هذا المنطق حتى فوجئت بأن المجتمع الإسرائيلي يرفض منح ثقته لشيمون بيريز وحزب العمل ويفضل مشروع نيتانياهو وحزب الليكود عليه . والفرق بين مشروع حزب العمل ومشروع الليكود أن الأول كان يبدو مستعدا لقبول منطق «إسرائيل الصغرى» جغرافيا مقابل «إسرائيل العظمى» اقتصاديا وسياسيا في المنطقة . بمعنى آخر بدا حزب العمل مستعدا للانسحاب التدريجي من «معظم» وليس «كل» الأرض المحتلة في ١٩٦٧ إذا ضمن أن الترتيبات الإقليمية الجديدة ستمكن إسرائيل من أن تصبح هي القوة الأولى في المنطقة سياسيا واقتصاديا . أما الثاني، أي الليكود، فهو يتمسك بالاثنين معا «إسرائيل الكبرى» و«إسرائيل العظمى»، إذ من الواضح جدا أنه يرفض الانسحاب من الأراضي العربية، ويرى أن «الحكم الذاتي» الفلسطيني هو الوضع النهائي ولا مكان لدولة فلسطينية مستقلة . بمعنى آخر فهو يعتبر أن «إسرائيل الكبرى» هي الدولة القاعدة «لإسرائيل العظمى»، وأن العرب ليس أمامهم خيار آخر سوى قبول إسرائيل بحدودها الحالية والرضا بالسلام مقابل السلام .(٣٠)

وأمام هذا المنطق الليكودي المتسم بالتحدي تذكرت الحكومات العربية جامعتها وانعقد مؤتمر القمة العربي وذلك لأول مرة منذ عام١٩٩٠ . وكان من اللافت للنظر أن بيان القمة أعاد استخدام مصطلحات ومفاهيم كانت قد توارت وظنها البعض من مخلفات الماضي . . يقول البيان «استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وإيمانا بالمصير الواحد، واستنادا إلى روابط الأخوة العربية، وفي ضوء دقة المرحلة التي تمر بها عملية السلام

في الشرق الأوسط، اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة، وإحياء العمل العربي المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي وتدعيم فعاليته، سعيا لاستنهاض الأمة ولم شملها وبناء التضامن العربي باعتباره السبيل إلى تحقيق مبادىء وأهداف العمل العربي المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها، واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط» وأضاف البيان أنه «انطلاقا من المسئولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية. . والانسحاب الكامل من الجولان والبقاع الغربي. . إلخ». (٣١)

لكن هذه البلاغة اللفظية التي تذكرنا بذروة المد القومي العربي، والتي تتحدث عن الأمة العربية، والمصير الواحد، والمسئولية القومية، لم تستطع أن تخفي عجزا عربيا واضحا عكسته الفقرات العملية والإجرائية في البيان. ذلك أن تحقيق التسوية بالشروط التي حددها مؤتمر القمة يستحيل عملا دون نقلة نوعية في مستوى العمل العربي المشترك وخاصة مايتعلق منه بآلية تسوية المنازعات وآلية تحقيق التكامل الاقتصادي. ومع ذلك فقد اتسم موقف القمة من هاتين القضيتين تحديداً بعدم الاكتراث، أو على الأقل لم يخرج عن الإطار التقليدي الذي ميز قرارات الجامعة العربية على مدى نصف القرن الماضي. فبالنسبة للقضية الأولى اكتفى القادة العرب «بالموافقة من حيث المبدأ على إنشاء محكمة عدل عربية، وعلى ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، وعلى إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية» وكلف وزراء الخارجية العرب باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منها. ولكن المؤتمر لم يحدد أي فترة زمنية للانتهاء منها رغم أن هذه الموضوعات كلها قتلت بحثا في مجلس الجامعة ولجانه المختلفة. أما بالنسبة للقضية الثانية وهي التكامل الاقتصادي العربي فقد اكتفت القمة بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ «مايلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليها». وكما يلاحظ جميل مطر - عن حق - فإن فكرة إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة قتلت بحثا ودراسة داخل أروقة الجامعة العربية على مدى ٤٣ عاماً وانتهت بتوقيع اتفاقيات تصلح أساسا لإنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة وبالتالي «فلم يكن مطلوبا من القمة العربية أكثر من أن يصدر ملوك ورؤساء الدول العربية أمرا إلى الوزراء أعضاء مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنفيذ الاتفاقية فورا سواء من صدق عليها أو من لايزال مهتما. . لكن القمة كانت أقل حزما أو أقل عزما واكتفت بتكليف المجلس «باتخاذ مايلزم». (٣٢)

وفي هذا السياق لم يكن انعقاد مؤتمر القمة العربي لأول مرة منذ حرب الخليج بمثابة بداية قوية تؤكد على انطلاق العمل العربي المشترك، ولكنه كان رد فعل محسوب، ومحدود النتائج والتأثير، تجاه المأزق الذي دخلته «عملية السلام» بعد وصول نيتانياهو إلى السلطة في إسرائيل. فلم يسفر المؤتمر من الناحية العملية - حتى الآن على الأقل - سوى عن «تجميد الهرولة العربية نحو التطبيع» والتي كانت قد ظهرت على الساحة فور التوقيع على اتفاقية أوسلو. ويبدو أن القمة العربية تحولت، في ظل مايجري الآن من متغيرات دولية وإقليمية، من أداة لتطوير العمل العربي المشترك ودعم مكانة العرب في العالم، إلى مجرد وسيلة للضغط السياسي والمعنوي. ولأن العمل العربي المشترك أصبح ينظر إليه الآن من جانب إسرائيل والولايات المتحدة وكأنه يشكل - في حد

ذاته - تهديدا غير مقبول فقد أصبح مجرد انعقاد مؤتمر القمة مثيرا للمخاوف الأمريكية والإسرائيلية، و من ثم يعتبر عملا يكاد يصبح غير مشروع من وجهة نظرهما. وهكذا يبدو أن أقصى مايستطيع أن يمارسه العرب من ضغط في الظروف الراهنة هو مجرد انعقاد مؤتمراتهم على مستوى القمة! . ومع ذلك فإنه سوف يستحيل على العمل العربي المشترك أن يتجمد عند هذا الحد. فبعد أن فقد العالم العربي القدرة على الإمساك بزمام المبادرة في «عملية السلام» يبدو أنه لم يعد أمام العرب سوى ضبط إيقاعهم وردود أفعالهم على سلوك الطرف الإسرائيلي والتأقلم مع الخيارات المتاحة للخروج بعملية «السلام» من مأزقها الراهن، وفي هذا الصدد يبدو لي أن هناك ثلاثة بدائل إسرائيلية للخروج من هذا المأزق:

السيناريو الأول: فرض الأمر الواقع اعتمادا على عجز الآخرين عن تغييره. أي أن يستمر نيتانياهو في سياسته الحالية الرامية إلى عدم انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، وإجبار الفلسطينيين على قبول الترتيبات المنصوص عليها في المرحلة الانتقالية باعتبارها المرحلة النهائية، والرضاء بكيان فلسطيني ناقص السيادة على نمط «بورتريكو» أو «اندورا». . . إلخ. ويقوم منطق هذا السيناريو على افتراض أن الزمن يعمل في صالح إسرائيل، وأن القوة العربية تتآكل ولايوجد لدى العرب أي خيارات حقيقية لتغيير الأمر الواقع بالقوة، وأن الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة لن تتوافر لديها الإرادة أو الرغبة أو القدرة للضغط على إسرائيل.

ولا نعتقد أنه تتوافر أمام هذا السيناريو فرصة للنجاح أو الاستمرار طويلا. لأنه يتيح أفضل مناخ ممكن لعدم الاستقرار، وبالتالي سوف يثير أفعالا وردود أفعال عنيفة قد تدفع هذا الطرف أو ذاك لتغيير الأمر الواقع بالقوة. فتصاعد العنف والعمليات الانتحارية مسألة واردة، وسوف تكون مرغوبة ومرحب بها شعبيا على صعيد العالم العربي كله في ظل استمرار هذا الوضع، وهو ماقد يثير بالضرورة ردود أفعال عنيفة واسعة النطاق من جانب إسرائيل. كذلك فإن إسرائيل لن تقبل تجميد عملية التطبيع الاقتصادي مع الدول العربية خصوصا إذا امتد هذا التجميد ليشمل الجبهة المصرية أيضا. كما أن هذا الوضع قد يؤدي إلى عزل إسرائيل دبلوماسيا وجعلها عرضة للتنديد الدبلوماسي وربما الإضرار بما حققته من مكاسب سياسية واقتصادية ضخمة بعد أوسلو والتي مكنتها من الانفتاح على كل العالم الخارجي.

السيناريو الثاني: فرض الأمر الواقع بقوة السلاح: فللأسباب التي أشرنا إليها آنفا قد ترى إسرائيل أن الاعتماد على عنصر الوقت لإحداث تآكل في موقف الحكومات العربية الراهنة ولإجبارها على تقديم تنازلات قد ينطوي على مخاطر غير محتملة. فقد يؤدي الانتظار إلى اندلاع العنف في صورة عمليات انتحارية أو تجدد الانتفاضة داخل الأرض المحتلة. وقد تجد إسرائيل نفسها في عزلة اقتصادية ودبلوماسية غير محتملة. ومن ثم فقد يتجه تفكيرها تلقائيا إلى استئصال مابقي من مواقع صامدة: تنظيمات حماس والجهاد في الأرض المحتلة في فلسطين، حزب الله في لبنان، وسوريا. في هذه الحالة فقد تؤدي الأفعال وردود الأفعال إلى اندلاع حرب شاملة بين سوريا و إسرائيل. وإذا اندلعت هذه الحرب فسوف تدخل بالمنطقة كلها إلى مرحلة جديدة تماما. إذ أن معنى ذلك أن عملية التسوية السلمية عن طريق التفاوض تكون قد انتهت فعلا، وبدأت مرحلة الفرض الكامل للشروط الإسرائيلية خصوصا إذا تمكنت إسرائيل من تحقيق انتصار عسكري واضح. وبالطبع فإن اندلاع حرب تبادر بها إسرائيل سوف يجبر الأطراف العربية إما على الدخول والمشاركة فيها أو إلى انكشاف الحكومات العربية تماما وبدء سلسلة جديدة من الاضطرابات الشعبية على مستوى العالم العربي ككل.

السيناريو الثالث: حدوث تغييرات داخلية إسرائيلية تعيد عجلة السلام إلى الدوران. وقد تأخذ هذه التغييرات الداخلية شكل حكومة وحدة وطنية، أو انهيار التحالف الحالي، والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة قد تأتي بأغلبية جديدة. لكن الأرجح أن يظل نيتانياهو شخصيا رئيسا لوزراء إسرائيل لفترة السنوات الأربع القادمة، ولن يكون بمقدور أحد إجباره على الاستقالة لأنه أول رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل يتم اختياره بالاقتراع المباشر. وبالتالي فإذا افترضنا إمكانية توافر عوامل محلية (إسرائيلية) وإقليمية وعالمية ضاغطة في اتجاه تغيير داخل إسرائيل يسمح بقيام حكومة وحدة وطنية بقيادة نيتانياهو، فإن موقف هذه الحكومة من عملية السلام سوف يكون عند نقطة أدنى من النقطة التي كانت تقف عندها حكومة رابين-بيريز التي صنعت اتفاقية أوسلو وكانت ـ فيما يبدو ـ على استعداد للانسحاب من الجولان. لكنه سوف يكون موقفا أكثر مرونة على النحو الذي قد يسمح بضخ الدم في شرايين «عملية السلام» المتصلبة.

وإذا كان السيناريو الأول والثاني يفرضان على العالم العربي ـ بدرجات متفاوتة ـ التلاحم واستعادة إرادة التحدي والصمود، ومحاولة حشد وتعبئة الطاقة العربية لمواجهة الصلف الإسرائيلي، بما يعني أن الجامعة العربية سوف تكون بالضرورة هي الإطار المؤسسي الوحيد لبحث أنسب صيغ العمل العربي المشترك الملائمة للمرحلة القادمة، فإن السيناريو الثالث هو أخطر هذه السيناريوهات جميعا بالنسبة لمستقبل جامعة الدول العربية. ذلك أن مجرد إحداث تعديل في الحكومة الإسرائيلية وتقديم بعض «التنازلات» الشكلية اللازمة لإتمام الاتفاق حول «الخليل»، وبدء مفاوضات المرحلة النهائية، قد يكون كافيا لفك وإجهاض المحاولات الهشة الراهنة لإعادة لم الشمل العربي. ومن ثم فقد يصاب العالم العربي من جديد بحالة «الهرولة» في اتجاه التطبيع، وتعلو الصيحات مرة أخرى مدعية بعدم وجود مايبرر الدعوة لعقد مؤتمرات قمة عربية أو اتخاذ أي خطوة على طريق العمل العربي المشترك قد تفسرها إسرائيل على أنها تمثل تحديا أو استفزازا لها... إلخ.

والواقع أنه إذا ما أتيح «لعملية السلام» أن تستأنف من جديد في ظل هذا السيناريو الثالث، أي في ظل استمرار إسرائيل بالاحتفاظ بزمام المبادرة تماما في يدها واقتناع العالم العربي بأن «أوسلو» على الطريقة البيريزية هي أقصى مايستطيع العالم العربي أن يصل إليه فمن الأرجح أن تصاب الجامعة العربية بحالة من الجمود والشلل الكامل يجعلها غير قادرة على الحركة أو المبادرة. ولأنه ليس من مصلحة أي دولة عربية، في الوقت الحاضر على الأقل، زوال الجامعة العربية كلية لأنها تلعب في النظام العربي أدوارا لاتزال مطلوبة، حتى في المرحلة الراهنة، على الأقل كشماعة تعلق عليها النظم العربية عجزها أو أخطاءها وخطاياها، فمن الأرجح أن تستمر جامعة الدول العربية كواجهة ولكن بلاروح حقيقية وبلافاعلية أو قدرة على إحداث نقلة نوعية في شكل وطبيعة النظام العربي. وفي هذه الحالة فإن مستقبلها على المدى الطويل سوف يتوقف على مدى التقدم الذي ستحرزه «عملية السلام» ومدى قابلية هذه العملية وقدرتها على إرساء دعائم سلام حقيقي قابل للاستمرار.

وفي تقديري أن عودة عجلة التسوية للدوران وفقا للمنهج التقليدي الذي اختبرناه على مدى الأعوام السابقة، أي في ظل استمرار احتفاظ إسرائيل بالمبادرة في يدها واستمرار أوضاع العالم العربي على ماهي عليه من تدهور، لن يؤدي إلى سلام حقيقي. ومن ثم ستصل الأمور ـ إن عاجلا أو آجلا ـ إلى مأزق جديد أو إلى انفجار شامل. ولذلك فلايوجد أمام الدول العربية من خيار آخر سوى التحرك دون انتظار لضم الصفوف

وإعادة ترتيب البيت العربي من الداخل باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لتحسين موقف العربي التفاوضي والتوصل إلى شروط مقبولة للتسوية. ويجب أن تتم هذه الحركة على نفس الخطين المتوازيين اللذين حددهما مؤتمر القمة الأخير، وهما: الخط الموصل إلى آلية فعالة للتسوية السلمية للمنازعات العربية، والخط الموصل إلى سوق عربية موحدة. ذلك أنه إذا دخل العالم العربي نحو المشروع الشرق أوسطي دون أن يكون مسلحا بهاتين الآليتين فسوف يكون عرضة لمخاطر كبيرة. لأن العالم العربي إذا دخل إلى المشروع الشرق أوسطي دون أن تكون لديه آلية خاصة به، وشديدة الفاعلية، لتسوية الصراعات العربية، وبدأت عملية التطبيع الكامل للعلاقات العربية-الإسرائيلية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية فمن المحتمل جدا ـ بل ومن المتوقع ـ أن تتحول إسرائيل في أحيان كثيرة إلى فاعل أساسي بل وإلى حكم في الصراعات العربية-العربية والتي ستحاول استثمارها لصالحها إلى أقصى حد. كذلك فإذا دخلت الدول العربية، منفردة، مشروعات التكامل الاقتصادي الشرق أوسطي، وفقا للتصور الإسرائيلي، دون أن تكون جاهزة بخطط للتكامل الاقتصادي العربي المسبق ودون أن تكون قد قطعت شوطا على طريق إقامة السوق العربية الموحدة، فإنها تعرض نفسها لمخاطر كبيرة جدا قد تؤدي إلى انكشاف الاقتصاديات العربية تماما، خصوصا بعد فترة السماح الممنوحة في ظل اتفاقية التجارة الدولية، وازدياد الاختراق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعالم العربي بما ينطوي عليه من احتمالات تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وازدياد البطالة وتصاعد حركات التطرف.. إلخ.

في هذا السياق يبدو أن الجامعة العربية تواجه مأزقا مزدوجا من حيث علاقاتها بقضية التسوية. فمن ناحية لن يستطيع العالم العربي أن يتوصل إلى تسوية حقيقية تستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية مالم تحدث نقلة نوعية في العمل العربي المشترك تؤدي إلى تحسين موقف العرب التفاوضي.

لكن من ناحية أخرى فإن أي تحرك جماعي عربي ينظر إليه من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل على أنه تحرك معاد للتسوية ورافض للسلام وهو مايؤدي على الفور إلى تحرك مضاد من جانب قوى عديدة، محلية وإقليمية ودولية. بهدف تجميد العمل العربي المشترك وإجهاض ماتم من خطوات. ومالم تتمكن جامعة الدول العربية من حل هذه الإشكالية والخروج من هذا المأزق والعثور على منهج لتفعيل العمل الجماعي العربي دون استثارة ردود أفعال عنيفة قادرة على إجهاضه فلن يكون بوسعها أن تصمد أمام الأعاصير العاتية القادمة. إن المشكلة الحقيقية ـ كما تبدو لي ـ لاتكمن في قوة إسرائيل وقدرتها على الهيمنة على العالم العربي، وإنما تكمن أساسا في ضعف العرب وعجزهم. والضعف عادة يغري بالعدوان ويغذي طموحات السيطرة.

والجامعة العربية ليست منظمة إقليمية بالمعنى التقليدي، ولكنها إطار مؤسسي لنظام عربي له بعد قومي واضح يستحيل إنكاره. وتتوقف قدرتها على الدفاع عن المصالح العربية العليا على طبيعة التفويض الممنوح لها من جانب الدول العربية وعلى حالة العلاقات العربية-العربية. ويبدو أن الجامعة وصلت الآن إلى مفترق طرق. فهي تدخل مرحلة جديدة ليست مستعدة لها أو قادرة على درء أخطارها إذا ما استمرت على نهجها الحالي. ومن ثم فليس أمامها سوى أن تجدد نفسها وإلا فإنها تنفي شرعية وجودها خصوصا إذا مالمكنت منها الأطر الجديدة الوافدة كالشرق أوسطية أو المتوسطية. لكن انهيار الجامعة، أو عجزها عن مواجهة التحديات القادمة، لايعني نهاية العروبة.

فالعروبة هي التعبير الثقافي والحضاري والاثني عن هوية النظام العربي وخصوصيته القومية. وهي كمفهوم جسده تيار فكري وسياسي ظهر منذ بداية القرن واستمر حتى وقتنا هذا أي على مدى مايقرب من قرن كامل. ويتعين النظر إلى هذا التيار لا باعتباره أيديولوجية جامدة أو تعبير عن حزب سياسي بعينه، وإنما باعتباره تجسيدا لحركة تحرر قومي من أجل الاستقلال ورفض الهيمنة سواء تمثلت هذه الهيمنة في الإمبراطورية العثمانية، أو في الاستعمار التقليدي (وخاصة إنجلترا وفرنسا) أو في الاستعمار الجديد (الولايات المتحدة) أو في الحركة الصهيونية. والعروبة كحركة سياسية، أسلمت قيادتها لزعامات مختلفة ومتباينة بدءا من الأسرة الهاشمية (الشريف حسين) وحتى بعض الزعماء المعاصرين ممن يتمسحون بالعروبة والقومية العربية من أمثال صدام حسين أو القذافي. وكانت الحركة قد وصلت إلى ذروة ازدهارها في ظل اللقاء التاريخي بين حزب البعث وبين زعامة عبدالناصر، وخصوصا في الخمسينات والستينات. كذلك فإن العروبة كتيار فكري اتسع لكل الروافد الأيديولوجية ــ حسب طبيعة كل مرحلة ــ بدءا من التيارات السلفية والتقليدية المحافظة وانتهاء بالتيارات الراديكالية أو الاشتراكية مرورا بالليبرالية والعلمانية.. إلخ. وقد شهدت هذه الحركة على الصعيدين الفكري والسياسي هزائم ونكسات، كما شهدت العديد من الانتصارات والإنجازات، وكثيرا ماشهدت كبوات قبل أن تعاود الانطلاق من جديد.

إن حركة على هذا القدر من الحيوية والاستمرارية والقدرة على التكيف يصعب أن تختفي أو تذبل فجأة على الرغم من الرياح العاتية التي تعترض طريقها. ولذلك يبدو لي أنه إذا لم تتمكن النخبة السياسية وخاصة النخب الحاكمة حاليا في العالم العربي من إحياء العمل العربي المشترك وإيجاد صيغة قادرة على مواجهة التحدي في المرحلة القادمة فإن هذه النخب سوف تضطر إلى إفساح الطريق أمام جيل جديد أكثر قدرة على العطاء وعلى ابتكار الصيغة القادرة على حماية الاستقلال والهوية القومية وعلى التكيف في الوقت نفسه مع المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة.

الهوامش

(١) راجع بروتوكول الاسكندرية: الفقرة: خامسا، قرار خاص بفلسطين في: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، يوليو١٩٧٨، ص١٧-١٨.
(٢) راجع نصوص الميثاق والملاحق المرفقة به في المرجع السابق ص٢٧.
(٣) راجع قرارات قمة أنشاص في: مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام، ١٩٩٦، ص٢٣.
(٤) طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٨١. وانظر أيضا حسن البدري، التعاون العسكري العربي المشترك، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٢ ص٦٥-٦٦.
(٥) مسلم، م. س. ذ، ص١٩١.
(٦) المصدر نفسه، ص١٩٧.
(٧) نقلا عن: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٧٨-٢٧٩.
(٨) مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.
(٩) راجع التفاصيل في: طلعت مسلم، م. س. ذ. ص١٩٧، ١٩٩.
(١٠) عودة بطرس عودة، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد٦٧، يوليو ١٩٧٠، ص١٤٦.
(١١) حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٤٧-١٤٨.
(١٢) راجع سلوى لبيب، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٦٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، ص١٤٧-١٦٤.
(١٣) راجع حسن نافعة: الدور السياسي للجامعة، مرجع سبق ذكره، ص١٤٥-١٤٦.
(١٤) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني: عواصف الحرب وعواصف السلام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧، ٢٤.
(١٥) راجع حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٤٨، ص٣٥.
(١٦) راجع النص الكامل في: مؤتمرات القمة العربية، م. س. ذ، ص٥٠-٥١.
(١٧) راجع النص الكامل لقرارات مؤتمر القمة السابع في المرجع السابق، ص٥٧.
(١٨) راجع النص الكامل لبيان وقرارات مؤتمر القمة التاسع في المرجع السابق، ص٩٠، ٩٩.
(١٩) حول تحليل كامل لسياسة الرئيس السادات وردود الفعل العربية تجاه كامب ديفيد.
انظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص١١٨ ومابعدها.
(٢٠) انظر النصوص الكاملة لهذه الوثائق في: مؤتمرات القمة، م. س. ذ، ص١٢٣-١٧٤.
(٢١) حول تحليل مفصل لموقف مصر من «عملية السلام» خلال هذه الفترة راجع: Hassan Nafaa.
(٢٢) راجع نص مشروع فاس للتسوية في: مؤتمرات القمة، م. س. ذ، ص١٧٦-١٧٧.
(٢٣) راجع مقررات قمة الدارالبيضاء الغير عادية (١٩٨٩) في: مؤتمرات القمة، المصدر نفسه، ص٢٤١، ٢٥٤.
(٢٤) هناك كم هائل من الكتابات العربية حول هذا الموضوع: انظر على سبيل المثال مجموعة الأوراق أو الدراسات والمناقشات التي تضمنتها ندوة: التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.
(٢٥) راجع نصوص اتفاقية أوسلو وتحليلاً لها في:
شفيق الحوت، اتفاقية غزة-أريحا أولا: الحل المرفوض، دار الاستقلال، أوراق(٢)، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٦.
(٢٦) ماذا بعد قمة الدارالبيضاء (ورقة عمل) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ديسمبر١٩٩٤، ص٢٠-٢١.
(٢٧) المصدر نفسه، ص٢٣.
(٢٨) هناك أيضا كم هائل من الكتابات حول هذا الموضوع. راجع على سبيل المثال لا الحصر مجموعة الأوراق التي قدمت إلى «المؤتمر الدولي عن العلاقات العربية مع الاتحاد الأوربي.. اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية»، والذي عقد بهيلتون رمسيس بالقاهرة خلال الفترة من ٢٢-٢٣ سبتمبر١٩٩٦.
(٢٩) راجع أيضا مجموعة الأوراق التي قدمت إلى ندوة «ما بعد برشلونة» والتي نظمتها جامعة الدول العربية خلال الفترة من ١-٢/٩/١٩٩٦. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة العلاقات العربية-الأوربية.
(٣٠) راجع تحليل محمد حسنين هيكل للعوامل التي أدت إلى وصول نيتانياهو إلى السلطة في إسرائيل، في: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثالث: سلام الأوهام، ص٤٣٩، ٤٦٥.
(٣١) راجع البيان الختامي لأخر قمة عربية في صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٤/٦/١٩٩٦.
(٣٢) جميل مطر، إنشاء منطقة تجارة حرة عربية: الخلفية والمستقبل، صحيفة الحياة، ١٤نوفمبر ١٩٩٦، ص١٧.

تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي

د. محمد السيد سعيد*

مقدمة

يعكس أسلوب التفاوض الإسرائيلي طبيعة الشخصية الإسرائيلية والصهيونية. ويظهر ذلك بوضوح تام في حقيقة أن هذا الأسلوب لا يختلف كثيراً عن أسلوب الحرب الإسرائيلي. فالمفاوضات تبدو أقرب إلى تدابير العنف في المجال السياسي، والرمزي.

غير أن هذا الأسلوب يعكس أيضاً طبيعة التحولات في طبيعة المجتمع الإسرائيلي، وفي طبيعة المشروع الصهيوني ذاته. وهذا هو ما يهمنا في سياق هذه الدراسة. إذ إن ـ سيادة ـ المفهوم الفني للتفاوض قد أهدر فرصة فهم المفاوضات الحالية للتغيير الاجتماعي والسياسي، وهو جانب يعد الأكثر بروزاً فيما يتعلق بالمدخل الإسرائيلي للمفاوضات مع العرب.

وعلى الرغم من أن هذه المفاوضات تتم كعملية سياسية دولية، ويشتبك فيها خصوم تاريخيون، فإنها تكاد تكون أيضاً عملية صراعية شديدة الاحتقان داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته.

ويعتبر أغلب عناصر المجتمع الإسرائيلي أن المفاوضات هي ـ في النهاية ـ تتويج للانتصارات العسكرية والسياسية الإسرائيلية، أو يجب أن تكون كذلك. غير أن ذلك لا يقلل من الاختلافات العميقة في تشخيص دور وانعكاس هذه المفاوضات على طبيعة المجتمع الإسرائيلي وتطوره المستقبلي.

ويساعد تبني مفهوم أوسع لمعنى المفاوضات ودلالاتها على إدراك الكيفية التي يتطور بها المجتمع الإسرائيلي، ونظرته للمجتمعات العربية. وهو ما نحاول القيام به في هذه الدراسة.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة.

المبحث الأول

المفاوضات وأساليب التفاوض

يهمنا باديء ذي بدء التمييز بين ثلاثة جوانب مختلفة للتفاوض الدولي. فالتفاوض فن قائم بذاته، يختص بترقيته سلك خاص هو السلك السياسي والدبلوماسي. ويقوم هذا السلك في العادة بتوفير أسس العمل التحتي للعملية التفاوضية، وصياغاتها النهائية بعد ذلك، ويظل مع ذلك صاحب أهلية اتخاذ القرار السيادي، وهو صاحب الكلمة الأخيرة في نجاح أو عدم نجاح الأداء التفاوضي أو العملية التفاوضية ونتائجها المحددة بالنسبة لمجتمع ما. ويسمى التفاوض على هذا المستوى فناً لأنه ينطوي على رؤية وبصيرة تمكن المفاوض من قراءة عدد هائل من المتغيرات المتداخلة والمتناقضة أحياناً، وذلك أكثر بكثير مما ينطوي على تطبيقه - مهما كان دقيقاً - لقواعد «علمية» جاهزة.

والتفاوض - من ناحية ثانية - نظام تفاعلي، لا يمكن فهم سلوك طرف ما فيه، واختياراته، دون فهم سلوك الطرف، أو الأطراف الأخرى واختياراتها. وباعتباره كذلك، يجب النظر إلى المفاوضات كعملية اختيار مشروط بالاختيارات المحتملة للطرف الآخر.

وأخيراً، فالمفاوضات هي ناتج لعمليات اجتماعية، بعضها واسع النطاق نسبياً، وتعكس القرارات المضمرة أو المعلنة للمجتمع، ومستوى أدائه واختياراته حيال جدول أعماله وأولويات القضايا والمصالح التي تشغله، وتخصيص موارده بين هذه القضايا والأولويات.

وتزداد أهمية هذا الجانب الاجتماعي للتفاوض الدولي بالنسبة لتلك المفاوضات التي تدور حول قضايا مصيرية، والتي قد تشتمل على قرار الحرب أو السلام. كما تزداد أهميته بالنسبة للمفاوضات واسعة النطاق Large - Scale والتي تشتمل على عدد كبير من القضايا والترتيبات الأساسية في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة على المستوى الإقليمي أو العالمي.

والمفاوضات العربية الإسرائيلية هي أحد النماذج القليلة للمفاوضات واسعة النطاق التي يتعلق بنتائجها مصير المجتمع السياسي في أكثر من قطر واحد، ومصير الأوضاع الإقليمية والاتجاهات العامة للعلاقات الإقليمية وربما الدولية.

ومادمنا نتحدث عن الصراعات وبالتالي المفاوضات المصيرية، وخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن الاختيارات الرئيسية لكل طرف تتمثل في:

- الحرب
- التنازل من جانب واحد
- الحل الوسط

- تجمد أو تجميد الأوضاع على ماهي عليه مرحلياً، أو عدم التوصل إلى تفاهم، مع عدم تفضيل الاختيارات الأخرى في الوقت ذاته.

والتفضيل النسبي للطرفين معاً، لكل من هذه الاختيارات، هو الذي يحدد إمكانية التفاوض ووصوله إلى تسوية للصراع أو إلى حالة سلام تعاقدي.

هذا ولم يحدث «في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي» أن أحد الطرفين كان راغباً في التنازل من جانب واحد، وبالتالي انحصرت الاختيارات العملية في ثلاثة فقط وهي: الحرب، والحل الوسط وبقاء الأوضاع على ماهي عليه. فيما يعرف باسم موقف (اللاحرب واللاسلم). ويبدو أن القانون العام للصراع العربي - الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٧ هو أن موقف (اللاسلم واللاحرب) قد مثل المخرج من الحالات التي لم يشأ فيها أي من الطرفين القبول بفكرة الحل الوسط، أو شن حرب كبديل، بينما نشأت بصفة دورية ظروف جعلت شن الحرب اختيارا يعكس عدم قدرة أي من الطرفين على تحمل تجمد أو بقاء الأوضاع على ماهي عليه. ولم تؤد الحرب إلى اضطرار أي طرف للتنازل من جانب واحد، بينما برزت فكرة الحل الوسط كاختيار عملي - من جانب العرب لأول مرة ربما - بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة.

وقد استقرت فكرة «الحل الوسط التاريخي» بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة لتعني تطبيق القرار ٢٤٢ في الإطار العام لمجموع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، دون إجحاف بالحقوق الأخرى، من وجهة نظر العرب على الأقل، وذلك كله في مقابل الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها من جانب الدول العربية والكيان السياسي الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، تصبح دراسة موقف إسرائيل من هذا المعنى «للحل الوسط التاريخي»، في مقابل اختيار شن الحرب أو تجميد الأوضاع على ماهي عليه أمراً بالغ الأهمية لتحديد الموقف العربي السليم.

وحيث إن التفاوض - بحد ذاته - ليست له دلالة على القبول بالحل الوسط، فإن دراسة الأسلوب التفاوضي لإسرائيل، ودلالات هذا الأسلوب تكتسب نفس الأهمية. ونعني بالأسلوب التفاوضي طريقة التلاعب بعناصر العملية التفاوضية بهدف تكييف ذهنية الخصم (العرب) بما يتلاءم مع مصالحها ورؤيتها لعملية التفاوض ونتائجها.

وهناك عناصر كثيرة للعملية التفاوضية، نكتفي منها بستة هي: المشاركون، والموضوعات، والإطار المرجعي، والفني التفاوضي، والأمد الزمني، والبيئة العامة للمفاوضات.

ولا يعد المشاركون في العملية التفاوضية أمراً بسيطاً أو بدهياً، فالواقع أن جانباً كبيراً من العمليات السابقة على التفاوض الرسمي، والتي اهتمت بوضع أطر التفاوض، قد انصرف إلى تحديد المشاركين المباشرين، والوسطاء. فعلى سبيل المثال، رفضت إسرائيل طوال الوقت مشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات مع العرب، أو منح المنظمة الدولية مصداقية حقيقية كفاعل أو كمنتدى وإطار أو حتى مشارك عن بعد في العملية التفاوضية. كما رفضت إسرائيل الاعتراف لأوربا الموحدة بدور الوسيط، حتى عهد قريب. بل إن إسرائيل ظلت ترفض الاعتراف بـ - وبالتالي التفاوض مع - منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من كونها طرفاً

- أو الطرف الأكثر أصالة في الصراع - حتى بدء مفاوضات أوسلو السرية والتي انتهت بتوقيع إعلان المبادىء حول إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين عام ١٩٩٣.

كما أن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال المفاوضات ظلت بدورها مسألة خلافية كبرى في المفاوضات العربية الإسرائيلية، ومازالت. ومثل الصراع حول جدول أعمال المفاوضات أحد أبرز أبعاد النضال التفاوضي من الجانبين، وأحد أبرز عناصر أسلوب إسرائيل التفاوضي.

ولم يستقر أبداً توافق حقيقي كامل حول الإطار المرجعي للمفاوضات بين العرب وإسرائيل، على الرغم من أن خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد قد اشتمل على التأكيد على القرار ٢٤٢، وصيغة الأرض مقابل السلام، سواء بسبب ورود عبارات تشتمل على فتح الباب أمام تفسير إسرائيل الخاص لهذا القرار أو بسبب عدم إدراج القرارات الأخرى ذات الصلة للأمم المتحدة، والتي يستحيل استقرار إطار مرجعي قانوني أو دبلوماسي دولي لتسوية المشكلة الفلسطينية دونها.

أما الإطار الزمني للعملية التفاوضية فيعد أحد أكثر الجوانب سلبية فيما يتعلق بمصداقية التفاوض ذاته بين العرب وإسرائيل، فإذا اعتبرنا أن العملية التفاوضية قد بدأت على نحو ما منذ نهاية عام ١٩٧٣ في مؤتمر جنيف، فإن عمر العملية التفاوضية يكون قد وصل إلى ٢٤ عاماً دون الوصول إلى سلام. أما إذا اعتبرنا أن توقيع معاهدة كامب دافيد عام ١٩٧٨م يمثل البداية الأكثر مصداقية، فإنه يكون قد مر على عملية التفاوض هذه نحو عشرين عاماً. وحتى إذا اعتبرنا أن البداية الأكثر شمولاً لجميع الأطراف قد بدأت فقط مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ فإنه يكون قد مر ست سنوات كاملة دون أن يستقر اختيار السلام، ناهيك عن الوصول إلى حل للمشكلات الأساسية العالقة.

وتعد البيئة الدولية والإقليمية للتفاوض أقل عناصر العملية التفاوضية صعوبة. إذ يمكننا أن نعد هذا العنصر موانياً بصورة عامة للحل التفاوضي، بل إنه مثّل عنصراً ضاغطاً لبدء واستمرار عملية تفاوض جادة من أجل السلام القائم على الحل الوسط التاريخي. ومع ذلك فإن تعامل إسرائيل مع هذا العنصر بالذات يعد أمراً دالاً على أسلوب التفاوض الإسرائيلي، وخلوه من المصداقية.

إن الفن التفاوضي الإسرائيلي قد اضطر للتعامل مع هذه العناصر كلها، بأساليب معروفة في التاريخ السياسي والدبلوماسي. ولكن ما يلفت النظر في هذا الفن هو انبثاقه من الشخصية الإسرائيلية ومؤثراتها ومشكلاتها الداخلية وجوانب قوتها وضعفها.

ويهمنا أن نلقي بعض الضوء على هذه العناصر جميعها آخذين في الاعتبار المستويات الثلاثة للعملية التفاوضية، وما يثيره أسلوب التفاوض الإسرائيلي من قضايا وإشكاليات في حقل الثقافة السياسة العربية.

المبحث الثاني

الفن التفاوضي الإسرائيلي

يعتقد المثقفون العرب أن ثمة معياراً موضوعياً لقياس جدوى المفاوضات كأسلوب لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومصداقية إسرائيل التفاوضية، هو« موازين القوى بين الطرفين»، والاعتقاد العام السائد بين المثقفين العرب هو أن موازين القوى قد مالت منذ نهاية حرب أكتوبر لصالح إسرائيل، مما يجعل المفاوضات ذات نتيجة محسومة سلفاً لصالحها. وفي نفس الوقت، فإن مفهوم موازين القوى يفسر عدم جدية إسرائيل في التفاوض، وافتقار أسلوبها التفاوضي إلى المصداقية.

إن مفهوم توازن القوى الذي يظهر من تناول المثقفين والمحللين العرب لقضية المفاوضات يعتبر مرناً وفضفاضاً للغاية، وهو ما يظهر من توظيفه في تفسير مواقف إسرائيلية متناقضة. وفي نفس الوقت، فإن اعتبار أن موازين القوى كانت دائماً لصالح إسرائيل هو أمر مبالغ فيه إلى حد بعيد.

وإذا ميزنا بين رصيد القوة Power potential والقوة الفعلية Actual power، فقد يجوز الحديث عن موازين قوى فعلية متغيرة بين مرحلة وأخرى تبعا لمستويات التعبئة العربية، أي رغبة وقدرة الدول والقوى العربية على الغرف من رصيد قوتها وتوظيفه في ساحة الصراع والتفاوض. أما إذا قسنا الأمر من زاوية رصيد القوة، فإنه لا يكون ثمة أدنى شك في أن موازين القوى الاحتمالية هي لصالح العرب، على المدى الطويل.

ويترتب على ذلك أن من مصلحة إسرائيل أن تقدم على عملية تسوية تفاوضية في أول لحظة زمنية مواتية لها، وقبل أن تتمكن الدول العربية من ترجمة رصيد قوتها الاحتمالي إلى قوة فعلية صالحة للتوظيف في ميداني الحرب والدبلوماسية.

أما على صعيد الموازين الفعلية للقوى بين العرب وإسرائيل، فإنه يصعب حسم القضية كلية في أية لحظة زمنية من تاريخ الصراع بالقول إنها كانت لصالح إسرائيل. فإذا أخذنا بموازين التسليح وحدها، لوجدنا أنها كانت« تقليدياً» لصالح الدول العربية من الناحية الكمية، بينما كانت لصالح إسرائيل من الناحية الكيفية في بعض الأسلحة، وليس جميعها، وخاصة بالنسبة للقوات الجوية، ونظم السيطرة والاتصال والتوجيه.

ومعنى ذلك أن إسرائيل كانت دائماً تعاني من موقف حرج، ويتسم بدرجة أو أخرى من عدم التأكد، وخاصة في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وطورت إسرائيل عقائدها القتالية لكي تعظم من مزايا النسبية، وتقلل من، أو تعوض عن« أوجه ضعفها النسبي في مقابل العرب». أما على الصعيد السياسي، فثمة ثلاثة مستويات من النتائج تبرز تلقائياً وموضوعياً من استعراض موازين القوة في أية لحظة من لحظات الصراع.

المستوى الأول: هو الأفضلية النسبية لتسوية مبكرة بالمقارنة باستمرار الصراع وعدم الاعتراف من جانب العرب بها. وهو الأمر الذي يجعل التفاوض اختياراً مطروحاً في الأفق وفي الذهن الاستراتيجي الإسرائيلي.

المستوى الثاني: هو الضرورة الملحة للحيلولة دون تكوّن «كتلة قوة»! عربية، سواء في الحرب أو في الإطار التفاوضي، وتفتيت هذه القوة عندما تتكون (عادة على نحو مؤقت).

أما المستوى الثالث: فيتمثل في تكييف الذهنية السياسية والاستراتيجية للعرب، بما يجعلهم عاجزين عن توظيف.. ومراكمة تأثير عناصر قوتهم الاستراتيجية ورصيد قوتهم عموماً. ويؤدى هذا التكييف إلى سيادة تفضيل تجميد الأمر الواقع بالمقارنة باختيار شن الحرب لفترة ممتدة. ونحن نهتم بجانب الامتداد الزمني لتوظيف القوة العسكرية، لأن هذا الامتداد هو وحده الذي يضمن اضمحلال التفوق الإسرائيلي النوعي وتعاظم تأثير التفوق الكمي العربي.

والواقع أن أسلوب التفاوض الإسرائيلي قد أهمل كلية - تقريباً - المستوى الأول، بينما ركز بصورة كاملة على المستويين الثاني والثالث. وهنا يبرز سؤال مزدوج هو: لماذا أهمل العقل السياسي الإسرائيلي الحاجة لتسوية مبكرة؟ ولماذا نجح نسبياً في البداية، ثم نجح نجاحاً مدوياً على وجه العموم في تحقيق أهدافه على المستويين الثاني والثالث؟

الإجابة عن الشق الأول من السؤال يمكن أن تجدها في الصراع الداخلي بين التيارات السياسية والفكرية المختلفة في إسرائيل وفي الصهيونية عموماً. ولا نعني بذلك الصراع بين التيار العمالي والتيار اليميني (الذي تبلور في الليكود) فحسب، بل داخل التيار (العمالي) أيضا. لقد تمتع عدد محدود للغاية من القادة العماليين بالبصيرة التاريخية النافذة والقادرة على إدراك حتمية تحول موازين القوى لصالح العرب، ولو على المدى الطويل جداً.

وقد جسد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق موسى شاريت هذا التحول في بداية عقد الستينات، وهي الفترة التي شهدت محاولات للاقتراب من العرب وعرض مفاوضات مبكرة لتحقيق السلام على أساس «حل وسط تاريخي» ما. ولكن هذه المحاولة «الجادة» قضي عليها بسبب فضيحة لافون التي مثلت مؤامرة من تلاميذ بن جوريون داخل حزب العمل، والتيار العمالي عموما لإقصاء التيار المعتدل - والذي كان يتمتع آنذاك بالأغلبية - عن الحكم.

وهكذا حجبت مبكرا موهبة البصيرة والرؤية التاريخية عن القيادات الإسرائيلية المتتالية، وصار العقل السياسي الإسرائيلي ملفوفاً تماماً بنزعة القوة ذات الأفق الأسطوري الكامن في الصهيونية ذاتها. واستسلمت الشخصية الإسرائيلية كلية - تقريباً - للعقد السيكولوجية والإيهامية الأيديولوجية التي جعلت «القوة» أو بالأحرى عبادتها هي الأساس الوحيد لعلاقة الصهيونية مع العالم، وليس مع العرب وحدهم.

وفي ظل هيمنة هذه الذهنية التي تعبد القوة وتترجمها إلى وسوسة مستديمة، وإلى أولوية ترتيبات الأمن على ما عداها، اتسم موقف الإسرائيليين من التفاوض بالسلبية التامة، حتى قبيل بدء مفاوضات أوسلو. ولم يطرح الإسرائيليون على العرب أية مبادرة جادة أو كبرى لكسر جمود الموقف والبدء في مفاوضات جادة. واكتفوا بانتظار مبادرات من الجانب العربي. وربما يكون الاستثناء الوحيد لهذا الموقف الذي امتد منذ منتصف الستينات هو تحريك مسار أوسلو للتفاوض مع الفلسطينيين، وتعكس هذه المبادرة تمتع بعض القيادات الجديدة في إسرائيل برؤية تاريخية تقرأ بصورة صحيحة موازين القوى على المدى الزمني الأبعد، وتدرك أفضلية

الحل السياسي للصراع مبكراً بالمقارنة بانتظار تسليم العرب بالأمر الواقع، وهو ما لم يحدث، ولن يحدث في أية لحظة مقبلة. إن تلمس الإجابة عن الشق الثاني من السؤال تساعد على التعرف على سمات أخرى لأسلوب التفاوض الإسرائيلي.

لقد تحققت أكبر نجاحات إسرائيل في تفتيت كتلة القوة العربية بخروج مصر من معادلات الصراع والتوازن العسكري. وتحولها إلى قيادة الاتجاه نحو الحل السياسي والدبلوماسي لهذا الصراع بزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة كامب دافيد ١٩٧٨، والاتفاقية المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩. وقد عزز الإسرائيليون الجانب الأول من المبادرة الساداتية، وهو خروج مصر من معادلات التوازن العسكري، بينما اجتهدوا في إحباط الجانب الثاني وهو محاولة الرئيس السادات جذب الأطراف العربية الأخرى للعملية التفاوضية بهدف جعل السلام شاملاً وعادلاً. والواقع أنهم لم يكونوا وحدهم مسئولين عن هذه النتيجة. إذ تعود أيضاً إلى الطابع الانفرادي لمبادرة الرئيس السادات وعدم تفهمها من جانب الأطراف العربية الأخرى. غير أن إسرائيل بدلاً من تشجيع هذه الأطراف من خلال مواقف مرنة تقبل بالحل الوسط، ولو من حيث المبدأ، سعت جاهدة لتوظيف الانشقاق الحاصل في العالم العربي حول مبادرة الرئيس السادات توظيفاً نفعياً، وضيق الأفق بهدف تعميق هذا الانشقاق.

إن الخطوة التالية في المسيرة الطويلة للمفاوضات العربية - الإسرائيلية قد تمت عبر صيغة مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، في أعقاب أزمة الخليج الثانية مباشرة. ويلفت النظر في هذا التوقيت أنه لم يعكس إصرار العالم على التعامل مع القضية الفلسطينية التي كانت وراء المشاعر الشعبية العربية المعادية للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً، فحسب، بل كان اختيار التوقيت أيضاً بسبب أن تلك اللحظة التاريخية شهدت أسوأ حالات العلاقات العربية - العربية.

وقد أصرت إسرائيل في سياق التباحث حول هذا الإطار التفاوضي، الذي وضعه وزير الخارجية الأمريكي وقتئذ جيمس بيكر، على ضمان تفتيت «كتلة القوة» التفاوضية العربية من خلال:

(١) الفصل بين مسارات التفاوض الثنائي والتفاوض متعدد الأطراف.

(٢) الفصل بين مسارات التفاوض الثنائي، بحيث يتم التفاوض مع كل من سوريا، والفلسطينيين (مع الأردنيين في البداية كإطار شكلي يستهدف حجب الاعتراف بمنظمة التحرير في البداية) ولبنان، كل على انفراد.

(٣) التلاعب بإيقاع التفاوض على المستوى الثنائي لمضاعفة الحساسيات المتولدة منطقياً عن هذا الفصل بين الأطراف العربية المختلفة.

وقد حافظت إسرائيل على هذا التوجه طوال الوقت، وحتى انهيار العملية التفاوضية قبيل وبعد انتخاب نيتانياهو رئيساً لوزراء إسرائيل، في يونيو عام ١٩٩٦.

.. إذ حرصت على إعطاء الانطباع بتسريع المفاوضات مع سوريا، ومع كل أزمة واجهت المفاوضات مع الفلسطينيين، وبالعكس، بهدف إثارة خشية كل طرف من إقدام الطرف العربي الآخر على تسوية منفردة مع إسرائيل، وهو ماضاعف الضغوط للقيام بتنازلات على هذا المسار، ثم ذاك.

وسجلت إسرائيل أهم نجاحاتها الدبلوماسية على هذا المستوى - بعد كامب دافيد - عندما تم الإعلان عن التوصل إلى تسوية مؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو عام ١٩٩٣. وكان ذلك في أعقاب آخر اجتماع للتنسيق بين الدول العربية المشاركة في المفاوضات في بيروت، وهو ما أدى إلى إنهاء تجربة التنسيق كمحاولة عربية لدرء مخاطر الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي المعتمد على التفتيت وإثارة الحساسية والغيرة بين الأطراف العربية.

أما المستوى الثالث فقد شهد أهم نجاحات إسرائيل الاستراتيجية في التعامل مع العرب.

وعند هذا المستوى تبدو عملية التكييف الذهنية أكثر أهمية بما لا يقاس من الحسابات «الخام» للموازين العسكرية والتفاوضية باستخدام مؤشرات موضوعية. بل إن المعنى الحقيقي للقوة هو قدرة طرف ما على التأثير على سلوك طرف آخر، أو التأثير على نموه الذهني (الثقافي) وتطور شخصيته (قيمه ورؤاه للعالم). ويصدق ذلك حتى بالنسبة لهذا النوع من التأثير الذي يتخذ مسار رد الفعل الميكانيكي المضاد في الاتجاه.

وفي الميدان العسكري، اعتمدت إسرائيل في تكييف الذهنية العربية على عناصر متعددة تشمل مايلي:

١ - تصوير التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي باعتباره أمراً مطلقاً، أبدياً، وغير قابل للاهتزاز. ويقصد بهذا التصوير جعل العرب يعتقدون أن النضال السياسي والعسكري ضد الأطماع الإسرائيلية وكأنه صدام حتمي مطلق مع الولايات المتحدة، وهو ما يجعل اليأس يدب في قلوبهم، وخاصة في ظل نظام القطبية الواحدية.

٢ - الاعتماد على السلاح الذري والترسانة النووية الإسرائيلية - مع تشجيع كل التخمينات التي تبالغ في حجم هذه الترسانة ـ باعتباره السلاح النهائي ultimate weapon الذي سيتم استخدامه في نهاية المطاف.

٣ - المبالغة في خلق الأساطير عن الجيش الإسرائيلي، باعتباره الجيش الذي لا يقهر، وكذلك المبالغة في تصوير مدى استعداد إسرائيل لخوض الحرب هجوماً ودفاعاً في أي، وفي كل لحظة، وهو الأمر الذي تعزز إسرائيل مصداقيته من خلال أعمال عدوان دورية ضد الدول العربية المجاورة.

٤ - اهتمام إسرائيل بإضفاء أكبر قدر ممكن من المصداقية على المبدأ العسكري المسمى «بالانتقام الثقيل heavy retaliation» والذي يجعل حتى أتفه الأعمال الفدائية الفردية يواجه بمستوى من العدوان الإسرائيلي أكبر عدة مئات من المرات من حجم الفعل الذي يراد الانتقام منه.

هذه هي بعض التقاليد في المبادىء العسكرية الإسرائيلية التي ترمي إلى المبالغة في إعطاء الانطباع للعرب بمدى «قوة وصلابة» الإرادة السياسية الإسرائيلية.

وقد نجحت هذه التقاليد العسكرية/ السياسية الإسرائيلية في تكييف - أو بالأحرى تغيير - التفضيلات الحقيقية للعرب في مواجهة الأمر الواقع خاصة بعد عدوان يونيو ١٩٨٧ ونتائجه المعروفة.

فمن الناحية النظرية، اعتبر العرب ـ تقليدياً ـ أن حقهم في شن الحرب لتحرير الأرض المحتلة هو اختيار أفضل من قبول الأمر الواقع (أي الاحتلال والتوسع العسكري الإسرائيلي على حسابهم). غير أن السلام القائم على العدل (أو الحل الوسط التاريخي) قد بدا لهم ـ بعد عام ١٩٧٣ ـ اختياراً أفضل من الحرب.

أما من الناحية العملية، فقد بدا الأمر مختلفاً. فلا يزال السلام القائم على العدل اختياراً أفضل من الحرب، ولكن الجمود عند الأمر الواقع له أفضلية عملية على شن حرب التحرير. ولا يكاد يختلف عن هذا التفضيل سوى قطاع محدود من القوى الرافضة في لبنان وفلسطين.

وحيث إن إسرائيل لم تظهر حتى الآن استعداداً حقيقياً للقبول بالحل الوسط التاريخي، القائم على تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢و٣٣٨ وإنشاء دولة فلسطينية، فإن العرب قد صاروا رهائن لوضع الجمود. وبالتالي أصبح موقف اللاسلم واللاحرب هو سيد الموقف، ولم ينقطع سوى بتوقيع الاتفاق الأردني الإسرائيلي، وباتفاق أوسلو، مع ميله للعودة من جديد ليصبغ بطابعه الحالة الإقليمية ككل.

والواقع أن موقف اللاسلم واللاحرب - على المدى الزمني الطويل الذي تمدد فيه - منذ نهاية حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، قد أثبت أنه أكثر تكلفة للعرب من تكلفة الحرب بكل المقاييس.

أما في المجال الديلوماسي والتفاوضي، فإن إسرائيل قد نجحت في فرض استراتيجيتها التفاوضية، منذ بدء العملية السلمية ككل.

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في ستة أبعاد رئيسية، كما يلي:

أولاً: طبيعة المشاركة في المفاوضات

بينما أفشلت إسرائيل كل الصياغات التفاوضية القائمة على فكرة مؤتمر دولي للسلام، فإنها نجحت في تفريغ صيغة مؤتمر مدريد من مضمونها الدولي. وبذلك نجحت إسرائيل في:

أ) الانفراد بكل طرف عربي على حدة.

ب) استبعاد كافة الأطراف الدولية من المشاركة الجادة في المفاوضات الثنائية باستثناء الولايات المتحدة التي اتخذت موقفاً مناصراً لإسرائيل على طول الخط.

ومع ذلك، فإن إسرائيل قد فشلت في استبعاد منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، واضطرت في النهاية للاعتراف بها في إطار صيغة أوسلو.

ثانياً: جدول الأعمال

اعتمدت الاستراتيجية الإسرائيلية، بالاتفاق مع الولايات المتحدة، منذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ على فكرة الخطوة خطوة، بمعنى تجزئة إجراءات وموضوعات التفاوض، بحيث يتم البدء بتلك القضايا التي تتوفر لها فرص أكبر للاتفاق، ثم التقدم بمجموعة تالية من القضايا الأكثر تعقيداً، وهكذا.

وواقع الأمر أنه منذ مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط في ديسمبر عام ١٩٧٣، لم تنجح سياسة الخطوة خطوة. وتحقق اتفاق تفاوضي فقط في تلك الحالات التي قامت على فكرة الصفقة المتكاملةpackage deal. إذ نجحت المفاوضات بين مصر وإسرائيل، والتي تمت في كامب دافيد، في الوصول إلى اتفاق متكامل بين مصر وإسرائيل. وهو الأمر الذي انتهى بتوقيع المعاهدة المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وإن لم تنجح هذه المفاوضات فيما يتعلق بوضع إطار شامل للسلام في المنطقة ككل، كما نجحت المفاوضات

الأردنية-الإسرائيلية في الوصول إلى اتفاق يقوم على صفقة متكاملة، وإن كانت بساطة القضايا المباشرة بين الطرفين تفسر السهولة التي أمكن بها عقد اتفاق. أما المفاوضات التي اتخذت مسار الخطوة خطوة، مثل المسار الفلسطيني، فإنها حفلت بالأزمات والانهيارات، ليس فقط بعد تولي نيتانياهو الحكم في إسرائيل، بل في ظل حكومتي رابين وبيريز أيضاً.

ومع ذلك فإن أهم عناصر استراتيجية إسرائيل المتمثلة في سياسة الخطوة خطوة كانت قد حققت جانباً كبيراً من أغراضها وهو ما يتمثل في استبعاد الحرب الشاملة كاحتمال جاد، فمجرد توقيع اتفاقيتي فصل القوات بين مصر وإسرائيل في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥، وبين سوريا وإسرائيل عام ١٩٧٥، أدى إلى استبعاد إمكانية قيام مصر وسوريا معاً بشن حرب لتحرير الأراضي المحتلة ولإجبار إسرائيل على الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات الدولية.

ثالثاً: خلخلة الإطار المرجعي للمفاوضات

بينما قامت التسويات الكبرى للصراعات الإقليمية في عالم اليوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، لم يتأكد القبول الإسرائيلي أبداً بهذه القرارات وفقاً لتفسيرها الموضوعي.

على الرغم من نجاح العرب في إبقاء القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس عام للتفاوض في مؤتمر مدريد، فإن صيغة الدعوة للمؤتمر تركت هامشاً واسعاً للشكوك حول التزام إسرائيل بهذين القرارين، ناهيك عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وبالتالي، ظل الأساس المرجعي للمفاوضات معرضاً لخلخلة شديدة، حتى اللحظة الراهنة، إذ تصر إسرائيل على إلحاق القدس الشرقية كجزء من العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل، وتحظى هذه الصيغة بدعم الكونجرس الأمريكي. كما أن إسرائيل لم تقبل حتى الآن بمبدأ الانسحاب الشامل من جميع الأراضي المحتلة المملوكة للشعب الفلسطيني ولسوريا.

رابعا: العمليات الموازية للمفاوضات

إضافة إلى فرض الأمر الواقع، تعمد الاستراتيجية الإسرائيلية إلى مضاعفة عرض مظاهر القوة السياسية والعسكرية خارج الإطار التفاوضي بهدف تكثيف الضغط على المفاوض العربي. وتشمل تلك العمليات الموازية للمفاوضات تكثيف مظاهر النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة واستصدار مواقف وقرارات خاصة من جانب الكونجرس الأمريكي دعماً للمطالب الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن والقدس. كما تشمل الاهتمام بشكل خاص بالعمليات العسكرية والقمعية في لبنان، وداخل الأرض المحتلة، وإهانة المسئولين الفلسطينيين والتنكيل بالشعب الفلسطيني عموماً. كما قد تشمل هذه الإجراءات مظاهر لاستعراض «الكفاءة العسكرية والإرهابية» لإسرائيل وأجهزة استخباراتها داخل الأراضي المحتلة، أو داخل المنطقة ككل، بل وخارجها أحياناً. وتعتقد إسرائيل أن لهذه العمليات نتيجة إيجابية من حيث الحط من المعنويات العربية، وبالتالي دفعُ المفاوض العربي إلى اليأس وحثه على القيام بتنازلات أكبر.

ومن أهم سمات مدرسة التفاوض الإسرائيلي الاعتماد على الإجبار بالمقارنة بالاعتماد على الإغراء والحفز

الإيجابي للخصم، وهي سمة معاكسة في الاتجاه لمدرسة التفاوض المصرية، على سبيل المثال، والتي شملت زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، في مبادرة غير مسبوقة تسعى لطمأنة المجتمع الإسرائيلي وإغرائه بحوافز السلام والعلاقات الطبيعية.

خامساً: الإطار الزمني

وكذا تنحو مدرسة المفاوضات الإسرائيلية إلى استغراق مدى زمني طويل للغاية في العملية التفاوضية. وإهدار الوقت في التباحث حول الجوانب الإجرائية، وفي المفاوضات حول المضمون، ثم حول الترتيبات التنفيذية.

ويرتبط هذا الجانب مع سياسة الخطوة خطوة في الغرض الوظيفي من كليهما، وهو مضاعفة ضعف المفاوض العربي من خلال نزع إمكانية تطبيق استراتيجيات بديلة للتفاوض، وإجبار العرب على الاستجابة لمطالب إسرائيل الخاصة بأولوية الأمن الإسرائيلي على ما عداه من قضايا التسوية والسلام، وتصدير التناقضات الناشئة عن اتفاقيات جزئية إلى الجانب العربي. وبالتالي تفاقم تمزقات العرب وصراعاتهم.

ويعد اتفاق أوسلو، وما ترتب عليه من اتفاقيات وإجراءات تنفيذية، تطبيقاً مثالياً لهذه المدرسة. فمن ناحية، ليس من الممكن لسلطة الحكم الذاتي أن تلغي كل الاتفاقيات والترتيبات التعاقدية التي تمت حتى الآن. وفي نفس الوقت، فإن هذه الاتفاقيات والترتيبات تجعلها رهينة لإسرائيل، كما تفقدها الآليات البديلة للنضال ضد الاحتلال حال ثبوت صعوبة التقدم في المفاوضات بما يحقق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

سادساً: التكتيكات التفاوضية

تجسد التكتيكات التفاوضية الإسرائيلية في مواجهة المفاوضين العرب، وخاصة الفلسطينيين. أسوأ التقاليد السياسية للصهيونية وإسرائيل في التعامل مع العرب عموماً. كما أن هذه التكتيكات تجسد الفن التفاوضي لإسرائيل عموماً.

وتشمل هذه التكتيكات مايلي:

١ - التمسك بقوالب تفاوضية جامدة حتى النهاية، ورفض كل ما عداها مهما كانت الضغوط الدولية أو توجهات الرأي العام العالمي. ويعتقد الإسرائيليون أن القوالب الإجرائية للتفاوض تقود بالضرورة إلى نتائج محددة. فمشاركة الأمم المتحدة تعني بالضرورة التأكيد على الإطار المرجعي القانوني الدولي المتمثل في القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والقرارات الأخرى ذات الصلة والصادرة عن المنظمة الدولية. وكان رفض إسرائيل لأية صيغة تفاوضية تشمل مشاركة الأمم المتحدة وأوربا وراء فشل كافة المبادرات الدبلوماسية خلال عقد الثمانينات، وخاصة مبادرة شولتز عام ١٩٨٨.

٢ - سياسة الامتناع عن التفاوض الجاد، واستخدام التفاوض لإهدار الوقت وتجنب الضغوط الدولية الرامية لوضع نهاية قانونية للصراع العربي الإسرائيلي.

وقد استخدمت إسرائيل هذا التكتيك طوال فترة حكم شامير، ومنذ بدء مؤتمر مدريد وحتى فوز حزب العمل بالانتخابات العامة، وهو ما صرح به شامير فعلاً من أنه كان مستعداً للتفاوض لعشر سنوات دون أن يتحرك عن موقفه.

والواقع أن القصد من هذا التصريح هو توليد ضغوط كافية على الأطراف العربية بحيث ترى حتى أتفه التنازلات الإسرائيلية وكأنها غنيمة كبرى، وهذا هو ما حدث فعلاً، عندما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان المبادىء كمبادرة من جانب حكومة حزب العمل بقيادة رابين وبيريز في الإطار التفاوضي السري، بينما لم يزد هذا الإعلان عن كونه مجرد تطبيق لفكرة الحكم الذاتي المحدود التي تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير كحل للمشكلة الفلسطينية.

٣- فرض الأمر الواقع بنشاط وعلى نحو ظاهر بخصوص الموضوعات التي يجري حولها التفاوض، مما يجعله محصوراً في الحدود التي تنوي إسرائيل التنازل عنها. وقد طبقت جميع الحكومات الإسرائيلية هذا الإجراء، وخاصة فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني. ومما لاشك فيه أن حكومة حزب العمل قد أبدت مرونة أكبر فيما يتعلق بنشاط الاستيطان خلال الفترة ٩٣ - ١٩٩٦، ولكنها لم تكف عن النشاط الاستيطاني، وإنما عمدت لجعل هذا الاستيطان رأسياً (أي في حدود المناطق التي كانت مستوطنة بالفعل دون التوسع في مناطق جديدة، إلا في حالات محدودة).

بينما استخدمت حكومة الليكود بقيادة بنيامين نيتانياهو هذا الإجراء، وهو ما أدى إلى وقف المفاوضات.

ويشير فرض الأمر الواقع، بطرق تباينية، بين حكومتي العمل والليكود منذ عقد مؤتمر مدريد، إلى نية إسرائيل ضم جزء غير يسير من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، مع تباين نسب هذه الأراضي من إجمالي الأرض المحتلة. ويعني ذلك أن إسرائيل لا تعتبر التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ أمراً ملزما لها، وخاصة فيما يتعلق بالقدس الشرقية.

٤- عصر وإحراج المفاوض العربي، وهو ما يتم باستخدام تقنيات متعددة مثل تسريب الأخبار المتعلقة بالتفاوض، والمبالغة في التفاصيل، وإطالة أمد التفاوض، حتى حول أتفه الأمور، إلى أطول مدى ممكن بهدف انتزاع مزيد من التنازلات حتى آخر لحظة، وأخيراً تكتيك حافة الهاوية.

إن المبالغة في التشدد التفاوضي من جانب إسرائيل يذكرنا بأسوأ الصور النمطية التي يكرهها الإسرائيليون لشخصية اليهودي مثل صورة شايلوك في مسرحية شيكسبير «تاجر البندقية»، ولكن هذا التشدد لا يرتبط بصورة ذاتية تقوم على الضعف، وإنما بصورة ترتبط وتقوم على «تقديس القوة» ومن ثم يظهر هذا التشدد التفاوضي كنوع مغالى فيه من القسوة والغلظة والغطرسة.

وتبدو هذه الصفات في أسوأ مظاهرها عندما يستخدم الإسرائيليون تكتيك حافة الهاوية، ويعني التهديد بإنهاء أو انهيار المفاوضات إذا لم يقبل الطرف العربي المقابل بالتنازلات المطلوبة منه، وهو تكتيك استخدمته كل الحكومات الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين، وإن كان قد تجسد بشكل كامل في أسلوب نيتانياهو التفاوضي.

ويرتبط بتكتيك حافة الهاوية تكتيك آخر هو التو ريط في آخر لحظة. وهو ما حدث علناً أمام شاشات التلفزيون عندما أجبر ياسر عرفات على التوقيع على خرائط لم يطلع عليها أثناء المفاوضات، كجزء من توقيع اتفاقيات مايو الأمنية بالقاهرة عام ١٩٩٥.

٥- فرض مزيد من التنازلات أثناء التفاوض حول الترتيبات الإجرائية والإدارية والأمنية هو جزء لا يتجزأ من أسلوب إسرائيل التفاوضي. فالتفاوض حول هذه الترتيبات الإجرائية عادة ما يستغرق زمناً طويلاً بسبب المبالغة في التفاصيل، كما أن هذه الترتيبات تستغرق وقتاً طويلاً أثناء التنفيذ، وتتيح فرصة كبيرة لإسرائيل لمزيد من التحايل وانتزاع التنازلات.

٦- إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المبرمة بالفعل. وهو ما تم فيها يتعلق بالفلسطينيين بالذات، إذ أصر نيتانياهو على إعادة التفاوض حول الاتفاق الخاص بالخليل، والبنود المتعلقة بالانسحابات الإسرائيلية(أو ما يسميه بترتيبات إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في المناطق) والمتضمنة في اتفاق القاهرة الأمني مع منظمة التحرير.

المبحث الثالث

التفاوض كنظام تفاعلي

المفاوضات من الناحية النظرية هي تفاعل بين طرفين أو أكثر. هي عملية تبادل exchange، تقتضي الاعتراف المتبادل، وتقسم القيم المتنازع عليها، أو تقسيمها وتدمجها بحيث توفر مدخلاً حقيقياً لكل طرف للتمتع بهذه القيم وتؤسس إطاراً مستقراً نسبياً للتعامل بين الطرفين transactions.

ولكن إلى أي حد ينطبق هذا الوصف على حالة المفاوضات بين العرب وإسرائيل؟ واقع الأمر أن هذا الوصف قد انطبق بالفعل على المفاوضات بين الدول العربية المحيطة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. فحتى المفاوضات التي فشلت في الوصول إلى اتفاق - مثل المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وبين إسرائيل ولبنان ـ قد تضمنت هذا البعد التبادلي أو التفاعلي. إذ إن مضمونها الأساسي هو مبادلة الأرض (المحتلة عام ١٩٦٧) بالسلام. ولكن هذا الوصف لا ينطبق على حالة المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. أو بالأحرى لا ينطبق على المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية فيما يتعلق بالحل العادل للقضية الفلسطينية، على الأقل حتى الآن.

والواقع أنه لا يمكن تفسير التباين في الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي بين حالة التفاوض حول القضية الفلسطينية وحالة التفاوض حول الاحتلالات الأخرى للأراضي العربية «أي الجولان وجنوب لبنان وسيناء» دون الإشارة إلى دلالة الفجوة ذاتها، في الفكر السياسي والدبلوماسي الإسرائيلي. فمن ناحية، لا تكتسب الأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ذات القيمة في الفكر الأسطوري الصهيوني التي تكتسبها القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، أي الأراضي المملوكة للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن الإسرائيليين قد قدموا مزاعم خاصة «بحقوق تاريخية» لأجدادهم في سيناء، وكذلك في الجولان، بل وفي الأردن (أو شرق نهر الأردن)، فإن هذه المزاعم ليست جدية من الناحية السياسية، وتكاد قيمة هذه الأراضي

أن تختصر ـ من الناحية السياسية ـ في قيمتها الأمنية . أما الأراضي الفلسطينية المحتلة فإنها تماثل من حيث القيمة الدينية والأيديولوجية الأراضي المحتلة قبل وفي عام ١٩٤٨ وتنطبق عليها نفس الأساطير الدينية والسياسية التي روجتها الصهيونية بين اليهود .

ويترتب على ذلك أنه مهما كان وعي القادة الإسرائيليين بأهمية وحتمية «الحل السياسي» ، للنزاع حول الأرض الفلسطينية ، فإنهم واقعون تحت التأثير الطاغي للفكر الصهيوني والديني فيما يتعلق بهذه الأراضي تحديداً . وهم يميلون بالتالي إلى اعتبارها «مسألة داخلية» قد تطرح كلها «آلية داخلية» مثل فكرة الحكم الذاتي أوغيرها . ولم يتقدم الفكر الصهيوني بعيداً على طريق إدراك أن التمييز «بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي» يجب أن يتوازن ويرتبط بفكرة «الدولتين» أي تقسيم فلسطين تحت الانتداب بين دولتين إسرائيلية وعربية . وهو يمثل - من وجهة النظر العربية - جوهر فكرة الحل الوسط التاريخي الذي يجب إقامته على أساس خطوط التقسيم الفعلية حتى يونيو عام ١٩٦٧ .

ومن ناحية أخرى ، فإن المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية القائمة بالفعل يمكن أن تنصرف إلى مجرد ضمان استبعاد فكرة الحرب الآلية لحسم الصراع ، ليس فقط حول الأراضي التي تنتمي لهذه الدول ، وإنما الأهم حول الأراضي الفلسطينية ، باعتبارها أراض عربية . فإذا نجحت إسرائيل في إبعاد الدول العربية عن ساحة الصراع ، لا يكون أمام الشعب الفلسطيني سوى اختيار وحيد وهو التفاوض مع إسرائيل ، وهو محروم من عوامل القوة الضاغطة ، مما يجعله تحت رحمة إسرائيل ، ويعلق مصيره بإرادتها ، إلى حد بعيد .

ومن هذا المنطلق ، اتسمت المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية بطابع المبادلة exchange ، بينما اتسمت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بطابع الأقلمة adaptation ، بمعنى تكييف ذهنية المفاوض الفلسطيني ، والرأي العام الفلسطيني ومؤسساته المدنية والسياسية في اتجاه يتوافق مع رؤى وتوجهات إسرائيلية مغلقة نسبياً .

والواقع أن العرب قد نظروا للمفاوضات مع إسرائيل في مجموعها كعملية تبادلية . وكان ذلك واضحاً إلى حد بعيد منذ منتصف الثمانينات على الأقل في صيغة «الأرض مقابل السلام» ولكنهم فشلوا مع ذلك في ترجمة هذه المبادلة إلى هيكل إجرائي مؤثر .

فبينما كان مضمون المبادلة واضحاً في صيغة الأرض مقابل السلام ، لم يكن شكلها الإجرائي واضحاً في أي وقت . ففي ظل لاءات مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ الثلاث ، لم يتخذ التصور العربي لعملية التسوية بعداً إجرائياً عملياً . كل ما كان هذا التصور يطرحه هو انسحاب إسرائيل غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ ، وهو ما تصور العرب إمكانية تحقيقه إما عن طريق الضغط الدولي أو الحرب . أما بعد أكتوبر ١٩٧٣ . فقد اكتسبت الدعوة للتسوية السلمية للصراع شكلاً أكثر تحديداً ، وأقرب إلى معنى المبادلة ، أو الحل الوسط التاريخي . غير أن التصور العربي للبعد الإجرائي لهذا الحل قد تمثل لفترة طويلة في صيغة المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات .

وفي إطار هذا التصور طرحت صيغتان : الأولى هي حضور الأطراف العربية المختلفة هذا المؤتمر كل على انفراد ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . والثاني هو حضور

الأطراف العربية المختلفة كوفد موحد يضم ممثلين للدول العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية . غير أن هذه الصيغة الأخيرة لم تتبلور قط كاقتراح عملي .

ومن الناحية النظرية على الأقل ، كان يمكن «لفكرة وفد عربي موحد» أن يجعل من الممكن تحقيق الربط الإجرائي بين القضايا الخاصة بكل دولة عربية على حدة ، والقضية الفلسطينية كمسئولية مشتركة بين العرب أجمعين ، أما المفاوضات الثنائية المستقلة ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، فلم توجد هذا الربط .

وبالتالي ، اتسم الموقف العربي بالغموض فيما يتعلق بالمسئولية الجماعية العربية عن مصير الشعب الفلسطيني . وقد استثمرت إسرائيل هذا الغموض لتوسيع الفجوة بين التفاوض حول المسألة الفلسطينية من ناحية والقضايا المعلقة بينها وبين كل دول عربية من ناحية أخرى .

وإذا كان هذا هو موقف إسرائيل من حيث الجانب الإجرائي للمفاوضات ، فإن موقفها من «مضمون» حل القضية الفلسطينية كان تقليدياً أكثر غموضاً ، مع تفاوت في درجة الغموض . فبينما توصل حزب العمل حديثاً إلى القبول بفكرة دولة فلسطينية ، لا يزال حزب الليكود يرفض هذه الفكرة . ويتفق التياران معاً على رفض العودة إلى حدود يونيو ١٩٦٧ ، وإحداث أي تغيير مهم في وضع القدس الشرقية . وبالتالي ، فحتى أكثر التصورات الإسرائيلية اعتدالاً ترفض التطبيق الكامل والأمين للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى .

وتبدو المفاوضات بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أقرب إلى محاولات متباينة في الأسلوب لأقلمة الشعب الفلسطيني وقياداته لتصورات كل من التيارين الرئيسين في السياسة الإسرائيلية للتسوية السياسية منها إلى مفاوضات حقيقية تحقق مبدأ مبادلة الأرض بالسلام .

المبحث الرابع

التفاوض كقرار اجتماعي

الموقف الجوهري من المفاوضات - عقدها من عدمه والاتجاه الأساسي حيال جدول أعمالها وقضاياها - هو قرار اجتماعي قبل أن يكون قراراً سياسياً . ويصدق هذا الرأي حتى بالنسبة للدول الشمولية والتسلطية وليس بالنسبة للدول الديموقراطية وحدها .

ويتخذ هذا القرار الاجتماعي مظاهر شتى . فبينما تزخر البيئة الاجتماعية والسياسية الداخلية في أي بلد بعلامات ومظاهر الدفع نحو الحرب ، قبل أن تزج الدول نفسها إلى أتونها ، فإن البيئة الاجتماعية تشهد علامات الإرهاق والملل من أوضاع الحرب أو الجمود قبل أن تتخذ القيادات السياسية العليا قرار الولوج إلى المفاوضات ، وفي أحيان محددة ، قد تبادر القيادات أو النخب السياسية باتخاذ قرار بهذا أو ذاك ، وقبل أن تنضج المظاهر الاجتماعية والثقافية ، ولكنها تكون قد قررت أو جهزت الميول الاجتماعية الأساسية قبل أن تتخذ هذا القرار .

وتبرز قيمة هذا العامل الاجتماعي في تلك الحالات التي لا تملك فيها القيادات السياسية سوى هامشاً محدوداً للمناورة حيال القيم والقضايا موضع النزاع، وتستقر نسبياً المواقف الجوهرية للمجتمعات السياسية المتناحرة. وهذا هو حال الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

إذ إن هذا الصراع يعد اجتماعياً، قبل أن يكون سياسياً. وهو يمس ذات وجود المجتمع السياسي في أكثر أطرافه، وخاصة الطرفين المباشرين والرئيسين له، وهما المجتمع السياسي الإسرائيلي، والمجتمع السياسي الفلسطيني.

والملاحظة العامة فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب المفاوضات بين العرب وإسرائيل، هي أن المجتمعات لم تتخذ بعد، هذا القرار التاريخي - الصريح أو المضمر - بإنهاء حالة الصراع الممتد، والقبول بفكرة «الحل الوسط التاريخي» الذي يشكل القاعدة السياسية الوحيدة لمفاوضات جادة وسلام مستقر.

ويمكن القول «إنه بينما نضجت علامات اتخاذ هذا القرار ـ على نحو صريح ومضمر - بالنسبة للشعب الفلسطيني، وربما بالنسبة لأكثرية الشعب المصري، مع الوقت، فإن المجتمع السياسي الإسرائيلي لم يتخذ بعد هذا القرار».

ومن هذا المنظور، تكاد تكون المفاوضات من وجهة النظر الإسرائيلية أقرب إلى عملية تخفيف للتوترات داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالصراع والتسوية مع العرب، منها إلى تبادل وتواصل حقيقي بين هذا المجتمع ككل من ناحية والمجتمعات العربية ـ وفي القلب منها المجتمع الفلسطيني ـ من ناحية أخرى.

وفي السياق نفسه، نجد أنه بينما تراخت الأيديولوجية القومية العربية التي قادت صراع العرب ضد إسرائيل، منذ نشأتها العنيفة في قلب العالم العربي وعلى حسابه، لم تمر الأيديولوجية الصهيونية بنفس التحول، وبنفس المعدلات. وقد يعود ذلك إلى أن هذه الأيديولوجية لم تتعرض لنكسات عسكرية وسياسية خطيرة مماثلة لتلك التي مرت بها الأيديولوجية القومية العربية.

وتبدو الانشقاقات القديمة والمستحدثة داخل حقل الصهيونية أقرب إلى كونها قرارات ونبوءات مختلفة لمصير المشروع الصهيوني، وأكثر منها تعبيرا عن تحولات في طبيعة المشروع ذاته أو أسسه الأسطورية ورموزه. ولم تصادف أفكار ما بعد الصهيونية قبولاً مماثلاً لأفكار ما بعد القومية (العربية) في العالم العربي.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن التقليل من أهمية الانشقاقات التقليدية والمستحدثة في ساحة العقيدة الصهيونية أو المجتمع السياسي الإسرائيلي، وانعكاس هذه الانشقاقات على أسلوب التفاوض الإسرائيلي، بل العكس هو الصحيح. ذلك أن الفجوة بين موقف الكتل الراغبة في القبول «بحل وسط تاريخي مع العرب» من ناحية، والكتل الراغبة في تجديد المشروع الصهيوني التقليدي والتي ترفض هذا الحل وتؤكد أكثر فأكثر على العناصر الأسطورية والأكثر عدوانية في الأيديولوجية الصهيونية، من ناحية أخرى، قد أخذت في التوسع منذ نهاية عقد السبعينات. ويلفت النظر في هذا الإطار، أن العملية التفاوضية الإسرائيلية لا تتم من خلال شخصيات رسمية فحسب. بل يشارك فيها من الجانب الإسرائيلي. عشرات من عناصر النخبة السياسية العمالية ومن أعضاء حركات السلام. وقد قامت هذه العناصر بالدور الأساسي في التمهيد لاتفاق أوسلو. كما تقوم بدور

واسع النطاق في المناقشات حول المفاوضات والتسوية على المستويين الإقليمي والدولي، سواء من خلال منتديات ثقافية أو أكاديمية أو سياسية. وبالمقابل، لا نجد نفس هذه المشاركة من جانب النخب الثقافية والسياسية في المجتمعات العربية، باستثناء المجتمع الفلسطيني.

غير أن المشاركة المجتمعية الأوسع في التمهيد للمفاوضات، وفي الدفع بها، والانخراط الفعلي في بعض جوانبها من جانب عناصر النخبة الثقافية السياسية في إسرائيل تجد أساسها الأعمق في محاولة« هذه العناصر» حسم الصراع الداخلي في إسرائيل لصالحها. ويمثل السلام أحد عناصر هذا الصراع الذي يدور حول جبهة واسعة من الموضوعات والقضايا التي تخص طبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته. ويمثل الصراع حول الطابع «الديني المحافظ» للدولة أهم محاور هذا الصراع.

ومن وجهة نظر القوى المناصرة لاختيار السلام مع العرب على أساس حل وسط، فإن استمرار عسكرة المجتمع الإسرائيلي ودولته صار البيئة الحاضنة للتحويل الديني العسكري لهذا المجتمع. ويصبح السلام بالتالي شرطاً جوهرياً لدرء هذا التحول الذي تراه سلبياً وضاراً برؤاها العلمانية و«العصرية».

وبتعبير آخر، فإن الصراع الداخلي حول السلام مع العرب يبدو في الحقيقة أقرب لكونه صراعا داخليا حول طبيعة الدولة الصهيونية أو ما «بعد الصهيونية» منه إلى قضية السلام بحد ذاتها.

ومن هنا نستطيع أن نفسر تلك المشاركة الأوسع من جانب عناصر النخبة المثقفة والسياسية في إسرائيل في العملية التفاوضية بمعناها الأوسع.

الفكر العربي
والشرق أوسطية

د. حسن أبو طالب*

مقدمة

شهدت الساحة السياسية/ الثقافية العربية حالة من النزال الفكري كشفت عن وجود عدة تيارات عربية إزاء الشرق أوسطية باعتبارها مشروعا بديلا للنظام العربي. ولاشك أن هذا النزال الفكري/ السياسي، وهو ماسوف نشير إليه لاحقا بالجدل العربي، لظاهرة إيجابية بكل المقاييس.

فظاهرة الجدل - أي جدل - بين المثقفين والأكاديميين وقادة رأي وسياسيين وحزبيين، هي دليل على الجدية، وإثبات على أن وطننا العربي - خاصة إذا كان الأمر خطيرا وملحا وماسا بالحاضر والمستقبل معا - ليس بغافل عما يجري حوله، وليس بجاهل بما هو يخطط له. كذلك فإن من أهمية الجدل ليس فقط طرح الآراء والتصورات المستندة إلى الحجج والعلل، واستظهار الحقائق واستبيان النتائج، ولكن أيضا، خاصة إذا توافرت رؤية نقدية، أن يسهم - أي الجدل - في طرح البديل الأكثر صوابا وفائدة لمجموع الأمة.

معنى ماسبق أن الجدل العربي هو في ذاته أمر مستحب ومطلوب، شريطة أن ينير الطريق أمام جمهور العرب وقادتهم، وأن يسهم في توضيح المخاطر وماهيتها، وحدودها، وكيف يمكن درؤها، وأن يساعد في طرح البدائل العملية التي تحمي الذات وتزيد من إمكانيات دخول المستقبل بقدر أكبر من الثقة بالنفس والقدرة على الإنجاز.

---

* مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة.

ولاشك أن الجدل العربي حول الشرق أوسطية ومحاولة استشفاف آفاقها العملية وانعكاساتها السلبية أو الإيجابية، وصورها النظرية ومساراتها العملية هو ليس فقط نتيجة عملية التسوية، وإنما هو جزء مكمل لها. ويمكن القول أيضا إن هذا الجدل هو امتداد للجدل العام الذي شهدته المنطقة العربية منذ حرب الخليج الثانية. وكما كان هناك مؤيدون لما قام العراق به في مواجهة الكويت، كان هناك أيضا معارضون، وبينهما فريق عارض الغزو من حيث المبدأ، ولكنه تحفظ على أسلوب تحرير الكويت مثلما جرى بالفعل. ويمكن أن نلمس تصنيفا قريبا بالنسبة للاتجاهات الكبرى التي سيطرت على نتائج النقاش العام حول الشرق أوسطية، فهناك من أيدها بقوة، وهناك من عارضها أيضا بقوة، وبينهما وجد فريق تحفظ على بعض جوانبها، وأيد بعضها الآخر، أو بعبارة أخرى وجد فيها فرصا وقابلية للتحقق، وذلك جنبا إلى جنب بعض المخاطر أو التحديات التي يجب درؤها. ولكل فريق برزت مجموعة من الحجج والأسانيد الأيديولوجية أو الواقعية أو الاستشرافية.

١ـ موضوع الجدل وبيئته : فكرة غامضة وبيئة متحولة

قبل الإشارة إلى حجج كل فريق يبدو من المهم الإشارة إلى ملاحظتين تتعلقان بماهية موضوع الدجل :

الملاحظة الأولى: إن تعبير «الشرق أوسطية» كما هو مطروح بالفعل يدمج أو بالأحرى يتداخل فيه مستويان مترابطان بدرجة ما، أولهما أن فكرة إنشاء نظام إقليمي يضم دولا من «منطقة الشرق الأوسط» حسب التعبير الشائع في الأدبيات الأمريكية، وغير المتفق في الوقت نفسه على حدودها الجغرافية، بعضها دول عربية وأخرى دول غير عربية كإسرائيل وإيران وتركيا، وفي تفسيرات أخرى توجد باكستان وأثيوبيا. وهنا فنحن أمام انعدام الاتفاق العام على مفهوم الشرق الأوسط. هذا الانعدام في الاتفاق يعني أن الأمر مرهون أولا وأخيرا بتقديرات الجهة ـ باحث أكاديمي أو مؤسسة أو جهة حكومية أو منظمة إقليمية أو دولية ـ صاحبة التعريف. ومن جانبنا يمكن الاستنتاج بأن اختلاف التقديرات لا يؤكد غموض المفهوم وحسب، بل يثير الكثير من المشكلات العملية أمام أية محاولة لإقامة تعاون إقليمي حقيقي وفعال تحت عنوان الشرق الأوسط. فحين يلتبس التحديد الجغرافي، يلتبس أيضا تحديد الأطراف المؤهلة للدخول في أية صيغة تعاونية، وهذا بدوره يقود إلى غياب تحديد المسئوليات والأعباء بصورة مناسبة.

ومن ثم تختلط الأدوار، ويصبح الأمر مرهونا بقوة خارجية عن الإقليم ذاته تعمل على فرض صيغ التعاون الإقليمي، والتي ـ أي الصيغ التعاونية المفروضة من الخارج ـ بدورها ستفتقد إلى زخم البيئة الحاضنة لها. ومثل هذه الصيغ الفاقدة إلى دفء البيئة المباشرة لا تكون مؤهلة للاستمرار والبقاء. بعبارة أخرى إن عدم تحديد بيئة التعاون الإقليمي وحدودها المكانية/ الجغرافية لا يعني فقدان أحد شروط التعاون وحسب، بل يمهد إلى عدم فعاليتها، ويفقدها عنصرا هاما من عناصر الاستمرار. وهذه النتيجة تجد مايثبتها في ثنايا التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وجوارها الإقليمي.

ووفقا للسياق العام ثمة تركيز على أن الهدف من هذا النظام «الموعود» أو الجاري وضع أسسه ولبناته، هو الإجهاز على ما تبقى من النظام العربي بأسسه الإقليمية والقومية والجغرافية والحضارية والمؤسسية. وقد يجد البعض من أنصار عدم التعارض بين القومية والترتيبات الدولية والإقليمية الجديدة، إن هذا الهدف غير

موجود أصلا إلا في أذهان من يصفونهم بـ «دعاة المواجهة الدائمة التي عفا عنها الزمن»، وإن الهدف ربما يكون إيجاد نظام جديد للتفاعلات في المنطقة لا يلغي تماما وجود النظام العربي، بل يطرح نوعا من التعايش بين النظامين، العربي القديم في حدود أزمته الراهنة، والشرق أوسطي الجديد والجاري بنائه.

وبالنسبة للمستوى الثاني فهو إنشاء سوق بالمعنى الاقتصادي المجرد تضم بعض هذه الدول المنضوية في النظام الشرق أوسطي، أو كلها في مرحلة تاريخية لاحقة. وعلى الرغم من استخدام تعبير السوق الشرق أوسطي في الجدل العربي ـ والذي يعود الفضل فيه إلى شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق ـ فإن مايجري بحثه هو علاقات اقتصادية ذات مستويات مختلفة، وليست السوق الاقتصادية التي تمثل أعلى درجات التفاعل الاقتصادي بين عدد من الدول، حيث يتم فيها حرية التبادل التجاري ورؤوس الأموال وانتقال العمالة والأفراد. والمتفق بين جمهور المثقفين العرب والأكاديميين أن تعبير السوق الشرق أوسطي، ليس هو السوق التي تمثل قمة التفاعلات الاقتصادية، وإنما هو تعبير عن الشق الاقتصادي المتضمن في عملية بناء نظام الشرق الأوسط، وإن هذا البعد الاقتصادي يمثل القاطرة الرئيسية ـ وفق الأفكار الأمريكية والإسرائيلية ـ التي من خلالها وعبرها سيتم بناء نظام جديد بمضامين مختلفة، وسوف يمثل الحصن الذي تحميه وتنظمه التفاعلات السياسية من مفاوضات واتفاقات. ولهذا السبب يتداخل مفهوم السوق بالمعنى الإعلامي الشائع وليس بالمعنى الفني مع أفكار التطبيع ونسج علاقات اقتصادية وتعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية.

ووفقا لما ورد في كثير من الدراسات الأمريكية والإسرائيلية وعدد من المؤسسات الدولية، وكذلك مثلما ظهر في الكتاب الإسرائيلي الذي قدم إلى قمة الدار البيضاء[1]، فإن الترتيبات الاقتصادية سوف تتضمن مستويات متعددة منها:

١ ـ إقامة سوق مشتركة بين إسرائيل والأردن وفلسطين على غرار منظومة البينولوكس.

٢ ـ إقامة منطقة تجارة حرة بين هذه السوق المشتركة والدول المحيطة بها مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق.

٣ ـ إقامة نظم وظيفية للأمن والمياه والبيئة تشمل الدول السابق ذكرها إلى جانب تركيا والدول الخليجية، وقد تنضم إليها إيران فيما بعد.

٤ ـ إقامة اتفاقات تعاونية في القطاعات المختلفة كالزراعة والسياحة والطاقة وغيرها. وللوهلة الأولى يمكن القول إن هذه الدرجات من التعاون الإقليمي قائمة وفقا لدرجة الانخراط في الصراع العربي الإسرائيلي، جنبا إلى جنب «مدى القرب أو البعد من إسرائيل» فكلما كانت درجة القرب الجغرافي أكبر كلما كانت صيغة التعاون الإقليمي مع إسرائيل أكبر. وثانيا أن مستويات التعاون الإقليمي تبدو في صور دوائر متتالية، مركزها سوق مشتركة، يحيط بها منطقة تجارة حرة، ثم نظم وظيفية للسلاح والمياه، ثم اتفاقات للتعاون لباقي دول المنطقة[2]. وهذه المستويات تجمع مابين تعاون اقتصادي ووظيفي في آن واحد، والوظيفي هنا يقصد به التعاون في مجالات معينة كالمياه وضبط التسلح ... إلخ. وأخيرا ان هذه التصورات تعتمد رؤى نظرية عامة حول التفاعلات الإقليمية، من حيث وجود مركز يمثل جوهر التفاعل وركيزته، ومحيط يتفاعل مع هذا المركز بدرجات مختلفة وفقا لطبيعة القضية محل التفاعل.

الملاحظة الثانية : إن الجدل العربي حول الشرق أوسطية يتم في ظل متغيرات كلية هامة، يمكن أن نطلق عليها بيئة الجدل العربي، وأبرز هذه المتغيرات :

أ ـ إن هناك أزمة عميقة يعيشها ويعايشها النظام العربي القومي بكل عناصره المؤسسية والثقافية والسياسية. والذي مثل وفق تعبيرات الأستاذ السيد يسين ـ مسترشدا في ذلك بفكرة النموذج الإرشادي لفيلسوف العلم توماس كون Paradigm ـ النموذج المرجعي الذي تبناه العرب في فترة ماضية كبوصلة لحركتهم الجماعية[٣]. والآن هناك مايشبه النكوص والتراجع المخطط والمقصود أحيانا، وغير المعتمد أحيانا أخرى، ليس فقط للابتعاد المؤقت عن هذا النموذج الإرشادي، ولكن لإنكاره تماما، أو تحميله كافة الأخطاء والخطايا معا. ومن المفارقة فإن هذه الأزمة التي يعيشها النظام الإقليمي العربي هي عكس مانراه من تطور مضطرد ومخطط ـ لا يخلو من عقبات مدروسة وآليات لحلها ـ في نماذج أخرى معاصرة للنظم الإقليمية سواء في أوربا أو في آسيا.

ومثل هذه المفارقة ـ المقارنة تضفي بعدا سيكولوجيا يصعب الفكاك منه عند البحث في أبعاد الشرق أوسطية ومسبباتها واحتمالات نجاحها من عدمه. ويبدو ذلك واضحا فيما يتعرض له المكون الثقافي/ القومي العروبي من هجمات مخططة ومنظمة جيدا سواء من بعض العرب، أو من خارج المنطقة، وهو ما يمهد نفسيا على الصعيد الجماعي للانضواء التطوعي تحت مظلة النظام الشرق أوسطي، أو على الأقل تقل درجة المقاومة إلى الحد الأدنى. ونذكر هنا ذلك الترويج المخطط والمنظم لأفكار وقيم ثقافية من قبيل ثقافة السلام، والتطبيع وكسر الحاجز النفسي، وإعادة صياغة مفاهيم التعليم، ونفي صورة العدو عن إسرائيل، وغير ذلك من مفاهيم تهدف إلى إعادة بناء العقل والوجدان العربي، وبحيث تهدم أنساقه القومية والعروبية، وتحل محلها أنساق جديدة تتناسب مع اعتبارات المرحلة. والمفارقة الصارخة هنا أن هذه الأهداف الموجهة إلى العقل العربي الجمعي يصاحبها تعتيم مقصود عن أسباب الصراع «السابق/ الحالي»، وعلاقة مايجري بالأفكار الصهيونية ومخططاتها، وتصاعد التيارات اليمينية داخل المجتمع الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الشعارات الخاصة بالتبشير بنظام جديد يتسم بالتوافق وإمكانات الازدهار والعدالة[٤].

ب ـ إن التعاون الاقتصادي العربي بكل آلياته ومشروعاته كما وردت في الوثائق العربية العديدة التي تم تبنيها في إطار الجامعة العربية، أو كما هو حادث بالفعل في المستويات الثنائية بين الدول العربيـة وبعضهـا، لا يتوافق مع الآمال والطموحات التي عقدت عليه من حيث تحقيق نموذج للتكامل الاقتصادي العربي العربي. وحسب توصيف د. إسماعيل صبري عبدالله فإن «أكبر عقبة على طريق التوحيد هي افتقاد قاعدة اقتصادية ترى بوضوح أن مستقبلها مرتهن بالسوق العربية المشتركة أو الواحدة، فكل وحدات الإنتاج والتوزيع عندنا ترتبط بحبل سري مع الغرب، ولا تهتم بالتعاون العربي إلا على نحو متقطع واستجابة في الغالب لتوجه سياسي. هذا ونحن نعيش في عصر يتميز بأولوية التعاون الاقتصادي الذي يمكن أن يتزايد بل ويزدهر ويؤثر في المواقف السياسية دون انتظار التوحيد في مجالي السياسة والدفاع»[٥].

ومثل هذا التوصيف يبرز تلك المفارقة الكبرى مع ذلك الزخم العالمي الذي يعلي من قيمة الاعتبارات الاقتصادية في عمليات التكامل الإقليمي، ومردوداتها الإيجابية المتدرجة على التكامل والتنسيق في باقي المجالات الأخرى. وهو مابات يعرف بالتحول من الجيو/ سياسي إلى الجيو/ اقتصادي، كمحدد رئيسي في اتجاهات التكامل الإقليمي.

جـ - إن التعبير المؤسسي للنظام العربي ــ أي الجامعة العربية ـ يعاني من أزمة مالية وأزمة فعالية غير مسبوقة، وهما مؤشران يعتبرهما الكثيرون من المحللين بمثابة الإرهاصات الحقيقية لوفاة النظام العربي إلى غير رجعة، وليس مجرد تعبير عن عجز مؤقت وعارض ويمكن تداركه.

د- إن هناك حركية أمريكية غير مسبوقة لإعادة بناء التفاعلات الإقليمية في المنطقة استنادا إلى كونها الدولة الأقوى في عالم اليوم وهيمنتها على مسار عملية المفاوضات، والتنسيق الكامل مع إسرائيل، في الوقت الذي تغيب فيه تماما عمليات التنسيق العربي-العربي حتى بين الأطراف المباشرة والأكثر صلة بنتائج المفاوضات، والتي لا تقوم بالتنسيق إلا بصورة عارضة ووفق مجريات الأمور صعودا وهبوطاً.

هـ- إن أوربا الموحدة، وفي محاولة منها لاستعادة موقع قدم في المنطقة، وتخوفا من الهيمنة الأمريكية الكاملة على مسار الأحداث فيها، وسعيا لحل بعض مشاكلها ذات الصلة بالأوضاع في جنوب المتوسط، طرحت الشراكة الأوربية-المتوسطية. والتي بدورها لا تخلو من مشكلات وعقبات، غير أنها تمثل خيارا آخر بات مطروحا على أكثر من نصف الدول العربية بحكم موقعها الشاطىء مباشرة على البحر المتوسط، أو المنتمية إلى نظام تفاعلاته ـ كالأردن مثلا ــ ووجه الشبه بين المشروعين، إنهما يدخلان من الباب الاقتصادي لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية، ويشركان إسرائيل كطرف أصيل، ويمهدان إلى نوع من القطيعة مع النظام الإقليمي العربي القومي. أما أوجه التباين فهي عديدة أبرزها، خلفيات التنافس الأوربي الأمريكي، واختلاف موقع إسرائيل في كل من المشروعين، ففي حين تبدو في السياق الشرق أوسطي محور التفاعلات الاقتصادية والترتيبات الجاري بنائها، فهي مجرد عضو في العلاقة الأوربية المتوسطية شأنها شأن باقي الأعضاء المتوسطيين العرب أو غير العرب. هذا فضلا عن أن المشروع المتوسطي لا يتصادم مباشرة تماما مع القيم الثقافية والعروبية، في حين أن الشرق أوسطي يبدو هدفه الأصيل طمس الهوية العربية، وإعلاء جوانب التمايز العرقي والديني والقومي.

في ظل هذه البيئة الكلية ثار الجدل العربي حول الشرق أوسطية، والتي يتفق سواء مؤيدوها أو معارضوها على أن مصدرها هو من خارج المنطقة وليس من داخلها، وأن زخمها وقوة دفعها وربما نجاحها ـ إن نجحت كليا أو جزئيا ـ مرهون بمدى الضغوط الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة على الأطراف المطلوب انضوائها في هذا النظام الجديد، وبمدى القدرة الذاتية على الممانعة أو طرح بدائل أخرى(٦).

٢- اتجاهات الجدل العربي

ولكن ماذا عن اتجاهات الجدل العربي؟. ثمة مداخل عديدة للتعرف على الاتجاهات الكبرى التي حكمت مواقف المثقفين العرب، ولكل منها تصنيفاته السياسية واستنتاجاته الكبرى.

ففي «التقرير الاستراتيجي العربي لعام١٩٩٣»، تمت الإشارة إلى تيارين عريضين على النحو التالي:

١- تيار الرفض «للشرق أوسطية» حيث استند إلى الاعتبارات الآتية(٧):

أ- إن «الشرق أوسطية» مشروع ليس نابعا من العرب، وإنما مفروض عليهم، وأن له أصولا تاريخية «غربية وصهيونية».

ب- إن هدف «المشروع الشرق أوسطي» هو دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها، وفي ظروف تتيح لها تبوؤ مركز متميز على حساب العرب. فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل إقليمي، خاصة في ظل احتفاظ إسرائيل نفسها بتكوينها العنصري وأهدافها التوسعية وتهديدها للمصالح العربية، وبقدراتها النووية التي تفتقر إليها باقي دول المنطقة.

ج- إن الحديث عن دور إيجابي لإسرائيل في التنمية الإقليمية، في إطار «المشروع الشرق أوسطي»، لا أساس له. فهي ليست رائدة في أي مجال من مجالات الإنتاج، ولا هي قدمت اختراعات أفادت البشرية، ولا تملك من التكنولوجيا إلا مايسمح لها الغرب بالتعاون فيه. فالتكنولوجيا الإسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب. ولذلك فإن «المشروع الشرق أوسطي» لا يفيد سوى إسرائيل، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولي والإقليمي (وهو عربي أساسا) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجي.

د- إن «المشروع الشرق أوسطي» يطمس هوية المنطقة، وينتزع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية، وبالتالي تصبح محيطا جغرافيا لاعلاقة له بالإنسان أو التاريخ، في صورة خريطة ملفقة تائهة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلي وطموحاته وأطماعه. وان المقصود هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية، في حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة ـ في صورة جديدة ـ بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربي. وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافي للمشروع الشرق أوسطي ماساً بجوهر الوجود العربي بمفهومه الحضاري التاريخي.

هـ- إن مواجهة «المشروع الشرق أوسطي» إذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة. وهي تقتضي السعي إلى تدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية، وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية العربية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل.

٢- تيار الترحيب بـ «الشرق أوسطية»[٨]

قدم المعبرون عن هذا التيار مجادلات عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الإقليمي في إطار «شرق أوسطي»، أو لتأكيد الحاجة إلى «سوق شرق أوسطية» أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربي مع إسرائيل. ففي مجال تبرير ضرورة التعاون «الشرق أوسطي» يجري التركيز على فكرة تراجع أو انكسار مشروعي القومية العربية والصهيونية، اللذين حاول كل منهما أن ينفي الآخر نفيا مطلقا و إلحاق هزيمة ساحقة به، ولكن أيا منهما لم يفلح في تحقيق هذا الهدف عسكريا، فلم يبق أمامهما سوى التفاعل سياسيا واقتصاديا. ثم جاءت الانتفاضة وأسهمت في تكيد انكسار المشروع الصهيوني، وخلقت نسيجا سياسيا جديدا بين الإسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة، حيث تبلورت الحاجة إلى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين، ولكن على صعيد المنطقة كلها، والتي تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية. وبذلك أصبح من الضروري ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجدده مستقبلا، بحيث يكون الوعي العملي بفائدة «المشروع

الشرق أوسطي» هو المانع لتكرار العنف الذي حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الإسرائيلية، ولكن أيضا في منطقة الخليج التي شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام.

أما في فيما يتعلق بفائدة «السوق الشرق أوسطية» التي طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار فقد ظهرت مجادلات من أهمها:

أ- ان وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة في النظام العالم الجديد. فالعالم يتجه الآن إلى هذه التكتلات التي تتعدى الأسواق الوطنية، ويقيمها على أساس المصالح والمنافع وليس من منطلق الحب والكره. بعبارة أخرى إن إنشاء شرق أوسطية هو تعبير عن الاتجاه العالمي الذي يقوم على الأسواق الكبيرة.

ب- إنها تحقق تفاعلا ممتدا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، بما يتيح التطلع إلى تنمية إقليمية تعد بازدهار للجميع. ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول، وتشكل قواسم مشتركة بين دولتين أو أكثر. ومنها مثلا الموارد المائية، مما يفرض الحاجة إلى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها عدة دول.

كما أن هناك مشكلات إقليمية مستجدة لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية، مثل تلوث البيئة والأوبئة وما إلى ذلك.

ج- إنها تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة، التي ستصبح والحال هكذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الإفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج.

د- إن الحديث عن هيمنة إسرائيل الاقتصادية على مقدرات المنطقة ليس صحيحا، ذلك انه على الرغم من أن حجم إنتاج إسرائيل السنوي يزيد على ٦٠ مليار دولار، أي بما يفوق حجم اقتصادات مصر وسوريا والأردن معا. إلا أنه يعتمد على معونات مباشرة، وغير مباشرة، تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه إسرائيل للاستثمار يأتي من معونات أجنبية (أمريكية بالأساس). وبحساب تأثير المضاعف، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الإسرائيلي ناتجا من هذه المعونات، وليس عن قدرات ذاتية.

يرتبط بالنقطة السابقة نوع من المراجعة لمقولة التفوق الاقتصادي الإسرائيلي من خلال التأكيد على أن الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال الأهم لهذا التفوق، إلى جانب الدعم الأمريكي الذي يتجاوز المعونات إلى توفير الخبرات والأسواق. وعندما يتكرس السلام سيقل الاندفاع نحو التسلح، وستعاني الصناعات العسكرية الإسرائيلية بالتالي من انحسار في مواردها وأسواقها، الأمر الذي سيؤثر سلبيا على أحد أهم مجالات التميز الإنتاجي الإسرائيلي. ولن يبقى من مجال للتميز إلا صناعة قطع الماس وثقله وإنتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة في مجال الخدمات الطبية، إلى جانب خبرة الزراعات الصحراوية. وهي مجتمعة لا تضمن لإسرائيل ثقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية، خاصة وأن قطاعي المصارف والتأمين لديها يعانيان من مصاعب كبيرة لا يتصور تجاوز آثارها بسهولة. وأي اقتصاد حديث نشط يحتاج إلى أرضية صلبة في قطاع المصارف بالذات. وهذه تتوفر في لبنان وبدرجة ما في السعودية ومصر والأردن أكثر من إسرائيل.

وفضلا عن ذلك، فالعرب هم الذين يملكون المال، والطاقة، والعمالة، والأسواق، والمساحة، وطرق المواصلات، والممرات المائية، وأنابيب النفط والغاز. أما التكنولوجيا الإسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا الغربية واليابانية.

هـ- التأكيد على أن تحويل الأموال المهدرة في سباق التسلح إلى التنمية يفيد منه العرب أكثر من إسرائيل. فالمتوسط العربي العام للإنفاق العسكري يبلغ ١٤٪ من الدخل القومي. فإذا توقف هذا الإنفاق أو تراجعت معدلاته جذريا، يصبح بالإمكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادي في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة، بل وتجعلهم يضاهون العالم المتقدم نموا وازدهارا. وفي هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على إسرائيل، خاصة وأن العرب يتمتعون أيضا بتقاليد تجارية وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الإسرائيليين.

و- التقليل من شأن المخاوف من غزو ثقافي إسرائيلي، استنادا إلى اعتبارات من أهمها:

- إن المنطقة تضم خليطا متنوعا من الحضارات والثقافات واللغات والأقوام، مما دفع إلى التعايش والتفاعل بينها. وذاكرة شعوب المنطقة ليست قصرا على الصراع والعداء لأن في تاريخها فترات تعايش وتعارف لابأس بها، وخاصة في المرحلتين العباسية والعثمانية. كذلك فإن الثقافة الإسرائيلية نفسها تنطوي على تعدد، ويوجد في داخلها مكون ثقافي عربي بحكم أن نسبة كبيرة من سكان إسرائيل عرب - أصلا - هاجروا أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن الثقافة العربية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء في الماضي.

- التأكيد على عدم وجود تعارض بين «العروبة» و«الشرق أوسطية» من عدة منظورات:

أولها أن «الشرق أوسطية» ترتيب إقليمي، والعروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان. والمشكلات التي تواجه العروبة أسبق من التسوية مع إسرائيل، ومايترتب عليها من ترتيبات «شرق أوسطية» فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس. ولذلك فإن طرح العروبة في مواجهة «الشرق أوسطية» هو طرح زائف وخادع. فالعروبة هي أحد مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي، وجوهرها ثقافي قبل أن يكون سياسياً أو تنظيمياً، وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع «الشرق أوسطية» ولاينبغي وضعها في هذا الإطار.

ومؤدى هذه المجادلة أن «المشروع الشرق أوسطي» ليس في موضع التضاد مع النظام العربي، حيث يمكن الحديث عن دوائر إقليمية متجاورة كما هو الحال في أوروبا. فهناك الرابطة التي أنشأتها الجماعة الأوروبية. وبجوارها وبالتماس معها توجد رابطة المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة، وغيرها من الروابط التي تمتد غربا عبر المحيط الأطلنطي حتى الولايات المتحدة، وشرقا حتى تركيا، وجنوبا إلى مالطة وقبرص.

٣- التيار البراجماتي

إلى جانب التيارين العريضين اللذين تمت الإشارة إليهما، يمكن أن نشير إلى تيار ثالث، يمكن وصفه بالتيار البراجماتي. وأصحابه ينطلقون في مواقفهم وفق حسابات للربح والخسارة ذات الطابع الاقتصادي

وتتلقص فيها ـ إلى حد معين وليس كليا ـ الاعتبارات الخاصة بالهوية والحضارة والثقافة والسياسة، وهم يدعون إلى اقتناص الفرص السانحة، ودرء المخاطر ما أمكن. والفكرة لدى أنصار هذا التيار ليست مجرد موقف وسطي بين القبول والرفض، ولكنها نوع من التعامل الإيجابي مع مجريات الأمور في ظل قيود ذاتية وخارجية، وبما يسمح بنوع من المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات الإقليمية الجديدة بما يتفق مع مجمل المصالح العربية، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها:

أ ـ عدم إلغاء المقاطعة العربية الإسرائيلية إلا بعد الاتفاق على تسوية شاملة لكل جوانب الصراع، وعندئذ يمكن البحث في موضوع المقاطعة في إطار جامعة الدول العربية.

ب- التعامل مع إسرائيل كدولة من دول المنطقة، وإقامة علاقات معها في الحدود التي تراها كل دولة عربية مناسبة لمصالحها. فعلى سبيل المثال يمكن إقامة تبادل تجاري عادي بناء على تقدير الأفراد والشركات دون تدخل من الحكومات بالتعويق أو التشجيع، ودون إقامة ترتيبات تفضيلية، فالموقف الأفضل هو القبول بتبادل تجاري يقوم على مبدأ المساواة في المعاملة، دون أن يشمل ذلك المزايا التي يمنحها بلد عربي لآخر في إطار الاتفاقات العربية. وإنه ليس من حق إسرائيل أن تطالب بأن تمتد إليها المزايا التفضيلية العربية وفقا للقواعد المستقرة في إطار اتفاقية «الجات».

ج- دراسة أي مشروع للتعاون الإقليمي على أساس تأثيره في المصالح العربية. وفي حالة الاتفاق على مشروع بعينه، كالبنك الإقليمي - مثلا - فإنه يمكن صياغة تصور عربي لدوره ووظيفته.

د- تطوير الأوضاع الداخلية في الدول العربية لدعم الكفاءة والمصداقية، وهو مايقتضي اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التي ترفع الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتشكيل الأنظمة السياسية لتتماشى مع روح العصر وتستجيب لمتطلبات التقدم والتنمية.

هـ- الحفاظ على جامعة الدول العربية، وتدعيمها، والتأكيد على أهمية دورها بغض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى في إطار «المشروع الشرق أوسطي».

وفي دراسة أخرى عن الاتجاهات الأساسية للفكر العربي تجاه الشرق أوسطية، أشار الكاتب إلى عدد من المداخل التي من خلالها عبر المثقفون والأكاديميون العرب عن رؤيتهم للشرق أوسطية، وهذه المداخل(٩) هي: مدخل التأصيل التاريخي(١٠) الذي عني بالبحث في الجذور التاريخية للمفهوم انطلاقا إلى أنه قد تم طرحه في مراحل زمنية سابقة، ومدخل الأزمة الذي اهتم بربط طرح المفهوم بما يعانيه النظام العربي من أزمة شاملة، ومدخل المؤامرة، وركز بدوره على أن هناك مؤامرة من الغرب والصهيونية العالمية على العرب بهدف الهيمنة التامة عليهم، ثم مدخل تغير النظام الدولي وآلياته، وتأثير ذلك على التفاعلات في المنطقة العربية، والمدخل الايديولوجي أو الرؤية الفكرية التي يتبناها المفكر، ومن خلالها يعبر عن موقفه قربا أو بعدا عن الشرق أوسطية. وأخيرا مدخل استشراف المستقبل، اعتمادا على أن التسوية السياسية لابد وأن تطرح تفاعلاتها المختلفة عن تفاعلات الصراع.

وعلى الرغم من أن هذه المداخل تساعد على تصنيف الآراء والأطروحات المختلفة التي ظهرت في سياق الجدل العربي حول الشرق أوسطية، إلا أن مايجب ملاحظته هو أن مواقف المثقفين والمفكرين العرب

وأطروحاتهم كانت تجمع بين أكثر من مدخل في آن واحد، ويرجع ذلك إلى غموض المفهوم ـ أي الشرق أوسطية ـ وتعدد مستوياته العملية سواء المطروحة بالفعل، أوتلك المحتمل ـ على الأقل نظريا ـ أن تحدث في الواقع في ظل شروط معينة.

وفي نفس الدراسة تحليل لثلاث من القضايا التي أثارها مفهوم الشرق أوسطية لدى المفكرين العرب، وهي[11]:

١ـ القضايا الاقتصادية: والتي تدور حول الأهداف الاقتصادية التي يمكن أن تحققها الأطراف الداخلة في هذا النظام «عند قيامه وتشكله»، وانعكاس ذلك على إمكانات التعاون والتكامل الاقتصادي في المستقبل. ويكاد يكون الاتجاه الغالب في الفكر العربي هو أن إسرائيل ـ في ظل المعطيات العربية الراهنة ـ هي التي ستجني أهدافا اقتصادية أكبر من تلك التي يتوقع أن يجنيها العرب.

٢ـ القضايا السياسية: وتتداخل فيها مسائل تخص الهوية والثقافة والتفاعل السياسي بين العرب وإسرائيل والولايات المتحدة. وتثار في داخل هذه النوعية من القضايا مسألة الهيمنة الإسرائيلية وإمكانات تحولها إلى قوة إقليمية عظمى، والمحاذير التي ترتبط بذلك على دور بعض الأطراف العربية الفاعلة لاسيما مصر.

٣ـ القضايا الأمنية: وعالجت محاور أساسية من بينها إلى أي حد يؤدي النظام الشرق أوسطي إلى توفير الأمن والاستقرار في المنطقة؟، وماهو تأثير هذا النظام على الأمن القومي العربي؟ وماهي الآليات الممكنة لإقامة نظام للأمن في المنطقة يراعي التغيرات الجارية بالفعل؟ وفي الإجابة على المحاور اتضح وجود مؤيدين إلى اعتبار أن الشرق الأوسطية ستؤدي إلى تقليل التوتر في المنطقة، وستخلق فرصا أفضل للمعيشة والتعاون وتبادل المنافع، وحل الخلافات بالطرق الودية. وفي المقابل هناك من يرى الآثار السلبية على الأمن العربي، خاصة في ظل التفوق الإسرائيلي النوعي سواء في الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، وفرصها غير المحدودة للحصول على مزيد من الأسلحة المتقدمة، في الوقت نفسه تتزايد القيود أمام العرب للحصول على احتياجاتهم الأمنية والدفاعية.

ومن بين هذه القضايا يتضح أن الجدل حول الشرق أوسطية لم يكن قاصرا على بعد معين، وانه شمل قضايا عديدة، وهو ما يجسد أن مجمل الترتيبات الشرق أوسطية تستهدف إعادة تركيب تفاعلات المنطقة العربية على نحو شامل، وأن المفكرين العرب يدركون مثل هذه الحقيقة تماما سواء الذين أيدوها أو الذين عارضوها.

نماذج للجدل العربي

في هذا الجزء سيتم اختيار ثلاث قضايا تمس وتعالج محاور أساسية في مفهوم الشرق أوسطية، بهدف التعرف على كيفية المعالجة الفكرية العربية، من حيث الحجج والحجج المضادة، وهذه القضايا هي:

- التفوق التقني الإسرائيلي، وعلاقته بالمكاسب والخسائر المحتملة أمنيا واقتصاديا.

- دور المبادلات التجارية بين العرب وإسرائيل في تعميق، أو الحد من الهيمنة الإسرائيلية على اقتصادات المنطقة.

- حدود التعارض والتداخل بين النظام العربي والشرق أوسطية.

أولا: قضية التفوق التقني الإسرائيلي

ثمة اتفاق بين المفكرين العرب على أن استكمال عملية التسوية السياسية سيتبعه بدرجة أو بأخرى علاقات اقتصادية، ونظرا للفارق الجوهري بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية، وارتفاع نسبة المكون التقني الذاتي في المنتج الإسرائيلي، وكذلك العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في مجال نقل التكنولوجيا سواء المدنية أو العسكرية، فقد نالت هذه القضية حيزا كبيرا من الجدل العربي حول الشرق أوسطية. فالإشكالية الهامة على حد قول أحد الاقتصاديين المصريين[١٢] «التي يفجرها الحديث عن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط هي: الخوف من التفوق الإسرائيلي وما يرتبط بذلك من مبالغات في قوة إسرائيل وتفوقها التكنولوجي في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يصل إلى ٤٥٠ مليار دولار مقابل ٥٢ مليار دولار إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي». ومثل هذه المقارنة بين إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي الذي يصل حوالي ١ إلى ٩ من إجمالي الناتج القومي العربي تبدو مثيرة للغاية. والمفارقة تكمن في كيف يمكن لاقتصاد «محدود» أن يثير هواجس التفوق والهيمنة من قبل اقتصاد عربي «قوي» له مثل هذا الناتج الإجمالي الضخم؟.

وبالطبع فإن المقارنة أصلا بين ناتج قومي عربي إجمالي وآخر اسرائيلي ليست دقيقة، على الأقل من زاوية أن الطرف العربي ليس موحدا في تفاعلاته الاقتصادية الخارجية، كما أن هذا الناتج يعتمد أساسا على توافر الموارد الطبيعية وتصديرها في صورتها الخام. وربما تتضح الصورة أكبر فيما يشير إليه اقتصادي مصري[١٣] آخر بقوله «مع أنه لا يزال أمام الاقتصاد الإسرائيلي شوط كبير يتعين عليه أن يقطعه قبل إمكان تصنيفه ضمن مايسمى الاقتصادات الإلكترونية الدقيقة (Blue-chip economies)، فإنه يتمتع بعدد من نقاط القوة الكامنة في هذا المجال. فالإنفاق على البحث والتطوير (R&D) في إسرائيل يبلغ ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة تفوق نظيراتها في الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من الدول الصناعية المتقدمة، فضلا عن أن الهجرة اليهودية من روسيا أضافت إلى تعداد إسرائيل نحو نصف مليون نسمة، منهم من ذوي خبرات ومهارات علمية متقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتقوية الرصيد الكلي الإسرائيلي من العلماء والمهندسين، أو مايسمى برأس المال البشري». بعبارة أخرى ان المسألة ليست في حجم الإنتاج بقدر ماهي نوعية الإنتاج، ونسبة المكون التقني، ومدى الإنفاق على عمليات البحوث والتطوير، وهي كلها عناصر في صالح الجانب الإسرائيلي، سواء كانت المقارنة بين إسرائيل والدول العربية ككل، أو بين إسرائيل ودولة أو دول عربية بعينها. وفي هذا الصدد يشير باحث لبناني إلى عدد من الحقائق الموضحة لمثل هذه الفوارق التي تجسد بدورها فجوة تكنولوجية بين إسرائيل والعرب، وهي فجوة كبيرة «تتمثل في مدى استخدام التكنولوجيا في حقل الإنتاج: فحجم التكنولوجيا في البلدان العربية لا يتجاوز ٦,٢ مليار دولار، في حين تستهلك إسرائيل وحدها ٥,٢ مليار دولار سنويا، علما بأن البلدان العربية مستوردة حاليا للتكنولوجيا. وفي إسرائيل يعمل في مجال التكنولوجيا المدنية الإسرائيلية ٤٣ ألف عامل، أي ماتسبته ٥,١٤٪ من مجموع القوى العاملة الصناعية، منهم عشرة آلاف مهندس وفني وثمانية آلاف عامل. في حين يعمل في مصر في هذا القطاع ٢٥ ألف عامل (مع الوضع في الاعتبار الفارق الهائل بين عدد السكان بين البلدين)، ولا تتجاوز إنتاجية العامل المصري عشرة آلاف دولار، في حين تبلغ في إسرائيل ٥٨ ألف دولار سنويا. وقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الاقتصاد الإسرائيلي ٩,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، ولم تتجاوز هذه النسبة في مصر ١٪، وفي الأردن ٣,٠٪، وعلى المستوى العربي ٢,٠٪»[١٤].

ويضيف نفس الباحث «ان الرؤية الإسرائيلية في استغلال الفجوة التكنولوجية تظهر من خلال إيجاد صيغة للتخصص التبعي في القطاع الصناعي في المنطقة العربية في ظل السوق الشرق أوسطية، بحيث تتخصص البلدان العربية في الصناعات التحويلية المتوسطة والاستهلاكية وصناعة تحويل المواد الخام في صورها الأولية في صورة نصف مصنعة. وتتميز هذه الصناعة بتلويثها للبيئة واستهلاكها الكبير للطاقة ومردودها المتدني، في حين تتخصص إسرائيل في صناعة الإلكترونيات والحاسبات المتطورة والميكرو إلكترونية والصناعات الطبية والهندسية ذات المردود العالي جدا. وتتحكم إسرائيل في الصناعات العربية عن طريق امتلاك التكنولوجيا، وعدم نقلها إلى البلدان العربية، وإنما نقل إنتاجها، بحيث لايسمح للبلدان العربية باكتساب الخبرة ومعرفة أسرارها».[١٥] وبغض النظر عن تأثر الباحث في تحليله هذا بالمشروعات الإسرائيلية، وبمجمل الآراء التي عبر عنها شيمون بيريز حول فكرة السوق الشرق أوسطية، والتكامل بين التقنية الإسرائيلية والعمالة ورؤوس الأموال العربية، فإن الإشكالية التي تطرح نفسها هنا هي هل يمكن للعالم العربي أن يسعى إلى تقليل تلك الفجوة التكنولوجية، وأن يطور قدراته الذاتية في مدى زمني معقول، مع السعي في الوقت نفسه إلى الحصول على تقنيات متقدمة من العالم المتقدم؟ هذه التساؤلات واجهت إجابات نافية عديدة، مع التأكيد بأن تلك الفجوة التقنية مرشحة لمزيد من الزيادة لصالح إسرائيل في حالة قيام سوق شرق أوسطية. ومن وجهة نظر أحد الباحثين الاقتصاديين الفلسطينيين هناك مبررات لمثل هذا الاستنتاج أبرزها «إن القول بأن التكنولوجيا مفتوحة للجميع هو قول غير دقيق لأنه معروف أن هناك نادي السبعة الكبار في التكنولوجيا الرفيعة والسوبر تكنولوجيا. وإسرائيل قبل التسوية كانت عضوا مراقبا في هذا النادي، وصارت بعد التسوية عضوا أصيلا فيه، وأصبح متاحا لها في التكنولوجيا ما هو متاح للآخرين. كذلك فإن التكنولوجيا ليست مفتوحة للجميع، وإنما هي بالأساس إدارة وبيئة، والإدارة العربية متخلفة عن الإدارات الإسرائيلية عقودا، إذا لم أقل قرونا».[١٦]

مثل هذه الاستنتاجات تدعو إلى إثارة تساؤل هام عن المخرج، أو بالأحرى الطريق الذي يتعين على الأطراف العربية الأخذ به لمواجهة التحدي التقني الإسرائيلي في حالة قيام علاقات اقتصادية مفتوحة بين إسرائيل والأطراف العربية. نشير هنا إلى ماذكره باحث اقتصادي أردني[١٧] وما أسماه بضرورة الانفتاح على الاقتصادات الأقوى ـ وإن لم يشر صراحة إلى تأييده التفاعل الاقتصادي المفتوح مع إسرائيل في مجال السوق الشرق أوسطية ـ موضحا ذلك بأنه «في قضيتي التكنولوجيا والانفتاح وخطورة الهيمنة الإسرائيلية، أريد أن أوضح بداية انني لست ممن يقللون من مخاوف التعاون أو الانفتاح الاقتصادي مع إسرائيل، لكنني أقول إننا نتعامل مع اقتصادات أقوى كثيرا من الاقتصاد الإسرائيلي، علينا أن ننفتح اقتصاديا حتى لو لم تكن هناك عملية سلام. علينا أن ننفتح على الاقتصاد الأمريكي والياباني والإنكليزي والفرنسي والألماني، لكن يجب أن يكون هذا الانفتاح انفتاحا اقتصاديا واعيا». ويلاحظ أن المتحدث لم يشر إلى الانفتاح على الاقتصاد الإسرائيلي، ربما إدراكا وتأكيدا للمخاطر المتضمنة في ذلك ضمنا.

وفي نفس السياق يؤكد مسئول فلسطيني[١٨] من دعاة التعامل مع قضية السوق الشرق أوسطية دون خوف، على الأقل من الجانب الفلسطيني، «ان الفرص لن تكون متكافئة في السوق ـ نظرا لفارق الإمكانيات التقنية ـ إذا لم تنهض الدول العربية باقتصادياتها وتهتم بالإنتاجية والجودة لمنتجاتها، وإلا فإنها ستظل تعاني من التبعية والهيمنة الخارجية». أو بعبارة أخرى ان مواجهة التفوق التقني الإسرائيلي مرهون بالنهوض الاقتصادي العربي والاهتمام بكل مايتعلق بالإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة، واتباع المستويات العالمية في الجودة. وعلى الرغم من الاتفاق مع مثل هذا الإطار العام، غير أن المعضلة تظل كما هي، أو ربما تثير إشكالية أخرى وهي كيف يتم النهوض الاقتصادي

العربي تحسبا للمخاطر والتحديات المتضمنة في التفاعل الاقتصادي المفتوح مع إسرائيل مستقبلا، إذا ماسارت التسوية إلى منتهاها؟. وهنا نشير إلى بعض هذه المخاطر ذات الطبيعة العملية، والتي أوضحها باحث فلسطيني[١٩]، طالب المفكرين العرب بعدم التهويل من مخاطر الشرق أوسطية، وذلك على أساس «ان العلاقات التجارية والاقتصادية مع إسرائيل هي جزء من عملية السلام بعد استكمال حلقاتها، ولأنها جزء من المعادلة التي ارتضيناها في مدريد، انسحاب كامل مقابل سلام شامل. وهذه العلاقات تخضع لضوابط المصالح الوطنية قبل أي شيء آخر، وليست قسرا أو كرها»، ولكنه خلص إلى وجهين اعتبرهما من أوجه الخطورة ذات الصلة بالتفوق التقني الإسرائيلي التي يجب التحسب العربي لها، وهما «أولا: إنه نظرا لقوة الاقتصاد الإسرائيلي المشفوعة بخبرة تقنية جيدة، وفي كثير من المجالات الصناعية والزراعية، سوف تكون قادرة على المساهمة في كثير من المناقصات الدولية التي تطرحها بعض الدول الشرق أوسطية، وتتمتع إسرائيل من حيث المقدرة الفنية أو السعر بقدرة تنافسية. بمعنى آخر انه رغم ضراوة المنافسة الدولية ستكون إسرائيل قادرة على الفوز بجانب من «الكعكة» الشرق أوسطية. ثانيا: إن إسرائيل استطاعت خلال العقدين الماضيين بفضل استفادتها من كنوز الخبرات التقنية والعلمية والأمريكية خاصة، أن تحقق تقدما واسعا في مجال الصناعات المهمة والحساسة التي لها علاقة مباشرة بالصناعة العسكرية كالصناعات الإلكترونية ورقائق الكمبيوتر وأجهزة المراقبة والتنصت وغيرها. وفي هذا المجال أصبحت إسرائيل بحكم التسهيلات والرخص التي منحت لها قادرة على منافسة العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية ذاتها في ميدان الشرق الأوسط».

الخطورة إذن تكمن في الفارق مابين قوة الاقتصاد الإسرائيلي وضعف الاقتصادات العربية بصفة عامة. والفارق في التقدم العلمي والتقني الذي حققته إسرائيل في الزراعة وبعض فروع الصناعة ولاسيما الإلكترونيات وبين الزراعة والصناعة في الوطن العربي. الأمر الذي يقود إلى مايطلق عليه أكاديمي أردني[٢٠] بهاجس المخاوف من التعامل الإسرائيلي مع الأطراف العربية في ظل النظام شرق الأوسطي لأنه «لن يكون تعاملا متكافئا أو شراكة على أساس متوازن، ذلك أن إسرائيل تمتلك من التقدم التكنولوجي والخبرات الفنية المتراكمة، بسبب الدعم المتواصل من الولايات المتحدة والدول الغربية، ما يجعلها متفوقة في المجال التقني بمسافات واسعة على البلدان العربية، ورغم التفاؤل الذي تتحدث عنه بعض الآراء حول إمكانية الاستفادة من إسرائيل في المجال التقني، إلا أنه من غير المعقول أن إسرائيل ستتيح الفرصة للدول العربية للاستفادة من هذه الإمكانيات لسبب بسيط هو أنها تسعى لكي تبقى متفوقة على جميع الدول العربية، ومما يعزز هذا الاتجاه رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومساندة الولايات المتحدة لها في هذا الموقف».

إن هذه المخاوف تثير بدورها تساؤلات حول مايمكن أن تقدمه إسرائيل وهي الطرف المتقدم تقنيا للجانب العربي، بغرض مساعدته، والعمل على تطويره، وفي أي اتجاه، وإلى أي مدى يمكن أن تكون مجردة من الأهداف السياسية. وهنا نجد قدراً كبيراً من الشكوك العربية عبر عنها الاقتصادي العربي البارز يوسف صايغ[٢١] بقوله «إن عددا من التساؤلات يصح طرحه هنا ـ في مجال الاستفادة العربية من التقانة الإسرائيلية ـ فهل تتمتع إسرائيل بميزة أو باحتكار تقاني لا يتمتع به سواها من البلدان الصناعية المتقدمة، بل وبعض البلدان النامية مثل الهند والبرازيل؟ وهل تستطيع التقانة الإسرائيلية أن تنافس نظيراتها في بلدان أخرى من حيث الأداء والتقدم والأسعار؟ صحيح أن إسرائيل برزت لفترة ما على أنها كانت متقدمة في كل من مجالي تقانة الاقتصاد بالمياه لأغراض الري واستغلال الطاقة الشمسية، على أن هذا البروز والتميز قد تآكلا. ويستطيع العرب بالتالي قبل التسوية وبعدها، الحصول على مايرغبون فيه من مساعدات واقتباسات تقانية من عدد كبير

من البلدان، ولن تكون إسرائيل في موقع متميز أو احتكاري في هذا السياق، إلا إذا كان ماتقدمه مفضلا نوعيا وسعريا، وهو أمر ينبغي إثباته أولا لأنه لا يزال غير مفروغ منه أو متفقا عليه. ولعل إسرائيل ستغري العرب بقدرتها على توفير التقانة الطرية، أي بتوفير الخبراء وبرامج الكمبيوتر والبحوث وما إلى ذلك لمساعدة البلدان العربية. وهذا صحيح ولكنه سيتطوي على مخاطر جسيمة لأن الخبراء لن يكونوا مجردين من الرغبة في ربط البلدان العربية المضيفة لخدماتهم بالصناعات والتقانة الإسرائيلية، وفي توجيه تطور الاقتصادات العربية إلى وجهات تخدم الأغراض والأولويات الإسرائيلية».

ومن هذه النماذج من الجدل بين باحثين ومثقفين عرب يتضح أن الاتجاه السائد هو التخوف من التفوق التقني الإسرائيلي، والاعتقاد بأن مثل هذا التفوق سوف يزداد في حالة قيام علاقات اقتصادية عربية إسرائيلية، وكما يعبر عن ذلك مفكر مغربي بارز، فهناك «عائقان يجعلان العرب يخوفون من فكرة النظام الشرق أوسطي، الأول: ان المطلوب من الدول العربية أن تدخله أو تدخل فيه فرادى مما سيلغي نهائيا إمكانية قيام أي تكتل عربي في المستقبل، والثاني: ان إسرائيل تسعى إلى قيادة هذا النظام الشرق أوسطي، والأرجح أنها لن تقبل أن تكون دولة عادية فيه»[٢٢]، يضاف إلى ذلك أنه من غير المتوقع أن تساهم إسرائيل نفسها في تقديم أي ميزة تقنية قد تفيد العرب أو تسهم في تطورهم في هذا المجال، اللهم إذا كانت هناك أهداف سياسية، وأغراض تحقق المزيد من الأولويات الإسرائيلية على حساب الأولويات العربية.

هل نقول إن هناك نبرة رفض عربية، ربما تكون الإجابة نعم وبقوة.

ثانيا: المبادلات التجارية العربية الإسرائيلية، وحجم الاستفادة المنتظرة للطرفين

ترتبط بقضية التفوق التقني الإسرائيلي، قضية حجم الاستفادة الكلية المنتظرة والمتوقعة من أية مبادلات تجارية واقتصادية بين الطرفين العربي والإسرائيلي. وتبعا لتحليل أحد الاقتصاديين التونسيين[٢٣]، فإن واقع المقارنة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية «يكشف عن ارتفاع المكانة الاقتصادية النسبية الإسرائيلية مقارنة بمكانة البلدان العربية المحلية شريكاتها في السوق الشرق أوسطية، حيث يتضح أن إسرائيل تستأثر وحدها بما يزيد عن ٤٣٪ من مجمل الناتج المحلي لمجموعة البلدان الستة، في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز ٥,٨٪ فقط من سكان المجموعة. بينما يبلغ نصيب البلدان العربية الشريكة حوالي ٥٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل استقطاب حوالي ٩٤٪ من مجموع السكان. كما أن الدخل الفردي الإسرائيلي السنوي يفوق مجموع الدخل الفردي في البلدان العربية المذكورة. الشيء الذي يعكس الفجوة الكبيرة بين مجمل الاقتصاد الإسرائيلي من جهة واقتصادات البلدان العربية من جهة أخرى. مما يعبر بوضوح عن الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة السائدة في كل منها».

ويضيف نفس الباحث اعتمادا على بيانات خاصة بتحليل هيكل الصادرات الخاصة بالدول الأكثر احتمالات للدخول في مبادلات تجارية وعلاقات اقتصادية مع إسرائيل [انظر الجدول المرفق][٢٤].

ـ يساهم قطاع الصناعة بنحو ٨٧٪ في الصادرات الإسرائيلية، في حين يستأثر الوقود والمعادن والسلع الأولية الأخرى ـ وأغلبها قابل للنضوب ـ بأغلب الصادرات السلعية في مصر وسوريا والأردن وبنسب تتراوح بين ٥٥٪ و٦٢٪ من إجمالي الصادرات المعنية.

ـ وهكذا في حين يشبه هيكل صادرات السلع الإسرائيلية نظيره في البلدان المصنعة، فإن هيكل صادرات السلع في البلدان العربية المذكورة يماثل نظيره في البلدان النامية. الشيء الذي يقود حتما إلى تكرار في إطار هذا التجمع الشرق أوسطي، التقسيم التقليدي للعمل الدولي بين بلدان منتجة للمواد الأولية من جهة، وبلدان صناعية من جهة أخرى. وبناء عليه تحل إسرائيل مكان البلدان الأوربية والأمريكية».

السمات البنيوية لدول الطوق وإسرائيل*

البلدان	عدد السكان مليون نسمة	الناتج المحلي مليون دولار	نصيب الفرد بالدولار
مصر	٥٦,٤٣	٤٧,٣	٨٣٧
سوريا	١٣,٤	١٣,٢٦	٩٨٩
الأردن	٤,١٥٢	٥,١٨٩	١٢٤٩
لبنان	٢,٩	٧,٥٤	٢٥٩٨
فلسطين	٣,٧	١,٧٩	٤٨٣
إسرائيل	٥,١	٦١,٠٣	١١٩٦٦
المجموع	٨٦,٦٨٥	١٤٠,٠٨١	

هيكل الصادرات السلعية

البلدان	الوقود والمعادن ١٩٩١٪	سلع أولية أخرى ١٩٩١٪	آلات ومعدات النقل ١٩٩١٪	مصنوعات أخرى ١٩٩١٪
مصر	٤١	٢٠	صفر	٣٩
سوريا	٤٥	١٧	١	٣٧
الأردن	٤٥	١٠	١	٤٤
لبنان	-	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-
إسرائيل	٢	١١	٢٤	٦٣

ويؤكد الباحث أنه في حالة قيام منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط سوف تثار الآثار الآتية(٢٥):

● بيانات عام ١٩٩٣

المصدر: د. عبدالقادر شعبان، مصدر سابق، ص ٢٤.

١- سيدفع تطور القاعدة الإنتاجية لإسرائيل واتساع نطاق السوق أمام صادراتها بناتجها الصناعي إلى النمو السريع والمطرد خاصة بالنسبة للآلات ومعدات النقل ومنتجات الألماس وأجهزة الاتصالات والصناعات الإلكترونية. وسوف يمنحها قربها المجالي من الأسواق العربية ميزة تنافسية فيما يخص السلع المماثلة لها الواردة من خارج المنطقة. فلن تتمكن على الجانب الآخر الاقتصادات العربية من التوسع في صادراتها الصناعية لإسرائيل، فضلا عما سيطرأ من آثار على الناتج العربي نتيجة المنافسة غير المتكافئة تكنولوجيا. فالسوق الإسرائيلية المتاحة للصادرات العربية تقل كثيرا عن الأسواق العربية للبلدان الخمس التي ستتاح للصادرات الإسرائيلية. لذلك فمن المتوقع أن يشهد قطاع الصناعة التحويلية العربية معدلات نمو تقل عن مثيلها في إسرائيل.

٢- مع أن البلدان العربية تصدر سلعا زراعية مماثلة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية، إلا أنه سيكون للصادرات الإسرائيلية الزراعية نصيبا هاما في السوق بسبب القدرة التنافسية للسلع الزراعية الإسرائيلية. أما القطاع الزراعي العربي فإن الضيق النسبي للسوق الإسرائيلية أمامه سيجعل أثر التغيرات ضعيفا عليه.

٣- سوف يشهد قطاع الخدمات انتعاشا في المنطقة نتيجة توقعات الزيادة في نمو السياحة والنقل والخدمات المالية والمواصلات والاستشارة.

٤- سيكون لهذه التغيرات الهيكلية انعكاساتها الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل من جراء الزيادة المتوقعة في الهجرة اليهودية الكثيفة إليها، والتوسع في عمليات الاستيطان، وارتفاع معدلات التشغيل. سيتاح لإسرائيل إذن اتساع في نطاق السوق واستقرار سياسي فضلا عما يتوفر له من خدمات متطورة ستكون إسرائيل محور جذب للاستثمار الخارجي، وتزداد حركة اليد العاملة صوب إسرائيل.

٥- أما من الجانب العربي فلن تتمكن البلدان العربية من النفاذ للسوق الإسرائيلية بنفس القدرة باستثناء النفط ومشتقاته وأقصى ما يتوقع هو أن تتمكن البلدان العربية من اقتناص حصة بسيطة من السوق الإسرائيلية بالنسبة لبعض السلع ذات القدرة التنافسية، فاختلاف حجم السوق في البلدان العربية عنه في إسرائيل سيؤدي إلى عدم تماثل المنافع التي ستعود على كلا الطرفين. ذلك أن الأسواق العربية التي تصبح متاحة لإسرائيل في إطار منطقة للتجارة الحرة تبلغ أضعاف حجم السوق الإسرائيلية التي ستتاح للبلدان العربية، أي أن الكسب الذي ستجنيه إسرائيل من التجارة العربية سيكون أكبر مما سيعود على شريكاتها الشرق أوسطيات في ظل تمادي الأوضاع السياسية والاقتصادية الحالية».

ويشير اقتصادي عربي بارز إلى زوايا أخرى في حالة المبادلات التجارية العربية الإسرائيلية والتدفقات المالية، وهي زوايا تحمل بدورها خسائر متوقعة للجانب العربي، يقابلها مكاسب إسرائيلية تكاد تكون مؤكدة، والحجة هنا اقتصادية أيضا، وتقوم على أساس أن التمعن والاستدلال[٢٦] «بالتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية في مجالي التصدير والاستيراد من جهة، والإسرائيلية من جهة أخرى، يتضح أن تحقيق التسوية السياسية يتيح لإسرائيل مجالا أوسع بكثير للتصدير إلى البلدان العربية مما لهذه الأخيرة بالنسبة إلى التصدير إلى إسرائيل. فإسرائيل تستطيع تصدير عدد كبير من السلع المصنعة وبعض المنتوجات الزراعية خصوصا إذا ظلت تتبع سياسة دعم سخية لإنتاجها الزراعي، وإلى حد أقل الصناعي مما يعطيها قدرة على المنافسة في الأسواق العربية. أما الدول العربية فستكون قدرتها على التصدير إلى إسرائيل

محدودة بالمقابل بسبب تخلفها الصناعي. وعلى الأرجح ستقتصر صادراتها على أنواع من المنسوجات والجلديات وبعض المصنوعات التي يتم إنتاجها بتقانة متدنية المستوى، وذلك في ظل سياسات إسرائيل التي ترمي إلى الانتقال من مثل هذه الصناعات إلى صناعات أكثر تقدما بكثير، كالماس المصقول والإلكترونيات والبصريات وما تحتاجه الأنشطة المعلوماتية من معدات وبرامج. ولا يضير إسرائيل انتقال بعض صناعاتها المتدنية التقانة والملوثة للبيئة إلى قطر عربي أو أكثر. والمبدأ نفسه ينطبق ـ مع التعديلات الضرورية ـ على الزراعة الإسرائيلية التي تنحو إلى التخصص بالمنتوجات ذات المردود النقدي المرتفع من أزهار وثمار معينة. وقد تستورد منتوجات زراعية عربية ترى أن استيرادها يخلي المجال لاستخدام الأرض الزراعية لزراعات أكثر مردودا. ويبقى أن نضيف أن السوق العربية الإجمالية أكبر بكثير من نظيرتها الإسرائيلية، إذ يبلغ الاستهلاك الخاص العربي نحو ٢٣٥ مليار دولار سنويا، مقابل ٣٧ مليار لنظيره الإسرائيلي. وهكذا ستحظى إسرائيل في محصلة التحليل بفوائد أكبر بكثير مما سيحظى به العرب في مجال التجارة البينية».

أما في مجال التدفقات المالية فثمة تشكيك في ذلك التوقع الذي ينتظره مؤيدو النظام الشرق أوسطي من حيث حصولهم على استثمارات غير عربية من خارج المنطقة بفضل تحقيق السلام. ذلك أن[٢٧] «مثل هذا التوقع لدى كثيرين من العرب غير واقعي، إلا إذا ترسخت حالة تبعية العرب للبلدان الصناعية بشكل ثابت، وتجسدت بآليات تضمن استمرار التبعية، وعدم قدرة العرب على الإفلات منها، وذلك بفضل تحقيق إسرائيل نفسها هيمنة سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط المنشود. إن المجال الكبير للتدفقات المالية البينية هو توجه موارد مالية عربية للاستثمار في إسرائيل وعبرها، ولعل البلدان النفطية التي كانت تتمتع بفائض مالي كبير وتوظف الكثير منه في أسواق المال والاستثمارات الأجنبية، ستحول جزءا مما لا يزال لديها من موجودات مالية صوب إسرائيل، وينبغي الاعتراف في هذا السياق بأن الموجودات المالية العربية ضئيلة بما كانت عليه في أوائل الثمانينات».

بيد أن مفكرا أردنيا يرى الأمر عكس ذلك تماما، إذ يرى أن الدول العربية، وكذلك مجمل الظروف العامة لا تبرر انتظار الخسائر للجانب العربي حال دخوله في مبادلات وعلاقات اقتصادية مع إسرائيل، أو المبالغة فيما قد تجنيه إسرائيل من مكاسب على حساب الأطراف العربية، ذلك أن انفتاح أي اقتصادين على بعضهما يفيد كلا منهما بدرجات مختلفة، وأن الأمر سيكون نوعا من توزيع مكاسب السلام بين العرب وإسرائيل، وهذه القناعة تستند وفقا لما أورده الباحث إلى عدة مبررات منها[٢٨]:

«١ـ إن قيام إسرائيل بدور الوسيط المالي بين المنطقة العربية والعالم الرأسمالي هو احتمال غير وارد، لأن الجسور مفتوحة بين المنطقة العربية والعالم الرأسمالي، كذلك ان إسرائيل لا تستطيع أن تقدم أية خدمة حقيقية في مجال الوساطة المالية بين الأسواق العربية والأسواق العالمية، لأن العلاقة المباشرة قائمة وسهلة.

٢ـ إن الصناعة العربية تتعرض أصلا للمنافسة من الصناعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية، وكلها أكثر قدرة وكفاءة من الصناعة الإسرائيلية. ونفس الأمر ينطبق على مسألة التفوق التكنولوجي الإسرائيلي الذي هو حقيقة واقعة قياسا إلى الواقع العربي. غير أن هذه التقانة الإسرائيلية هي أقل بكثير من التقانة الأمريكية والأوروبية واليابانية. والمسألة في النهاية هي بيد العرب الذين سوف يختارون التقانة التي تخدم مصالحهم أولا وأخيرا.

٣ـ إن العرب لا يرغبون في استمرار إسرائيل حاجزا بين مصر وكل من الأردن والسعودية. والأردنيون من جانبهم لا يرغبون في حرمانهم من استخدام ميناء قريب على البحر الأبيض، فقد كانت حيفا ميناءهم حتى ١٩٤٨».

وحسب رأي أحد الباحثين المصريين فإن «قيمة الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٩٥ تبلغ ١٦,٤٣ بليون دولار. أما المستوردون الرئيسيون فهم الولايات المتحدة (٣١,٣٪)، والاتحاد الأوربي (٢٩,٦٪) وبلدان في طريقها للنمو (٢٠,٥٪) بما يعني أن نصيب البلدان العربية من الصادرات الإسرائيلية غير كبير. وإذا كان السلام يعني التبادل فهو يعني أيضا أن يسعى كل طرف إلى تحقيق أعلى نسبة من فوائض الميزان التجاري»[٢٩]، بعبارة أخرى انه لا يجب التخوف على الإطلاق من التبادل التجاري مع إسرائيل، نظرا لأن توجهات صادراتها موجهة أساسا إلى البلدان المتقدمة، فضلا عن أن المبدأ العام في إطار التبادل التجاري يخضع لقدرة كل طرف في تسويق منتوجاته.

وفي الرد على مثل هذا التحليل، يورد اقتصادي مصري حججا مختلفة تجمع ما بين السياسي والاقتصادي، على النحو التالي[٣٠]:

«١ـ إنه تحليل اقتصادي بحت ومجرد، ولا يضع في حسابه أن إسرائيل دولة ذات مشروع، وأن هناك أبعادا نفسية وحضارية للصراع العربي الإسرائيلي في ظل السلام، كما هو الحال في ظل الحرب.

٢ - إن هذا التحليل لا يسمح بفهم «خصوصية وديناميكية إسرائيل» كامتداد للمراكز الاقتصادية والمالية في العالم الرأسمالي المتقدم في قلب المنطقة العربية.

٣ـ إنه لابد من الوضع في الاعتبار إلى جانب ميزان الربح والخسارة الاقتصادي، ميزان الربح والخسارة السياسي والاستراتيجي أيضا.

٤ـ إن هناك مخاطر حقيقية لهيمنة اقتصادية وتكنولوجية إسرائيلية يمكن بلورة أهم مؤشراتها في أن نصيب الصناعات الإلكترونية في بنية الإنتاج الصناعي الإسرائيلي نحو ٨١,٥٪ عند منتصف الثمانينات.

٥ـ إن شرطي نجاح «السوق الأوربية المشتركة» وهما: وجود حد أدنى من التكافؤ بين درجات التطور الرأسمالي بين البلدان الستة المنشئة لاتفاقية روما ١٩٥٧، ووجود آلية تستطيع تلطيف وتهذيب الآثار السلبية للسوق في البلدان المتضررة. لا يتوافران في كل الترتيبات الإقليمية الاقتصادية المطروحة، وبما ينفي عنها شروط الرفاه والعدالة وتوزيع المكاسب بين الأطراف المشاركة في مثل هذه الترتيبات[٣١].

٦ـ إن ضعف البنية الصناعية والتنظيمية للرأسمالية العربية والبرجوازيات العربية عموما، وغلبة الطابع الخدمي والوساطي والسمساري على النشاط الرأسمالي العربي، مقارنة بدرجة التطور للرأسمال الصناعي والمالي الإسرائيلي (واليهودي بصفة عامة) يجعل الرأسمالية العربية مرشحة في أحسن الأحوال لدور الشريك الأصغر في إطار السوق الشرق أوسطية والترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة[٣٢].

٧ـ إنه إذا كان البعض لا يتخوف من «هيمنة اقتصادية» إسرائيلية على المنطقة العربية، فإن الخطر القائم هو حدوث هيمنة استراتيجية إسرائيلية على المنطقة. وإذا ما استبعدنا قيام سوق شرق أوسطية في المدى الزمني

المنظور، فإن مفاوضات السلام الحالية لابد وأن تفضي من خلال الآلية القسرية للمفاوضات المتعددة الأطراف إلى نشوء مجموعة من الأنظمة الفرعية: المياه، البيئة، المشروعات الاقتصادية الإقليمية، الأمن، تكون إسرائيل طرفا هاما وفاعلا فيها. ومحصلة هذه العملية أن تقل إسرائيل في كل نظام فرعي سيكون أقوى من ثقل الأطراف العربية الأخرى المشاركة فيها، وهذه هي السيادة الاستراتيجية ومكمن الخطر الحقيقي»[٣٣].

إلا أن مثل هذه الحجج تجد اعتراضا كبيرا، من باحث اقتصادي مصري، وخاصة تلك الحجج بهيمنة إسرائيل التقنية والاقتصادية على المنطقة العربية[٣٤].

وفي إطار الجدل حول حجم المكاسب أو الخسائر، وكذلك مدى القدرة العربية على ضبط الآثار السلبية في حالة قيام مبادلات تجارية بين العرب وإسرائيل، تثار تجربة التطبيع المصري الإسرائيلي، وهذه بدورها تثير عدة زوايا: فهذه التجربة لدى البعض تثبت أن الدول العربية لا تدخل في مبادلات تجارية وتعاملات اقتصادية وسياحية مع إسرائيل إلا إذا كانت في صالحها، وفي حدود معينة تظهر قدرة الدولة العربية على ضبط مثل تلك المبادلات وما قد تقود إليه من آثار سلبية جانبية. «فبينما تستورد إسرائيل من مصر سلعا قيمتها ٢٥٠ مليون دولار، وهو ما يعد أكثر من حجم واردات جميع الدول العربية من مصر والتي تبلغ ٢٢٠ مليون دولار سنويا في المتوسط، في حين أن الواردات المصرية من إسرائيل لا تتعدى ٢٠٠ مليون دولار سنويا»[٣٥]. ويشير باحث آخر إلى أنه «بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية قالوا إن إسرائيل ستبتلع مصر اقتصاديا في غضون سنوات قليلة، وها قد مرت ١٦ عاما ولم نشهد أية علامة تدل على ابتلاع إسرائيل اقتصادي لمصر. . . ونقول للمهولين إن المشروعات المشتركة بين الجانبين خاصة في ميدان الزراعة وتبادل الخبرات الزراعية قامت لمصلحة الطرفين وبرضا وقناعة الجانب المصري لأنه وجد في هذه الاتفاقيات مصلحة أكيدة له. التبادل التجاري يتم لمصلحة البلدين وتحكمه ضوابط وأنظمة البلدين، وليس سرا أن الميزان التجاري يميل بصورة واضحة لصالح مصر، كذلك هو الأمر بالنسبة لتبادل الوفود السياحية حيث تصل نسبة هذا التبادل إلى ١ ـ ٢٥ لصالح مصر»[٣٦].

غير أن هذه الحجج لا تجد صدى طيبا عند أطراف أخرى، فهي ـ أي تجربة التطبيع المصري الإسرائيلي المحكوم والمقيد ـ وإن كانت تفسر إصرار إسرائيل على ربط الاتفاقيات السياسية بمسائل اقتصادية ومبادلات وتطبيع كامل يلغي قدرة الدول العربية على تكرار التجربة المصرية، فإن التجربة المصرية نفسها في نظر هذا الطرف الثالث تجربة محدودة التأثير، ولا ينبغي التمسك بها كدليل على قدرة الدولة العربية على ضبط الآثار السلبية، كذلك أنها ذات ظروف خاصة، «فالمقاطعة المصرية أو الوقوف ضد التطبيع كانت في الفترة الأولى مرتبطة برغبة مصر في استعادة علاقاتها العربية، وفي ذلك الوقت كانت إسرائيل والولايات المتحدة متفهمة ذلك. وبعد أن عادت العلاقات العربية المصرية، خفت تلك المقاطعة، خاصة وأن مصر صارت تدفع الدول العربية الأخرى إلى الدخول في مضمار التسوية»[٣٧]. فباقتراض صحة التحليل السابق من الناحية الإجمالية، فهو يؤكد عن طريق غير مباشر مسألة أن الدول العربية يمكنها في حال التمسك بمعايير واضحة حول مصالحها الآنية والبعيدة معا، ان توجه علاقاتها مع إسرائيل وجهة لا تضر بمثل هذه المصالح. ومن جانب آخر فإنه من الضرورة بمكان التفرقة في الحالة المصرية بين المقاطعة الشعبية والتحكم الرسمي في العلاقات مع إسرائيل، وإنه إذا كان هناك تحول لسبب أو لآخر في الموقف الرسمي أو على وجه الدقة بعض

قطاعاته، فإن المقاطعة الشعبية المصرية المحملة بمشاعر ورؤى صحيحة للصراع مع إسرائيل وأهدافها التوسعية بعيدة المدى، تؤكد بدورها أن مسألة اكتساح إسرائيل للأسواق العربية لن تكون مسألة يسيرة، وأن قدرتها على توجيه مسارات التعاملات الاقتصادية ستكون محدودة، ولكن لا ينفي ذلك أنها ستحقق بعض المكاسب التي ستقل أو ستزيد حسب كل حالة وتبعا لمجال التعامل نفسه. هل هي السياحة أم قطاع الزراعة أم الإلكترونيات وغير ذلك من القطاعات؟.

ثالثا: حدود التعارض والتداخل بين النظام العربي والشرق أوسطية

تمثل العلاقة بين النظام العربي والشرق أوسطية واحدة من أهم العلاقات التي حظيت بقدر كبير من الجدل بين المفكرين والمثقفين المصريين. وهذه العلاقة ليست كما تبدو من ظاهرها الذي يوحي بأن ثمة مفاضلة بين نظامين، أحدهما هو النظام العربي، والآخر هو النظام الشرق أوسطي، أو أن وجود أحدهما بالمعنى المادي/ المؤسسي والنفسي الجمعي والثقافي يعني بالضرورة نهاية الآخر. بعبارة أخرى ان ظاهر العلاقة يوحي بأننا أمام علاقة صفرية بين طرفين. وكما لاحظ أحد المفكرين المصريين بأن القوى العربية والفكرية ظلت تتعايش وتتقبل مصطلح الشرق الأوسط طوال مرحلة الحرب والصدامات العسكرية بين العرب وإسرائيل، ولكنها ما إن بدأت التسوية السياسية وظهر اصطلاح الشرق الأوسط وكأنه يعني إقامة نظام أو سوق إقليمية تكون بديلة للنظام العربي، حتى ظهر التمايز والتناقض[٣٨]، وبالتالي ظهر الاستقطاب بين الاصطلاحين. ويضيف نفس المفكر في موضع آخر إلى أن العلاقة بين العروبة والشرق أوسطية ليست بالضرورة متعارضة أو هي علاقة صفرية، بل هي علاقة تعايش على نحو ما، ذلك أن النظام العربي لا يقوم في منطقة كلها عربية، وإنما في حيز جغرافي يضيق أو يتسع طبقا لمنظورات سياسية واقتصادية وأمنية متعددة، يعرف باسم الشرق الأوسط، حيث توجد بلدان غير عربية لها بالضرورة مصالح، بعضها مشروع وبعضها غير مشروع في المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العروبة أو القومية العربية تسجن وتقيد نفسها سياسيا واقتصاديا وأمنيا إذا لم تنفتح بأسلوب واع محسوب الخطى، مع كل ما في إقليمها الشرق أوسطي من حضارات وثقافات وهويات وأسواق، وتتبادل معها المنافع. من هنا فإن النظام العربي المسئول مطلوب منه أن يكون بقوته الجماعية شريكا في نظام إقليمي أوسع، والنظام الإقليمي بدوره ليس بديلا على أي وضع للنظام العربي»[٣٩].

ويرى باحث آخر معروف له اهتمامه الخاص بالنظام العربي، أن أحد مشاهد المستقبل العربي، هو أن «يعاد تنظيم المنطقة في شكل جديد يسمح باستيعاب بعض الأقطار العربية في نظام شرق أوسطي يضم تركيا وإسرائيل، وربما إيران بعد حين، ويستبعد باكستان التي ستفقد أهميتها الاستراتيجية، ويسمح هذا الشكل بإمكانية قيام نظام إقليمي مختلط يجمع بين دول شمال افريقيا ودول جنوب أوربا، وهنا قد تختلف آليات النظام الشرق أوسطي عن آليات نشأة النظام العربي، ولكن قد تتشابه أيضا بعض المتغيرات والعناصر:

- نشأ النظام العربي كاستجابة نسبية لعقيدة عربية سائدة، نظام الشرق الأوسط ينشأ في غياب عقيدة عربية سائدة.

- نشأ النظام العربي كاستجابة نسبية لإرادة دولية وبمشاركة بريطانية، وينشأ نظام الشرق الأوسط كاستجابة أكبر لإرادة دولية وبمشاركة أمريكية.

- نشأ النظام العربي بهدف المحافظة على الوضع القائم في الهلال الخصيب. وينشأ نظام الشرق أوسطي لتحقيق الهدف نفسه، ولكن بعد أن يتشكل وضع جديد.

- نشأ النظام العربي في ظل حماسة مصرية لإنشائه، وينشأ نظام الشرق الأوسط في ظل حماسة مصرية تكاد تكون مماثلة وإن اختلفت الأهداف والدوافع.

- نشأ النظام العربي كرد فعل للرغبات التوسعية لبعض أنظمة الحكم العربية، وينشأ نظام الشرق الأوسط مدفوعا برغبات توسعية لبعض أقطار دول الجوار.

- نشأ النظام العربي ثم أنشأ مؤسساته التكاملية والتنسيقية، ولن ينشأ نظام الشرق الأوسط إلا بعد أن تقوم أولا آلياته التكاملية والتنموية والأمنية.

- نشأ النظام العربي مفتقرا إلى الموارد الذاتية الضرورية لتحقيق التكامل والأمن الإقليمي، وينشأ نظام الشرق الأوسط مزودا بموارد ذاتية وخارجية كبيرة.

- نشأ النظام العربي وبين أهدافه تحدي الغزوة الصهيونية، وينشأ نظام الشرق الأوسط وبين أهدافه نزع هذا التحدي من الفكر السياسي العربي»[٤٠].

وتبرز المقارنة السابقة بين النظامين العربي والشرق أوسطي كما هما متعارضان من حيث منطلقات التأسيس، والأهداف الكبرى وآليات التحقيق وبناء المؤسسات، فضلا عن قائمة القضايا والدعم الخارجي. وهو ما يؤكده باحث اقتصادي بقوله إن «النظامين ينطلقان من نقاط ابتداء مختلفة وبمرجعيات متباينة، لذا فإنهما لا يسيران حتى ولا بخطوط متوازية، وإنما باتجاهات مختلفة تماما. ولذا فإنهما لا يمكن أن يلتقيا أبدا... إن النتيجة التي نصل إليها هي أن المشروعين التكامليين العربي والشرق أوسطي هما مشروعان تنافسيان، يبعد بعضهما عن بعض في الغايات والوسائل، الأول منهما عربي المنحى والمضمون والأهداف مع وجود خصائص وسمات ومصالح مشتركة بين أقطاره... في حين لا تتوافر في المشروع الشرق أوسطي مقومات الإقليم التكاملي ولا سماته، بل يتفاوت في خصائصه وثقافاته ومصالحه اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، بالإضافة إلى استهداف تثبيت تفوق موقف إسرائيل كطرف متميز فيه»[٤١].

والواضح من متابعة مسار الجدل حول العلاقة بين النظام العربي والترتيبات الشرق أوسطية أيا كانت نوعها، ان هناك عددا من الإشكاليات التي تبرز في السياق العام لهذه العلاقة، أبرزها:

- إشكالية إدراك المفكرين العرب أو بعضهم على الأقل للنظام العربي ذاته وحدوده النظامية والثقافية، ويقابله بالطبع إدراكهم للترتيبات الشرق أوسطية، وماذا يمكن قبوله منها، ومايمكن رفضه، ومدى الحتمية التاريخية في حدوثها على نحو أو آخر.

- إشكالية البعد الثقافي وما تتضمنه من شعور بهوية متميزة في مقابل ترتيبات جديدة ليس لها مثل تلك الهوية المتميزة.

- إشكالية مدى توافر مقومات النجاح للترتيبات الشرق أوسطية، يقابلها مدى قدرة النظام العربي على تجاوز محنته الراهنة وفي أي حدود.

- إشكالية البعد الخارجي في تدعيم الشرق أوسطية في مواجهة البعد الداخلي العربي، أو بعبارة أخرى حدود الممانعة العربية في مواجهة ما يمكن تسميته ترتيبات مفروضة من الخارج. والممانعة المقصودة هنا ليست رسمية وحسب وإنما شعبية أيضا.

إن هذه الإشكاليات معا وغيرها تدخل في صميم العلاقة الجديدة بين النظام العربي والشرق أوسطية .

إن إشكالية المصطلح المدرك وحدوده تساعد بالقطع على فهم التيارات الثلاثة التي سبق الإشارة إليها بين رفض وتأييد وموقف براجماتي . ففي تلك المحاولة التي قام بها منتدى الفكر العربي بعمان للتعرف على اتجاهات أعضاء المنتدى إزاء الأوضاع الجديدة التي سوف تترتب على عملية السلام، وهل ستناقض قيام نظام عربي، وإلى أي مدى يهدد التعاون الشرق أوسطي العروبة؟، وحسب تحليل أحد الباحثين المصريين لإجابات المستجيبين من أعضاء المنتدى يلفت النظر وجود عدم اتفاق على المفهوم محل التساؤل، سواء مفهوم النظام العربي أو مصطلح الشرق أوسطية . «حيث وجدت فئة تضفي على مفهوم النظام العربي دلالة عامة أي العروبة الثقافية، وأخرى تضفي عليه دلالة سياسية تكاد تندمج مع مفهوم القومية أو الحركة القومية العربية أو مايمكن تسميته بالعروبة السياسية، وثالثة أضفت عليه دلالة مؤسسية/ نظامية أي مجموعة الضوابط والقواعد المرعية والحاكمة للعلاقة بين أقطار ودول عربية مستقلة . ونفس الأمر ينطبق على مصطلح الشرق أوسطية، حيث فضلت الأكثرية الساحقة التعامل معه على نحو مبهم ومفتوح للغاية وربما يحمل ضمنا انه أمر قابل للتطور والتراكم، وأن القليل من الاستجابات لا تزيد عن استجابتين قد تضمن تصورا أن يمضي التعاون الشرق أوسطي إلى مستوياته العليا ـ المؤسسية . وهو ما يعني أن أعضاء المنتدى لا يأخذون المستويات الأعلى للتعاون الشرق أوسطي مأخذ الجد»[42].

أو بعبارة أخرى ان إدراك أعضاء المنتدى ـ الذين يمكن النظر إليهم باعتبارهم عينة من المفكرين والمثقفين العرب ـ للمصطلح ليس واحدا، وبالتالي فإن كلا منهم يدرك شيئا مختلفا تماما عن الآخر. ونفس الأمر ينطبق على الكتابات الأخرى السيارة من صحف ومجلات دورية أو حتى دراسات أكاديمية في كتب . ويعني ذلك أن الجدل العربي حول هذه القضية ـ العلاقة بين النظام العربي والترتيبات الشرق أوسطية بدرجاتها المختلفة ـ يحتاج إلى مزيد من الضوابط المنهجية والفكرية والسياسية، حتى يمكن الانتهاء إلى نتائج محددة تتعلق بالمستقبل، وبالتالي اقتراح آليات عمل لتعظيم المكاسب العربية، والحفاظ على إمكانيات تطوير النظام العربي ودفعه إلى الأمام في ظل التغيرات الخاصة بالتسوية السياسية، وما تفترضه من حتمية الدخول في بعض تفاعلات اقتصادية وتعاونية في مجالات مختلفة .

ويشير نفس الباحث إلى نتيجتين رئيستين في إجابات المستجيبين من أعضاء المنتدى [43]: «الأولى أن أغلبية كبيرة من بين أعضاء المنتدى ـ المستجيبين وعددهم ٢٦ مستجيبا ـ يرون أن التعاون الشرق أوسطي لايناقض بالضرورة النظام العربي، وأن كثيرين منهم يرون أن التعاون قد يحفز النظام العربي ويدفع به إلى الأمام، والثانية أن الذين يعتقدون بأن التعاون الشرق أوسطي يناقض النظام العربي لم يقطعوا بذلك، بالمقارنة بهؤلاء الذين اختاروا الإجابة القائلة بأن التعاون الشرق أوسطي لا يتناقض مع النظام العربي إطلاقا بل قد يحفزه، حيث استخدم هؤلاء مصطلحات قطعية في الدلالة عن انعدام التناقض . وفي نفس الإطار فإن عددا محدودا من المستجيبين قد أظهر خشية من أن يؤدي التعاون الشرق أوسطي إلى تآكل النظام العربي . ومع ذلك فإنهم مالوا إلى التأكيد على أن العرب يستطيعون التعامل مع هذه التناقضات بإيجابية، حتى في إطار السياق الراهن والحالة العربية الراهنة» .

بالنسبة للإشكالية الثانية المتعلقة بجزئية الهوية والبعد الثقافي، والتي بدورها تعد امتدادا للإشكالية الأولى، يمكن القول إنها نابعة بدرجة أو بأخرى من إحدى خصائص النظام العربي بمفهومه الشامل، والذي يجمع مستويات المؤسسية والعروبة الثقافية والعروبة السياسية معا. فالاتفاق العام بين المفكرين العرب على اختلاف مشاربهم، حتى هؤلاء الذين ينظرون إلى النظام العربي في حده الأدنى، هو أن هناك خصوصية للنظام العربي، تتعلق بالهوية وبالعروبة، وتبعا لأحد الباحثين اللبنانيين، فإن «النظام العربي يتميز عن غيره من الأنظمة الإقليمية في كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته أحدهما نظام دولاتي، وثانيهما نظام مجتمعي عربي (Societal)، وينبثق الثاني عن وجود هوية أصلية هي العربية. وإذا قام نظام شرق أوسطي مستقبلا فإن الهوية التي يتأسس عليها ستكون من النوع الوظيفي أو المنفعي. إذ ان الهوية الأصلية لا تتأسس على مفاوضات ولا تنتهي بتغير بنية القوى في نظام معين وتحوله إلى نظام آخر. وبالتالي فإن النظام الشرق أوسطي لا يلغي الهوية العربية، وسيضم الشرق الأوسط إلى جانب دول الهوية العربية القوى الرئيسية الثلاث: إسرائيل وتركيا وإيران، التي تشترك بسمتين هامتين: أولاهما امتلاك كل من القوى هوية قومية دينامية تشكل مصدرا للتعبئة الوطنية وراء استراتيجية خارجية للدولة، وثانيتهما وجود عمق استراتيجي لهذه القوى. وأمام هذا المشهد تتحدد العلاقة المستقبلية للنظام العربي مع النظام الشرق أوسطي بين نموذجين: الاندثار في حال استمرار الوضع الراهن الذي يعني عمليا التعرض للتجاذب مستقبلا بين القوى الإقليمية غير العربية، أو الشراكة «كقطب فاعل ذي هوية مميزة في نظام يجمع هويات متعددة» الذي يعني القدرة على تفعيل الهوية العربية، وهو ما يتطلب مواجهة عدد من التحديات، منها إحداث تسوية بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وإحداث تسوية بين منطق الدولة الموحدة ومنطق الخصوصيات الاثنية في حال وجودها، وأخيرا إحداث تسوية بين الحفاظ على الهوية والتفاعل المتوازن مع الخارج»(44).

ومثل هذا التحليل، وإن كان يبشر بعدم إلغاء الهوية العربية ـ لاستحالة ذلك أصلا ـ فإنه يحصر العلاقة المستقبلية في مسارين محددين، يقومان على مدى التعارض والتجاذب بين منطق الدولة القومية، وهو ما نجده واضحا في الدول غير العربية المفترض انضمامها في النظام الشرق أوسطي، ولا نجده في الطرف العربي الممثل هنا بالنظام العربي، ومن هنا الدعوة إلى إعادة النظر في النظام العربي من داخله وضرورة حسم إشكاليات أساسية فيه، وذلك تجنبا للاندثار الذي قد يتعرض له من الشرق أوسطية. والواضح من الحلول المطروحة محاولتها المزج بين منطق الدولة ومنطق المجتمع معا، وذلك بدوره يحتاج زمنا طويلا، ولا توجد مؤشرات قوية على حدوثه في الواقع العربي، وكأن منطق المسكوت عنه في التحليل، هو أن النظام العربي سوف يندثر، حتى إذا بقيت هويته، والتي سوف تكون مجرد هوية من ضمن هويات أخرى في المجال الأوسع المسمى بالشرق الأوسط. بعبارة أخرى ان استمرار الهوية العربية لا يضمن بالتالي استمرار النظام الإقليمي العربي.

وبالطبع فهناك من يرى أنه «لا يوجد بالضرورة تناقض بين العروبة من جانب والشرق أوسطية أو المتوسطية من جانب آخر، فالعروبة مفهوم ثقافي... فضلا عن أن الشرق أوسطية أو المتوسطية مشروعان غير جاهزين، واعتقد أن حتى الشرق أوسطية يمكن أن يتم تخطيطها وهندستها ـ نظريا ـ بطريقة تعمل لحساب العرب، بمعنى أن لنا علاقات تاريخية مع تركيا وإيران واثيوبيا. فالعروبة مسألة لا تتعلق إطلاقا بما إذا كنا سنتعاون في إطار شرق أوسطي أو إطار متوسطي، ومع ذلك فعلينا أن نعمل على تعظيم فوائدنا في أي

إطـار»⁽٤٥⁾. أوبعبارة أخرى ان أمام العروبـة فرصة لإعادة هندسة المشروعات المطروحـة بها يعظم من الفوائد العربية عبر توظيف العلاقات التاريخية مع الدول الأصيلـة في المنطقة، والتي كان للعرب ـ ومازال ـ بدرجة أو بأخرى علاقات تاريخية. . .

الحديث عن الهوية العروبية، يثير بدوره أبعاداً ثقافية ونفسية، فالثقافة العربية، كما يشير إلى ذلك مفكر مغربي ذو نزعة قومية بارزة، سوف «تتلقى حصتها من الخسارات التي ستنجم عن قيام ما يسمى بـ «نظام الشرق الأوسط». لا، بل هي لن تكتفي بأن تستقبل نتائجه موضوعيا أوتلقائيا فحسب، بل ستكون مدعوة إلى تقديم مساهمتها في تمكين «نظام الشرق الأوسط» هذا من الوجود والتحقق المادي!. . . إن أول ترجمة لقيام «نظام الشرق الأوسط» على صعيد الثقافة هي إدخال النسيج الثقافي في الآلية العامة الجارية تحت عنوان التطبيع. سيكون التطبيع الثقافي مطلوبا من العرب، ليس فقط بصفته لحظة عادية في مسار يبدأ بالاقتصاد وينتهي بالسياسة ليصل إلى الثقافة، بل سيكون مطلوبا لغرض تسهيل عملية التطبيع في مجالات الاقتصاد والسياسة نفسها. لن تكون الثقافة ـ في هذه الحالة ـ آخر الملتحقين بركب التطبيع، بل ستكون في طلائع موكبه»⁽٤٦⁾. «وها هنا تتحول عملية التطبيع الثقافي من موقع المقاومة الثقافية إلى ضفاف التبرير السلبي والاستسلام للواقع، بل هي تصير رسالة ايديولوجية قوامها تعبيد الطريق النفسي والوجداني إلى استقبال الهزيمة، وكأنها انتصار لمبدأ الواقعية على الطوبى»⁽٤٧⁾ وفي نفس السياق يوضح باحث لبناني «أن الشرق أوسطية ليست ناديا أو ثوبا جاهزا، وإنما هي مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والأنساق الإقليمية، بيد أن ما يهم في هذا كله ليس التطبيع بالمعنى المادي والملموس، الذي تمت ترجمته على الصعيد المادي، وإنما هو التطبيع بالمعنى النفسي. ومن هنا فإن أهم إنجاز تحققه إسرائيل هو منطق الشرق أوسطية، ومنطق إسقاط الحاجز العربي الإسرائيلي»⁽٤٨⁾.

الأكثر من ذلك، ونظرا للطابع السياسي للمشروع الشرق أوسطي بغض النظر عن ظاهره الاقتصادي الذي يتم الترويج له، وكذلك ما يمثله من «تحدي خطير للمشروع التكاملي العربي، سببه في الأساس التشرذم العربي سياسيا، وضعف القدرة العربية اقتصاديا وتقنيا، وبالتالي عدم التكافؤ في القوى الاقتصادية والسياسية بين الطرفين المتصارعين»⁽٤٩⁾، فهناك من وجد أن تلك الحقيقة تبرر «أ ـ مراجعة بعض الأسس النظرية لنظرية الوظيفية الجديدة التي كان لها باع طويل منذ الاندماج الأوربي من حيث كونها مسيطرة. ب ـ أن القوة ليست هي النواحي المادية فقط، ولكنها تعتمد أيضا على السيطرة الثقافية وتشكيل العقول والأفكار، بمعنى الإيحاء بأن الشرق أوسطية هي مجرى التاريخ، وأن هذا هو التقدم الذي يسير فيه العالم كله الآن، وأن من لم يأت في هذا الاتجاه يفوته قطار التاريخ، ومن ثم سيضطر بعد ذلك إلى الهرولة لانتهاز الفرصة التي قد يكون فات أوانها»⁽٥٠⁾.

والأمر على هذا النحو، لا يفصح عن مخاطر وتحديات أمام «الثقافة العربية»، والذهنية العربية الجماعية، بقدر ما يفصح عن إيمان بأن هذه الثقافة العربية بكل تراثها وقيمها وجذورها قد لا تستطيع أن تصمد أمام محاولات لتطويعها وتفريغها من مضمونها وقدرتها على التمييز بين من هو العدو ومن هو الصديق. أو على الأقل يمكن لها أن تقع في ذلك الشرك المدعو الشرق أوسطية برضاء. ولا نحسب أن تكثيف الإحساس بالمخاطر أمام «الثقافة العربية» يتطلب مثل هذا التصوير السلبي ـ عن غير قصد ـ لقدرة الثقافة العربية على

تطوير ذاتها، والوقوف أمام محاولات تهجينها. وإذا كانت الثقافة العربية هي المنتج لجموع المفكرين والمثقفين العرب، فالمسئولية ليست على الثقافة في ذاتها، ولكنها على الذين يصيغون تلك الثقافة ويقدمونها لعموم الأمة. ونحسب أن ثوابت تلك الثقافة أثبتت عبر التاريخ قدرة على التطور جنبا إلى جنب، وقدرة على الصمود أيضا. وهو ما أوضحه أحد الاقتصاديين الأردنيين بقوله «إن إقامة السوق الشرق أوسطية لا يتم إلا على حساب النظام العربي، وأحسب أن الحكم المسبق بنجاح فرضية إقامة السوق الذي يرتكز إلى حاجة الشعوب المنطقة إلى السلام وتعبها من الحروب، حكم يجانبه الصواب. فالمنطقة نقطة إشعاع للبشرية أسهمت في إرساء القواعد الأخلاقية للعالم، وشهدت فصولا في المطاولة مع المحتلين امتدت أجيالا دون أن نشعر بالإرهاق والتعب مدفوعة بمشاعر الكرامة، والترقب الدائم لرفع الحيف واستعادة الحقوق»[٥١].

إن التحذير من التطبيع مع العدو بالمعنى الذي أشار إليه أحد المؤرخين اللبنانيين، «أي جعل الأمور طبيعية وعادية»[٥٢] بالمعنى الذي تذهب إليه المدرسة السلوكية الأمريكية، له ما يبرره بالقطع كإحدى درجات الرفض والمهانعة العربية للقبول بأطروحات «العدو السابق» على علاتها، بيد أن الأمر لا يبرر كل تلك المخاوف على الثقافة العربية أمام ثقافة وافدة وغير أصيلة وتفتقر إلى الأسس الإنسانية، وتستند إلى القوة المادية الغاشمة، والحصول على كل شيء دون مقابل. «فالثقافة السياسية الإسرائيلية يتوزعها نموذجان أو اتجاهان: ثقافة تقليدية وتلمودية تتجه نحو أصولية يهودية متعصبة وغير قابلة للتعايش مع الآخر، وهي متواصلة في أصولها المرجعية ومصالحها الراهنة مع الحركات الإنجيلية الأصولية الأمريكية التي انتعشت منذ عهد ريجان، وثقافة صهيونية علمانية مأزومة تحاول أن تكيف وتفسر التراث اليهودي اليدش، منذ انتصار عصر القوميات في أوروبا حتى الآن، في فكر سياسي «علماني» معاصر مبرر لنشأة دولة إسرائيل ومواكب لتطورها، ومستجيب حاجاتها في التوفيق بين العلمانية واليهودية وبين السياسي والديني وبين حداثتها وتراثها. واعتقد أن لا هذه إلا تلك ثقافة مؤهلة لاقتحام الثقافة العربية بتراكيبها الغنية العميقة، والمؤلفة من عناصر إسلامية ومسيحية عربية، وعناصر بيئة إقليمية تضرب بجذورها في عمق الحضارات القديمة، من مصرية وبابلية وأمورية وآشورية وآرامية وكنعانية ـ فينيقية. ناهيك عن الحضارة العربية ـ الإسلامية التي استوعبت خلال قرون كل تلك المتنوعات»[٥٣].

ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن قدرة الثقافة العربية ـ رغم أصالتها مقارنة بالثقافة الإسرائيلية ـ على المقاومة ليست مطلقة، ولكنها مشروطة بوعي المثقفين العرب أنفسهم بحدود مشروعات التسوية الراهنة وأهدافها الحقيقية، وأن جزءا من هذه الأهداف يمس ـ وبشكل حاد وخطير ـ الثوابت التي قامت عليها فكرة النظام العربي، وأن الهدف منها هو ما يقوله برهان غليون «بناء شرق أوسط جديد من حطام هذا الشرق العربي وعلى أنقاضه.. بإخضاع السياسة والثقافة والرؤية التاريخية لصالح شراكة اقتصادية لم تتبلور معالمها بعد. ولكن الواضح منها حتى الآن هو الإغراق في عقيدة المنفعة والبحث عن الربح وتعظيم المصالح المادية والتخلي عن أوهام الهوية والذاتية العربية الإسلامية الوحدوية الوطنية»[٥٤].

إن مثل هذه الإدراكات المحذرة من مخاطر جمة وحقيقية على العروبة وعلى مجمل النظام العربي لا تنفي أن هناك من يرى عكس ذلك تماما، إلى الدرجة التي يشير فيها البعض إلى «ان ما يفترض من نظام شرق أوسطي تحت مظلة السلام لن يحمل معه مطالب الفرقة والخلافات العربية والتضارب والتناقض بين المواقف العربية.

فليس هناك ما يمنع من مواقف عربية واحدة أو مؤسسات عربية لها وزنها طالما أنها تتفاعل مع نظام أشمل وأوسع نطاقا من العالم العربي»[٥٥]. ذلك أن «القوة الأجنبية هي التي رسمت خريطة الشرق الأوسط الحالية. أما في الظروف الحالية فليس صحيحا أن ظهور نظام شرق أوسطي جديد سيكون بالضرورة على حساب النظام العربي. ولكن الصحيح أن النظام العربي يستطيع إذا أراد أن يلعب دورا مؤثرا في رسم الشرق الأوسط الجديد»[٥٦].

وهنا لا تقف حدود الرؤية عند التبشير بمجرد عدم التصادم بين النظامين العربي والشرق أوسطي حال تشكله، ولكن تذهب إلى الدرجة التي تبشر بغياب الخلافات العربية، وانتهاء التناقضات العربية وفعالية المؤسسات العربية. وهي أمور متوقفة على ما إذا أراد النظام العربي أن يلعب دورا مؤثرا أم لا. والمسكوت عنه هنا هو مسئولية النظام العربي نفسه، وليس التدخلات الخارجية، أو الطبيعة المتناقضة أو على الأقل المتعارضة في بعض جوانبها لما يسمى بالنظام الشرق أوسطي مع النظام العربي. وهذا بدوره يثير إشكالية إلى أي مدى يمكن أن يصبح النظام الشرق أوسطي حقيقة واقعة، أو بعبارة أخرى إلى أي مدى يمكن النظر إليه كحتمية، وفي أي مستوى وفي أي نطاق.

يرى البعض أن السلام ضرورة وليس مجرد خيار، وأنه بدوره يقود إلى التعاون الاقتصادي، وأنه في ظل السلام الدائم سوف تكون هناك أشكال مختلفة من التفاعلات الاقتصادية كالسوق المقيدة، أو السوق المشتركة، أو السوق المفتوحة، وأن السوق الشرق أوسطية لا تعني أبدا نفيا للفكرة العربية من أساسها[٥٧]، وأن التوجهات العالمية الكبرى تشهد تحولا من الجيو/ سياسي إلى جيو/ اقتصادي، وبالتالي تفترض تعاونا إقليميا في المنطقة وفق أسس جديدة قوامها تبادل المنافع، وزيادة التعاملات، وإقامة منظومة مؤسسية مكثفة تسهل الوصول إلى حلول وسط. كذلك فإن تحقيق الانفراجات على صعيد الأمن من شأنه أن يسهل من المفاوضات العربية الإسرائيلية في المسارات المختلفة[٥٨]. غير أن التساؤل يظل قائما إلى أي مدى تتوافر إمكانيات قيام نظام شرق أوسطي ناجح ومستقر ويستند إلى اعتبارات التكامل الإقليمي المتعارف عليها. وهنا نشير إلى ما أورده أكاديمي مصري من أن فرص النظام الشرق أوسطي وإن كانت على المدى الأقصر واردة، فإن فرصته على المدى الأبعد كإطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الإقليمية غير موجودة، وان هناك التوقع مبني على أربعة أسباب «أولها يتعلق بفكرة العدالة، ليس من منظور مثالي، وإنما من منظور واقعي. بمعنى أن النظام الشرق أوسطي سوف يبنى أساسا على عدم العدالة، نظرا لأن فكرته البسيطة أن إسرائيل سترد للعرب أراضيهم المحتلة (التي هي في الأصل حقوق أصيلة لهم) مقابل الحصول على مزايا اقتصادية غير اعتيادية، ليس أهمها هو التطبيع الاقتصادي بمعناه العام، وإنما محاولة امتصاص رؤوس الأموال العربية لتغذية التنمية الإسرائيلية... ثانيها لكون النظام الشرق أوسطي بلا مستقبل في صورته الحالية، حيث إنه صمم لمواجهة معضلات الصراع العربي الإسرائيلي على نحو أساسي، غير أنه غير مؤهل للتعامل مع قضايا صراعية أخرى في المنطقة.. وثالثها انه لا يبدو ممثلا لحقائق القوة في الشرق الأوسط ذاته، وأخيرا انه يبنى حاليا مستندا إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، وهي صيغة مؤقتة بالمعنى التاريخي، بمعنى أنها قد لا تدوم لأبعد من بداية القرن المقبل»[٥٩].

وفي نفس السياق يشير اقتصادي أردني بارز إلى معوقات عديدة ـ تجمع ما بين العملي والنفسي وواقع

الضغوط الدولية ـ يتوقع أن تحد من نجاح السوق الشرق أوسطية «ان فكرة السوق ذاتها ترتبط بأذهان العرب بالمشاريع والمخططات الغربية، وأن هناك ترددا نفسيا واجتماعياً من طرفي الصراع العربي الإسرائيلي الذي دام خمسة عقود في الدخول في تعاملات اقتصادية واستثمارات مشتركة، وأنه من المرجح أن يكون تشجيع وتوجيه وضغط الدول الكبرى لمشروع الشرق أوسطية كبيرا، بينما يكون الدعم المادي محدودا، وأنه من غير المتوقع أن يساعد «عزل مجموعة من دول المنطقة عن بقية الدول العربية وإضافة إسرائيل إليها» في تعزيز التعاون الإقليمي، وفي تغيير مفهوم المصلحة القطرية، وكذلك اتساع الفجوة بين الاقتصاد الإسرائيلي من جهة والاقتصادات العربية من جهة أخرى»(٦٠).

خاتمة

لاشك أن الجدل العربي حول الشرق أوسطية بمستوياتها المختلفة يمثل ظاهرة صحية في مضمونها، وهو يعكس قدرا من حيوية الأمة العربية ممثلة في مفكريها وباحثيها. ويقدر التوجهات المتناسقة أو الاجتهادات المتعارضة إلى حد الصدام التي برزت في هذا الجدل، فمن العسير القول إن أحدا من المفكرين العرب قد انطلق في رؤيته من منطلقات غير عربية بالمعنى العام، وليس بالمعنى السياسي/ القومي، كما أنه من العسير الاستنتاج بأن مؤيدي الشرق أوسطية أو أحد مستوياتها يستهدفون تمرير هيمنة إسرائيلية، أو المساهمة في تسليم مقاليد المنطقة العربية إلى إسرائيل المدعمة بلا حدود من الولايات المتحدة، أو إنهم يتبنون مفاهيم صهيونية تقف على النقيض التام مع مفاهيم عروبية. بيد أن هذا الاستنتاج لا ينفي أن مؤيدي الشرق أوسطية، لاسيما الذين يرون فيها حتمية تاريخية لا مناص منها يؤثرون في القدرة على المقاومة الجماعية، من حيث تبنيهم الدعوة على إطلاقها دون إظهار ما فيها من مخاطر حالة وأخرى محتملة في المدى البعيد، وخاصة ما تقدمه من ميزات نسبية أكبر لإسرائيل على حساب حقوق عربية مشروعة. يقابل ذلك أن بعض الرافضين للشرق أوسطية وفي حال تركيزهم على المخاطر وكأنها الشر المستطير المحيق بعرب عاجزين، ومهتزئين، ويفتقدون القدرة على الفرز التاريخي، يقدمون إسرائيل للعامة من أبناء الأمة وكأنها أقرب إلى الأسطورة التي لا يرفض لها طلب، أو التي يمكنها اكتساح الأخضر واليابس دون رد فعل.

صحيح أن التسوية السياسية الجارية ذات أبعاد اقتصادية لا يمكن التغاضي عنها، لكن هذه الأبعاد ليست من قبيل فرض الشروط من لدن إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك ليست من قبيل الإذعان الكامل من لدن العرب. ولعل المردود الهزيل الذي حظي به الفلسطينيون، وعدم التوازن في العلاقة الإسرائيلية الأردنية، وقدرة مصر على ضبط تفاعلاتها الاقتصادية مع إسرائيل ما لم تكن ذات مردود واضح، فضلا عن التباينات الدولية حول دعم بعض الأبعاد المؤسسية في الشرق أوسطية (نموذج الخلاف الأوربي العربي/ الخليجي الأمريكي حول مشروع بنك الشرق الأوسط)، والمردود الأكثر هزلا في مجالات ضبط السلاح والمياه والبيئة وعودة اللاجئين، يكشف عن أن تمرير الجوانب المختلفة للمشروع الشرق أوسطي بآفاقه الدنيا يواجه بعقبات عديدة، بعضها نابع من قدرة أطراف عربية على المواجهة والمقاومة والصد وإعادة التوجيه، فما بال الآفاق القصوى للمشروع، إذا استمرت نفس المعادلات المفتقدة للتوازن والعدالة على ماهي عليه. ونظن بناء على العديد من الشواهد أن قدرة الأطراف العربية مع تزايد إدراكها بالمضامين السلبية للمشروع الشرق أوسطي، سوف تعجل من محاصرته في أضيق الحدود، إن لم تعجل بوضعه على «أحد أرفف التاريخ».

ونحسب أن الجدل العربي حول الشرق أوسطية لابد له أن يتخذ مسارا جديدا بعد تلك التغيرات الكيفية التي أبرزتها الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابع عشر (مايو ١٩٩٦)، لاسيما صعود اليمين المشكل من توجهات علمانية ودينية معا، وتزايد نزعات القوة والتسيد المطلق، وتوقف نمو ما يسمى بتيار السلام الإسرائيلي والتعايش مع العرب وتبادل المنافع معهم. ومعروف أن أفكار الشرق أوسطية بآفاقها المختلفة لا تجد الدعم المعنوي أو السياسي من عناصر اليمين الإسرائيلي، وأن صيغة السلام التي يطرحونها تقوم على رفض مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وهو المبدأ الحاكم في علاقات الشرق أوسطية بمعناها السلام والاقتصاد معا، والاحتفاظ بالأرض العربية مقابل تطبيع ثنائي مع كل دولة عربية على حدة. وأقصى ما يصل إليه اليمين الإسرائيلي هو الدخول في مشروعات تعاون إقليمي محدود شرط ألا ترتبط برد الحقوق العربية أو ربطها بتحقيق تقدم على مسارات التسوية، وهو شرط عربي وإن يكن مصري المنشأ، فإن التطورات تسمح بأن يكون عربيا عاما في المرحلة القادمة، وبالتالي تزداد الحواجز أمام الانطلاق نحو الشرق أوسطية بالمعنى الذي أراده الإسرائيليون والأمريكيون معا. وهنا تبدو الأمور «عودة مرة أخرى إلى الجيو/ سياسي، أو بالأحرى تأكيد لها، ونفي ولو بطريق غير مباشر لفكرة انتقال التفاعلات العربية الإسرائيلية إلى الجيو/ اقتصادي». فالشوط مازال طويلا، ويتطلب أولا تغيرا جوهريا في الذهنية الإسرائيلية، يبدو أن أمامه الكثير من الوقت، وذلك قبل أن نطالب بتغيير الذهنية العربية أو تجريدها من مكامن قوتها.

وقد يقول قائل إن هذه المعوقات لا تعدو أن تكون طارئة، وإن ما تتضمنه الاتفاقيات الإسرائيلية مع الأردن وفلسطين في جوانبها الاقتصادية، يمثل مرتكزا لليمين الإسرائيلي للانطلاق نحو الشرق أوسطية ولو بخطوات محدودة، ويمكن الرد هنا بأن هذين الطرفين المعنيين لا يخلوان من قيود موضوعية تقيد حركتها نحو الانطلاق مع إسرائيل تحت حكم اليمين نحو مشروعات تعاون إقليمي، وخاصة في ضوء الرؤية الإسرائيلية الجديدة للتسوية في المنطقة، الأكثر من ذلك فإن بعض التطورات الأخيرة، ونعني هنا انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية في القاهرة ما بين ١٢ ــ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦، والملابسات التي رافقته، وتمكن مصر وأطراف عربية من تحويل دفة المؤتمر، والنجاح في حرمان إسرائيل من الفصل بين الاستحقاقات السياسية التي يجب أن تقبل بها وتطبقها أولا قبل أي تعاون إقليمي معها وبين العوائد الاقتصادية التي تطمح إليها، قد أعاد الأمل مرة أخرى بحيث يتمكن النظام العربي من محاصرة المخاطر الظاهرة والباطنة في المشروع الشرق أوسطي، وفتح الباب أمام إمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى[٦١].

وتبقى كلمة، أن هناك تصورات كثيرة لمستقبل المنطقة أتت بها دراسات وأبحاث لمؤسسات رسمية وأكاديمية خاصة في إسرائيل والولايات المتحدة، وهي جميعها تنطلق أساسا من ضرورة دمج إسرائيل في نسيج المنطقة، وإنهاء النظام العربي بكل ما يعنيه من قيم ومؤسسات وقدرة على المقاومة الذاتية، أو على الأقل تغيير معالمه إلى أقصى درجة ممكنة، والعمل على استغلال حالة الانهزام الذاتي التي تمر بها كل الرموز العربية، وتوظيفها لصالح خلق منظومة تفاعلات جديدة لا يكون للعرب ــ كنظام وكهوية ـ فيها دور أو تأثير. والمشكلة ليست في هذه التصورات، ولكن في الإرادة العربية الجماعية الرسمية التي لم تحسم موقفها بعد، ومازالت تتأرجح بين خيارات شتى.

الهوامش

(١) انظر عرضا مكثفا لمشروعات الكتاب الإسرائيلي في: عبدالفتاح الجبالي، ورقة العمل المقدمة إلى ندوة القمة عمان: بين أوهام السلام وطموح التسوية»، المستقبل العربي، العدد٢٠٤، فبراير١٩٩٦، ص.ص١٥ـ١٨. وبالنسبة للأفكار المطروحة عن التعاون الإقليمي في ظل التسوية في دراسات وتقارير دولية بما في ذلك رؤى فلسطينية، انظر: د. طه عبدالعليم، مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط، ملف الشرق الأوسط بعد السلام، السياسة الدولية، العدد١١٥، يناير١٩٩٤، ص.ص١٨٧ـ١٩٦، وكذلك مجدي صبحي، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه، نفس المصدر، ص ص ١٩٧ـ٢٠٣.

(٢) من التحليلات البارزة التي أوضحت هذه الدوائر المتتالية ومدى علاقتها بالقرب الجغرافي من إسرائيل، انظر: د. عبدالمنعم سعيد، «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد» السياسة الدولية، العدد١٢٢، أكتوبر١٩٩٥، ص.ص٦٠-٦٥.

(٣) انظر مداخلة السيد يسين في مناقشات ندوة، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص٧٤.

(٤) بالطبع فقد جاءت نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الرابع عشر من مايو١٩٩٦، لتثبت تصاعد التيارات اليمينية والدينية القومية على نحو ملموس، وأن مايشار له بمعسكر السلام الإسرائيلي قد فقد الكثير من زخمه.

(٥) انظر مداخلة د. إسماعيل صبري عبدالله، في ندوة «التحديات الشرق أوسطية الجديدة...»، مرجع سابق، ص.ص١٠٣-١٠٤.

(٦) يمكن القول إن زخم الشرق أوسطية قل كثيرا في ظل حكم الليكود، والذي يفضل من جانبه قيام علاقات ثنائية إسرائيلية مع الدول العربية، ولا يعول كثيرا على الأفكار الخاصة بالتعاون الإقليمي التي كان يروج لها شيمون بيريز.

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي١٩٩٣، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٤، ص ص٢٣٠-٢٣٢.

(٨) المصدر السابق، ص ص٢٣٢-٢٣٤.

(٩) د. محمد سعد أبو عامود، «الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي»، ملف الشرق الأوسط بعد السلام، السياسة الدولية، العدد١١٥، يناير١٩٩٤، ص ص١٦٥-١٧١.

(١٠) يمكن اعتبار دراسة د. أسامة الغزالي حرب بعنوان «الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها» نموذجا لإسهامات المفكرين العرب حول تأصيل مفهوم الشرق أوسطية ليس فقط من الناحية التاريخية، ولكن أيضا من الناحية السياسية. انظر الدراسة في: سلامة أحمد سلامة (محرر)، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص ص٢١-٤٠.

(١١) انظر التفاصيل في المصدر السابق، ص ص١٧٢-١٧٤.

(١٢) د. حمدي عبدالعظيم، «التقويم لمشروع الشرق أوسطية»، مجلة النداء الجديد، فبراير١٩٩٦، ص ص١٤-١٥.

(١٣) د. محمود عبدالفضيل، «تداعيات التسوية وتأثيرها في مستقبل التنمية العربية»، دراسات فلسطينية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص٨٩.

(١٤) صلاح الصوباني (مداخلة) في حلقة نقاشية بعنوان «التحديات الاقتصادية في ظل التسوية الإقليمية»، شؤون الأوسط، العدد٣٢، أغسطس١٩٩٤، ص٣١.

(١٥) المصدر السابق، ص٣٢. ونفس المعنى وارد في: نيفين عبدالخالق مصطفى، «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي»، المستقبل العربي، العدد/ ١٩٣، مارس١٩٩٥، ص١٧.

(١٦) انظر مداخلة يوسف عبدالحق، حلقة نقاشية بعنوان «التحديات الاقتصادية في ظل التسوية»، مصدر سابق، ص٣٤.

(١٧) من مداخلة عودة الصويص، المصدر السابق، ص٣٧.

(١٨) أحمد قريع، «ليس هناك ما نخشاه»، في: سلامة أحمد سلامة (محرر)، مصدر سابق، ص ٥١.

(١٩) هشام الدجاني، كفى تهويلا بالشرق أوسطية فالأرقام تقول غير ذلك، الحياة، ١٣/ ١٢/ ١٩٩٥.

(٢٠) د. عبدالفتاح الرشدان، «النظام الشرق أوسطي الجديد: الفكرة والمخاطرة»، قراءات سياسية، السنة الخامسة، العدد٣، صيف١٩٩٥، ص٦٥.

(٢١) يوسف صايغ، «منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب، المستقبل العربي، العدد١٩٢، فبراير١٩٩٥، ص١٢.

(٢٢) علي اومليل، عن النظام الشرق أوسطي، المنتدى، نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان، العدد ١١٧، يونيه ١٩٩٥، ص٤.

(٢٣) د. عبدالقادر شعبان، السوق الشرق أوسطية وتحديات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، الملف، يصدره مركز الدراسات العربي الأوربي بباريس، العدد ٤٠، ديسمبر ١٩٩٥، ص٢٣.

(٢٤) المصدر السابق، ص٢٤.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٥ـ٢٦.

(٢٦) يوسف صايغ، مصدر سابق، ص٩.

(٢٧) المصدر السابق، ص ١٠.
(٢٨) فهد الفانك «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي»، ورقة قدمت إلى حلقة نقاشية بعنوان: النتائج الإقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، منتدى الفكر العربي، عمان، سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٥، ١٧ـ١٨.
(٢٩) مصطفى مرجان، «حلم الوحدة العربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية»، الملف، العدد ٤٤، ص ١٢.
(٣٠) د. محمود عبدالفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»... في ندوة «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي...»، مصدر سابق، ص ١٤١ـ١٤٢.
(٣١) المصدر السابق، ص ١٤٣.
(٣٢) المصدر السابق، ص ١٤٤.
(٣٣) المصدر السابق، ص ١٦٣.
(٣٤) انظر في هذه الحجج المضادة: د. طه عبدالعليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي الإسرائيلي، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، العدد ٣٣، ص ص ١٤ـ١٧.
(٣٥) د. حمدي عبدالعظيم، مصدر سابق، ص ١٤.
(٣٦) هشام الدجاني، مصدر سابق.
(٣٧) انظر مداخلة خير الدين حسيب، «ندوة التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي»، مصدر سابق.
(٣٨) انظر في تحليل هذه الفكرة، لطفي الخولي، النظام العربي الصغير والشرق أوسطية، في: سلامة أحمد سلامة (محرر)، مصدر سابق، ص ١٧٧ـ١٧٨.
(٣٩) لطفي الخولي، عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٥٦ـ٥٧.
(٤٠) جميل مطر، «مستقبل النظام العربي»، المستقبل العربي، العدد ١٥٨، ابريل ١٩٩٢، ص ص ١٧ـ١٨.
(٤١) د. عبدالمنعم سيد علي، «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي»، المستقبل العربي، العدد ٢١٤، ديسمبر ١٩٩٦، ص ص ٢٤ـ٢٥ (بتصرف).
(٤٢) د. محمد السيد سعيد. تحليل إجابات أعضاء منتدى الفكر العربي على أسئلة المنتدى، ورقة غير منشورة، مارس ١٩٩٥، ص ص ٣ـ٤.
(٤٣) المصدر السابق، ص ٤.
(٤٤) ناصيف يوسف حتى، «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي»، المستقبل العربي، العدد ١٦٥، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٥٢.
(٤٥) مداخلة د. إبراهيم عوض، «ندوة التحديات الشرق أوسطية...»، مصدر سابق، ص ١١٦.
(٤٦) عبدالإله بلقزيز، «تحديات النظام الأوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة»، المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٨.
(٤٧) المصدر السابق، ص ١٩.
(٤٨) مداخلة ناصيف يوسف حتى، «ندوة التحديات الشرق أوسطية»، مصدر سابق، ص ١٠٢.
(٤٩) د. عبدالمنعم سيد علي، مصدر سابق، ص ٢٥.
(٥٠) مداخلة د. بهجت قرني، المصدر السابق، ص ١٠٥.
(٥١) حسن إبراهيم، حتى لا تكون هزيمة أخرى، في: سلامة أحمد سلامة (محرر)، ص ١٧٠.
(٥٢) وجيه كوثراني، «الشرق الأوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص ١٢.
(٥٣) المصدر السابق، ص ١٢.
(٥٤) عبدالله السيد ولد أباه، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، فبراير ١٩٩٥، ص ٤٥.
(٥٥) السفير صلاح بسيوني، «حقائق النظام الشرق أوسطي»، أوراق الشرق الأوسط، أبريل ١٩٩٤، ص ٤٨.
(٥٦) السفير عبدالرؤوف الريدي، الأهرام ٩/ ١٠/ ١٩٩٣.
(٥٧) انظر في تفصيل ذلك: د. طه عبدالعليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي الإسرائيلي، مصدر سابق.
(٥٨) انظر في تفصيل ذلك: د. عبدالمنعم سعيد، «الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد»، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٥، العدد ١٢٢، ص ص ٦٠، ٦٥. وانظر أيضا تعقيبا على الأفكار الواردة في هذا النص في: د. حسن أبو طالب، «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط: حدوده وآفاقه»، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٦، العدد ١٢٣، ص ص ٧٠، ٧٧.
(٥٩) د. أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية»، ندوة التحديات الشرق أوسطية...، مصدر سابق، ص ٢٩ـ٣٠.
(٦٠) د. محمد سعيد النابلسي (محافظ البنك المركزي الأردني)، «البديل العربي: حقيقة أم وهم؟»، في: سلامة أحمد (محرر)، ص ١٥٢.
(٦١) انظر تحليلا صحفيا حول هذا المعنى في: ماجد كيالي، مؤتمر القمة الاقتصادية في القاهرة بداية انكفاء المشروع الشرق أوسطي، الحياة، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦.

المياه في المشرق العربي

قضية حدود*

د. عبدالمالك خلف التميمي**

مقدمة

قبل الدخول في بحث موضوع المياه في المنطقة لابد من الوقوف بعض الشيء عند مصطلح «الشرق الأوسط» فقد تردد كثيراً في المصادر التي رجعنا إليها في هذه الدراسة، ومن الأهمية بمكان توضيح قصة هذا المصطلح جغرافيا وسياسياً.

إن مصطلح «الشرق الأوسط» مصطلح حديث ظهر مع ظهور القومية العربية، ومطالبة العرب بالاستقلال والوحدة، وهو مصطلح مضاد لمصطلح الوطن العربي، وبديل عنه في آن واحد. أطلقه البريطانيون قبل الحرب العالمية الأولى وأصبحت قضية فلسطين هي قضية الشرق الأوسط، وبمرور الوقت أصبح العرب أنفسهم يستخدمون هذين المصطلحين، وتدريجياً بدأ اختفاء مصطلحي «الوطن العربي وفلسطين» ليظهر بدلاً عنها مصطلحا «الشرق الأوسط»، و«قضية الشرق الأوسط».

الشرق الأوسط، هو مفهوم نشأ في عصر الاستعمار التقليدي، وفي نظر الغرب هناك شرق أدنى وشرق أقصى وشرق أوسط، إن المسألة في رأينا لا تقتصر على المسمى، والمعنى اللغوي والجغرافي للمصطلح بقدر ما يحمله هذا المصطلح من مضمون ومفهوم سياسي، لأن هدف إطلاق هذا المصطلح وتطبيقه كان ولا يزال هو لإبقاء تفكيك الدول العربية ومنع وحدتها، وهو بديل لمصطلح الوطن العربي أو العالم العربي.

---

* يشكر الباحث إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على دعمها وتشجيعها للبحث العلمي.

** أستاذ التاريخ الحديث - جامعة الكويت.

تضم منطقة «الشرق الأوسط» جغرافيا جزءاً هاماً من الوطن العربي ـ مصر ـ فلسطين ـ لبنان ـ العراق ـ منطقة الخليج والجزيرة العربية، ثم دولاً غير عربية وهي تركيا وإيران وباكستان، وينظر الغرب إلى الشرق أوسطية اقتصادياً وأيديولوجياً. فمن الناحية الاقتصادية تتجمع في هذه المنطقة ثروات طبيعية هائلة أهمها النفط، ومن الناحية التجارية فإن موقع هذه المنطقة بالنسبة للعالم هام واستراتيجي وملتقى الطرق التجارية العالمية، لأن بها ممرات بحرية مهمة، و«أيديولوجيا» فإن ثلاث أيديولوجيات تتنافس وتتنازع في هذه المنطقة هي: القومية العربية والإسلام والصهيونية، ويهم الغرب سيطرة وسيادة الأيديولوجيا الصهيونية للحفاظ على مصالحه الحيوية فيها، وظهرت أخيراً فكرة ومشروع «السوق الشرق أوسطية» وهي في النهاية ضد مفهوم الأمة العربية والوطن العربي والقومية العربية. ففي الدراسات الغربية والإعلام الغربي لا يذكر إلا مصطلح «الشرق الأوسط» وعلينا علمياً وأكاديمياً أولاً ثم سياسياً أن ننتبه إلى مصطلحات كهذه وإلى استخداماتها، فهي تحمل مضامين ومفاهيم سياسية بعيدة، فهو مصطلح طرح، وأعطى مضموناً سياسياً في مدة استمرت قرابة ثلاثة أرباع القرن، وفي دراستنا هذه عن المياه في المشرق العربي سيتردد مصطلح «الشرق الأوسط» لأن المصادر الغربية التي رجعنا إليها تتبناه، ولكننا سنستخدم أيضاً مصطلحي المشرق العربي، والعالم العربي.

قضية المياه في المشرق العربي ستكون محور الصراع في المنطقة:

ولابد من إثارة بعض الأسئلة الهامة لتكون كفرضيات يعالجها هذا البحث، ومن الطبيعي أن تكون تلك الأسئلة حادة وقوية ومثيرة، نطرح فيما يلي أهمها:

- هل ستقوم الحرب في المستقبل في (الشرق الأوسط) بسبب النزاع على المياه العذبة؟
- هل يصبح الماء العذب أهم من النفط في (الشرق الأوسط) بسبب النزاع الذي قد ينشأ على المياه؟
- ما علاقة المياه العذبة بقضية الحدود والعلاقات بين دول المنطقة؟
- هل يضع العرب الأمن المائي ضمن اهتماماتهم الاستراتيجية ويبدؤون فعلياً في مواجهة هذه القضية؟
- هل ستواجه المنطقة العطش في المستقبل؟ وما أسباب ذلك؟
- ماهي شروط الحفاظ على الثروة المائية العربية وتطويرها؟
- ماذا يقول القانون الدولي بشأن مياه الأنهار الدولية والنزاع حولها؟

فإلى أي مدى ستجيب الدراسة عن هذه الأسئلة، هذا ما سنراه ونقرؤه في معالجة هذا الموضوع الهام الواسع والمتشعب والصعب أيضاً.

إن موضوع النزاع على المياه في المشرق العربي غاية في الأهمية والخطورة، حيث بدأ الاهتمام بالمياه كمشكلة تؤرق العرب، والإسرائيليين، والأتراك، والعالم منذ حوالي عقدين من الزمان، إن المشكلة تحظى بالاهتمام العالمي أكثر بكثير من الاهتمام العربي، كما أنها تحظى باهتمام خاص لدى إسرائيل وتركيا، يكفي أن نقول حول أهمية هذا الأمر إن هناك عدداً من الجامعات والمراكز البحثية في الولايات المتحدة وأوروبا يعكفون على دراسة المشكلة من جميع جوانبها، فهناك ـ على سبيل المثال ـ فريق متخصص في المياه يضم خبراء ومتخصصين من تخصصات مختلفة اقتصادية، وجغرافية، وسياسية في جامعة هارفرد في بوسطن في الولايات المتحدة يبحث هذه المسألة منذ عام ١٩٩٠م، وهناك فريقان متخصصان في بريطانيا يبحثان كذلك في مسألة المياه العذبة

في الشرق الأوسط أحدهما في جامعة لندن والآخر في جامعة اكسفورد*، كما أن عددا من الكتب قد صدرت أخيراً في الولايات المتحدة وبريطانيا تحمل عناوين مثيرة وخطيرة حول المياه في الشرق الأوسط مثل «أزمة المياه في الشرق الأوسط والصراع على المياه في الشرق الأوسط، وحرب المياه في الشرق الأوسط» وغير ذلك من العناوين، كما أن هناك عدداً من المقالات والدراسات قد كتبت ونشرت في الغرب في التسعينات في الدوريات والصحافة تدق ناقوس الخطر القادم (حرب المياه في الشرق الأوسط) مثل المقالات التي نشرت في المجلة الجغرافية The Geographical Magazine.

كما عقدت في هذه التسعينات مؤتمرات عالمية لمعالجة مشاكل المياه العذبة في الشرق الأوسط، سترد الإشارة إليها في هذه الدراسة.

وفي إسرائيل وتركيا الكلام عن أزمة المياه قليل ولكن العمل كثير، وفي العالم العربي بدأ بعض المتخصصين والمثقفين متأخرين ينبهون لخطر مشكلة المياه، وبأنها قضية مصيرية للعرب يتوقف عليها وجودهم وحياتهم التي تركز على خطر السيطرة الإسرائيلية والتركية على المياه العربية. وإن هذه الكتابات لا تزال تدور في دائرة بعض المتخصصين، وبعض اهتمامات المثقفين، ولم تصل بعد إلى صاحب القرار السياسي، أو أن صاحب القرار السياسي لم يقتنع بعد بخطورة نشاط إسرائيل وتركيا للسيطرة على مصادر المياه العربية، وبأن هذه القضية ستكون موضوع الحرب القادمة بين العرب وبعض دول الجوار بالإضافة إلى إسرائيل. أو قل إنه لم ندرك بعد أن هناك مشكلة حقيقية سيواجهها العرب في شحة المياه العذبة سواء وقعت حرب بسبب النزاع على المياه أم لم تقع، والقضية ترتبط بأبعاد سياسية إقليمية ودولية، ومدى بناء الذات في الدول العربية، وتطورها سيحدد الموقف من هذه القضية الحيوية التي يواجهها العرب.

هذه الدراسة ليست صرخة ليسمعها من بيده القرار، أو يقرأ عنها فحسب، لكنها صعق كهربائي في موضع حساس من جسدنا وروحنا العربية. من دون المياه لا نحيا، وهي أهم من النفط، وإن أعداءنا يعملون الليل والنهار للسيطرة على مصادر المياه العربية ليقايضوننا الماء بالنفط، وإن نضب النفط يصبح الماء مصدر قوة لمن في أيديهم مصادر هذه المياه للضغط علينا، واستنزاف ما تبقى من قوتنا وإمكاناتنا.

المياه والحدود

إن المسألة المائية في المشرق العربي و(الشرق الأوسط) هي مسألة حدود بين دول فيها مصادر المياه، ودول مستهلكة لها، وهو صراع بين المستهلك، ومن يمسك بالمنبع في أعلى النهر. وصراع حدود امتد لعشرات السنين ولم تتمكن دول المنطقة إلى الآن من التوصل إلى اتفاق بشأن المياه لأن الأمر يتعلق بقضايا أخرى سياسية، واقتصادية، وتاريخية محل خلاف بين تلك الدول. ومنذ الحضارات القديمة في المنطقة والنزاع على المياه وندرتها قد شكل القوى السياسية والحدود السياسية فيها، ولنقل شكل الجغرافية السياسية للمنطقة. إن وجود المياه كان يحدد أين وكيف يعيش الناس، وإن النزاع أو التعاون على المياه جاء مع ازدياد الحاجة إليها، وزيادة الشعور القومي، وتكوين الشعوب والكيانات في المنطقة[1].

* قام الباحث بمتابعة نشاط هذه الفرق، ومقابلة بعض رموز هذا النشاط، وخرج بانطباع أن العالم مهتم بمسألة المياه في منطقتنا أكثر من اهتمامنا بها، بأساليب وأغراض أكاديمية علمية وسياسية.

لعدة قرون كانت منطقة الشرق العربي تركز في حاجتها إلى المياه العذبة على الآبار لأن القبائل المتنقلة تتبع المناطق الزراعية للرعي، وكذلك حركة تجارة القوافل، وفي العصر الحديث قاتلت القوى المختلفة في المنطقة للسيطرة على الآبار لتتمكن من التحكم في القبائل والطرق الصحراوية حتى الحرب العالمية الأولى[٢].

لقد قامت الحضارات القديمة في المشرق العربي، وفي منطقة الشرق الأوسط عامة على ضفاف الأنهار، وحتى تلك التي قامت في مناطق غير نهرية، فقد سعت للسيطرة على مناطق الأنهار وإلا لما استمرت في الحياة والتأثير لفترات زمنية طويلة. ذلك يعني أن العامل الجغرافي كان مهماً في صناعة الأحداث التاريخية، وان أقدم الحضارات قامت في بلاد ما بين النهرين، وفي بلاد وادي النيل منذ آلاف السنين (أكثر من خمسة آلاف سنة).

كانت تلك الحضارات تقوم على الزراعة والتجارة، لكن تدهور الزراعة في بعض العصور بسبب ضعف السلطة المركزية، أو النزاعات القبلية، المسلحة وعدم الاستقرار أدى إلى تدهور تلك الحضارات، كما أن كمية المياه العذبة كانت في حينها كافية إن لم تكن فائضة عن حاجة السكان على عكس ما نراه اليوم، وقد كانت السدود تقام على الأنهار التاريخية للسيطرة على مياه الفيضانات المدمرة[٣] أما اليوم فإن السدود التي تبني على تلك الأنهار فإنها تخزن وتحجز المياه في الخزانات لفترات الشحة، وانخفاض منسوب المياه في الأنهار، إلى جانب توليد الطاقة الكهربائية. لقد استجدت عوامل عديدة في تاريخنا المعاصر وتغيرت مهمة السدود على الأنهار، وخلقت تلك العوامل أزمة في المياه منها الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتطور الحضري، والحضاري والنزاعات السياسية إلخ.

إن التحليلات المعاصرة لأزمة المياه العذبة في العالم تشير إلى أن استهلاك المياه خلال القرن العشرين قد زاد عشر مرات عما كان عليه قبل ذلك، وأنه سيزداد بنفس القدر خلال القرن الواحد والعشرين لسببين رئيسين: الأول: الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني: السعي الحثيث لارتفاع مستوى المعيشة للسكان، وقد قيل في مؤتمر استوكهولم في عام ١٩٨٢ عن المياه «إن المياه العذبة ستأخذ مكانها إلى جانب مصادر الطاقة الأخرى كقضية سياسية أساسية خلال العقد القادم، وأن منطقة الشرق الأوسط أكثر حساسية في هذا الأمر»[٤] وقد تحقق ذلك التنبؤ كما نراه ونعيشه اليوم.

إن المياه العذبة مصدراً حيوياً في الاقتصاد. والمشكلة في مجتمعات المشرق العربي، والشرق الأوسط هي قلة المياه وندرتها، ومن المتوقع مع سنة ٢٠٢٥ ان هذه المجتمعات ستحتاج إلى أربعة أضعاف ما تستهلكه من المياه العذبة في الوقت الحاضر.

إن إنتاج الغذاء يحتاج إلى أكبر كمية من المياه، وهناك بلدان فقط في الشرق الأوسط لديهما كميات من المياه كافية، ولديهما مصادر المياه هما: تركيا ولبنان، ولن تواجهها مشكلة مياه في المستقبل، أما بلدان المنطقة الأخرى فستواجه مشكلة حقيقية في المستقبل، وستحتاج الدول التي تعاني من ندرة وشحة في المياه إلى ضعف ما تستهلكه اليوم من المياه السطحية والجوفية.

ومنذ بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت دول المنطقة تعاني من أزمة المياه، وبدأ منذ ذلك الوقت النزاع على المياه ومصادرها، وكان لابد من التفكير في المصادر البديلة مثل تحلية مياه البحر[٥].

في الحقيقة يمكن القول إنه «من الناحية التاريخية» كانت المياه سبباً رئيسياً في النزاع والعنف في حياة السكان، وبخاصة الريف في منطقة الشرق الأوسط . وأصبح الماء العذب في تاريخ المنطقة عنصراً أساسيا في الأمن، كما هو عامل هام في الاقتصاد، ونظرا لأن بعض الأنهار الرئيسية في المنطقة دولية وعابرة للحدود بين الدول، فإن الدول التي تتحكم في منابع تلك الأنهار سعت وتسعى للتحكم السياسي والاقتصادي في الأقطار الأخرى في أسفل أودية الأنهار، وان القانون الدولي لم يحدد حقوق كل الدول ، وإن ما يتعلق بهذه المسألة، يستند إلى قواعد عامة، ويبيح مشاركة تلك الدول في الاستفادة واستغلال المياه[٦]، وسنبحث موضوع المياه والقانون الدولي في هذه الدراسة، وأي باحث في مثل هذا الموضوع سيجد نفسه مضطراً للخوض في مجالات عديدة تشمل الاقتصاد، والجيولوجيا، والتاريخ، والعلوم السياسية، والجغرافية السياسية والقانون إذا أراد أن يلم بجوانب الموضوع المختلفة، ويعالجه بعمق وروية ليصل إلى نتائج مهمة تضيف جديداً إلى الدراسات التي عالجت هذا الموضوع سابقاً.

البعد السياسي لقضية المياه في المنطقة

تختلط السياسة بالاقتصاد بالوضع الاجتماعي في مسألة المياه، ومهما بحثنا في أسباب المشكلات الناجمة عن النزاع بشأن المياه العذبة سنجد العامل السياسي حاضراً ومؤثراً، والوضع فيما يتعلق بهذه المسألة واضح في منطقة (الشرق الأوسط).

وتواجه منطقة المشرق العربي تحديًا تاريخيا يقع ضمن التحديات الكبرى في تاريخه، هو كيفية استخدام مياه الأنهار الدولية العابرة للحدود، وكيفية مواجهة المشكلات الناجمة عن ذلك بين الدول المستفيدة من مياه حوض النهر. لقد واجهت المنطقة مشكلتين أساسيتين في النصف الثاني من القرن العشرين جعلتا استخدام المياه يكون بحده الأقصى، وأدى ذلك إلى تنافس ونزاع بشأن الاستحواذ على مصادر المياه وعلى أكبر كمية من المياه لاستخدامها أو تخزينها، هاتان القضيتان هما:

١ـ الزيادة السريعة والعالية في عدد السكان (التغير الديموغرافي).

٢ـ التوسع في الزراعة لتوفير الغذاء لمواجهة الزيادة في عدد السكان.

وهناك أيضا قضايا أخرى عديدة، لكن تبدو هذه أهمها وفي مقدمتها، إن طبيعة الأنهار الدولية العابرة للحدود تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها الأنهار، وقد يؤدي النزاع بشأنها إلى صدام عسكري واسع وقد شهدت المنطقة موضوع الدراسة ذلك في الماضي ولكن على نطاق محدود، وتكمن المشكلة في استخدام مياه النهر من قبل أكثر من دولة، وبخاصة عندما لم تكن هناك اتفاقيات وتفاهم بين تلك الدول على تقاسم حصص المياه، فقد تؤدي أية خطوات عملية لاستخدام المياه من قبل دولة في حوض النهر إلى نزاع مع الدول الأخرى المجاورة مثل بناء السدود والخزانات أو تحويل مياه النهر أو فروعه، وأي نزاع بهذا الشأن سيدفع ثمنه السكان لأن المياه أساس الحياة لديهم[٧].

وعندما نقول الأنهار الدولية العابرة للحدود يكون بديهياً أن تنشأ مشكلات حدودية بين الدول في الحوض الواحد، أو تلك الدول المتشاطئة، وهذه الحالة تمثل جزءاً أساسيا من مشكلات منطقة المشرق العربي.

إن حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال يقود إلى التنافس، وحدوث النزاعات، ومع ذلك هناك حقيقة أقل وضوحا تتمثل في أن استنزاف المياه على جانب الحدود من قبل دولة من دول النهر قد يؤثر تأثيراً خطيراً على إمدادات المياه على الجانب الآخر[٨] ومثل ذلك يحدث في واقع الحال في المنطقة العربية.

«يوجد في هذه المنطقة ثلاثة وديان كبيرة، ويمكن أن يحدث في أي منها نزاع حول المياه، فمجرى النيل يقتسمه عدد من البلدان. ويعتبر وادي دجلة والفرات أقل استقراراً من ناحية العلاقات السياسية، وهو منطقة مقسمة أساساً بين تركيا وسوريا والعراق، وتمر تلك البلدان بتطورات متلاحقة حول المياه. . . ويعد المجرى الثالث هو نهر الأردن، وهو أصغرها لكنه الأكثر تفجراً، وتقع على ضفافه ثلاث دول رئيسية هي الأردن وسوريا وإسرائيل. . . وهذا النهر يشهد فعلياً قرصنة مائية. . . وهناك نهران آخران مهمان هما: «نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا وتركيا، ونهر الليطاني الذي ينبع ويصب في لبنان ولكنه تحت السيطرة الإسرائيلية»[٩].

وقد ظهرت مشكلة المياه في المنطقة بشكل حاد بعد قيام الكيانات والدول، وتحديد الحدود. إن الإمبراطوريات التي سيطرت على منطقة الشرق الأوسط في التاريخ قد وضعت المياه تحت إدارة واحدة، وضمن حدود بقعة واحدة ابتداء من امبراطوريات التاريخ القديم والفتح الإسلامي، ثم الدول العباسية والأموية والعثمانية إلى الامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية في العصر الحديث التي سيطرت على هذه المنطقة، بيد أن تخطيط الحدود، وإقامة الكيانات السياسية في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى قد جعلت النهر الواحد يمر بأكثر من دولة واحدة مثل نهر الأردن ودجلة والفرات والنيل إلخ. . . ومنذ تخطيط الدول العظمى والمنتصرة في الحرب العالمية الأولى للحدود في المنطقة وضعت في اعتبارها مسألة الأنهار والمياه العذبة، ولما كانت الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعمل لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، فإن مسألة إدخال مصادر المياه في المنطقة ضمن حدودها كانت قضية استراتيجية هامة. إذ «من دون توفر المياه اللازمة لن تقوم دولة إسرائيل».

في الحقيقة تسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في المنطقة العربية وجوارها الجغرافي، ويهمنا أحد أهم تلك الاعتبارات في المجال السياسي وهو نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء السطحية ـ الأنهار ـ أو الجوفية، ويكتسب هذا الاعتبار أهمية ـ عموماً ـ لكون ٤٠٪ من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهرية تشترك فيها دولتان أو أكثر ذات طبيعية دولية مثل: نهر النيل، ونهري دجلة والفرات، ونهر الأردن[١٠].

إن الأنهار العابرة للحدود، أو التي تقع على الحدود بين الدول خلقت مشكلات سياسية أضيفت إلى المشكلات الأخرى التي تعاني منها العلاقات الدولية في المنطقة، وأن التحدي الاستراتيجي هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصتها من المياه حسب حاجتها، مع الاحتفاظ بعلاقات سلام وتعاون فيما بينها في منطقة الشرق الأوسط؟ هذه مراهنة صعبة وربما غير ممكنة لأن المسألة لا تقتصر على المياه فحسب، وإنما على مشكلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية ذات عمق تاريخي تراكمي.

الندرة والحاجة

ومع تفاقم وتصعيد أزمة ندرة المياه وضغط الحاجة إليها يزداد التوتر، وتبرز المياه كقضية ضمن الأولويات الاستراتيجية في المشرق العربي الأمر الذي دفع بعض دول المنطقة للبحث عن مصادر أخرى بديلة أو مساعدة للمياه العذبة. إن أكثر من ٥٠٪ من السكان في منطقة المشرق العربي يعتمدون على مياه الأنهار، وأن ثلثي كمية المياه التي تستهلكها إسرائيل تأتي من حوض نهر الأردن، وأن ربع السكان العرب يعيشون في مناطق تعتمد على المياه الجوفية أو المياه المحلاة من البحر الغالية الثمن[١١].

إن ضغط زيادة عدد السكان والحاجة لتوفير الغذاء بتوسع رقعة الأرض الزراعية، والتطور الصناعي، والنمو الحضري، كل ذلك يحتاج إلى زيادة كميات المياه المطلوبة، ومضاعفتها بين فترة زمنية وأخرى، ولما كانت المياه في المنطقة محدودة فإن النتيجة المتوقعة هي سعي بعض الدول التي لديها الإمكانيات والقوة وتتهيأ لها الظروف للسيطرة على مصادر المياه في المنطقة لأخذ الكميات التي تحتاجها، وتخزين كميات للمستقبل، ثم استخدام المياه كسلاح سياسي، أو غير سياسي للضغط على القوى الأخرى المجاورة في المنطقة لتحقيق أهداف استراتيجية[١٢] وباستشراف المستقبل ستكون المياه من أهم المصادر ذات القيمة الكبرى في منطقة المشرق العربي مستقبلاً، وليس النفط، فالماء ليس مفتاح النشاطات الزراعية والصناعية فحسب التي يعتمد عليها تطور المنطقة، ولكن أيضاً هو حيوي للحياة نفسها.

«وإذا كانت المنطقة تشكو من ندرة في المياه، فهي كذلك تشكو من ندرة في التعاون بين دولها، وقد دخل عدد من دول المنطقة في نزاعات مريرة طويلة مع جيرانهم بسبب المياه العذبة بدلاً من التعاون لتطوير بلدانهم، وأن استمرار المشكلة يرجع كذلك إلى غياب الاتفاقيات الدولية بشأن المياه، والتي ينبغي أن تحدد حصة كل طرف في مياه الأنهار، والمياه الجوفية، وما يحدث الآن من تطوير لمصادر المياه في هذه المنطقة في بناء السدود، وشق القنوات، وإقامة خطوط أنابيب المياه، وغيرها يعتمد على قوة وإمكانيات كل دولة، وهذا متوفر لبعض دول المنطقة وليس جميعها، وربما تطوير بعض تلك الدول لمصادر المياه والمشروعات المتعلقة بها على حساب جيرانها في حوض النهر. يبدو أن هذا النهج الذي كان يؤدي إلى النزاع يقترب من نهايته ففي الوقت الحاضر هناك نهج مختلف حيث يحاول العرب والإسرائيليون مثلاً سلوك أسلوب المفاوضات للسلام بينهم، ويؤهل التوصل إلى اتفاق يشمل توزيع المياه. ان التحدي أمام هذه المفاوضات هو أن تكون الحلول المطروحة عادلة ومنصفة للأطراف المتنازعة»[١٣].

إن النص السابق يلخص رأياً غربياً، يرى جانباً من الصورة، وليس القضية بكامل أبعادها، وجذورها، وآثارها. إن أمراً لم يدركه الكثيرون ممن يتعرضون لمناقشة النزاع العربي الإسرائيلي، ولاسيما الغربيون هو أنه من الخطأ الفادح التفكير في التفاوض حول المياه، أو أية مسألة أخرى قبل إرجاع الأرض لأهلها، قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وعام ١٩٨٢. إن التفاوض ـ أساساً ـ ينبغي أن يتركز على الانسحاب من هذه الأراضي، ثم تبدأ مرحلة أخرى بالتفاوض على القضايا موضوع الخلاف بين الطرفين مثل المياه، والمفاوضات بين بعض قادة العرب والإسرائيليين حتى لو أدت إلى بعض النتائج التي يعتقد بأنها إيجابية لبعض الأطراف، فإنها ـ وبكل تأكيد ـ لم ولن تؤدي إلى حلول أساسية للنزاع ما دامت إسرائيل تحتل الأراضي العربية، ومصادر المياه فيها. ومما يشكك في أن تكون الحلول المطروحة منصفة وعادلة أن لدى اسرائيل وقبلها

الحركة الصهيونية استراتيجية ثابتة لم تتغير حتى الآن، وهي إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين على أن تشمل حدودها المياه العذبة في نهر الأردن واليرموك والليطاني؟!

ونختلف مع الباحث مور Moore في استنتاجه من أن نهج النزاع والصراع يشرف على نهايته، وأن فهماً جديداً هو التفاوض قد حل محله بين العرب واليهود، وسيؤدي إلى السلام إلخ . . . إن منطق المفاوضات القائم، العرب فيه هم الطرف الضعيف لأنهم يمرون بمرحلة تاريخية خطيرة من التشرذم والنزاع فيما بينهم، والضعف نتيجة عوامل عديدة، وان التفاوض الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج عادلة ومنصفة ينبغي أن يبنى على أن يكون العرب نداً قوياً.

ولم يكن د. مور هو الوحيد في الغرب الذي يطرح ذلك الرأي، وإنما هي حملة منظمة على كل المستويات لا يمكن أن تستثني الباحثين وأصحاب الرأي من الأكاديميين وغيرهم. ولنقرأ رأي باحث آخر في مسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط.

«من تركيا إلى الخليج العربي ـ قلب الشرق الأوسط ـ تعتبر المياه عاملاً حيوياً في سياسات المنطقة لحياة الناس فيها، إن عدم وجود كميات كافية ومناسبة من المياه في المناطق التي تعاني نقصاً في هذا المصدر مثل المناطق الشبه صحراوية يعني قيام نزاعات وتحالفات ومغامرات، وهي مجال للتدخل الأجنبي، ولكون عدد قليل من دول المنطقة غنيا بالمياه العذبة فإن هذه الدول، والدول الأخرى التي هي بحاجة إلى المياه العذبة مستمرة في شراء السلاح للدفاع عن الأراضي، وعن حاجاتها للمياه. وإن التاريخ يرينا أن أحداث الماضي والحاضر في المنطقة تشير إلى الاتجاه نحو الصراع وليس العكس... لكن المياه يمكن أن تعيد التحالفات والتعاون بين دول المنطقة وربما بين الأعداء القدماء، كذلك لتوزيع حصص المياه بينها، ولحل مشكلاتها المتعلقة بالمياه مثل إسرائيل والعرب. ويبدو أن سيطرة تركيا على مصادر مياه دجلة والفرات ستؤدي لأن تصبح تركيا قوة لها تأثيرها على جيرانها. . . وفي تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA صدر في منتصف الثمانينات يقول: إن هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه العذبة، على رأسها منطقة الشرق الأوسط بين العرب واليهود وبين العرب والأتراك»(١٤).

يتضح من قراءة الرأي السابق أن هناك تناقضاً واضحاً فيه، فهو يقرر حتمية الصراع في المنطقة من خلال قراءة تاريخية لطبيعة العلاقات فيها، ومن خلال مؤشرات الأحداث القائمة، وكذلك يطرح بعض الأماني في التفاوض من أجل السلام وحل مشكلة النزاع على المياه بين دول المنطقة، وإذا قلنا إن القول بحتمية الصراع تلغي الأماني في السلام، فإن الأماني تبقى كذلك، وليس هناك ما يؤكد تحولها إلى حقائق لأنها تقع في إطار التنبؤ المستقبلي الذي لا يستند إلى مبررات وأسانيد قوية تؤكد وتثبت إمكانية حدوثها، فبالإضافة إلى ما ذكرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي تبني رأيها على دراسات استراتيجية فإن البنك الدولي يحذر ويؤكد خطورة النزاع على المياه في منطقة (الشرق الأوسط)، ويلاحظ القارىء ذلك من خلال هذه الدراسة.

ويشكل ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة. فقد احتلت مسألة الأمن المائي، خلال السنوات الأخيرة الماضية قمة سلم الأولويات، وأصبح الحديث عنها لا يقل في أهميته عن الأمن العسكري، ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للشرق الأوسط، وخاصة الجزء العربي منه الذي تشكل

الصحراء فيه حوالي ٤٣٪ في حين لاتتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة ٩,٤ ٪من إجمالي المساحة، ويرى بعض المحللين العرب والأجانب أن ندرة المياه في المنطقة قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل.

وتتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية، وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة إضافة إلى تخلف طرق الاستهلاك، وغياب التخطيط الاستراتيجي، ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة النمو السكاني إلى أكثر من ٣٪، وهي من النسب العالية في العالم فإن العجز المائي يتضاعف، وفي الوقت الذي يتوقع فيه ازدياد سكان العالم العربي ما بين عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٣٠ من ٢٩٥ مليون نسمة إلى الضعف، ويرتفع استهلاك المياه من ٣٠ مليار م٣ إلى أكثر من الضعف. إن الدور السياسي الاستراتيجي الاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم، وبصفة خاصة في الوطن العربي.(١٥)

يقول Nurit Kliot «ينبغي عدم المساس بالثروة المائية التي تهم حياة الناس عندما تمر الأنهار عبر الحدود من منطقة لأخرى، ولا ينبغي أن تخضع للتغييرات والتقلبات السياسية»(١٦). هنا يطرح كلويت قضية استراتيجية هامة، وهي إبعاد المياه عن النزاعات السياسية لأهمية هذا المصدر، وخطورته على حياة الناس، لكن هل ذلك ممكن في منطقة الشرق الأوسط وهي جزء من العالم الثالث الذي لايزال يعيش مرحلة النمو والتطور والتخلف في آن واحد، ويتعامل مع هذه القضية بالأسلوب التقليدي الذي يعتبر امتداداً للأساليب السابقة، بمعنى أن حل النزاعات في المنطقة لم يرق بعد إلى درجة الحوار، وتغليب المصلحة الوطنية، وان حسم الأمور لايزال يعالج عن طريق استخدام القوة.

إن النزاع بشأن المياه في منطقة (الشرق الأوسط) وندرتها في كل بلد يحتاج إلى إجراءات قانونية على مستوى البلد الواحد، وعلى مستوى المنطقة، وعلى المستوى الدولي، وإن ندرة تقابلها زيادة في الحاجة للمياه، وقلق الناس والحكومات من أي مشروع جيد للمياه في بلد قد يكون سلبياً ومدمراً للبلد الآخر فينشأ النزاع والتوتر.

إن المياه المستخدمة للشرب، والتي تستخدم للصناعة والزراعة ينبغي أن تكون ميسرة ورخيصة أو مجانية، ولكن في المناطق الصحراوية، والتي تشكو من ندرة في المياه، يستدعي الأمر إعادة النظر في طريقة استخدام المياه، إن المياه مجال النزاع السياسي في منطقة (الشرق الأوسط) وبخاصة عندما تقرر دولة في المنطقة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية لتفادي استيراد الغذاء من الخارج، لكن النزاع قد يدمر خطط التنمية والتطور في هذه البلدان والحل في التعاون بين دولها لحل المشكلات المختلف عليها وأهمها قضية المياه العذبة.(١٧)

لعل تفسير العديد من الممارسات السياسية والعسكرية في منطقة (الشرق الأوسط) يعود إلى النزاع على المياه فصراع إيران مع العراق بدأ حول شط العرب، وموقف تركيا في التحالف مع إسرائيل هو لإضعاف موقف العرب وبخاصة سوريا والعراق لتتمكن من مياه الفرات، وان احتلال إسرائيل لمناطق عربية عام ١٩٦٧ ـ حول إسرائيل ـ كان يقع ضمن استراتيجيتها للأمن وبالأخص للسيطرة على مصادر المياه في هذه المنطقة ـ نهر اليرموك، ونهر الأردن، ونهر النيل، والمياه الجوفية في الضفة الغربية ـ ثم إن احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام

١٩٨٢ ، وسعيها للسيطرة على مصادر المياه يرجع إلى أن ٦٠٪ من المياه المستهلكة في إسرائيل تأتي من الأراضي العربية المحتلة. إن فكرة إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، والتي ترمز إليها الخطوط الزرقاء في العلم الإسرائيلي هي قضية السيطرة على مياه العرب. فالعرب يواجهون تحديات كبيرة داخلية في كل قطر عربي، في مسألة المياه، وإقليمية (التهديد الفعلي من دول الجوار غير العربية).

«إن المشكلة تثار بشأن تحديد مفهوم محدد لعدد من المصطلحات بشأن مياه النهر الذي تشترك في استخدامه أكثر من دولة، فتسمى المياه العابرة للحدود، والمياه المشتركة، والمياه غير الوطنية، والمياه الحدودية، ومياه حوض النهر. هذه المصطلحات يفسرها كل طرف تفسيراً سياسياً حسب مصالحه وأهدافه.. إن النزاع بشأن المياه إذا لم يصل إلى حل سلمي وعادل في منطقة (الشرق الأوسط)قد يؤدي إلى حرب تضع المصالح الغربية في خطر. . وحتى حالة عدم الاستقرار نتيجة استمرار النزاع بشأن المياه قد تؤدي إلى حرب شاملة في المستقبل»(١٨).

إن عبارة وردت في النص السابق وهو رأي لأحد الكتاب الغربيين قد تثير جدلاً حول ذلك الاهتمام الكبير، والتركيز على أزمة المياه في الشرق الأوسط بين دول المنطقة فهو يقول: «إن النزاع بشأن المياه إذا لم يصل إلى حل سلمي وعادل في منطقة الشرق الأوسط قد يؤدي إلى حرب تضع المصالح الغربية في خطر». وتحليل هذه العبارة يضعنا أمام احتمالين فيما ترمي إليه: الأول: إن المسألة في ذلك الاهتمام من قبل الغرب بأزمة المياه في المنطقة تعود إلى شعوره بالخطر على مصالحه إذا ما نشب نزاع مسلح أو حرب شاملة، وليس أن الغرب يريد حلاً لأزمات إنسانية وتنموية في المنطقة. أما الاحتمال الثاني لتفسير مثل هذه العبارة هو أن المفكرين والمتخصصين الغربيين يحرضون سلطاتهم السياسية لممارسة الضغط في اتجاه «حلول للأزمات» في المنطقة، بدافع يخدم السلام العالمي وحقوق الإنسان عن طريق الضغط عليها بأساليب التدخل لإيجاد حل عادل لأزمة المياه في المنطقة لأن في عدم حلها سلمياً ستكون هناك حرب، ولن يتضرر أطراف النزاع فحسب، ولكن مصالح الغرب ستتعرض للخطر. ويذهب الباحث في النص المذكور إلى أنه في حالة عدم الاستقرار بسبب النزاع بشأن المياه، قد تؤدي إلى حرب شاملة في المستقبل وهو هنا يدق ناقوس الخطر ويحذر لأن الحرب بكل المقاييس دمار وخسارة لكل الأطراف.

الأسئلة المهمة هنا هي:

«هل السيطرة على مصادر على المياه تؤدي إلى فرض إرادة الأقوى على الآخرين؟ وهل الدول المتأثرة سلباً من التحكم في المياه العابرة للحدود ستلجأ إلى القوة العسكرية لإعادة التوازن، وتحقيق مصالحها؟ وهل تستطيع دولة تتحكم في مصادر المياه أن تغلق الصنبور عن الدول الأخرى في وادي النهر؟. . . إن الأمر يبدو كذلك بالنسبة لتركيا بعد تنفيذ مشروع شرق الأناضول على الفرات بإقامة سد أتاتورك، وخزانه الضخم، والسدود الأخرى على نهر الفرات. . . إن هناك وسيلة أخرى لحل هذه المشكلة هي بالحوار والتعاون بين الدول المشتركة في حوض النهر. لكن السؤال كيف يتحقق الحل البديل لاستخدام القوة؟»؟(١٩)

إن الأسئلة الهامة التي أثارها النص السابق قد استنتج منها الباحثان أن سياسة تركيا فيما يتعلق بسيطرتها على مصادر المياه ستؤدي إلى حرب بينها وبين جيرانها العرب. لكن الباحثين تجاهلا، ولم يذكرا بنفس أسلوب

الحسم هذا عن سيطرة إسرائيل على المياه العربية، وان استمرار نهجها هذا سيؤدي كذلك إلى حرب شاملة بينها وبين الدول العربية التي تقع تلك المياه في أراضيها وهي محتلة من قبل إسرائيل.

هذا لا يعني أن مؤلفي الكتاب الذي ورد فيه ذلك النص متعاطفان مع إسرائيل، لأنه كما يتضح من المعالجة خلال فصول الدراسة أن هناك محاولة جادة وعلمية لبحث مشكلة المياه، لكن حرب التفكير فقط هو الذي أثار ملاحظتنا، لأننا نعتقد بأن هناك خطرين على المياه العربية يتمثلان في تركيا و إسرائيل وأن أسباب ذلك الاعتقاد وظروفه وملابساته سنوضحها في جزء خاص في معالجتنا لأزمة المياه في المنطقة ودور كل من تركيا و إسرائيل فيها.

إنه إذا كان طريق المعالجة للمشكلات الأساسية التي تثار بين دول الجوار أو القبائل في السابق تتسم بالعنف والصدام المسلح لأنها كانت تعبيراً عن سلوك درج عليه المجتمع وقواه القبلية وغيرها في زمن كانت تحسم الأمور بتلك الطرق بيد أننا نفترض في عصر يشهد نهضة وحضارة معاصرة وتقدم بشري في شتى المجالات ينبغي التعامل بأسلوب مختلف لحل مشكلاتنا، وهو الحوار لحل المشكلات، والحرب محتملة إذا فشلت الدبلوماسية في التاريخ الحديث والمعاصر، وهي قضية خطيرة ذات أبعاد سياسية في منطقة الشرق العربي. إن المياه تلعب دورا مميزاً في أحداث المنطقة كقضية أمن وعلاقات دولية معاصرة، ولأهمية المياه يمكن القول بأنها ضرورية وأساسية لحياة البشر، والحيوان والنبات، وأنها قضية استراتيجية في سياسات دول المنطقة، وكونها أساسية للأمن فإنها تقود إلى النزاع، ويمكن القول إن القانون الدولي وحده لن يكون حلاً للخلافات على المياه مالم تكن هناك اتفاقيات بشأن حقوق توزيع المياه سواء السطحية أو الجوفية بين الأطراف المتنازعة عليها. إن مشكلة المياه تتفرع عنها مشكلات أخرى عديدة منها ما يتعلق بالبيئة، وزيادة عدد السكان، وسياسة كل دولة، والمصادر البديلة، وطريق استخدام المياه، والتكنولوجيا المستخدمة إلخ . . . [٢٠]

من المهم التوقف قليلاً لتحليل تأثير أزمة المياه على الوضع الأمني في المنطقة في الحاضر والمستقبل.

هناك علاقة متينة بين مسألتي الأمن وندرة المياه في منطقة المشرق العربي. إن المياه الدولية العابرة الحدود بين الدول تخلق النزاعات كما أسلفنا، وتحدث ندرة المياه نفس النزاعات عندما يكون الطلب عليها أكثر من المتوفر، وفي الحقيقة هناك ندرة حقيقية في المياه في منطقة المشرق العربي، ولذلك تأثير نفسي، فعندما يشعر الناس بأن خطراً يتهدد حياتهم ومستقبلهم في مسألة حيوية كالمياه فإن ذلك القلق قد يساهم في إشعال النزاع وأحياناً تصور المسألة على أن هناك أزمة في الندرة، وهي ليست كذلك، إنما الأزمة تكمن في إدارة شئون المياه وكيفية التعامل معها، ويمكن ذكر عدد من الأسباب لندرة المياه في المنطقة:

١ـ تقلبات الطقس وجفافه.

٢ـ استهلاك جائر لمصدر هام للمياه هو مياه الآبار.

٣ـ تلوث المياه.

٤ـ عدم توفر مصادر بديلة للمياه في بعض الدول.

٥ـ الإجراءات المتبعة للأمن المائي ضعيفة جداً. [٢١]

إن مفهوم الأمن التقليدي هو تعرض البلاد لخطر خارجي وضرورة الاستعداد له، ولكن مفهوم الأمن قد تطور في الوقت الحاضر ليشمل جوانب هامة وأساسية في حياة المجتمع - في حاضره ومستقبله - اجتماعية واقتصادية، وسياسية، وثقافية.

ويرى بيتر روجرز وبيتر لايدن «إن الزراعة أساسية لتحقيق الأمن، وفي نظرهما إن الأمن الغذائي يختلف عن الاكتفاء الذاتي لكن الاثنين بحاجة إلى المياه والتي هي نادرة في منطقة الشرق الأوسط»[٢٢]، نختلف هنا مع الباحثين في رؤيتهما لهذه المسألة لأن الإطار والعناصر التي يحددانها لمسألة الأمن تبتعد بعض الشيء عن جوهر القضية.

إن المشكلة في المنطقة سياسية وإدارية في الأساس، في تعامل الدول والمؤسسات والأفراد مع قضية هامة كقضية المياه العذبة. إن الأمر يتمحور حول الإدارة والإرادة السياسية، وهما عنصران أساسيان للبناء والتنمية في مجتمعاتنا المعاصرة، ويكمن جزء كبير من المشكلة في سوء الإدارة لشؤون المياه، وهي ربما تكون ضمن تخبط أكبر تعيشه مجتمعات المنطقة في هذه المرحلة من تاريخها، لكونها تمزج بين ثلاثة نماذج في آن واحد، مجتمع متخلف، ومجتمع نام، ومحاولة للتقدم والعصرنة.

أما الإرادة السياسية فهذه قضية القضايا حيث لا يزال النهج الذي تسير عليه الأمور في المنطقة متخلفاً سواء في التعامل مع مشكلة المياه أو القضايا الأخرى، ويبدو أن السبب الأساسي يعود إلى عدم المشاركة الحقيقية للشعوب في اتخاذ القرار. إن العديد من صناع القرار في المنطقة إما غير قادرين على اتخاذه، أو ان قراراتهم تأتي أثناء الحدث أو بعده كرد فعل له، وليس هناك تفكير استراتيجي لديهم، ومن دون قيام المجتمع المدني «مجتمع المؤسسات» وتحمله مسئولية التصدي لمسألة التنمية والنهضة بالتفكير العلمي والعقلاني فإن مشكلة المياه وغيرها ستبقى مجال توتر ونزاع دائم، وستنتج عنها أزمات وكوارث. إذاً المسألة لا تقتصر على أن تكون الزراعة أساسية لتحقيق الأمن، ربما للأمن الغذائي، لكن ذلك لا يعني إلا جزءاً من تحقيق مفهوم الأمن الشامل.

تؤكد المؤشرات المستفادة من الدراسات الاستراتيجية القائمة والتي زادت في الفترة الأخيرة بأن الحقبة المقبلة هي حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط للأسباب التي سبق ذكرها، وهذا الصراع متعدد الأطراف، لكن الأكثر خطورة تطلع إسرائيل ومنذ أمد بعيد إلى المياه العربية، وأن أكثر الدراسات الإسرائيلية قد وضعت موضوع المياه على رأس أسباب تمسك إسرائيل بالضفة الغربية المحتلة، وأن نهر الأردن هو حدود إسرائيل من الشرق.

«إن توزيع المياه بين الدول العربية والدول الأخرى المجاورة التي تشاركها في مياه الأنهار يمكن أن يتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر منها، ونظراً لأهمية موضوع المياه في المنطقة العربية تحدث نائب رئيس البنك الدولي كابوتوخ فيرز في مؤتمر قمة عمان الاقتصادي الذي عقد خلال الفترة من ٢٩ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٥م عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية فقال: إن تقديرات البنك الدولي الأخيرة أشارت إلى أن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام ١٠٠٪ أو أكثر من الموارد المائية غير المتجددة كل عام، وتستخدم دول أخرى في المنطقة مثل مصر وإسرائيل نحو ٩٠٪ من مواردها المائية غير المتجددة كل عام، وحذرت دراسة أعدها المركز القومي للبحوث في مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي

في السنوات المقبلة، كما أشارت دراسة أخرى أجراها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في أغسطس ١٩٩٣ إلى أن إجمالي الطلب على الماء لكافة الاستخدامات في الوطن العربي يقدر بنحو ٣٦٨ بليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ أي بعجز مائي قدره ٣,٥ بليون متر مكعب، ونحو ٦٢٠ بليون متر مكعب سنة ٢٠٣٠ أي بعجز مائي قدره ٢٨٢ بليون متر مكعب»[٢٣].

إن الأرقام التي تذكرها هذه الدراسات تثير الفزع والخوف من المستقبل الذي لا يزال مجهولاً في مسألة المياه وغيرها لأمة العرب، هذه الأرقام أخذت على أساس الاستهلاك الحالي للمياه، وتوقعات الزيادة في الاستهلاك في المرحلة القادمة بناء على التطور المتوقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتزداد خطورة الأمر إذا وضعنا في اعتبارنا غير المتوقع من أحداث ومتغيرات قد تؤثر سلباً على حاجتنا إلى المياه، وقد يثير البعض أن ذلك ينطبق أيضاً على أن أحداثاً ربما تكون نتائجها إيجابية في إيجاد طريق سلمي لتوزيع حصص المياه بين الدول المتنازعة أو إدخال الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر إلخ. لكن الأمر الذي نود التأكيد عليه أن العرب ليس لديهم استراتيجية في هذه المسألة في الوقت الذي يملكها جيرانهم من الإسرائيليين والأتراك، الذين يهددون مياههم في الحاضر والمستقبل. والسبب أن الدول العربية على مستوى القطر، والعالم العربي تفتقد إلى التنسيق، والوعي بمصالحها الحيوية، وجامعة الدول العربية عاجزة عن القيام بهذا الدور.

«ويعكس التنسيق الواضح بين كل من تركيا وإسرائيل في التحرك في المنطقة، وفي مسألة المياه بالتحديد التعاون الإقليمي للضغط على كل من سوريا والعراق، وربما التلويح لبعض دول المنطقة بإمكانية التعاون الاقتصادي في مقابل التخفيف من حدة العجز المائي لكل دول المنطقة بما في ذلك السعودية ودول الخليج العربية ومن الواضح أن كلاً من تركيا وإسرائيل ستحاولان تعظيم العوائد الاقتصادية والسياسية على حساب الموارد المائية العربية من ناحية، وعدم تحقيق السلام العادل من ناحية ثانية، وفرض الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على العرب من ناحية ثالثة»[٢٤].

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: لماذا التنسيق التركي الإسرائيلي في هذه المرحلة من تاريخ المنطقة؟ لابد أن هناك أسباباً واعتبارات لديهما لذلك التنسيق، المسألة هي ليست في التنسيق بين هاتين الدولتين أو غيرهما، ولكن هذا التنسيق على حساب من ومن سيدفع ثمن ذلك، وماهي الأهداف البعيدة لهذا التنسيق، ومدى تأثيرها على العرب؟ من الناحية السياسية إن الدولتين لديهما مشكلات ونزاع تاريخي مع العرب يتعلق بالأرض، والمصالح، وموارد المياه، وأنهما استغلتا ضعف العرب في هذه المرحلة للضغط عليهم وكان لا ينبغي أن يفسح العرب لمثل هذا التنسيق، وذلك ببناء علاقات جيدة مع جارتهم تركيا، والشروع في حل المشكلات القائمة بينها وبين بعض الدول العربية مثل مسألة الاتفاق على حصص مياه نهر الفرات، ومسألة لواء الاسكندرونة السوري المحتل من قبل تركيا منذ عام ١٩٣٩م، ومشكلة الأكراد الأتراك على الحدود التركية السورية، والتركية العراقية إلخ، إن مصالح تركيا في الدول العربية أكثر بكثير من مصالحها مع إسرائيل.

إن لدى تركيا و إسرائيل استراتيجيات خاصة بالمياه بعض جوانبها يتعلق بالتنمية في بلديهما، وجوانب أخرى سياسية تجاه العرب، فتركيا قد أدركت مؤخراً ـ وفي عصر يعتبر العرب فيه أضعف حالاً من أي مرحلة في تاريخهم الحديث والمعاصر ـ أن تقايض الماء بنفط العرب، أن تبيع لهم الماء كما تشتري هي النفط، إضافة إلى شعورها بأن تحكمها في مصادر مياه دجلة والفرات يوفر لها مصادر قوة سياسية واقتصادية في المنطقة. أما

إسرائيل فلن تعيش دون السيطرة على مصادر المياه العربية كما يعتقد قادتها ومفكروها لأن أكثر من ٦٠٪ من استهلاكها للمياه العذبة يأتي من المياه العربية في نهر الأردن واليرموك والضفة الغربية والليطاني.

ولأهمية وخطورة المياه والنزاع بشأنها بين دول منطقة الشرق الأوسط، ولأن الأنهار عابرة لحدود بعض تلك الدول فإن الاهتمام بالمشكلة يتصاعد على المستوى الإقليمي والدولي، وعقدت عدة مؤتمرات واجتماعات ثنائية، لكن المشكلة لا تزال قائمة، ومن هنا كان لابد من الاهتمام الدولي وليس تدويل القضية، فعقد مؤتمر للمياه في تركيا في نوفمبر عام ١٩٩٠ حضرته ٢٢ دولة بتمويل من المؤسسة العالمية للمياه، ولم تحضره سوريا ولبنان بسبب مشاركة إسرائيل في المؤتمر، لأن إسرائيل تحتل أراضي سورية ولبنانية ومياهاً سورية ولبنانية، وبرأيهما لا يمكن مناقشة مسألة المياه قبل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكيين قد بدأوا يعملون لتأمين وجود إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وكانت الخطة الأمريكية لذلك، التي طرحها الرئيس ترومان منذ عام ١٩٤٨، تهدف إلى توزيع المياه بين الأردن وسوريا و إسرائيل. وفي الخمسينات عادت الولايات المتحدة لنشاطها بشأن مياه المنطقة بمشروع جونستون المعروف(٢٥) وسنشرح هذا المشروع عند بحث قضية المياه بين العرب و إسرائيل تفصيلاً.

وكان لايزال هدف المساعي الأمريكية هو تحقيق حلم إسرائيل والحركة الصهيونية بضمان أمنها ومستقبلها بالسيطرة على مصادر المياه في المنطقة وفي ديسمبر عام ١٩٩٢ عقد المؤتمر الأكاديمي الدولي بشأن المياه في الشرق الأوسط في زيوريخ، وركز أعضاء المؤتمر على المياه التي تنبع من تركيا، وعلى مشروع قناة السلام التركية كبديل لخطة أوزال في مشروع أنابيب السلام، وقد رحبت إسرائيل بتلك المشاريع لكن العرب متخوفون منها(٢٦) لأنها تحقق خططا وأهدافاً سياسية واقتصادية كما يعتقدون. وهذا الأمر يطرح تخوف العرب من تحالف تركي إسرائيلي كما ذكرنا، والذي بدأ يأخذ مساراً جديداً يركز على المياه منذ عام ١٩٩٦، ولذلك التحالف مقدمات نلاحظها من خلال تطور العلاقات السياسية بين تركيا و إسرائيل منذ قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٨.

يبدو أن الدولتين تطمحان إلى تقاسم الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المشرق العربي مع المحافظة على المصالح الحيوية الغربية في المنطقة.

إن المياه والنزاع بشأنها في منطقة المشرق العربي، والعالم العربي بصورة عامة قضية اقتصادية سياسية في عصرنا، فإن هذه المياه عابرة للحدود، وهناك مشكلات حدودية. ولو عدنا إلى العديد من النزاعات والحروب الإقليمية في المنطقة سنجد أن جانباً أساسياً من أسباب اندلاعها هو النزاع على المياه، بين العرب و إسرائيل وبين العرب وتركيا وحتى بين العرب و إيران، ولم تخل أزمة أو حرب في المنطقة من دخول المياه كأحد عناصر النزاع أو الضغط، كما أنه يمكن أن تستخدم المياه كسلاح للضغط «ففي نوفمبر عام ١٩٩٠ أثناء الاحتلال العراقي للكويت تحدثت بعض التقارير الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية بأن واشنطن اقترحت على تركيا قطع مياه دجلة والفرات عن العراق، واستخدام المياه كسلاح سياسي لإرغام نظام الحكم في العراق على الانسحاب من الكويت، ولكن الاقتراح لم يستجب له لخطورته على السكان لأن ٩٥٪ من حاجة العراق للمياه العذبة في الزراعة وغيرها هي من نهري دجلة والفرات». (٢٧)

«لا يبدو أن هناك حلاً محدداً لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، فالحل يبدأ بالحوار حول توزيع حصص المياه بين القوى والدول المتنازعة عليها، ولا بديل لذلك غير الحرب، لذا فإن قرارات صعبة ينبغي أن تتخذ في داخل كل دولة للحفاظ على الثروة المائية وتطوير مصادرها، وترشيد صرفها في حدود الحاجات الأساسية»(٢٨).

يطرح هنا بيتر كليك Peter Clieck قضية مهمة لابد من التوقف عندها لبحثها وهي معالجة حق كل دولة في المياه وحل المشاكل المتعلقة بها بالحوار، ثم لابد من بناء استراتيجية لكل دولة خاصة بها لمواجهة المشكلات الناجمة عن الندرة في المياه في الحاضر والمستقبل. أي أنه يطرح مقترحات على مستوى كل دولة، وعلى مستوى المنطقة لمواجهة الأزمة سلمياً، وهو يرى ضرورة صدور قرارات صعبة لأنه يدرك مدى تعقيد الوضع السياسي وتراكماته التاريخية في المنطقة. وما يهمنا كيف يواجه العرب هذه القضية التي يتوقف عليها حياة ومستقبل شعوبهم في المستقبل القريب والبعيد؟

وسنحاول قراءة ومناقشة كيفية تعامل العرب مع قضية المياه.

على الرغم من إدراكنا للدور الذي تلعبه كل من إسرائيل وتركيا للهيمنة على مصادر المياه العربية فإن حلولاً واستراتيجيات يمكن أن تباشر بها الدول العربية على مستوى القطر أو قطرين فأكثر، ويمكن أن تساهم إلى حد كبير في مواجهة الأزمة على المياه في الحاضر والمستقبل.

ولنذكر بعض الأمثلة على تعثر التنسيق العربي في هذه المسألة ونطرح في هذا السياق مشروعاً كان لا ينبغي الخلاف الشديد حوله لأنه أقل تعقيداً من الناحية السياسية وهو مشروع «حوض الحماد» الذي تشترك فيه أربع دول عربية هي سوريا والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية.

«بدأ مشروع حوض الحماد بين الدول العربية الأربع عام ١٩٧٩، باجتماعات مشتركة، وقام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة بين هذه الأقطار، وهو ـ أصلاً ـ حوض نهر الفرات الذي يصل إلى شمال المملكة العربية السعودية، لكن ماتم إنجازه هو تحديد مقر للمشروع، وللبدء في العمل على المستوى القطري، وضعت بعض الدراسات التي تناولت مسح التربة والغطاء النباتي، والثروة الحيوانية، وأنماط المعيشة في الحوض، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والدراسات المناخية، ودراسة المياه السطحية والجوفية. . . .

يتوفر في الحوض طبقات مائية ضحلة وأخرى عميقة، ويرتبط توفر المياه الجوفية، ونظام حركتها بنظام التغذية، وبالوضع الجيولوجي العام، ويشمل هذا الوادي مناطق الطريف، والقريات، والتنف، والحماد، وجبل عنازة، ووادي المراء الأعلى. وتمتد هذه المنطقة الهلالية الشكل من عرعر في شمال السعودية حتى وادي المياه في سوريا، وتحتوي على مخزون مائي كبير، وعلى عدة مستويات مائية، وتشمل المنطقة كذلك إقليم جبل العرب، ووادي سرحان في الأردن. وهذا التكوين جاء نتيجة لنشاط بركاني قديم في بعض أجزائه، وقد استخدم التصوير بالأقمار الصناعية للكشف عن مياه هذا الحوض، حيث إن منطقة الحماد ـ أساساً ـ مشتركة بين سوريا والعراق (منطقة الحماد السورية ومنطقة الحماد العراقية)»(٢٩).

لقد كان نجاح أو فشل مثل هذا المشروع دليل على نجاح أو فشل العمل العربي المشترك. ومن المؤسف فإن العمل في المشروع لم يتطور، وربما توقف ولم يتعد الجوانب الفنية والإدارية والدراسات حتى بداية

الثمانينات، وفي تقديرنا أن فشل هذا المشروع يعود للخلافات السياسية بين الدول العربية، ولن تتحقق مشاريع تنموية عربية مشتركة ما لم تفصل عن الخلافات السياسية بين الدول العربية.

ومادمنا نبحث في البعد السياسي للمياه في المشرق العربي فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض الوقائع والأحداث في المشاريع العربية والإسرائيلية، والتي تدل على الفارق بين العقليتين (عقلية البناء وعقلية الهدم). «لقد قام النظام العراقي في بداية التسعينات بتجفيف المستنقعات والأهوار في جنوب العراق لمواجهة الانتفاضة هناك دون النظر إلى مصلحة الشعب، وحاجته للمياه في الزراعة والشرب وتربية الحيوانات، بينما قامت إسرائيل قبل عقود بتجفيف بحيرة الحولة لتحويل مياهها إلى داخل إسرائيل بهدف الاستفادة منها بدلاً من العرب»[٣٠] هذا مثال على كيفية الربط بين السياسة وتخريب التنمية لدى بعض الأنظمة العربية.

وأخيراً وأمام الضغط من قبل بعض المثقفين العرب، والضغط العالمي لخطورة النزاع بشأن المياه العذبة في (الشرق الأوسط) «تحركت الجامعة العربية ببطء شديد، وأصدرت تقريراً عنوانه (الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه) ويلخص التقرير مشكلة المياه في الوطن العربي بالآتي:

١ـ النمو السكاني وازدياد حجم الطلب على المياه.

٢ـ ظهور العجز المائي في عدد من الأقطار العربية، وانعكاس ذلك على تطور الفجوة الغذائية.

٣ـ التوزيع غير المتوازن بين مصادر المياه ومناطق الاستهلاك.

٤ـ استثمار معظم الأحواض المائية القريبة من مواقع الاستهلاك بعد قيام إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي العربية، ومنابع المياه فيها لبناء المزيد من المستوطنات لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد. وبفضل عوامل خارجية أخذت بعض الأطراف الأجنبية تمارس الضغط لاستنزاف الموارد المائية العربية، ولخلق أزمة حقيقية للمياه، وقد تمثل ذلك بقيام تركيا بإنشاء السدود على نهر الفرات، وروافد دجلة، وتحكمها بكميات المياه في النهرين على حساب مصالح الدول العربية المجاورة»[٣١].

والسؤال الذي نطرحه إذا كانت الجامعة العربية قد أدركت خطورة الموقف فماهو دورها في ترسيخ العمل العربي المشترك في مسألة المياه وغيرها؟.

إن تعثر العمل العربي المشترك يعود للخلافات السياسية التي جعلت الجامعة العربية ضعيفة، وغير قادرة على مواجهة التحديات المصيرية التي تواجه العرب لأن الجامعة العربية تمثل الأنظمة العربية وانعكاس لها.

المياه والبعد الاقتصادي والاجتماعي في المشرق العربي

لقد هيمن النفط على الجغرافية السياسية للموارد في الشرق الأوسط لفترة امتدت قرناً من الزمان حتى الآن تقريباً، بيد أن المياه تدخل الآن عنصراً مهماً ومؤثراً في الجغرافية السياسية لا يقل عن النفط. وربما يكون أكثر خطورة وتأثيراً في القرن الواحد والعشرين. ورغم الازدياد المتوقع لاعتماد الغرب على نفط الخليج مع نهاية هذا القرن إلا أنه من المرجح أن تشكل المياه سياسات المنطقة على نحو متزايد، ففي سائر أنحاء الشرق الأوسط بالنسبة للزراعة تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم كفاية كمية الأمطار، وأن

ارتفاع معدل نمو السكان في سائر أنحاء المنطقة يكشف الحاجة الماسة إلى زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة في الزراعة والصناعة، وبالتالي فإن الاستفادة من كل موارد المياه الطبيعية المتاحة وأيضاً تطوير مصادر جديدة هما أمران حيويان[٣٢].

إن المتغيرات الدولية التي استجدت في السنوات الأخيرة، والتي انعكست علينا، خلقت خللاً متعاظماً في موازين القوى العربية ـ الإقليمية، فتحت المجال على مصراعيه أمام شتى الاحتمالات بالنسبة للنزاعات الدائرة حول مسألة الموارد المائية، ويبرز المشروع الاقتصادي المائي التركي كواحد من العناصر الرئيسية التي سوف تحدد إطار المحيط الشرق أوسطي، فهذا المشروع له انعكاسات مباشرة على حركة رؤوس الأموال والتوظيفات، وعلى مقايضة النفط بالماء، وتعزيز المبادلات التجارية على أنواعها، وفتح الأسواق بعضها على بعض، وتشجيع حراك السكان، والقوى العاملة، ودخول تركيا بقوة أكبر إلى سوق الامتيازات، وتنفيذ المشاريع الضخمة في المنطقة، وتشكل الأوضاع الراهنة بالنسبة لتركيا إغراء للسعي مجدداً إلى الاضطلاع بدور القطب المهيمن، وما قيل عن تركيا ينطبق بصيغ وأشكال أخرى على إسرائيل التي توصلت بعد نصف قرن من الصراع مع العرب إلى إحلال مشروع السيطرة الاقتصادية بدلاً من السيطرة العسكرية، والمتمثل في مشروع السوق الشرق أوسطية المدعوم من الغرب[٣٣]، وسنشير لاحقاً لهذه المسألة التي باتت تشغل فكر وسياسات أصحاب القرار في دول المنطقة.

وأصبح من المؤكد ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين بأن مصادر مياه جديدة لم تعد موجودة، وأنه كذلك المياه الفائضة عن الحاجة غير موجودة، وأن المياه الجوفية والسطحية المتوفرة يقل منسوبها لعوامل مختلفة.

«لقد حدثت تطورات تكنولوجية مهمة خلال المائة سنة الماضية، وزاد عدد السكان بصورة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما حدثت تغييرات اقتصادية هامة في الأقطار العربية. إن بعض الأقطار العربية تمكن من شراء التكنولوجيا ليطور استخدام المياه، أو إيجاد مصادر جديدة للمياه تلبية للزيادة في عدد السكان. وأن التطور الاقتصادي البطيء والمتخلف في هذه المنطقة لن يحل مشكلة السكان في القرن القادم ما لم تكن هناك حلول للزيادة في عدد السكان، وتطوير مصادر المياه، والاهتمام الفعلي بالزراعة. إنه من المهم توفير غذاء جيد ومناسب للناس في القرن الواحد والعشرين، وهذا يتطلب تطوراً اقتصادياً في كل قطر عربي، وهذا يعني توفير المياه اللازمة، لكن المؤسف أن ملامح المستقبل، واحتياجاته الأساسية غير مدركة، ولا يعنى بها بجدية في العالم العربي». [٣٤]

إن الغذاء الجيد والمناسب للناس في دول المشرق العربي يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الشاملة، وهذه لن تتحقق ما لم يكن هناك استقلال اقتصادي وسياسي. ومنذ فترة طويلة والغرب يسعى لاستمرار التبعية الغذائية للعرب عن طريق تشجيع ودعم تركيا وإسرائيل للسيطرة على مصادر المياه في الشرق الأوسط، وتفاقم مشكلة العجز والندرة في المياه العذبة للدول العربية، وبذلك تستمر التبعية الغذائية التي تؤدي دون شك إلى تبعية سياسية، واستمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العرب، إن الدول العربية تستورد نحو ٤٠٪ من إجمالي ما يستورده العالم الثالث من المواد الغذائية، وإذا استمر تخلف الإنتاج الزراعي فسيزداد الاستيراد وستستمر التبعية[٣٥] لأن استيراد الوطن العربي لـ ٤٠٪ من إجمالي ما يستورده العالم الثالث يعتبر

نسبة عالية جداً، وهذا يكشف عن تخلف حقيقي في مجال الزراعة في الوقت الذي تتوفر المياه والأراضي الصالحة للزراعة في بعض أقطار الوطن العربي مثل منطقة الهلال الخصيب، ووادي النيل، لتقليل الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية، وتحتاج المسألة إلى تنمية حقيقية شاملة في هذه البلدان.

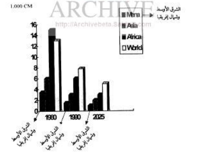
إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقيرة بالمياه العذبة فهناك ثلاثة أرباع المنطقة أراض جافة وصحراوية، وان أكثر من ثلث مياه الأنهار المتدفقة فيها تأتي من خارج حدود بلدانها. كذلك فالأمطار قليلة ونادرة.

ويزداد الطلب على المياه في المنطقة، وإن السكان قد تضاعفوا خلال ثلاثين سنة، وهم حوالي ٢٨٠ مليون الآن، ويمكن أن يتضاعف هذا العدد خلال الثلاثين سنة القادمة، وكذا فإن الطلب على المياه قد زاد بصورة كبيرة في العقود الأخيرة في الوقت الذي زاد فيه استخدام المياه للزراعة في المناطق الغير مستصلحة[٣٦].

جدول رقم (١)

وفيما يلي جدول يوضح استخدام مصادر المياه كل ثلاثين سنة في المنطقة العربية

2. Projected Renewable Resources Per Capita by Major Region - Year 2025



Source : World Resources 1992 - 93
World Bank Report 1995

يشكل عدد سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما نسبته ٥٪ من سكان العالم، بيد أن المنطقة لديها أقل من ١٪ من المياه العذبة في العالم. إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وكميات المياه الكبيرة المستخدمة من قبل الفلاحين في الزراعة، والاستخدام العائلي قد قللت من تزويد المنطقة بالمياه العذبة إلى الثلث سنوياً عن المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٦٠، باستثناء بلدين في الشرق الأوسط هما تركيا ولبنان، فإن معظم بلدان العالم العربي ستعاني من أزمة في المياه العذبة خلال الثلاثين سنة القادمة إلا في حالة تغيير أساسي في طريقة إدارة واستعمال المياه، وبغير ذلك ستعاني من أزمة في المياه العذبة، وشدة في الحاجة إليها، وتترتب على ذلك نزاعات خطيرة ستؤثر على التنمية الاقتصادية المتوفرة، وفي تقرير البنك الدولي المذكور محاولة للتعرف على حجم المشكلة ثم اقتراح خطوات استراتيجية عملية لمواجهتها، لكنه في نفس الوقت يحذر من خطورة النزاع في شأن المياه وعواقبه، ويرى تقرير البنك الدولي بأن التوجه الاستراتيجي ينبغي أن يرتكز على المياه للنمو، وليس النمو للمياه، إن الاستراتيجية تطرح ضرورة أن تتخذ حكومات المنطقة خطوات أساسية في طريقة الاستخدام المحلي للمياه، وفي علاقتها فيما بينها حول المياه، بحيث تتوافق الخطوات المحلية مع الخارجية من تمويلية وفنية. فالمطلوب تجنيد الحكومات والمواطنين للتعاون في استخدام المياه بحكمة، استخدام المياه بعلمية وتخطيط ووعي بحيث يحصل على أقصى فائدة منه، كذلك الاستمرار في البحث عن مصادر بديلة، ومساعدة للمصادر الموجودة حتى تتحرر هذه البلدان من الاعتماد على المصادر المحدودة والمهددة لديها. هذا التوجه ينبغي أن يكون في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه، وبخاصة في المجال التمويلي والفني. إن تصميم الاستراتيجيات والسياسات والتمويل لحل مشكلة ندرة المياه تتطلب ملاءمة الظروف الخاصة والإمكانيات، وأن تكون من أولويات مسئولية الحكومات الوطنية، وعلى البنك الدولي تقع مسئولية كبيرة لمساعدة تلك الجهود، هذا التوجه هو ضمن الأفكار لمؤتمر المياه الذي سيعقد عام ١٩٩٧، والبنك الدولي كما يتضح من التقرير على استعداد لتوفير ما يلزم من تمويل، ومساعدة فنية لدعم تنفيذ استراتيجيات دول المنطقة التي تعاني من مشكلات في المياه،[٣٧] لكن العبرة في التنفيذ والعدالة في تقديم المساعدات المطلوبة لتلك الدول.

إن تقرير البنك الدولي عن المياه في منطقة الشرق الأوسط يطرح أرقاماً مهمة تحتاج إلى وقفة لمعرفة مؤشراتها ودلالاتها. فمن قراءة الجدول السابق رقم (١) تتبين بأن كمية المياه المتوفرة للمنطقة في العالم هي ٣,٣٠٠ بليون متر مكعب في عام ١٩٦٠م، وأقل نسبة ستكون عليها هي في عام ٢٠٢٥م حيث سينخفض ٥٠٪ أي إلى ٦٥٠ بليون متر مكعب، «إن بعض دول المنطقة تقوم بتدمير مياهها الجوفية، فعلى سبيل المثال استنزاف الأردن واليمن من ٢٥ إلى ٣٠٪ من مياه الآبار لديها بالسحب أكثر من الكمية الاعتيادية، بمعنى أنها يعجلان نضوب المياه الجوفية لديهما»[٣٨]، ويلاحظ أن تقرير البنك الدولي قد تجاهل بعض القضايا الهامة المتعلقة بالمياه، وتجنب الإشارة لاستغلال إسرائيل للمياه العربية. فعندما تحدث التقرير عن الأردن، وبأنه يقوم باستنزاف مياهه الجوفية كان ينبغي أن يشير إلى الأسباب وهي دون شك لاتقتصر على زيادة عدد السكان، والاهتمام بالزراعة، ولكن بسيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن واليرموك وهما المصدران الأساسيان للمياه في الأردن قبل عام ١٩٦٧م. ثم قوله إن اليمن يستنزف مياهه الجوفية. في الحقيقة تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في اليمن، فليس في اليمن مياها سطحية (الأنهار)، وبسبب زيادة الطلب على المياه، وضعف إمكانياتها بعدم الاعتماد على تحلية مياه البحر فإنها اتجهت إلى المياه الجوفية والتركيز عليها، وهنا يأتي دور البنك الدولي في المساعدة لمثل هذه الدول بتمويل مشروعات لمصادر بديلة للمياه تساعد التنمية في تلك المناطق.

ويذكر تقرير البنك الدولي أيضاً «إن ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط يصاحبها التلوث حيث تتجه مياه الصرف الصحي المستعملة والملوثة إلى الأنهار والبحيرات، وهذه ترفع نسبة الملوحة في المياه العذبة، وتؤدي إلى تلويثها، وبذلك تهدد صحة الإنسان في هذه المناطق، ولاسيما الأطفال، هناك عدد من الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا مهددة بالتلوث بتأثير الصناعة، وبالهدر الذي يؤدي إلى عدم كفاية المياه للزراعة، كما أن كميات كبيرة من المياه تذهب للزراعة التي عائدها ضعيف في الوقت الحاضر»[٣٩]. من الناحية الاقتصادية: «من الصعب تحديد ميزانية للمياه في الشرق الأوسط لأسباب مختلفة، ففي الأساس ليس هناك معلومات جيدة ودقيقة متوفرة، وإن الجانب السياسي يطغى على الجانب العلمي، كذلك فالمنطقة تعاني من قلة الأمطار، وفي بعض هذه الأقطار لابد من تغيير العقلية التقليدية التي تعتقد بأنها ينبغي أن تحصل على المياه مجاناً كما كانت تتعامل في السابق».

«إن المعلومات لوضع ميزانيات للمياه غير حقيقية، وتؤدي إلى وضع ميزانيات خاطئة لأن العملية المتعلقة بالمياه متشعبة جغرافياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وأن النجاح في مسألة المياه يعتمد على الظروف الاجتماعية والسياسية ودرجة الوعي بنفس القدر الذي توفره الظروف العلمية والطبيعية، والأمثلة كثيرة فسوريا قبل عام ١٩٦٧ كانت تحصل على كميات من المياه أكثر مما تحصل عليه بعد الاحتلال الإسرائيلي لمصادر المياه العربية، وكانت إسرائيل تحصل على كميات أقل من المياه قبل عام ١٩٦٧، وعلى كميات كبيرة بعد عام ١٩٦٧م. وفي الماضي كان اهم الأساسي لبلدان الشرق الأوسط هو كيفية السيطرة على مياه الفيضان بواسطة السدود والخزانات، أما في الوقت الحاضر فإن السدود والخزانات هي لخزن المياه لوقت الطوارئ، ولبرمجة صرف المياه، ولتوليد الطاقة الكهربائية، والتوسع في الزراعة»[٤٠] ولما كان ولا يزال موضوع الزراعة وعلاقته بالمياه في منطقة الشرق الأوسط هاماً وأساسياً في المسألة الاقتصادية والبعد الاقتصادي للمياه فإنه من المفيد التوقف لبحث هذه المسألة ومعرفة تأثيراتها.

الزراعة

إن أكبر كمية من المياه العذبة في الدول العربية تذهب للزراعة، وفي الوقت الحاضر يستورد العرب أكثر من ٥٠٪ من حاجتهم للمواد الغذائية من الخارج، وستتضاعف هذه الكمية خلال العقدين القادمين إذا استمر الوضع الزراعي على ماهو عليه، واستمرت الزيادة الكبيرة في السكان. وهناك ثلاثة تحديات تواجه الزراعة في البلاد العربية:

١ـ تدهور الناتج الزراعي، وضعف دخل الفلاح مما أدى ويؤدي إلى هجرة الفلاحين إلى المدن كما يحدث في مصر مثلاً.

٢ـ بطء استخدام التكنولوجيا في مجال الزراعة، فالتقدم التكنولوجي، وطرق الري الحديثة تؤدي إلى توقف الهدر في المياه، وإلى الحصول على ناتج أفضل.

٣ـ التأثير السلبي لاستخدام المياه والذي يؤدي إلى زيادة كمية الطمي والملوحة والهدر[٤١]، المعادلة في المسألة الزراعية تكمن في أن الزيادة في عدد السكان تتطلب الزيادة في الأراضي المزروعة، وفي كمية ونوعية الإنتاج، وان هذه الزيادة بحاجة إلى زيادة في كمية المياه العذبة للري، والاستخدام الآدمي. إن الأرض المزروعة في الوطن العربي، والأراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٩٨ مليون هكتار أي حوالي ١٤٪ من

المساحة الكلية للوطن العربي، وأن أغلب هذه الأرض يمكن زراعتها بالحبوب، «وفي ضوء النمو السكاني، ومقادير الغذاء التي يحتاجها الإنسان، والحاجة إلى المياه باستخدام الأساليب العلمية في الزراعة والري، توصلنا إلى نتيجة مفادها ان الوطن العربي يمكن أن يحقق اكتفاء ذاتياً لحوالي ٣٥٠ مليون نسمة بواسطة مصادر مياهه التقليدية المتجددة مع افتراض استخدام أفضل الأساليب العلمية في الزراعة، والمحافظة على المياه والتربة وتوفير إمكانية اقتصادية وفنية لتنمية واستغلال جميع مصادر المياه المتجددة، وتوصيلها إلى أماكن الاستعمال»، بيد أن الأمر ليس بهذه السهولة لعدة أسباب لعل أهمها ضرورة وجود المؤسسة المتطورة والقادرة على بلورة مسائل البحث، وصياغتها، وتحديد أولوياتها، وخلق الجو العلمي الملائم لدراستها، إلى جانب المؤسسات القادرة على استخدام وتطبيق ما يتم التوصل إليه من نتائج هذه الأبحاث والدراسات[٤٢].

يبدو أن المعالجات الجذرية ينبغي أن تبدأ بالزراعة، وهذه المسألة تحتاج إلى تضافر الإدارة والإرادة الشعبية لأن الزراعة في الوطن العربي تعاني من زيادة في ملوحة التربة بسبب البحر، وارتفاع منسوب المياه الجوفية، وتدهور نوعيتها، وهذا واضح في مصر وسوريا والعراق، وإن المعالجة لا ينبغي أن تكون فردية بل مؤسسية[٤٣]. المسألة لا ينبغي أن ترتكز على التوسع في الإنتاج الزراعي فحسب لأن ذلك يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه في الوقت الذي تشكو المنطقة العربية من ندرة ومشكلات في مياهها، لكن المعالجة ينبغي أن تركز على تطوير وسائل حديثة في الزراعة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وحماية التربة، وترشيد استخدام المياه لينتقل الوطن العربي من مستورد لأغلب مواده الغذائية إلى الاكتفاء الذاتي، وربما تصدير الفائض من بعض تلك المنتجات، كما أن ذلك يرتبط وإلى حد بعيد بالقرار الإداري والسياسي وطبيعة العلاقات بين الدول العربية في التنسيق، والسوق المشتركة، وحماية الإنتاج الوطني إلخ . . . المسألة هي توفير الغذاء للسكان.

إن الانفجار السكاني قضية عالمية ضاغطة على الاقتصاد ومصادر المياه، وهي في منطقة المشرق العربي قد بدأت، وبدأ الإحساس معها بالخطر.

السكان

كل التقديرات تشير إلى أن السكان في منطقة الشرق الأوسط سيتضاعفون خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومن المؤكد أن مياه المنطقة باستثناء تركيا ولبنان لن تفي بحاجة دول المنطقة، ولما كانت الزراعة تستهلك أكبر كمية من المياه فإن الاستراتيجيات المتعلقة بالمياه ينبغي أن تتجه إلى هذا القطاع بهدف توفير الغذاء، وتخفيض استهلاك المياه.

إن المشكلة تكمن في أن كل مصدر كبير للمياه من الأنهار مشترك بين دولتين أو أكثر في المنطقة حتى المياه الجوفية في بعض المناطق مشتركة بين أكثر من دولة. وإن زيادة عدد السكان في دول المنطقة تسير بنسب عالية تصل إلى ٣,٩٤٪ بسبب النمو الطبيعي، وظاهرة الهجرة. ولمواجهة حاجة هذه الزيادة لابد من زيادة الأراضي المزروعة وتحسين الإنتاج كما ونوعاً، وهذا يعني زيادة استهلاك المياه.

لا يختلف أحد في أن أكبر كمية من المياه في هذه المنطقة تذهب للزراعة، بينما الزراعة في حقيقة الأمر قد تدهورت فيها خلال العقدين الماضيين في الوقت الذي يرتفع فيه عدد السكان، وتزداد الحاجة إلى المياه العذبة في الزراعة وغيرها، وتبقى مصادر المياه كما هي.

إن الأمر الذي أصبح بديهياً في المنطقة أنه إذا زاد نقص المياه العذبة زاد التوتر، وتصاعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر المياه، وبخاصة أنه ليست هناك اتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول، وهذه سنناقشها في البعد القانوني للمياه(44).

إن التفكير الاستراتيجي هو الذي يستشرف المستقبل، ويبدو أن حكومات المنطقة لم تدرك بعد أهمية ذلك التفكير حيث إن المنطلق يرتكز على المواءمة بين ما يتوفر لديها من مياه، وبين استخدامات المياه اقتصاديا والتوسع فيها، ثم إدارة المياه بصورة جيدة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والتفكير في المصادر البديلة والمساعدة. إن زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد من استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أن هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو اقتصادي، واجتماعي، وحضري، وحضاري، يضاعف من استهلاك المياه، لذا ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار وليس زيادة عدد السكان في حد ذاتها «رقمياً». فهناك وسائل معاصرة لاستهلاك المياه لم تكن متوفرة في حياة الناس التقليدية في الماضي، وعلينا أن نوازن، ونلائم بينها وبين ترشيد استهلاك المياه بحيث تكون المعادلة متوازنة بين ما نحتاجه، وماهو متوفر من المياه العذبة.

وكمؤشر على زيادة عدد السكان وبالتالي ضرورة زيادة المساحة المزروعة مما يترتب عليها زيادة في الطلب على المياه، نقرأ معاً الجدول التالي الذي يتضح منه حصة الفرد من المياه في عدد من دول الشرق الأوسط في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٢)

كميات المياه بالأمتار المكعبة (مليون)(45)

الدولة	١٩٩٠	٢٠٢٥	ملاحظات
المملكة العربية السعودية	٣٠٦م٣	١١٣م٣	بالأمتار المكعبة (مليون)
الكويت	٧٥م٣	٥٧م٣	
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٨م٣	١٧٦م٣	
قطر	١,١٧١م٣	٦٨٤م٣	
سلطنة عمان	١,٢٦٦م٣	٤١٠م٣	
الأردن	٣٢٧م٣	١٢١م٣	
اليمن	٤٤٥م٣	١٥٢م٣	
لبنان	١,٨١٨م٣	١١٣م٣	
سوريا	٢,٩١٤م٣	٢١٠م٣	
إسرائيل	٤٤٥م٣	٢٦٤م٣	
إيران	٢,٠٢٥م٣	٨١٦م٣	

إن القراءة المتأنية لهذا الجدول توضح لنا الحقائق التالية :

أولاً:

إن جميع هذه الدول ستعاني نقصاً في حصة الفرد من المياه عن معدله الحالي في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين .

ثانياً :

إن حصة كل من سوريا ولبنان المذكورة في الجدول هي بعد أن فقد البلدان كميات كبيرة من مياهها بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٦٧ ، وسيطرة إسرائيل على مصادر مياه نهر اليرموك والليطاني .

ثالثاً :

إن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ستكون أكثر هذه الدول معاناة في ندرة المياه، ونقص حصة الفرد على الرغم من إمكانياتها وقدرتها على تحلية مياه البحر.

رابعاً :

إن النقص في حصة الفرد لدى إسرائيل سيترتب عليها تشبثها بالأرض العربية المحتلة، ومصادر المياه فيها، وهذا يعني حتمية الحرب بين العرب واليهود بسبب النزاع على مصادر المياه في المنطقة .

خامساً :

إن ما تشير إليه هذه التوقعات الرقمية يدل على بوادر أزمة في المياه في المستقبل القريب في منطقة المشرق العربي، وعلى العرب أن يضعوا ذلك في تقديراتهم عند استشراف المستقبل .

إسرائيل والعرب

يحذر أحد الأكاديميين الإسرائيليين وهو بروفسور ارنون سومر من جامعة حيفا من «أن لدى دول المنطقة هوس لتطوير المشروعات الهادفة إلى الاستغلال الكامل للأنهار والجداول، وذلك بهدف زيادة إنتاج المواد الغذائية، (ويقول) إنه قد تم بناء الكثير من السدود في المنطقة، واستنزاف المزيد من احتياطيات المياه الجوفية . . . وليس من شأن ذلك في المدى البعيد سوى إضافة المزيد من المشكلات لمشاكل المنطقة لأن التربة المالحة ستقضي على الإنتاج الزراعي على المدى البعيد»[٤٦] .

إن هذا التحذير يشمل إسرائيل وجيرانها من الدول العربية، كما أن جانباً منه يقع ضمن النقد الذاتي لإسرائيل، لكن صاحب التحذير نظر إلى الموضوع من وجهة نظر فنية دون مناقشة ملابسات المسألة من النواحي السياسية وغيرها. فهناك سيطرة إسرائيلية على مصادر المياه العربية، وأن إسرائيل تستغل المياه بأقصى ما يمكن، وبحدها الأقصى، وأن مشاريع العرب وهي متعثرة جاءت كرد فعل لذلك النهب للمياه العربية، ولمشاريع تركيا التي تهدد المياه العربية في نهر الفرات أيضاً .

في الحقيقة «إن أمن إسرائيل الاقتصادي كان يحدد بواسطة مدى السيطرة على مصادر المياه العربية، وأن برنامج الهجرة والاستيطان يحتاج إلى المياه بكميات كبيرة للزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية. إن مشروع الحدود والذي قدمه أرون أرنسون وضع الأنهار العربية (الأردن واليرموك والليطاني) حدوداً لإسرائيل. وجاء في إحدى رسائل وايزمن زعيم الحركة الصهيونية والتي نشرت عام ١٩٨٣ ما يلي: (إن الاقتصاد حياة فلسطين، وكأي منطقة شبه صحراوية تعتمد على مياه محدودة فالمسألة لا تقتصر على تأمين مصادر المياه المتوفرة، لكن أن تكون قادرة على السيطرة على مصادر مياه تحيط بها).. وإن مياه الضفة الغربية هي أساسية كما رأت الحركة الصهيونية بأن ترتيباً دولياً ينبغي أن يضمن لهذا البلد ـ فلسطين (إسرائيل في المستقبل) ـ مياه نهر الليطاني اللبناني»(٤٧).

ولعل أهم وأخطر مشروع يواجه العرب هو السوق الشرق أوسطية، فهو مشروع اقتصادي ذو أهداف سياسية، ويمكن التعرف على ذلك من توجهات إسرائيلية مدروسة طرحت في مناسبات عديدة منها ما طرحته الورقة الإسرائيلية في مؤتمر قمة عمان الاقتصادية الذي عقد في العاصمة الأردنية في ١٩ أكتوبر ١٩٩٥م.

«قد حملت الورقة عنوان (خيارات التنمية في الشرق الأوسط) وتضمنت تصور إسرائيل للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وشددت على عدم الربط بين التطبيع الاقتصادي والتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، واقترحت ١٦٢ مشروعاً في ١٠ قطاعات في مقدمتها (المياه، والطاقة، والسياحة). ويبلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع ٢٥ بليون دولار، تقترح الورقة تدبير ٢٠ بليون دولار منها عن طريق تقليص نفقات التسلح في الدول المعنية، على أن يتم تدبير بقية المبلغ من الإعانات الدولية.

وعلق رئيس الغرف التجارية المصرية على الورقة الإسرائيلية بقوله (إنها تمهد لاستعمار جديد في المنطقة بهدف نهب ما تبقى من ثرواتها، ومواردها الطبيعية، وقال إن الورقة الإسرائيلية تنطوي على محاولة تفكيك المؤسسات العربية بدعوى أنها تعوق التعاون الإقليمي، ورفض مبدأ حتمية السوق الشرق أوسطية، مشدداً على أن السوق العربية المشتركة هي السبيل الأمثل للتعاون الاقتصادي في المنطقة...»(٤٨).

لقد ازدادت المشاريع والضغوط على الدول العربية في السنوات الأخيرة، والسبب أن العرب يعانون من ضعف وتدهور على جميع المستويات خلال العقدين الأخيرين، وقد وجدت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة فرصتها في تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب العرب قبل أن ينهضوا، ويستعيدوا أنفاسهم وقواهم. أما المشاريع العربية ومنها السوق العربية المشتركة فلم يتمكن العرب من نقل الفكرة من الورق إلى الواقع حتى في مراحل قوتهم أو في الأوقات التي كان يمكن لمثل هذه المشاريع أن تتحقق وتطبق.

ولا يقف الأمر عند حد الضغط الإسرائيلي، وإنما ظهرت الجارة تركيا في الفترة الأخيرة لتلعب دوراً آخر أيضاً على حساب العرب سواء بمسألة التحكم في مصادر المياه، أو التنسيق مع إسرائيل في الدور الإقليمي السياسي والاقتصادي.

تركيا والعرب:

«إن تركيا تخطط منذ فترة بالاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، وتفكر بالتصدير، وفي هذه الحالة هي بحاجة إلى الاهتمام أكثر بالزراعة، وتعتقد بأن مشروع شرق الأناضول على نهر الفرات يحقق لها ذلك الطموح...

إن الاعتماد على الزراعة في تركيا يأخذ الأولوية في السياسة الاقتصادية التركية، وأيضا سوريا تضع الاهتمام بالزراعة في أولوية مشاريعها. لقد اهتمت تركيا بمياه دجلة والفرات التي تنبع من أراضيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية بالتركيز على الزراعة، ثم تأتي سوريا باهتمامها وشعورها بالخطر على مياه الفرات المتدفقة عبر أراضيها ثم يأتي ثالثاً العراق»[٤٩].

ولعل أهم مشروع تركي في تاريخ تركيا المعاصر هو مشروع شرق الأناضول الذي يتضمن إقامة سدود، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وتخزين المياه على نهر الفرات، أهمها وأكبرها سد أتاتورك.

«ويعتبر مشروع أتاتورك من أكبر المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وهو يساوي في الأهمية سد أسوان العالي في مصر الذي بني في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، وسد أتاتورك قريب من الحدود مع سوريا التي يقطنها الأكراد، ويعملون أساساً في الزراعة، لقد قررت تركيا أن تحول تلك المنطقة إلى سلة غذاء الشرق الأوسط، والمنطقة في جنوب تركيا تنتج الحبوب. . . وسيكلف مشروع شرق الأناضول ٢١ بليون دولار»[٥٠].

«إن هذا المشروع عند تنفيذه بالكامل ـ والذي بدأ عام ١٩٩٠ ـ مع بداية القرن القادم، يتوقع أن يضيف أكثر من مليار دولار في العام إلى الناتج القومي الإجمالي لتركيا. . . وسيتمكن من ري مساحة من الأراضي تبلغ ضعف مساحة بلجيكا. . إن لهذا المشروع كثيراً من المشكلات الاقتصادية، والبيئية، والسياسية. ويبدأ مشروع جنوب شرق الأناضول منذ بدايته في تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح تركيا»[٥١]. إن مثل هذه المشاريع تخدم الاقتصاد التركي على المدى الاستراتيجي والبعيد، لكنها في نفس الوقت تضر باقتصاد الدول المجاورة، فهي تقام على نهر الفرات الذي تشترك في مياهه ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق. وان عدم إدراك تركيا وتجاهل حق الآخرين في مياه الفرات، أو شعورها بالقوة في هذه المرحلة من تاريخ العرب فتشرع بممارسة ضغوط عليهم سواء عن طريق تلك المشاريع الاقتصادية، أو بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل إلخ. . فإن انتهاج مثل تلك السياسة سيؤثر عليها وسيدخلها في مشكلات تؤدي بها إلى أن تخسر كل العائدات التي تحصل عليها من تلك المشاريع لو افترضنا أن مثل تلك السياسات أدت إلى التصعيد في تأزيم العلاقات بينها وبين الدول العربية المجاورة لها، واندلعت حرب بسبب المياه على سبيل المثال فلن تكون النتيجة ربحاً حتى لو انتصرت في الحرب.

إن تجربة العراق ماثلة أمام أنظار الجميع، لقد هزم في حربين خلال فترة زمنية قصيرة وخسر مئات المليارات فيها، ويدفع ثمناً غالياً لسنوات عديدة قادمة.

كذلك في إطار البعد الاقتصادي فإن تركيا تفكر بالتعامل مع المياه العذبة كسلعة تصدرها للخارج، وفي رأيها ستكون لها أهمية النفط، وان تجارة المياه قد دخلت السوق منذ عدة سنوات، وهناك مطالبات في الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بهذا النوع من التجارة.[٥٢]

والمسألة لا تقتصر على تصدير المياه العذبة فحسب، ولكن« تكنولوجيا» المياه ونقلها إلى الدول الأخرى، يساهم في تنشيط هذا النوع من التجارة إلى جانب خلق مجال للتعاون بين أكثر من دولة في هذا المجال بدلاً من الاحتفاظ بتكنولوجيا المياه المتقدمة لدى أطراف معينة. وأن استخدام التكنولوجيا في مناطق الشرق الأوسط يساعد على إيجاد حلول للمشكلة[٥٣].

لابأس في أن تفكر تركيا أو غيرها في التجارة في أية سلعة لديها حتى لو كان ذلك في المياه العذبة، لكن الأمر الذي ينبغي أن تضعه تركيا في حسابها بأن ذلك لا يجب أن يكون على حساب جيرانها العرب حيث تتحول المياه التي كانوا يحصلون عليها عبر آلاف السنين من أنهار تمر في أراضيهم إلى سلعة تباع لهم، أو مورد للضغط به عليهم، وهو في الأساس حق مكتسب لهم كفلته قواعد القانون الدولي.

المياه والبعد القانوني في المشرق العربي

«يعني مصطلح (نظام المياه الدولية) الذي حل محل وصف النهر الدولي تلك المياه التي تتصل بينها في حوض طبيعي حتى امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر، ويشمل نظام المياه الدولية المجرى الرئيسي للنهر، وروافده سواء المنابع أوالمصاب، ويعني حوض النهر الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه، وتحدد كم ونوع المياه، ويكفي في الفقه القانوني الحديث أن يكون أحد روافد النهر دولياً كي يعد حوضه دولياً. وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادىء العامة للقانون الدولي المكتوبة بين دول النظام المائي الدولي، وتعنى بتنظيم حصص دول النظام، أو أي شأن من شئون استغلال النظام مثل الملاحة، فإن هذه الاتفاقيات تصبح لها أولوية في التطبيق إعمالاً للقاعدة القانونية(الخاص يجب العام)»(٥٤).

أما السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لا يوجد قانون دولي بشأن المياه الدولية العذبة؟ إن ماهو متوفر في هذا الشأن هو مجموعة أعراف استقرت عبر الزمن، ومجموعة قواعد وضعتها مؤتمرات دولية للمياه، أو وضعتها اللجنة القانونية للأمم المتحدة، ونحاول الاجتهاد في الإجابة على السؤال في أن النزاع بشأن المياه الدولية في الغرب قد وضع له حد بالتفاوض في إطار القواعد العامة المتعارف عليها، وأن المشكلة كانت محدودة بين عدد قليل من الدول. أما مسألة النزاع بشأن المياه في منطقة الشرق الأوسط فهي حديثة جداً وبرزت خلال الأربعة عقود الأخيرة، لكنها لم تصل حداً خطيراً متفجراً إلا في الفترة المتأخرة، وقبل سنوات قليلة مما استدعى حضور المبادىء القانونية الدولية لتكون حكماً في مثل هذا النزاع، وبتتبع تطور مبادىء القانون الدولي تاريخياً. فإن جمعية القانون الدولي في دورتها الثامنة والأربعين التي عقدت في نيويورك عام ١٩٥٨ قد أكدت على المبادىء التالية:

١ ـ كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمي لحوض نهر واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة.

٢ ـ فيما عدا الحالات التي تنص عليها اتفاقيات أو عرف ملزم للأطراف المعنية، فإن كل دولة مطلة على النظام لها الحق في نصيب معقول ومتساو في الاستخدام المفيد لمياه الحوض.

٣ ـ على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.

٤ ـ يتضمن التزام الدول المشاركة في حوض النهر احترام حقوق شريكاتها، بمنع تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض. . .

بالإضافة إلى ذلك هناك القواعد المنظمة، والتي تشمل الحقوق المكتسبة والتي تعني الاستغلال المتواتر لفترة زمنية طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي الدولي للنهر. . .

وقد فصلت قواعد مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٦٦ في المادتين الرابعة والخامسة تقسيم حصص المياه، والتصيب المعقول لكل دولة مشتركة في المياه الدولية للنهر.[٥٥]، ولتفسير الفقه القانوني «فإن الدولة تتمتع بالسيادة على جزء من النهر الدولي المار بإقليمها، وما يترتب على ذلك الاستفادة من مياهه في أغراض الزراعة والصناعة، وتوليد الكهرباء، وغيرها. وهذه السيادة عليها قيود معينة مردها إلى حق الدول النهرية الأخرى في الاستفادة بدورها من مياه النهر، وألا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها إحدى الدول النهرية في إقليمها»[٥٦].

وإذا استعرضنا مسيرة الأمم المتحدة في القانون الدولي الخاص بالمياه الدولية فإن الأمر لم يكن ليقتصر على ما ذكر من مبادىء وقواعد وضعت في اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة، ولا مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٦٦، ولكن هناك قواعد وإيضاحات قد جاءت لاحقاً، لكنها تستند إلى ماسبق من مبادىء وأعراف استقرت عليها الممارسة العملية لحقوق الدول في المياه الدولية.

أما القواعد والمبادىء التي أقرها مؤتمر هلسنكي فهي:

١ـ جغرافية النهر وحجم تصريف المياه في كل دولة.

٢ـ الاستخدام المتواترلمياه الحوض في السابق.

٣ـ الحاجة الاجتماعية والاقتصادية للدولة في كل من حوض النهر.

٤ـ عدد السكان الذين يستفيدون من المياه في كل دولة من دول الحوض.

٥ـ مقارنة المصادر الأخرى للمياه البديلة التي تفي بالحاجة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة في الحوض.

٦ـ مدى الحاجة لكل دولة في الحوض للمياه دون الضرر بالدول الأخرى التي يمر بها النهر[٥٧].

وفي عام ١٩٧٧م عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا للمياه في الأرجنتين وجاء في توصياته ما يلي (فيما يتعلق باستخدام المياه الدولية المشتركة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار السياسات الوطنية، وحق كل دولة في حوض النهر في المشاركة في المياه بالتساوي بأسلوب التضامن والتعاون والحوار بين هذه الدول المستخدمة لتلك المياه، وأن مبادىء وقواعد المياه الدولية صدرت عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ مستندة إلى مبادىء مؤتمر هلسنكي).

أما إذا أردنا تطبيق مبادىء وقواعد مؤتمر هلسنكي والمؤتمرات الدولية الأخرى على مشكلة المياه في منطقة (الشرق الأوسط) فيمكن صياغتها فيما يلي:

١ـ نظراً لزيادة الحاجة إلى المياه العذبة في أنهار النيل، ودجلة والفرات، والأردن فإن قلة مياه هذه الأنهار بسبب زيادة الاستهلاك قد أصبحت إحدى مشكلات المنطقة.

٢ـ إن زيادة حاجة الدول المستفيدة من مياه هذه الأنهار، والنقص فيها يعود في جانب منه إلى الهدر في المياه لأسباب عديدة تتعلق بالإدارة المتخلفة، وتخلف البنية التحتية للمياه، وتخلف طرق الاستعمال.. إلخ.

٣ـ عدم التعاون بين دول حوض النهر.

٤ـ مشكلات سياسية وحدودية تنعكس على مسألة المياه.

ونتيجة لتلك العوامل فإنه لا يبدو أن هناك حلاً وشيكاً لهذه المشكلة وأن حرب المياه متوقعة في الشرق الأوسط، وبخاصة حول مياه نهر الأردن واليرموك بين العرب، وإسرائيل، وحول مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق(٥٨).

وتجدر الإشارة عند الحديث عن مبادىء القانون الدولي «إن إضافات قانونية لتلك المبادىء قد تمت في عام ١٩٩١م بعد حرب تحرير الكويت حيث أضيفت ٣٢ مادة قانونية جديدة خاصة بموضوع المياه الدولية التابعة للأمم المتحدة منها:

١ـ الاستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار العابرة للحدود.

٢ـ استخدام المياه بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر والمستفيدة من مياه النهر.

٣ـ تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الاستفادة من مياه النهر.

٤ـ حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار. لكن السؤال يبقى كيف تطبق هذه الأسس في منطقة الشرق الأوسط؟»(٥٩).

وفيما يلي توضيحاً للتوصيات التي اتخذتها اللجنة القانونية الدولية في يونيو ١٩٩١ حول الأنهار الدولية والتي تنطلق أساساً من مبادىء مؤتمر هلسنكي:

أولاً:

لابد من اتفاق بين الدول المشتركة في حوض النهر المستخدمة للمياه، وتكون المبادىء العامة في القانون الدولي الخاصة بالمياه هي المرجعية لأي نزاع بهذا الخصوص، ما لم يفلح الحوار، والاتفاق بين الأطراف المتنازعة.

ثانياً:

إن الدول في أعلى النهر، أو الدول التي تملك القوة العسكرية، وترغب في حل مشاكلها بهذه الوسيلة، وتشكل ضغطاً على الدول الأخرى في وسط أو أسفل النهر مستغلة الموقع الجغرافي والقوة العسكرية ليس من حقها أن تلجأ إلى ذلك الأسلوب لأنه يضر بمصالحها وبمصالح الآخرين، وهذا ما يلوح في أفق الشرق الأوسط.

ثالثاً:

الاستخدام الجيد والمناسب لمياه النهر من قبل الأطراف المستفيدة منه بحيث لا يسبب ضرراً للآخرين في وادي النهر، ومن دون هدر لهذا المصدر الهام.

رابعاً:

التعاون بين الدول المشتركة في مياه النهر لترشيد استخدام المياه.

خامساً :

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حاجة كل دولة للمياه في إطار ظروفها الاقتصادية والاجتماعية .

سادساً :

تبادل المعلومات بشأن المياه بين الدول المستخدمة لمياه النهر كمياه دولية في إطار اتفاقية للتعاون بينها خاصة بالمياه .[٦٠]

بالتقادم الزمني، وبالتراكم القانوني أصبح هناك في القانون الدولي قواعد ومبادىء مهمة يمكن الرجوع إليها حين النزاع بشأن المياه الدولية، بيد أن المسألة لا تتوقف على وجود النصوص القانونية لأن الأساس هو في طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المشتركة في مياه الأنهار، أو الجغرافية العابرة لحدود أكثر من دولة . تعود أكثر المشكلات إلى نزاع تاريخي على الحدود، وبخاصة في منطقة المشرق العربي منذ أن كانت الحدود على البشر، على القبائل إلى أن أصبحت هناك حدود دولية للكيانات والدول في هذه المنطقة . إن الاتفاق بشأن الحدود بين الدول المشتركة في المياه العابرة للحدود هو الأساس وباقي المشكلات لا تشكل معضلة ، فالنزاع بشأن الحدود في المنطقة نزاع تاريخي ، ولم يتم حله حتى الآن رغم مرور عشرات السنين على تحديد الحدود بين هذه الدول، لذا فإن مسألة الخلاف الناشب بين بعض دول المنطقة حول هذه المياه الدولية هو خلاف بالأساس حول الحدود دخلته عناصر أخرى متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل بلد من هذه البلدان .

وفي محاولة لتفسير موقف القانون الدولي من مسألة النزاع بشأن المياه الدولية تطرح آراء عدة، ويهمنا منها الآراء التي لا تنحاز لطرف دون آخر، وهي ليست آراء الأطراف المتنازعة بكل تأكيد .

إن مياه النهر حق مشترك للدولة التي تنبع منها ، والتي تمر بها ، والتي تصب فيها . إن المشكلات تبدأ حول حصص هذه الدول من تلك المياه، وحول طريقة استخدام كل منها لها، وحول الحدود، والقبائل أو السكان المقيمين على ضفاف الأنهار على الحدود وحركتها ونشاطها . إن الرأي الغالب ـ عالمياً ـ هو حق السيادة لكل دولة في المياه التي تجري في أراضيها بغض النظر عن استخدام الدولة الأخرى لها . بحيث لا تلجأ الدول الأخرى إلى الإضرار بجيرانها في مياه النهر . وإن المسألة لا تقف عند هذا الحد بتبيان الحق الطبيعي للمشاركة في المياه الدولية، لكن الخلافات السياسية التي شرحناها سابقاً، وخطط تطوير استخدام المياه في بلدان معينة مثل بناء السدود والخزانات، وتشييد محطات الطاقة إلخ . . . تؤثر على منسوب المياه في أنهار الدول الأخرى، وبالتالي تؤثر على كميات المياه وما يترتب على ذلك من أضرار في الزراعة والصناعة إلخ، ومن هنا فإن أسلم وأفضل طريقة لحل مشكلة النزاع بشأن المياه بين الدول هو بناء علاقات جيدة بين دول الجوار، وانتهاج أسلوب حل المشكلات بينها بالحوار، ومنع اعتداء دولة معينة على أنهار أو مصادر مياه الدولة الأخرى التي تقع تلك المياه أو المصادر ضمن حدودها الدولية أو خارج حدودها الدولية . لقد حدد القانون الدولي بصورة عامة أن النهر ملك للجماعة البشرية في الدول التي ينبع منها ويمر بها ويصب فيها بحيث لا تؤثر سيطرتها عليه استفادة المجتمعات الأخرى[٦١] .

كان تركيزنا في بحث المياه في المنطقة والبعد القانوني على المياه السطحية ـ مياه الأنهار ـ لكن هذا لا يعني أن القانون الدولي غير معني بالمياه الجوفية تحت الحدود .

إن قرارات مؤتمر هلسنكي تنسحب أيضاً على التوزيع المشترك للمياه الجوفية التي تقع على الحدود، إن المياه الجوفية لا تعترف بالحدود كما هي الحال في الحدود الليبية المصرية، والتشادية السودانية، والسعودية الأردنية، والسعودية الاماراتية، والإسرائيلية الفلسطينية (مياه الضفة الغربية الجوفية).

إن المعلومات عن المياه الجوفية الواقعة على الحدود أقل بكثير من المعلومات المتوفرة عن المياه السطحية بين دول منطقة الشرق الأوسط، وإن مواجهة الخلافات حولها تتطلب اتفاقيات كما هي الحال بالنسبة لمياه الأنهار الدولية، على أن تتضمن الاتفاقيات حلاً لمشاكل الحدود أولاً[٦٢].

في منطقة المشرق العربي مشكلة معقدة ومركبة حول المياه الدولية العذبة مع دول الجوار كالتالي:

أولاً:

إن دولة مثل تركيا تنبع في أراضيها مياه دجلة والفرات، وتسعى للتحكم في مياه النهرين عن طريق المشاريع الضخمة التي تقيمها مما يؤثر سلباً على الدول العربية المجاورة المستفيدة من مياه النهر في سوريا والعراق.

ثانياً:

إن دولة مثل إسرائيل احتلت أراضي عربية ـ عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢ـ فيها منابع أنهار(الأردن واليرموك والليطاني)، وتسعى للتحكم في مياه الأنهار على حساب الدول العربية المجاورة بالإضافة إلى احتلالها الضفة الغربية، والسيطرة على مياهها الجوفية الغنية، صحيح أنه في حالة النزاع حول المياه يجب الرجوع إلى القانون الدولي، لكن المسألة كما أوضحنا تصطدم بعقبات سياسية أساسية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى دور البنك الدولي في تمويل مشروعات المياه في إطار القانون الدولي.

«ومن مهمة البنك الدولي دعم المشاريع الاقتصادية مثل تمويل المشاريع الزراعية والري في دول العالم، فعلى سبيل المثال قدم في عام ١٩٩١ قروضاً تقدر بـ ١٩ بليون دولار لمشروعات الري والزراعة في عدد من دول العالم، كذلك لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية، وأنه من الطبيعي أن يجد البنك الدولي صعوبة في تقديم قروض لمثل تلك المشروعات لدول بينها نزاع على المياه الدولية، وإن أقدم البنك على تقديم قرض لدولة مشتركة في مياه دولية مع دولة أخرى، وبينهما خلاف حول المياه فإن البنك يقع في حرج قد يؤدي إلى اتهام إدارته بالتحيز إلى جانب جهة دون أخرى لأنه قد يمول مشروعاً مثل بناء السدود على الأنهار، وتكون نتائج هذا المشروع سبباً في ضرر أطراف أخرى مستفيدة من مياه هذه الأنهار»[٦٣].

قد يفسر البعض عدم إقدام البنك الدولي لتمويل مشروعات على الأنهار بالقروض لبعض الدول على أنه تبرير لعدم مساعدة تلك الدول بحجة الخلاف حول المياه الدولية، وقد يكون ذلك الرأي وارداً، فالبنك الدولي ليس بعيداً عن تأثير السياسة الدولية، والقوى المؤثرة فيها، وبالعودة إلى رفض البنك الدولي عام ١٩٥٦ تمويل مشروع السد العالي في مصر رغم عدم وجود خلاف بين دول حوض النيل آنذاك حول المياه الدولية أكد تخوف هذه الدول، ودلل على عدم حياد البنك الدولي آنذاك.

لكن البنك الدولي قد توصل إلى حل لهذه المشكلة في عام ١٩٩٣ عندما وضع شروطاً لدعم البرامج المالية الوطنية والإقليمية وهي:

- «لابد من توافر نهج متسق لإدارة موارد المياه بحيث يعكس تفهماً واضحا بين الحكومة وسائر الأنشطة المتعلقة بموارد المياه.

- لابد أن تشمل أنشطة إدارة المياه على تقدير لمدى كفاية قاعدة البيانات، وكميات المياه في إطار كل نشاط ونوعيتها.

- اتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

- تقييم آثار إدارة المياه على نحو بعينه في قطاع معين على البيئة والمستفيدين الآخرين.

- اتفاق البلدان النهرية المتشاطئة على ما يتعلق بموارد المياه السطحية والجوفية على حد سواء شرط ضروري لتقديم المساعدات الإنمائية)». (٦٤)

هناك توجه خطير للبنك الدولي في النقطة الثانية مما سبق حول «اتساق الاستراتيجيات الوطنية مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية» إن لكل دولة مصالح وطنية حيوية، وان للقوى الدولية مصالحها التي لا تتفق في أغلب الأحيان مع المصالح الوطنية، وأن المطالبة بالاتساق في الاستراتيجيات قد يكون عمله ذا وجهين، أحدهما ربما نشر الصراع في المنطقة بسبب المياه أو غيرها.

المياه والقانون الدولي - إسرائيل والعرب

كانت أول محاولة لطرح مشروع من خارج أطراف النزاع (العرب واليهود) تمثل في مشروع جونستون الأمريكي عام ١٩٥٣، ويحتوي المشروع على بنود لتوزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والأردن وسوريا، ويهدف المشروع إلى توفير المياه للفلسطينيين على ضفتي النهر.

وبدراسة متأنية ومعمقة لمشروع جونستون ومراميه السياسية، تتضح لنا الحقائق التالية:

أولاً:

إن الولايات المتحدة كانت تريد تحقيق أهداف سياسة من مشروع جونستون لمياه نهر الأردن ترتكز على دعم لإسرائيل، وضمان وجودها.

ثانياً:

إن طرح المشروع، ومحاولة الحصول على موافقة العرب عليه معناه قبول إسرائيل ككيان في المنطقة في وقت كان العرب يعتبرون إسرائيل مغتصبة لفلسطين بدعم من الغرب.

ثالثاً:

إن الولايات المتحدة كانت حريصة على ضمان وجود إسرائيل باقتراح تقسيم مياه نهر الأردن بينها وبين العرب، وهي بالكامل مياه عربية.

رابعاً:

إن ما جاء في المشروع حول توفير المياه للفلسطينيين على ضفتي النهر يعني عدم عودة فلسطين إلى الفلسطينيين ضمناً.

من المهم تلخيص قصة وجود إسرائيل مع المياه منذ أن كان الوطن القومي لليهود حلماً في عقل وكتابات الحركة الصهيونية منذ نشأتها في نهاية القرن التاسع عشر.

ومنذ اختيار فلسطين كوطن قومي لليهود وضعت الحركة الصهيونية المياه العذبة كشرط أساسي، وقضية أولية لقيام ذلك الوطن في فلسطين، وشرعت في التخطيط الفعلي للمياه مذ عام ١٩١٨ أي بعد الحرب العالمية الأولى. بعد إعلان وعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧ بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، أصرت الحركة الصهيونية على أن يشمل اتفاق سايكس - بيكو لتقسيم البلاد العربية وحدودها «أن تدخل مصادر المياه حول فلسطين، داخل حدودها أساساً، مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان، ومياه جبل الشيخ في الجولان، وطالبت بأن تكون ضمن حدود فلسطين التي ستقع تحت الانتداب البريطاني، والتي ستكون وطناً لليهود وتقوم عليها دولة إسرائيل في المستقبل». (٦٥)

وفي عام ١٩٤٤ ألف المهندس الصهيوني «لويدر ملك» كتاباً عنوانه (فلسطين الأرض والوعد) ضمنه مشروعه لمياه نهر الأردن الذي قدمه عام ١٩٣٨م، والذي ركز على مياه نهر الأردن وفروعه الدان وبانياس في سوريا، والحاصباني في لبنان بأن تكون لإسرائيل. كذلك تجفيف بحيرة الحولة، وحفر قناة كبيرة لري المنطقة الجنوبية في فلسطين، وصحراء النقب، وتحويل مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان إلى فلسطين، وتكوين بحيرة صناعية داخل فلسطين لنقل مياهها إلى صحراء النقب، وأصبح هذا المشروع قضية الحركة الصهيونية الاستراتيجية.

وفي عام ١٩٥٣ بعد قيام دولة إسرائيل بعدة سنوات جاء مشروع جونستون السابق ذكره، ثم المشروع الإسرائيلي (مشروع كوتون) ليعبر عن روح مشروع لويدر ـ ملك، ولم يصل العرب واليهود إلى حل، واستمر الصراع بين الطرفين إلى عام ١٩٦٤ عندما شرعت إسرائيل بتنفيذ مشاريعها المائية، وإدراك العرب خطورة الوضع، فكان المشروع العربي لتحويل مياه نهر الأردن، والذي كان سبباً في اندلاع حرب ١٩٦٧، وكنتيجة للحرب هزم العرب واحتلت إسرائيل أراضي عربية فيها مصادر مياه نهر الأردن بالإضافة إلى المياه الجوفية للضفة الغربية، واستكملت سيطرتها على مصادر المياه التي كانت تتحكم بها في السيطرة على مياه نهر الليطاني اللبناني بعد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، وقامت إسرائيل بتحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، ومياه نهر الليطاني إلى إسرائيل، وأقامت محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، وحققت مشاريع الحركة الصهيونية السابقة(٦٦).

ونعتقد أن إسرائيل لم تكن لتحقق ما حققته في فلسطين دون دعم الغرب لها. فهناك علاقة عضوية استراتيجية بين الطرفين.

من وجهة نظر القانون الدولي ان إسرائيل دولة وكيان قائم وعضو في هيئة الأمم المتحدة، وأنها في نزاع على الحدود والمياه مع جيرانها العرب، وأن حل مشكلة المياه بين العرب واليهود لا يمكن من دون تحقيق السلام الشامل بين الطرفين.

«ومازالت مبادىء مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٦٦م، سارية، وأهمها مبدأ عدالة التوزيع، ومبدأ امتناع كل دولة مستفيدة من نهر دولي القيام بأي مشروع يؤدي إلى المساس بحقوق الغير، ومبدأ الاحترام الكامل للحقوق المكتسبة للدول المستفيدة كاملة استناداً إلى الاحتياجات الفعلية لكل منها في مياه النهر الدولي، ومبدأ سداد

التعويضات المناسبة في حالة الإضرار بحقوق دول أخرى مستفيدة. ويستنتج بسهولة من أحكام هلسنكي أنه ليس لإسرائيل حق في مياه نهر الليطاني اللبناني الذي يعتبر نهراً لبنانياً منبعاً ومجرى ومصباً. أي أنه نهر يقع كلية في الأراضي اللبنانية، فهو ليس نهراً دولياً». (٦٧)*

ولما لم تجد إسرائيل مبرراً وسبباً لسيطرتها على مياه نهر الليطاني، وأن مبادىء القانون الدولية لا تسعفها في هذا الأمر، ادعت بأن مياه الليطاني تصب في البحر المتوسط، وأنها مياه تهدر، وأن إسرائيل سعت للاستفادة منها لشعبها، لكن هل يجيز القانون الدولي هذه القرصنة؟

إن القانون الدولي يكرس المبادىء التالية:

١ـ إن الانتفاع المعمول به منذ القدم هو الذي ينشيء، ويحدد الحقوق المكتسبة على المياه لأي دولة.

٢ـ إذا كانت هناك من مياه فائضة مهدرة تعود للدولة التي تنبع فيها تلك المياه الأفضلية في اكتسابها ضمن حاجتها إليها(٦٨).

واستنادا إلى ما سبق فليس لإسرائيل أي حق في مياه نهر الليطاني، فالانتفاع الدائم كان لبنانياً عبر التاريخ من مياه هذا النهر. ثم إن المياه الفائضة لنهر الليطاني كما تدعي إسرائيل هي ليست كذلك لأن مشاريع التطوير في لبنان والتي تعطلت لأسباب عديدة منها الحرب الأهلية، والاحتلال الإسرائيلي للجنوب إلخ تجعل لبنان بحاجة إلى كل قطرة من مياهه في المستقبل، ومع ذلك فهي حق للبنان لأن النهر ينبع ويجري ويصب في أراضيه، وأن إسرائيل لا تضع أي اعتبار لتطبيق مبادىء القانون الدولي، وليس هناك من يردعها، ويفرض عليها ذلك حتى الأمم المتحدة.

المياه والقانون الدولي ـ تركيا والعرب

إن كل المبادىء والقواعد التي تتعلق بمشكلات مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق ينبغي أن تعود إلى معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ فقد نصت على مايلي: ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا والدول المنتدبة على سوريا والعراق مهمتها معالجة المشاكل الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، وخاصة إذا أريد بناء منشآت هندسية في أعالي هذين النهرين تؤثر تأثيراً كبيراً على كمية توزيع تصريف النهرين في منطقة ما بين النهرين.

وأشارت الاتفاقية إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه، وضرورة الوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية بصون المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها، وفي حال الخلاف يمكن اللجوء إلى التحكيم وقواعد وأحكام الاتفاقيات حول استعمالات مياه الفرات وهي:

المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، والتي عقدت بين تركيا والدول المنتدبة على سوريا والعراق قد تضمنت وجوب عقد اتفاقيات بين الدول تتضمن وضع حدود جديدة ترتبت على المعاهدة تضمن المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة بما فيها المياه، ونصت على ضرورة تسوية أي نزاع يتعلق باقتسام المياه بين الدول الثلاث(٦٩).

انه عندما تقرر دولة في أعلى النهر، تقع منابعه في أراضيها، أنها تملك الحق في السيطرة على مصادر مياه

* النهر الدولي: هو العابر لحدود أكثر من دولة واحدة، أي عابر للحدود الدولية بين الدول.

النهر، وعمل مشروعات مثل السدود على النهر، دون التنسيق مع الأطراف الأخرى في حوض النهر يكون لذلك تأثير سلبي على الدول في أسفل ووسط النهر، و هذه الحالة تنطبق على تركيا ونهر الفرات. وأن القانون الدولي يبيح استخدام المياه للشرب والري، وإنتاج الطاقة، لكن لايمنع النزاع بين الدول المشتركة في النهر. إن المشكلة لاتكمن في مبادىء القانون الدولي وإنما بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستخدمة لمياه النهر، وهذه غير موجودة بين دول حوض نهر الفرات. . .

إن نقطة الانطلاق لمواجهة هذه المسألة القانونية هي معرفة الواقع الجغرافي، والتاريخي، والاقتصادي، والاجتماعي لحوض النهر، ولكل بلد فيه، ثم أخذ رأي وموقف كل دولة من دول حوض النهر بعين الاعتبار بهدف إيجاد أرضية مشتركة لحل المشكلات بشأن مياه الفرات. القضية إذاً قانونية سياسية وليست قانونية بحتة[٧٠].

وخلاصة القول فيما يتعلق بالقانون الدولي والمياه، فإن مجموع الاتفاقيات التي تمت قد صدرت في مجموعة عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٤، وتبلغ ٢٥٣ اتفاقاً، والاتفاق العام فيما يتعلق بالمياه يعود تاريخه إلى عام ١٩٢٣، وهناك اتفاقيات بين الدول آخرها اتفاق بوخارست في ٧ أبريل ١٩٥٥، وقد صدرت توصية من الهيئة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٠ إلى لجنة القانون الدولي للمباشرة بدراسة موضوع نص جديد للاتفاق يحدد استعمال المياه الدولية في غير غاية النقل النهري، ويظهر أنه حتى اليوم لم تتمكن لجنة القانون الدولي من وضع مشروع نهائي في الموضوع ليقدم إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة، لذلك يكتفى بالاتفاقيات الخاصة القائمة على ما هو متعارف عليه[٧١]*.

ويبقى أن نذكر أن فرض الأمر الواقع بالسيطرة على مصادر المياه، واستغلالها يعطي الطرف المسيطر حقاً قانونياً في المستقبل على الرغم من أنه ليس له الحق في الأساس، وأنه كان معتدياً على حقوق الآخرين في المياه كما هي الحال بالنسبة لإسرائيل التي سيطرت على مصادر المياه العربية، وهنا يكمن الخطر القادم في هذه المسألة. ويمكن تلخيص بعض الأسس في مسألة المياه والقانون الدولي (أسس لابد من الاتفاق بشأنها).

أولاً:

إن الحوار بين الدول المشتركة في المياه الدولية هو السبيل إلى الحل.

ثانياً:

إن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول المشتركة في حوض النهر الدولي أسلم الطرق للاتفاق بشأن مسألة المياه.

ثالثاً:

الرجوع إلى قواعد ومبادىء القانون الدولي المعتمدة من لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بهذا الخصوص.

---

* إن الجانب القانوني يعتمد على علاقات سياسية جيدة بين الدول صاحبة المصلحة في استخدام مياه النهر أكثر من وجود قانون خاص بهذا الموضوع، إن عدم تحديد كمية المياه المستخدمة من النهر تجعل بعض الأطراف تسيطر على مصادر مياه النهر، وإن الجانب القانوني يمنع أي طرف يحتكر المياه أو يضر بالطرف الآخر المشترك في حوض النهر.

رابعاً :

وضع تشريعات للمياه على مستوى كل دولة ضمن استراتيجيات وطنية لا تتعارض مع الاستراتيجيات القومية على مستوى العالم العربي، والتعاون مع دول الجوار في إطار قواعد القانون الدولي .

خامساً :

المباشرة بحل مشكلات الحدود وترسيمها ضمن القانون الدولي تساهم إلى حد كبير في حل النزاع حول المياه الدولية .

سادساً :

وضع حد لأي تجاوز على حقوق الدول في مياهها ، وعدم السماح بالأضرار التي تتعرض لها الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .

المياه العربية . . . المشكلة والحلول المقترحة

مع ٢٠٢٥م أي بعد أقل من ثلاثة عقود سيكون واحد من كل من ٣ أشخاص على الكرة الأرضية يعاني من أزمة حادة في ندرة المياه العذبة طبقاً لما جاء في دراسة لمنظمة العمل الدولية للسكان، والتي ظهرت في نوفمبر عام ١٩٩٣ . هذا عن المستقبل القريب، أما الآن فهناك أرقام مقلقة حول المياه العذبة، ففي عام ١٩٩٠م كان أكثر من ٣٣٠ مليون إنسان في العالم يعانون من نقص في الحصول على المياه الكافية والجيدة.

هذا العدد من المتوقع أن يزداد ثماني مرات حتى عام ٢٠٢٥م . إنه مؤشر على مدى تأثير زيادة السكان على كمية المياه المتوفرة خلال فترة الثلاثين سنة القادمة . إن ٢٨ بلداً في العالم كانوا يعانون من ندرة في المياه العذبة عام ١٩٩٠ ، منها« دول في الشرق الأوسط» مثل : الكويت، والمملكة العربية السعودية ، والأردن، وإسرائيل . ومع عام ٢٠٢٥م على الأقل هناك ١٨ بلداً آخر سيضافوا إلى الدول التي ستعاني من ندرة في المياه منها سوريا وإيران(٧٢) .

ونظراً لأهمية المياه العذبة لحياة الإنسان والحيوان والنبات والتنمية ، وندرتها مقابل زيادة الحاجة إليها فسيشكل الماء، وكذلك الهواء محور النزاعات فيما بين الدول وعلى الحدود ، إذ ستصبح مسألة الضباب الممزوج بالدخان، والأمطار الحمضية ، وتلوث المياه ، وتصريف المياه المستخدمة ، والسدود والأنهار سبباً رئيسياً في نشوب الصراعات . ويشير تقرير للبنك الدولي صدر مؤخراً إلى أن المياه العذبة ستصبح المورد الطبيعي المسئول عن اندلاع الحروب في القرن الحادي والعشرين . ويحذر التقرير المذكور من أن تتحول أحواض نهر الأردن، ودجلة والفرات إلى نقط ساخنة يغطي فيها صراع المياه على صراع النفط والأرض . ويعود سبب هذه الظاهرة إلى تزايد الطلب على المياه، والذي يتضاعف كل عقدين من الزمان، الأمر الذي جعل ٩٥٪ من المياه المستخدمة في العالم يتم ضخها في الأنهار، ويتوقع البنك الدولي في تقريره أن ٤٠٪ من سكان العالم في ٨٠ دولة سيعانون من نقص حاد في المياه، كما لن يستطيع حوالي بليون نسمة من سكان العالم الحصول على مياه صحية ونظيفة . (٧٣)

إن العديد من المتخصصين والمثقفين مهتمون بقضية العطش التي ربما ستهدد أقطار (الشرق الأوسط)، فأغلب بلدانه تعاني من نقص في المياه العذبة، ذلك يعني أن هناك مشكلة قائمة وقادمة تتطلب حلولاً.

ربما تكون الحلول كالتالي: حفر نهر آخر هنا أو هناك، أو حفر آبار جديدة، أو بناء خط أنابيب لنقل المياه من المناطق التي تتوفر فيها المناطق التي تعاني الشحة في المياه، أو استخدام هندسة المياه عن طريق المطر الصناعي، أو نقل الثلوج من مناطق بعيدة إلى هذه المنطقة، أو التوسع في تحلية مياه البحر، أو معالجة المياه المستخدمة لإعادة استخدامها. هذه جميعها تحتاج شروطاً لابد من توافرها مثل: التقدم التكنولوجي، والإدارة الجيدة للمياه، والتنسيق بين القطاعات في الدولة الواحدة، وبين الدول في شأن المياه وغيرها.

تظهر لنا مشكلة أخرى هامة فالمسألة لا تقتصر على ندرة المياه بل نوعية المياه، ومما يؤسف له ان معظم المياه في منطقة الشرق الأوسط ملوثة بمواد صناعية وكيميائية تضخ في الجداول والأنهار، وحتى البحار بالقرب من محطات التحلية، وتصل أيضاً إلى المياه الجوفية، وهذا التحدي يحتاج إلى الاهتمام بنوعية المياه ومحاربة التلوث فيها.

وتجدر الإشارة في مسألة هدر المياه في الطرق الحديثة في الزراعة، والتي توفر كميات كبيرة من المياه، فهي تستخدم في حدود ضيقة في بعض دول المنطقة مثل الإرواء لمساحات شاسعة زراعية تستخدم في الدول المتقدمة. ويمكن تحديد العناصر التالية في إطار الحلول المقترحة لمواجهة أزمة الندرة التي تعاني منها منطقتنا في المياه. زيادة إمدادات المياه، تجنب الهدر في المياه، ترشيد استخدام المياه، الاستفادة من المياه المستخدمة بإعادة معالجتها، التعاون بين دول المنطقة[74] وقبل طرح الحلول وشرحها تحتاج مشكلة المياه وأسبابها مزيداً من الضوء ومزيداً من التحليل.

لقد أصبحت ثلاثية: «الأمن - الماء - الغذاء» تشغل حيزاً كبيراً من مساحة تفكيرنا كعرب على أبواب القرن الحادي والعشرين، وهاجس الماء العربي... يبقى الهاجس الأهم بعد قضية الوجود والسيادة والاستقلال، والخطورة تكمن وراء معطيات واعتبارات، وعوامل عدة أهمها الموقع الجغرافي للوطن العربي حيث يقع في النطاق الجاف وشبه الجاف من العالم، وإن الموارد المائية المتجددة فيه تقل عن ١٪ من الموارد المائية العالمية المتجددة، ويزداد القلق العربي حول المستقبل المائي لدوله إذا ما نظرنا من منظور النمو السكاني، والاستهلاك الغذائي، وتزايد الحاجة إليه المرتبط أساساً بالمياه. هناك خطران أساسيان يهددان مستقبل المياه العربية:

الأول: هو خطر داخلي يتمثل بكيفية إدارة الموارد المائية، وكيفية استغلالها، والحصيلة على هذا المستوى في الماضي والحاضر مؤلمة.

الثاني: هو خطر خارجي من دول الجوار، فإن أعظم شريانين يرويان نصف الوطن العربي تقريباً - هما النيل والفرات - ينبعان من خارج الأرض العربية، وهذا يعني أن دول الجوار التي ينبعان منها تستطيع التحكم بمنابعها ومجراها ومنسوبها أضف إلى ذلك نهر الأردن، وان إسرائيل تهدد المياه العربية في المنطقة في ثلاث دول عربية هي الأردن وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى الشعب الفلسطيني[75].

والقرن الحادي والعشرون على الأبواب، وإن الزيادة في عدد السكان والزيادة في الحاجة للغذاء والزراعة ستؤدي إلى المنافسة والنزاع على المياه العذبة في العديد من دول العالم. وأكثرها إلحاحاً في منطقة الشرق الأوسط

الذي تلعب الندرة في المياه العذبة الدور الرئيسي في تحديد العلاقات السياسية في المنطقة منذ آلاف السنين. إن النزاع الأيديولوجي والديني والجغرافي حول الحدود في المنطقة يسير جنباً إلى جنب مع مشكلة المياه كما هي الحال بالنسبة لنهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر الأردن. لقد قاتل الناس في السنوات الأخيرة بسبب زيادة الحاجة للمياه العذبة والندرة فيها وبسبب النزاع السياسي بين الدول. إن الاتفاق على تقسيم حصص المياه بين دول المنطقة هو الحل، والفرصة للتعاون والسلام بينها بشرط أن يكون ذلك التقسيم عادلاً ومنصفاً، وأحداث التاريخ تؤكد بأن النزاع بشأن المياه سيكون مبرراً قوياً لدخول حرب قادمة في المنطقة فهي مصدر القوة الاقتصادية والسياسية[٧٦].

ويمكن معرفة أهمية وخطورة مسألة النزاع وهاجس القلق على المياه العذبة في منطقة المشرق العربي والشرق الأوسط بصورة عامة من الأرقام التالية:

إن أكثر من ٥٠٪ من سكان المنطقة يعتمدون على مياه الأنهار العابرة للحدود، وإن ثلثي كمية المياه التي تحصل عليها إسرائيل تأتي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ونهر الأردن، وإن ربع سكان العالم العربي يعتمدون على المياه الجوفية، وعلى تحلية مياه البحر.[٧٧] إن استمرار النزاع بشأن المياه العذبة في المنطقة يهدد الأمن، ويهدد التنمية في دولها، لذلك لا بديل عن الحوار والتعاون بين الدول المشتركة في حوض النهر، وبين الدول العربية في إطار استراتيجية مائية وأمنية واحدة.

ويمكن أن نجمل الحلول المقترحة في مجالين: مجال فني إداري ومجال سياسي:

١ـ وضع استراتيجية للمياه على مستوى القطر، واستراتيجية على مستوى العالم العربي.

٢ـ ترشيد استخدام المياه، واستخدام التكنولوجيا المعاصرة فيها.

٣ـ الاهتمام بالزراعة ذات العائد الجيد وتحديثها، وتحديث طرق الري.

٤ـ التوسع في معالجة المياه المستخدمة وتنقيتها للزراعة.

٥ـ التوسع في تحلية مياه البحر.

٦ـ التحكم بالاستخدام الجائر للمياه الجوفية، وضبط صرفها حسب الحاجة الضرورية.

٧ـ تطوير مصادر المياه، والبحث عن مصادر بديلة.

٨ـ إنشاء وتطوير مراكز البحث المتخصصة في المياه في العالم العربي.

٩ـ ضبط الزيادة السكانية في الدول التي تواجه زيادة كبيرة في السكان.

١٠ـ التعاون بين الدول العربية في مسألة المياه، والتعاون مع دول الجوار المشتركة في مياه الأنهار في إطار قواعد القانون الدولي الخاصة بالمياه.[٧٨]* وعن طريق اتفاقيات ثنائية وجماعية بين دول المنطقة.

* قدم البنك الدولي مشروعا للتعاون بين الدول في مسألة المياه، في إطاره يمكن لدول الشرق الأوسط أن تبني علاقات جيدة وتستفيد من المياه المتاحة لديها، ولكن خطة التعاون والتطوير بحاجة إلى ميزانيات كبيرة والتي يقدرها البنك الدولي للفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥م من ٤٥ مليار إلى ٦٠ مليار دولار. وعلينا أن نحذر من الانسياق الذي يطالب به البنك الدولي في الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية لأن ذلك قد يعرض مصالح العرب الحيوية ـ وبخاصة في مسألة المياه ـ للخطر.

١١ـ المبادرة بحل مشكلات الحدود بين دول المنطقة، ومن ضمنها حل مشكلة المياه الجوفية تحت تلك الحدود بين بعض دول المنطقة، وربما النفط أيضاً.

١٢ـ خلق وعي عام لدى الناس بأهمية المحافظة على المياه، وحسن استخدامها عن طريق التثقيف، بالاستفادة من وسائل الإعلام.

الخاتمة

وفي الخاتمة نستخلص بعض النتائج الهامة والأسباب التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً:

طرحت هذه الدراسة عدداً من الأسئلة، وحاولت مناقشتها، وكانت أسئلة مباشرة، وواضحة، وأساسية ملخصها:

هل ستقوم الحرب في المستقبل في منطقة (الشرق الأوسط) بسبب النزاع على المياه العذبة؟ وهل يضع العرب مشكلة المياه ضمن اهتماماتهم الاستراتيجية؟، وهل منطقة المشرق العربي مهددة بالعطش، وندرة المياه؟ وكيفية مواجهة الأزمة المحتملة والمتوقعة في ندرة المياه؟ وماذا يقول القانون الدولي في هذه القضية؟

إن طرح مثل هذه الأسئلة لم يكن الهدف منها الإجابة عليها، ولكن لمناقشتها بغرض الوصول إلى نتائج تساعد على فهم حقيقي لهذه المشكلة أولاً، ثم تحريض المختصين، وأصحاب القرار للتحرك في مواجهة أزمة قادمة ومحتملة تهدد وجود ومستقبل العرب. إن الوعي بأهمية بحث مسألة المياه يحتم الإسراع في مواجه المشكلة على كل المستويات، وعدم التأخير والانتظار، فالمياه العذبة هي الحياة وهي الوجود وهي التنمية.

ثانياً:

تاريخياً كانت المياه سببا رئيسياً في النزاع والعنف في حياة سكان منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت اليوم أحد العناصر الأساسية في أمن المنطقة، هذا إذا فهمنا موضوع الأمن بمعناه الشامل.

ثالثاً:

إن حدود موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال يقود إلى التنافس، وحدوث النزاعات ما لم يقم تعاون جدي بين دول الجوار في المنطقة.

رابعاً:

إن المسألة المائية في المشرق العربي، والشرق الأوسط هي مسألة حدود بين دول فيها مصادر المياه، أو تسيطر على مصادر المياه، ودول مستهلكة لها، هو صراع حدود امتد لعشرات السنين ولا يزال.

خامساً:

إن مشكلة المياه العذبة قد ظهرت في المنطقة بشكل حاد بعد قيام الكيانات والدول، وتحديد الحدود. وإن

الامبراطوريات التي سيطرت على المنطقة في التاريخ قد وضعت المياه تحت إدارة واحدة، وضمن حدود بقعة واحدة، لذلك لم تكن مشكلة المياه كبيرة وخطيرة كما هي الحال في عصرنا.

سادساً:

من قراءة تاريخ العلاقات بين دول المنطقة، وبخاصة بين العرب وجيرانهم فإنه يمكن الاستنتاج أن النزاع بينها على المياه العذبة سيفجر صراعاً، أو حرباً في المستقبل إذا استمر أسلوب كل دولة في التعامل مع المياه العذبة الدولية دون الالتفات إلى مصالح جيرانها الذين يستفيدون من تلك المياه.

سابعاً:

في البعد الاقتصادي نرى أن منطقة المشرق العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة تواجه إشكاليات أساسية ضاغطة على المياه، وتسبب ندرتها، وشدة الحاجة إليها، وتتمثل بالزيادة العالية في عدد السكان، والتطور الزراعي والصناعي، والنمو الحضري، ومحاولات سيطرة بعض دولها على مصادر المياه الدولية فيها للتطور الاقتصادي. ينبغي القول إن كمية المياه العذبة في المنطقة محدودة، وغير قابلة للزيادة إلا في حدود البدائل التي يحدثها استخدام التكنولوجيا المعاصرة، في مقابل زيادة مضطردة في الحاجة إلى المياه نتيجة الظروف التي أشرنا إليها.

ثامنا:

إن توفير الغذاء الجيد والمناسب للناس في دول المشرق العربي يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية الشاملة، و هذا لن يتم إلا بتوفير كميات كافية وذات نوعية جيدة من المياه العذبة.

تاسعاً:

إن الحلول في الجانب الاقتصادي ينبغي أن تتضافر مع الحلول في الجوانب الأخرى بحيث تكون القضية من أولويات استراتيجيات الحكومات واهتمامات الشعوب، ومجالات البحث لدى مراكز الأبحاث والجامعات.

عاشراً:

إن التلوث، والهدر في المياه العذبة، واستخدام وسائل متخلفة في المياه أمراض لابد من معالجتها لمواجهة مشكلة المياه في المنطقة.

حادي عشر:

إن لدى إسرائيل والأتراك والعرب مشاريع للاستفادة القصوى من المياه العذبة متفاوتة ومتعارضة في بعضها، كما أن الحل ليس باستمرار النزاع، ولكن أولاً بعودة الأرض لأصحابها، ثم الحوار بين الجيران بشأن توزيع حصص المياه بصورة عادلة ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار الحاجة الاجتماعية والاقتصادية لكل طرف في إطار مبادىء القانون الدولي.

ثاني عشر:

فيما يتعلق بالقانون الدولي والمياه، فإن ماهو متوفر من قواعد ومبادىء القانون الدولي تعتبر كافية لضبط النزاع بشأن المياه العذبة، والمستندة أساساً إلى مبادىء وقواعد مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٦٦م.

ثالث عشر:

إن المسألة لا تتوقف على مبادىء القانون الدولي، بل تنطلق الحلول أساساً من اتفاقيات ثنائية وجماعية بين دول حوض النهر على المستوى الإقليمي في إطار علاقات جيدة تنهي العدوان على الأرض والبشر، ثم تضع الضوابط لاستخدام المياه الدولية أو المشتركة.

رابع عشر:

إن المياه المشتركة هنا لا تقتصر على المياه السطحية (مياه الأنهار)، ولكن أيضاً المياه الجوفية التي تدخل في إطار النزاع على الحدود كذلك.

خامس عشر:

إنه من الأهمية بمكان التفكير الجدي والعمل في المصادر البديلة والمساعدة للمياه مثل: تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، واستخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه إلخ . . . .

سادس عشر:

تقنين المياه، واستخدام التكنولوجيا المعاصرة، وترشيد استخدام واستهلاك المياه، وضبط الزيادة في عدد السكان، وعدم استخدام المصادر المتوفرة بحدها الأقصى.

هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها من بحث مسألة المياه في المشرق العربي تتطلب وبصورة عاجلة أن تبادر مراكز الأبحاث المتخصصة والجامعات في الدول العربية المعنية بالتركيز على دراسة موضوع المياه، وإعطائه أهمية خاصة في البحث العلمي.

الهوامش

(1) Edited: Asitk Biswas. International water of the Middle East. Oxford University press. U.K. 1994 . P. 7-8.

(2) John Bulloch and Adel Darwish. Water wars - Coming conflicts in the Middle East. London 1993, P160-162.

(3) Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East. London and New Yourk. 1994 P. 116-117.

(4) Edited: Asitk Biswas. Op. cit.. P.xi. 4.

(5) Edited: J.A. Allan and chibli Mallat. Water in the Middle East. legnl. Political and Comercial Implications London. New Yourk. 1995. P. 1-3.

(6) Mary E. Morris. The Politics of water in the Middle East. Middle East Insight. Vol. 8 (2). 1991, P. 35-36.

(7) Edited by: Peter Rogers and Peter Lydon. Water in the Arab world. Harverd University. U.S.A. 1994, P. 41-45.

(٨) جويس ستار ودانيل ستول، ترجمة أحمد خضر، سياسات الندرة ـ المياه في الشرق الأوسط، الكويت، القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٢.

(٩) جويس ستار ودانيل ستول، المصدر السابق، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٠) د. سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية ـ الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، مايو ١٩٩٦م، ص٩١.

(11) Peter H. Dleick. Water war and Peace in the Middle East. vol. 36 Number 33, April 1994, P. 6-9, Environment.

(12) J. Isaac and H. Shuval. Water and Peace in the Middle East. Amsterdam, London, New York, 1994, 41-42.

(13) Dr. J. W. Moore. Parting the Water. Middle East policy. Vol. 111, 1994, No. 2, U.S.A. (The Library of Congress, Washington).

(14) J. Bulloch and A. Darwish, op. ccit., P. 155-18.
See also, Ward Diane R. Would Journal, 1992, Water Resources.. vol. 26, P. 20 - 35 (The Library of Congress, Washington).
See also: Hadded and N. Zyed, Edited by Allan. Water, peace and the Middle East, London, 1996, P. 10-11.

(١٥) حسن حمدان العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، خريف ١٩٩٥م، ص٧.

(16) J. Nurit Kliot, Op. cit, London and New York, 1994, P. 4.

(17) Edited by: J. A. Allan and Chibli Mallat, op. cit., 1995, P. 6, 9, 15.
المصطلحات التي تطلق على المياه العابرة للحدود تحديدها شأن قانوني من اختصاص المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة قبل أن يكون لها تفسير سياسي يطلقه هذا الطرف أو ذاك.

(18) J. Bullock and A. Darwish, Op. Cit. P. 166, 171, 198.

(19) J. Bullock and A. Darwish, Op. cit. P. 181, 195.

(20) Edited by: Peter Rogers and Peter Lydon. Water in the Arab World. Harverd University, 1994, P. 173.

(21) Ibid, P. 253.

(22) Edited by: Peter Rogers and Peter Lydon, Idid. P. 257.

(٢٣) الأمن العربي من منظور اقتصادي، جريدة الحياة، بيروت، الأربعاء ٣١ يناير ١٩٩٦م، عمر عبدالله كامل عن كتابه «الأمن العربي من منظور اقتصادي».

(٢٤) مجموعة من الباحثين، الأمن القومي العربي ـ أبعاده ومتطلباته، القاهرة، ١٩٩٣م، معهد الدراسات العربية، ص٥٢٢.
انظر أيضاً:
Fredrick W.F. and Thomas N.; Water: An Emerging issue in the Middle East. The Annals of the American U.S.A. Nov. 1995, P. 66 (The Library of Congress, Washington).

(25) Hoch Gary, the Politics of Water in the Middle East, Middle East Insight, Vol. G. MR - AP. 1993, P. 17-18.

(26) Ibid, P. 20.

(27) Mary E. Moer's Op. cit., Middle East Insight, Vol. 8 (2), 1991, P. 36-37.

(28) Peter H. Gleick. Op. Cit. Environment, Ap. 1994, Vol. 36, P.N. 3, P. 35, U.S.A.

(٢٩) د. محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩٠م، ص١٦٣ ـ ١٦٩، ١٧٣.

(30) Edited by: Peter Rogers and Peter Lydon, Op. Cit. P. 74.

(٣١) «الهدف الرئيسي لإسرائيل الاستيلاء على المياه العربية»، مجلة المجتمع، الكويت، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣م، ص١٨ ـ ١٩.

(٣٢) جويس ستار ودانييل ستول، مصدر سابق، ص١١.

(٣٣) د. كمال حمدان، الموارد المائية والمتغيرات الدولية، مجلة الطريق، يناير ـ فبراير ١٩٩٦م، بيروت، ص٩٠ ـ ٩١.

(34) Edited by: Peter Regers and peter Lydon, Op. Cit., Harverd University, Op. Cit., P. 89-92.

(٣٥) د. كمال حمدان، المصدر السابق، ص٨٨.

(36) The World Bank Report, Dec. 1995, From Scarcity to Security, P.5.

(37) The World Bank Report, Dec., 1995, From Scarcity to Security, P. 1.

(38) The World Bank Report, Op. cit. P. 6.

(39) The World Bank Report, Ibid, P. 8.

(40) Edited: Peter Rogers and peter Lydon, Op. Cit. P. 70-73.

(41) Ebid, P. 8-11.

(٤٢) د. سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٤١.

(44) Edited by: J. A. Allan, Water, Peace and the Middle East, New York, London, 1996., P. 6 - 9, 14.

(45) Peter Gleick, Water: War and peace in the Middle East, Environment. Op. Cit., P. 17.

(٤٦) أزمة المياه.. التحدي المقبل في الشرق الأوسط، جريدة القبس، ص٢٨، الكويت، ٢٨ أغسطس ١٩٩٤م (عن فورين ريبورت)

(47) Edited By: Asitk Biswas, international Water in the Middle East, oxford University Press, U.K. 1994, p14 - 15.

(٤٨) حسين عبدالهادي، الورقة الإسرائيلية إلى قمة عمان الاقتصادية، جريدة «الحياة»، بيروت، ٢٨ أكتوبر ١٩٩٥م، ص١٠ .

(49) Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, Op. Cit., P. 160.

(50) Ibid, p.125.

(٥١) مشروع جنوب شرق الأناضول، جريدة القبس، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤، الكويت، ص٣٤ (عن الفاينتشال تايمز البريطانية).

(52) Anonymous, Business America Journal, Vol. 113, Nov 2, 1992, P. 24, U.S. Exports, Case Studies, U.S.A. (The Library of Congress).

(53) Diner, Ayiel, Walf, Aaron, Economic Development and Cultural change Vol. 43, Oct. 1994, P. 43 - 66, Water Resources., U.S.A. (The library of Congress, Washington).

(٥٤) د. سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقوق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو ١٩٩٦، ص٣٨.

(٥٥) د. سامر مخيمر وخالد حجازي، المصدر السابق، ص٣٩ - ٤٠ لمزيد من المعلومات، انظر: د. نبيل السمان، حرب المياه من النيل إلى الفرات، من دون تاريخ، ص ٦٣-٦٦ .

(٥٦) جلال عبدالله معوض وآخرون، العلاقات العربية التركية - حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٢١٣ .

(57) Nurit Kliot Op. Cit., P. 4 - 7.

(58) Nurit Kliot, Ibid, P. 265 - 271.

(59) Edited by: J. Isaac and H. Shuval. Water and Peace in the Middle East, Op. Cit., P. 46 - 48. See also: Danial Hillel Rivers of Aden. New York, Oxford, 1994, P. 272 - 273 - 276.

(60) Edited by: J. Allan and Chibli Mallat, Op. Cit., P. 21 - 23.
See also: J. Allan, Water, Peace and the Middle East, OP. Cit., P. 13.

(61) Nurit Kliot, Op. Cit., P. 4 - 6.

(62) Edited by: P. Rogers and P. Lydon Op. Cit., P. 262 - 266 - 267.
See also: Edited by: J. Allan and Chibli Mallat, Op. Cit., P. 40.

(63) Edited by: J. Allan and Chinli Mallat, Op. Cit., P. 29 - 32 - 52.

(64) Edited by: Isaac and H. Shuval., Op. Cit., P. 110.

(65) F.O., Co. 733/6 - 171314 Report, Date: 13 - 10 - 1921, London (Public Record Office).

(66) Edited by: J. Issac and H. Shuval, Op. Cit., P. 124 - 125.

(٦٧) بيان نويهض الحوت، حرب ١٩٦٧ كانت من أجل السيطرة على منابع المياه، جريدة الحياة، بيروت، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥م، ص١٨ .

(٦٨) إدمون نعيم، معيار الاتفاقيات المائية الدولية، جريدة الحياة، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤، بيروت .

(٦٩) د. نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، من دون تاريخ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(70) J. Allan and Chibli mallat, Op. Cit., P. 189 - 190. 192 - 193. 196. 209 - 212.

(٧١) إدمون نعيم، المصدر السابق، جريدة الحياة، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤ .

See: Edited by: P. Rogers and p. Lydon. op. Cit., P.46.

(72) Hoes, J. African Business Journal, Dec. 1993, P. 38, Africa, Middle East U.S.A.

(٧٣) تقرير البنك الدولي - حروب المياه، مترجم عن الإيكونوميست البريطانية، جريدة «الوطن»، الكويت، ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، ص١٣ .

(74) Danial Hillel, Rivers of Aden, New York, Oxford, 1994, PP. 210 - 212, 218, 223, 225, 227, 231.

(٧٥) د. جواد جاسم الجري، الهاجس المائي العربي، جريدة الوطن، ٢٣ مارس ١٩٩٥م، الكويت .

(76) Gleick H. Yolles P. Halami H., Water and Peace in the Middle East, Environment, V. 36, No. 3, April 1994, P. 6 U.S.A.

(77) Gleick P. Yolles PP.. Halami H. Op. Cit., P. 7.

(78) The world Bank Report, OP. Cit., P. 11, 15 - 20, 24, 26.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

(١) حسن حمدان العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، خريف ١٩٩٥م.

(٢) جويس ستار ودانيل ستول، ترجمة أحمد خضر، سياسات الندرة - المياه في الشرق الأوسط، الكويت، القاهرة، ١٩٩٥م.

(٣) سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية-الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، مايو ١٩٩٦م.

(٤) عمر عبدالله، الأمن العربي من منظور اقتصادي، «جريدة الحياة»، بيروت، ٣١ يناير ١٩٩٦م.

(٥) مجموعة من الباحثين، الأمن القومي العربي - أبعاده ومتطلباته، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٦) محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي، بيروت، ١٩٩٠م.

(٧) «مجلة المجتمع»، الهدف الرئيسي لإسرائيل الاستيلاء على المياه العربية، الكويت، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣م.

(٨) كمال حمدان، الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية، مجلة الطريق، بيروت، يناير - فبراير ١٩٩٦م.

(٩) سعيد محمد أبو سعدة، تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٧م.

(١٠) «جريدة القبس»، أزمة المياه .. التحدي المقبل في الشرق الأوسط، الكويت، ٢٨ أغسطس ١٩٩٤م (عن فورين ريبورت).

(١١) حسين عبدالهادي، الورقة الإسرائيلية إلى قمة عمان الاقتصادية، جريدة الحياة، بيروت، ٢٨ أكتوبر ١٩٩٥م.

(١٢) «جريدة القبس»، مشروع جنوب شرق الأناضول، ١٥ نوفمبر ١٩٩٤م، الكويت (عن الفاينانشال تايمز البريطانية).

(١٣) نبيل السمان، حرب المياه من النيل إلى الفرات، من دون تاريخ.

(١٤) جلال عبدالله معوض وآخرون، العلاقات العربية التركية-حوار مستقبلي، بيروت ١٩٩٥م.

(١٥) بيان نويهض الحوت، حرب ١٩٦٧ كانت من أجل السيطرة على منابع المياه، «جريدة الحياة»، بيروت، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥م.

(١٦) إدمون نعيم، معيار الاتفاقيات المائية الدولية، جريدة الحياة، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤م، بيروت.

(١٧) تقرير البنك الدولي - حروب المياه، مترجم عن الإيكونومست البريطانية، جريدة الوطن، ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م.

(١٨) عواد جاسم الجدي، الهاجس المائي العربي، جريدة الوطن، ٢٣ مارس ١٩٩٥م، الكويت.

ثانيا: المصادر الأجنبية

(1) Edited by: Asitk Biswas, International water of the Middle East, Oxford University Press, UK, 1994.

(2) John Bulloch and Adel Darwish, Warter wars - Coming Conflicts in the Middle East, London, 1993.

(3) Narit Kliot, Water Resaurces and Conflict in the Middle East, 1994.

(4) Edited by J.A. Allan and chibli Mallat, Water in the middle East. Legal, Palitical and comorcial Implications, London, New York, 1995.

(5) Mary E. Morris, The Politics of water in the Middle East, Middle East Insight, Vol. 8 (2) 1991.

(6) Edited by: Peter Rogers and Peter Lydon, Water in the Arab World, Harverd University, U.S.A., 1994.

(7) Peter H. Gleick, Water, War and Peace in the Middle East Vol. 36 no. 33, April 1994.

(8) Isaac and H. Shuval, Water and Peace in the Middle East, Amsterdam, London, New York, 1994.

(9) J.W. Moore, Parting the water , Middle East Policy, Vol. 101, 1994, No. 2, U.S.A. (The library of Congresa, Washington).

(10) Word Diane R. Warld (Wor) journal, 1992, Water Resources, Vol. 26 (The Library of Congresa, Washington).

(11) Edited by: J. Allan, Water, Peace and The Middle East, London 1996.

(12) Fredrick W.F., and Thomas N., Water: An Emerging issue in the Middle East, The Annals of the American academy, U.S.A. Nov. 1995 (The Library of Congress, Washington).

(13) Hoch Gray, The Politics of Water in the Middle East, Middle East-Insight, Vol. 9 March - April, 1993.

(14) The World Bank Report., From Scarcity to Security, New York, Dec. 1995.

(15) Anonymous, Business American Jornal, Vol. 113, Nov. 2 1992.

(16) Dinar Ayiel, Walf Aaron, Economic Development and cultural change, Vol. 43, Oct. 1994. (The Library of Congress, Washington).

(17) Daniel Hillel, Rivers of Aden, New York, Oxford, 1994.

(18) F.O.C.O. 733/6 17134, Data 13 - 10 - 1921, London, (Public Record office).

(19) Hooes jeanne, African Business Journal, Dec. 1993, U.S.A.

آفاق نقدية

- في الإبداع والتلقي ، الشعر بخاصة.
- آفاق التجريب المسرحي عند جروتوفسكي.
- النفي إلى الهامش : نحو استشراف المنظومة الأدبية لصقر الشبيب.
- المكان في قصص وليد إخلاصي.
- بنيوية كمال أبو ديب.
- سياسة حكومة قرطبة تجاه ممالك الشمال و سقوط الأندلس.

في الإبداع والتلقي
الشعر بخاصة

د. عبدالرحمن بن محمد القعود*

مقدمة

مع التسليم بأن يحمل الشعر مضموناً، وبأهمية هذا المضمون نفسه - بشكل ما ودرجة ما « في صناعة الشعر وإبداعه » - يبقى جوهر الشعر في طريقة قوله، أي طريقة إبداعه. وكلما ازددت اشتغالاً بالشعر، سواء من خلال تلقيه أو محاولاتي في كتابته، ازددت اقتناعا بأهمية الطريقة في اكتساب الشعر شعريته.

ومع أنه لا مشاحّة في أن الشعر - جوهريا - طريقة قول إلا أنه من الصعب أن نصل إلى طريقة محددة واضحة دقيقة نتفق عليها في قول الشعر، لكن هناك معالم بارزة نتفق على لزوميتها في هذه الطريقة. من هنا، ومن أهمية طريقة الإبداع في الشعر جاء القسم الأول من البحث، وقد تناولت فيه بعضاً من معالم هذه الطريقة وأدواتها مثل الإيقاع والتصوير والتشكيل اللغوي.

ويبدو أن وجود الشعر لا يكتمل فعلياً وجمالياً إلا من خلال تلقيه، فالشعر لا يصنعه الإبداع فقط، لابد من تلق واع متذوق يستقبل هذا المبدع. هذا التلقي روح أخرى للشعر، روح مختلفة بغيرها لا نستبين طعم الشعر ولا نشم رائحته. نعم، يوجد الشعر دون التلقي، لكنه وجود كسيح لا يسافر لا في الزمان ولا في المكان. وبحجم أهمية تلقي الشعر لابد له (التلقي) من طريقة في حجم أهميته وإلا خاب الأمل في أن يكون المتلقي مع الشاعر ثنائيا يتعهدان القصيدة كل واحد بأدواته الخاصة. من هنا، جاء القسم الثاني مكملاً للأول بما يحاول أن يطرحه من مفهوم للتلقي وطريقته. فعسى أن يكون فيهما ما يضيف شيئاً إلى ماقيل أو كتب في الموضوع.

---

* أستاذ النقد الأدبي ـ المملكة العربية السعودية.

(١)

الشعر طريقة إبداع

في أهمية طريقة الإبداع

كثيراً مايوصف الشعر بالغرابة. ويبدو هذا صحيحا، فالشعر جميل، «والجميل غريب دائما» كما يقول بودلير.[١] ويبدو صحيحا أيضا أنه كلما انحرفت لغة الشعر مبتعدة عن المألوف والسائد في الكلام العادي صار أكثر غرابة وأبلغ عجبا وإعجاباً. بعبارة أخرى، يكمن سر غرابة الشعر وعجبه في طريقة قوله أو إبداعه. ربما تنقشع الغرابة عن الشعر إذا ما ازددنا ألفة له وأنسا به، وتعرفنا طبيعته حق التعرف، لكن إعجابنا به يظل قائما وربما يزداد، فالشعر قديم قدم الإنسان نفسه، وهذا القدم المصحوب بهذه الاستمرارية يعطيه جوهرية خاصة تميزه، ويشير إلى أصالته في المسيرة البشرية وتكونها الحضاري. وهذه الأصالة تمنحنا الشجاعة في أن نستبعد «انتهاء الشعر» أو انسحابه من حياتنا في عصر علم أو غيره، لم يوجد الشعر آنذاك (منذ فجر الإنسان) بسبب غياب العلم حتى يكون حضور العلم سببا في غيابه. وجد الشعر للتعبير عن الإنسان ومكنوناته، والإنسان لا يزال موجوداً. ليس في المنظور مصاديق انتهاء الشعر أو موته، قد يغير لونه ورائحته وطعمه وفق العصر لكنه لن يختفي، وربما يزاحمه أو يتقدم عليه - في زمن ما ومكان ما ولسبب ما - جنس أدبي آخر لكن هذا لا يعني انتهاءه. فالزمن الذي أبرز جنساً أدبياً بعينه ربما يبرز أو يوجد جنساً أدبياً آخر. ومع أن للشعر شكله الخاص وطريقة إبداعه المتميزة إلا أن هذه هي الأخرى تتلون حسب الظروف والأجواء الاجتماعية والنفسية والجغرافية، وقد تتحول إلى بدائل لكنها لا تزول لأن الكثير من النقاد والشعراء يؤمن بها. فالجاحظ عندما قال: «والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتمييز اللفظ، وسهولته، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من الصبغ، وجنس من التصوير»[٢] الجاحظ عندما قال هذا، هل كان يقصد شيئا غير أن الشعر في المقام الأول طريقة إبداع؟ وحين سحب عبدالقاهر الجرجاني فكرة «النظم» على الشعر، هل كان يستهدف شيئا سوى أن الشعر في الأساس طريقة إبداع؟ لا، كما يبدو. وأبوهلال العسكري هو من هؤلاء النقاد الذين يؤمنون - بشكل واضح - بأهمية طريقة القول في الفن الأدبي بوجه عام والفن الشعري بوجه خاص. وعنده أنه ليس مهماً ماتقوله وإنما كيف تقوله: «وليس الشأن في إيراد المعاني، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي، وإنما هو في جودة اللفظ وصفائه، وحسنه وبهائه ونزاهته ونقائه، وكثرة طلاوته ومائه، مع صحة السبك والتركيب، والخلو من أود النظم والتأليف»[٣] فعنده (العسكري) أن «مدار البلاغة» قائم على طريقة قول متميزة لا مجرد القول أو إفهامه لأن إفهام هذا القول قد يتحقق حتى بطريقة قول رديئة. وهذه الطريقة المتميزة هي مايطمح إليه الأديب، وهي سر تأنقه فيما يكتب من شعر أو نثر، وهي - كما يرى العسكري - سر مبالغته في التجويد ومغالاته في الترتيب دليلاً على براعته وحذقه بصناعته. ولو كان الأمر مجرد قول أو معنى لطرح هذا الأديب أكثر ذلك العناء والتعب وأسقطه عن نفسه فربح «كدا كثيراً»[٤] ولأهمية طريقة القول عنده يرى أنه لا تفاضل إلا بها: «وإنما تتفاضل الناس في الألفاظ ورصفها وتأليفهم ونظمها»[٥] وإلا فـ «المعاني مشتركة بين العقلاء»[٦] وقد أورد هذا في سياق اعتذاره لأخذ

الشعراء بعضهم من بعض. وقبله ابن طباطبا إذ لم يعب تناول الشاعر للمعاني السابقة إذا ماأبرزها في «كسوة» (طريقة إبداع) أحسن من التي عليها، بل إنه يوجب لهذا الشاعر فضل لطفه وإحسانه في هذا المعنى إذا هو وصّله إلى المتلقي بطريقة إبداع جديدة بديعة تحفل بالفن والجمال، فهو كالصائغ الذي يعيد صياغة الذهب والفضة بأحسن مما كانا عليه[7]. والشعراء أنفسهم لهم مواقف ومقولات تدل على وعيهم لطريقة إبداع الشعر وأهميتها، فبشار بن برد عندما غضب على تلميذه سَلْم الخاسر حين تصرف (سلم) في هذا البيت من شعر أستاذه:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته ... وفاز بالطيبات الفاتك اللهِجُ

تصرفاً فنياً دقيقاً على هذا النحو:

من راقب الناس مات غمّاً ... وفاز باللذة الجسورُ

لم يغضبه إلا أن سلماً أخذ معانيه - كما يقول بشار[8] - التي عُني بها وتعب في استنباطها، فكساها ألفاظاً أخف فروي بيت سلم وصار له حضور قوي في ذاكرة المتلقي ونُسي بيت بشار، أي أن سلما فاق بشاراً في «طريقة الإبداع» ويبدو هذا واضحاً، ففي بيت بشار تقريرية حطّت من شعرية شطره الأول، ووصفية خطابية قللت من شعرية شطره الثاني وتضافرت هاتان فأخلتا البيت أمام بيت سلم برشاقة إيقاعه ورحابة فضائه أمام خيال المتلقي، ليس من المتوقع أن نختلف على أن طريقة إبداع الشعر من جوهرياته إن لم تكن أولاها، وأن الشعرية[9] تكمن أساساً في الطريقة. ربما تتنوع الطريقة بدليل هذه المدارس المتعددة في الشعر ونقده في القديم والحديث، وبدليل أن فكرة واحدة يتناولها أكثر من شاعر بطرق مختلفة. لنأخذ - مثلا - فكرة الزمن أو بعبارة أدق: الإحساس المرير بالزمن فقد تناولها عنترة في قوله:

وحسام إذا ضربت به الدهر ... تخلت عنه القرون الخوالي

والمتنبي في قوله:

ولو برز الزمان إليّ شخصاً ... لفرّق شعر مفرقه حسامي

وتميم بن مقبل في قوله:

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجرٌ ... تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وأبو حية في قوله:

إذا ماتقاضى المرء يومٌ وليلة ... تقاضاه شيءٌ لا يمل التقاضيا

كل هذه الأبيات الأربعة تعبّر عن إحساس مرير بالزمن وفعله في الإنسان. وهو إحساس يعني في وجهه الآخر أمنية بتوقف هذا الزمن أو توقف تأثيره فينا بصمودنا أمام حوادثه. ربما تعددت مضامين كل بيت من هذه الأبيات لكن البنية المضمونية الرئيسة لها مجتمعة هي - كما قلت - الإحساس المرير بالزمن وفعلِه في الإنسان. أي إننا أما بنية مضمونية رئيسة واحدةٍ وطرق تعبيرية مختلفة. ربما يبدو عنترة والمتنبي أكثر إحساسا بهذه المرارة بسبب هذه القوة التي شهراها في وجه الزمن. وربما يبدو ابن مقبل وأبو حية هما الأكثر بسبب هذا التحسر الواضح في بيتيهما. وسواء كان هذا أو ذاك فهو لن يمس البنية

المضمونية الرئيسة للأبيات بطرقها التعبيرية المختلفة التي تتمايز بها لكل منها من مذاق متميز وإيحاء خاص. عنترة يستحدث معركة مع الزمن فيحدث خلخلة في بنيته بضربة تتسبب في قطيعة بينه وبين نفسه بتخلي بعضه (القرون الخوالي) عنه. والمتنبي يتطلع إلى هذه المعركة التي يقضي فيها على الزمن أو على قدرته على التأثير بتفريق شعر مفرقه بسيفه. وابن مقبل يقاوم الزمن بتحوله إلى حجر ملتم على بعضه لا قدرة للزمن على اختراقه، فحوادثه تنبو إذا أصابته. فالإنسان «الحجر» الململوم لديه خاصية التدحرج التي تمنحه الانطلاق والانفلات. أما أبوحية فلا يوحي بيته بمقاومة ما للزمان. صدق البيت الواقعي واضح. وكلمة «شيء» النكرة تجسد - بشكل إيحائي - الاعتراف المستسلم بالفعل الحتمي للزمن، وربما هذا يبدو التحسر واضحاً في بيت أبي حية. فهذه فكرة واحدة بطرق إبداع مختلفة. ولهذا نقول: نعم، تتنوع طريقة إبداع الشعر أما الطريقة في ذاتها فمسلمة بدهية عند جل الشعراء والمبدعين، وتحرّي جودة هذه الطريقة ونجاحها هاجس عندهم، بل إن تحديثها والتحول بها هاجس آخر عند الذين يحتفون بالشعر منهم مثل أبي تمام فهو مسكون بتجاوز طريقة الإبداع الشعري السائدة وابتكار روافد حديثة لها. تجاوز هاجس القول إلى هاجس طريقة القول:

والشعر فَرْجٌ ليست خَصِيصتُه طول الليالي إلا لمفترعه[10]

وقوله:

لي في تركيبه بِدَعٌ شغلت قلبي عن السُّنن[11]

ومثل أبي نواس في قوله:

وإذا وصفت الشيء متَّبعاً لم تخْلُ من زلل ومن وهم

فمثل هذه الأقوال دليل توجه إلى الفرادة والتميز في التعبير الشعري، وإلى تجاوز الطريقة الموروثة في الأداء (لا نعني بالتجاوز هنا إلغاء السابق وإنما تجاوزه إبداعيا إلى درجة تنفي تهمة تقليده) بل إن بشاراً يضمر تجاوز نفسه في رده على من سأله: بم فقت أهل عصرك وسبقتهم؟ قال: «لأني لم أقبل كل ما تورده علي قريحتي، ويناجيني به طبعي، ويبعثه فكري، ونظرت إلى مغارس الفطن، ومعادن الحقائق، ولطائف التشبيهات، فسرت إليها بفهم جيد، وغريزة قوية، فأحكمت سبرها، وانتقيت حرها، وكشفت عن حقائقها، واحترزت من متكلفها ولا والله ما ملك قيادي قطُّ الإعجابُ بشيء مما آتي به»[12]، فهو - مثل أبي تمام - مهموم بطريقة القول قبل القول وإلا لقبل ما تُورده عليه قريحته كما قال:

وربما يكون المضمون غير مريح للمتلقي، لكنه إذا ما قُدِّم بطريقة فنية جميلة لن يقف بين المتلقي وتذوقه للشعر واستمتاعه بلغته ولو كان في هذا المضمون شتمه كما يومىء إلى ذلك قول أحدهم (أظنه المتنبي):

وأسمع من ألفاظه اللغة التي يلذ بها سمعي ولو ضمنت شتمي

ولا يعني هذا تقليلا من أهمية المحتوى الشعري وبخاصة إذا كان «الإنسان» بُعده الرئيس. وإنما عنيتُ التدليل والتأكيد على جوهرية طريقة القول فهي - وليس المضمون - مايحقق شعرية الشعر، مع وعينا لشعرية المضمون، لكنها شعرية تختلف عن تلك التي تحققها طريقة الإبداع.

ولعل الإيمان بأهمية طريقة الإبداع هو من أسباب الاهتداء إلى البديع بوجه عام والمبالغة فيه بوجه خاص، ولا أظن من المصادفات أن الجاحظ الذي تهمه طريقة القول مقابل مجرد القول أو المعنى حين يقول - كما مر بنا قبل قليل -: «والمعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتمييز اللفظ، وسهولته، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع، وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من الصبغ، وجنس من التصوير» هو الذي يقول: «والبديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة، وأرْبَتْ على كل لسان»[13] ومنظومة البديع على أية حال هي - بصرف النظر عن إساءة استخدامها - في الصميم من طريقة الإبداع.

في الإيقاع

يُعدُّ الإيقاع من أبرز ملامح «طريقة الإبداع» الشعري. فهو ليس عنصراً غريباً طارئاً على الشعر، إنه طبعي فيه استمده من الطبيعة ومن العالم الذي «ينبض بإيقاعات من كل نوع: بصرية وسمعية ولمسية»[14] وهذا المظهر الطبعي للإيقاع الشعري «دليل على مدى ارتباط الشعر وعلاقته بالتجربة العامة للحياة»[15] من ناحية، وعلى قوة صلة الإيقاع بالشعر من ناحية أخرى. ووفق ماوصلت إليه تقنية كتابة الشعر لا نذهب إلى مدى تحديد الإيقاع في الشعر بالصوتي فقط. ربما كان هذا المفهوم مسيطراً يوم أن كان الشعر شفاهياً في إبداعه وتوصيله، أما وقد انضمت العين بشكل أساسي إلى وسيلة التلقي والإبداع، وصار الشعر يكتب ويقرأ فإن من الحتم - وفق مفهوم الكتابة والقراءة وآلياتها وأبعادهما - أن يتمدد مفهوم الإيقاع ليستوعب غير الصوتي مما هو مدرك بالحس والذوق والذهن، وبعض النقاد مثل ريتشاردز يذهب إلى «استحالة اعتبار الإيقاع أو الوزن كما لو كانا لا يتعلقان إلا بالناحية الحسية للمقاطع، وكما لو كان من الممكن فصلها عن المدلول وعن التأثيرات العاطفية التي تنشأ عن طريق المدلول»[16] وشكري عياد يرى أن ريتشاردز نفسه يقصد «من الإيقاع دون شك، التأليف بين الأفكار، ولعل الوزن الشعري والتناسب الصوتي لم يخطر بباله»[17] لنأخذ - مثلا - عناصر القصيدة المكونة لبنيتها الكلية، فهناك علاقة خاصة دقيقة بين هذه العناصر، علاقة تحدد أمكنتها ونوعياتها وأحجامها وطاقاتها المحركة الفاعلة حتى ينتج مايمكن أن نسميه «إيقاع التناغم» (سيمترية عناصر القصيدة) وهو إيقاع داخلي، وفي وجهه الآخر يعد إحدى الوحدات الفنية التي تصنع الوحدة العضوية للقصيدة، وهذه الوحدة في ذاتها إيقاع، وهناك أيضا مايمكن أن نطلق عليه «إيقاع الصياغة الدلالي» وهو - ببساطة - انتقاء الكلمة المناسبة ووضعها في مكانها الصحيح، فمن هذا يحصل منتج دلالي عجيب، وقد أدرك الشاعر نفسه أهمية دقة اختيار الكلمة ووضعها في مكانها الملائم، وانعكاسات هذا على جمالية الشعر، بل إن الشاعر يظل في حالة قلق حتى يظهر ما به يطمئن على أن كل كلمة أخذت موقعها وإلا لما كانت الحوليات التي سهر شعراؤها وتعبوا في تنقيحها وتعديلها، ولما أمر ذو الرمة عيسى بن عمر بأن يكتب شعره: «أكتب شعري، فالكتاب أحب إليّ من الحفظ، لأن الأعرابي ينسى الكلمة التي قد سهر في طلبها ليلته، فيضع في موضعها كلمة في وزنها، ثم ينشدها الناس. والكتاب لاينسى. ولا يبدل كلاما بكلام»[18]. بوضع الكلمة في مكانها الصحيح تكتسب شعريتها وتسلم الفائض من هذه الشعرية إلى جاراتها فيحدث ما أسميه الحوار الهامس أو الهمس المتحاور الذي نفسه - أيضاً - إلى «سمفونية» الإيقاع الداخلي. وفي المجال يحضرني حديث لـ «الأب» بريمون عن بيت للشاعر ماليرب:

والشهار سـوف تتجـاوز وعـد الأزهـار

يقول بريمون: إن هذا البيت «أحد أربعة أو خمسة أبيات هي أجمل ما في الشعر الفرنسي». . . ثم يتساءل: «لأي درجة لا نستطيع المساس بأي حرف من أحرف هذا البيت. . . فإن نحن فعلنا هذا لقضينا عليه قضاء مبرما. أضف مثلا مثقال ذرة لهذا البيت لتقول:

والشهار سـوف تتجـاوز وعـود الأزهـار

لتجد أن البيت قد تحطم. إن لهذا البيت معنى هو: أن المحصول سيكون طيبا. . . لكن كم يصبح هذا المعنى فقيراً هزيلاً إن نحن عبرنا عنه بهذه الصورة. . . وكم تكون الخسارة إذ نحن نفقد الشاعرية التي تنبع منه»[١٩] وفي رأيي أن المعنى ليس هو الوحيد الذي افتقر بسبب هذه الإضافة (المثقال ذرة) وإنما الإيقاع أيضا: إيقاع التناغم والصياغة الدلالية. وفي الشعر العربي يقال إن أبا تمام سمع أحدهم ينشد هذا البيت:

ورِدُ البِيـض والبِيـضَ ... إلى الأغمـاد والحجـب

فاهتز وقال: «أحسن والله، لوددت أن لي هذا البيت بثلاث قصائد من شعري يتخيرها»[٢٠] فماذا في هذا البيت من سر يجعل أبا تمام يضحّي في سبيله بثلاث قصائد متخيَّرة من شعره؟ يبدو أنه في كلمة «البيض» الثانية بمعنى النساء مقابل كلمة «البيض» الأولى بمعنى السيوف. هذا التقابل المتجانس في الدوال مع اختلاف المدلولات هو ما جعل أبا تمام يهتز. لو أن الشاعر وضع بدلا من كلمة «البيض» الثانية كلمة «الشقر» مثلا، وهي لا تحرف البيت عن معناه ولا عن وزنه، وقال:

ورد البيـض والشقـرَ ... إلى الأغمـاد والحجـبِ

لو جاء البيت هكذا لما كانت له رقصة الشعر التي أرقصت أبا تمام. وجود كلمتي «البيض» وتساقيهما إحداهما من الأخرى سحّ الشعرية حتى فاض البيت بها وانتشى أبو تمام بهذا الفائض. لكن إيقاع التجانس هذا يذكرنا بشيء آخر عند أبي تمام نفسه، وهو إيقاع التضاد الذي يبدو أبو تمام على وعي تام له وإدراك لوظيفته الفنية والجمالية في الشعر بدليل تكثُّره منه في شعره مثل قوله:

بيضـاء تسري في الظـلام فيكتسي ... نـوراً وتسْرُب في الضيـاء فيظلـم[٢١]

وقوله:

مطرٌ يـذوب الصحـو منه وبعـده ... صحـو يكاد مـن الغضارة يقْطـر[٢٢]

وقوله

رعَتْـهُ الفيـافي بعـد ما كـان حقبـةً ... رعاهـا وماء الروض ينهلُّ ساكبُه[٢٣]

وقوله في وصف معركة فتح عمورية:

غادرتَ فيهـا بهيم الليل وهـو ضُحىً ... يُقلُّـه وسطهـا صبح مـن اللهـب[٢٤]

حتى كأن جلابيب الـدُّجى رغبتْ ... عن لـونها أو كأن الشمـس لم تغـبِ

ضوءٌ مـن النـار والظلماء عـاكفـة ... وظلمة مـن دخان في ضُحـىً شحـبِ

فهذه صور وطاقات إيقاعية تلفت الانتباه إلى تعدد مصادر الإيقاع في الشعر، وأنه (الإيقاع) لا ينحصر في الخصائص العروضية فحسب. فمتى تحقق الإيقاع بشكل ما في الشعر تحققت له الاستجابة من المتلقي والتأثير فيه. ولعل في قول ابن طباطبا: «وللشعر الموزون إيقاع يطرب الفهم لصوابه وما يرد عليه من حسن تركيبه واعتدال أجزائه»[٢٥] مايفيد أن في النقد العربي القديم نفسه مايؤكد شمولية مفهوم الإيقاع مقابل السمات العروضية فقط. ابن طباطبا يقول: «وللشعر الموزون إيقاع يطرب الفهم لصوابه...» ولو شاء قال: «والشعر الموزون يطرب الفهم لصوابه...» دون إشارة إلى الإيقاع، لكنه مدرك أن الوزن ليس سوى مظهر من مظاهر الإيقاع. ولعل قول أبي العتاهية أيضا: «أنا أكبر من العروض»[٢٦] في أحد أبعاده رفض لحصر طاقة الإيقاع في العروض فقط لأنه متطلع إلى توظيف كل مايمكن توظيفه من أشكال إيقاعية في الشعر. وعلى هذا فالإيقاع بكل أشكاله، لا الوزن العروضي فقط، هو مَعْلَم في طريقة إبداع الشعر. وعلى هذا أيضا، يحق لكل شاعر أن يلتمس الحيل الفنية والدلالية التي تثري القصيدة بالإيقاع الذي يعني نوعاً ما من التوازن ولكن دون الانتهاء إلى رتابة تؤثر على اللغة؛ فتفكير الشاعر في أن «ينتظم» الشكل عنده و«يتناظر» يخرق قوة اللغة ويضعف توترها في لحظتها الإبداعية، ولعل الخوف من أن يفرض الانتظام الوزني سيادته أمام المفهوم الشامل للإيقاع هو ما دفع الشكلانيين إلى القول بأن الوزن ليس سوى تأثير من تأثيرات الإيقاع ونتيجة من نتائجه لا سببا له[٢٧]. وهذا القول مطالبة أو افتراض بأن يتأسس الإيقاع، بحركيته وتنوعه وحيويته وفاعليته، في القصيدة، ولا بأس بعدئذ من أن يُنتج أشياء مثل الوزن. أما أن تتأسس القصيدة على الوزن «وحده» فهذا مايسلبها - بداية ونهاية - سمة الشعرية.

قلت قبل قليل إن مافي هذه الأمثلة (التي أوردتها) من صور وطاقات إيقاعية، يلفت الانتباه إلى تعدد مصادر الإيقاع في الشعر، لكن هذا ليس الشيء الوحيد؛ ففيها مايلفت الانتباه إلى أحد المنابع الجمالية للغة، وهو علاقة اللغة باللغة، أي علاقة الشيء بذاته في إطار تفاعل ذاتي، لكن دون أن تصل هذه العلاقة للغة بنفسها إلى سقف التصنع البديعي. وعلى هذا يبدو أنه ليست هناك ألفاظ شعرية وأخرى غير شعرية، بمعنى أن الشعرية لا تكمن في «ذات» اللفظة بقدر ماتكتسبها من دقة استعمالها في مكانها الصحيح، وإحساسنا بها قيمة جمالية. لنأخذ - مثلا - كلمة «أيضا» فهي مفردة تعطي انطباعاً بأنها لفظة غير شعرية، لكن مجيئها في المكان الصحيح من هذين البيتين:

ولقـــد تشكـــو فما أفهمهـــا   ولقـــد أشكـــو فما تفهمنـــي
غير أني بـــالجوى أعـــرفهـــا   وهـــي أيضـــا بـــالجوى تعـــرفنـــي

منحها الشعرية، وأدغمها في نسيج البيت أو الأبيات دون نشوز. اللفظة تكون «متمكنة ومقبولة» - حسب عبدالقاهر الجرجاني - باعتبار «مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها» وتكون «قلقة ونابية» إذا لم يتحقق لها ذلك.[٢٨] ولنأخذ - مثلا آخر - كلمة «يُطْوَى» فهي تعطي انطباعاً - لبعضنا على الأقل - بأنها لفظة محايدة بين الشعر والنثر، لكن مجيئها في مكان محدد من هذا البيت (أظنه للجواهري).

وحين تُطغـــى على الحرّان جمرتـــه   فالصمـــت أفضل مـــايُطوى عليـــه فمُ

حاصرها بالشعرية، وبصرف النظر عن نوعية الموقف الذي يعبر عنه البيت، إلا أنه يرسم في غاية الدقة والصدق أحد الأوضاع التي تقف خلف معاناة الإنسان إلى حد الانزواء واليأس و«الصمت». ومع أن البيت يصور وضعاً أليما وحزيناً إلا أن تلقيه ينتهي إلى تفاعل معه ممتع وجميل، أي إننا نحس فيه ومعه بشيء غير قليل من جماليات التلقي. والسبب - فيما يبدو - هو لفظة «يطوى» بالمكان الذي وضعت فيه والكيفية التي جاءت عليها والعلاقة التي لها مع جاراتها. وأكاد أزعم أنه لولا «يطوى» هذه لتهافتت بنية البيت وزال عنه كل ما أحسسناه فيه، ولما تحققت لنا بسببه هذه التداعيات الذهنية والانفعالية التي نجدها. وعلى أية حال، فسر البيت يكمن في طريقة إبداعه وإلا فالمضمون والموقف الذي يحمله (هذا المضمون) ليسا جديدين تماماً.

ألا يلفتنا كل هذا إلى قضية جد جوهرية في «التعامل» مع الشعر إبداعا وتلقيا؟ ألا يقفنا على حقيقة أن القصيدة لا تصنعها عوامل خارجية فقط؟ بلى. وهذا يعني - فيما يعني - أن الذاكرة لم تعد - في عصرنا خاصة - ذات سلطان متفرد عند الإبداع والتلقي بوجه عام والإبداع بوجه خاص. لقد اخترقَتْ أشياء من نحو الرؤية والاستشراف والإيحاء والرؤيا هاتين الدائرتين (الإبداع والتلقي) فانعتقت القصيدة من عواملها الخارجية إلى مدى ملحوظ وصارت - على نحو من الأنحاء - تبدع نفسها. وربما لهذا ونحوه قال كولبردج: القصيدة الجيدة ينبغي «أن تحتوي في ذاتها على أسباب جودتها» وليس غير ذلك.[٢٩] وقال شيللي: ينبغي أن «تحتوي على مبدأ سلامتها وناميتها الذاتية»[٣٠] وهنا نستدعي القصيدة الحرة» (كما أفضل تسميتها بدلا من «قصيدة النثر» وتمييزاً لها عن «القصيدة العروضية» أو «الخليلية» و«قصيدة التفعيلة» فهي خاوية تماما من أي إيقاع خارجي، لكن لها نماذج جيدة تمور بإيقاع داخلي من هذا النوع الذي نتحدث عنه، وبمساحته شقت لها طريقاً إلى المتلقي. وهذا الإيقاع الداخلي في بعض القصائد أجل من إيقاع بعض القصائد الخارجي.

وإذا تجاوبت تجربة المتلقي ومضامين النص الشعري كان هذا - أيضا - مصدراً من مصادر الإيقاع الذي يجده ويحسه المتلقي نفسه إذا تشاكلت حالته النفسية -كما أشرت - مع حالة الشاعر النفسية في نصه. وهذا إيقاع الوقع: وقع القصيدة على نفسية المتلقي وعلى وجدانه، وصداها في مواطن أحاسيسه.

ويبدو أن للإيقاع الخارجي بطرفيه: الوزن والقافية (من جانبها الصوتي)[٣١] أثراً ما في عملية تطور الشعر وارتباط شكله بوظيفته أو - على الأقل - إسهام الوظيفة في تحديد الشكل وتأصيله، فقد كان من وظائف الشعر حفظ معلومة ما ونقلها من جيل إلى جيل فجاء الوزن والقافية مظهرين بارزين في شكله ليسهما في سهولة حفظه بوصفه وعاء حاملا لهذه المعلومة. وعبارة «الشعر ديوان العرب» ومقولة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه»[٣٢] تسعفان في هذا فيما يتعلق بالشعر العربي. وليس بمنكر جانب المنفعة في الفن وبخاصة إذا صح أنه (الفن) «في فجر الإنسانية، لم تكن تربطه «بالجمال» سوى علاقة واهية، ولم تكن له أية علاقة بالرغبة الجمالية»[٣٣] أي يوم أن كان «الإنسان يصنع الأشكال [لا الأشياء] لكي يمسك بالعالم» ويسيطر عليه كما كان يعتقد. إذن فبين الشكل الناقل والمادة المنقولة علاقة «مصلحة» فيها شيء من جدلية الأخذ والعطاء؛ فالمعلومة أو المادة أفادت من الشكل (وتحديدا الإيقاع وزناً وقافية) الانتشار والاستمرارية التاريخية، والشكل استفاد من المادة التأصل والشرعية حتى إن بعضنا لايزال يعد الإيقاع الخارجي جوهر الشعر رغم تجريده أو تجرده بسبب البدائل من وظيفته النفعية. لم يعد الشعر ناقل معلومة، ولهذا نال التغيرُ من شكله. غابت «إلحاحات المادة المنقولة» فغابت إلحاحات (أقول إلحاحات)

الإيقاع الرتيب والقافية. ولم يعد الشعر ناقل معلومة فالتفت الشكل والمضمون أحدهما إلى الآخر «فتسارا ثم ازدادا التحاما». يبدو - إذن - أن «طريقة الإبداع بكل شروطها» تتبع وظيفة الشعر وفق العصر ونفسيته وثقافته وإيقاعه. والشاعر الفذ هو من يضيف إلى موهبته إدراكاً عميقاً ووعياً لهذا. مع هذا، ورغم ماحصل لشكل الشعر من تغير وتحول، ورغم احتلال «القصيدة الحرة» (كما أفضل تسميتها بدلا من «قصيدة النثر») الخالية من الإيقاع الخارجي موقعاً في خريطة الإبداع الشعري بوصفها واحداً من الأجناس الشعرية، ولكن يبدو أنه لن يغيب الإيقاع عن الشعر، فهو من طبيعته وإحدى بناه الجوهرية كما سلف القول، لكنه متحول متغير متلون وفق العصر وأشيائه، وأصبح تستنبته القصيدة من الداخل إضافة إلى موروثها الخارجي منه. ولن يغيب الإيقاع عن الشعر لأنه ينسرب في كثير من أشيائنا حتى إن «الأصل الحقيقي للغة - كما يقول كلينث ورويرت - يقوم على الإيقاع»(٣٤)، من زاوية أن العواطف بتلوناتها من حب وكره وأمل وفرح تتوجه بالتعبيرات إلى أشكال إيقاعية. حتى القافية، وهي أحد المظاهر الإيقاعية، يربطانها بالأصول الحقيقية للغة مستضيئين بهمهات الأطفال وغمغماتهم في مهودهم، وبما يصنعونه أو يسمعونه - عندما يشبون - من قواف فارغة لا معنى لها، لكنها تستند إلى أصل لغوي ولو لم يكن هذا الأصل إلا مجرد «الصوت» الذي أسهمت مبهاته (همهمات، غمغمات، آهات، صرخات، ضحكات ونحوها) في تشكيل اللغة.

في التشكيل اللغوي

ولا أحسب الربط بين الإيقاع (شاملاً القافية) واللغة إلا إدراكا لأهمية اللغة ملمحاً مهماً في إطار طريقة الإبداع. ويبدو أن كثيرا من جماليات القصيدة، سواء في صورها الخيالية والواقعية وفي إيقاعها وفي مضمونها، يرجع بشكل أو بآخر إلى التشكيل اللغوي فيها، حتى ماأسميته إيقاع التناغم، والصياغة الدلالي هو في أصله لغوي، لكنه أخذ مظهرا فنيا خصوصيا شعرت بالحاجة إلى استقلاله بمصطلح خاص يوضح طبيعته لا ليعزله عن سياقه اللغوي. هل نقول إن اللغة - بوصفها علاقات (لا ألفاظا مفردة وهو ما أدركه عبدالقاهر الجرجاني منذ زمن) تتحرك فيها المشاعر والأفكار والأخيلة - هي بنية الشعر الرئيسة ومنها بل من طريقة تشكيلها تفرعت البنى الأخر؟ نعم. ولا أظن ملاحظة غوته: «إن اللغة تخلق الناس أكثر مما يخلق الناس اللغة»(٣٥) ولا قول إدوارد سابير: «تمثل اللغات بالنسبة لنا أكثر من كونها أنظمة لنقل الأفكار، فهي أكسية غير مرئية تكسو أرواحنا»(٣٦) إلا إضاءة لما نحن فيه ودليلا على توغل اللغة في حياة الإنسان. التشكيل اللغوي - إذن - (أو كيفية استخدام اللغة) هو أحد ملامح «طريقة القول» الشعري إن لم يكن محورها. وإذا كان الأدب - عامة - ليس إلا استعمالا للغة وتوسعاً لبعض خصائصها - كما يرى فاليري - (٣٧) فالشعر أقرب إلى هذا الحكم. وعلى هذا يبدو أن إدراك مالارميه للقيمة الجمالية لهذا التشكيل اللغوي في الشعر - بعد أن أجرى تحليلات دقيقة على شعره - هو محرضه على قول عبارته المشهورة: «إن الشعر لا يصنع من الأفكار ولكن من الكلمات»(٣٨) وعلى تعريفه نفسه بهذه العبارة: «أنا تركيبي»(٣٩) ويبدو أن هذا الإدراك لأهمية التشكيل اللغوي قد ازداد وضوحا مع «علم» اللغة. ولهذا جاء تأكيد جون كوين Jean Cohen لأهمية التشكيل اللغوي على هذا النحو: «إن علم اللغة، أصبح «علما» منذ أن اعتنق مع سوسير وجهة النظر الحلولية. إن عناصر تحليل اللغة كامنة فيها، والشاعرية ينبغي أن تعتمد نفس المبدأ، فالشعر كامن في القصيدة، وذلك مبدأ ينبغي أن يكون أساسيا. فالشاعرية كعلم اللغة، موضوعها اللغة فقط، الفرق الوحيد بينهما هو أن

موضوع الشعرية ليس اللغة على وجه العموم وإنما شكل خاص من أشكالها، وإنما يعد الشاعر شاعرا لا لأنه فكر أو أحس ولكن لأنه عبر، وهو ليس مبدع أفكار وإنما هو مبدع كلمات، وكل عبقريته تكمن في اختراع الكلمة، فوجود حساسية غير عادية لا يخلق شاعراً كبيراً[٤٠] ولا شعراً عظيماً. ماينهض بهذه المهمة - بشكل رئيس - فقه اللغة وشكلها وتشكيلها. ولأهمية هذا التشكيل اللغوي في الشعر اتفق ريفاتير مع الشكليين الروس في النظر إلى الشعر بوصفه استخداما خاصاً للغة[٤١] وفي هذا السياق يقول شكري عياد: «وأما عن اللغة فقد عرفنا أن خصوصية الشعور لا تتحقق للقصيدة إلا من خلال خصوصية التعبير. فلابد للشاعر من أن يصدمنا مرة بعد مرة بأشكال من اللغة غير متوقعة، حتى نعي مايريد أن يقول»[٤٢] ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه اللغة غير المتوقعة ألفاظا جديدة نحتها الشاعر أو اختلقها، فالشاعر يتزود من لغتنا، لكن انحرافاته اللغوية الأسلوبية عن المألوف المبتذل، وتكوينه علاقات غريبة بين الألفاظ هو مايوجد هذه اللغة غير المتوقعة، هنا تنتهك عادية اللغة - وفق ياكوبسون -[٤٣] وتُغرب من خلال تغريب الأشياء وإماطة الألفة عنها. ولا نستبعد أن يكون لهذا الانتهاك والتغريب اللذين تمارسهما اللغة على نفسها علاقة بوعي المعنى (وفق مايتضمنه قول عياد) لأنها أشبه بالوخز الذي يقلق الفكر، ويستفزه لإدراك شيء ما يكمن في القول الشعري. وذلك الانتهاك أو الانحراف هو بعض مايوجد في الشعر توتراً يبحث بطريقة ما «في نفس المتلقي إيقاعا يتناغم مع إيقاع النص»[٤٤] ولا ينبغي أن يكون «وعي المعنى» الذي سبقت الإشارة إليه مجرد اهتمام بتوصيل فكرة ما تُشغل المبدع عن أن ينشغل باللغة ويحتال وسعه لقدح شرارتها فهذا - حسب جدسون جيروم - من علامات الشاعر الرديء.[٤٥] لكن هذا الانشغال باللغة لا ينبغي أن يكون من منطلق بنيوي تذهب معه إلى حد هيمنة اللغة على الإنسان وخضوعه لنماذجها وسياقاتها وأنساقها إلى درجة إلغاء إرادته وذاته الفاعلة. الاحتفال باللغة يكون من منطلق أهميتها وتشكيلها للنص وليس من منطلق الالتزام باتجاه محدد.

في الصورة

والحال مع الاستعارة (أو الصورة بعامة) كالحال مع الإيقاع فهي طبعية في الشعر من ناحية وإحدى طرق قوله من ناحية أخرى، وليس غريبا أن تكون الاستعارة شيئاً طبعيا في نسيج الشعر لأن أكثر اللغة - كما يقول ابن جني ومن يرى رأيه من القدماء - مجاز لا حقيقة[٤٦] ولأن اللغة نفسها وفق أوين بارفيلد Owen Bar-field ليست سوى نسيج لاستعارات متحجرة ميتة استغرقت مفرداتُ اللغة وقتاً طويلا حتى تستوعبها وتمتصها[٤٧]. هذا النسيج الاستعاري في أحد أبعاده أو معطياته شكل من أشكال تطور اللغة أو جزء من عملية هذا التطور اللغوي الذي تدين به اللغة للاستعارة ما مات منها وتحجر ومازال حيا وماسيحيا، لكن هذا التطور «لم يأت في شكل آلي صرف دون أن تشوبه العاطفة»[٤٨] تأسيسا على هذا المفهوم الذي لا يحتمل الجدل - فيما يبدو - نجرؤ على القول بأن الشاعر لا يقف أمام لغة (هنا تحضر اللغة مرة أخرى وأظنه حضوراً سياقياً وليس اعتراضياً أو استطراديا) ناضبة (أو حتى فقيرة) الشعرية. إنه أمام لغة ثرية بألوان من عاطفة الإنسان ومشاعره وانفعالاته وتجاربه التي تراكمت على هذا المدى التطوري الطويل للغة. ولعل فكرة «تفجير اللغة» تعني - من ضمن ماتعني - كشفا لهذه التراكمات التي تتوارى في طيات نسيج اللغات، وبعثا لبكارة اللغة وفطريتها وتحسسا لجذور مفرداتها، وعندئذ يمتلك الشاعر أحد مؤشرات المقدرة الشعرية[٤٩] لأنه لا يستخدم الكلمات بقدر ماهو يخدمها كما يقول سارتر.[٥٠] الشعرية إذن سمة في اللغة بسبب هذه

الاستعارات (وغيرها) في ذاتها وما تحرضه وتنتجه من استعارات أخرى حفاظاً على النوع وتلبية لمتطلبات التعبير الأدبي. شعرية اللغة التي نتحدث عنها هي جزء من المادة «الخام» لشعرية الشعر، أي صلاح اللغة (أيّ لغة) للشعر. وإذا صح هذا فإن الشعر خالد بخلود اللغة. هذا التلاحم بين الاستعارة واللغة يمنح الاستعارة حق المواطنة الشعرية بداءةً وحتى عدّها أحد ملامح «طريقة القول» المؤثرة الفاعلة حتى في اللغة العامية التي نعدها «شيئا متخلفا على ضواحي اللغة المقبولة»، ربما لأن الاستعارة - بفاعليتها وقوة تخيليتها - قد تنقذ العامية من الرداءة، وتنقلها من ضواحي اللغة إلى مدنها.

لعلنا بدأنا ندرك الآن لماذا يغرس الشعراء قصائدهم بالاستعارات والصور، ولماذا لا يقدم (في الغالب) الشاعر مايريد قوله دون استعارة أو مشهد خيالي ما. وفي سياق اكتمال الإدراك نضيف أن الشعر معني بنقل المواقف والمشاعر الإنسانية وليس بالحدث أو الأفكار المجردة من المشاعر، والصورة هي بعض مايُنجده في هذا لأنها تُخرج (بل تحرر) الخبر من خبريته إلى إطاره الشعوري والشعري معا. الشاعر إنسان يتألم ويحزن ويفرح ويحب مثال غيره من الناس، لكنه لا يقول مثلما يقول أحدهم: إني حزين، أو فرح، أو متألم أو أحب. الشاعر يرسم باللغة صورة نعرف منها أنه يتألم أو فرح. يصور ألما لا نعرفه وفرحا لم نمارسه وحبا لم يخطر لنا على بال، وربما أخذنا إلى أعماق للنفس محاولا مساعدتنا على الفهم والكشف، فهم الواقع وكشفه بل تغييره كما يطمح بعض الشعراء والأدباء حتى صار الأدب «أعقد لغة اخترعها الإنسان ليس إلى التحدث إلى الآخرين فقط وإنما إلى نفسه، أو على الأحرى، هو اللغة التي اخترعها الإنسان إلى حد أن يكون هو نفسه هذه اللغة»[٥١]. تجسدت بل تشخصت الحياة في الشعر (والأدب) باللغة، وحل الإنسان في اللغة، فلا اللغة موجودة من دون الإنسان ولا الإنسان موجود من دون اللغة ولا الأدب موجود من دونهما. وربما لهذا ربط بروفوسكي بين فهم الأدب وفهم معنى أن تكون إنسانا، يعني أنه دون المرور بالتجربة الإنسانية «الناضجة» لن نفهم الأدب لأنه - أساساً - معني بهذه التجربة، لكن هذه التجربة محدودة، محدودة بالزمان والمكان وبحدود طاقة الإنسان العقلية والشعورية. ولهذا يفزع الشاعر إلى الخيال ليوسع به هذه التجربة ويُجمّلها. وهو خيال يُحل الإنسان في الأشياء حتى تكاد الحدود تنطمس بينه وبينها في مثل هذا البيت الذي مر بنا:

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر ... تنبو الحوادث عنه وهو ملمومُ

يلجأ الشاعر إلى الخيال، يستعين به على المجاز مطرحا التقرير والمباشرة، فهذان ومثلهما أشياء لا تسعف الشاعر في بعث إحساس عند المتلقي بأنه يعيش داخل العالم أو داخل تجربة إنسانية. وفي رأي هيجل أن مايميز الشعر عن بقية الفنون كونه يمتلك الخيال (الشعري) الذي يحول أي مضمون إلى مضمون شعري[٥٢]. لنأخذ - مثلا - فكرة الموت، فقد تحولت بخيال المتنبي في قوله:

وما الموت إلا سارق دقَّ جسمه ... يصول بلا كف ويسعى بلا رجل

إلى سارق تداخلَ في صورته المجرد والحسي معا، وإلى شيء يطارد الإنسان ويتربص به ليختلسه من الحياة. ويبدو أن الخيال لايقف وحيدا في أداء مهمته هذه، فهو مسنود بالإيقاع. وتعاون الخيال والإيقاع ينقذ مقولات القصيدة وعباراتها من الأحكام والموافقات العقلية إلى الإحساس والتأثر بها بدلا من تصديقها كأنها حقائق علمية. عناصر الشعر كلها (وليس الخيال والإيقاع وحدهما) لا تعمل آحادا، وإنما متضافرة وإلا جاءت القصيدة شوهاء. وهذا التضافر أو التماسك هو ماعبر عنه الجاحظ بقوله: «أجود الشعر مارأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج. فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا واحداً، وسبك سبكاً واحداً»[٥٣] ويختصر مفهوم

كلام الجاحظ في النقد الحديث مصطلحُ «البنية» التي تعرفها إحدى الدراسات بأنها: «النسيج الجمالي الذي تنتظم فيه مفاصل النص في مستوياتها السردية والذهنية بعلاقات تشابكية ومنسجمة ومؤولة تركيبياً ودلالياً وتداولياً»(٥٤) فذلك الإفراغ والسبك الواحد عند الجاحظ في القديم هو هذا الانتظام لمفاصل النص في الحديث. وعلى هذا فقيمة عناصر القصيدة أو وحداتها المكونة لا تكمن في مجرد تجمعها، وإنما في هذا التجمع المتفاعل سواء كان هذا التفاعل من خلال المشاكلة أو من خلال الاختلاف، التناسب أو التنافر. والغالب أن هذا التفاعل أثر من «تقنيات» العملية الإبداعية التي تتم في محيط رؤية المبدع وبمراقبتها في الوقت نفسه. من هنا تبدو أهمية أن يدرك المبدع نفسه وظيفة تفاعل عناصر النص وتساندها وتساوقها وتجاذبها من خلال بنية تقرب من «المعادل الموضوعي» للحياة ماينشأ عن هذا التفاعل من توتر لا تكتمل حياة القصيدة من دونه. بعبارة أخرى: ينتظم الفني والموضوعي في معادلة فسيفسائية البنية. عناصر الشعر على هذا المفهوم تعني صورته الكبرى كما هي أحد ملامح طريقة إبداعه. إنها تجسد معنى القصيدة وشكلها معاً، تجسد قصيدة ذات وحدة تعبيرية فنية متفاعلة الأجزاء متكاملتها في نسق من الفن لا من المنطق. وكل هذا - فيما يبدو - موسوم بمحرضات الشعر، فوراء كل قصيدة «موقف» (لا حدث. إذ الحدث في ذاته لايستفز الشعرية) ذو نسيج انفعالي، والمنتظر أن يُلقي هذا «الموقف» المعجون بالانفعال ظلاله على القصيدة فتمتزج فيها انعكاسات المعرفي والشعوري والفني فلا تتبلور فيها الحقيقة وإنما «الدرامية» التي تحل - إلى جانب المألوف واليومي - في بعض شعر اليوم بديلاً للمجاز وتتسع رقعتها وتضيق وفق الأحداث والأشخاص وحراجة «الموقف» نفسه. وليس مهما صراحة هذا الموقف أو ضمنيته، فالشيء الضروري الوحيد هو أن يكون هذا الموقف كافياً لقدح شرارة القصيدة(٥٥). وعلى هذا فالقصيدة لا تخرج من فراغ؛ فخلفها الموقف وتفاعلاته وتداعياته، وخلفها تقنية الإبداع الشعري، أو «صناعته» الخاصة كما يعبر القدامى، وخلفها الشاعر الذي تلبس هذه الأشياء أو تلبسته فأبدع قصيدته متخفيا بقناع الشعر وعناصره وأدواته، إذ يبدو أنه بقناع «الشعرية» وتقنياتها نستطيع الإبداع بحرية غامضة أفضل من سفور «النثرية». هل نسلم بهذا ونعد القصيدة استجابة لهذه الخلفيات الثلاث؟ نعم - فيما يبدو - ولعل فيما بين الموقف والقصيدة (لحظة إبداعها تحديدا) شيئاً من جدلية العلاقة. يتضح أكثر زمن التلقي حين تخترق القصيدة أجواء «الموقف» المثير فتلون بعضا من ملامحه وتشكلها وتغيرها بأداة الرؤية والاستشراف.

ولا يخرج الشكل والمضمون عن هذا التفاعل الذي ذكرناه بصرف النظر عن لون العاطفة التي تطبع أحدهما؛ فقد يكون المضمون حزيناً كئيباً، وربما مأساوياً، والشكل فرحياً لأسباب تعبيرية، لكن هذا لا يلغي التفاعل بينهما. ربما يكون هذا الاختلاف الظاهري بين مضمون وتعبير كهذين واحداً من ألوان أو أوضاع الصراع بين الشكل والمضمون، لكن العجيب أنه صراع لا يجلب مفارقة بينهما إذ المتوقع أن ييسر تلاحمهما، ويحقق للمتلقي - من ناحية أخرى - توازناً نفسياً يشبه «التطهير».

ربما نكون استطردنا قليلاً لكننا نعود لنرى الصورة في النص الأدبي نوعاً من الإبداع «السيميولوجي» قياساً على مبدأ القراءة السيميولوجية، فكما أن هذه القراءة تقوم عند قراءة النص «على إطلاق الإشارات دوال حرة»(٥٦) كذلك تفعل الصورة، إذ إنه بواسطتها تتمرد الكلمات على المعجم، منطلقة لاستقبال مدلولات جديدة تحت مظلتها الخيالية، لكن هذا لا يعني نفي الصورة إذا لم تكن من نتاج الخيال؛ لأن من القصائد مالا تتضمن أية صورة خيالية استعارية بارزة، لكن فيها صوراً واقعية تفيض بشيء ما من الشعرية. لنأخذ - مثلا - هذه الأبيات لمحمود غنيم:

وأطيب ساع الحياة لديَّا ... عشية أخلو إلى وَلَديَّا
متى ألجُ الباب يهتف باسمي ... الفطيم ويحبو الرضيع إليّا
فأجلسُ هذا إلى جانبي ... وأُجلسُ ذاك على ركبتيا
وأغزو الشتاء بموقد فحم ... وأبسط من فوقه راحتيا
هنالك أنسى متاعب يومي ... حتى كأني لم ألق شيا
وكل شراب أراه لذيذا ... وكل طعام أراه شهيا
وماحاجتي لغذاء وماء ... بحسبي طفلاي زادا وريا
وأية نجوى كنجواي طفلي ... يقول أبي فأقول بنيا

ففيها صورة خلوة الشاعر إلى أطفاله ونجواه لهم، وفيها صورة فرحتهم بلقائه وفرحته بلقائهم واحتضانه لهم، وفيها صورة اجتماع الأسرة حول موقد الفحم، هذه الصور الواقعية الحميمية البسيطة لا تقل في أدائها الشعري وأثرها عن الصور الخيالية. صحيح أن خلو هذه الأبيات من بلاغيات الصور الخيالية «الاستعارية» أسهم في خلوها من التوتر الذي كثيرا مايمنح الشعر حيويته، إلا أن التوتر لا يبدو مناسباً لمثل هذه المضامين الشعرية فحالة من الاسترخاء تبدو أكثر مناسبة. كما أن ثراء الإيقاع النفسي والشعوري عوّض عمّا نقص من عناصر أخرى.

ويبدو أنه بقدر ماتكون الصورة غريبة وعجيبة تكون غرابة الأشياء وعجبها في الشعر. والمرجح أن تدهش هذه الغرابة المتلقي لا أن تنفره. والمرجح أيضا أن تثمر هذه الدهشة علاقة بينه وبين النص. وبهذا تكون الصورة (مثلها مثل الأدوات الشعرية الأخرى) «هي العنصر الذي يملأ الفجوة بين النص والقارئ»[٥٧]. من هنا ندرك أنه لا تكمن أهمية أدوات الشعر في مجرد وجودها، وإنما فيما تتضمنه من وظائف فنية ودلالية وغيرها مثل الانحياز بالتعبير عن العادية، ومثل التأثير، وجعلها من النص موضوعاً جمالياً قابلا للإدراك. وإذا نجَحَتْ الأدوات في تحقيق هذا نجحتْ في شيء آخر هو الأخذ بالشعر نحو التطور.

وحضور الصورة «طريقةً إبداع» في الشعر قوي أحيانا إلى حد أن تُمَثِّل «المقول» أيضا. وهذا الحضور ظاهريا احتفاء بالشكل على حساب المضمون أو تحيز إلى الشكل تحيزا يوهم بخلو النص الشعري من المعنى مثل أبيات تنسب إلى كُثَيِّر[٥٨]:

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسّح بالأركان من هو ماسحُ
وشُدت على حُدب المهاري رحالُنا ... ولم ينظر الغادي الذي هو رائحُ
أخَذْنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطي الأباطح
نقعنا قلوبا بالأحاديث واشتفت ... بذاك صدور منضجات قرائح
ولم نخش ريب الدهر في كل حالة ... ولا راعنا منه سنيح وبارح

ومثل أبيات أبي تمام: [٥٩]

مطر يذوب الصحو منه وبعده … صحو يكاد من النضارة يقطرُ
غيثان: فالأنواء غيث ظاهر … لك وجهه، والصحو غيث مضمر
ياصاحبيّ، تقصّيا نظريكما … تريا وجوه الأرض كيف تصور
تريا نهارا مشمسا قد شابهُ … زهر الربى فكأنما هو مقمر

فقراءة عابرة لهذين النصين بسبب حضور الصورة الاستعارية القوي فيهما إلى حد الاتحاد بالمعنى قد يدفع إلى إصدار حكم بخلوهما من المعنى أو افتقارهما إليه من قِبل بعض القراء أو النقاد، لكن القراءة المتأنية تلهمنا أن احتفاء الشاعر بالشكل ربما يكون دليل احتفاء بالمضمون وهو ماحاول ابن جني أن يثبته أثناء تحليله لبيتين من أبيات كُثير السابقة. [٦٠] أبيات كثير وأبي تمام لا تقول أفكارا صريحة بل مشاعر، فما يناسب الشعر هو أن نلمح وميض الأفكار تخلّل المشاعر المصورة، وهذا ماهو حري بالشاعر أن يعامل به أفكاره مجافيا التحديد، ومايزل به إلى الدقة العلمية، فالشعر عالم شعور وعاطفة ولا يمكن (ولا ينبغي له) أن يكون في عبارته دقيقا دقة العبارة العلمية. طبيعة العلم أن يهتم بدقة المعلومة أو الخبر أما الشعر فلاينبغي له ذلك - كما قلنا - وإلا فارقته الشعرية. صحيح أن للشعر دقته الخاصة، لكنها دقة «فنية» لو غابت عنه غابت الأدبية كلها مثلما تغيب إذا حضرت له دقة العلم، يؤيد هذا المقولةُ النقدية العربية القديمة «أعذب الشعر أكذبه» ولا أظن أن فلوبير عندما قال: «لقد حان الوقت أن نعطي للفن، بطريقة لا رحمة فيها، دقة العلوم الفيزيقية» [٦١] كان يقصد نحواً من هذه الدقة العلمية المحددة فأديه نفسه لايشي بهذا، وإنما قصد اختفاء حياته الشخصية ومشاكله العاطفية من فنه متحولا نحو الآخرين والحياة بشكل عام، يؤيد هذا قوله: «كلما عبّرتَ عن شخصك كنت هزيلا. . . هذا أحد مبادئي. . . ألا أكتب عن نفسي، إذ يجب أن يرتفع الفن فوق العواطف الشخصية» [٦٢] وارتفاع الشعر فوق العواطف الشخصية «الصرفة» يعني نزوله إلى الواقع الإنساني والانفعال به والتفاعل معه تأسيساً للانطلاق به إلى عالم أكثر وضوحا وأقل تعقيداً وأخف اغترابا ومعاناة.

في معاناة الإبداع

ولعله من أجل أن يقدم الشاعر رؤيته للواقع الإنساني بطريقة أكثر تأثيراً وإمتاعاً، تمر بكثير من الشعراء تجارب قاسية مريرة يعانونها في لحظات الإبداع وبخاصة الحذاق منهم ومن يدركون قيمة العمل الشعري الفنية والاجتماعية، وإلا لما قالوا: «قول الشعر أشد من قضم الحجارة على من يعلمه» [٦٣] وعمل الشعر على الحاذق به أشد من نقل الصخر، وإن الشعر كالبحر أهون مايكون على الجاهل أهول مايكون على العالم، وأتعبُ أصحابه قلبا من عرفه حق معرفته» [٦٤] وإلا لما أجاب المفضل الضبي من سأله: لم لا تقول الشعر وأنت أعلم الناس به؟ قائلا: علمي به هو الذي يمنعني من قوله [٦٥]، واستشهد بقول أحدهم:

وقد يقرض الشعر البكيُّ لسانهُ … وتُعيي القوافي المرءَ وهو لبيبُ

أما هذه الأبيات للحطيئة[٦٦]:

الشعر صعب وطويل سُلّمه　　والشعر لا يستطيعه من يظلمه
إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه　　زلت به إلى الحضيض قدمه
يريد أن يعربه فيعجمه

فتصور خطورة استسهال قول الشعر وممارسته دون اقتدار كما تصور صعوبة قوله. وفي سياق هذه الصعوبة يقول الفرزدق: «أنا عند العرب أشعر الناس، ولربما كان نزع ضرس أسهل علي من قول بيت شعر»[٦٧].

ولعل هذه المعاناة النفسية القاسية لحظة إبداع الشعر أكثر ماتكون ظهوراً عندما ينغمر الشاعر في موقف انفعالي تنثال فيه المعاني وألوان المشاعر فيه فتزدحم وتكتنز وتتداخل ويختلط بعضها ببعض فتصبح ضبابيةً صعبة الاقتناص والالتقاط والتسجيل، وحينئذ يجد الشاعر نفسه في مأزق إبداعي ربما يصل به إلى الثوران والهيَجان والهَيمان كما حصل مع جرير - وهو الذي قيل عنه إنه يغرف من بحر - أثناء إبداعه للقصيدة المشهورة التي هجا فيها الراعي، فقد روت امرأة من كليب[٦٨] كان نازلا عندها أنه بات ليلته لا ينام، يتردد في البيت، حتى ظننتُ أنه عرض له جني، أو سنح له بلاء حتى فُتح له فقال:

أَقِلِّي اللوم عاذل والعتابا　　وقُولي، إن أصبتُ: لقد أصابا

حتى قال:

إذا غضبتْ عليك بنو تميم　　رأيت الناس كلهمُ غضابا

وقد يعرض هذا الهيجان والثوران للشاعر عندما يكون في موقف استجابة لتحدٍ إبداعي مثلما كان مع أبي تمام عندما أراد معنى قول أبي نواس: «كالدهر فيه شراسة وليانُ» فشمس عليه فصار يتقلب يمينا وشمالا في بيت مصهرج قد غسل بالماء حتى أمكن الله أباتمام من هذا المعنى - كما يقول - فصنع:[٦٩]

شرستَ بل لنتَ، بل قانيتَ ذاك بذا　　فأنت لاشك فيك السهل والجبل

ومثلما وقع لجرير عندما صنع الفرزدق شعرا يقول فيه:

فإني أنا الموت الذي هو ذاهب　　بنفسك، فانظر كيف أنت مُحاوله

«وحلف بالطلاق أن جريرا لا يغلبه فيه، فكان جرير يتمرغ في الرمضاء (أو يتمرغ في الإفام حسب تعبير جدسون جيروم) ويقول: أنا أبو حزرة، حتى قال»[٧٠]:

أنا الدهر: يَفْنَى الموت والدهر خالد　　فجئني بمثل الدهر شيئا يطاوله

وقد صور سويد بن كراع العُكلي بإحدى قصائده هذه الصعوبة أو المأزق الإبداعي الذي يقع فيه كثير من الشعراء فقال[٧١]:

أَبِيتُ بـأَبْـواب القَـوافِي كـأَنَّما … أُصادِي بها سِرْباً منَ الوَحْشِ نُزَّعَا*

أُكـالِئُهـا حَتَّى أُعَـرِّس بَعْـدَمـا … يَكُـونُ سُحَيْراً أَو بُعَيْـدُ فـأَهْجَعَـا

عَـواصِـيَ إلا ما جَعَلـت وراءَهـا … عَصَـا مِرْبَـدٍ تَغْشَـى نُحوراً وأَذْرُعَا -

أَهَبْتُ بُغرّ الآبِـداتِ فـراجَعَـتْ … طَـرِيقـاً أَمَلَّتْـهُ القَصـائدُ مَهْيَعـا =

بَعِيـدَةِ شَـأْوٍ لا يَكـادُ يَـرُدُّهـا … لها طـالـبٌ حَتَّـى يَكِـلَّ ويظْلَعـا*

إذا خِفْـتُ أَنْ تُـروى عليَّ رَدَدْتُها … وَراءَ التَّراقـي خَشْيَـةً أَنْ تَطلعـا

وجشَّمَنـي خَوْفُ ابـنِ عفـان رَدَّهـا … فَثَقَّفْتُهـا حَـوْلاً جـرِيـدًا ومَرْبَعـا

وقـد كـان في نَفْسِـى عليهـا زِيادَةٌ … فلَـمْ أَرَ إلا أَنْ أُطِيـعَ وأَسْمَعـا

والشاعر المعاصر محمد محمود الزبيري يقول في قصيدة بعنوان «حين ينظم الشاعر»(٧٢):

أحـس بـريـح كـريـح الجنـان … تهب بـأعماق روحـي هبـوبـا

وأشعــر أن القـوافي تـدب … كـالنمل ملء دمـاغـي دبيبـا

فهـذا يـزوغ وهـذا يـروغ … وذلـك يـذعـن لي مستجيبـا

وذاك يفـارقنـي بـائسـا … وهـذا يـواعـدني أن يـؤوبـا

ومنهـا أوزع للعـالمين … طهـرا وأنشر في الأرض طيبـا

أخلـف منهـا لقـاح النهـى … وأنجـب لـلأرض منها شعـوبـا

حـروف الـروى بها نطفـة … تـرعـرع بيننـا عـريقـا نسيبـا

أسلـم نفسي لها ذاهـلا … حـريصـا عليها بشوشا طـروبـا

وأصغـي لها هـادئا تـارة … وأصرخ حينـا عبـوسـا غضـوبـا

ولـولا اهتـدائي لسر النبـو … غ وأعـراضـه لطلبـت الطبيبـا

وقد مرتْ بي - شخصياً - حالة عيٌّ إبداعي في وقت طلبتُ فيه القصيدة فاستعصتْ عليَّ وتأبتْ فكتبت هذه القصيدة بعنوان «القصيدة عشق» مصورا فيها بعض ماعانيته:

غـربـتُ مع الشمـس في عينهـا … ولقلقـت ليلي بضـوء القمـرْ

وهـرولـتُ أحرث حقـل الغيـوم … أخصِّـب بعضـا وأنفـي أُخـر

● أصادي: من قولهم «صاديت الرجل» أي داجيته وداريته وساترته.
- المربد: محبس الإبل، ويريد بعصا المربد عصا معترضة على باب المربد، فأضاف العصا إلى المربد، قاله أبو منصور.
= أمله القصائد: أي مهدته ووطأته، يقال «طريق مليل ومَمَلّ» قد سلك فيه حتى صار معلما، الطريق المهيع: الواضح الواسع البين.
* يظلع: يعرج ويغمز في مشيه.

أُفتش عنكِ وحولي الرؤى ... أجِنّةُ فكرٍ طها فانتثر
ركبتُ الخيال وإني بهِ ... أغالب يأسي بخضر الصور
وهاجرت والطيرَ في موكبٍ ... تسربل بالصمت طول السفر
أسائل عنك وفي أضلعي ... هناه، وجرح وشيء أمَرْ
تجولت في كل روض جميل ... أسائل عنك شذاه العطِر
سألت السنابل هل عانقتكِ ... نسائمُ، كانت تحذني ممر
توقفت في ردهات الجمالِ ... وناجيت طارقها والأثر
أفتش عنك، وإني الضَّلُولُ ... تناثرتُ بين ضباب الفِكَر
نشدتك في خطرات الحسانِ ... وفي كل وجه صبوح أغر
وفي كل ثغر شَهيّ الرضابِ ... نَديّ الشفاه مليح الخبر
وفي كل طفل وفي موطني ... وفي الصفو من ساعتي والكدر
تصارعت والجن في (عبقرٍ) ... وأطلقت مركبتي للقمر
وطفت المهامه سعيا إليك ... كأني أطارد ظبيا نفر
وخضت بحور الخيال، بزورقي ... رايتان، الهوى والظفر
أدبر خطفك فاليوم عرسي ... وعند الزفاف يطيب السمر
تعالي وإلا امتشقت حسامي ... وقومتُ كبو جواد عثر
تعالي فلست سوى فارسٍ ... يصاديكِ وقت احتدام الفِكَر
أحب، فلا تمعني في الصدودِ ... وأهوى، فلاتركيني الخطر
عصرتُ الزمانَ، وإنك كأسي ... ستجرحني الكأس إنْ تَنكِسِر

هذه المخاضات العسيرة التي تبدد أوهام هالات القداسة الإلهامية للعشر ليست سوى «حِكّة» أي انفعالات قوية عميقة تعصف بنا فلا نهدأ ولا تهدأ حتى «نهرش» موضعها بالشعر. ولهذا – فيما يبدو – شبه جدسون جيروم الشعر بأنه هرش لموضع الحكة(٧٣). هذه المخاضات العسيرة – دون شك – طاقات كامنة خلف عملية تدفق القول الشعري، لكنها – في وجهها الآخر – تؤكد أهمية الطريقة في تدفق هذا القول. ولهذا فالأجدى أن تقابل هذه الطريقة للإبداع الشعري بطريقة تلق تشكّل جمالية أخرى إلى جانب جمالية الإبداع، أو شعرية أخرى إلى جانب شعرية الإبداع.

(٢)
والشعر طريقة تلق

في أهمية التلقي

وقفنا فيما مضى على بعض الملامح التي تسم وجه الشعر وتميزه بطريقة قول ينفرد بها بين فنون القول وإلا تاه بينها وخبا. أي تعرفنا بعضا من ملامح الإبداع الشعري وشعرية الشعر التي هي أبرز سماته بل جوهره. وأحياناً (أو كثيراً) ماتكون هذه الشعرية (أو الرغبة في أن يصنع الإنسان شعراً) محرضاً قوياً على قول الشعر. وهنا يصبح النص غاية نفسه. وهدفه غرس وجوده الذاتي في عالمه الخاص أي في جنسه الأدبي[٧٤] (شعراً أو غيره) وإذا نجح النص في أن ينغرس في جنسه الأدبي فإنه يمتلك - كما يرى الغذامي، واتفق معه في هذا - شيئاً من أقوى محرضات وأسباب تلقيه بوصفه نصاً أدبياً[٧٥]، لكنه يمتلك - أيضاً - شيئاً آخر مهما هو أهلية الانغراس في الزمن الإنساني كله وليس في زمن المبدع فقط. وعلى هذا فشعرية الشعر وجمالياته ليست للإطراب الآني، أو كما يقول ياكوبسون ليست «حلية يتزين بها النص كي يفتن القارىء»[٧٦]. النص يأخذ زخرفه ويزيّن لأن هذا شرط وجوده وجوهر هذا الوجود في الوقت نفسه.

هذه الزخرفة وهذا التزين وهذه الجماليات الإبداعية هي كلها وما ينضوي إليها ماعنيته بطريقة الإبداع التي حاولت إيضاح أهميتها للشعر، وتناولت بعضاً من أدواتها في الفصل الأول.

ومع أني لا أتوقع جدالاً في هذا، إلا أنه سيظل قولا ناقصا مالم نعززه بفهم آخر هو أن الشعر «طريقة تلقٍ» أيضا، فكما أن هناك جماليات أو شعرية إبداع، هناك جماليات أو شعرية تلقٍ. ولا أظن قول الجاحظ «مدار الأمر على البيان والتبين، وعلى الفهم والتفهم، وكلما كان اللسان أبين كان أحمد، كما أنه كلما كان القلب أشد استبانة كان أحمد. والمفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل»[٧٧] ولا قول أحدهم «يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع»[٧٨] إلا في صميم نظرية «الشعر طريقة إبداع وتلق» بل الأدب عموما، فهو - كما يقول الغذامي - «عملية إبداع جمالي من منشئه، وهو عملية تذوق جمالي من المتلقي»[٧٩] وذلك أننا لا نتصور شعراً دون تلق وتذوق ولا تلقيا متذوقا دون إبداع. ولعل مما يؤيد التوجه بالشعر إلى أنه ليس طريقة إبداع فقط، وإنما طريقة إبداع وتلق معا، هو التشابه الواقع بين طريقتي أو عمليتي الإبداع والتلقي، فكل من المبدع والمتلقي يمر بحالة من التهيؤ والاستعداد، ذلك لما يريد أن يبدعه وهذا لما يريد أن يتلقاه، ثم معايشة كل منهما له. صحيح أنه تشابه مختلف في الدرجة والنوع، ولكنه مما يأخذنا نحو اليقين بأن القصيدة لاتنهض بإبداعها فحسب، وإنما به وبتلقيها، بكل ما ينضوي إلى الأول من طرائق تعبيرية وتصويرية وإيحائية، وإلى الثاني من طرائق تذوقية إيجابية تشتف بعد النص وتسبر غوره. وإذن فالأجدى أن نتصدى لطريقة الإبداع الشعري بـ «طريقة تلقٍ» مكافئة. وكثيرا ما تحمل طريقة إبداع الشعر تحديا، وعندها لا مفر من أن تتضمن طريقة التلقي شكلا ما من أشكال الاستجابة لهذا التحدي.

ومن غير المعتقد أن يكون التلقي (الذي تبلور نظرية مع النقد الأدبي الحديث) بوجه عام وما له من تأثيرات

على المتلقي فكرة جديدة لا على المبدعين ولا على النقاد، فقوة «الإقناع» التي كان النص الخطابي السفسطائي يستهدفها عند اليونان، وما ألقته من ظلال على الشعر شيء معروف. وفكرة «التطهير» عند أرسطو شيء معروف أيضاً، لكن هذا القول الذي أوردته للجاحظ - وبخاصة منه «والمفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل» - يومىء إلى (إن لم يكن يؤسس لِ) علاقة جدلية متفاعلة بين النص والمتلقي على نحو يحتفي به من ناحية وبهذه العلاقة بينه وبين النص من ناحية أخرى، وعلى نحو يحفز إلى القول بأنه في حالة الحديث عن التلقي تاريخا ومفاهيم يكون من الوفاء ذكر إسهامة الجاحظ تلك ونحوها في التراث الأدبي العربي القديم.

ولا ينبغي أن يكون هناك طريقة «حرفية» وثابتة لتلقي الشعر. فالشعر نفسه، وحسب تاريخه، متغير تتلون طريقة إبداعه وفق الزمان والمكان والثقافة والحضارة والعقلية والنفسية، ولهذا تتغير طريقة تلقيه. طريقة التلقي تتبع طريقة الإبداع شكلا ومضمونا، وتتبع الظروف الثقافية والاجتماعية، أي إن هناك تفاعلا «نوعيا» بين طريقة إبداع الشعر وتلقيه، لكن ليس من الحسم والنهائي أن تكون طريقة الإبداع هي الفاعل والمؤثر دائما في طريقة التلقي إذ ربما فرض نوع تلقٍ ما ظله على الإبداع وعدل في مساره شيئا ما كالتلقي بالقراءة مثلا، فالشعر العربي، قبل التدوين وقبل استتباب الكتابية مشروعا رديفا للشفاهية ومتفوقاً عليها، كان يتلقى بالسماع أي إن الشعر كان يلقى ويسمع فكان لأداتي الإلقاء والسماع أهمية في إيجاد ما يناسبهما من تقاليد التلقي، لكن وبعد أن أصبحت القراءة وسيلة تلقٍ نتيجة الكتابية (وإن كانت هذه الكتابية في أول عهدها لم تتجاوز مجرد أداة توصيل مادية ولم تكتسب عمق المفهوم إلا بعد حين) حدثت في طريقة تلقي الشعر تحولات وتغيرات ربما لا تكون على قدر واضح من التبلور آنذاك لكنا لا نعدم شيئا من ملامحها.

مسئولية التلقي

ولعل أقوى هذه الملامح ظهور ما يمكن أن نسميه «مسئولية المتلقي» جنبا إلى جنب مع مسئولية المبدع. وددت لو قلت ظهور «جمالية التلقي» جنبا إلى جنب مع «جمالية الإبداع» لولا أن السؤال الذي رد به أبو تمام: «لم لا تفهمان مايقال!؟» على أبي سعيد الضرير وأبي العميثل حين سألاه قائلين «لم لا تقول مايفهم؟»[٨٠] كان حاداً وإنكاريا وفاتحةً - مع ما نقلناه عن الجاحظ قبل - لنظرية في «التلقي المسئول». تساؤل أبي سعيد وأبي العميثل (لم لا تقول مايفهم!؟) يجسد تقاليد التلقي أو جمالياته القديمة التي تتوقع نصا سهل الفهم والاستيعاب دون تأمل وتفكير. أما تساؤل أبي تمام (لم لا تفهمان ما يقال!؟) فيقترح نظرية أخرى (إن لم تكن بديلة) في إطار التواصل بين الشاعر والمتلقي وهي نظرية «التلقي المسئول» كما سبق القول.

في القديم كان الشعر جماهيريا، يلقى شفاهيا في المحافل والمجالس والأسواق الأدبية، ومن هنا اهتمام الشاعر بالمتلقي وحرصه على أن يتواصل معه من خلال تقاليد توصيل فرضتها ظروفها مثل الإبلاغ والإفهام وصدق الشعر ووضوحه.

وإنما الشعر لب المرء يعرضه ... على المجالس، إن كيسا وإن حمقا
وإن أشعر بيت أنت قائله ... بيت يقال إذا أنشدته صدقا[٨١]

وفي الظروف نفسها نشأت تقاليد خاصة للتلقي مثل العفوية والمباشرة والسهولة والسرعة والاستهلاك السلبي

العابر الذي لا ينهض - في الغالب - لاستثمار الرموز أو التوغل إلى ما بعد الدلالات اللفظية أو التقاط دلالة اللمح والوحي. وصاحب هذا النوع من التلقي «لايهتم - كما يقول مصري عبدالحميد حنورة - بأن يعمل عقله أو يحكم مكتسباته الثقافية الرفيعة لتقويم ما يتلقاه»[٨٢] وإلى جانب هذا تضافرت تقاليد التوصيل والتلقي كليهما على إيجاد خصيصة شعرية يتنازعها هذان وهي التغني بالشعر والإطراب به والطرب له:

تغن في كل شعر أنت قائله ... إن الغناء لهذا الشعر مضمار[٨٣]

ويقول القاضي الجرجاني: «ثم تأمل كيف تجد نفسك عند إنشاده (الشعر) وتفقد ما يتداخلك من الارتياح، ويستخفك من الطرب إذا سمعته». [٨٤] وفي موضع آخر يقول: «ثم أحسست في نفسك عنده هزة ووجدت طربة تعلم لها أنه انفرد بفضيلة لم ينازع فيها»[٨٥] وربما يكون هذا هو ما أكده أحد الشعراء بقوله:

إذا الشعر لم يهززك عند سماعه ... فليس خليقا أن يقال له شعر

وعلى هذا فاللذة (الطرب والهزة والارتياح) الحسية الآنية هي إحدى جماليات التلقي القديمة، لكنها عند بعض النقاد القدامى تجاوزت الحسية والآنية فاختلطت بالدهشة والتأمل ومزيد من اعتصار ألفاظ النص وعباراته، وتمشيط دواله بحثا عن المدلولات أي إنهم لم يقفوا عند هذا النوع من اللذة العابرة. وإذا لم يجدوا هذه المدلولات بحثوا عنها بالتأمل وإعمال الفكر في النص وتحليله حتى يظفروا بها، وهذا في الصميم من مسئولية التلقي. وفي هذا المجال يحضر ابن جني وعبدالقاهر الجرجاني. [٨٦]

وكان من عادات الشاعر العربي أن يهتم بالمتلقي، ويحرص على التواصل معه إلى درجة تحول بها إلى هاجس بمنزلة رقيب، كثيرا ما يرسم للشاعر بعضا من توجهاته الشعرية. بل إن الأمر وصل عند بعض الشعراء إلى انحطاط شعره وهبوطه فنيا إلى مستوى المتلقي الممدوح مثلما حصل من البحتري عندما هبط ببعض قصائده إلى مستوى فهم ممدوحه (المتوكل) حتى عاب عبدالقاهر الجرجاني ذلك عليه. [٨٧]

وليس مستغربا أن يحرص الشاعر على التوصيل إلى الآخرين فهو حق مشروع له، بل إنه في حاجة إلى أن يتصل بهم لأنه لايكتب لنفسه فقط وإنما لهم أيضا. وإذا كان الشاعر - حسب وصية ريلكه - لا يكتب الشعر إلا عندما يحس أنه سيموت إن لم يفعل، فإن هذا الشاعر نفسه (في الغالب) يحس أنه سيموت إن لم ينشر ما كتبه من شعر. فالشعر - كما يقول ابن رشيق - «مزلة العقول، وذلك أن أحداً ما صنعه قط فكتمه ولو كان رديئا، وإنما ذلك لسروره به، وإكباره إياه»[٨٨] وكان لا يهدأ لأحمد رامي بال حتى يوقظ البواب في منتصف الليل فيسمعه قصيدته الجديدة[٨٩] بل إن المتلقي قد يتحول ملهما يجد الشاعر من نفسه انبعاثا قويا - كما يقول محمد الأسمر - ليقول شعرا جيدا يطرب له هذا الملهم. [٩٠] إذا وعينا هذا، ووعينا معه ما يقوله علم النفس عن «بروز الحاجة إلى النحن لدى العبقري»[٩١] ندرك أنه طبعي أن يكتب الشاعر أو الأديب، وطبعي أن يوصل إلى الناس ما يكتب فكلا الأمرين - كما يقول طه حسين - «طبيعة فيه يشغله فنه أول الأمر عن غيره من الناس والأشياء، فإذا أتمه لم يسترح حتى يظهر الناس عليه وحتى يستمتعوا به أو يزوروا عنه وينكروه»[٩٢]. ليس مستغربا أن يحرص الشاعر على التوصيل، لكن أن يصل هذا الحرص إلى حد تملق المتلقي والتوسل إلى رضائه بغير حق فني، وإلى حد الانحطاط بالشعر من أجل خاطره فهذا ما ينبغي أن ننكره، وننكر معه أية حركة تعرض ميزان الشعرية للضعف أو الاضطراب. ولا أحسب تملق الشاعر للمتلقي

إلاّ خيانة للشعر، ولا شعراء التملق إلا من الطبقات الدنيا. وأبوتمام بإجابته المتسائلة الحادة التي مرت بنا هو من هؤلاء الذين أخلصوا لفنهم، والإخلاص للفن إخلاص لمتلقيه على نحو ما. وأبوتمام بهذه الإجابة أيضا يلفت الانتباه إلى أزمة التوصيل بوجه عام، وفي إطارها يطرح نظرية «التلقي المسئول» كما ذكرت من قبل. عملية التوصيل عنده لا تتم - كما ذكرت في موضع آخر[٩٣] - من طرف واحد فقط هو الشاعر، وإنما لابد من الطرف الآخر وهو السامع أو القارىء. هذا الأخير، عليه أن يشترك بالإيجاب في العملية. وكلما كان صادقا ومخلصا في هذا الاشتراك، خرج بنتائج باهرة ترفعه إلى مستوى الإسهام في إبداع العمل الشعري نفسه إذ هو (العمل الشعري) كما يعبر طه حسين: «جهد مشترك يجب أن يحمل عبئه المنتج والمستهلك جميعا».[٩٤] وعبارة طه حسين هذه إعادة تأكيدية لعبارة الجاحظ التي مرت قبل: «والمفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل» ولم يغيب أبوتمام المتلقي ولم يسخر منه كما فعلت بعض المذاهب الشعرية الحديثة - مثل الرمزية - في سياق احتقارها للشعب. الأمر بالعكس فقد وضع أبوتمام المتلقي قريبا منه في دائرة الإبداع. أراد أن يرقى به حيث ينبغي أن يكون الشعر لأن في الهبوط بالشعر إلى المتلقي هبوطا بهما. فموقفه يحترم الفن والمتلقي، لكنه من ناحية أخرى يشير إلى حرص الشاعر الواعي المدرك لحقيقة الشعر ورسالته على ألا ينتج (لا أقول يوصل) إلا شيئا جميلا. «والأشياء الجميلة - حسب بيرجسون - عسيرة»[٩٥] أي صعبة التنفيذ «بل وربما في حالات معينة، صعبة الفهم والاستيعاب».[٩٦] قلت: حرص الشاعر على ألا «ينتج» ولم أقل «يوصل» لأن هاجس التوصيل يتراجع أمام هاجس الإبداع على بعض الحالات وعند بعض الشعراء، فمع هذا الهاجس الإبداعي لا يهتم المبدعون عادة بالتوصيل بقدر ماهم مهتمون بالتعبير وإحداث تأثير، وإذا حصل شيء من هذا فمن غير قصد وبطريقة غير واعية كما يرى ريتشاردز.[٩٧] والسبب - فيما يبدو - هو أن المبدع مهتم في الأساس بتجسيد تجربة أو موقف تجسيدا فنيا يتناغم في اللون والعمق والبعد والتعقيد مع هذه التجربة أو هذا الموقف فإن انشغل بهاجس التوصيل حصل ما يشبه الاختراق لتكتل أدواته الإبداعية وربما أثر هذا على إنتاجه، وقلل من فاعليته، ثم إنه من الصعب أن يجد المتلقي موقعاً له في هاجس الشاعر عندما ينغمر هذا في موقف تنثال فيه المعاني وألوان المشاعر عليه فتزدحم وتكتنز وتتداخل ويختلط بعضها ببعض فتصبح ضبابية صعبة الاقتناص والالتقاط والتسجيل. إنه في مأزق إبداعي كهذا لا يحسد عليه الشاعر، يغيب المتلقي، لكنه غياب لا يتعارض مع حضوره هاجسا - كما قلنا - في عملية الإبداع لأن هذا الحضور متأصل عند الشاعر القديم خاصة بسبب ظروف التوصيل الجماهيرية والشفاهية. ولا أحسب حضور هاجس المتلقي سببا لنجاح عملية التوصيل (ولا عاملاً قوياً لتكوين عمل شعري) كما لا أحسب غيابه سببا لفشلها لأن نجاح التوصيل يبدأ مع الإبداع الناجح وفق معايير الفن الأصيل الراقي سواء رضي المتلقي (وأقصد بالمتلقي هنا المتلقي العادي) عن هذا الإبداع أو لم يرض. وهنا ننحرف بمفهوم التوصيل عن مفهومه القريب السهل بمعنى إفهام المتلقي وإبلاغه، إلى مفهوم آخر أعمق دلالة: أولا، بمعنى توصيل التجربة إلى مستوى «الإبداع» الذي يرضى عنه المبدع نفسه والمتلقي «المؤهل»، وعلى هذا فالشعرية تتحقق أساساً بالإبداع، بحالة الشعرية نفسها وليس بمجرد الإفهام والفهم حتى لانهبط بمفهوم الشعر وقيمه ووظائفه. وثانيا، بمعنى توصيل التجربة بوصفها مواقف وانفعالات لامعلومات أو حقائق وأفكارا مجردة. مجرد إفهام المتلقي وإبلاغه يقوض بنية التلقي المسئول ولا يخدم مفهوم التوصيل السليم ولا الفن الشعري. ولا يعني هذا أن الشاعر يريد، أو أننا نريد له ألا يكون مفهوما. الشاعر حريص على التواصل وأن يفهمه المتلقي «لكنه - كما يقول جون كوين - يريد أن يكون

مفهوما بطريقة معينة، إنه يهدف إلى أن يوقظ عند المتلقي لونا خاصا من الفهم مختلفا عن الفهم الواضح الدقيق الذي تثيره الرسالة النثرية العادية»[٩٨] كما يهدف إلى أن يثير مختلف الأفكار بدلا من نقلها أو توصيلها حسب المفهوم البسيط والقريب للتوصيل. والتوصيل بهذا المعنى ليس هدفا للكتابة الإبداعية بوصفها «نظاما» قائما بذاته. وربما لهذا ميز بارت بين الكتابة اللازمة أي التي لا تتعدى ذاتها والكتابة المتعدية أي التي تتعدى ذاتها مستهدفة النقل والتوصيل المعلوماتي إلى المتلقي. وعنده أن هناك فارقا كبيرا بين قول الكاتب: إنه «يريد أن يكتب شيئا ما» (فهذه كتابة متعدية) وقوله: إنه «يريد أن يكتب» فحسب (وهذه كتابة لازمة) وهذه التفرقة بين نوعي الكتابة هذين هي «أساس التمييز (عند بارت) ليس فقط بين الكتابة الأدبية أو الإبداعية.. وبين الكتابة الأخرى العادية وإنما هي أساس التمييز بين الكتاب المبدعين والكتاب العاديين»[٩٩]. ولا أعرف إن كنا نستطيع بالتطبيق وصول هذا المستوى من الفصل الحاد بين «كتابة لازمة» و«كتابة متعدية» فهو لاشك سيخلق صعوبات إبداعية أكثر تعقيدا يصحبها صعوبات تلقٍ معقدة تضاعف حجم مسئولية التلقي نفسها. لكن ما وقفنا عليه من صعوبات الإبداع، وما يصاحب المخاض الشعري من قلق واضطراب وتوتر، يدفعنا إلى القول بأن إبداع الشعر ليس سهلاً حتى نتلقاه تلقيا سهلا، فالأدب - وفق طه حسين - كما يكره اليسر في الإنتاج يكره اليسر في الاستهلاك أيضا[١٠٠]. وصعوبة الإبداع لا تكافأ بسهولة التلقي وبخاصة بعد أن اتضحت للكتابة والقراءة تقنيات وتقاليد بلورها طول الممارسة، وبعد الطوارىء والمتغيرات الجديدة التي حلت بالنص الشعري فخلخلت بنيته الإيقاعية واللغوية والمضمونية، وبعد أن ظهر في خضم التحول المعقد للحضارة متلقون ذوو خلفيات ثقافية لا تفتقر إلى العمق وقدرة الاختراق اللذين يتناسل معنى النص متعددا متجددا في رحابها. وهناك من النقاد العرب القدامى من أشار - في سياق حديثه عن صعوبة الشعر وغموضه - إلى معاناة في التلقي توازي معاناة الإبداع. فأبو إسحاق الصابي يقول: «أفخر الشعر ما غمض، فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه»[١٠١] والمؤكد أن هذه المماطلة في أحد أوجهها تعني المعاناة في تلقي الشعر. وعبدالقاهر الجرجاني يقول: «ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النفس أجل وألطف، وكانت به أضن وأشغف، وكذلك ضرب المثل لكل مالطف موقعه ببرد الماء على الظمأ كما قال:

وهن ينبذن من قول يصبن به ... مواقع الماء من ذي الغلة الصادي

وأشباه ذلك مما ينال بعد مكابدة الحاجة إليه، وتقدم المطالبة من النفس به»[١٠٢] ولا يطرح عبدالقاهر المكابدة أو المعاناة في التلقي موازاة لمعاناة الإبداع فقط وإنما لأنها تعطينا نصيبا في إبداع الشعر بكشف بعض أوجه معناه وتشكيل بعضها الآخر. كل هذا يحفزنا إلى دعوة المتلقي بأن يغمر نفسه في «مسئولية التلقي» مثلما ينغمس الشاعر في «مسئولية الإبداع» لكن مسئولية التلقي لا تكتسب شرعية الإجراء وإلزاميته إلا بعد أن ينجز الشاعر مسئولية الإبداع وفق معايير لا مشاحة فيها وإلا فالمتلقي غير مسئول عن كثير مما تلفظه المطابع والأفواه من شعر غث بارد أو معنًى لا يمكن حتى تأويله.

لقد راجع الشاعر كثيرا من أدواته في سياق عوامل ومعايير جديدة وأخرى مجددة فعدّل وأضاف. وانكشفت له قيم تعبيرية جديدة. وأصبح الشعر الحديث بخاصة، بسبب تحديث الشاعر لأدواته وبسبب تلك العوامل، حالة «شعرية» خاصة لا يجدي معها إلا موقف تلقٍ جديد. لم يعد الشعر يهدف إلى الإخبار

وإنما إلى الإيحاء. وتجاوز الشاعر المباشرة والتقريرية وتقنيات الإلقاء الخطابي إلى الرمز وتقنيات الكتابية والقرائية، كما أكد رفض الإقناع أداة في الشعر أو هدفا من أهدافه لأن الشعر لم يعد خطابة ولم يعد بمنزلة بيان أو خطاب إعلامي كما أنه لا يحتمل المنطقية والعقلانية فهو للتأثير وتحريك المشاعر وإثارة الأفكار لا تقديمها أو إعطائها جاهزة. في ظل هذه التحولات والتغيرات التي طرأت على الشعر والشاعر معا، يبدو مجديا - إن لم يكن ضروريا - أن يواكب المتلقي هذه العملية التحولية، وأن يجدد أدواته قريبا من الشاعر في نظرته إلى الشعر: إبداعا وتوصيلا ووظيفة. إذا كانت قنوات التلقي القديمة - مثلهامثل قنوات التوصيل القديمة - قد قطعت شوطا واضحا في التخرم والاهتراء فليس من سبيل أمام المتلقي إلا أن يستبدل بها أخرى حديثة تضمن التفاهم والتواصل وإمكانية الحوار بينه وبين الشاعر ونصه وإلا فقد المشترك بينهما أو صار سديميا غامضا يوتر التواصل ويعيقه. الشاعر حين خطا خطواته التجاوزية كان يضمر أملا بأن يحتذي المتلقي به. وعسى ألا يخيب هذا الأمل بمراوحة المتلقي دون أن يقدم خطوة واحدة إلى الأمام، ثابتا على قنوات العفوية والسهولة والإفهام وجاهزية التوصيل، وبخاصة إذا أدركنا - وهو ما ينبغي أن يتوفر في علاقتنا مع الشعر - أن القصيدة ليست مادة أو رسالة اتصالية عادية مثل الخبر أو المقالة. فهاتان للفهم والمعرفة، أما القصيدة فللتذوق أو التلقي «الفني».

من طرائق التلقي وأدواته

كيف نتلقى الشعر إذن؟ أو بماذا يتحقق الطرف الثاني (التلقي) لمعادلة «الشعر طريقة إبداع وتلق»؟ أو ماكيفيات التلقي وأدواته؟ تساؤل لا يبدو أن الإجابة عليه متيسرة إلى حد القبول والتصديق بها، لأن طبيعة الشعر نفسها ومفهومه وقيمه التعبيرية والجمالية والوظيفية متنوعة وفق الزمان والثقافة للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، لكن تنوع هذه الأشياء ليس حاداً دائماً، ولهذا فلن يكون الاختلاف (إن وقع) حول الإجابة عن هذا التساؤل كبيرا.

ولعل أول ما يحسن أن يدركه المتلقي، بالإضافة إلى ما ذكرته أو أشرت إليه متعلقا بالإجابة عن هذا التساؤل، هو وعيه لأهميته المتنامية وفق التحولات التي طرأت للشعر وللنقد المتغذي من المدارس اللغوية بخاصة. وهذه الأهمية تفرض عليه الوعي للمهمة الملقاة عليه تجاه النص. فالمتلقي لم يعد - كما قلت - قارئاً للاستهلاك والتقبل السلبي. أصبح قارئاً تجبره ظروف بعض النصوص الإبداعية والزمنية على أن يكون له تأثير في النص مثلما للنص تأثير فيه، فبعض النصوص يناسبها أن تكون العلاقة بينها وبين القارىء علاقة تبادلية من النص إلى القارىء، ومن القارىء إلى النص[١٠٣]، أي تأثر وتأثير متبادلان بينهما. وهذا يلفتنا إلى شعرية التلقي بجانب شعرية الإبداع. ومن المؤكد أن الأولى لا تلغي الثانية بل تكملها، وتخدم تماسك النص الفني والدلالي معا. شعرية التلقي إسهام في إنتاج النص واكتشاف قيمه من منظور النقد الذي يهتم بالقارىء ويضعه في دائرة الضوء إن لم يكن في بؤرته، ففي مفهوم هذا النقد أن معنى النص لايتشكل بذاته فقط إذ لابد من عمل القارىء، والقارىء - كما يذهب ولفجانج آيزر - هوالذي يملأ فراغات النصوص الأدبية التي تحتوي عليها دائماً.[١٠٤] ولا يبتعد هذا عن قول أمبرتو إيكو بأن بعض النصوص نصوص مفتوحة[١٠٥]، ولا عن ما يذهب إليه بارت في هذا الملخص الذي تظهر فيه أيضاً تلك العلاقة التبادلية بين النص والقراءة: «إن النص مفتوح ويتم إنتاجه بواسطة القارىء في فعل تعاون لافعل استهلاك. وهذا التعاون يعني عدم كسر

المسافة بين البنية والقراءة، لأنه يتضمن الاتحاد بين كلتيهما في عملية تدليل وحيدة، ذلك أن تنفيذ القارىء هو بمثابة اشتراك في التأليف»[١٠٦] ويبدو من حق القارىء أن يذهب في الانفتاح التفسيري أو التأويلي للنص بمقدار النص نفسه وبمقدار مايضيئه لا ما يحرفه. قلت: «بمقدار انفتاح النص» حتى لا يمارس القارىء تسلطا مطلقاً على النص فينحرف به إلى ما لا يحمله أو يتحمله، فليست كل النصوص مطلقة الانفتاح، أو مكتوبة بدرجة الصفر (وفق بارت) حتى نتلقاها بدرجة الصفر. بعض النصوص الشعرية (بل الكثير منها وبخاصة القديمة) لاتحتمل عزلها عن قراءة موضوعية تحافظ على الضروري من مضمون النص «الرسالة» وإلا انفتح بسبب الذهاب بدون حدود في الانفتاح المطلق للنص، باب لفوضى القراءة. ربما تغيب القراءة الموضوعية التي تتغذى من مضمون النص عند ما لا يصلح للنص سوى أن يكون «تجربة أو عملية يخلقها القارىء»[١٠٧] كما يقول ستانلي فش، وعندما لا يعثر فيه إلا على شفرات شبيهة بالشموع الخافتة في ظلام دامس، أو عندما يكون النص موغلا في الشعرية التي لم يخطر لها المتلقي على بال لحظة تكونها. مع هذه النصوص ونحوها يحق، بل ينبغي للمتلقي أن يمارس مهمته في إنتاج النص، وكلما كان على وعي لهذه المهمة كان ما يقدمه للنص من قيم جمالية ومضمونية إضافة تثري النص بخاصة وتندي فضاء الشعر بعامة. وامتدادا لوعي المتلقي لمهمته يأتي وعيه للتشابه بين عمليتي الإبداع والتلقي، فالشاعر - كما مر بنا - يبدأ بالاستعداد والتهيؤ النفسي، ثم يشرع في الإبداع إلى حد المكابدة والمعاناة. كذلك المتلقي، عليه أن يتهيأ نفسيا للنص الشعري بكل ما يعنيه التهيؤ النفسي من رغبة وتطلع وشهية وجدانية، ففي هذا أحد مفاتيح النص وامتلاكه. لا يجدي أن يدفع المتلقي نفسه إلى النص ولا أن يهجم عليه ولا أن يفتحه عنوة. المجدي (وهذا شيء آخر على المتلقي أن يدركه) معايشة النص وما تقتضيه هذه المعايشة من تعاطف وتودد وتفهم وتبين ومن مكابدة ومعاناة وصبر. ربما ينغلق النص الشعري الحديث بخاصة ويمتنع على متلقيه، لكن هذا النوع من المعايشة حري أن يروضه فيفيض بمكنوناته، ويحس المتلقي عندئذ بامتلاك لذيذ له، وبانتشاء ومتعة ربما لم يحس المبدع نفسه بها. لقد أصبحت لبعض الشعر سمات تعبيرية معقدة، وإيحاءات دلالية بعيدة لا يتيسر اقتناصها إلا بنوع المعايشة هذا، وبالروية والتأني ومعاودة القراءة. ومن دون هذا لا يتحقق للمتلقي تفاعل مع النص. إذا انسرب المتلقي في النص وانسرب النص في المتلقي، وكان هناك توغل فكري وجداني إلى درجة غيبوبة خيالية تصورية، أي وجد «القارىء نفسه وقد حملته سحابة وراء الكلمات» كما يقول شيتسر،[١٠٨] فقد تحقق التفاعل.

وفي هذا التفاعل تتداخل تجربة النص والمخزون الخبري المعرفي المتنوع الشامل عند القارىء. ومع أن شيئاً من هذا المخزون يكمن في الوعي الباطن إلا أنه من خلال رموز متنوعة (بعضها عفوي لدى المبدع) في النص يستيقظ هذا الكامن ويظهر. ولعل تنوع هذا المخزون واختلافه من قارىء إلى آخر هو من أسباب التعدد القرائي لنص ما. هذا المخزون أو «أفق التوقعات» كما يطلق عليه في النقد الحديث لا يكتفي بعمل مداخلة مع تجربة النص وإنما يقرؤه ويؤوله. ذلك أن فكرة التوقعات التي أخذها ياوس من جادامر هي الفكرة الرئيسة في أية جمالية للتلقي.[١٠٩] ووفق هذه الفكرة يجمع القارىء «آراء مسبقة، ومعايير تعميمية، وأشكالاً من الأعمال السابقة حتى يصب توقعات معينة نحو معنى محدد»[١١٠] أو كما يقول عزالدين إسماعيل عن أفق التوقعات: إنه نظام من العلاقات، أو جهاز عقلي يستطاع به مواجهة النص، وإنه يمكن قياس أثر الأعمال أو وقعها على أساس الأفق الذي تم استخلاصه من هذه

الأعمال»[١١١] ، أي إنه تكون ما يشبه الأنساق المرجعية التي يستند إليها القارىء ويستخدمها مقاييس عند تعامله مع النص الأدبي والحكم عليه . وهذه المقاييس - كما يقول رامان سلدن - تساعد على تحديد الكيفية التي يحدد بها نوع قصيدة ما، كما تحدد الشعري أو الأدبي من غيرهما.[١١٢] وتتغير هذه المقاييس (أفق التوقعات) من عصر إلى آخر. ويوضح رامان سلدن هذا بأن شعر بوب في العصر الأوغسطي «كان يحكم عليه تبعاً لمقاييس تقوم على قيم الوضوح والطبع واللياقة الأسلوبية (مطابقة الكلام لمقتضى الموضوع) . ولكن ذلك لم يؤسس قيمة شعر بوب مرة واحدة إلى الأبد، ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أخذ المعلقون يتساءلون عن ما إذا كان بوب شاعراً أصلاً، وذهبوا إلى أنه كان ناظماً بارعاً ينظم النثر في قوالب مقفاة، ويفتقر إلى القوة التخيلية المطلوبة للشعر الحق. وإذا استبعدنا القرن اللاحق، أمكن أن نرى حركة القراءات الحديثة لشعر بوب داخل أفق متغير من التوقعات، فنحن غالباً مانقيم قصائد بوب - الآن - على أساس ما فيها من فطانة وتعقد وبصيرة أخلاقية وإحياء للتراث الأدبي»[١١٣] إذن هي عدة قراءات تسهم في تكوين أفق التوقعات. ولايستبعد أن تتداخل هذه القراءات للنصوص مثلما تتداخل النصوص نفسها فنكون أمام نوعين من التناص: تناص إبداعي، وتناص قرائي. وكلاهما - دون شك - يخدم بطريقة ما أفق التوقعات الذي يكاد يتبلور في أنه نحو من السياق الثقافي (بعامة) الأدبي (بخاصة) وما يحكمه من قيم فنية وجمالية، بهذا السياق نقرأ النص . أو - كما يقول صبري حافظ - «نقرؤه من خلال عقل صاغت قدرته على الفهم والقراءة ترسبات الخبرات القرائية المختلفة، ومواضعات النصوص التي سبق استحسانها أو استهجانها على السواء»[١١٤] وكما يقول كلر: إن «السياق الذي يحدد معنى الجملة لا ينحصر في جمل النص الأخرى، بل إنه تركيب معقد من المعرفة والتأملات بدرجات مختلفة من التحديد»[١١٥] إذن نحن أمام خبرات ومعارف متنوعة لا يستطيع القارىء أن يكوّن له أفق توقعات إلا بها . ويأتي في مقدمة هذامعرفة السياق لجنس العمل الأدبي الذي ننوي قراءته : سياق الشعر للقصيدة، وسياق السرد للرواية، وسياق الفن التمثيلي للمسرحية وهكذا، لابد من وعي تقاليد كل جنس أدبي وما استقر له من مواضعات جمالية بل وما يتهيأ له ويوشك أن يحققه من فتوحات جمالية . في الشعر - مثلاً - هل تنجح قراءة لم يستوعب صاحبها عنصر الإيقاع وتلويناته، ولم يتمرس بطرائق التعبير وفنياته، ولم يعايش اللغة، وتحمله سحابتها إلى ما وراء الواقع، كل هذا لابد منه لا من أجل قراءة صحيحة فحسب، وإنما من أجل قراءة تمد الجنس الأدبي الذي يقرأ نصوصه بقيم جديدة تثريه وتثري «أفق التوقعات» بوجه عام . في بعض النصوص، وفي الشعر الحديث بخاصة يكون القبض على المعنى، وانتزاعه من براثن الألفاظ والصور والرموز، واستلاله من السياق التركيبي ومن كل آليات الإبداع وأدواته مهمة عسيرة لا تتحقق إن لم يكن المتلقي واعياً لسياق هذا الشعر وما يتطلبه من خبرات معرفية أخرى .

وربما لا ينسجم أفق النص مع أفق المتلقي أو العكس لرداءة في أحدهما وجودة في الآخر، ربما يكون النص أصيلاً وذا جدة غريبة تعوق المتلقي عن اللحاق به والدخول في فضائه لرداءة فيه (المتلقي) ولأن النص اطرح أو انتهك مرجعياته (المتلقي) الجمالية كلها أو بعضها كأفق التوقعات الذي أتحدث عنه . لنأخذ هذا النص لـ «ميرون»: [١١٦]

فراق
لقد اخترقني غيابك
كما يخترق الخيط إبرة
فكل ما أفعله مطرّز بلونك

فقد أورده «يوري لوتمان» مثالاً على انتهاك «حرمة» التوقعات وفق تقديره. وأظنه تقديراً صائباً لأن البيت الأول «لقد اخترقني غيابك» يجعلنا - انسياقاً مع الأفق المألوف - نتوقع اختراقاً كاختراق سكين أو نحوها، لكن البيت الثاني «كما يخترق الخيط إبرة» ينتهك هذا التوقع. كنا نتوقع صورة تُجسد معاناة الفراق وتركز عليها، لكن هذا التوقع انتهك بصورة تعطينا إحساساً بانتظام الغياب أو الفراق في حياة الشاعر مثلما انتظم الخيط في الإبرة فصارت حياته مطرزة بلون من غاب عنه وفارقه، هذا من ناحية أصالة النص وغرابته. ومن الناحية الأخرى ربما يكون المتلقي من الموهبة والثقافة والحس بمنزلةٍ يقصر النص عن إشباعها لرداءة فيه، ولأن المتلقي استحدث جماليات لا تصلح للإسقاط على هذا النص. وفي مثل هذا الوضع أو ذاك يحدث ما يسمى بـ«المسافة الجمالية» فاصلاً بين النص والمتلقي. ولعل تعامل المتلقي مع «كل» النصوص الشعرية من خلال المألوف الشكلي أو المضموني أي سيطرة هذا المألوف على أفق توقعاته فلا يدع له فرصة للتفريق بين نص ونص، هو مما يزيد هذه المسافة. وإذن ربما يكون من المفيد لعملية التلقي أن ندرك أن بعض الشعر يخدمه التحرر من هذا المألوف وأن ندرك أيضاً أن بعض الشعر يستمد قيمته من ذاته غير محتاج إلى معرفة ظروف إبداعه أو توصيله، فالزمن الذي أسس للشعر ما ظروفه الإبداعية والتوصيلية الآنية المصاحبة هو الزمن نفسه الذي يؤسس ظروفاً أخرى بديلة متجددة بتجدد هذا الزمن. وأظن أن هذا أو نحوا منه هو ما عناه دعبل بقوله:

إني إذا ما قلت شعرا مات قائله ... ومن يقال له والشعر لم يمت

وبعض النصوص يحمل ما يشبه «الرؤيا» أو «النبوءة» وهي نظرة توقع اختراقية للمستقبل، فإن كان القارئ مؤهلاً بما أشرتُ إليه فلديه القدرة حينئذ على أن يتغذى من نسغ النص ويستضيء برؤيته، إلى جانب رؤيته الشخصية، فيتجاوز مدلول النص المزامنَ إلى آخر مستقبلي، وعندها نكون أمام قارئ مبدع إلى جانب شاعر مبدع. أما إذا كان القارئ غير مؤهل، أي عليلاً بفقر في اللغة والذوق والمعرفة فسينعكس هذا على النص فيصاب بالضمور والانزواء التاريخي حتى يقيض الله له من ينفخ فيه ويظهره. ولعل في «عصور الانحطاط» ما يمثل شيئا من ضمور الشعر العربي الأصيل وانزوائه حتى قدر له أن ينشط وينطلق في عصر «الإحياء» بفعل القراءة الواعية المتفاعلة. ونقصد التفاعل الذي ينتهي بالمتلقي إلى نشاط منتج يقابل نشاط المبدع نفسه فيجوز القول عندئذ بأن معنى النص يتشكل في فضاء هذا التفاعل. وهنا نستدعي القول الذي مر بنا للجاحظ ويعد سابقة نقدية في نظرية التلقي: «والمفهم لك والمتفهم عنك شريكان في الفضل» ففيه إدراك لمهمة المتلقي «المتفاعلة» في حياة النص. وقد وضع هانز روبير جوس، الذي يُعد من أفضل دارسي جماليات التلقي «مسلمة مفادها أن العمل يشتمل في وقت واحد على النص بوصفه بنية معطاة، وعلى تلقيه أو على إدراكه إدراكاً حسياً يقوم به القارئ أو المشاهد»(١١٧) فكأن العمل الأدبي - عنده - أشمل من النص، فهو النص متلقى. وكأن النص لا يتعدى حالة «النصية» إلى العمل

الأدبي إلا بفعل القراءة والتلقي. بل إن بارت حول القارىء إلى نص[118]! ولا يعنينا من صنيع جوس وبارت إلا ما يؤكد أهمية المبدع وطريقته بالنسبة للشعر أو أي عمل أدبي آخر. أما سوى هذا مما يلغي أهمية المبدع وظروف الإبداع على نحو مطلق فهذا مالا نشعر باطمئنان إليه. لكن على المتلقي أن يدرك أنه لن ينجح في تحقيق وظيفته هذه إلا إذا استبدل ما أشرنا إليه من أدوات تلق بأدوات التلقي القديمة مثل السهولة والسرعة والطرب الحسي العابر، ولاسيما الشاعر (الحديث) تخلى (بالتجاوز) عن مايقابل هذه الأدوات من أدوات الإبداع الشعري مثل الإفهام والإبلاغ وجاهزية الدلالة - كما سبق القول - وأن هذه الأدوات لن تقدم له (المتلقي) خبرة تذوقية خصبة يستطيع أن يبني عليها أحكاما وتقييمات، أو أن يفترع بها نصا كثيرا ما يتجه نحو الوحي أو الغموض الفني. بمعايشة النص يبرأ المتلقي من سلبيات الاستهلاك السريع العابر للنص الشعري إلى إيجابيات التفاعل معه والاشتراك على نحو ما في كينونته، فبعض قصائد اليوم شبيه بمشروع يطرحه أو يؤسسه الشاعر، وربما يكتفي بالتأسيس دون أن يمتلك أسهما، تاركا تجسيد المشروع وتوسيعه وتطويره للمساهمين، أي للقراء.

ولا نتصور أن معايشة المتلقي للنص الشعري ستعطي ثمارها إلا إذا نظر إليه بوصفه وحدة موضوعية وعضوية لا وحدات أبيات مستقلة، فهذه الوحدات هي ما تجاوزته القصيدة «الحديثة» التي «ربما تكون أفضل وسيلة لتذوقها وتفسيرها أن نتتبع اتجاه حركتها»[119] ونتلمس الحالة التي تستهدفها بدلا من البحث عن وحدات لم تعد موجودة فيها، أو عن معان واضحة محددة. فمن غير المجدي في إطار هذه المعايشة أن يبحث المتلقي عن أفكار أو معانٍ «محددة» في القصيدة. ومع أن الشعر في الأساس ليس وعاء للفكر إلا أن الشعر الحديث قد أصّل هذا فلم يعد معنيا بتقديم فكر بقدر ما هو عارض عليه ومثير له. وإذا قدمه فعلى شكل ومض خلال العبارات والجمل والصور، وعلى شكل إيحاءات يلتقطها المتلقي من خلال ماترسمه القصيدة من مواقف وتكونه من آفاق وتوجده من حالات. هذه هي الأشياء التي أصبح الشعر مهتما بها مستهدفا التأثير والإدهاش والإمتاع بكشف الواقع ونبشه وحفر مطموراته وبفتح عوالم جديدة للوعي بالإنسان وقضاياه، أي بامتلاكه للملامح الإنسانية التي لا أظن أنها سترتسم في شعر ما مالم ينغمس قائله «في الحياة حيث الشعر على بعد شعرة» كمايقول أحدهم (أظنه يوسف الخال)، ولأن القصيدة الآن أقرب إلى أن تصور مواقف وترسم حالات وتثير أفكاراً فإن «ما تكونه» هو ما ينبغي أن يبحث عنه المتلقي وليس «ما تعنيه»، لأن «ما تعنيه» - إن عنت شيئا محددا - أشياء ظاهرية يسيرة تدرك بنظرة عابرة دون جهد يحرك الفكر والخيال، أما «ما تكونه» فـ «بنية كالشجرة النامية لا تفرقها من الجذع والأغصان والأوراق والبراعم. فهي هي، بها تكون وبغيرها تصير حقيقة أخرى»[120] وهذه نظرة إلى الشعر من الداخل «تبين للقارىء المسئول شروط الاستجابة الموافقـــة»[121]. «وما تعنيه القصيدة - أيضا - شيء موجود خارجها ومن دونها، أما «ما تكونه» فشيء داخلها لا يتبلور إلا بمعايشتها وفق معنى المعايشة الذي حاولنا مقاربته. وهذا شبيه بما ذهب إليه آيزر فعنده «أن العمل الفني يتشكل عن طريق فعل القراءة وفي أثنائه، وجوهر العمل الأدبي ومعناه لا ينتميان إلى النص، بل إلى العملية التي تتفاعل فيها الوحدات البنائية النصية مع تصور القارىء»[122] ومن هنا يأتي نفيه أن يكون المعنى هنا هو المختبىء في النص - حسب الفهم التقليدي - بل المعنى الذي ينشأ نتيجة للتفاعل بين القارىء والنص[123]. وهذا شبيه بما يراه ستانلي فيش بأن المعنى «ليس شيئاً يمكن استخراجه من

القصيدة أو العمل الأدبي مثلما تخرج اللوزة من غلافها. وإنما هو تجربة يمارسها الإنسان خلال عملية القراءة»[١٢٤] وعلى هذا فالاهتمام «الشديد» بالمعنى أحد نواقض التلقي السليم، أو كما يقول جان برتليمي: «إنه لكي تقرأ قصيدة ما كما يجب أن تكون القراءة... لا يتحتم عليك دائما أن تفهم المعنى»[١٢٥] ربما لأنه مع الشعر الحديث بخاصة أصبحت للمعنى بدائل في التجربة الشعرية وطريقة الإبداع، وربما لأن فهم المعنى(ليس إلا) يهدد وحدة الشكل والمضمون في القصيدة من ناحية، وطريقة الإبداع الشعري من ناحية أخرى. فخوفا من انهيار هذين، من المجدي في عملية التلقي ألا نصر دائما على الخروج بمعان محددة واضحة للشعر. إذا انفعل المتلقي بالنص وتفاعل معه وتذوقه كان هذا مؤشر وجود المعنى فيه. بل إنه في ذروة التفاعل مع النص يصعب القبض على المعنى، بل إن من الأفضل - أحياناً - ألا نقبض عليه ليبقى على ومضه فلا يخبو بتحديد إقامته في الذهن. بعبارة أخرى، ليس فهم الشعر أو الحصول على معنى ثابت له شرطاً دائماً لتذوقه. وفق إليوت، ووفق تجاربنا مع الشعر، ربما نتذوق شعراً لا نفهمه. وربما لهذا أعلن إليوت صراحة «أنه شأنه شأن بروفروك لم يكن يكتب كي يفهم، وإنما كان يكتب أعمالاً فنية، وأن الفن مخصص للتذوق وليس للفهم»[١٢٦] لم يعد تلقي الشعر يجبرنا على أن نشق «بطن» الشاعر لنستخرج المعنى الذي يقصده، أو أن نجعل من أنفسنا محققين نتنزع اعترافات الشاعر ومقاصده من كلماته وعباراته، وإلا حكمنا بالإقامة الجبرية على قدراتنا الفكرية والتصورية، وعلى الشعر بالجفاف والحياة الكسيحة. التلقي «المبدع» يسمح لنا بالانطلاق فربما خرجنا بمعنى لم يخطر للشاعر على بال. ولهذا قال دايمان: «كل قراءة هي قراءة خاطئة»[١٢٧] بمعنى أن فهم القارىء لا يطابق معنى الشاعر. ومن هذا المعنى غير المطابق (القراءة الخاطئة) يستمد النص بعض غنائه وصفاءه في سمع الزمان. بعض القراء مع بعض الشعر يكفيه تذوق هذا الشعر لا أن يذهب إلى حد «التجسس على كلماته» - حسب تعبير شكري عياد -[١٢٨] والتساؤل عن حرفية معناها بدلا من اعتصار أبعادها الإيحائية، فربما أفسد هذا متعة الشعر. لنأخذ مثلاً قول المتنبي:

على قلق كأن الريح تحتي ... توجهني يميناً أو شمالاً

مثل هذا البيت يصلح للتذوق أكثر من الشرح والتفسير، بل إن إدخاله المشرحة يصيبه بالجفاف ويذهب رواءه. يكفينا منه هذا التوتر الذي يحكم بنيته، وهذا الاغتراب النفسي الذي يوثق علائق هذه البنية، قلت: «يصلح للتذوق» والتذوق إطار يدخل فيه أشكال منها النشوة الداخلية التي تمس القلوب أو كما عبر الجاحظ تعليقاً على بيت أبي العتاهية:

يا للشباب المرح التصابي ... روائح الجنة في الشباب

انظر إلى قوله:

روائح الجنة في الشباب

فإن له معنى كمعنى الطرب الذي لا يقدر على معرفته، إلا القلوب، وتعجز عن ترجمته الألسنة إلا بعد التطويل وإدامة التفكير، وخير المعاني ما كان القلب إلى قبوله أسرع من اللسان إلى وصفه»[١٢٩] لكن لنأخذ مقابل بيت المتنبي السابق قوله:

كلما أنبت الزمان قناة ... ركب المرء في القناة سنانا

فهو صالح للتذوق والفهم والتأويل معا. ولو رغب أحدهم لكتب في معنى البيت عشرات الصفحات وبخاصة في هذا الزمن الذي يحكمه العنف والإرهاب اللذان يخيل لنا أن المتنبي يختصرهما بهذا البيت من خلال رؤية تنبؤية انطلقت من بصيرته وخبرته بالحياة والناس، لكن أي فهم أو تأويل لن يتيسر دون أن نتفاعل مع الشعر، أن نتفاعل مع التجربة الشعرية، ونفهم الحالات والآفاق و«المواقف». وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى «الموقف»، فأثناء عملية التلقي تخترق القصيدة أجواء هذا الموقف الذي أثارها فتلون - بطريقة بنائها - بعضا من ملامحه وتشكلها وتغيرها بأداة الرؤية والاستشراف. وفي بعض القصائد لا يتضح الموقف من خلال بيت، وإنما من خلال القصيدة كاملة أو مقطعها الشعري إذا كانت على شكل مقاطع شعرية تتلاحق كالأجزاء التي يتعذر استبانة شعرية كل جزء منها إلا بعد اكتمال وحداته (الأبيات) وهذا هو ما عناه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن كالأجزاء من الصبغ تتلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين، فأنت لذلك لا تكبر شأن صاحبه ولا تقضي له بالحذق والأستاذية وسعة الذرع وشدة المنة (القوة) حتى تستوفي القطعة وتأتي على عدة أبيات»[١٣٠] وقد عدّ الجرجاني أبيات البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى ... فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ... ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقّل في خُلقي سؤدد ... سماحا مرجًّى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا ... وكالبحر إن جئته مستثيبا

من هذا النوع الذي لا تكتمل فيه صورة الموقف أو الحالة إلا بعد استيفاء الأبيات كلها. صحيح أن البيت هنا يكوّن وحدة وزنية، ووحدة معنوية، لكنها وحدة جزئية في البنية الكبيرة أو الموقف والصورة العامة التي رسمها البحتري من خلال الأبيات كلها. هذه الصورة العامة هي ما كان يخطط له البحتري، ولم تكتمل له إلا بأبيات أربعة وفق ملحوظة عبدالقاهر. وهي ملحوظة تتفق مع أحدث فروع علم اللغة لتحليل النص الأدبي، أعني علم اللغة النصي الذي يوطد العلاقة بين علم اللغة والدراسة الأدبية، وتقوم فكرته «على أن النص هو الوحدة الأساسية والموضوع الرئيسي في التحليل والوصف اللغويين»[١٣١] وشبيه بأبيات البحتري الأربعة تلك، هذه الأبيات لأبي تمام:[١٣٢]

أعاذلتي ما أخشن الليل مركبا ... وأخشن منه في الملمات راكبه
ذريني وأهوال الزمان أفانها ... فأهواله العظمى تليها رغائبه
ألم تعلمي أن الزماع على السرى ... أخو النجح عند الحادثات وصاحبه
دعيني على أخلاقي الصمل التي ... هي الوفر أو سرب ترن نوادبه
فإن الحسام الهندواني إنما ... خشونته ما لم تفلل مضاربه
وقلقل نابي من خراسان جاشها ... فقلت اطمئني أنظر الروض عازبه

فأبو تمام أراد أن يصور حالة أو موقفا، لكن هذا لم يكتمل له إلا بهذه الأبيات. ربما يظن بعضنا أن هذا من قبيل الحشو فيظلم أبا تمام وغيره ممن يصنعون صنيعه. ما عمله أبو تمام والبحتري شبيه بدحو حشية صورة الموقف أو الحالة حتى تكتنز ويكتمل تجسدها فتتضح معالمها، وشبيه بإشباع الموقف (لا الدلالة) تجسيداً حتى يقف على رجليه ويتحرك أمام المتلقي.

وهذا ينبهنا إلى أن تلقي الشعر على أساس الوحدة البيتية فقط طريق خاطئة. كما ينبهنا إلى الحاجة إلى المزيد من التأني والتأمل والجهد عند التلقي، لأن الإقبال على القصيدة باعتقاد تلقائية فهمها والتأثر بها دون هذه الأدوات شيء من الوهم. ولا أعني بالتأمل هنا التفكير إلى حد «قمع الخيال»، إذ الخيال مفيد في التلقي مثلما هو مفيد في الإبداع، والمرجح أن يتعاضد التأمل والخيال لإنجاح التلقي. وعلى النقد إذا مارغب تقديم مساعدة للمتلقي توصله بالقصيدة، وتوجد عنده استعدادا للتواصل معها أن يهجر طريقة الشرح التقليدية إلى التحليل. شرح القصيدة ينزع شعريتها ويطفىء وهجها ويفرغها من شحناتها الشعورية والجمالية. وإذا كان من المسلم به أن القصيدة «مستودع تجربة» فعلى النقد أن يتغيا تجلية هذه التجربة وجعل القارىء أكثر وعياً لعمقها ومداها، ليس بالشرح - كما سلف القول - وإنما بالقراءة التحليلية الإنتاجية الموازية لإبداع القصيدة، دون أن تقصد منافستها.

خاتمة

يبدو أننا الآن في حالة من التصديق بأن الشعرية لا تنهض بعامل الإبداع وحده إذ لابد من عامل التلقي. وإذا جاءت كلمة «الإبداع» انصرف الذهن إلى «طريقته» وما ينضوي تحتها من تقنيات وأدوات فنية. وإذا وردت كلمة «التلقي» انصرف الذهن إلى «طريقته» ومايضوي تحتها من مفاهيم. ومن هنا، جاء البحث في فصلين يتعلق أولهما بالإبداع والثاني بالتلقي.

في الفصل الأول حاولت إبراز أهمية طريقة الإبداع للعمل الأدبي، وكذا إدراك هذه الأهمية من قبل المبدعين والنقاد. كما وقفت عند أبرز ملامح هذه الطريقة. وقفت عند الإيقاع محاولاً تفسير أهميته للشعر بوصفه شيئا طبعيا فيه وذا صلة وثيقة به، وموضحاً أن هذا الإيقاع لا ينحصر في الصوتي منه. ولهذا فإنه، من منطلق هذه التعددية أو التلونية الإيقاعية، لن يغيب الإيقاع عن الشعر، فهذا التلون فيه (الإيقاع) لايعني غيابه وإنما هو استجابة نوعية للعصر ومتغيراته ومستجداته.

ثم أسلمنا الإيقاع إلى التشكيل اللغوي فهو في الصميم من طريقة الإبداع، بمعنى أن الشعرية في أحد أوجهها شكل خاص من أشكال اللغة أو استخدام خاص لها. وهذا الاستخدام أو الشكل الخاص للغة هو ما يخرج الكلام عن المسار السائد المألوف إلى ما يدهش ويوتر ويستفز ويمتع.

ثم قادتنا اللغة وتشكيلها إلى الصورة أداة مهمة من أدوات الإبداع الشعري. إن في اللغة الكثير من المجاز والاستعارات التي امتصها الاستعمال فصارت تبدو عبارات وكلمات عادية، لكنها تحتفظ بشيء من الشعرية بسبب أصلها المجازي أو الاستعاري. بعبارة أخرى: إن ما حصل من تلاحم بين اللغة والاستعارة أعطى بعضاً من «الطبيعة» الشعرية لكل منهما. وتزداد هذه الطبيعة الشعرية للصورة بسبب قدرتها على تحرير القول

من خبرته إلى نسيجه الشعري والشعوري معا . ثم إن هذه الصورة بسبب اتكائها على الخيال توسع التجربة الشعرية وتجملها وتؤاخي بين الإنسان والأشياء .

ومهما تنوعت عناصر الإبداع وتعددت أدواته فهي لا تعمل آحادا ، وإنما متضافرة متفاعلة في إطار العملية الإبداعية التي تتم في محيط رؤية المبدع وبمراقبتها . ولعله بسبب حرج هذه الرؤية ومن أجل أن تكون لها فاعليتها تمر بكثير من الشعراء تجارب قاسية مريرة يعانونها في لحظات الإبداع . وقد وقفت على شواهد وحالات لهذا في المبحث المتعلق بمعاناة الإبداع .

هذه العملية الإبداعية بكل شروطها وتعقيداتها تجعل من المجدي مقابلتها بطريقة تلق تكافئها ، وتشكل جمالية أخرى إلى جانب جمالية الإبداع ، أو شعرية أخرى إلى جانب شعرية الإبداع « أعني شعرية التلقي » فكان الفصل الثاني .

وفي (الفصل الثاني) تناولت أهمية التلقي ، وأن تكون له طريقة مكافئة للإبداع ، وما يبذله المبدع من جهد ومعاناة .

وانطلاقاً من هذه الأهمية للتلقي برزت مسئولية المتلقي في ألا يقبل على الشعر بمفهوم الاستهلاك والفهم العابر . إذ المجدي أن يعرض التفهم والتبين إلى جانب التذوق ، ففي ذلك كشف لقيم الشعر وارتياد لآفاقه وإثراء له ولشعرية النص نفسه .

ثم تناولت بعضاً من طرائق التلقي وأدواته كأن يعي المتلقي أهميته بوصفه طرفاً في عملية الإبداع ، وأهمية أن يتهيأ نفسياً للنص الشعري بكل ما يعنيه التهيؤ النفسي من رغبة وتطلع وشهية تذوقية وجدانية تفضي إلى معايشة النص والتفاعل معه وفق ما للمعايشة من معان ومفاهيم نفسية وفنية . لكن هذا كله لا يؤدي وظيفته على نحو تام ما لم يتسلح المتلقي بخلفية ثقافية عامة ، وخلفية ثقافية تختص بالشعر من خلال قراءته والوعي لسياقه الإبداعي حتى يتكون له (المتلقي) «أفق توقعات» صاف سليم .

وفي سياق الحديث عن طرائق التلقي أشرت إلى مسألة المعنى في الشعر رائيا أن الإصرار على الخروج بمعنى أو فكر محدد من القصيدة يعيق التلقي ، ويفسد تذوقنا للشعر ومتعتنا به . صحيح أن الشاعر حريص على التوصيل إلى المتلقي والتواصل معه ، وحريص على أن يكون مفهوماً من قبله ، لكنه يريد تواصلاً متفاعلاً ، وفهماً بطريقة تختلف عن فهم الرسالة النثرية الإخبارية ، لأن الشعر لا يهدف إلى الإخبار ، ولأنه يطمح إلى تجاوز المباشرة والتقريرية والتخلي عن أساليب الإلقاء الخطابي إلى تقنيات القرائية والكتابية . ولا يعني ذلك إقصاء للبعد الفكري عن التعبير أو إحداث قطيعة بين الفكري والشعري وإنما اتجاها إلى أن الفكر في الفن يستوحى ويستثار ، أي إن الشعر يحرض على الفكر ويثيره ويوحيه بدلا من تقديمه وطرحه على نحو مباشر واضح سطحي الوضوح ساذجه . إن من الأفضل أحياناً عدم القبض على المعنى في الشعر ليبقى على ومضه فلا يخبو ويتوقف نموه بتحديد إقامته في الذهن .

لقد اجتهد البحث في أن يطرح لإبداع الشعر وتلقيه بعض المفاهيم والأدوات . وبقدر ما يكون من المجدي الإفادة مما طرح ويطرح في هذا المجال ، يكون من المجدي -أيضا- إدراك أن هذه المفاهيم والأدوات هي بمنزلة إضاءات نسترشد بها في إنتاج النص وفي كشف عوالمه . ومن خلال التعامل معها تصبح قابلة

للتعديل والإضافة والتطوير، ثم إن من المجدي كذلك - فيما يتعلق بالتلقي - أن نعي حقيقتين: إحداهما، هي أن لكل نص قراءته الخاصة، فما يصلح لنص بعينه قد لا يصلح أن نواجه به آخر غيره. والثانية، هي أن لكل متلق قراءته الخاصة مع حذر السقوط في انطباعية سطحية ساذجة لا تدرك أبعاد النص ولا تستثمر إشاراته ورموزه، أو السقوط في تأويل متكلف يمحق النص ويكسر عنقه.

الهوامش

(١) زمن الشعر لأدونيس، ص١٩.
(٢) الحيوان للجاحظ، ج٣، ص٤٤٤.
(٣) الصناعتين، ص٧٢.
(٤) انظر السابق، ص٧٣.
(٥) السابق، ص٢١٧.
(٦) السابق والصفحة.
(٧) انظر عيار الشعر، ص٧٦، ٧٨.
(٨) الأغاني، ج٣، ص١٠٤٦
(٩) أعني بـ «الشعرية» في هذا البحث النسبة إلى الشعر لا «خصوصية الأدب» اللغوية التي يسميها جاكوبسون «الشعرية» والشكلانيون «الأدبية» ورولان بارت «البلاغة» (اللغة والخطاب الأدبي، ترجمة: سعيد الغانمي ص٥٤).
(١٠) ديوان أبي تمام ص١٧٤.
(١١) السابق، ص٤١٤.
(١٢) زهر الآداب للقيرواني، ج١، ص١٥١.
(١٣) البيان والتبيين، ج٤، ص٥٥ - ٥٦.
(١٤) Understanding poetry page 2 cleanth brooks. Robert penn warren
(١٥) السابق والصفحة.
(١٦) مبادىء النقد الأدبي لريتشاردز، ص٢٩٧.
(١٧) دائرة الإبداع: مقدمة في أصول النقد، ص١٤٦.
(١٨) الحيوان، ج١، ص٣٥.
(١٩) بحث في علم الجمال، ص٢٨٠ - ٢٨١.
(٢٠) نقلا عن: (الحداثة في النقد الأدبي المعاصر) د/ عبدالمجيد زراقط، ص٨٦.
(٢١) ديوان أبي تمام، ص٢٥١.
(٢٢) السابق، ص١٣٩.
(٢٣) الديوان، ص٤٤.
(٢٤) السابق، ص١٥.
(٢٥) عيار الشعر، ص١٥.
(٢٦) الأغاني، ج٤، ص١٢٢٧.
(٢٧) نظرية اللغة الأدبية، خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس، ترجمة: د. حامد أبو أحمد، ص٢١٤.
(٢٨) انظر دلائل الإعجاز، ص٣٦.
(٢٩) Understanding poetry page 11
(٣٠) السابق.
(٣١) لأن القافية ليست مجرد تردد منتظم للصوت وإنما هي علاقات (أو تسهم في تكوين علاقات) معنوية بين الأجزاء.
(٣٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام، ج١، ص٢٤. وللاستزادة يرجع إلى كتاب: (الوضوح والغموض في الشعر العربي القديم)، ص٧٨-٧٥، لعبدالرحمن القعود.
(٣٣) ضرورة الفن، ص٤٣.
(٣٤) Understanding poetry page 2
(٣٥) ضرورة الفن، ارنست فيشر، ص٣٠.
(٣٦) اللغة والخطاب الأدبي (م س) ص٢٩.
(٣٧) انظر السابق، ص٤١.

(٣٨) بناء لغة الشعر، جون كوين، ترجمة: د/ أحمد درويش، ص٥٦.
(٣٩) السابق والصفحة.
(٤٠) السابق، ص٥٥.
(٤١) انظر: النظرية الأدبية المعاصرة، رامان سلدن، ترجمة: جابر عصفور، ص١٩٧.
(٤٢) مدخل إلى علم الأسلوب، ص٦٧.
(٤٣) انظر: الخطيئة والتكفير، ص٢٣.
(٤٤) السابق والصفحة.
(٤٥) انظر: الشاعر والشكل. ترجمة د. صبري محمد حسن وعبدالرحمن القعود، ص٦٩.
(٤٦) انظر الخصائص، ج٢، ص٤٤٧.
(٤٧) Understanding poetry page 3، وانظر: ضرورة الفن، ص٣١.
(٤٨) السابق والصفحة.
(٤٩) انظر: الشاعر والشكل، ص٦٠.
(٥٠) انظر: البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبدالمطلب، ص١٥٧.
(٥١) Understanding poetry page 9
(٥٢) مقالة: جماليات الشعر عند هيجل، جريدة «الشرق الأوسط» عدد٥٩٣١ - ٢٣/ ٢/ ١٩٩٥م.
(٥٣) العمدة، ج١، ص٢٥٧
(٥٤) مقالة: «بنية النص الكبرى» د. صبحي الطعان، عالم الفكر، م٢٣، عدد ١، ٢، ١٩٩٤م.
(٥٥) انظر: Understanding poetry page 13
(٥٦) الخطيئة والتكفير، ص٤٩.
(٥٧) نظرية التلقي، روبرت هولب، ترجمة د. عزالدين إسماعيل، ص٧٥.
(٥٨) زهر الآداب، ج١، ص٤٠٤ - ٤٠٥.
(٥٩) ديوان أبي تمام، ص١٣٩.
(٦٠) يرجع إلى الخصائص، ج١، ص٢١٥، ومابعدها.
(٦١) بحث في علم الجمال، جان برتلمي، ص٤٦٠.
(٦٢) السابق، ص٤٥٩ - ٤٦٠.
(٦٣) المصون في الأدب للعسكري، ص١٢.

(٦٤) العمدة، ج٢، ص١١٧.
(٦٥) انظر السابق والصفحة.
(٦٦) انظر السابق، ص١١٦.
(٦٧) المصون في الأدب، ص١٢.
(٦٨) طبقات فحول الشعراء لابن سلام، ج١، ص٤٣٧.
(٦٩) انظر العمدة لابن رشيق، ج١، ٢٠٩.
(٧٠) السابق والصفحة.
(٧١) الشعر والشعراء لابن قتيبة، ج٢، ص٦٣٥.
(٧٢) مجلة «الرسالة»، ع٩٧٨، رجب ١٣٧١هـ، مارس ١٩٥٢م، ص٢٠.
(٧٣) الإبداع (طبيعة الشاعر)، ترجمة: د. صبري محمد حسن، ص٣، (من مخطوطة الترجمة).
(٧٤) انظر: الخطيئة والتكفير، ص٨.
(٧٥) انظر: السابق، ص٢٢.
(٧٦) انظر السابق، ص٢٥.
(٧٧) البيان والتبيين، ج ١، ص١١.
(٧٨) السابق، ص٨٧.
(٧٩) مقالة: كيف نتذوق قصيدة حديثة لعبدالله الغذامي، مجلة «فصول»، م٤، ع٤، يوليو/ اغسطس/ سبتمبر١٩٨٤م.
(٨٠) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي، ج١، ص٢١.
(٨١) ديوان حسان، ج١، ص٤٣.
(٨٢) سيكولوجية التذوق الفني، ص٦٤.
(٨٣) ديوان حسان، ج١، ص٤٢٠.
(٨٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص٢٧.
(٨٥) السابق، ص١٨٨.

(٨٦) وبخاصة في تناولها لأبيات: ولما قضينا من منى كل حاجة . . . إلخ، انظر «باب الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني» من كتاب الخصائص، ج١، ص٢١٥ ومابعدها. وانظر أسرار البلاغة ص١٦ ومابعدها.
(٨٧) انظر، أسرار البلاغة، ص١٢٥.
(٨٨) العمدة، ج١، ص١١٧.
(٨٩) انظر، الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة، ص١٤٣.
(٩٠) انظر السابق والصفحة.
(٩١) السابق، ص٣١٧.
(٩٢) خصام ونقد، ص٢٣.
(٩٣) انظر، الوضوح والغموض في الشعر العربي القديم، ص١٩١.
(٩٤) خصام ونقد، ص٣٣.
(٩٥) بحث في علم الجمال لبرتليمي، ص١٤٦.
(٩٦) السابق والصفحة.
(٩٧) انظر مبادىء النقد الأدبي، ص٦٥.
(٩٨) بناء لغة الشعر، ص١٢١.
(٩٩) مقالة: لعبة اللغة لأحمد أبوزيد، مجلة «عالم الفكر» م١٦، ع٤، ص١٥-١٦.
(١٠٠) انظر، خصام ونقد، ص٣٣.
(١٠١) المثل السائر، ج٤، ص٧.
(١٠٢) أسرار البلاغة، ص١١٨.
(١٠٣) انظر: اللغة والإبداع الأدبي، د. محمد العبد، ص٣٨.
(١٠٤) انظر: النظرية الأدبية المعاصرة، رامان سلدن، ترجمة: جابر عصفور، ص١٨٤.
(١٠٥) انظر: السابق والصفحة.
(١٠٦) نظرية اللغة الأدبية، ص١٦٣.
(١٠٧) اللغة الثانية. فاضل ثامر، ص٧٧.
(١٠٨) مدخل إلى علم الأسلوب، شكري عياد، ص١٧.
(١٠٩) نظرية اللغة الأدبية، ص١٢٩.
(١١٠) السابق والصفحة.
(١١١) انظر: نظرية التلقي (مقدمة المترجم ص١٦) روبرت هولب.
(١١٢) انظر: النظرية الأدبية المعاصرة، ص١٩٢.
(١١٣) السابق، ص١٩٢ - ١٩٣.
(١١٤) مقالة: قراءة في رواية حديثة، مجلة فصول، م٤، ع٤، ١٩٨٤م، ص١٦٠.
(١١٥) المعنى الأدبي، وليم راي، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، ص١٢٩.
(١١٦) اللغة والخطاب الأدبي، ص١٠٦.
(١١٧) النقد الأدبي في القرن العشرين (٢) جان إيف تاديه، ص١٤٩.
(١١٨) نظرية التلقي، ص٣٤٠.
(١١٩) ثورة الشعر الحديث لعبدالغفار مكاوي، ج١، ص١٢٤.
(١٢٠) الشعر بين نقاد ثلاثة، ص١٦٠.
(١٢١) انظر السابق، ص ١٦١.
(١٢٢) نظرية التلقي، ص ٣٢٦.
(١٢٣) انظر السابق، ص١٨.
(١٢٤) نظرية النقد الأدبي الحديث للدكتور/ يوسف نور عوض، ص٦٠.
(١٢٥) بحث في علم الجمال، ص٢٧٨.
(١٢٦) الشاعر والشكل، ص٣٨٤.
(١٢٧) دائرة الإبداع، شكري عياد، ص١٥٩.
(١٢٨) انظر: السابق، ص١٦٧.
(١٢٩) الأغاني، ج٤، ص١٢٥.
(١٣٠) دلائل الإعجاز، ص٧٠.
(١٣١) اللغة والإبداع الأدبي، ص٣٣.
(١٣٢) الديوان، ص٤٣.

المصادر والمراجع

(١) الإبداع (طبيعة الشاعر). جدسون جيروم، ترجمة (مخطوطة) د/ صبري محمد حسن.
(٢) أسرار البلاغة. عبدالقاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(٣) الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة، د/ مصطفى سويف، ط٣، دار المعارف بمصر.
(٤) الأغاني، (ج٤)، أبو الفرج الأصبهاني علي بن الحسين بن محمد القرشي، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الشعب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
(٥) بحث في علم الجمال. جان برتليمي، ترجمة د/ أنور عبدالعزيز، دار نهضة مصر ١٩٧٠م.
(٦) البلاغة والأسلوبية. د/ محمد عبدالمطلب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
(٧) بناء لغة الشعر. جون كوين، ترجمة د/ أحمد درويش، ط٣، دار المعارف، ١٩٩٣م.
(٨) البيان والتبيين، (ج٤) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٤.
(٩) ثورة الشعر الحديث (ج١) د/ عبدالغفار مكاوي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
(١٠) الحداثة في النقد الأدبي المعاصر. د/ عبدالمجيد زراقط، دار الحرف العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
(١١) الحيوان (ج١، ٣) أبو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، ط٣، دار صعب، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(١٢) الخصائص، (ج١، ٣)، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار المهدي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
(١٣) خصام ونقد، طه حسين ط٤، كانون الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦م.
(١٤) الخطيئة والتكفير. د/ عبدالله محمد الغذامي، ط١، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
(١٥) دائرة الإبداع، شكري محمد عياد، دار إلياس العصرية.
(١٦) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
(١٧) ديوان أبي تمام، شرح وتعليق د/ شاهين عطية، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني التعاونية، بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.
(١٨) ديوان حسان، تحقيق د/ وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
(١٩) زمن الشعر، أدونيس، ط٣، بيروت، ١٩٨٣، دار العودة، بيروت.
(٢٠) زهر الآداب (ج١) أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، دار الجيل، بيروت.
(٢١) سيكولوجية التذوق الفني، د/ مصري عبدالحميد حنورة، دار المعارف.
(٢٢) الشاعر والشكل، جدسون جيروم، ترجمة د/ صبري محمد حسن وعبدالرحمن القعود، دار المريخ، الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
(٢٣) الشعر بين نقاد ثلاثة: مقالات اختارها وترجمها د/ منح خوري، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
(٢٤) الشعر والشعراء، (ج٢)، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
(٢٥) كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، تحقيق د/ مفيد قميحة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
(٢٦) ضرورة الفن، إرنست فيشر، ترجمة د/ ميشال سليمان، دار الحقيقة، بيروت.
(٢٧) طبقات فحول الشعراء، (ج١) محمد بن سلام الجمحي، قراءة وشرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
(٢٨) العمدة، (ج١)، أبو علي الحسن بن رشيق، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م.
(٢٩) عيار الشعر، محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق وتعليق د/ طه الحاجري ود/ محمد زغلول سلام، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٦م.
(٣٠) اللغة والإبداع الأدبي، د/ محمد العبد، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م.
(٣١) اللغة والخطاب الأدبي (مجموعة من المؤلفين) اختيار وترجمة سعيد الغانمي، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.
(٣٢) اللغة الثانية، فاضل ثامر، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤م.
(٣٣) مبادىء النقد الأدبي ا.ا. رتشاردز، ترجمة د/ مصطفى بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
(٣٤) مدخل إلى علم الأسلوب، شكري محمد عياد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(٣٥) المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
(٣٦) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، (ج١)، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق/ السيد أحمد صقر.
(٣٧) المعنى الأدبي، وليم ر اي، ترجمة د/ يوئيل يوسف عزيز، دار المأمون للترجمة والنشر.
(٣٨) النظرية الأدبية المعاصرة، رامان سلدن، ترجمة. جابر عصفور، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١م.
(٣٩) نظرية التلقي روبرت هولب، ترجمة د/ عزالدين إسماعيل، ط١، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
(٤٠) نظرية اللغة الأدبية، خوسيه ماريا بوتويلو إيفانكوس، ترجمة د/ حامد أبو أحمد، مكتبة غريب، القاهرة.
(٤١) نظرية النقد الأدبي الحديث، د/ يوسف نور عوض، ط١، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٤٢) النقد الأدبي في القرن العشرين (ج٢)، جان ايف تاديه، ترجمة د/ منذر عياشي، ط١، مركز الإنماء الحضاري، ١/ ٧/ ١٩٩٤م.
(٤٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٤) الوضوح و الغموض في الشعر العربي القديم، عبدالرحمن بن محمد القعود، ط١، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

Understanding poetry,
Cleanth brooks. Robert penn warren 4 edition

الدوريات

(١) مجلة «الرسالة» عدد ٩٧٨، رجب ١٣٧١هـ، مارس ١٩٥٢م، سنة ٢٠.
(٢) مجلة «عالم الفكر» مجلد ١٦، عدد٤، ١٩٨٦م.
(٣) مجلة «عالم الفكر» مجلد ٢٣، عدد١، ٢، سنة ١٩٩٤م.
(٤) مجلة «فصول» مجلد ٤، عدد ٤، ١٩٨٤م.
(٥) جريدة «الشرق الأوسط» عدد ٥٩٣١ في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٥م.

آفاق التجريب المسرحي عند جروتوفسكي

د. هناء عبدالفتاح*

يعد «ييجي جروتوفسكي» المصلح المسرحي البولندي Jerzy Grotowski من أهم المجربين المسرحيين الأوربيين المثلين للتيار التجريبي في المسرح المعاصر منذ نهايات الستينات وحتى الآن.

يضاف اسمه إلى نفر من رواد المسرح الأوائل والمعاصرين من أمثال ستانسلافسكي، وبريخت، وأرتو، وبروك، وويلسون، وباربا وغيرهم.

وتعود أهمية جروتوفسكي «أنه بإنجازاته المسرحية من جانب وفي بحوثه المعملية الهامة لفن الممثل من جانب آخر، استطاع أن ينفذ نفاذا واضحا، ويؤثر بتأثيره الكبير في رجال المسرح العربي بداية من السبعينات».

كتب عنه المخرج المسرحي العبقري بيتر بروك Peter Brook في مقدمته لكتاب «جروتوفسكي» الهام «نحو مسرح فقير».

«إن جروتوفسكي شخص فريد من نوعه، لأنه منذ «ستانسلافسكي» لم يبحث شخص مثله بهذا العمق والتوسع في مكونات فن الممثل، لأنه يتعلق بأفعاله وأشكال عرضه وجوهره ومعناه، وبما يهم الجانب الروحي والفعلي والجسدي للممثل».

لقد عمل جروتوفسكي على إنشاء المختبر المسرحي كمعمل تجريبي طليعي، ليحقق به استقلالية الفنان في بحثه العلمي عن الحقيقة الفنية.

---

* أكاديمية الفنون ـ القاهرة.

ولد ييجي جروتوفسكي في عام ١٩٣٣، بولندي الجنسية، منظّر مسرحي يقوم بتطبيقاته في معمله المسرحي للمرة الأولى في الستينات، مخرج مسرحي، مبدع أساليب تجريبية جديدة في فنون التمثيل، والإخراج، والسينوغرافيا المسرحية.

تأثر - في بدايات تكوينه - بمدرسة المصلح المسرحي الروسي قسطنطين ستانسلافسكي، أثارت اهتمامه رياضة اليوجا الروحية، ومسرح الشرق الأقصى أخرج عددا من الأعمال المسرحية الهامة قبل تكوينه لفرقته المسرحية المعملية التجريبية.

من أهم هذه الأعمال: «الكراسي» ليوجين يونيسكو، و«أرباب المطر» لييجي كشيشتوف، و«العم فانيا» لتشيخوف.

في عام ١٩٥٩ أصبح مديرا لمسرحه الذي أنشأه «مسرح الثلاثة عشر صفا - Trzynastego Rzedu». أخرج جروتوفسكي عددا من الأعمال المسرحية، ذات طابع متميز، ترتبط أوثق الارتباط بأساليبه الفنية المبتكرة من بينها: «قابيل لبايرون»، و«مستيريوم بوفورا لماياكوفسكي»، و«شاكونتالا» للكاتب الهندي كاليداس.

تنقسم أعمال جروتوفسكي إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كان جروتوفسكي فيها مخرجا/ مؤلفا (وما نعنيه بالتأليف هنا هو الإبداع المتميز الذي يغدو فيه المخرج مؤلفا للعرض المسرحي)، ومعلما، وخالقا لأساليب تجريبية جديدة في فنون التمثيل.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يرتبط فيها جروتوفسكي بتكوينه الداخلي كفنان وملهم، ومثير لإبداعات الممثلين وطلابه وحوارييه، بهدف مساعدتهم للوصول إلى اكتشافاتهم الذاتية الإبداعية.

المرحلة الثالثة: يصبح جروتوفسكي فيها المسئول الروحي عن جماعته، وشريكا لهم في بحثهم عن أساليب مسرحية جديدة مبتكرة غير نمطية في فنون الممثل، يطلق عليها «الأساليب الفنية اللامسرحية» أي التي تقع في نطاق خارج عن أطر المسرح التقليدي، وتقف له بالمرصاد.

كانت المهمة الرئيسية للمرحلة الأولى هي التدرج في تغيير الأشكال والصيغ المتبعة داخل العروض المسرحية، وتحليل قيم التركيب الفنية المنبثقة عن ظواهر العلاقة بين «الأدب - العرض المسرحي» كما نشاهد في العرضين المسرحيين «أورفيوش» و«قابيل»، أو العلاقة بين «خشبة المسرح - صالة المتفرجين» كما نشاهد في العروض المسرحية التالية:

«قابيل» و«شاكونتالا» و«الأجداد» و«كورديان». أو العلاقة بين «المتفرج - الممثل» كما نشاهد في العرضين المسرحيين «الأجداد» و«كورديان».

تنشأ في هذه المرحلة كذلك علاقة فنية ديالكتيكية مبدعة، أثارت كثيرا من الجدل والنقاش حول قضية تشكيل المساحة المسرحية التي ألغت - عن وعي - الحاجز التقليدي بين خشبة المسرح والمتفرجين، لتخرج هذه المساحة بشكل فني موظف يمزج المتفرجين بالممثلين.

يسعى جروتوفسكي في مسرحه إلى التجريب لإثراء هذه العلاقة الأخيرة، فيجعل المتفرجين يشاركون في الحدث المسرحي ويتواصلون معه، كما نشاهد في مسرحية «الأجداد».

حيث يعامل المتفرجين كمشاركين في ممارسة طقس مسرحي، أو باعتبارهم مرضى داخل مستشفى الأمراض النفسية فتؤدى داخلها مسرحية «كورديان»، أو يدخلهم ديرا من الأديرة التي يصمم سينوغرافيتها فوق المسرح كي يستعرض فيها «فاوست» حياته السابقة أمام جمهوره كما لو كان يقوم بالاعتراف الأخير أمام مخلصيه أو حكامه.

يتمكن جروتوفسكي في السنوات التالية أن يثبت أن المتفرجين يشاركون مشاركة إيجابية «عاطفية» مع ما يعرض أمامهم، إنهم - حينئذ - ممتزجون مع ممثليهم في كيان واحد لا ينفصم عراه.

تتكثف نشاطات جروتوفسكي ونظرياته التي يقوم بتطبيقاتها بداية من العرض المسرحي الهام «أبو كاليبسيس كرم فيجوريس»، ونلتقي به في هذه المرحلة، منظرا ومطبقا ومكتشفا لفكرة «المسرح الفقير»، حيث إنه يخرج بمسرحه إلى دائرة الضوء في العالم الخارجي، ويحتل مكان الصدارة في حركة المسرح الدولي الجديد.

وبانتقال فرقة جروتوفسكي إلى مدينة فرتسواف البولندية تتحقق خطوة هامة، وهي تخلي مسرحه تخليا كاملا عن الأدب، باعتباره المادة الوحيدة للتفسير الفني في العمل المسرحي، ويستعين المصلح المسرحي الكبير في هذه المرحلة بفنون ليست مسرحية خالصة كالتشكيل والموسيقى، بالإضافة إلى صيغ وأشكال فنية أخرى ناتجة عن بحثه الدائم في المسرح، باعتباره معادلا موضوعيا لفكرة «الطقس الجماعي»، يتوحد فيه كيان بشري تختلف فيه عقائد أفراده وتتباين، ويغدو الممثل فيه الوريث الوحيد للمسرح. كان جروتوفسكي يرمي من ذلك كله إلى وقوفه بجوار أداء فن الممثل على حساب الحدث المسرحي، الذي تصبح فيه ذات الممثل «أضحية للوجود الإنساني» حسب تعبيره.

أما المرحلة الثالثة فيصعب تحديد إطارها، ويمكن لنا حصر بداياتها برحلة جروتوفسكي إلى الهند في عام ١٩٧٠، وهي رحلته الثالثة إلى الشرق الأقصى بعد رحلتيه لآسيا الصغرى عام ١٩٥٦، والصين عام ١٩٦٢.

وتثمر هذه المرحلة الأخيرة عن وصول جروتوفسكي إلى الحدود النهائية لطريقه الفني المعملي ألا وهو التجريب، ويطلق عليه (الطريق السلبي): Via Negativ.

«أي التخلي عن المسرح كهدف أساسي من أجل الوصول إلى (القداسة) كمبدأ أولي».

مفهوم المسرح وتطبيقات العملية المسرحية

يرى جروتوفسكي «أن المسرح مؤسسة منتجة للعمل المسرحي، بإمكانه أن يستحيل - بهذا المفهوم - سلعة للشراء والبيع. وهو - بهذه الصيغة - لا يستجيب وحاجات الإنسان المعاصر، الذي هو في احتياج دائم إلى لقاء يخلو من المصلحة، لقاء يتسم (بالقداسة) Swietosc».

إن التحرر من المسرح ذاته والوصول به إلى ما أطلق عليه (بالمسرح - خارج المسرح) هو الهدف الذي حلم بتحقيقه جروتوفسكي إذ لابد من تحطيم العلاقة التقليدية (لخشبة المسرح - الجمهور) بوصفهما مكانين منفصلين.

في الثالث عشر من ديسمبر عام ١٩٧٠، يتلقى جروتوفسكي دعوة ليحاضر داخل إطار برنامج خاص أطلق عليه (العرض الخاص، ورمزية مشاعل الحياة)، يشارك فيه جروتوفكسي الآخرين في تساؤلاتهم حول معنى الحياة نفسها، ثم يحاضر في أمريكا (سنوات ١٩٧٣ و١٩٧٦)، وفي استراليا عام ١٩٧٤، وفي إيطاليا عام ١٩٧٥ . ومنذ عام ١٩٧٨ وحتى اليوم لايزال يحاضر بمراكز البحوث الفنية في فنون المسرح بإيطاليا وفرنسا واسبانيا حتى يستقر به المقام أخيرا في مختبره المسرحي (بونتيديرا) بالقرب من مدينة فلورنسا بإيطاليا . في هذه المرحلة تصطبغ اقتراحات جروتوفسكي بصبغة جمالية وفلسفية أقرب إلى (السيكو/ دراما) أي (النفسية/ العلاجية). وتجد هذه الاقتراحات شكلها العملي في اعتبار العرض المسرحي مكونا من علامات صغيرة للإيماءات والصوتيات.

إن اشتراكه في لقاءات علمية مسرحية مع (جان فيلار) في أفينيون، ومع (إميل فرانتشيشيك بوريان) في براغ، وهو مخرج وفنان تشكيلي (تشيكي) جعلت هذه اللقاءات جروتوفسكي يضيف إلى خبراته خبرات جديدة لعبت دورا هاما في تشكيل إبداعاته . ويعترف المصلح البولندي بأنه تأثر كذلك بتدريبات (ديللان) التي تشكل إيقاع الشخصيات المسرحية، وبأبحاث (ديلسارات) وتحليلاته فيما يخص ردود الأفعال الداخلية والخارجية للسلوك الإنساني، خاصة تدريبات الاستثارة الجسدية عند ستانسلافسكي، وبظاهرة تدريبات (البيو/ ميكانيك) عند مايرهولد، وبمحاولات فاختانجوف الرامية للربط ما بين التعبير الخارجي، ومنهج ستانسلافسكي في التعبير الداخلي . ويتأثر جروتوفسكي بتلك الظواهر المسرحية الأخرى غير الأوروبية، فيهتم اهتماما بالغا بفنون التمثيل في الشرق الأقصى، وعلى وجه الخصوص بالأوبرا الصينية، والمسرح الهندي (كاتاكالي)، وبمسرح (نو) الياباني.

يبذل المعلم والفنان المسرحي جهودا ضخمة في تدريبات الممثل داخل مسرحه (مسرح الـ ١٣ صفا)، الذي يتغير اسمه ويطلق عليه (مسرح المعمل ـ Teatr Laboratorium).

تقام التدريبات السويدية أربع ساعات يوميا قبل البروفات، وتشمل التمرينات الأكروباتية، والتشكيل الحركي، والتمثيل الإيمائي (المايم)، وتدريبات الصوت . في ظل هذا النظام الصارم اليومي يصل الممثلون إلى تحقيق التكامل التام في تحكمهم للياقة أجسادهم.

أما استخداماتهم الصوتية فتغدو أكثر تعبيرا، وتواصلاً جيدا مع التعبير المسرحي، ورغم ذلك، فإن التقنية الماهرة لم تكن هدفاً لذاتها، بل كانت تخدم ما يود المبدع قوله، وأحيانا ما كانت تؤدي التدريبات نفسها إلى اكتشافات جديدة في ميدان الأداء التمثيلي.

اختار جروتوفسكي من عروضه مداخل ومقدمات ومواد لهذه التدريبات من العروض الكلاسيكية ذاتها: «(٠٠٠٠٠٠) دائما ما كنا نختار لورشتنا نصوصا، لا تزال تحمل داخلها حيوات تمنحنا إياها، نصوص لها مرتبة محددة في التراث المسرحي الإنساني، لا تمنحني، ولا تمنح زملائي الحياة فقط، بل تمنح معظمنا ـ كل من حولنا من البولنديين ـ القدرة على الإبداع». (١)

كان جروتوفسكي يسعى ـ قبل كل شيء ـ كي ينضوي فنه الإبداعي تحت لواء تلك القوى العظمى للتراث الرومانتيكي البولندي:

«(٠٠٠٠٠) كان هذا مسرحا تشعر بتلمسه، بمباشرته، وفي ذات الوقت يحمل في داخله جناحا ميتافيزيقيا، . . مسرحاً أراد أن يتعدى حدود الموقف الراهن ويسعى خارجه، كي يكتشف مستوى أكثر رحابة لمنظور الوجود الإنساني، ذلك الذي يمكن أن تطلق عليه بحثا حول المصير الإنساني». (٢)

ما قبل المسرح وما بعده

يستند العمل المسرحي في رأي جروتوفسكي على مرحلتين. أولها: هو تصغير ذلك الذي يعد جوهر المسرح، وثانيهما: عندما يدخل العمل المسرحي برمته مرحلة ما بعد المسرح، أي تلك المرحلة التي تتكسر فيها أسوار المسرح وحدوده. . «يستطرد جروتوفسكي من المرحلة الأولى، وأعني بها القيام بالحذف من المسرح لكل ماهو مزيف، والاقتراب من وظيفة المسرح الأساسية، من ذلك الذي يكون إبداعا خالصاً Czysta Forma، ما يكون جوهرا، ولكنه مبدئي، هكذا كانت نقطة انطلاقي، بأن تخلصنا من اللعب على الضوء، وحذفنا الموسيقى المعزوفة خصيصا للعرض، أو المسجلة على شريط، وتخلصنا من المؤثرات المستخدمة في المسرح الذي يطلق عليه «المسرح الشامل»: من مؤثرات (فنون السيرك). وآلات التقنية المسرحية الضخمة، مقللين من الديكورات(ويؤكد جروتوفسكي)إذا قمنا بالاستغناء حتى عن الماكياج، باختصار إذا ما حذفنا كل ما تبقى، فستبقى فقط مجموعتان من البشر« الممثلون والمتفرجون»، وهذا هو الذي لا يمكن لنا حذفه أو التخلص منه، أو حتى الاستغناء عنه. (٣)

عندما تخلص جروتوفسكي من كل تلك العناصر الهامشية، اتضح له في نهاية الأمر أنه يمكن إلغاء الفاصل الذي يفصل خشبة المسرح عن الجمهور، وبهذا يمكن للأحداث المسرحية أن تحتوي قاعة المتفرجين بأكملها، أما ذلك الذي يحدث فعلا دراميا، ذلك الذي يبنيه الممثلون من أحداث ويشيدونه من مواقف، فيظهر كل ذلك كما لو كانت شبكة كونها الفضاء المسرحي تتضمن كل الحاضرين.

ويمكن القول أن لكل إخراج عمل مسرحي جديد، فضاء آخر، يكون في لحظة معينة له علاقة حميمة بالمتفرجين والممثلين.

فعلى سبيل المثال: نشاهد في العرض المسرحي «فاوست» الأحداث كلها تدور حول مائدة مستطيلة يجلس حولها المتفرجون وبعض الممثلين، وكأنها مأدبة عشاء «الفاوست» احتفاء بموته ـ وهذا يتوافق مع النص الأصلي ـ عندما يعود فاوست بذاكرته للوراء. . لكل مامر به في حياته. تظهر أمام عينيه وروحه تلك الذكريات كالأشباح المتمردة والمنبعثة من أحلامه، إنها تشبه مأدبة «باروكية» يتم الاحتفال بها فوق المائدة.

المعمل والممثل

يضع جروتوفسكي في معمله المسرحي همه الأكبر في الممثل، ويركز بحوثه وتطبيقاته تركيزا مكثفا حول فنه، يحفر حتى النخاع في مواطن مغمورة في النفس البشرية، باحثا عن فكرة داخل إنسانية الممثل، تبعده عن كونه مخرجا محترفا لصالح فكرة «المسرح الفقير» الذي يعد مملكة الممثل التي ليس لها حدود، وتحمل داخلها مساحات شاسعة من الخلق وسمات من الابتكار والإبداع.

لقد وصل الممثلون في معمل «جروتوفسكي» إلى أعلى مرتبة من مرتبات أدائهم المهني المحترف، لكن الوسائل التي استخدموها بمهارة، حددتها أساليب التعبير الانفعالي الأدائي المبالغ فيه، وملامح التعبير الخارجي، والتزييف الشكلي.

ترتب على ذلك مرحلة أكثر عمقا ونضجا، تقترب بنا نحو النبضات الداخلية المؤدية بدورها إلى شيء أشبه ما يكون «باعتراف» الممثل أمامنا، حيث يؤدي شخصيته الممثلة بأسلوب ومنهج قائمين على تعرية ما بداخله، بشكل أكثر إنسانية وأعمق صدقا.

يقول جروتوفسكي: «لا يوجد حينئذ ممثلون، بالمفهوم الذي يفيد بأن شخصاً يحقق شيئا في مواجهة شخص آخر، وشخص ثالث يراقب الاثنين. إنهم فقط بشر، يؤدون أحداثاً بعينها، (أفعالاً) حقيقية، مع أناس من الخارج، هم مشاركون (فاعلون)[4]».

فالمؤدي ـ عند جروتوفسكي ـ هو رجل الفعل، ليس رجلاً يلعب دور رجل آخر، بل يكون فعلاً «الراقص أو الكاهن أو المحارب». فهو خارج عن التصنيفات الفنية النمطية. فالطقس في هذا المسرح ضرب من ضروب العرض المسرحي، وهو فعل قائم بذاته، والطقس إذا تحرر من طبيعته العقائدية الدينية أصبح عرضاً مسرحيا. ولا يسعى جروتوفسكي إلى اكتشاف شيء جديد، بل يميط اللثام عن الحقيقة بمفهومها المجرد. تلك الحقيقة التي طواها النسيان، الحقيقة القديمة التي ترجع إلى عهود لم تعرف فيها الفوارق أو الفواصل بين الفنون.

ويرى المصلح المسرحي الكبير أن بعض الأشياء لن تفهم بالإدراك الذهني، بل تفهم بالقيام بفعلها، وبذلك تغدو المعرفة معرفة جسدية نشعر بها فقط! إذا قمنا بحدث الفعل.

في هذا المسار المتسم بخصوصيته سارت الأبحاث العملية في مسرح جروتوفسكي فيما يخص «إعداد الممثل» مسارا اكتشافيا مبهرا وجديدا يؤكد دوره كمبدع خلاق.

ينتقل «مسرح المعمل الـ ١٣ صفا» إلى وظيفة أخرى يتسم بها فيصبح (مسرحا معمليا ومعهداً للبحوث في أساليب الممثل).

ويستجيب هذا ـ في رأيي ـ لرسالة الفريق الجوهرية وهي رسالة تقوم على مبادىء وأسس معهد علمي، وليس مجرد مسرح ملتزم بتقديم تجارب محدودة النطاق.

إنها أبحاث في أساليب التمثيل «بالمسرح الفقير» الذي يعد الممثل أهم من فيه!

«جوهر هذا المسرح كما يؤكد جروتوفسكي في إحدى دراساته عن «مسرحه الفقير» (انه لا يعلّم الممثل مهارات بعينها، أو قدرات تبني لـه ما يطلق عليه بـ «ترسانات الوسائط»). إن كل شيء يتمركز هنا في التأكيد على العملية الروحية للممثل، التي لا ينبغي أن تصل لديه إلى حدودها القصوى، يحدث هذا فقط عندما يصبح الممثل عاريا تماما . . . عاريا حتى من أدق دقائق مناطق حساسيته، عندما يغدو غير متبجح، يحيا على أساس أخلاقية جديدة، تستثير استمتاعه لما وصل إليه، لغور منطقة معاناته الذاتية عبر المشاعر، وعندما يكون كذلك على النقيض، أيْ عندما يكون في حالة من «الديمومة» داخل حادث العطاء الفني الذي لا يتوقف.

إنها تقنية «حالة الغشية والوجد» ودمج السلطات الروحية والفيزيقية عند الممثل، حيث تقوم منطقته الداخلية على البواعث التلقائية والحدسية كي تشيد أفعالا وحضورا».[٥]

ويؤكد جروتوفسكي أن أسلوب تشكيل الممثل في هذا المسرح يرمي ـ قبل كل شيء ـ ليس إلى جعله متقمصا ومغيبا، بل إلى لفظ تلك العقبات والحواجز، التي تقف عائقا وحجر عثرة تعوقان السريان الروحي عن التفتح عند الممثل، ويمكن أن تصبح جزءا لا يتجزأ من نسقه النفسي وجهازه الداخلي.

«ينبغي على جهاز الممثل أن يلفظ من داخله بشكل طارد مختلف صور الضغوط، للدرجة التي تتلاشى فيها الاختلافات ما بين النبض التعبيري الداخلي مع الخارجي منها، كي يصبح هذا النبض في داخله مفردات تعبيرية موحدة عن طريق الكلمة. عندئذ يكون بمقدور الجسد الذوبان والاحتراق، كي يجد المتفرج قدرة على تلمس مسارات النبضات الروحية بشكل مرئي»[٦]

ومثلما كتب أحد النقاد: لقد بدا العرض المسرحي وكأن أفراد الجمهور يتلصصون من مكان خفي وآمن على نوع من الطقوس السرية، التي ليس من حق أيّ غريب متطفل أن يطلع عليها!

يصف الممثل ريشارد تشيشلاك قائلا: - وهو أهم ممثل بمعمل جروتوفسكي ـ «(...) بدأنا تدريباتنا من شيء أقرب ما يكون إلى الرياضة السويدية، والأكروبات. ثم تلا ذلك البحث عن باعث يمنحنا فرصة أكبر للتدريبات الخاصة بالممثل»[٧].

فعلى سبيل المثال، كان يطلق على إحدى هذه التدريبات (باليوجا)، وهي بمثابة ذريعة لنشاط الفريق التدريبي، لكنهم لم يقوموا بتدريبات (اليوجا) بشكل كلاسيكي، وفقا للمفهوم التقليدي لهذا المصطلح، لكنهم عبروا هذه المرحلة وتجاوزوها للتحول في مرحلة أخرى، أطلقوا عليها (اليوجا الميكانيكية)، ويعني بها جروتوفسكي: «اليوجا التي تتحرك دوما دون سكون أو همود»، لم يكن هدفهم مجرد تدريب للعضلات، لأنهم كانوا يشعرون بالكراهية لهذه التدريبات الرياضية، لأن هذه التدريبات والوضعيات الخلقية، أضحت بالنسبة لهم ـ وبشكل متدرج ـ حجة للحركة وباعثا لها.

كان العنصر الأهم، ذلك الذي يدور بين ثنايا التدريبات، أي «ذلك التيار الذي يسري ويحيا تحت الجلد» ذلك النهر القابع في الأعماق، نهر تداعي الأفكار والمعاني الجارية والمستقلة عن الحركة.

إنَّ كل من يلاحظ هذه التدريبات والتمرينات، سيكتشف أنها تفقد خصوصيتها الشكلية، وتصبح نوعاً من «الفعل»، «إبداعا مصغرا»، أفعالاً غير منطقية، كالأحلام عندما تتداخل اللوحات فيها وتذوب.

اللوحة تلو اللوحة، عندئذ كنا نقول ـ وهذا مصطلح جروتوفسكي ـ «إن الجسد هو نوع من الذكريات».

لذلك لم يرموا إلى ذلك المفهوم الذي يشكل بشكل فوقي ـ ذلك الذي يسبق الفعل ـ بل ما يمكن أن يحدث في أثناء الفعل، سواء كان فعلا صارما، شيئا مجهولا لم يكتشف بعد، روحا تتضح أثناء الفعل. كان هذا هدف تدريباتهم، إنه البحث المتبادل بهدف العثور على أنفسهم وذواتهم تجاه المادة المسرحية وتجاه الأدوار التي تتلبسهم وتمس جزءا رئيسيا من كياناتهم.

إن محاولة العثور على إجابة عن التساؤل الهام: ماهو المسرح؟!.

يتم من خلال تطبيقات المعمل المسرحي التي تدفع جروتوفسكي أن يتساءل بدوره عن الحيز والمكان اللذين تتيح للمسرح من خلالهما استقلاليته كفن مسرحي غير تابع للفنون الأخرى.

لقد أدى به هذا الأمر إلى تقديمه تصنيفا خالصا لمنظورين: للمسرح الأول: المسرح الفقير، والثاني: العرض المسرحي باعتباره حادثا انتهاكيا أقرب إلى الخطيئة. لقد نجح جروتوفسكي في تنقية العرض المسرحي من كل ما أمكن التخلص منه.

ويؤكد جروتوفسكي أن المسرح يمكن أن يتواجد دون ماكياج، دون زي، أو حتى سينوغرافية آلية، دون خشبة مسرح منفصلة عن الجمهور، دون اللعب بالضوء، دون خلفية موسيقية، ومن كل ماهو قريب في الوظيفة من هذه العناصر «لا يمكن للمسرح أن يوجد، إذا لم يكن هناك علاقة ما بين الممثل والمتفرج، ذلك الحضور «الحي» المباشر والذي يمكن لنا أن نمسك به بكل قوة» .(٨)

إن هذه الصياغة الفنية ـ من الناحية النظرية ـ هي حقيقية أزلية. ولكن عند تحليلها تطبيقيا، تمنحنا معطيات تترتب عنها نتائج مريرة، فهي تعتمد فيما تعتمد على رؤية المسرح باعتباره خلاصة أنظمة إبداعية متنوعة: الأدب، التشكيل، الرسم (التصوير)، المعمار، اللعب بالإضاءة، التمثيل (غير منظور الإخراج الحركي). فنظرية المسرح التي ترى المسرح باعتباره خلاصة، تؤدي بالقطع إلى التأكيد على أن المسرح المسيطر على المجتمعات ـ والذي أسميناه بالمسرح الثري ـ هو ثري في نقاط ضعفه. فما هو المسرح الثري إذن؟! يتساءل جروتوفسكي في نظرياته ودراساته حول المسرح «إنه ذو شخصية خادعة، مصاب بهوى السرقة، طفيلي يحيا على تقدم وإبداعات أنساق فنية أجنبية، يبني عروضا هجينه، هي مزيج من الأشكال والصيغ التي تنعدم فيها النغمة الواحدة، عدا أنها متفرقة غير متوحدة فنيا، تضيّع المسرح باعتباره فنا مستقلا له خصوصيته وذاتيته». المسرح الثري كما يؤكد جروتوفسكي هو تكثيف وتجميع عناصر متباينة، يحاول بها أن يخرج عن ركوده، الذي يرغمها عليه الفيلم والتلفزيون كي يكون أكثر اقترابا منهما.

ولأن الفيلم والتلفزيون قد تميزا عن المسرح في ميدان العمليات التكتيكية (المونتاج، تغير أماكن الأحداث، تكوين الكادر وغيرها من التقنيات)، فإن البنية الداخلية للمسرح الثري ـ كما يرى جروتوفسكي ـ وفقا لمبدأ التعويض/ الفرويدي، أظهرت في الأفق الحاجة نحو إيجاد «المسرح الشامل» الذي أدى في النهاية بهذا المسرح إلى أن يجمع في تقديمه فوق الخشبة إمكانيات أنساق إبداعية متباينة، بل إنه لا ينسحب من القيام بعمليات البناء المعتمد على المونتاج السينمائي، ويستخدم الشاشات الفيلمية في العروض المسرحية، وخاصة تلك التي يسعى فيها، مخرجوها إلى «ميكنة» خشبة المسرح وصالة العرض وتشييدهما بشكل ضخم، يمنح الحركة فوق خشبة المسرح اتساعا، يسعى بفضله المخرج من توسيع رقعة عرض الأحداث المسرحية محاولا بذلك أن يثري من قدرات تقنياته، لكنه ـ مهما وصل من إنجازات مبهرة ـ سيكون مسرحه في هذا الميدان بالمقارنة بالفيلم والتلفزيون أكثر فقرا منهما.

من هذا المنطلق علينا أن نقبل دستور المسرح الغالب: ألا وهو الفقر!! «(...) في تطبيقاتنا المسرحية ـ يؤكد جروتوفسكي ـ تنازلنا حتى عن خشبة المسرح وصالة المتفرجين، لم نعد في حاجة إلا إلى صالة فارغة،

فضاء يتخلق فيه من جديد العرض المسرحي ويتمخض عنه مكانان: أحدهما للممثلين والآخر للجمهور. يمكن لنا بواسطته تحقيق نماذج وأساليب مختلفة لتناول هذين العنصرين (الممثلين والجمهور)»[٩].

فالممثلون يتاح لهم التحرك ـ عبر هذا المنظور ـ في الأماكن المتنوعة، بل يمكن تحركهم في الممرات التي تقع ما بين الجمهور، كما لو كانت هذه الأماكن ستخضع المتفرجين للسيطرة عليهم، وبذلك يكون بمقدور المتفرجين كذلك أن يبتعدوا عن الممثلين ويتخذوا أماكنهم كما لو كانوا مثلاً يتحلقون حولهم من عل، محاطين بسور مرتفع، يشاهدون من خلاله رؤوس الممثلين فقط، وهذا ما يوضح لنا الأسباب الوجيهة من مصطلح «عال»، حيث المنظور مائل، نلاحظ بفضله «رقابة غير مباشرة على الممثلين، كما لو كانوا حيوانات في حديقة الحيوان، تشاهد من وراء الأسوار والأقفاص، فيهم ملاحظون مهتمون بمصارعة الثيران، وهناك طلبة طب، يشاهدون من أعلى عملية جراحية، وهناك كذلك أولئك المتلصصون من المتفرجين، وآخرون تلفظ أفواههم شعارات أخلاقية عبر مسيرة الأحداث المسرحية»[١٠]. إن محصلة ذلك كله هو أن الممثلين بمسرح جروتوفسكي يمكن لهم أن يقوموا بالفعل المسرحي من بين الجماهير الذين لا يلاحظونهم، ولكنهم يشاهدون من خلالهم، كما لو كانوا وراء زجاج، بل في إمكانهم أن يشكلوا تكوينات، يشيدونها مع جمهورهم ليس في قلب الأحداث الدرامية فقط، بل في معمار هذه الأحداث وبنيتها، ومنحها معنى مرئيا، مقابل ألا تستسلم لفضائها (فراغها) المسرحي الضيق.

متعددة تلك الإمكانيات داخل مسرح جروتوفسكي، ففيه يمكن القيام بحركة بناء وتشييد ضخمة للصالة بأكملها وفقا لكل عرض مسرحي جديد، ويمكن كذلك ابتكار مسرح بسيط ببساطة متناهية، ليس باهظ التكاليف، ومرتبط أشد الارتباط بالسينوغرافيا العادية.

ولنفترض أن جوهر المسرح لا يتشكل في الفضاء على عموميته، وإنما في فراغ خشبة المسرح المستقلة، وصالة العرض المتفردة، فيعني هذا أننا ـ عبر هذا المفهوم ـ لابد أن يكون لنا موقف معملي، وأرض خصبة للبحث والتحليل في تلك العناصر، بينما كان الهدف الجوهري ـ كما يرى جروتوفسكي ـ هو البحث لكل نموذج من العروض المسرحية عن علاقة حميمة بين المتفرج والممثل.

لذلك وجب علينا أن نستخلص من هذه الأطروحة نتائج وحلولا تتصل بمجال الفضاء المسرحي الذي يتعامل مع الممثل والمتفرج كوحدة متوحدة يتخلق العرض المسرحي على أسسها.

تحويل جذري للتقنيات المسرحية

لقد تنازل «المعمل المسرحي» عن اللعب بالضوء، ونتج عن هذا التنازل خصيصة جديدة، هي تكثيف قدرات الممثل الهائلة في مجال تطبيقاته، مع الضوء النابع من المكان الساكن (غير المتحرك)، ووعي ممثل فرقة جروتوفسكي داخل معمله المسرحي بالظلال، والنقاط الواضحة للضوء، للعين غير الظاهرة للرؤية، وغيرها من الشؤون المتعلقة بالضوء والظل.

لقد أوصل هذا الطريق الفريق المسرحي إلى إيجاد علامات جديدة للقاعدة الدرامية/ المسرحية المؤكدة أن المتفرج مضاء، ويعني هذا أنه ظاهر للعيان، مما يثبت تلك الحقيقة القائلة « إن المتفرج جزء ومكون أساسي للعرض المسرحي».

ونكتشف كذلك أن شخوص مسرحيات جروتوفسكي قريبة الشبه بخصوص الرسام (الجريكو ـ El Greco)[١١] حيث يظهر الممثل في عروض المعمل المسرحي بواسطة تقنية أخرى أكثر ثراء، وهي التقنية الروحية له، التي تضيئه من الداخل، ويشع منه الضوء، فيغدو مصدرا للإضاءة السيكلوجية، ومصدرا للروح الإنسانية الصافية. «تنبع هذه الإضاءة فقط عندما يكون عمل الممثل الفني هاجسه الداخلي، فعله المسرحي الذي يحوي جهازه بالكامل وكيانه كله. وفي ذات الوقت عندما يكون حقيقيا غير مزيف، عندئذ تولد إضاءة أخرى، شيء يقع على حدود الضوء اللامتناهي، شيء أقوى من الضوء نفسه.[١٢]

تنازل جروتوفسكي في مسرحه عن «الماكياج»، عن الأنوف المعدلة، والكروش المنتفخة، بكلمات أخرى تنازل عن كل شيء يقوم بتهيئته أو يعدله الممثل في غرفة الملابس قبل خروجه منها للدخول في مجال رؤية المتفرج له.

وبدا آنذاك أن هذا الذي يعد مسرحيا، مصطبغاً بصبغته السحرية الجذابة، إنما هو ناشيء عن قدرات الممثل الروحية للدخول في شخصية أخرى أمام عيون المتفرج، من نموذج لدور لنموذج دور آخر، من قوام لقوام آخر، بمعونة الفقر المقصود، أي الحذف لكل زخارف المسرح، وبمساعدة القدرات الفنية الخلاقة للممثل والإمكانات الداخلية الذاتية له، وليس بفضل إمكانيات وقدرات خارجية.

وهكذا نلاحظ ـ على سبيل المثال ـ أن بناء الممثل لقناع وجهه، يتم بمعونة عضلات وجهه، وبفضل نبضات روحه الداخلية، حيث يرى المتفرج أمام عينيه تصوراً تفصيلياً بعملية التحول والتغير المطلوبين مسرحيا، في الوقت الذي يغدو فيه القناع المعد من قبل الفنان التشكيلي، والماكيير ـ أي صانع الماكياج ـ مجرد حيلة من الحيل، وضرورة زخرفية مزيفة.

أما عن زيّ الممثلين فلا تغطي أجسادهم في معظم تجارب جروتوفسكي سوى أسمال بالية نسيجها الجوالات الممزقة، وعلى أقدامهم الأحذية الخشبية، وعلى رؤوسهم أغطية سوداء. فيجعل هذا الزي الممثلين كائنات متشابهة لا فارق بينهم يحدد السن أو العمر أو الوضع الاجتماعي.

فضلا عن ذلك، فإننا نكتشف أن «الزي» في مسرح جروتوفسكي يتخذ طابعا فنيا مستقلاً لديه، حيث لا يتواجد هذا المسرح من دون الممثل وأفعاله الدرامية/ المسرحية، تمسه طبيعة التغيير والتحول أمام أعين المتفرج، وهو يقوم بالفعل والفعل المضاد، للسلوك الانفعالي والحركي ومايشبههما فوق الخشبة.

إن لفظ العناصر التشكيلية من المسرح التي «تتحدث وتفعل» نيابة عن الحدث قد أبعدت إمكانية ردود أفعال الممثل في مواجهة أهم المواد المسرحية والمهمات المسرحية (قطع الاكسسوار) الواقعة في منطقة أفعاله الدرامية، لتحل محلها مواد جديدة، لأن تحرك الممثل في مسرحه ـ فوق الخشبة ـ يسمح بتحويل الأرض إلى بحر، إلى قطعة من الفولاذ، في شركة ورفقة أقرب إلى التواصل وإلى المشاركة الحياتية.

في المسرح الفقير لا توجد موسيقى. تقوم أصوات الممثلين وأناشيدهم وأغانيهم بديلا عنها. حيث تتخلق المناخات المطلوبة، والمؤثرات الصوتية الحية المنطوقة على لسان الممثلين وحنجرتهم.

ومن أهم اكتشافات جروتوفسكي فيما يخص الموسيقى، أنه في اللحظة التي يتم فيها إبعاد الموسيقى الآلية من المسرح، نكتشف أن العرض المسرحي يغدو موسيقيا، لأن إمكانية بناء الموسيقى داخل نسيج العرض تتخلق داخل جوهر المسرح ذاته، أي في التكوين الدرامي للصوت البشري، ومؤثرات تصادم المادة بمادة أخرى كطرقات الحلاء بالأرض وما يشبهها.

ومما يؤكد هذه الرؤية الجديدة للموسيقى والصوت، والمؤثرات، أننا نعرف أن النص في ذاته ليس الأساس المسيطر في المسرح، ولا يدخل في نطاق تأثيره ونفوذه إلا عندما نرى هذا النص يتحول إلى فعل يصل إلى ذروته على يدي الممثل، بل إنه يعامل باعتباره «نوتة» موسيقية، بمثابة رابطة صوتية، باعتباره مفردات للغة دخلت في تكوينها الموسيقي تمتزج بأوركسترا الممثلين كاملة، تحتوي أصواتهم المتكونة من (نوتات) صوتية تنبعث منها همسات وعويل وخرير مياه، وهمهمة، ونغمات وصمت وصراخ.

إن قبول «فقر المسرح»، وتعرية المسرح من كل زخارفه، إنما يعيد المسرح إلى أصوله ومنابعه الأولى اعتمادا على تجريب جروتوفسكي. فهو يؤدي بنا إلى الوصول لحقيقة علمية هامة، هي التركيز على ذلك الذي يعد جوهرا في المسرح. إنها الهزة الداخلية، التي تساعدنا في اكتشاف ثراء آخر، هو جزء من نسيج المسرح، وبنيانه ووجوده، إنه الثراء الناتج عن «الحرفة» نفسها، إنه اكتشاف ماهو بداخل هذه الحرفة واستخلاص الجوهر المسرحي، والابتعاد عن كل العناصر التي تطفلت عليه، وزخرفته، وأبعدته عن أصوله وجذوره.

عندما نتحدث الآن عن العرض المسرحي باعتباره حدثا متغيرا، فينبغي أن نطرح سؤالا هاما: لماذا نشتغل بالفن المسرحي؟! والإجابة: إننا نريد أن نخترق الحدود والأسوار الخانقة، فنخرج من حدودنا وأسوارنا القابعة فينا، وشغل ذلك الذي يعد فنيا فارغا من محتواه، كي نحقق أنفسنا، ونصل إلى حالة من التوافق والرضا.

إنها ليست حالة خالية من المعنى أو مجرد إمكانيات ذاتية، تهبنا زاداً لممارسة حياتنا اليومية، بل مرحلة من مراحلنا الإنسانية، مرحلة نحمل فيها هموم ذواتنا بأنفسنا، طريق يحيل ما بداخلنا من ظلام إلى استنارة روحية. هذا هو الدرس المفيد الذي يجب علينا - كمسرحيين (ممثلين ومخرجين ونقادا) - استيعابه والوعي به. ففي هذا الالتزام الداخلي بالوصول - عبر الفن - إلى الحقيقة المعبرة عن أنفسنا، والخروج من أقنعة حياتنا اليومية، يستحيل المسرح - عندئذ - إلى شيء ملموس، لمسرح فعلي أقرب إلى لمس الروح للجسد، ليربطنا بمكان يتسم بالإثارة، نتحدى فيه أنفسنا ومتفرجينا، يحدث هذا عندما نهز من الأعماق كل ماهو واقع في النمطية والرؤية التقليدية، والإرهاص الأخلاقي الأقرب إلى الشعار، والقيام بالأحكام المسبقة، فكلما كان مبدأ القيام بالتغيير الجوهري أكثر فعلا واستثارة - خاصة عندما يكون موغلا داخل الإنسان ظاهرا، في التنفس، في الجسد، في النبضات - كلما كان عاملا جوهريا في تحريك «التابو» القابع في أنفسنا، وباستثارته بفضل الصدمة يمكننا التخلص منه ومن أقنعته، بل التخلص بالعرى الداخلي الصادق ذاته من إمكانية عطاء الآخر شيئا يصعب تحديده أو الاقتراب منه.

إن اللحظة التي ارتبط فيها التطبيق بالملاحظة لاستنتاج ما فعله جروتوفسكي داخل معمله، واشتراك نطاقها اللاواعي بالوعي بما يفعل، أي من التطبيق إلى الأسلوب، يجعل المخرج المسرحي الكبير جروتوفسكي يعيد استقراء تاريخ المسرح من جديد، عبر ميادين أخرى للرؤية الإنسانية، كانثروبولوجية الثقافة، وعلم النفس، والقيام بنوع من الاختيار والتصنيف، للرؤية الحدسية لهذا المشكل الثقافي.

عند ذلك يتصادم جروتوفسكي بوضوح شديد بمشكلة «الأسطورة» باعتبارها من ناحية جوهرا للموقف الإنساني، ومن الناحية الأخرى مركبا جماعيا، موديلا يحيا في النفس الجماعية بشكل استقلالي، وبطريقة غير واعية يلهمها السلوك الجماعي وردود الأفعال الذاتية.

فالمسرح في تاريخه الإنساني لم يتوقف بعد عن أن يكون جزءا من الحياة الأسطورية الدينية، بل يغدو سلسلة من الحلقات المتواصلة لذات الأسطورة. لم يخرج فيها عن أن يكون مجرد إعادة لتفاصيل مراسيم دينية يقوم بأدائها، أما جروتوفسكي فإنه يسعى في عمله المسرحي إلى بناء الفعل الأسطوري/ الديني داخل المتفرج ليحرره بواسطة تجسيد الأسطورة داخل المناسبات الدينية، وتقليص حال القداسة المثالية، وتجاوزها، مما يجعل المتفرج يستنتج حقيقته الذاتية داخل حقيقة الأسطورة، وعن طريق عاملي الفزع والخوف يدخل في مرحلة التطهير.

وليس شيئا عارضا أنه في القرون الوسطى ولد مفهوم المسرح الديني أو الدراما الطقسية التي شكلت المسرح الديني المتغلغل في روح الأسطورة. الموقف اليوم مختلف عند جروتوفسكي. فالجماعة البشرية لم تعرف الدين أو الأسطورة ـ في نظره ـ بشكلها التقليدي، ذلك لأن الصيغ التقليدية «للأسطورة» هي في مرحلة الاختفاء والتلاشي، كما أننا نلاحظ ظهور قيم جديدة «للبعث» في الوقت الذي نشاهد فيه نشوء علاقة جديدة للمتفرجين مع الأسطورة باعتبارها تراكما جماعيا، وهي تختلف تماما عن الأسطورة التقليدية.

يقول جروتوفسكي: «(...) إننا نشعر ـ بهذا المنطق ـ أننا نحاطون عن قصد بدائرة الحدس التجريبي الذي تؤكده الخبرات، خبرات الآخرين في العملية الفنية»[13].

يتسبب عن كل هذا أن الصدمة تسمح بالهجوم على تلك الطبقات المتراكمة داخل أنفسنا ـ والتي تعد خارج نطاق القناع الحياتي ـ وهي أقنعة حقيقية يصعب الوصول إليها ويستحيل اليوم معها تحقق المماثلة الجماعية للذات بالأسطورة، ويعني هذا تماثل الحقيقة الفردية بالشمولية الجماعية.

ماالذي يمكن فعله اليوم حيال ذلك؟

أولا: المواجهة مع الأسطورة بدلا من التماثل معها والتطابق بها، ويعني هذا ـ عند سلوكنا تجاه التراث ـ أنه ينبغي أن تكون هذه المواجهة وفقا لخبراتنا الفردية، ذلك الذي يعد فنيا إلهاما آتيا من الروح، وتجارب الزمن، ومحاولة تجسيد الأسطورة وارتداء جلدها، الذي قد لا يلائمنا دائما، والتعرف على تبعات مشاكلنا المشاهدة عبر منظور «الجذور» أي التراث وتبعاته التي نراها بمنظور اليوم.. أو «إذا كانت هذه العملية عملية شديدة القسوة ـ يستطرد جروتوفسكي ـ فعلينا أن ندخلها من أعلى مراتب الطاعة، ونحن مقبلون على تعرية كل ما هو بداخلنا»[14].

ويغدو هذا أمرا سوياً، غير مسموح برؤيته، عندما نضحي بمناطق هي بالنسبة لنا غير قابلة للاقتراب منها، في الوقت الذي نحاول فيه أن نخضع القناع الحياتي للدراما.

ثانيا: عندما لا يكون الأمر نهائيا ولا شيء حقيقي عند منتهاه فإننا عن قناعة كاملة، نسعى إلى اختراق الحواجز والأسوار، عندئذ نلمس عن قرب ذاتيتنا، فإننا نلمس عن قرب جهازنا الإنساني «فالأسطورة المجسدة

داخل الكلمات الوقية للنص الدرامي «للممثل»، تقبع في رأي جروتوفسكي داخل أعصاب جهازه، تسلك سلوكا أقرب إلى «التابو». فاختراق أسرار الجهاز الحي الإنساني وتعريته من الحقائق الفسيولوجية، ونبضاته الداخلية، وبدرجته القصوى، أي للدرجة التي يخترق فيها الحدود المتاخمة للتركيبة الإنسانية، فيتجاوز الزمن الماضي، فإنه يقلب رأسا على عقب هذا الموقف الأسطوري برمته، وحقائقه الإنسانية الواضحة، ليصبح انعكاسا للحقيقة الشاملة.

يقول جروتوفسكي: (. . . .) عندما استخدم الكلمات «الجذور» أو «التراث» أو «الأصول»، يسألونني عن لاشيء، وعندما استخدم تسمية من قبيل «الخيال الجماعي»، يذكرونني بدور كايم، وعندما أصوغ في مصطلحاتي مصطلح «نماذج الطرز البدائية» يذكرون اسم «يونج» مع أن ما أشكله يدخل في نطاق مهنة التمثيل بشكل أدق وفن المسرح بشكل أعم، وليس مجرد تجميع سيكلوجي على مستوى أنظمة أو أنساق إنسانية أخرى، (مع أنه يمكن تحليلها من هذه الزاوية كذلك) وعندما يتحدث عن «البارتيتورا» المتصلة بعلامات الممثل، يؤكد جروتوفسكي: «يسألونني عن مفهومي لعلامات مسرح الشرق، وخاصة مسرح الصين الكلاسيكي ـ وبالطبع درسته في مكانه الصحيح ـ فإن العلامة في «مسرح الشرق» غير متغيرة، كالحروف المعروفة لدى الجماهير (أ) أو (ب). إن مواجهتي للصيغة الكاملة لإشكالية التراث ـ يستطرد جروتوفسكي ـ بداية من حركة الإصلاح الكبرى منذ ستانسلافسكي حتى ديللان، مرورا بها يورهولد وصولا لأرتو، تجعلني أعي تماما بأننا لا نبني ولانشيد من البداية وأننا نتنفس هواء يرتبط بالهواء الذي قبله». (١٥)

وبالتعرف على مكتشفات مهنتنا الإبداعية من خلال تطبيقاتنا المسرحية علينا أن نحدد الإطار الواقعي لإلهامات الفنانين، وأن يتعلم الممثلون الخضوع عن طريق التوقع، وأن لمهنة التمثيل قوانينها الموضوعية، وأنه لم تعط لنا إمكانيات تحقيق ذوات المبدعين المسرحيين من خلال الخضوع الفوقي، بل الجدية بها نفعل. فالعمل المشترك مع الممثل يؤدي إلى «مولد» المتدربين له: عندما «يولد» الممثل مرة ثانية ـ ليس في مجال المهنة، بل باعتباره شخصية فاعلة لها مقترحاتها وخصوصيتها.

وعندما يرافق هذا «المولد» دائما «مولد» دليله الإبداعي للتحرك والفعل، فهذا الدليل يصبح قريبا قربا لاحد له من الذات الإنسانية للممثل.

خاتمة

إن محاولة استلاب الدراما النصية من العروض المسرحية، والتقليل من أهميتها، كانت تهدف ـ في المقام الأول ـ إلى استعادة جوهر الظاهرة الطقسية للمسرح، والبحث عن روح الطبيعية الملتصقة بالتجربة المسرحية ذاتها.

من هذا المنطلق الفني يصبح الممثل فقيرا وعاريا من ثقل القوالب المحفوظة، ومن ضغوط النمطية والكاريكاتورية، وعاريا من الأقنعة الداخلية والخارجية، المكبلة لتعبيراته وروحه، من الإضاءة التي تخفي وجهه الحقيقي أو تجمله أو تستر قبحه المعبر الأصيل، ومن زيه الذي يضفي عليه ما يكذب صدقه.

لهذا كله تغدو تجربة جروتوفسكي وتجريبه في مفردات العرض المسرحي ـ وأهمها كافة «مفردة الممثل» ـ منعطفاً هاما في حركة المسرح العالمي، حيث يصبح الممثل ـ بإمكاناته وقدراته المبدعة وصقاله وخلو نفسه من

أدران الحقد والغيرة ـ قريبا بالإنسان «المقدس» المفصح عمّا يدور بخلده، ساعيا في هذا نحو المتفرج الإنسان مثله، اقترابا منه، كي ينفذ داخل وجدانه، وقلبه، مشاركاً معه في صنع الحدث المشترك الفاعل.

إن جوهر تجريب يبجي جروتوفسكي يقوم ـ بلاريب ـ لصالح هذا الممثل، بمعمله ذائع الصيت، ليصيغ درساً من دروس التجريب المسرحي المتفرد، الذي يمكن للمسرح العالمي ومن بينه المسرح العربي، وممثله الفنان المبدع من التأثر بتجريب هذا المصلح المسرحي الكبير، دون أن يفقد مقومات شخصيته.

لا يرسم هذا التجريب المعملي حدوداً للإبداع بل يدفع المخرج العالمي ـ في كل مكان ـ إلى الاستكشاف والبحث والاستلهام لجذور التجربة المسرحية وأصولها الأولى:

الكلمة (الرسالة) + الممثل (الموصّل) + المتفرج (المتلقي) دون زخرفة، دون ألاعيب شكلية أو إغراق في الخدع البصرية.

إن جروتوفسكي يعين المخرج المعاصر على البحث عن الجوهر، ويعيد إلى المسرح أصوله التي تثبت أنه وسيلة للقاء دائم لا ينقطع مع جمهور متعطش للمعرفة والتواصل.

منذ أواخر الخمسينات وحتى الآن ـ أي في نهايات القرن العشرين ـ لم يؤثر مصلح مسرحي كبير بذات القدر من النفوذ والتأثير مثلما أثر جروتوفسكي في لغة المسرح العالمي المعاصر.

وعلى المخرج العربي والممثل العربي ـ وفقا لذلك ـ أن يبحثا عن تلك العناصر الفنية الأولى المكونة للتجربة المسرحية، وتلقف الحالة المسرحية المبدعة الخلاقة، والتأكيد على «الثيات» الجوهرية، الساعية للبحث عن تواصل مع المتفرجين، عن لقاء بالآخر، داخل حالة احتفالية طقسية، ذات دعائم قوية تستند إليها هذه الحالة «التواصلية». يدفعنا هذا كله إلى التفكير المتريث العلمي بأن تجريب جروتوفسكي ومعمله المسرحي ماهما إلا ردود أفعال حية، تعكس الرغبة الدفينة التي يتعطش إليها المسرح العالمي، ومن بينه المسرح العربي المعاصر إلى البحث عن «الأصالة» والهوية الإنسانية الخالصة.

إن علينا أن ننظر بعين إلى «الأصالة» و«الجذور» وبعين أخرى إلى العصر بكل مقتنياته. وفي ظني أن مثال جروتوفسكي و«مسرحه الفقير» هو تجريب مثالي للفنان المسرحي العربي، عندما يريد أن يكسر ـ عن وعي ـ قواعد المسرح التقليدي السلفي: تأليفا وتمثيلا وتشكيلا وإخراجا، للدخول ـ عن وعي كذلك ـ في إنسانية التجربة المسرحية.

بفضل ذلك يمكن لمسرحنا العربي المعاصر أن يساير حركة المسرح العالمي وتجاربه وإبداعاته من جهة، ومن الجهة الأخرى أن يستفيد من تجريبه عن وعي مستنير وفهم واختيار، دون أن نفقد هوية تجريبنا المسرحي الخالص، النابع من مختلف ظروفنا الإنسانية والفكرية والحضارية.

الهوامش

(١) August Gradzicki: Rezyserzy Polskiego Teatru
(٢) المصدر السابق.
(٣) Malgorzata Dzieduszycka: Apokalipsis Cum Figuris
(٤) المصدر السابق.
(٥) د. هناء عبدالفتاح: ملامح المسرح البولندي التجريبي المعاصر. ص ٧٢ - ٧٣. المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٤.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٣.
(٧) المصدر السابق، ص ٦٤.
(٨) ييجي جروتوفسكي: ت. هناء عبدالفتاح: دروس من مسرح جروتوفسكي التجريبي، ص ٢٧ - ٢٨، من إصدارات وزارة الثقافة المصرية، مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي، ١٩٩٣.
(٩) المصدر السابق، ص ٤٥.
(١٠) المصدر السابق، ص ٢٧.
(١١) الجريكو - El-Greco: (١٥٤١ - ١٦١٤) مصور أسباني من أصل يوناني. تلميذ الفنان المصور تتسيان. كان (الجريكو) يرسم بشكل رئيسي التكوينات الدينية والبورتريهات. استخدم في رسوماته مؤثرات الإضاءة، والتناقض في الألوان. ومن أهم أعماله: «مشهد أبو كاليبسيس» و«مشهد من توليدو».
(١٢) انظر المصدر رقم (٥)، ص ٩٢.
(١٣) انظر المصدر رقم (٨)، ص ٧٣.
(١٤) انظر المصدر رقم (٨)، ص ٧٦.
(١٥) انظر إلى المصدر السابق، ص ٦٥.

النفي إلى الهامش: نحو استشراف المنظومة الأدبية لصقر الشبيب

د. زهرة أحمد حسين علي*

يتسع الجدل على الساحة الثقافية حول تعثر النهضة في العالم العربي، ودور ومسئوليات المثقف إزاء هذه المعضلة، وتحتم الأطروحات المثارة تجديد الاهتمام بنتاج بعض الأدباء الخليجيين الرواد ممن عاشوا هاجس وولادة النهضة الحديثة. ويعد الشاعر الكويتي صقر الشبيب أحد هؤلاء الرواد ممن كرس جل نتاجه الأدبي لهاجس النهضة والحداثة الاجتماعية. وإن كانت قصائده السياسية تدافع بشكل خطابي ومباشر عن التيار التنويري النهضوي، فإن قصائده المغرقة في الذاتية، أي شعر الشكوى لديه، لا تخلو أيضا من هذا الهاجس، وإن أتى التعبير عنه بأسلوب أقل مباشرة. ويمكن القول بأن هذا الهاجس شكل وصاغ رؤيته للشعر في قوالب محددة، لكنه من ناحية أخرى، أعطى نتاجه الشعري ديناميكية نسبية، فقد أوجد هذا الهاجس توترا بين الأديب ومتلقي أدبه، ومن هنا، فإن شعر شبيب، وعلى الرغم من تقليديته أسلوبا ولغة وصورا شعرية، ليس جامدا.

تستشرف هذه الدراسة شعرية صقر الشبيب من نافذة شعر الشكوى لديه. ويقصد بالشعرية (Poetics) البنية المستترة التي تولد وتصيغ النتاج الأدبي، أي المنظومة الأدبية عند الأديب. ويعد شعر الشكوى أفضل نافذة على شعرية شبيب لأنه الصيغة الأدبية الطاغية والتي، مفارقة، لم يسع لها شبيب، ولأن الديناميكية التي يتسم بها تفشي الأدوار التي رسمها شبيب نظريا لنفسه كمثقف وللقارىء (أو المتلقي) ولشعره الإرشادي.

* كلية الآداب ـ قسم اللغة الإنجليزية ـ جامعة الكويت.

من هنا يسير التحليل، وهو ذو طبيعة تنظيرية، في هذه الدراسة على مسارين متواشجين: مسار يتقصى الشعرية التي انطلق منها خطاب شبيب الشعري ومسار آخر يكتشف أسباب الديناميكية في شعر الشكوى، ويحدد مظاهره، ويقيس مداه ويفسر الأسباب التي تجعلها مقيدة بعدة ضوابط. وللبحث مرتكزان، المرتكز الأول هو أن هناك أربعة عوامل صاغت شعرية شبيب، وهي: نهضوية فكره، تبنيه الخطابية كمنطلق جمالي وشكلي في كتابة الشعر، رؤيته الغير نخبوية لمتلقي شعره، وإدراكه أن المحلية نصيبه. أما المرتكز الآخر للدراسة فهو أن الديناميكية وطبيعتها في شعر الشكوى تنبع من فشل بعض أركان الشعرية التي آمن بها شبيب كأديب نهضوي، أي أنها تعود إلى الإخفاقات التي منيت بها شعريته على أرض الواقع بسبب العدائية واللامبالاة التي استقبل بها المتلقي قصائده. ومن منطلق المنظومة الشعرية الشبيبية صورت هذه العدائية كتهميش مفجع للذات، وكنفي واغتراب قاسيين. وسيتناول متن البحث النقاط التالية: منظومة شبيب حول دور القصيدة ودور الشاعر، مفهومه للمتلقي أو(القارىء)، سلطة النص والاستراتيجيات التي يتبعها لتكريس هذه السلطة، وطبيعة الجدلية القائمة بين النص واستجابة المتلقي، وأوجه الفشل التي تعرضت لها منظومته بسبب طبيعة الاستقبال الذي لقيه الشاعر. ولا يحلل هذا البحث هذه النقاط من خلال الخطاب الشعري الشبيبي وحده، بل ينظر إليها أيضا من خلال خصائص المرحلة التاريخية التي عاشها الشاعر.

أود بداية الإشارة إلى أن المنطلق النظري لهذه الدراسة هو فرضيات وأطروحات مدرسة النقد البلاغي (Rhetorical Criticism). وكما هو معروف، تتفرع من هذه المدرسة نظريات مختلفة مثل نظريات الاتصال (Theories of Communication)، ونظرية استجابة القارىء (Reader's Response Theory) ونظرية الاستقبال (Reception Theory). ويتركز الاهتمام عند هذه النظريات، وكذلك أساليبها التحليلية، مختلفة بعضها عن بعض، لكنها تجمع على بعض المنطلقات والعموميات.

والفرضية الأساسية التي تلتقي عندها جميع هذه النظريات، ودون استثناء، هي أن تلقي الشعر، سماعا أو قراءة، عملية اتصال. وهذه العملية لها ثلاثة محاور: المتكلم أو(المرسل) الذي يستخدم اللغة والرموز بقصد، استجابة المتلقي أو(القارىء)، والسياق أو (الظروف) الذي يحيط بعملية الاتصال. أما الفرضية الثانية فهي أن التفاعل بين هذه المحاور الثلاثة: المتكلم/ الكاتب، المستمع/ القارىء، السياق/ الخطاب - يؤدي إلى تغيير، بصرف النظر إن كان سلبا أو إيجابا، في الشعور، أو الفكر، أو الفعل. ومن منطلق هذه الفرضية لاوجود لما يسمى بالمغالطة القصدية (Intentional Fallacy)، أو المغالطة التأثيرية (Affective Fallacy).[١] والفرضية الأساسية الثالثة هي أن النظام اللغوي يقوم على بنية من العلاقات التي تسود بين وحداتها وتنظمها في أنساق معينة، وهذه العلاقات خاضعة لقوانين وقواعد معينة في تولدها وتفاعلها، وهذه النظرة للغة في جوهرها بنيوية، وتقوم على أطروحاتها علوم اللسانيات.[٢]

تعتمد منهجية هذا البحث على المنظور العام للنقد البلاغي، ومن هنا فإن عملية اختيار المفاهيم التي سيتم في ضوئها دراسة العلاقة بين شعر الشكوى والمنظومة الأدبية الشبيبية عملية انتقائية. فسأستعين بما أراه وثيق الصلة بشعرية شبيب، وأعتبره أداة فاعلة للكشف عن خصائصها، وسأستبعد ما لا علاقة له بشعرية شبيب. من هنا، لا تطبق هذه الدراسة نظرية متفرعة محدودة لناقد معين بشكل نظامي وضيق. والدراسة كذلك لا تنصب على قصائد معينة لتفسرها بكل جزئياتها فجميع النقاد الذين حللوا شعر شبيب تناولوا

جانب المحتوى والخصائص العامة لأسلوبه الأدبي وأغفلوا الجوانب النظرية التي انطلق منها، بل تأخذ الدراسة أبياتا وأجزاء من قصائد مختلفة لتوضح الشعرية التي ولدت الشكوى. أما تأويل الأبيات المقتبسة وتفسير الدلالة بها، فيعتمد على قراءة ثنائية المحور: قراءة المرجعية الداخلية للنص، أي السياق الداخلي لخطاب القصيدة، وقراءة المرجعية الخارجية للنص، أي سياقها التاريخي والسوسيولوجي.

ويعد الشعر ديناميكيا عندما ينطوي خطابه على أوجه للتوتر والصراع، كأن يوجد صراع وتباين بين قصد الشاعر والقصيدة التي تولدت، أو صراع بين الشاعر والمتلقي، وللوجهين حضور في شعر الشكوى عند شبيب. ويحسن بنا قبل الولوج إلى أسباب الديناميكية ومظاهرها توضيح منطلقات المنظومة الأدبية عند شبيب. والسؤال الأساسي الأول هو حول التصور المهيمن عند الشاعر لماهية ودور القصيدة.(٣)

يقول شبيب في قصيده «يضر النصح»:

يَضر النصحُ في هذا الزمان	فيا ليتني خُلقتُ بلا لسان
إذا ما قمتُ أنصح بين قومي	لَقُوني بالأذية والهوان
وجدتهم على النصحاء منهم	يَصبونَ العذابَ بلا توانِ

(ص٤٣٢)

ويريد الشاعر بـ«اللسان» الموهبة الشعرية. والقصيدة نصيحة. وتلقي الشعر هو تلقي النصيحة من خطيب يقوم بين العامة ليقول بصريح العبارة ما يجب أن يقال دون نفاق أو خوف، مهما كانت النتائج. القصيدة إذاً، كخطبة المسجد، نصيحة لوجه الله.

وفي قصيدة «بين العرى والسغب» يعاتب شبيب الدولة قائلا:

ذكرتم كل شيء كان مُقتضياً	إصلاحكُم ونسيتم خادمَ الأدب

...

أليس من واجب الآداب أخذُكُمُ	بكف خادمها المُشفى على العَطب

(ص١٢٢)

الشاعر «خادم الأدب»، «وكف» الشاعر، أي القصيدة، تشفي من «العطب»، أي التخلف. والأدب هو سيد النهضة، والشاعر يلوم الدولة على إعطاء دور الإصلاح لجهات كثيرة، لكنها تناست الدور الإصلاحي للأدب والأديب. فالقصيدة، إذاً، إصلاح.

وفي قصائد أخرى تكون القصيدة تحذيرا. يقول شبيب في قصيدة «التمس في الوطن أحيابا»:

وشر أغربة التفريق من جعلوا	للارتزاق من العمات أسبابا
باسم الديانة ردوا جمعكُم فرقا	والدين جاء لصدع الشمل رأبا
سعوا يبثون روح الخلف بينكم	ليدركوا منكم بالخُلف آرابا

قد أعربت لكم عن سوء نيتهم — لو تفطنون مساعي القوم إعرابا
حتام يُضحك منا الخُلفُ من شَحذوا — لأكلنا من بنى «التاميز» أنيابا

(ص١٦٢)

ينتقد الشاعر في هذه الأبيات دور المتزمتين في الدين، ويرى أنهم بأفقهم الضيق وتحويلهم الدين أداة للارتزاق، يفرقون الشعب، وهم لذلك ضالعون مع الاستعمار المفترس في إبقاء الوطن فريسة للتخلف، وينبه الشاعر في هذه الأبيات المتلقي لسوء نيتهم ولدورهم الهدام، ويذكر الناس أن الدين جاء ليوحد الصف، فالقصيدة هنا تحذير.

أما في قصائد أخرى، فيرسم شبيب للقصيدة دورا أكثر فعاليةً، فيقول في قصيدة «الإيمان عون لتخفيف الأعباء».

لله طه من طبيب طبهُ — للعقل والجثمان فيه شفاءُ
إرشادُه يشفي النهىَ ويعُرفه — تلقى شفاءَ جُسومها البؤساءُ

...

هذا هو الطب المفيدُ لمن به — من فقره أو جهله أدواءُ

...

لكنه طب يعز وجودهُ — في بيئة ندرت بها الفضلاءُ

...

فالجهلُ والإمساكُ إن عكفا على — وسط فما للفضل فيه بقاءُ
وأرى محيطي منهما لما يزل — فيه بلاءٌ فادحٌ ووباءُ

...

من لي بكالفياض يُشهر فيهم — قلماً جناه حكمةٌ وحجاءُ
فعساه يَبلغُ منهم الاسماعَ ما — في العالمينَ لهم به إحياءُ

(ص٤٢، ٤٣)

كتبت هذه القصيدة مديحا في السيد طه الفياض، صاحب مجلة «الشبان المسلمون» التي كانت تصدر بالبصرة. ويرى شبيب أن السيد الفياض مثال للشاعر النبيل الفاضل، وأن شعره هو الشعر الحقيقي، بل إنه تطبيب. فهو يشفي العقل المتخلف الذي لايدرك أسباب النهضة، ويقبع أبدا في الجهل. وطب الفياض نادر لأن البيئة تغص بالمنافقين الذين يجاملون المعادين للمثقفين. والمفارقة أن البيئة الموبوءة هي التي تحجم عن الأدب/ الطب المشفي. ويتماثل شبيب مع طه الفياض ويتفق معه بأن الشعر «القلم» يعلم الحكمة و«الفضل». والقصيدة هنا تنقذ من «البلاء الفادح»، ومن «الوباء» أي من «الجهل والإمساك». القصيدة، مجازاً، تهب الحياة. القصيدة، إذاً، «شفاء» و«دواء» و«إحياء».

وإن كان دور القصيدة/ الدواء كبيرا، فشبيب، أحيانا، يرسم لها دورا راديكالياً. يقول في قصيدة «قيمة الكلام»:

رُبَّ بيــت وحــدَهُ في أمــة — قلــبَ الحالــة رأســا لعقــب
ولكــم من خطبــة قــد أبدلــت — شعــبَ مُلقيهــا حيــاةً بشجــب

(ص٨١)

«قيمة الكلام» هي قيمة القصيدة التي قد لاينظر لها المتلقي سوى بازدراء لأنها مجرد «كلام» أي لغو. إلا أن شبيباً يرى احتمالا لايراه المتلقي. فقد يقلب بيتٌ واحدٌ من الشعر الحال المتخلف رأسا على عقب. القصيدة / الخطبة/ الكلمة تستطيع أن تحدث تغيرا راديكاليا. وصورة القصيدة في هذه الأبيات تقارب قوة ثورية سياسية وسوسيولوجية.

وحسب المنظومة الأدبية لشبيب، يلازم تصوره لماهية القصيدة تصور لصيق لدور الشاعر. يقول شبيب في قصيدة «ذكرى مولد الرسول صلعم»:

كلما قام مُخلصٌ ينصح النـا — سَ ويهديهم سبيـل الرشـاد
مُســوِّغ نشرَ العلــوم وإطــلا — ع شموس العلوم فينا الهوادي
كاشــفٌ عن فوائد العلـم مُبد — كل ما الجهل معقبٌ من فساد
طالــبٌ أن يُحاربَ الجهلَ بالعلم — مُجد في نصحــه ذو اجتهــاد
كفــرتــهُ عمائمٌ قــربَ الجهــل — إليهــا منــا بعيــدَ المُراد

(ص ٢١٠)

وفي قصيدته التي ألقاها بمناسبة زيارة الزعيم التونسي عبدالعزيز الثعالبي للكويت عام ١٣٤٨ هجرية (١٩٢٩ ميلادية)، اشتكى قائلا:

قلب الكويت من الشراسة مُفعمٌ — لكــن على مثلي مــن الأدبــاء
النــاصحين المخلصين بنصحهــم — النابــذين خــداعهــا الصرحــاء
كم أرسل الصيحات فيها منذراً — من قسوة طالت على النصحاء

(ص٥٥)

فالشاعر هنا مواطن صالح، ينصح ويهدي الناس، رائد للنهضة، يحث على نشر العلم، كاشف لحقيقة أن الجهل فساد والعلم صلاح، ناصح مثابر على إعطاء النصيحة رغم معاداة المتزمتين. الشاعر هو المخلص، المرشد، المصلح، المنقذ.

تملي تصورات شبيب لدوريّ القصيدة والشاعر طبيعة خطابه الشعري. الشعر خطابة وبلاغة، وهو في جوهره، أي عند كتابته وعند تلقيه، فعل اتصال، وهدفه تغيير مشاعر وقناعات الآخر (المتلقي)، وتغيير

العالم الخارجي. القصيدة لها بعد جمالي، لكن الأكثر أهمية هو بعدها الإرشادي. لذلك نرى أن خطاب شبيب الشعري يصرح بقواعده، أي أنه يصرح بالثنائيات الضدية التي انبنى عليها، والخطاب يشير إليها علانية ودائما: شاعر/ معمم، خير/ شر، حق/ باطل، إلخ. كما أن المتكلم (الأنا) يجاهر بنيته وبشكل مباشر وصريح، ونظرية شبيب، ككل نظريات الشعر الإرشادي تبرر وجود الأدب لكونه وسيلة لإظهار الحقيقة، ووسيلة لجمع بين الإرشاد الأخلاقي والإقناع من ناحية، والإمتاع والجمالية من ناحية أخرى. وهي أيضا، في السياق التاريخي الذي كتبت به، وهي تباشير الحداثة الاجتماعية والعصرنة في الكويت، أداة براغماتية لمساعدة الدولة المؤسساتية الحديثة في إرساء القواعد السليمة للنهضة.

نلاحظ من هذا المنطلق أن خطاب شبيب الشعري يركز على الاستجابة الفكرية عند المتلقي، ويعطي أولوية أقل لاستجابته الجمالية البحتة. ولا أزعم أن شبيبا أهمل الاستجابة الجمالية، فقد رأى بلاشك في القوالب التقليدية للشكل والبحور والصور البلاغية جمالا قد لا نراه نحن قراء اليوم. لكنه حتما لم ينظم الشعر لتفعيل استجابة جمالية محضة لدى المتلقي.

واستطيع القول إن شبيباً أعطى الأولوية للاستجابة الفكرية قبل كل شيء، ثم الشعورية وأخيرا الجمالية. ويعكس النظريات الحداثية للشعر، فإن منظومة شبيب، شأنها شأن النظريات البلاغية، واثقة من قدرة اللغة على التعبير عن النية أو القصد، وقدرتها كذلك على تقمص الواقع بشكل تام وكامل وموضوعي. وهي أيضا واثقة من قدرة اللغة على تغيير مشاعر وقناعات المتلقي.

ولأن منظومة شبيب حول كتابة النص الأدبي غير حداثية، فالشاعر لا يؤمن بأن النص كيان مستقل وأنه لا يعكس العالم الخارجي، أي أنه يعكس ذاته (Self-Referential Text)، وأنه عالم متفرد وخاص، عالم مكون من مفردات لغوية بحتة، عالم وحداته متماسكة بشكل مطلق وبه وحدة عضوية ديناميكية، ويتضمن أيضا لانهائية المعنى والتأويل، عالم خلقته عبقرية وفردية الأديب والللسان من حقهما تجاوز كل التقاليد والموروثات الأدبية. كما أن قصيدة الشكوى عند شبيب ليست فضاء للتأمل الميتافيزيقي الجاد، وحتى إشارات شبيب في شعر الشكوى إلى الوضع المأساوي لشاعر كفيف مثله في الكون، ومعاداة القدر له، مجرد استراتيجية بلاغية لمناشدة المتلقي وليست تجربة تأملية حقيقية. والنص كما ذكرت، ليس حقلا لتجربة جمالية محضة، بل إن شعر الشكوى لديه، كما سنرى، تحفيز للفضيلة والتحرر الفكري، ودعوة لقراءة الواقع بطريقة مغايرة لما تعوده المتلقي. إنها دعوة لإخضاع المسلمات والقناعات المألوفة للفحص وإعادة النظر.

القصيدة / الخطبة، القصيدة/ النصيحة، إذا، أداء لغوي (Performance) حسب مفهوم الناقد الأمريكي جوناثان كولر (Jonathan Culler) وهذا الأداء مبني على أعراف وتقاليد البلاغة ونظم الشعر والتي تمكن منها الشاعر بعد دراستها، والتي أيضا يدرك أساسياتها المتلقي.[4] وهدف الأداء اللغوي إنجاز عملية التواصل لتغيير قناعات ومشاعر المتلقي، خاصة في القصائد حول العلم والسياسة والاستعمار والوحدة العربية، فالهدف الأسمى أو الأساسي للخطاب الشعري هو خلق تصور مثالي، لكنه قابل للتحقيق، لمرحلة تاريخية نهضوية قادمة في وعي المتلقي، وشكوى شبيب لاتنبع من فشله في الأداء اللغوي، فهو لاينتقد ولايراجع أسلوبه الأدبي مطلقا سواء في قصائده أو في رسائله، بل فشل الأداء اللغوي في إنجاز هدفه والذي هو عملية التواصل، لأن المتلقي ليست لديه ماأسماه كولر بالقدرة أو «الكفاءة الأدبية» (Literary Com-

(petence فشكواه، إذاً، أن كل قراءة لشعره قراءة مغلوطة لأنها تتجاهل ما اصطلحت النظريات المعاصرة على تسميته بمراسيم القراءة وأخلاقياتها (Protocols & Ethics of Reading). [٥]

ولا يتحدد دور الشعر عند شبيب إلا من خلال صراعه مع الخطاب الديني المتزمت (Dogmatism)، والذي يرى أن الأدب ضلالة، وأن الشعراء غاوون، وأن الحداثة والنهضة وفرضياتها مفسدة، وأن معاداة الشاعر وتقويض دوره ونفيه للهامش واجب ديني. (٦) ومن منظور المنظومة الأدبية لشبيب، فهذه العدائية هي الدور الذي تقوقعت به الخطبة الدينية وأساليبها البلاغية في المساجد آنذاك. وهكذا تصبح القصيدة الشبيبية خطبة أدبية عصرية، تحاول أن تلعب الدور النهضوي الذي استجد مع بناء الدولة الحديثة وإرساخ الحداثة الاجتماعية، وهو الدور الذي لاتستطيع أن تلعبه الخطبة الدينية التقليدية. فلاعجب أن يرى قارىء شعر شبيب الثنائيات الضدية العدائية: الأدب/ التزمت الديني، الخير/ الشر، شاعر/ معمّم، علم/ جهل، نور/ ظلام، دواء/ داء، إحياء/ ممات، تطغى على معظم قصائده. فشبيب ينتزع البعد الأخلاقي، والذي يعتبر حسب الموروث الكويتي الشعبي آنذاك، حكرا على الخطاب الديني وحده، ويضعها في الخطاب الأدبي. وحسب السياق التاريخي السوسيولوجي للأدب الكويتي يعد ماقام به شبيب عملا ثوريا ومتمرداً، على الرغم من سمته التقليدية في أعيننا الآن. ولأنه كان مدركا لأبعاد هذه الخطوة، وكان أيضا مدركا أن رسوخ الأدب لا يكون إلا بالتغلب على سلطة الخطاب الديني المتزمت، قام شبيب بوضع استراتيجيات عديدة في النص (Textual Strategies) توازر سلطة القصيدة والشاعر. إلا أنني قبل الاسترسال في توضيح هذه الاستراتيجيات، سأحلل أولا أوجها هامة لمنظومة شبيب حول المتلقي واستجابته للنص.

على الرغم من شراسة هجوم شبيب على المعممين إلا أنه كان مدركا لدقة وحساسية وضعه. وعندما نقرأ شعره يتبادر إلى ذهننا أنه كان يعاني من قلق مصيري ووجودي بسبب صراع خطابه الشعري مع الخطاب الديني المتزمت. فشبيب شاعر غير نخبوي، بل هو شعبي، بمعنى أنه كان يكتب للناس العاديين (وكلمتا «قومي» و«السواد» تتكرران دائما في قصائده) عن أمور تمس حياتهم بشكل مباشر، وكان الهاجس الطاغي عليه هو كيفية الدفع بالمشروع النهضوي. وقد انطلق شبيب من محلية صرفة، فهناك أشعار عن الوقود (الكاز)، وغلاء الأسعار، والمياه في الشوارع. وقراءتنا لشعره توحي بأنه كان يدرك أن المحلية ستكون قدرة. وعندما يكون الشاعر غير نخبوي، ويكون محاصرا بالمحلية بسبب كفاف بصره وفقره وعدم قدرته على السفر إلى مراكز الثقافة آنذاك، تعتمد حياته الأدبية وهويته التي يسعى لتحقيقها على استجابة المتلقي. فإما أن يستقبل المتلقي القصيدة ويجعلها كينونة داخل الحياة الثقافية العامة، أو أن يرفضها ويحكم عليها بالزوال. وفي بعض قصائده يمني شبيب النفس بالنجاح ويتماثل مع أدباء عانوا كفاف البصر لكنهم دخلوا الحياة الثقافية العامة:

«هوميروس» في اليونان فضل ... يفاخر منهم فيه الفخور
«وطه» قد بنى مجدا رفيعا ... له بين الورى شأن خطير
وفي هذين أسوة كل أعمى ... لبيب قلبه قلب كبير

(قصيدة من «أعمى إلى عميان» ص٢٥٨)

يلفت انتباه القارىء تماثل شبيب مع هوميروس، الشاعر الإغريقي. فمستمعو هوميروس، مثل متلقي شعر شبيب، لم يكونوا مثقفين، بل كانوا أميين. ولولا استجابتهم له لما سمعنا بهوميروس، ولاندثر صيته مع موته. فسلطة المستمعين لفرض موضوع القصيدة على الشاعر عظيمة. ولن يحكي هوميروس عن ذاته ومشاعره، بل حكى عن صولات وجولات الرجال الشجعان والأبطال لأن هذا مارغب في سماعه الجمهور، ولا مهرب للشاعر الواقعي من أن يتقبل هذه السلطة، ولكنه بالمقابل يفرض شيئا من منظومته وأطروحاته على المستمعين. وتماثل شبيب مع هوميروس، الذي نجح شعبيا لأنه عرف كيف يتعامل مع استجابة المستمعين ومع سلطتهم، تعكس حسه التاريخي، وتعكس إدراكه العميق لجدلية العلاقة بين النص والمتلقي. والفرق بين وضع الشاعرين أن هوميروس لم يكن إرشاديا في كتابة شعره ولم يحمل مسئوليات المثقف الثقيلة في إرساء نهضة حضارية، ولم يواجه بالقراءة المغلوطة، بينما حمل شبيب هاجس النهضة ومسئوليات المثقف ولم يستطع شبيب أن يكسر هيمنة القراءة المغلوطة. أحد أسباب شكوى شبيب، إذاً، أن حكم الزوال المسلط على قصائده لا ترجع إلى ركاكتها، فكما ذكرت كان شبيب فخورا وواثقا من أدائه اللغوي، بل ترجع إلى القراءة المغلوطة للأدب التي كان الخطاب الديني ينشرها بين العامة. ويدل سخط شبيب العارم ضد القراءة المغلوطة أنه عندما كتب قصائده لم يكن يتوقع هذه الاستجابة العدائية، وإنما كانت بمثابة الصدمة له. فكيف صورت منظومته الأدبية متلقي شعره؟

نظريا، مفهوم المتلقي عند شبيب هو نفسه عند أرسطو طاليس. فالمتلقي لديه قدرات فطرية واستعداد طبيعي للتأثر بالجمال والإيقاع وصور الفضيلة.(٧) فهو روح حساسة يلعب الخيال أو تكوين الصور دورا كبيرا في تشكيل وعيه وإدراكه. وفعل الإدراك، الذي يؤدي إلى متعة الإدراك، يولد في المتلقي تجربة جمالية تطهرية. وأقصد بالتجربة الجمالية التطهرية ماذهب إليه الناقد الألماني هانس روبرت ياوس (Hans Robert Jauss) عن طبيعة وعناصر التجربة الجمالية. وقد طور ياوس أفكار أرسطو طاليس، وآلف بينها وبين مقولات مدارس نقدية حديثة كالشكلانية الروسية والماركسية. ونظرا للأهمية التنظيرية والتوظيفية لبعض مفاهيم ياوس في هذا البحث، سأستطرد قليلا لشرحها وإلقاء بعض الضوء عليها، وسأكتفي بشرح عموميات النظرية.

يسمي ياوس نظريته بـ «الاستقبال»، ويدل المصطلح الألماني للكلمة (Rezeption) على تضمنه أوجه عديدة، فهو فعل أو نشاط القراءة، وهو كذلك بناء المعنى والتأويل، بالإضافة إلى استجابة القارىء لما يقرأ. وقد أعاد ياوس فكرة «المتعة» (Pleasure or Enjoyment) لتكون مرتكزا نظرياً في نقد الأدب. وعرف ياوس التجربة الجمالية على أنها «إمتاع الذات عن طريق الاستمتاع بشيء آخر»(٨). والمتعة الجمالية لها ثلاثة أبعاد: البعد الإنتاجي (Poiesis)، البعد الإدراكي/ الاستقبالي (Aesthesis)، والبعد الاتصالي/ التطهري (Catharsis).(٩) وهذه الأبعاد أو المستويات الثلاثة ليست مرتبة حسب بنية هرمية ثابتة، بل إن كلا منها بعد مستقل عن الآخر، وقد يتقدم أحدهما على الآخر ويحل محلها ليطغى ويدفع البعدين الآخرين لموقع أدنى. لكن الأبعاد الثلاثة لا تتزامن، ويعتمد طغيان بعد على البعدين الآخرين على طبيعة الاستقبال، إن كان إنتاجا، أو إدراكا، أو اتصالا.

يتعلق البعد الإنتاجي للتجربة الجمالية باستعانتنا بقدراتنا الإبداعية في خلق (أي كتابة أوتأليف) الأدب، ويتعلق البعد الإدراكي- الاستقبالي بكيفية خلق النص في وعي المتلقي أو القارىء إحساسا بالواقع، وإدراكا

للأشياء، وشعورا بالكينونة، ويتعلق البعد التطهري بالجانب الاتصالي لأنه تبادلي (Intersubjective) في صيغته، فهو اتصال بين الكاتب والمتلقي. ويوفق ياوس في تعريفه للبعد التطهري بين مقولة آرسطوطيس ومقولة جورجياس (Gorgias)، أحد السوفسطائيين الإغريق، لذلك يعرف التطهر على أنه الجانب الجمالي الاتصالي الذي يرمي لتحقيق الهدفين العمليين للنصوص الأدبية وهما تبرير سلوكيات اجتماعية معينة وتحرير المتلقي من مشاغل ومنغصات الواقع اليومي ليمنحه جمالية صفاء الذهن وحرية الفكر عن طريق الاستمتاع بما هو آخر، أي بما هو خارج الذات.[١٠] من هنا ينظر ياوس للتجربة التطهرية عند تلقي الأدب على أنها نقيض التجربة الحياتية اليومية والعملية. وهي أيضا عملية اتصال بين المتلقي والآخر، سواء كان هذا الآخر شخص الكاتب، أو النص الأدبي، أو الأفكار المطروحة، أو الصور المرسومة. ولعملية الاتصال هذه دور اجتماعي، فهي قد تؤيد وتشيع الأنماط التقليدية للسلوك، أو قد تطرح أنماطا وسلوكيات جديدة تثير التساؤل والشك حول السلوكيات التقليدية، وقد تحاول، في بعض الأحيان، تقويضها. والتطهر يحرر ذهن القارىء أو المتلقي من الحياتي الممل، وكما صرّح ياوس «التطهر دائما الانعتاق من شيء، والانعتاق لأجل شيء».[١١]

يعتمد البعد الاتصالي، التطهري في نظرية ياوس على فعل التماثل (Identification)، والذي في جوهره اتصال بين ذات وآخر، وقد يكون التماثل مع بطل الرواية، أو المتكلم في القصيدة، أو الأفكار أو السلوكيات المطروحة بأنها جديرة بالثناء. وللتماثل خمسة أنماط أو صيغ (Modalities of Identification) تقررها الميول أو النزعات المصاحبة لفعل الاستقبال (Receptive Dispositions)[١٢]. وهي، أولا: التماثل مشاركة (Associative Identification) وبموجب هذه الصيغة يشترك المتلقي أو المشاهد بالعالم الخيالي لما يقرأ عنه أو يشاهده وكأنه لاعب وله دور كباقي الشخصيات، فهو كرفيق اللعب. وصيغة التماثل مشاركة مستوحاة من فكرة أن المسرح أو الأدب لعب (Game Theory)، وأنه أنثروبولوجيا، كان للأدب هدف طقسي، ألا وهو خلق إحساس بالانتماء والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

والصيغة الثانية للتماثل هي التماثل إعجاباً (Admiring Identification). ويشعر المتلقي، بموجب هذه الصيغة، بالاندهاش والإعجاب تجاه البطل أو المتكلم أو المشهد. ويتميز هذا البطل أو المتكلم بالكمال ويكون كالقديس أو الحكيم (Saint or Sage). وهو، بسبب كماله، لا يكون تراجيديا أو كوميديا. ويقول ياوس إن هذا النمط يديم ويدعم سلوكيات اجتماعية لأفكار معينة، ويشجع المتلقي على تقليدها وتبنيها.

أما الصيغة الثالثة للتماثل فهي التماثل تعاطفا (Sympathetic Identification)، وهذه الصيغة قريبة من التماثل إعجابا، لكن الفرق أن المتلقي يتعاطف مع البطل أو المتكلم الذي يعاني من وضع مأساوي وظالم. لذلك فالفرق بين التماثل إعجابا والتماثل تعاطفا أن البطل في النمط الثاني لا يمتلك الكمال. بل هو شخص عادي، محدود القدرات، أخلاقي النزعة، يعاني من المحن. وفي بعض الأحيان، وبموجب صيغة التماثل تعاطفا، لايكتفي الكاتب أو المتكلم أو النص بحث المتلقي على إبداء التعاطف فحسب، بل يحثه كذلك على اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ مايدعو إليه النص أو البطل.

وهناك صيغة رابعة للتماثل وهي التماثل تطهرا (Cathartic Identification)، وهو يشبه عند ياوس ما نَظَّر له أرسطو طاليس في كتاباته الشعرية. وتعتمد جمالية التماثل تطهرا على قدرة النص في إخراج المتلقي من

إطار الحياة اليومية الرتيبة الكئيبة وإطلاق سراحه في العالم الخيالي للنص، ليضع المتلقي نفسه مكان البطل التراجيدي ويتماثل معه ويتطهر من المشاعر السلبية بداخله. ونتيجة للتماثل تطهرا يصبح ذهن المتلقي صافيا، وبالتالي يصبح قادراً على التفكير السليم المتوازن.

وأخيرا هناك التماثل تهكما (Ironic Identification)، وبموجب هذه الصيغة يقدم الكاتب أو النص بطلا غير قدوة، ليقوم المتلقي برفضه أو السخرية منه. وصيغة التماثل تهكما في جوهرها رفض وهدم للتماثل لأنها تكرس الاغتراب بين المتلقي والبطل أو الفكرة المستهدفة. ويرمي التماثل تهكما إلى تحريك ملكة النقد عند المتلقي ليتفحص مسلماته ومنظومته المعرفية، سواء في فرضياتها الأخلاقية أو الاجتماعية أو الأدبية.

ولا يحكم ترتيب صيغ التماثل الخمس هذه تسلسل تاريخي أو هرمي معين. فهي صيغ مستقلة قد تتعاقب وتتناوب أثناء تلقي أو قراءة النص الواحد. ويذهب ياوس إلى أن الأديب يستشف استجابة القارىء أو المتلقي عن طريق ثلاثة عوامل هي نفسها كذلك عناصر مايسميه ياوس بـ«أفق التوقعات» عند القارىء (Horizon of Expectation).[١٣] والعوامل الثلاثة هي: أولا: التقاليد المعروفة والمرتبطة جوهرياً بالجنس الأدبي للنص. ثانيا: العلاقة الخفية بين النص الأدبي والسياق الأدبي والتاريخي لأعمال أدبية أخرى سابقة للنص. ثالثا: التغاير والتباين بين التاريخ والواقع. ومن خلال تأثير العامل الثالث، يستنتج ياوس أنه عندما يستقبل المتلقي عملا جديدا فإنه لا يدركه في سياق أدبي محض، بل يدركه أيضا في سياق تجربته الحياتية الخاصة. ومعنى هذا أن المتلقي لا يضطر عند قراءته وتفسيره للأعمال التي أصبحت جزءاً من التراث الأدبي للاستعانة بأفق تجربته الحياتية، بينما يضطر للاستعانة بهذا الأفق عند مواجهة الأعمال الأدبية الجديدة التي مازالت خارج نطاق التراث.

خلاصة، تنبع أهمية نظرية ياوس من كونها أعادت لمركز النشاط النقدي التنظيري مجموعة من المفاهيم الهامة، كفكرة «القارىء التاريخي» (Historical Reader)، أي المتلقي الحقيقي الذي استقبل النص عندما نشر لأول مرة، وكالفكرتين الكلاسيكيتين للمتعة والتطهر. وقد رسخت نظريته أيضا مكانة الأفق الاجتماعي لتجربة القراءة والاستجابة الجمالية، ولم تكتف بالأفق الذي يوحي به النص فقط كما فعلت أطروحات مدرسة النقد الجديدة. بالإضافة إلى هذا كله، وبعكس منظرين آخرين كثيودور أدورنو وجاك دريدا، لم يتحيَّز ياوس للأدب الحداثي النخبوي، بل اتسعت نظريته لتشمل الأدب التقليدي، الجماهيري التوجه، الإرشادي السمة.

شعر شبيب، وكما أوضحت في بداية البحث، بلاغي، اتصالي، وغير نخبوي. وعلى الرغم من عدم توافق صيغة التماثل مشاركة مع منظومته الشعرية - فمن منظور القصيدة (الخطبة/ القصيدة/ النصيحة - لامجال لمشاركة المتلقي كلاعب في عالم النص ـ إلا أنه عند التمعن في خطابه الشعري نلاحظ مركزية أربع صيغ للتماثل: التماثل إعجاباً والتماثل تعاطفاً مع الشاعر / المنقذ/ المعلم، والتماثل تطهرا مع الشاعر/ الكفيف المظلوم، والتماثل تهكما، وهو يتعلق بتصويره المترمتين كقوى شريرة هدامة. ونلاحظ أيضا اهتمام منظومة شبيب الشعرية لأبعاد التجربة الجمالية الثلاثة: الإنتاجي، والاستقبالي/ الإدراكي، والاتصالي/ التطهري. وستتناول الصفحات التالية هذه الجوانب من منظومة شبيب.

يتناول شبيب في قصيدة «عراقي الغناء» التأثير التطهيري للفن:

عـراقـي الغنـاء لـه بنفسي   مـن الآثـار أعمقها مكـانـا
فلـم تتلقـه أذنـاي إلا   وأطـرب أو شجى منى الجنانـا
ومـا ألقـى فـؤادي قـط يـومـا   لمعنـى مثـل هـذيـن العنـانـا

...

أرى ظمئـي إليـه في اشتداد   فهـل منـه يُتـاح الـرى آنـا
أم المُشتـد مـن ظمئـي سيبقـى   كما قـدمـا لسـوء الحظ كـانـا
قست وتكـدرت جـدا حيـاتي   فـلا صفـواً أراهُ ولا ليـانـا
ولـو لم يَلـهُ بعضَ الـوقت قلبي   بـه عما يعـانيـه وعـانـى
لقلت قـد افترى - من قـال: قد لا   يسـوء العيـش أجمعـه - ومـانـا

(ص٤٤٨)

ضمنياً، الاستجابة الجمالية التطهرية التي يحدثها الغناء العراقي لا زمانية، أي أنها مطلقة. وارتباط صورة الغناء العراقي بالماء وتشبيه تلقيه برى العطش إشارة بقيتية إلى مركزية الفن في الحياة. فكما لا حياة بلا ماء («وجعلنا من الماء كل شيء حي» - الأنبياء/٣٠)، فلا حياة بلا فن. والفن يرفع عنا المعاناة لأنه ينسينا واقعنا المرير المحبط. ولولا علاقة الفن بإحداث هذا النسيان لنفى الشاعر الحقيقة الأبدية القائلة إن العيش يسوء أحيانا، لكن ليس دائما. أي الحقيقة التي تقول بنسبية الأمور.

وفي قصيدة «حق بغير غموض»، يشيد شبيب بالموهبة الشعرية للشاعر عبدالرحمن البناء البغدادي لأنها تنجح في إحداث الاستجابة التطهرية في نفس المتلقي:

ولازلـتُ مـن أشعـاركَ الغُـر واقعـاً   على كـل روض لا يجف أريـض
ولا أسكتت منـك الحوادث بلبلاً   غـريبـا تغنيـه بمثـل جـريض
فكـم أطـربتنـا أو شجتنا غـرائبٌ   لحن علينـا كنـتَ غير مفيـض

(ص٣٤٥)

يتحكم في هذه الأبيات التشبيه التقليدي بأن الشاعر كالبلبل الذي يحرك غناؤه أشجان المستمع. ويربط الشاعر عالم الشعر بالرياض الخضراء التي لا تجف ولا تذبل، وهي صورة بلاغية للحياة الأبدية والجنة. وتؤكد صورة الروض الذي لايجف مركزية الفن، وتوحي بقدرته اللامتناهية على الإمتاع والإحياء.

وإذا كان شبيب قد مدح شعر عبدالرحمن البناء البغدادي، فقد رأى في فهد العسكر الشاعر المثالي. فيقول في قصيدة «يافهد القوافي»:

لو كنتُ ممن في طبيعته الحسد … لحسدتُ دونَ الناس شاعرنا فهد
فقريضُه السامي المحل مُنبهٌ … ماكان من حسد بنفسي قد رقد

...

جرت القوافي منهُ في تخلدي كما … يجري لـذيذُ البرء في مُضنَى الجسد
أو مثـلَ مـا يجري زلال بـاردٌ … متداركا أحشـاء حران الكبد

(ص١٨٤)

الشاعر المثالي هو من ينجح خطابه الشعري في تفعيل استجابة تطهرية اتصالية كاملة تنقل المتلقي من حالة شعورية مزرية إلى أخرى مبتهجة، وتحدث عند المتلقي التوازن الشعوري. فالقوافي تجري في «الخلد»، أي الوعي، كما يجري الشفاء في الجسد المضنى. وهذا البرء لا يزيل الهموم الشخصية اليومية فقط، بل يطهر النفس كذلك من العيوب الأخلاقية كالحسد.

وبناء على مركزية مفهوم التطهر في منظومة شبيب، نرى أن جوهر خطابه الشعري مع الخطاب الديني المتزمت يكمن في أن الثاني يقوض فعل الإدراك الملازم لتلقي متعة الأدب، وحتى قبل تحققه، ويمنع حدوث الاستجابة الاتصالية التطهرية المبنية على صيغ التماثل. وهكذا، فإن خطاب التزمت يقلص دائرة تأثير الشاعر ويحجم دوره. ويحوي شعر الشكوى عند شبيب دلالات على التهميش الذي يحدث للقصيدة. فالإشارات إلى التجربة الجمالية تسري على ذات الشاعر فقط، ولا يشير شبيب إلى أنها تسري على المتلقي الآخر. وكما هو واضح، فالصوت أو الذات الشعرية في قصائد شبيب لا تبرز نفسها كممثل للمتلقين كجماعة أو كجمهور. ونرى هذا التهميش واضحاً في قصيدة «اقتراحات بلاجدوى»:

فنظمُ قوافي الشعر أحسنُ ما سلا … فـؤادي بـه فيها ألم مـن البلوى
مذاهب أهـل اللهو شتى كثيرةٌ … وما غيرُ نظم الشعر أعرفُ لي هوًا

...

أرى الشعر نجوى النفس والنفس حرةٌ … تخيرُ ما تهوَى من الوقت للنجوَى

(ص٤٥٥)

تتناول هذه الأبيات البعد الإنتاجي للتجربة الجمالية في الشعر، لكن المتعة في هذه التجربة غير نقية. فالخطاب الشعري الذي ابتدعته الذات الشعرية مجرد سلوى فردية لذات يئست من تحقيق مطمحها، والذي هو توليد الاستجابة التطهرية أو الاتصالية، الإرشادية لدى المتلقي. ويعكس الأبيات التي تناولت شعر عبدالرحمن البغدادي، وشعر فهد العسكر، جرد شبيب هذه الأبيات من الصور البلاغية التي توحي بمركزية الفن وارتباطه بالحياة والأحياء.

شوه الخطاب الديني المتزمت مستويات أو أبعاد التجربة الجمالية في شعر شبيب، وقيدها، إلى حد كبير، بالبعد الإنتاجي، أما البعدان الاستقبالي/ الإدراكي، والاتصالي/ التطهري، فقد انحصرا، كما سأوضح

لاحقا، في فئة اجتماعية صغيرة تتكون من المتلقين المستنيرين من علية القوم. من هنا ومن زاوية تاريخية يمكن القول إن أبعاد التجربة الجمالية التي كان يحققها واقعياً وفعلياً الخطاب الشعري لشبيب لم تكن متكافئة، وكانت التجربة الجمالية الناتجة في شكلها وتجلياتها أقرب ماتكون أحادية البعد. وهذا اللاتناسب الطاقي بين الأبعاد الثلاثة للتجربة الجمالية دليل انهزام خطاب التنوير والنهضة في وجه خطاب التزمت.

وقد أدى تضاؤل البعدين الاستقبالي/ الإدراكي، والاتصالي/ التطهري، إلى تقويض صيغ التماثل الثلاث التي استهدفتها منظومة شبيب، وهي التماثل إعجابا، وتعاطفا، وتطهراً، وانحصرت كما ذكرت في دائرة المتلقين من شريحة الأعيان والأصدقاء. أما التماثل تهكما، أي تبشيع صورة المتزمتين في وعي المتلقي العادي، فقد اضطر شبيب إلى توظيفه، ولم يكن هذا التماثل في الأصل أحد منطلقات منظومته لماهية التجربة الجمالية، لأن الهجاء لم يكن هدفا أساسيا لمنظومته الشعرية، لكنه فرض عليه قسراً. وسيلقي الجزء التالي من البحث مزيدا من الضوء على تصور منظومة شبيب للعلاقة بين المتكلم والمتلقي وفرضياتها حول فكرة التماثل.

فكما صور شبيب في شعره (الشاعر/ القدوة)، فقد رسم أيضا صورة المتلقي أو القارىء المثالي. ونرى هذه الصورة في القصيدتين «المرء حسب السجايا» و«سلطان بن إبراهيم الكليب». ويمدح شبيب في القصيدة الأولى صديقه السيد عبدالرحمن خلف باشا النقيب:

أثنى عليك محقاً مقولُ الأدبِ ... يامن نماهُ خير الرسل خيرُ أب
فكم نظرتَ إلى الآداب تُنعشُها ... وأعلها نظرات المشفق الحدب
وكم عطفت إلى الآداب مُنحرفاً ... عنهن عطفَ سديد الرأي ذي الدرب
فصار يسكُنُ للآداب مُنجذباً ... لها انجذابَ أخي الأطماع للذهب
وكان قبلُ عن الآداب مبتعداً ... ولا ابتعاد صحيح الجلد عن جَرب

...

فأنت أنت إذا آدابها نبست ... أفواهُهُن بشكوى نازل النوَب
عنايةٌ منك بالآداب دائبةٌ ... ولا سآمة والإسامُ في الدأب
سجيةٌ فيك حب العلم راسخة ... رسوخَ حُب ذويه منك في العصب
أجبت في رَفعك الآداب دعوتها ... ومن سوى طبعة ناداهُ لم يجب

(ص١١٧)

دلالياً، «المرء حسب السجايا» تعني المتلقي حسب سجاياه، والسيد عبدالرحمن النقيب كمتلق مثالي يستجيب للأدب والأدباء بتعاطف جم، بـ «نظرات المشفق الحدب». وانجذابه للأدب لا يعكس حبه للعلم والمعرفة فقط بل يحدد صيغ تماثله وهما التماثل إعجابا وتعاطفا. وتشبيه «انجذاب أخي الأطماع للذهب» يرسم توقد استجابته الجمالية. والمتلقي المثالي اتصالي في استقباله للخطاب الأدبي. فاستجابته «تنعش» القصيدة

ومؤلفهـا، «أهل» الأدب، أي أن استجابته «معـايشة» للنص والكاتـب. وهكذا يديم القـارىء المثالي الأدب كينونة، لأنه يلبي «دعوتها»، فهو يمتلك ما أسماه كولر «الكفاءة الأدبية».

والقصيدة الثانية مديح في السيد سلطان الكليب، أحد أعيان الكويت، وهو نموذج آخر للمتلقي المثالي:

أسلطان ليتَ القوم يدرون كُلهُمُ حقيقة معنى برهم مثل ماتدري
فلو فهموا معناه فهمك حلقوا بـآفاقـه تحليق أنجمه الزهـر
وشق من اللأواء ظلمة ليلها سنا البر عمن تحت ظلمته يسري
ولم تـر عيناك الألى وهبوا الغنى يسفون إسفافا إلى البخل المزري

(ص٢٧٤)

يخاطب شبيب السيد سلطان الكليب ويؤكد أنه لو أدرك الناس مايفهمه سلطان الكليب من معاني البر لسموا في آفاق هذه الفضيلة سمو الأنجم الوضاءة في السماء. دلالياً، أحد معاني «البر» في سياق القصيدة هو تعاطف المتلقي مع الشاعر وخطابه. ويتخذ تعاطف سلطان الكليب مظهرين، تضامن شعوري، وعطاء مالي، أي أنه يتجلى في صيغتين للتماثل: إعجاباً وتعاطفاً. وكما ذكر ياوس ينطوي التماثل تعاطفا على اتخاذ المتلقي خطوات عملية تجاه مايصوره أو يحث عليه النص. ويصف شبيب الاستجابة الجمالية للمتلقي المثالي بأنها «تحليق»، وهكذا يكون التفاعل مع الخطاب الشعري وإدراك معناه استثارة عقلية وروحية (Moment of Illumination). وإذا استقبل المتلقي النص مثل ماستقبله سلطان الكليب لتغلب «سنا البر» وأخلاقياته وسلوكياته على ظلام البخل والتقتير، ولسطع نوره في حلكة الليل. ويصبح «البر» أي التعاطف مع الشاعر وخطابه في البيت الأخير من الاقتباس معيارا لإدراك أحد مفارقات الواقع، وهو أن هناك متلقين «وهبوا الغنى» لكنهم أشد الناس ميلا «إلى البخل المزري» إلا أن تطرق شبيب للمال والأغنياء والبخل في قصائد الشكوى أعمق بكثير من مجرد امتداح من يغدق عليه بالمال وهجاء من يبخل عليه. وهي إشارة أكثر من أن تكون مجرد استجداء للعطايا، فسنرى لاحقا أنها تنطوي على رؤية قلقه حول إشكالية الخطاب الشعري بدوره النهضوي في ظل غياب نظام المناصرة للأديب.

على الرغم من تعاطف بعض الأعيان والأمراء مع أدب شبيب، إلا أنه، كما أسلفنا، لم يكن شاعراً نخبوياً، ولم يستهدف خطابه الشعري طبقة الأعيان أو الشريحة الارستقراطية، فهاتان الفئتان في غنى عن نصائحه وشعره الإرشادي. وكلا السيدين عبدالرحمن خلف باشا النقيب وسلطان الكليب يمثلان المتلقي المثالي، لكنهما لايمثلان المتلقي المفترض الذي أساساً صاغ شبيب لأجله خطابه الشعري. ولا يوافق تحليلي لتصور منظومة شبيب للمتلقي ماذهبت إليه الدكتورة نورية الرومي في كتابها «الحركة الشعرية في الخليج العربي» حول «حكاية صقر الشبيب مع قومه». فمن وجهة نظر الباحثة أن أسباب شعر الشكوى عند شبيب نفسية بحته لأن «في قصائده المختلفة وفي أخباره الموثقة مايعكس وجها آخر من وجوه هذه الصلة التي توثقت عراها بين الشاعر ووجهاء الكويت وأمرائها. . . مما يؤكد ما نذهب إليه من أن هذه الشكوى نابعة من شيء

آخر، ليست من موقف هؤلاء القوم، ولكنها قد نبعت من هذه النفس التي تعقدت أحاسيسها واتسعت غاوفها»[١٤]. وتورد الدكتورة نورية الرومي وصفاً دقيقاً لخصائص أسلوب شبيب الشعري، لكني أرى أنه على الرغم من «النغم الذاتي لشعر شبيب»، أي طغيان نبرة الشكوى المرّة، وبالرغم من قدرته على التفريع والتشقيق وأسلوبه الذي يتميز «بالتعقيد اللغوي، الذي يتجلى في حرص الشاعر على استخدام محفوظه من الشعر القديم في بناء أساليبه وجمله.. كما يتميز هذا الأسلوب بكثرة استخدام الجمل الاعتراضية، وكثرة التقديم والتأخير في الكلمات والعبارات»، أي على الرغم من تقليديته الطاغية، لم تكن النخبوية مطمحه أو سمة خطابه، بل انطلقت منظومته، وهي نهضوية بشكل مؤدلج، من اهتمام بالغ بشئون العامة، وهم مايعنيه دلاليا بكلمة «قومي». [١٥] من هنا فأسباب الشكوى نفسية وفكرية، أي أنها نابعة من تقويض بعض منطلقات منظومته الشعرية. ولتوضيح هذه النقطة نطرح سؤالا جوهريا: ماهو تصور منظومة شبيب الأدبية للمتلقي المفترض؟ وماهي طبيعة العلاقة بين المتلقي والنص الأدبي؟.

يصور شبيب المتلقي المفترض، وخاصة في قصائده عن العلم وفلسطين والوحدة العربية، أنها ذات واعية، لكنها ليست مبدعة، أي أنها على درجة عالية من الذكاء، لكنها تحتاج إلى ريادة الشاعر. وهي ذات مسئولة تستجيب وتتفاعل مع المناشدة الأخلاقية والشعورية والمنطقية. من هنا تفاعل المتلقي مع النص الشعري ليس مطلقا، وليس تبادلياً، جدلياً، مفتوحاً، بل هو تفاعل مقيد وذو اتجاه واحد. فالمتلقي يتأثر بالنص، لكنه لايؤثر في النص، وهو لاينتج ولا يولد المعاني والدلالات المختلفة للغة الشعرية. ولايستطيع المتلقي أن يتشعب في تأويل النص، فالنص به استراتيجيات لاتسمح له بذلك. بالإضافة إلى هذا، لا يحدد المتلقي قيم النص، بل هو يدركها، يستوعبها ويتأثر بها. أخلاقيا، على المتلقي أن يحرك إرادته ليصبح أكثر اقترابا من موقع الشاعر الفكري، وعلى المتلقي أن يتنازل عن فرصته في إعطاء النص معنى ذاتيا وشخصيا ليقوم فقط باستقبال معنى الشاعر.

كما هو واضح مفهوم المتلقي عند شبيب ليس كليا أو جامعاً (Universal)، كمفهوم دانتي (Dante)، شاعر النهضة الإيطالي، أو سير فيليب سدني (Sir Philip Sidney)، شاعر النهضة الإنجليزي، أو غيرهم من شعراء النهضة في أوربا، للقارىء أو المتلقي. بل ينطلق تصور شبيب للمتلقي من محلية محضة، وبالتالي فمتلقي الشعر عند شبيب، ليس حتى بالمتلقي العربي، بل هو الكويتي الذي يعاصر الشاعر والذي يجهل أزمة التخلف وخطرها.

نظريا، وحسب المنظومة الأدبية لشبيب، لا ينظر الشاعر / الواعظ/ المنقذ/ المعلم لعلاقته مع المتلقي على أنها متكافئة بين صنوين، أو أنها عدائية تنافسية بين طرفين متضادين. وبالتالي لا تفترض المنظومة وجود تضاد بين الخطاب الشعري للشاعر (الأنا) والخطاب التفسيري للمتلقي (الآخر)، لأن خطاب المتلقي تابع ومشتق وثانوي لخطاب الشاعر. وهذا يعني أن مفهوم الاختلاف والتناقس بين الخطابين غير موجود. وحسب المورد المعرفي لشبيب، أي مايسميه ميشل فوكو (Michel Foucault) بـ (Episteme)، وهو أيضا تقليدي في فرضياته، يرى الشاعر تضاداً اختلافيا بين قوى اجتماعية وسياسية ونفسية معينة ومحددة، إلا أن حضور وتواجد هذا التضاد الاختلافي في الحياة غير مطلق وشمولي، فهي لاتنطبق على العلاقات الاجتماعية الحميمة والمتينة، أي أنها، مثلا، لا تنطبق على العلاقتين معلم ومريد، مُنْقِذ ومُنقَذ[١٦]. ولايفترض مورد شبيب

المعرفي حتماً اعتماد اللغة والدلالة، والمعرفة عموماً، على الثنائيات المتضادة، فهذه مقولة حداثية. وحسب ميتافيزيقية تقليدية كهذه يكون الآخر/ المضاد تابعا ومشتقا وثانويا، وهذا الآخر/ المضاد ليس أصلا أو جوهريا وضروريا. الشاعر/ الأنا، كالأب، كالحاكم، كالمعلم، هو الأصل والأساس. أما المتلقي/ الآخر، كالذرية، كالمحكوم، كالمريد، فيعامل معاملة مايسميه جاك دريداً «بالاثر» (Trace)، أي أنه يعد ثانويا ومشتقا من هذا الأصل، وبالتالي فهو لا يمتلك «الحضور الكامل» (Presence)(١٧).

لكن المفارقة أن القراءة الخاطئة التي نشرها المتزمتون أوجدت تضادا شرسا بين الخطاب الشعري والخطاب التفسيري، وجعلت الشاعر أو المتكلم هو «النقيض المنبوذ» للمتلقي. ولم تعطل القراءة الخاطئة دور القصيدة فقط، ولم تفسد الاستجابة الجمالية التطهرية فحسب، بل إنها غيرت صورة هوية الشاعر، فلم يعد هو المرشد الريادي، أو المعلم القدوة، أو الطبيب الشافي، بل أصبح «المختلف المنبوذ»(١٨).

يرسم شبيب العلاقة المتصدعة بينه وبين المتلقي بسبب القراءة المغلوطة، فيقول في قصيدة «الدين من دعواهم بريء»:

كلما زارنا معممُ سوء ... زد منظومَ شملنا منثوراً
وثنانا إلى شقاق مبيد ... باسم دين الإله ميناً وزورا
ليسوقَ الشقاقَ منّا إليه ... مارجاه من رفدنا موفورا
أوسعَ المصلحينَ من كل حُر ... صادق النصح مؤمن تكفيرا
ملقيا في العقول من كل مايثمر ... شراً يُميتهن بذورا
ثم وَلى وللسواد قلوبٌ ... مُضمراتٌ للمصلحين شُرورا

(ص٣١١)

يسرد شبيب في هذه الأبيات النتائج الهدّامة لزيارة المتزمتين لمساجد الكويت، فهم، باسم الدين، يزرعون «الشقاق» بين الشاعر والمتلقين، ويقومون بتكفير الشعراء المصلحين فيضمر لهم المتلقون الشر، ويتصدع «منظوم» الشمل ليتحول إلى علاقة عدائية. وهكذا تموت القصيدة، وهي أحد أوجه «كل مايثمر» وهي مازالت بعد «بذراً»، أي قبل أن تتجلى في وعي المتلقي.

ونرى بجلاء الصورة المهشمة للشاعر كمختلف منبوذ في القصيدتين «أفي الصفيحة در؟» و«لن يعيث». يقول شبيب في القصيدة الأولى:

ومن البدع أنني لستُ أهوى ... صُرمَها وهي الأديب تكيدُ
فكأن الأديبَ فيها مقيمٌ ... حشوَ أطماره النزيهة سيد

(ص٢٠١)

ويقول في القصيدة الثانية:

لكل سهام موجعة فؤادي　　　أراه في الكويت غدا نجيثاً
إلى كم استجيرُ ولا مجيرٌ　　　وكم ذا استغيثُ ولا مغيثا
كأني بينكم ذئبٌ خبيثٌ　　　وكل يكره الذئبَ الخبيثا

(ص١٧٧)

ينفي في القصيدة الأولى الشاعر تهمة كرهه لوطنه على الرغم من معاداة الوطن له. ويشتكي من صورته المشوهة بين المتلقين، فهم ينظرون إليه كأنه ذئب «سيد» بينما أطماره أي ثيابه لاتنم سوى عن النزاهة. وتعني «الأطمار» دلالياً جوهرهُ وتعني أيضا قصائده التي هي مرآة هذا الجوهر. أما في القصيدة الثانية فتعبر عن الصورة المهشمة للشاعر بالتشبيه العيني «ذئب خبيث».

وإذا أدركنا صورة المتلقي المفترض، فهمنا سبب مرارة شكوى شبيب. فلم يتماثل المتلقي الحقيقي مع الصورة التي رسمها الشاعر لنفسه وللقصيدة، بل هشمها ورفضها. ومرارة الشكوى ليست مبالغة وجحودا كما استنتج الباحث أحمد محمد العلي في تحليله لشعر الشكوى عند شبيب، بل هي النتيجة الطبيعية لشعرية تنبثق من منظور بلاغي.[19] ويلاحظ الدارس لشعر شبيب حضور وطغيان ذات الشاعر في القصائد الفلسفية والسياسية، بينما المتلقي مقصى إلى ركن هامشي بعيد. أما في شعر الشكوى فحضور المعممين، أي أصحاب القراءة المغلوطة، قوي، حضورٌ يزاحم حضور ذات الشاعر. دلالياً، يتضمن شعر الشكوى صراعا حول الهوية وصراعاً على المركزية، وخوفاً من النفي إلى الهامش. ويتبلور في شعر الشكوى سؤال مصيري حول الأصل: من هو الأصل؟ من له المرجعية في التأويل وفي صيغ المعنى؟ من يقرر مصير القصيدة: الشاعر أم المتلقي؟ الأنا أم الآخر؟ والسؤال حول هذه المرجعية بالغ الأهمية، لأن له بعدا أخلاقيا. فهي ليست فقط مرجعية حول تفسير الخطاب الشعري، بل أيضا مرجعية حول الحق والأخلاق، والتي يطرح الخطاب الشعري نفسه وعاءً لها. شكوى شبيب، إذا، لم يولدها فقط الفقر والعمى كما ذكرت الدكتورة نورية الرومي في كتابها الحركة الشعرية في الخليج العربي، وكما استنتج عبدالله الأنصاري في كتابه صقر الشبيب وفلسفته في الحياة[20]. شكوى شبيب في جوهره سخط من تغلب الآخر على الأنا، وتغلب القراءة المغلوطة على القراءة الصحيحة، وهو سخط من إجبار الشاعر على الدخول في صراع لم يكن يريده في الأصل، ولم تكن أصلا عنصراً من منظومته الشعرية، فهو تشويه لصورة الذات، كما أنها انحراف عن منظومته الشعرية التي ليس بها أساسا موقع للشكوى الذاتية.

ويعبر شبيب عن هذا الانحراف في قصيدته «أفي الصحيفة در؟» والتي يخاطب بها صديقه الشيخ عبدالعزيز الرشيد، مؤلف كتاب تاريخ الكويت:

ما مقالي المحركُ الشجو في نفسكَ　　　مني انبعاثه مقصودُ
بل كثيرا ماكنت أهواه بأني　　　يُطرب السامعين مني النشيدُ
بيدَ أن الذي يَزف من الشعر　　　شُروداً يأباه حزني المديدُ
ومن الصعب أن يَفُوه بما　　　يبعثُ غير الكآبة المفؤودُ

...

فتراني أشكو وقصدي أني ... للتهاني إلى صديق أقودُ
فتجيءُ الصديقَ مني القوافي ... حاملات شكواي واليومُ عيدُ
فيريني منه التطيرَ صداً ... خافيا فيه بشرُهُ المعهودُ
فتراني أشكو وقصدي وعدٌ ... للموالي أو للمعادي وعيد

(ص١٩٧)

تنطوي هذه الأبيات على مفارقة مؤلمة بين مايقصدُه الشاعر وبين مايبدر منه. فنيته أن «يطرب السامعين بالنشيد» وأن يولد فيهم التجربة الجمالية التطهرية، لكن «حزنه المديد» وكآبته تحت وطأة القراءة المغلوطة وصورته المهشمة عند المتلقين تجبرانه على كتابة الشكوى بدلا من التهاني في يوم عيد. ويجد الشاعر نفسه يخرق قواعد السلوكيات الاجتماعية مما يجعل صديقه يستاء منه ويصد عنه.

ويصف شبيب في بعض قصائده استجابة المتلقي الحقيقي باللاعقلانية، فهو يوقر ويبجل من يخدعه ويغشه. يقول في قصيدة «يضر النصح»:

وأما من يَغُشهم فهذا ... له مابَينَهم أعلى مكان
فهل عَدمَت رؤوسهم نُهاها ... فمالوا للهجين عن الهجان

(ص٤٣٢)

وفي قصيدة «إلى الزعيم عبدالعزيز الثعالبي» يصفها بالشذوذ:

قلب الكويت من الشراسة مفعم ... لكن على مثلي من الأدباء

...

أما الألى اتخذوا الدهان شعارهم ... فيها فما زالوا من السعداء
تحنو حُنو الأمهات عليهم ... وهمُ إليها طرقُ كل بلاء
وترى تقدمَها - وهذا شأنها ... مع أهلها - من ممكن الأشياء
فأظل فيها ضاحكاً من رأيها ... ضحكا يقطعُهُ مريرُ بكائي

(ص٥٥-٦٥)

يتعجب شبيب في هذه الأبيات كيف أن «قلب الكويت»، أي قلب المتلقي يحنو على المنافقين المخادعين، وهذه إشارة إلى التماثل معهم إعجابا وتعاطفا، على الرغم من أن هؤلاء يدفعونها إلى الهاوية و«طرق البلاء». ويؤمن هذا القلب أن التقدم ينجز بأيدي أصحاب طرق البلاء، الذين لايؤمنون بمنطلقات النهضة والحداثة. ويضحك الشاعر من موقف المتلقي الضيق الأفق، لكنه ضحك كالبكاء.

وفي قصائد أخرى يقارن شبيب استجابة المتلقي الكويتي الحقيقي باستجابة البحريني، فيقول في «الانتس صقراً»:

فيا ليتَ الكويت وليتَ ليست ... تُنيلُ من المنى شَرْوَى قلامة
تقلدُ أختها البحرين فيا ... يبلغُ حُرها فيها مرامة
فيلقي كل ذي نصح صريح ... بها إن أخفق النصحَ السلامة

(ص٤٢٩)

دلالياً، تعني كلمة «حرها» أديبها، ومرامة هو تعاطف المتلقي مع هذا الأديب واستقبال «النصح» أي الشعر، بالقراءة الصحيحة. ويقول شبيب إنه عندما يعتقد المتلقي البحريني بأن الأديب قد أخفق في أحد قصائده، فإنه لا يعرض هذا الأديب للتشهير والعداء. فالمتلقي البحريني لايمتلك فقط الكفاءة الأدبية، بل يمتلك أيضاً أخلاقيات القراءة وسعة الأفق.

ولم يكتف شبيب بمقارنة المتلقي الكويتي بالبحريني، بل قارنه أيضاً بالمتلقي في المراكز الثقافية العربية الأخرى، فيقول في قصيدة «الفضل فضل البادي» والتي أهداها للأديب عبدالهادي الجواهري:

إن الكويت أديبُها في شقوة ... ممتدة ليست بذات نفاذ
فكأنه فيها لطول شقائه ... في ناره «فرعون» ذو الأوتاد
فهل الأديبُ كذا بكل مكانة ... «مصر» عرين الأسد أو «بغداد»

...

هيهات ما تلكَ البلادُ مُضيعةٌ ... حق الذي يُعلي لواء الضاد

(ص٢٢٢)

يتساءل الشاعر إن كان جزاء من «يعلي لواء الضاد»، أي اللغة العربية، في كل مكان الشقاء الأبدي. فالأدب، كما يقال، صناعة مجفو أهلها. ويرد على هذا السؤال البلاغي بالنفي. فمصر وبغداد، وهما مركزا الثقافة العربية، تكرمان الأديب وتحفظان حقه.

ويصنف شبيب المتلقين الحقيقيين لخطابه إلى فئتين، فهم إما فئة جاهلة أو فئة منافقه. يقول شبيب في قصيدة «على مأدبة شاي»:

ولم أعجب لذي حمق مُدب ... إلي من المكائد عُقرُبانا
فإني أعرفُ الخفاش يهوَى ... بجدع الأنف للشمس اكتنانا
ولكن اللبيبَ غدا ضلالاً ... يُجامل في مَسَاءتي الهدانا
فمن لي بانسلاخي اليومَ مما ... أثار علي حقداً واضطغانا
إذا فسدَ المحيطُ فكل حر ... توطنهُ إذا لم ينأ حانا

(ص٤٥٣)

ويرد نفس التصنيف في قصيدة «قيودة عياء»:

سَئمتُ إقامتي مابينَ قومٍ ... على بهم ذكت نارُ الحقود
وما بذرت يداي بذورَ سُوءٍ ... فمن بَذري أقولُ أتى حصيدي
رشيدُهُم يجاملُ بانتقاصي ... وقصدُ إساءتي غيرُ الرشيد
فما عذر الذكي إلي منهم ... فإني عارفٌ عذر البليد

(ص٢٢٦)

لا يتعجب شبيب من المتلقي المتزمت «الأحمق» أو «غير الرشيد» الذي يكيد المكائد كالعقرب، فهذا المتلقي يكره كل مايفيد. ويعزي الشاعر نفسه بالقول إن هذه حقيقة أزلية، فالخفاش أيضا يكره الشمس. لكنه يعجب أشد العجب من المتلقي «اللبيب» و«الذكي» الذي يجامل ويهادن المتلقي الأحمق في حقده وإساءته للشاعر. هذا التواطؤ إرهاب لكل «حر»، وهذا التواطؤ يفسد «المحيط» الثقافي الحضاري للنهضة.

لاحظنا أن رسم شبيب لعلاقة الشاعر بالمتلقي مبني على نموذج (Paradigm) معين للسلطة يكون بموجبها الشاعر / الأنا/ الخطاب الشعري، هو الأصل، ويكون المتلقي / الآخر/ الخطاب التأويلي، هو المشتق. لكن القراءة المغلوطة قوضت هذه الصيغة. وهكذا يتطرق شبيب مرارا في شعر الشكوى إلى إشكالية العلاقة بين دور الشاعر ونظرة المجتمع الطبقية له. وهذه النظرة عامل هام في تقويض سلطة الخطاب الشعري، وعامل وثيق الصلة بعدائية استجابة المتلقي له. يقول شبيب في قصيدة «لاراحة بلاتعب»:

يقولون لي يا «صقرُ» مالكَ عاطلا ... وقد وظفوا من لم يقاربك في الأدب
فقلتُ لهم في رتبة الثوب مانعٌ ... رُقيي إلى تلكَ المناصب والرتب
يُولي هنا المرءُ الوظيفة جاهلاً ... على شرط أن تلفى ملابِسُهُ قشب
ويُحرمُ منها المرءُ والمرءُ عالمٌ ... اذا لم تكن منه الملابس بالنخَب
ولو عقلوا كان التقدمُ عندَهمُ ... على حسَب ماتقضى الفضيلة والحَسب

(ص٧٦)

وفي قصيدة «نَب ياشعر عني» يشتكي شبيب من ظلم هذه النظرة الطبقية بنبرة أكثر مرارة:

مقامي صفر كف في أناس ... تَعُد المعسرينَ من الكلاب
يُقومُ بالثياب المرءُ فيهم ... وإن زُرت على لؤم وعاب
فموصولٌ قشيب الثوب مهما ... تغلغل من خَناه في شعاب
وأما طاهرُ الأذيال يبدو ... بأطمار فمجتنبُ الجناب

(ص١٣٢)

دلاليا، رثة الثياب وعدم قشابتها أكثر من مجرد صور بلاغية تقليدية تصف الفقر الذي يعيشه الشاعر فهي شجب للنظرة الطبقية الاستعلائية التي تعامل المثقف وكأن دوره لايختلف عن دور الموظف المتوسط الكفاءة. هذه النظرة الفوقية غير أخلاقية، فهي، كما تقول القصيدة، ليست حسب ماتقتضيه الفضيلة والشرف، وهي أيضا ضد العقل، أي أنها ضد منطلق الفكر النهضوي الذي يحكم ويفاضل في ضوء عقلانية محضة، ويعامل من لهم دور فعال في بناء الدولة الحديثة بلاطبقية مطلقة. وتهمش هذه النظرة الطبقية، والتي تضطلع بها الدولة، دور المثقف وتنفيه إلى دائرة الظل، فيصبح المثقف الريادي هو الآخر المنبوذ، أي أنه يصبح «مجتنب الاجناب» وأحد «الكلاب». ولاعجب أن يتمنى شبيب مراراً الرحيل عن الكويت:

وحسبُكَ أنني أعمَى مُقل	مُضاعٌ في الكويت بلاطلاب
وما استعذبتُ لي فيها مقاما	وكيف وقد أقمت على عذاب
وكم عنها وددتُ إلى سواها	بجدع الأنف أن تسعَى ركابي
ولكن حال مابيني قضاءٌ	أصم وبينَ مودود الهباب.

(قصيدة «نب ياشعر عني» ص١٣١)

والمفارقة أن المنفى قد يمنح الشاعر موقعا في المركز وينقذه من الهامش، بينما الوطن سيقوض هويته كمعلم، لأنه يحرمه من المريدين.

تدفع النظرة الطبقية المجحفة شبيباً أحياناً إلى هاوية اليأس، وتصبغ نظرته للحياة بسوداوية قاتمة، فيقارن في قصيدة يرثي بها الشيخ عبدالله الخلف الدحيان بين الحياة الدنيا والآخرة، ويجد أن لا طبقية الآخرة أحد الخصائص التي تجعلها أجمل وأفضل:

فـا هنأ أبا خَلف بمنزلك الذي	أبداً يُجلل جانبيه صفاءُ
فهناك لاحسد ولا حقد ولا	مكرٌ ولا غَدر ولا شحناءُ
وهناك لا نسب به يعلو الفتى	إن خانه حسبٌ ولا أزياءُ
وهناك لا ستهزاء ينسجُ ثوبَه	المامُ حادثة ولا إزراء

(ص٤٩-٥٠)

لكن على الرغم من مرارة شكواه، يتضمن شعر شبيب سعيا ثابتاً لترسيخ سلطة الشاعر وخطابه الشعري. فمنظومته الشعرية تلغي النظرة الطبقية للشاعر وتستبدلها بأخرى مناهضة لها تتصف من ناحية باللاطبقية، ومن ناحية أخرى تتضمن مراتبية تحافظ على نموذج محدد للسلطة بين الشعر والمتلقي، يكون بمقتضاها الشاعر أصلا والمتلقي مشتقا، ويكون الشاعر واهبا، والمتلقي موهوباً. فيورد شبيب في قصيدة «أفي الصحيفة در؟» هذه الاستعارة:

لست أدري لم الكويت تَبْت لي ... وقريبٌ تاج لها وعقود

(ص٢٠١)

تزين قصائد شبيب الوطن، والكويت هنا مشخصة كعروس أو أميرة لا حضور لها ولا هوية دون تاجها وعقودها، وكلمتا «تاج» و«عقود» استعارتان لشعره الإرشادي. وتتضح المراتبية في كون شبيب هو المانح لما هو ثمين ونادر وذو مغزى.

ويطبع شبيب فكرة المراتبية في وعي المتلقي في قصيدة أخرى عنوانها «ردوا بي منهل الإنصاف»:

أيبقى خادمُ الآداب حتى	يصادف موتَهُ جوعان عاري
فتبقى بعد مَيْتتي المعالي	عليكَ الدهرَ ياوطني زواري
فشمسُ هُدايَ في الأوطان أضحت	وليس على سناها من غبار
ألم أكُ في طليعة من دَعوها	إلى ما للعارف من منار
ولست أقول هذا القولَ فخراً	فلم أخلق مُحباً للفَخَار
فإن رأت الكويتُ حقوقَ صقر	حقيقات بصون واعتبار
فقد رعت العُلا منهن فيا	ستُبرز وجهه بعد التواري

(ص٢٩٢)

سيأخذ الشاعر «خادم الأدب»، وأحد منتسبي الريادة والنخبة المفكرة الكويت إلى «المعالي»، لأن «شمس هداه»، أي قصائده، هي مصدر النور الصافي «سناه من غير غبار»، الذي سيضيء للكويت طريق النهضة. والوصول إلى المعالي متوقف على تكريم الكويت له، فإن جُحدت «حقوقه» ابتعدت المعالي عن الكويت، وإن روعيت، حصلت الكويت على المجد، «العلا». دلاليا، يصون شبيب لنفسه في هذه الأبيات مكانة أبوية (Patriarchal Position)، فهو المخلص، واهب السمعة، مجازا واهب الخلود والحياة الأبدية. وتجعله هذه المكانة الأبوية الشاعر فوق أي نظرة طبقية. من هنا، لا يخلو أي تصنيف طبقي له من ظلم وزور، كما أن جحود حقوقه تجلب عقابا أزليا كوني الأبعاد، وكأنه غضب من الرب. تتسم النظرة المراتبية البديلة للنظرة الطبقية بأنها مثالية وحداثية في آن واحد فهي لاتقوم على المال والنسب، بل على امتلاك المعرفة وخدمة الشأن العام.

وفي الواقع، تعكس فكرة المراتبية عند شبيب وعلى الرغم من مثاليتها وطبيعتها المطلقة، قلقا بالغا من هيمنة المتلقي فسيولوجيا، ومقارنة بمرحلة بدايات النهضة في أوربا، لم يتواجد في الكويت في المرحلة التي كتب بها شبيب، وهي مرحلة تباشير النهضة والحداثة، نظام أو سلوكيات لرعاية الأدب والأدباء (Patronage System). ففي أوربا رعت العائلات الثرية الارستقراطية، كآل مديتشي مثلا، الأدباء والفنانين ماديا ليتفرغوا لفنهم، مقابل أن يهديهم هؤلاء نتاجهم الفني تكريماً. أما في الكويت فكان بعض الأغنياء يتعطفون ببعض المال أحيانا لمساعدة الأدباء، لكن ليس وفق منظومة حضارية ثقافية شائعة، بل كلفتة أخلاقية ذاتية.

وشكوى شبيب عن بخل الأغنياء هي أيضا شكوى من عدم تبلور نظام رعاية أو دعم للأديب يحميه من هيمنة المتلقي ومن قراءته المغلوطة. وتتضح هذه الهيمنة أكثر ماتتضح في أشعاره التي يبرر فيها، ويندم شديد، اضطراره لكتابة الهجاء أو المديح. يعتذر شبيب لكتابة الهجاء فيقول في قصيدة «ألجؤوني إلى نظمه دفاعا لا هجوما»:

ليأمن لذعَ هَجوي كل قاص	ودان من الورَى مهما أساء
فإني قد رأيت أحق شيء	بإلغاء من الشعر الهجاء
فلست أحب ذكراه ولكن	سوى ماشته التاريخ شاء
ولم أنظمهُ حتى ألجؤوني	إلى تظميه ظلما واعتداء

(ص٥٨-٥٩)

يقول شبيب ليأمن المسيء إلي، من الآن فصاعداً، فإنني التزم الصمت إزاء من يسيء إلي، لأنني أرى أن إلغاء الهجاء من الشعر أحق خطوة اتخذها. ولايحب شبيب أن يذكر الهجاء الذي قاله سابقا، فقد اضطر لقوله دفاعاً عن نفسه من ظلم وعداء شَرِسَيْن. ويندم شبيب في قصائد أخرى على كتابته المديح، فيقول في «ولو قطعوا رأسي»:

وكم صاد استقى غَمامَ قريحتي	ثناءً وبي قد برحت علة الطلس
فأمطرته طوع اضطراري راجيا	مثوبتهُ حتى غدا مُترعَ الكأس
وأنطقتُ فيه ألسنَ المدح ضلة	ولولاي ظلت وهي عنهُ الخُرس
فكان جزائي منه أحسنت حاضراً	وكان حُضوري من بوادره تُرسي
فلما افترقنا نال مني والتقى	بعرضي من بُهتانه الضرسُ بالضرس
وكنت على دهري أؤملُ عونَهُ	فصرتُ وملئي من معونته يأسي
وبت على شعري وإجهاد فكرتي	له ليلتي حتى بدت غُرةُ الشمس
أعض بناني نادما متأسفا	إلى أن خشيتُ العض يفقدني خمسي

(ص٣٢٢)

يشبه شبيب قصائد المديح بالسحاب المحمل بالمطر الذي يسقي أشخاصاً أثرياء ويملأ كؤوسهم بالماء العذب وهم يصدون عنه. ويمدح شبيب من لاينشد وده ولايريه احتراما لأن جوعا شديداً كجوع الذئب «علة الطلس» قد برح به. وقصائد المديح التي كتبها، فيها الكثير من النفاق والكذب «ضلة»، فلولا ظروف الفقر لظل شعره لامباليا «أخرسا» تجاه هؤلاء الأثرياء. ومما يزيد إحساسه بالذل أن هؤلاء أثنوا على شعره علناً في مجالسهم ووعدوه خيراً، لكنه الآن يائس وذليل لأن هؤلاء الأثرياء لم يفوا بوعودهم. وقد سهر مرارا الليل حتى طلوع الفجر يحاول جاهداً كتابة قصائد المديح. لكنه الآن يعض أصابع الندم حتى انه يخشى أن يأكل أصابعه ندماً وحسرة.

فرضت القراءة المغلوطة على الشاعر الانحراف عن منظومته الشعرية بكتابة ماهو سوقي في طبيعته أو ماهو محرف وكاذب. وغضب شبيب من الأغنياء لايعود فقط لعوزه وفقره بل يعود أيضا لضلوعهم الغير مباشر في خيانته لمنظومته.

ولا يرجع توتر العلاقة بين شبيب والمتلقي الحقيقي إلى هيمنة المتلقي الكامنة المتربصة به فقط، بل يعود أيضا إلى النسبية التي لا يمكن التنبؤ بحجمها في استجابة المتلقي الحقيقي. وتجعل هذه النسبية الشاعر يعيش حالة ترقب دائمة. وقد كان شبيب واعيا لنسبية الأمور كالعدل والتقدير، والحصول على الجزاء، وقد عبر عن ذلك في شعره واعتبر هذه النسبية إحدى مفارقات الحياة. وقد أدرك أيضا أن استجابة المتلقي الحقيقي محكومة بنسبية مماثلة، فكما قال في قصيدته التي خاطب بها السيد النقيب، المتلقي المثالي، «المرء حسب سجاياه». وقد عبر عن هذه النسبية في قصيدة «لن يعبث»:

فإن يغضبكُمُ نُصحي فإني ... بسيري في النصيحة لن أريثا
فإني أرتجي لكُمُ انتباها ... ولو حبلُ الرجا أمسى رَثِيثاً
ولو أسمعتموني اليوم قولا ... جريرٌ قبلُ أسمَعَهُ البعيثا
فرب نصيح أقوام شتيم ... أصاروه لحمدهم وريثا

(ص١٧٧-١٧٨)

يؤكد شبيب أنه مثابر على قول القصيدة/ النصيحة مهما كان رجاؤه في تأثيرها على وعي المتلقي ضعيفا. فسيكون للشاعر يوما مكانا مرموقا في وجدان المتلقي. فاليوم يسمعه المتلقي الهجاء والشتائم اللاذعة مثلما هجا جرير في الماضي شخصا اسمه البعيث. لكن قد يأتي يوم ينال الشاعر مديح المتلقي وشكره.

تستند المنظومة الشعرية لشبيب على فرضية أن استجابة المتلقي المفترض تتوافق مع الخطاب الشعري، وأن النسبية المطلقة في تأويل نية الشاعر ومعنى القصيدة ورسالتها يقيدها المنطق والعقل، وهما الأرضية التي تقوم عليها المعرفة والأخلاق والنهضة والحداثة. وشكوى شبيب من عدم تجسد هذه الفرضية لايعني أن خطابه الشعري لم يسع لتنصيب قراءة معينة مقيدة يستهدفها الشاعر ويعتبرها «القراءة الصحيحة». من هنا لايقبل الخطاب الشعري لشبيب بالنسبية المطلقة لاستجابة المتلقي، فهذا ليس من منطلقات القصيدة / الخطبة، والشاعر/ المنقذ. ومع أن تأويل النص الشعري فعلُ اتصال، إلا أنه فعلُ اتصال مقيد، قائم على صيغة محددة للسلطة تعتمد على الثنائية (المعلم/ المريد)، وبمقتضى هذه الصيغة تكون الجدلية بين المتكلم والمتلقي غير تبادليه بشكل متكافىء وبشكل مطلق. فكيف هندس شبيب سلطة الخطاب الشعري ليقيد استجابة المتلقي وليلتمس القراءة المرغوبة؟ ماهي استراتيجيات نصوصه؟.

من منطلق المنظومة الشعرية الشبيبية، تتقمص اللغة الواقع. واللغة مرآة للواقع، ولذلك يتعكس الواقع بها بكل وضوح وجلاء. وهذه التبادلية المتكافئة بين الجانبين حقيقة راسخة. الخطاب الشعري البلاغي التقليدي، بعكس الخطاب الشعري الرومانسي والحداثي، ليس أداة لتعكير صفو مسلمات المتلقي حول كفاءة اللغة، فهي ليست منطلقا للتساؤل حول المعضلتين: القصور الأزلي للغة والغموض الأبدي للواقع.

ويهيمن هذا الموقف التقليدي البلاغي من اللغة والواقع على معظم قصائد شبيب، ويبدو جلياً في قصيدة «التمويه جبن» وعنوانها، كما يلاحظ القارىء، وضعي (Positivistic) وتتسم استنتاجاتها باليقينية:

إذا مـاكـاتـبٌ أضنـاهُ حقـد ... على قُـرنـائـه بين الأنـام
هجاهُم ثـم سمـى الهجوَ نقـداً ... ليبقـى خـافيـاً سُـوء المرام
وتسميـة الفتـى الأشيـاء زوراً ... تجر على الفتـى صفـة المقـام
فـوجـهُ القصـد يلغـي مُجتليـه ... جليـاً واضحـاً رغـمَ اللثـام
وعـن جبـن تكشـف مـن يُغطى ... عـن النـاس العـداوة بـابتسـام
إذا مـاشئـت أن تبقـى حميـداً ... فـلا تضـع اسـم حـل للحـرام
فما ينسـى الـورى بحـث المعـاني ... اذا مـا ريـن تـزويـر الأسـامـي

(ص٤١٥-٤١٦)

يؤكد شبيب أن الهجاء الذي مصدره الحقد مختلف تماماً عن النقد. أما التلاعب في تسمية الأشياء فهي حيلة رخيصة لإخفاء سوء النية. وتسمية الأشياء زوراً لن تنطلي على المتلقي الجاد. وعلى الرغم من محاولة المتكلم، قائل الهجاء، التضليل، إلا أن القصد يشع دائماً من خلال اللغة. وتتطلب الفضيلة أن نحترم التبادلية بين اللغة وحقيقة الواقع، فلا نسمي الحرام حلالاً. فآجلاً أم عاجلاً، سيحث المتلقي الجاد عن المعنى الحقيقي ويكتشفه كاملاً.

ويعج خطاب شبيب، أيضاً، بالثنائيات الضدية اليقينية. ولنأخذ على سبيل المثال أبياتاً من قصيدة «لهفي على الفصحى»:

إن يَـرمنـي لما انبريـتُ مـدافعـاً ... عنـك الجهـولَ بـأسهـم البُهتـان
فغـدا وراح يـذيـعُ عنـي أننـي ... ممـن يخالـفُ شرعـة الأديـان
فـالله يعلم كـذبَ ماهـو قـائلٌ ... واللـهُ أعبُـدُ لا بنـي الإنسـان
ما انفـك ذلك دأبَ كُـلُ مضلـل ... نجس السريرة فـاسد الـوجدان
فـإذا اتقـوا مـن مصلـح تنبيهَـهُ ... للغـافلين رمـوه بـالكُفـران
كـي تصرف الـدهماء عنهُ وجوهَها ... طـوعـاً لسـوء الظـن والحُسبـان

(ص٤٣٨)

يتخلل هذه الأبيات ثنائية ضدية قاطعة بين الشاعر المصلح، والمضلل/ المتزمت، فالشاعر مخلص يدافع عن الفصحى، والمضلل يرميه «بسهام البهتان». الشاعر يسير على شرعة الأديان وإسلامه صحيح، بينما المضلل «يخالف شرعة الأديان»، لأنه يكفر مسلماً. الشاعر طاهر أما المضلل فهو «نجس السريرة فاسد الوجدان».

وتحاول الطبيعة الصارمة لهذه الثنائيات الضدية إجبار المتلقي أن يحدد موقفه من هذين الطرفين وذلك بالتماثل إعجابا أو تعاطفا مع الشاعر، والتماثل تهكماً ضد المتزمتين. ويقينية الثنائيات لا تسمح له بتبني الحياد أو حتى بتخيل موقف توفيقي. ضمنياً، يثبت شبيب سلطة النص بإضفاء خصائص المعرفة، الفضيلة، والمركزية على الذات الشعرية. فالشاعر هو النموذج الذي يحتذى به. وتحديداً فإن نية الشاعر هي البعد الأخلاقي المركزي في القصيدة، ولذا نرى في كل قصيدة شبيبية إعلاناً للنية. والهدف من الثنائيات الضدية والخصائص المميزة للذات الشعرية، هو تغيير وتحريك القناعات الفكرية للمتلقي لتصبح أكثر تماثلا مع قناعات المتكلم.

ومن استراتيجيات الخطاب الشعري عند شبيب تقديم القصيدة للمتلقي كتجل للعقل والمنطق. ففي قصيدة «لاراحة بلاتعب» يوظف شبيب في نهاية الأسئلة البيانية ويكدس البراهين التي تحسم الجدل حول أهمية العلم الحديث لصالح موقفه النهضوي.

تسنمت العليا معاشرُ لم تزل ... تجد لها والجد من سُبُل الغَلَب
وتم بفضل العلم فيهم وئامُهُم ... ونحن كما شاءت جهالتنا شُعَب

. . . .

وهل وهب اللهُ الوهوب لأمة ... رُقياً ولم تمدد إلى ذلك من سبب
وهل سبب كالعلم يوصل أمة ... من المجد ماحبت وفوق الذي يحب

(ص٧٧)

تحمل هذه الأبيات المناشدة المنطقية التي تهدف إلى تكثيف تأثير القصيدة لتتجل الاستجابة التطهرية عند المتلقي. وأحد مضامين التطهر عند أرسطو هو التخلص من اللاعقلية (Irrationality) والهواجس التي تتحكم بالمتلقي، أي أن التطهر ينطوي على إعادة ترتيب القوى التي تتحكم بالنفسية الإنسانية لتصبح السيطرة للعقل بدلا من العاطفة والهواجس. والاستجابة التطهرية التي تستهدفها المناشدة المنطقية، هي التخلص من الشك والريبة في الحداثة، والخوف من نتائجها. من هنا يعج خطاب شبيب الشعري بكم هائل من التفاصيل الإثباتية حول علاقة العلم بتقدم الدول الغربية وبروزها كقوى طاغية، كما يشيد الخطاب مراراً بسبق مصر إلى الحداثة والنهضة وريادتها بسبب ذلك.

ويمتلىء الخطاب الشعري لشبيب بالشكوى الذاتية، وهذه الشكوى استراتيجية نصية أخرى هدفها المناشدة الشعورية أو العاطفية. فالمنظومة الشعرية عند شبيب تفترض أن تأثير القصيدة لايأتي فقط من مناظرات فلسفية تجريدية ونظرية محضة، بل تأتي أيضا من المناشدة المباشرة الآنية لإنسانية المتلقي، أي لضميره وحسه الإنساني. يقول شبيب في قصيدة «حق شيخوختي على وطني»:

ولم أرد من بلادي أن تُجازيني ... بالصاع كيلَ مُجاز مُنصف صاعَا
كلا فما أنا ممن يبتغون بما ... يأتون من خدمة الأوطان أطماعا
لكن شيخوختي على حمل أزمتها ... ضاقت فأسمعتكم شكواي مُلتاعا
وحق شيخوختي باد على وطني ... ومثله صان وجه الحق أو راعى

(ص٣٥٤)

وفي قصيدة «من الجور» يقول:

ولم يبرَح بمحض النصح شعري — على أسماعهم حُبا يطوفُ
وجَوراً أن يُجازي الحب بغضاً — وأن يُجزى الطبيب بما يزوفُ

(ص ٣٥٧)

تناشد هذه الأبيات المتلقي شعورياً، فشبيب هو المتفاني، وهو الكهل المظلوم، وهو المعطاء الذي جوزي بالعقوق والجحود. وتهدف المناشدة العاطفية هنا إلى تفعيل الاستجابة التطهرية. فالمتلقي يتماثل مع المتكلم/ القدوة/ المظلوم، ويحس بمرارة ومأساوية تجربته، ويحس بتأنيب الضمير الذي يجعله ينظر بعطف وبر بدلاً من موقف اللامبالاة أو العداء. وتدرك المنظومة الشعرية لشبيب أن المناشدة المنطقية قد تنجح في الحصول على الموافقة الفكرية، لكنها قد لا تولد في المتلقي الاستجابة العاطفية التي تؤدي إلى تحريك الإدارة لإنجاز فعل ما. وتدرك المنظومة أيضا أن المنطق أداة اتصال بين الشاعر والمتلقي المثقف، لكن المناشدة العاطفية هي أداة اتصال بين الشاعر والجمهور العادي الغير متعلم، وعموما يشعر المتلقي لشعر شبيب أن الخطاب يحاصره تماما بمناشدتيه المنطقية والعاطفية. من منطلق الحصار هذا، يفرض الخطاب الشعري على المتلقي الإنصات للنص كواجب أخلاقي. والإنصات للنص هو الخطوة الأولى للقراءة «الصحيحة» المرغوبة. فالإنصات فعل طاعة، وينطوي على إعطاء الأولوية لصوت الشاعر (الآخر بالنسبة للمتلقي)، وإقصاء صوت المتلقي (صوت الأنا بالنسبة للمتلقي)، أي انه إعطاء المركز/ الحضور للشاعر وإقصاء المتلقي للهامش والغياب.

يحاصر الخطاب الشعري لشبيب المتلقي أيضا بالصور البلاغية الوضعية، والخاصية الأولية التي تسترعي انتباهنا عند تفحص صور شبيب البلاغية في شعر الشكوى أنها ليست مكثفة وأن لها مدلولاً مباشراً، ومحدوداً، وسهل الفهم. والخاصية الثانية أنها حسية مادية، والثالثة أنها مبنية على ثنائيات ضدية صارمة مثل نور/ ظلام، شمس/ خفاش، شمس/ ليل. والخاصية الرابعة أنها براغماتية، فهي تشرح منطلقات المنظومة الفكرية وتوزع طرفي الثنائيات الضدية حسب خانتي الخير أو الشر، وهذه الصور البلاغية ليست فضاء تجربة جمالية عند المتلقي، وهي لا تضمن أو حتى توحي برحلة معرفية أو توغل معرفي حول ماهية الواقع. وتهدف صور شبيب عن الظلام والنور، الصقر المجنح، والصقر المخذول، إلى إحياء الحواس كخطوة أولية لتلقين المتلقي «الحقيقة» حول ماهية قطبيّ الثنائيات الضدية، ولأن هدفها إرشادي برغماتي فهي مغرقة بالمحلية، أي أنها مستمدة من البيئة المحلية للمتلقي، وتتخذ أحيانا الطابع الفولكلوري كما في الثنائية الضدية الذئب/ الشاه وكما في كتابة «اللؤلؤ الرطب»، والتي تدل على القصيدة المحبكة الجميلة النظم في قصيدة «حبي يجذبني»، وتدل على المكافأة أو الهدف المنشود في قصيدة «المرء حسب السجايا». ومثلما تفترض منظومته الشعرية تطابق اللغة والواقع، تفترض أيضا انعكاس الواقع في الصور البلاغية ويصبح النظر إلى الصورة البلاغية كالنظر إلى اللوحة المرسومة، ومعنى هذا أن تلقي الصورة البلاغية، يتزامن تماما وبسهولة مع إدراك دلالتها. وهكذا يكون تلقي الصورة البلاغية، والمتعة والاستجابة اللتان تتولدان منها آنية، وكأن تلقي النص يماثل تجربة إدراك حسية اعتيادية لأشياء مادية حولنا. وتتشابه إلى حد كبير منظومة شبيب الشعرية في موقفها

من ماهية ودور الصور البلاغية مع مقولة البلاغة الكلاسيكية الغربية «كما في الرسم كذلك في الشعر» (Ut Pictura Poesis)، والتي ذكرها الشاعر الروماني، هوراس (Horace) في أطروحته «فن الشعر» Ars Poetica، وهي الأطروحة التي أثرت كثيراً في خطاب النقد الأوروبي في القرن الثامن عشر.(٢١)

نص شبيب نص مغلق، وتنطبق عليه سمات ما اصطلح الناقد الفرنسي رولان بارت (Roland Barthes) على تسميته بـ «النص المقروء» (Readerly Text).(٢٢) وعلى الرغم من صعوبة أسلوبه، واستخدامه لألفاظ وعبارات مهجورة، إلا أن هذا النص يخلو من الغموض ومن الفضاءات التي تسمح للمتلقي أن يحلق في عالم النص، وأن يملأه بخبراته المعرفية والتأويلية الذاتية. وهو نص مؤدلج، يغلق الباب على تعددية التأويل لأنه يجيب على الأفكار والإشكالات المطروحة بأجوبة وضعية قاطعة. وبسبب سمات النص هذه يكون المتلقي لشعر شبيب مستهلكا للمعنى، لامنتجا له. وإن كانت صيغ التماثل التي استهدفتها منظومة شبيب تدعو للمعايشة بين الكاتب والمتلقي، فهي معايشة محكومة بشروط. من هنا يُشفر شبيب نصه بشكل شامل وحذر وعلى جميع مستويات النص، كي ينجح في السيطرة على نسبية الاستجابة عند المتلقي. فعلى سبيل المثال يوظف شبيب مفهوم «حركة التاريخ»، فيقول في قصيدة «ذكرى مولد الرسول صلعم»:

وبقـاءُ المُضللين شقـاءٌ ... لبنينـا، وبعـدُ في الأحفـاد

إنما كـانت العمائم عُنوا ... نُ المعالي والمجد في الأجداد

يوم كانوا ملوك هذي البرايا ... في دمشق وبعدُ في بغداد

وبلاد زهت بصقر قريش ... يوم تحليقه بتلك البلاد

لا تلوموا على العمائم من صا ... لَ بجند من القوافي الشداد

...

نحن لولا شرورُهم ما غَدَونا ... لسيوف العدا من الأغماد

(ص٢١٣-٢١٤)

تقارن هذه الأبيات ماضي وحاضر الأمة العربية. دلالياً، يرتبط الماضي بالمجد والعلم والإسلام الحقيقي. وكان أصحاب «العمائم» آنذاك عنصراً فعالاً وبناء في الحضارة والنهضة وسيادة الأمة. أما الحاضر فيتسم بالخنوع، والجهل، والإسلام المزيف، وفيه أصبح أصحاب العمائم سببا «للشقاء».

وتوحي القصيدة أن حركة التاريخ دورية. فعودة الماضي ممكنة لأنها مرتبطة بسيادة العلم والعقل من جديد. وتوحي الأبيات أن كل مايفعله الخطاب الشعري النهضوي هو تدوير عجلة الزمان لتعاود حركتها الدورية. وليصبح الماضي حاضراً، والحاضر ماضياً. ويرسخ تصور الحركة الدورية للتاريخ كما وظفها شبيب «سلطة النص» بطريقتين، فمن ناحية يشير النص إلى أنه يتضمن بعداً أخلاقيا لأنه يتبنى أفضل مافي الموروث الثقافي للأمة، ومن ناحية أخرى يحدد النص مسار خيال المتلقي ويرتب مفاهيمه حسب مورد معرفي حدده

الشاعر ليغرف منه المتلقي، وهذا المورد هو الحضارة الأموية والعباسية والأندلسية، وبالطبع تنتقي قراءة شبيب خصائص هذه الحضارات حسب موقفه النهضوي التنويري، وليس حسب دراسة علمية موضوعية ترى كلا من نواحيها السلبية والإيجابية.

ومما تقدم نستنتج أن أربعة عوامل صاغت المنظومة الشعرية لشبيب، وهي نهضوية فكره ومعتقداته، رؤيته الغير نخبوية لمتلقي القصيدة، إدراكه لمحلية الشاعر وموضوعات الشعر، وتبنيه الخطابية كمنطلق جمالي وشكلي لقصائده. وعلى الرغم من طبيعة هذه المنطلقات، فقد تضمن شعره ديناميكية تنقذه من الجمود، وهي تنبع من الصراع بين الشاعر وخطابه الشعري من ناحية، والصراع بين الشاعر والمتلقي من ناحية أخرى.

من هنا يتولد شعر الشكوى عند شبيب من تقاطع وتداخل ثلاثة أبعاد: المنطلقات الفكرية التي صاغت منظومته الشعرية، ديناميكية الصراع الذي عانى منه، وطبيعة المرحلة التاريخية التي عاشها.

وتثير المنظومة الأدبية الشبيبية تساؤلات شتى لاتزال جوهرية وفي مركز دائرة الاهتمام الأدبي المعاصر وأهمها على الإطلاق إشكالية القراءة المغلوطة، وماهية القراءة الصحيحة وتحديد مراسيمها، وأهمية ترسيخ تراث أدبي كويتي يرسم للخطاب الشعري المنتج أفقاً يستشف منه الشاعر توقعات المتلقي، ويستقبل من خلاله المتلقي القصيدة. وفي غياب هذا التراث الأدبي المترسخ في الوعي، يستقبل دائما المتلقي الحقيقي كل قصيدة في سياق تجربته الحياتية الخاصة، وهكذا يظل المتلقي أسير هذا السياق الفردي الضيق، ويظل الشاعر رهين النسبية المطلقة لاستجابة المتلقي وسمتها الشخصية الذاتية، الغير مصقولة. ونستنتج من هذا أن ترسيخ تراث أدبي كويتي يمد في الواقع جسوراً بين الشاعر والمتلقي الجاد، سواء كان هذا الشاعر تقليديا شعبياً أو نخبوياً حداثياً.

خلاصة، لاتزال دراسة شعر شبيب، وعلى الرغم من تقليديته، تفتح لنا آفاقا نقدية هامة على الشعر الكويتي. فشبيب نموذج جليل للمثقف الجاد الذي تفاعل مع عصره، آمن أن للأدب مركزية مطلقة في إحياء وتأصيل روح النهضة والحداثة الاجتماعية. ويشكل تطلع شبيب النهضوي جسر اتصال بين الشعر الكويتي في بدايات هذا القرن، والشعر الكويتي المعاصر والذي تستحوذ قضية الحداثة الاجتماعية على جانب كبير من اهتمامه. لهذا كله، يستحق شعر شبيب إعادة اكتشاف.

الهوامش

(١) ظهر هذان المصطلحان في كتابات الناقدين الأمريكيين وليام ومزات (William Wimsatt) ومونرو بيردزلي (Monroe Beardsley). ويعرف الناقدان المغالطة القصدية (Intentional Fallacy) بأنها نقد وتقييم العمل الأدبي من خلال محاولة التعرف على قصد المؤلف ومحاولة قياس إذا ماكان قد نجح في تحقيقه بدلا من الهدف الحقيقي للنشاط النقدي، وهو التركيز على العمل الأدبي نفسه كنص له كينونة مستقلة عن ذات المؤلف.

أما المغالطة التأثيرية (Affective Fallacy)، فهي الخلط بين ماهية القصيدة وبين تأثيرها النفسي على القارىء.

ويهدف الناقدين من تقديم هذين المصطلحين هو التأسيس لنزعة نقدية تحليلية تتسم بالموضوعية العملية، وتحترم النص الأدبي ككينونة لها وجودها الانتولوجي المستقل عن ذات المؤلف أو ذات القارىء. انظر:

W.K Wimsatt and Monroe Beardsley, The verbal Icon: Studies in the Meaning of Poetry (Lexington: U of Kentucky Press, 1954).

(٢) للاطلاع على شرح مختصر ووافٍ حول النظرية البنيوية للغة انظر كلا من:

- د. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٢، ص١٧، ٢٧.

- د. سعد البازعي ود. ميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٥٥، ص٢٦، ٣٨.

(٣) مصدر جميع الاقتباسات الشعرية في هذا البحث هو ديوان صقر الشبيب، جمعه أحمد البشر الرومي، راجعه عبدالستار أحمد فراج، الناشر مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٦٨.

(٤) ينطلق جوناثان كولر (Jonathan Culler) في نظريته النقدية من معارضة فكرة «التأويل» (Interpretation) وتعدد القراءات كما طرحتها مدرسة النقد الجديد في أمريكا (New Criticism). وقد اهتم كولر بكيفية التأويل وشروطه التي تجعل النص الأدبي مفهوما لدى القارىء. ويعتمد كولر في نظريته على التوفيق بين بنيوية كلود ليفي ستروس ورومان ياكبسون من ناحية، والسيمياء من ناحية أخرى. ويطرح كولر فكرة «المنظومة البنيوية» (Structuralist Poetics) ويوظفها كنموذج فعال لقراءة الأدب ولتفسير البنية (أو النظام المستقر) التي تجعل للأدب قدرة تأثيرية. وتعتمد فكرة المنظومة البنيوية على فكرة الكفاءة الأدبية (Literary Competence)، وهو توسيع لمفهوم ناحوم تشومسكي (Noam Chomsky) للكفاءة اللغوية والتي بناها على ثنائية الكفاءة/ الأداء (Competence/performance).

ويورد د. سعد البازعي ود. ميجان الرويلي شرحا موجزا وشاملا لفكرة كولر فيكتبان أن كولر «يحاول (قياسا) أن يوجد نظرية للأدب تقوم بالنسبة للغة مقام القدرة/ الكفاءة عند تشومسكي، وتكون الأدائية هي الأعمال الأدبية المختلفة التي لايتسنى لها الظهور أو الفهم إلا إذا تمتع القارىء أو الناقد بالقدرة/ الكفاءة الأدبية. فمن يتحدث عن نص أدبي أو يعالجه لابد أن يعتمد على فهم مضمر (ومسبق) لعملية الخطاب الأدبي وتكونه. هذا الخطاب الأدبي (قوانينه وأعرافه وتقاليده) هو ما يبحث عنه القارىء أو الناقد. ودون هذه المعرفة المسبقة تتحول الأنواع الأدبية إلى طلاسم عند القارىء حتى وإن كتبت بلغته الأم. فالقصيدة عند من لم يكتسب القدرة الأدبية تربك القارىء ليس لأنه لايفهم اللغة وإنما لأنه لايدرك ولا يمتلك القدرة/ الكفاءة الأدبية التي تساعده على قراءة القصيدة كـ(أدب)، أي هو لم يتمكن من (نحو) الأدب، النحو الذي يؤسس النظام الأدبي بنية ومعنى».

انظر كلا من:

Jonathan Culler, Structuralist poetics: Structuralism, linguistics, and the study of literature (Ithaca: Cornell University Press, 1975) PP. 113-131.

- البازعي والرويلي، دليل الناقد الأدبي، ص٩٤.

(٥) انظر على سبيل المثال:

- J. Hillis Miller, The Ethics of Reading (New York: Columbia University press, 1987).

- Robert Scholes, Protocols of Reading (New Haven: Yale Up. 1982).

(٦) لم يكن هجوم المتزمتين على الأدب والأدباء يتسم دائما بالاعتدال، إذ كان يجنح بين حين وآخر إلى حد التكفير والتهديد. ويذكر عبدالعزيز الرشيد أن بعض رجال الدين المتزمتين كانوا يقدمون إلى مساجد الكويت ويحرضون الناس ضد المثقفين، ويذكر منهم على سبيل المثال الشيخ عبدالعزيز بن صالح العلجي الاحسائي والذي كانت له تعاليم وفتاوى في غاية التعصب، وكان له أيضا بعض المريدين المتحمسين. ويكتب عبدالعزيز الرشيد أنه «صرح بعض معتقديه في مجلس عام بقوله (إن قتل ثلاثة من أهل الكويت ثمن لدخوله الجنة بغير حساب الشيخ يوسف بن عيسى الجناعي، والشيخ صقر بن سالم الشبيب وكاتب هذه السطور). وقامت قيامة بعض السفلة على شاعر الكويت (شبيب) أيضا عندما نشرت له مجلة المرآة الجديدة قصيدة بعنوان (يضر النصح).. قامت قيامة ذلك السفيه على الشاعر الفاضل إذ فهم من قوله هذا (أي قصيدة شبيب) انه لايرى فرقا بين المسلم والكافر حتى قال كنت شاكاً في تدهوره وكفره. أما الآن فقد اتضح لي ذلك وهناك تمالأ هو وأسافلة مثله على قتله، ولكن الشاعر وقد علم بما بيت له حاول مغادرة الحي الذي كان مقيما فيه إلى حيث يأمن على نفسه من الكويت، خاصة وقد أشار عليه بعض إخوانه المخلصين بذلك فأعلن بيع بيته».

انظر: عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة بإشراف يعقوب عبدالعزيز الرشيد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت،

١٩٧٨، ص٣٤٧.

(٧) انظر:

Aristotle, Poetics Trans. Leon Golden (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, 1968), ch. IV (pp. 7-9).

(٨) Hans Robert jauss, Aesthetic Experience and Literary Hermenentics, trans. Michael Shaw Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1984), P.33.

(٩) Jauss, Aesthetic Experience, pp. 34-35

(١٠) Ibid, pp. 35-36

(١١) Ibid, p.35

(١٢) Ibid, pp. 154-188

(١٣) Hans Robert Jauss, Toward An Aesthetic of Reception, trans. Timothy Bathi (Minneapolis: Univ. of Minnesota press, 1983) pp. 23-24.

(١٤) د. نورية صالح الرومي، الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطوير، الكويت، ١٩٨٠، ص٣٠٥.

(١٥) د. نورية الرومي، الحركة الشعرية، ص٢٩٨، وص٣٠٩.

(١٦) تزخر الدراسات النقدية العربية بمحاولات عديدة لتعريف وتعريب هذا المصطلح، ولعل من أبرزها وأوضحها ماقام به هاشم صالح من محاولات، وقد شرحها بأنها «مجمل المسلمات الضمنية التي تتحكم بكل الإنتاج الفكري في فترة معينة دون أن تظهر إلى السطح» أي اتجاه اللاوعي المعرفي لفترة بأسرها»، إنها «المنظومة الفكرية» أو «نظام الفكر».

هاشم صالح «الترجمة والعلوم الإنسانية: محمد أركون نموذجا «في أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟»، تأليف محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، ص٧.

للاطلاع على تعريف وشرح ميشيل فوكو لهذا المفهوم، انظر:

Michel Foucault, the Archaeology of knowledge, trans. A. M sheridan Smith (New York: pantheon Books, 1972), PP. 191-192.

(١٧) يوظف هذا الجزء من البحث بعض مفاهيم الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا (Jacques Derrida) بشكل فضفاض وبحرية نسبية. ويعرف دريدا في كتابه Writing and Difference ميتافيزيقية الحضور (Metaphsics of Presence) بأنها الفرضية الفلسفية التقليدية التي تؤمن بوجود مرجعية واحدة تعطي الخطاب المتبع بمفهومه (الشامل الكلي) معناه الواضح، الشامل، الكامل. وتتخذ هذه المرجعية أو المركز تجليات مختلفة، فقد تكون تجلياتها مفهوم الإله الواحد أو الحقيقة (بمفهومها المطلق)، أو الأصل أو الأنا. ويصور هذا المركز حضوره وسلطته بأنها سرمدية، وشاملة وطاغية، وكل شيء يعود إلى هذا المركز.

أما مفهوم «الأثر» (Trace) عند دريدا، فهو مفهوم غامض، ويتملص من كل تعريف قاطع، وقد قدمه دريدا في كتابيه Positions وOf Grammatology. ويستخدم دريدا مفهوم «الأثر» في سياقات مختلفة، وقد يكون الخيط الأول لطرح هذا المفهوم هو حقيقة أن دريدا صاغ هذا المفهوم بناء على نظرية فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) عن اللغة في كتابه Course In General Linguistics. وتقول نظرية سوسير إن اللغة نسق من العلاقات غير السببية (Arbitrary Signs)، وكل علامة تتكون من دال ومدلول، ولايؤدي أي دال وظيفته لكونه صوتا له دلالته المباشرة على شيء أو معنى، بل لكونه في جوهره، مختلف عن غيره من الدوال. وهكذا فمعاني الكلمات غير ثابتة، وهي تتوقف على عاملين: موقعها في الجمل، واختلافها عن غيرها، الكلمات، إذن، تخلق دائما معاني جديدة، ولا تتوقف عملية التوليد اللانهائي هذه.

يقدم دريدا مفهوم الأثر لينتقد الفكر الأوربي المبني في فرضياته على إعطاء الامتياز «للحضور» وليذكرنا بأن حقيقة حضور شيء ماليس مطلقا، بل متوقف ومشروط بما هو غائب، وأن كل حضور هو حضور نسبي. من هذا المنطلق يكون الأثر أحد أبعاد مفهوم العلامة كما وصف بنيتها سوسير. ويترادف مفهوم الأثر عند دريدا مع معاني أخرى مثل «الغياب» و«الاختلاف» والتي من دونها لاتتكون ولاتنتج العلامات. باختصار، فإن مفهومي «الحضور» و«الأثر» محاولة من دريدا لتقويض النمط الابستيمولوجي (المعرفي) التسلطي الذي هيمن على ثقافة وميتافيزيقية الغرب. انظر كلا من:

- Jacques Derrida, Writing and Difference, trans. Alan Bass (Chicago: Univ. of Chicago press, 1978).
- Jacques Derrida, Positions, trans. Alan Bass (Chicago: Univ. of Chicago press, 1981), pp 26-29.
- Jacques Derrida, Of Grammatology, trans. Gayatr: C. spivak (Baltimore: The Johns Hopkins Univ. Press, 1976) p.167.

استقى هذا الجزء من البحث في ترجمته وشرحه لمصطلحي «الأثر» و«الحضور» ومضامينها بعض التفاصيل من شرح وترجمة د. سعد البازعي وميجان الرويلي للمصطلحين. انظر دليل الناقد الأدبي، ص٥٥، ٦٥.

(١٨) عبارتا «المختلف المثبوذ» والنقيض المنبوذ» هما ترجمة د. سعد البازعي ود. ميجان الرويلي لمصطلحي الآخر «Other» و«الأثر» «Trace» عند دريدا. انظر دليل الناقد الأدبي، ص٥٥، ٥٩.

(١٩) أحمد محمد العلي، شعر صقر الشبيب: دراسة وتحليل، منشورات ذات السلاسل، الكويت١٩٨٦، ص١٢٣-١٢٤.

(٢٠) د. نورية الرومي، الحركة الشعرية في الخليج العربي، ص٣٠٥.

- عبدالله زكريا الأنصاري، صقر الشبيب وفلسفته في الحياة: دراسة وتحليل، المطبعة العصرية، الكويت١٩٧٥، ص١٤٣-١٥٦.

(٢١) Horace, "The Art of Poetry", trans. Burton Raffel in The Critical Tradition: Classic Text, and Contemporary Trends, ed. David H. Richter (New York: St. Martin's Press, 1989), p.75.

(٢٢) يصنف رولان بارت (Roland Barthes) النصوص الأدبية إلى نوعين: نصوص مقروءة (Readerly Texts) ونصوص مكتوبة (Wrigerly Texts). ويتسم النص المقروء بأنه لايسمح بتعدد القراءات، لأنه ينظر للقارىء كمتلقي سلبي ينحصر دوره في استقبال معنى ورسالة النص. وتكون عملية القراءة عملية استهلاك محضة للنص. أما النص المكتوب فيتملص من جميع القراءات المؤدلجة، ويسمح بتعددية القراءة. ويمنح هذا النص القارىء دوراً إيجابياً، فهو يدعو القارىء للمشاركة الحقيقية في عملية التأويل وإنتاج المعنى وبذلك تكون كل عملية قراءة له عملية «كتابة» أو «خلق» جديدة.

- Roland Barthes, SIZ, trans, Richard Miller (New York: Hill and Wang, 1974) p.

المكان في قصص وليد إخلاصي

(خان الورد) أنموذجا

لؤي علي خليل

لماذا المكان؟ ولماذا وليد إخلاصي؟

إن أهمية المكان في هذا البحث وفي هذا الوقت بالذات تكتسب قيمتها من بعدين مهمّين: بعد فني، وبعد حياتي. فأما الفني فباعتبار المكان أحد عناصر السرد المهمة في النثر الأدبي. وأما الحياتي فيكمن في الذاكرة الجمعية للحضارة العربية الإسلامية، تلك التي عانت كثيرا من فقد المكان ومازالت تعاني. حتى غدا الاشتياق إلى المكان الضائع ملمحا من ملامح شخصيتنا.

وأما وليد إخلاصي، فلما عرف عنه من عشق للمكان في أدبه.

وقد مالت الدراسة إلى نتاجه القصصي لا الروائي، ليتميز البحث بشيء من الجدة على المستوى التطبيقي، فقد اعتاد عدد من النقاد أن يعتمد على الرواية في مثل هذه الدراسة، مهملاً بذلك القصة لأسباب تتميز بها الأولى عن الأخرى، فالرواية تتمتع ببنيتها السردية الطويلة وكثرة شخوصها وفضائها الواسع الذي تتحرّك فيه. ويبدو المكان فيها غنيا واضح المعالم يتفاعل مع الشخوص بوضوح. على حين يصعب تقفي أمكنة القصة القصيرة لأنها محكومة بقصر سرديتها وتكثيف زمانها وشخوصها، كما أن المكان فيها مجرد رمزي، تظهر بعض ملامحه وتختفي الأخرى، ليقوم المتلقي برسمها أو تخيلها واستكناه دلالاتها، أو قد يغدو المكان عناصر تثبيت تمنع الأحداث من التبعثر في فضاء التعميم، وتمنحها خصوصية البيئة. وهكذا تقدم القصة موقفا مكثفا لا يتسع لتقفي الأبعاد المكانية بوضوح إلا إذا كانت هي نفسها محور القصة.

ولكننا في خان الورد نتخلص من كثير من هذه العقبات، لأنها مبنية على مفهوم التقاطب القائم بين المكانين القديم والجديد. مما يعني أن للمكان فيها حضورا يتيح مثل هذه الدراسة. ولكي لا نبقى أسيري قصر القصة وتكثيفها، رأينا أن ندرس المجموعة كلها على أنها قصة واحدة.

ونود أن نشير منذ البداية إلى أن نتائج هذه الدراسة ستكون خاصة بنتاج وليد إخلاصي القصصي، لا بالفن القصصي بوجه عام. وقد قامت هذه الدراسة على ربط المكان بعناصر السرد الأخرى: الشخصيات، الزمن، اللغة. . . إلخ، ثم رصد أهم أبعاده الرمزية والرؤيوية.

صورة المكان في القصص

تبدأ عملية المباغتة الجميلة التي يمارسها المكان ضد المتلقي في خان الورد منذ السطور الأولى: هل حقا تمتلك الأمكنة التي نمر بها كل يوم في حياتنا اليومية هذا الحضور، وهذا الحنان الدافيء؟

إنها الدهشة الجميلة، الفجاءة التي تحرك فينا مشاعر الألفة والالتحام مع تفاصيل مكانية كادت نفعية الحياة المادية تنسينا إياها.

ترتبط ناصية الحركة في مجموعة خان الورد بالتقاطب القائم بين المكانين: القديم والجديد. فتبدو الصورة العامة للقصص مؤلفة من حلقة حركية واسعة، تشكلها الحدود المادية الحسية للمكان، من خلال أبعاده: (طول، عرض، ارتفاع، عمق). وهذه الحلقة تؤطر لمجموعة من الحلقات الحركية العميقة التي تتشكل بأبعاد مجردة، معنوية، ترسمها الأحداث، فصراع (الوجود المادي) بين المكانين اللذين يتنازعان حيّزا واحدا يحمل بين طياته صراعات عدة: اجتماعية، سياسية، ثقافية. . .

يظهر المكان في القصص بأشكال مختلفة، تبدأ من الغرفة، وتنتهي بالشارع. وتحتل الأحداث موقعها ـ غالبا ـ في الأماكن المغلقة: (الخان، القصر، المقهى، الغرفة. . .) على حين تبدو الأماكن المفتوحة (الشوارع، الحارات) جسورا تعبرها الشخوص إلى الأماكن المغلقة التي تمارس فيها أفعالها. ولذلك بدا ارتباط الشخصيات بالأماكن المغلقة أعمق من ارتباطها بتلك المفتوحة.

المكان - الشخصيّات

(في بعض الأحيان نعتقد أننا نعرف أنفسنا من خلال الزمن، في حين أن كل ما نعرفه هو تتابع تثبيتات في أماكن استقرار الكائن الإنساني الذي يرفض الذوبان)[1] بهذه الأسطر القليلة يشرح (غاستن باشلار) الرؤية الإنسانية للمكان، فالمعرفة ترتبط بـ (تتابع تثبيتات في أماكن)، تبدأ هذه الأماكن منذ لحظة الخلق الأولى، حيث يتشكل المكان الأول (الجسد: مكان الروح)، ثم تستمر الحياة البشرية عبر عوالم من الأمكنة، عوالم من الأشياء.

وقد اكتسب المكان ـ لارتباطه بالإنسان ـ معاني عدة: فقد غدا البيت ـ مثلا ـ (ركننا في العالم، إنه كما قيل مرارا: كوننا الأول)[2] ودونه (يصبح الإنسان كائنا مفتتا. . . البيت جسد وروح)[3] إنه جسد لأنه شكل مادي، وهو روح لأنه غدا معاني وعواطف. ولما كان الإنسان عالما غنيا من المشاعر، والعلاقات، انعكس ذلك كله على مكانه، فتشابكت علاقاته به.

ـ فكيف تجلّت هذه العلاقات في خان الورد؟

ليس المكان في المجموعة حدودا رسمت لتناسب حركة الشخصيات ذهابا وإيابا، ولا ديكورات تفصل لتملأ فراغ الصورة المرئية، وإنما تبدو الأمكنة كائنات حية، لها الحق في الاستمرار كغيرها من الكائنات الحية.

ويطالعنا المكان في خان الورد محركا رئيسيا للشخصيات التي تمتلك وجودها من خلاله، لا العكس!.

إنه من أهم العناصر المكونة لهوية الشخصيات، إذ لا نجد شخصية لم يكن المكان محدّداً لها. بل لنا أن نقول: إن لها مكانها الخاص الذي يميزها من غيرها. وكأن الكاتب يرى أن شخصية دون مكان هي شخصية في الفراغ. ولذلك غدا المكان هوية لكل شخصية مهما صغر حجم وجودها على صعيدي: الزمان والحدث (الفعل). ولا فرق في ذلك بين شخصيات رئيسية وأخرى ثانوية، سوى أن الأولى ترتبط بالمكان أكثر من ارتباط الأخرى به، من خلال وجودها في قلب الأحداث، وغياب الأخرى عنها. فلا تبدو علاقة الشخصيات الثانوية بالمكان إلا باعتباره أحد العناصر المكونة لهويتها. على حين تستأثر الشخصيات الرئيسية ببقية علاقات التفاعل معه، فـ(العاهرة) التي سقطت في البئر في قصة (خان الورد) تمتلك وجودها في الخان ـ المكان وفي الأحداث عبر عملها في ورشة لتنظيف المصران. و(مجلد الكتب) يحتل غرفة صغيرة في الطابق الثاني من الخان حتى الشخصيات العابرة التي لم تذكر إلا مرة واحدة، لا تمتلك هويتها إلا عبر المكان:

شيخ صنّاع الصرمايات	**مكانه**	سوق الجلد
الإمام	**مكانه**	جامع اللاوندية

ليس هذا فحسب، إن المكان في قصص المجموعة كلها هو البطل الذي تتمحور حوله الشخصيات والأحداث والصور، فالصراع في (خان الورد) يفرضه الخان نفسه، وما الشخصيات إلا جزء من التفاصيل المكانية، فـ(الرضي) تعبير عن جمال الخان، وكأنه زخرفة من زخارفه وقد نقشتها يد ماهرة، إنه خط منحن يكمل الدوائر الهندسية المنقوشة على جدران الخان وأبوابه. لقد اعتاد الناس على طلعته وحكاياه، إنه جزء من جماليات المكان، (وإذ يبلغهم نبأ موته، يزداد تشاؤمهم من الخان الذي تتكاثر حوله الأقاويل يوما بعد يوم)[٤].

وفي قصص: (خان الورد، اقتحام، مجنون القصر) تلتفّ الأحداث حول الخوف من فقد المكان، وفي قصة (في انتظار الأمير) لا نلتقي بالأمير أبدا، وإنما نعيش مكانه بتفاصيله كلها، فثمة حضور لمكان الأمير، ولاحضور للأمير ذاته. وفي (خميس الأصدقاء) غوص في أعماق المكان، في روحه ـ إن صح التعبير ـ فلا يدخل المكان ـ إذا ـ في القصص بوصفه انتشارا مجرداً للأحداث ولحركات الشخوص، بل بوصفه بطلا من الأبطال، ومحورا محركا للشخوص والأحداث، فلم يعد أحجارا وترابا وكومة غبار، إنه الكائن الذي نألفه، نحبه، ندافع عنه، ثم نشعر بالأسى لفقده.

علاقة الشخصيات بالمكان

تتحدد العلاقة بين الشخوص والمكان في المجموعة عبر اتجاهين:

حميمي ونفعي

فالحميمي يطالعنا من خلال الشخوص المعبرة عن رغبتها في الاحتفاظ بالمكان، ليس لأنها لا تستطيع أن تفارقه، بل لأنه غدا روحها، والدم الذي يسري في عروقها، فالعلاقة هنا تبرز أن الالتحام والاندغام صفة مميزة لارتباط الإنسان بالمكان. . ففي قصة (اقتحام) يبرز التشبث بالمكان على أنه تشبث بالوجود، فـ(المعلم) كان يتمدد على أرض غرفته بطريقة جديرة بالاهتمام: (ظل مستمرا في التمدد على الأرض في الغرفة العارية، فاتحا ساعديه وساقيه كإشارة الضرب)[٥] إنها صورة غريبة للتمدّد، توحي بالتشبّث بالمكان، والرغبة في احتضانه، بل في احتضانه فعلا. إنها التحام مع الأرض، بحث عن الوجود عبر الاندغام بالمكان، فرغم العروض المغرية التي قدّمت إلى (المعلم) فإنه رفض المغادرة، لأن المكان جزء منه، فكيف يعيش مبعثرا دونه؟!.

لقد عبر الكاتب عن هذا الالتحام بين الشخصيات والمكان من خلال ربطه بين نهاية المكان ونهاية ساكنيه، فموت (مجلد الكتب، والعاهرة والرضيّ) كان مقدمة لموت المكان نفسه، كما أن (المعلم) في (اقتحام) اقتحم كما اقتحمت غرفته، فمات وماتت غرفته معه.

وهذا يعني أن الشخصيات تموت في المكان نفسه الذي تعبر عنه، إن لم نقل: تلتحم به، فـ(الرضي، والمجلد، والعاهرة) ماتوا في أعماق المكان، في البئر، و(المعلم) مات في غرفته بعد أن تساقطت جدرانها. لقد تحقق حلمه بالاندغام بها، فغدا وإياها شيئا واحدا. إن نهاية الشخصيات مرتبطة بنهاية المكان الذي تعيشه. وإذا كان (ميشيل بوتور) يرى (أن للأشياء تاريخا مرتبطا بتاريخ الأشخاص)[٦] فـ(إخلاصي) يرى، في أدبه، أن للأشخاص تاريخا مرتبطا بتاريخ المكان، يزولون بزواله.

غير أن هذا الالتحام بالمكان لم يكن مباحا للجميع، وإنما خاصا بالشخوص المعبّرة عن المكان نفسه، ففي قصة (خان الورد) لا يموت (المهندس) القادم من أوربا في المكان نفسه الذي مات فيه (الرضي ومجلّد الكتب والعاهرة) أي في (البئر)، بل قتل بوساطة سيارة. إنه ليس جزءاً من المكان، ولذلك لا يمتلك مشروعية الالتحام به. . إن وسيلة موته تناسب المكان الذي ينتمي إليه (سيارة = أوربا). إنها معادلة غريبة لكنها مشروعة.

أما الاتجاه النفعي فيبرز من خلال شخصية (تاجر العقار) في (خان الورد، مجنون القصر، اقتحام) الذي لا يتعامل مع المكان إلا بمقدار يخدم مصالحه الشخصية فقط. كما أن الساكنين الذين غادروا مكانهم القديم في (اقتحام) لا يعدو المكان عندهم أن يكون قطعة رداء أو حلية تبلى بمرور الزمن، فتخلع وتلقى ليشترى غيرها. فلاتجد هنا عواطف إنسانية، أو شعورا بالانتماء إلى المكان.

إن هذه العلاقات المختلفة مع المكان تبرز لنا خصائص الشخصيات نفسها، فالتي تتشبث به تبدو قوية، جميلة، نشيطة (الرضي في خان الورد)، هادئة، مساعدة، رقيقة المشاعر (المعلم في اقتحام) صبورة، دؤوبة على العمل (المجلّد في خان الورد ـ المعلم في اقتحام ـ الموظف في مجنون القصر ـ المهندس في خميس الأصدقاء). ولكنها أيضا قلقة، وحيدة، منعزلة (المعلم)، كانعزال المكان وقلقه بين الوجود أو عدمه.

أما الشخصيات التي ترتبط بالمكان بعلاقة نفعية، فهي: مادية، خبيثة، قاتلة (تاجري العقارات في أغلب القصص)، غير منتمية، وصولية (الأسود في خان الورد)، بدينة، كريهة (سعيد اليدين في: في انتظار الأمير). وهي لا تمتلك مشروعية الوجود، كما لا يمتلك مكانها (الجديد) أحقية وجوده على حساب (القديم).

وقد حاول (إخلاصي) أن يجعل الشخصيات منسجمة مع مكانها، معبرة عنه، فجمال خان الورد وحيوية أروقته وألوانه التي تبرزها أشعة الشمس التي تدخله عبر الفتحات الدائرية في سقفه، ذلك كله يناسب شخصية (الرضي) (الجميل والقوي، الذي يحمل في ذاكرته كل تفاصيل الخان)(٧)، وغرفة (المعلم) البائسة بجدرانها العارية وأرضها الفقيرة إلا من بساط مزخرف قديم، تعبر عن بساطة (المعلم) وهدوئه. كما أن شخصية (كالأمير) صاحب الجاه والمال والقوة السياسية، بهذه الهالة وهذا التعدد، تقتضي مكانا كالقصر: (مقابض أبوابه من ذهب، ومرمره من إيطاليا، وأخشابه من أفريقيا)(٨). إن تعقيد المكان كتعقيد شخصياته، وبساطته كبساطتها.. إنها علاقة متبادلة، واندغام بين كائنين.

حركة الشخصيات ضمن المكان

١- الانتقال والاستقرار

حركة الانتقال من مكان لآخر، تعبر عنها الشخصيات التي تترك مكانها القديم، لتلجأ إلى مكان جديد تراه بديلاً مناسبا ـ إن لم يكن أفضل ـ عن المكان القديم (فالأسود) ترك الخان ليعمل تاجرا للعقارات، وجيران (المعلم) غادروا العمارة بحثا عن مكان أفضل. إن سطوة المال هي التي دفعت هؤلاء إلى مغادرة أماكنهم فغدا عدم الاستقرار دليلا على الشعور باللاانتماء. وفي مقابل هذه الحركة يبرز الثبات والتشبث بالمكان والدفاع عنه (فالرضي) و(المعلم) رفضا الخروج من مكانيهما.. إنه الاستقرار النفسي الذي يعبر عنه هذا الثبات، الشعور بالانتماء والكينونة.

٢- الحركة الواسعة والضيقة

إن هاتين الحركتين تفرضهما طبيعة المكان نفسه، ففي (خان الورد) تبدو الحركة واسعة بسبب اتساع المكان ورحابته، وهذا تعبير عن الحياة التي تسري في عروق الخان. أما غرفة (المعلم) فالحركة فيها ضيقة بسبب ضيقها من جهة، والرغبة في التعبير عن الحصار المفروض عليها من جهة أخرى. فالانعزال والوحدة فرضا حركة ضيقة محصورة بين جدران أربعة حددت مسير (المعلم) الذي كان يفضل الاستقرار في الغرفة، والتمدد على أرضها تعبيرا عن استقرار رأيه، وثباته في مكانه.

٣- الغوص: الدخول في العمق

إن موت (الرضي، ومجلد الكتب، والعاهرة) دخول في أعماق المكان (في البئر)، فهي حركة من الخارج إلى الداخل، وكأنه استمساك بالمكان، والتحام به. وكذلك دخول (حسن أبوعلي) وأصدقائه في أعماق صورة (جامع الطروش) في (خميس الأصدقاء) حركة من الخارج إلى الداخل، حركة للكشف عن جوهر المكان وأعماقه وتاريخه وحضارته.. إنها حركة البحث والتنقيب وكشف اللثام عن الخبايا.

ماذا يعني المكان عند الشخصيات

اختلفت نظرة الشخصيات إلى المكان باختلاف الشخصيات ذاتها، (فالرضي) يرى في الخان حياته ووجوده، ولذلك أحبه وعشقه (وعندما سجل خان الورد أثرا من آثار المدينة الهامة لا يجوز لأحد أن

يمسّه، ابتسم الرضي مطمئنا إلى أن أحدا لن يجرؤ على التلويح بهدمه، بعد أن عشق كل حجرة من أحجاره)[٩]، وكان يشارك في التعبير عن جمال الخان خلال أمسياته التي كان يقضيها مع الناس، وهو يقص عليهم تاريخ الخان الجميل. أما (الأسود) فقد كان يرى فيه سجنا يقيّده، ويمنعه من الانطلاق بحرية إلى عالم المال، ولذلك غادره ليعمل في مكتب تعهّدات عقارية. وعند (العاهرة) كان المكان هو الملجأ والمآل. أما (الموظف) في (مجنون القصر) فإنه يرى المكان مجلى من مجالي الجمال، فالقصر عنده (يفوق بدقة تكوينه حسن امرأة قادمة من أعماق غابة شهدت عبر نموها حضارات لا مثيل لها)[١٠]، إنه التاريخ والحضارة. وهو عند المهندس (سعيد اليدين) في (في انتظار الأمير) وعاء يتناسب طردا مع المادة التي يحتويها، فالأمير صاحب الجاه والسلطان يلزمه وعاء فخم تستجلب مواده من مناطق متفرقة من العالم. أما الأستاذ (محمود) في (المتحول) فقد بدا المكان عنده غولا يبتلع كل شيء، إنه مارد أسطوري يتوسع شيئا فشيئا إلى أن يطغى على كل ماحوله. وللمكان عند (المعلم) في (اقتحام) أبعاد ثلاثة: فهو تاريخ الأجداد (من يجرؤ على هدم الدار؟ من يجرؤ على هدم مابناه الأجداد؟)[١١]. وهو أيضا ذكريات الحب (من يجرؤ على هدم الدار وإبعاد حياة؟)[١٢]. وهو الجمال والحياة نفسها (من يهدم الدار؟ من يقتل الفل والياسمين؟)[١٣].

أما السكان الذين غادروا البناية فليس المكان عندهم سوى زينة يتباهون بها أمام الناس فبعد أن غادرت الفتاة (حياة) بناءها وحيّها الذي تسكنه، نظرت إلى (المعلم) (هتفت بشيء من التفاخر ردّده فضاء الدرج: سنسكن في الخالدية)[١٤].

ولعل سائلا يقول: لماذا كانت شخصيات (كالرضي والمجلد والمعلم والموظف) تلحّ على استمرار المكان والتشبث به؟ أتلجأ إليه هربا من الواقع، أم تمسكا بالملكية الخاصة؟

أقول: إذا كان تشبث (المعلم) بغرفته يوحي ظاهرا بالتمسك بما هو خاص، أو بما يعبّر عن نزعة (الأنا)، فإن حرص (الرضي) على الخان يتخذ صورة نقيضة، لأنه يتجه إلى ماهو عام، أي إلى مايتصل (بالنحن)، وتشبث (الموظف) بالقصر الحلبي يعني رغبة في الحفاظ على ملكية (الآخر). فتعدد أشكال تملك المكان، وتنوع غايات هذا التملك يؤكد أن الدفاع عن المكان ليس وجها من وجوه الملكية الخاصة، وإنما هو تشبث بالأصالة: أصالتي، وأصالته، وأصالتنا. وإذا كانت الشخصيات تتمسك بالمكان، فإنها لا تفعل ذلك لأنه يعني لها حدودا تمنع تواصلها مع مايجري في الخارج، كما كان يقال عن شخصيات (إخلاصي) في أعماله المبكرة[١٥] إذ لسنا هنا أمام شخصيات انهزامية، (فالمعلم) كان عنصرا فعالا ومؤثراً في الحياة اليومية، وحاول أن يقوم بدور مهم، فكان يجتمع بالرجال في المقهى يحاورهم ويرجوهم أن يوقفوا موجة الخراب، فلا يصغي إليه أحد، فيخاطب أهل الحارة الغربية التي لم تقترب منها الشركة بعد (احذروا فالدور قادم عليكم)[١٦]. وهو الذي يساعد الأطفال دائما، ويجيب عن استفساراتهم مهما كانت ومهما كثرت. إنه ليس شخصية مهزومة، ودفاعه عن غرفته وتحصنه بها ليس قصورا عن ممارسة حياته الاجتماعية، وإنما هو تشبث بالأصول.. بالوطن، إنها ردة فعل يخلقها تشيؤ العالم الخارجي، عالم الجماد والمادة، فلا يبقى إلا مكان الذات حيث الحياة لاتزال تنبض.

إن هذه العلاقات التي تزخر بها المجموعة، تعبر عن العلاقات الحميمية التي تربط الإنسان بالمكان، وإذا كنا لا نشعر بهذه الحميمية في حياتنا اليومية، فلأن ذلك يحتاج منا وقفة نزيل فيها قناع المادية النفعية التي تلفنا تحت إزارها الداكن فلا نكاد نرى شيئا.

إن العلاقات التي تقوم بين شخصيات (إخلاصي) والمكان هي علاقاتنا نحن معه، فنحن دون ذاكرة لولا أماكن الطفولة الماضية.. ودون انتماء لولا الوطن.. ودون استقرار لولا البيت.. ودون حياة لولا الأرض.. ودون مستقبل لولا الطريق.

المكان - الزمان

لا تمتلك العلاقة بين الزمان والمكان أطرا واضحة ينتهي بها هذا ليبدأ ذاك، وإنما هنالك تمازج لا يكاد يظهر. فعندما أضرب موعدا مع صديق (أمام القلعة في الساعة العاشرة صباحا) أكون قد قيدت الموعد بحدين: حدّ مكاني (القلعة)، وحد زماني (العاشرة صباحا). فلايمكن - إذا - تخيل زمان يخلو من المكان، لأن الزمان تتال في الحركة: فزمن الساعة مرتبط بحركة عقاربها، وزمن اليوم مرتبط بحركة الشمس.. وهكذا. ولما كان الفن انعكاسا للحياة، بل حياة بذاته، فإن نظم الحياة، لامناص، منعكسة فيه.. ولكن عبر الرؤية الخاصة للذات المبدعة، فالفن نتاج علاقة بين الذات والموضوع.

من هذه المسلمة تتشكل العلاقة بين الزمان والمكان في نصوص (إخلاصي) القصصية، وقد عبر عن ذلك حين قال: «إن المكان عندي هو (الزمكان) أي الزمن المكان...»[١٧]، وحين يصف حلب يقول: (حلب مكان زماني)[١٨]، فالعلاقة بين الزمان والمكان عنده وطيدة معقدة. أما كيف تجلت هذه العلاقة، فيمكن تلمسها كما يلي:

تقاطع أزمنة القصص وأمكنتها:

(المقصود بالزمن هنا: زمن تسلسل الحدث في القصة)

١ - المكان القديم

البداية	امتداد الحدث	النهاية
الخوف من فقد المكان	محاولة الدفاع عنه	خسارة المكان

٢ - المكان الجديد (البديل)

البداية	امتداد الحدث	النهاية
الخوف من احتمال وجوده	محاربته	وجوده الفعلي

إن هذا التركيب المعقد بينهما يفصح عن علاقات متعددة، لعل أهمها: التضاد، الذي يتجلى في المستويين معا: المكاني والزماني.

فبداية المكان القديم: الخوف من فقده، على حين تظهر بداية المكان الجديد في الخوف من احتمال وجوده. ونهاية القديم: خسارته. غير أن نهاية الجديد: وجوده وحضوره.

فبداية الجديد هي نهاية القديم. والذي يزيد عمق هذا الصراع هو أن الحيز الذي يخشى المكان القديم من فقده هو ذاته الحيز الذي يسعى المكان الجديد إلى اكتسابه. فالتصالح هنا مرفوض (كما يقدمه النص).

ولعل أكثر التناقضات بروزا بين علاقة الزمان والمكان: أن القدم الزماني شرط لوجود المكان، وهو الأذن برحيله في الوقت نفسه. فالقدم يعني الأصالة والتاريخ، ولكنه يحمل بين طياته تآكل الأحجار وتشقق الجدران. وقد عبر (إخلاصي) عن خوفه من الزمان حين قال: (الزمان يسبب لي القلق والحيرة والخوف أحيانا، والمكان يعيد إلي الطمأنينة، ويمنحني الاستقرار. الزمان خصم في بعض من الأحايين، والمكان صديق في معظمها)[١٩] إن هذا التناقض القائم في علاقة الزمان بالمكان يدفعنا إلى دراسة الزمان الفني في القصص، إذ يفضح هذا الزمان تناقضاً من نوع آخر.

الزمان الفني

يبدو الزمان لعبة تتقاذفها ريشة الكاتب التي تقزّم زمانا طويلا، وتعملق لحظة ضائعة (وبعد أشهر قليلة اختفى مجلد الكتب)[٢٠] إننا نشعر هنا بضيق هذه الأشهر، وكأنها ضائعة أو قليلة فعلا! وفي مكان آخر نقرأ (كما أن شيخ صناع الصرمايات في سوق الجلد توقف عن العمل يوما كاملا وهو ينصت إلى الأقاويل فيهز رأسه عجبا لا يخلو من الخوف)[٢١] فالزمان هنا (يوم واحد) لكنه يوحي بالثقل والطول أكثر من (الأشهر القليلة)، ولقد كان للسياق دور كبير في هذه اللعبة، ساعدته في ذلك (الصفة)، فهو ليس يوما ولا شهورا، وإنما يوم كامل وأشهر قليلة.

فالزمان في النص الفني غيره في الحياة.. إنه زمن مرن، يتسع حينا، ويتكثف حينا آخر، بحسب البنية الفنية للنص. وهذا التناقض الذي يحمله الزمان بين طياته، يفضح ذلك التناقض القائم في علاقته مع المكان، إذ يحمل له الأصالة والخراب في آن واحد، فهو البداية وهو النهاية أيضا.

تحديد الهوية الإنسانية

لعل أبرز أدوار الزمان يكمن في مساهمته مع المكان في تحديد هوية الشخصيات في القصص، (فالعاهرة) في «خان الورد» (ألجأها العجز والهرم في أواخر حياتها إلى الخدمة في ورشة لتنظيف المصارين... وكان رب العمل... يشفق عليها فسمح لها بالإقامة ليلا في ركن داخلي من الورشة. وعلى الرغم من مشاعر العداء التي حامت حولها في البداية، فإن الإشفاق مع الأيام تحول إلى احترام من أهل الخان)[٢٢].

فهوية (العاهرة) كما هو واضح، تتحدد عبر إطاري الزمان والمكان. بل إنها لم تكن لتستحق المكان لولا الزمان، فقد دفعها العجز والهرم (الزمان) إلى الخدمة في الورشة (مكان)، أي دفعها الزمان إلى المكان. ثم إن مشاعر العداء حامت حولها في البداية، ومع الأيام نالت احترام أهل الخان، فالزمان هو الذي أدى إلى قبولها في الخان ـ المكان. وماقيل عن العاهرة يقال عن (مجلد الكتب، والرضي، والأسود، والمتسكعين الذين تسللوا إلى الخان، وسعيد اليدين، والأستاذة فاطمة... إلخ).

فالزمان كان إلى جانب المكان في تحديد هوية الشخوص، وهو الذي منحها مشروعية وجودها في المكان، وفي قلوب الناس.

البعد الخامس

شكّل الزمان في المجموعة بعدا خامسا للمكان (طول، عرض، ارتفاع، عمق، تاريخ) فلا نستطيع أن نجد في القصص مكاناً دون زمان، إذ تغدو التفاصيل المكانية دون معنى عندئذ، فالمقتنيات الأثرية التي كانت تبيعها الأرملة في (مجنون القصر) ليست بشيء لولا الزمن الذي مرّ عليها (وقد آلمني آنذاك أنها باعت تاريخها، دون أن يرف لها جفن أو تحس بأنها فعلت مايعيب)[٢٣]، لقد أصبحت تاريخا.

ولم يكن المكان ليكتسب مشروعية وجوده لولا الزمان، فالمكان الجديد ليس له الحق في الوجود، لأنه لم يرتبط بالزمان بعد، على حين يرتبط المكان القديم بالزمان ارتباطا وثيقا. فالزمن - كما يبدو - يجلو الصدأ والزيف، ويكشف الحقيقة والجوهر عن المكان والشخصيات والحدث. كما أن الزمان يضيف إلى المكان ألقا وشموخا (ولكن الأيام المتراكمة شهرا فسنة تجعل من المئذنة شموخا يشدني إليه)[٢٤]. إن إبراز الحقيقة مرتبط إذا بالزمان. . . فلايظهر أصل الشيء ومعدنه إلا بالقدم، فلا حقيقة مع الفجاءة، إذ تحكمنا الدهشة فنميل معها عن استجلاء الحقائق.

التحديد الزماني والمكاني

ارتبط التحديد الزماني بالتحديد المكاني في معظم القصص من خلال ارتباط التفاصيل الزمانية بالمكانية، ففي قصة (خان الورد) استطعنا أن نرصد تفاصيل زمانية هي من الكثرة بحيث تواكب التفاصيل المكانية للخان نفسه، مما يؤكد الدور الفعّال لارتباطها على صعيد لغة النص. ولقد أحصينا في هذه القصة تسعا وخمسين عبارة تدل على الزمان، فالكاتب ليس معنيّا - إذاً - بالمكان فقط، بل يكاد الزمان يحتل مرتبة تواكبه. وإننا لنمضي أبعد من ذلك في تأكيد أهمية ارتباط المكان بالزمان، فنرى أن قصة مثل (خان الورد) لم تكن لتكتسب هذه الحركة لولا علاقات الزمان والمكان، فالمكان فيها ينقسم إلى قسمين:

١ - مكان ثابت، واسع (الخان نفسه)

٢ - تفاصيل مكانية متحركة، ومحددة «كالثقوب التي تدخل منها أشعة الشمس فتبدو على شكل ضفائر نور متحركة».

وانقسم الزمان تبعا لذلك إلى قسمين:

١ - اتسم المكان الثابت الواسع بزمان ممتد تتسم الحركة فيه بالهدوء التاريخي الجليل المعبر عن صمود الفعل الإنساني لقوى الطبيعة.

٢ - وعلى النقيض من ذلك تتسم التفاصيل المكانية المتحركة بزمان حركي غير ممتد، قصير نسبيا، تتسم الحركة فيه بالحيوية والنشاط (فتحات سقف الخان)

فنحن، إذاً، أمام مكان ثابت وزمان فضفاض يحملان بين طياتها تفاصيل مكانية متحركة، وأزمنة قصيرة مكثفة، فالحركة تنبع من تمازج:

- المكان (حيث الثبات مع الحركة)

- الزمان (حيث الامتداد مع التكثيف)

ويمكن بذلك وضع الجدول التالي:

الموصوف	صفة مكانية	صفة زمانية
الخان	الثبات	الامتداد
التفاصيل المكانية	الحركة	التكثيف

والذي يزيد من أهمية علاقة الزمان بالمكان هو أن القصص الأولى: (خان الورد، مجنون القصر، في انتظار الأمير، اقتحام، المتحول، خميس الأصدقاء) تبرز فيها هذه العلاقة من خلال مايستشفه المتلقي من وصف للمكان أو الشخصيات التي تعيشه أو من تطور الأحداث، ولكننا في القصة الأخيرة (الأستاذة فاطمة) نفاجأ بالمكان كائنا حيا أمامنا يؤبن زمانه الماضي (الذي يحمل بين طيّاته المكان القديم). لسنا هنا أمام تفاصيل مكانية أو مكان مهدد بالزوال، أو ساكن يتشبث بغرفته، إننا أمام رضاً مزيّف. . . زمان مضى نأسى عليه، وزمان نعيشه بذكريات الماضي. في القصص الماضية يبدو المكان القديم مهدداً بالزوال، وثمة رفض وصراع في سبيل بقائه، في سبيل الاحتفاظ بذكرياتنا التي التصقت به. أما هنا فقد مضى مامضى، وبقي مانعيشه، ولكن بمضض! . . إنها لحظة الحقيقة تلك التي عاشتها (الأستاذة فاطمة) بين حيطان المرض. . لحظة ذوبان القشور وزوال الأقنعة. . إنها المكان يرثي نفسه وزمانه. . (فاطمة) هي (خان الورد)، هي (القصر الحلبي)، هي غرفة (المعلم)، هي حلب ودمشق، والوطن العربي كله، الذي يصيح من أعماقه على لسان (فاطمة): (أنا أشعر بأن مايحدث خطأ في خطأ)(٢٥).

وهكذا، لا تبرز قيمة الزمان في القصص على أنه المدة التي تستغرقها الأحداث، وإنما تنبع هذه القيمة من الجمال الذي يضفيه على المكان، فالمكان القديم هو الجميل رغم الغبار، هو الرمز والانتماء رغم تآكل الجدران، وهو الغني رغم فقره. والمكان البديل (الجديد) رغم قوة جدرانه وطول عمرانه ودقة صنعه ـ قصر الأمير، مثلا ـ فإنه لا يستحق أن يوجد، لسبب بسيط: إنه لم يتسم بالقدم، بل بالجدة. . أي لم يدخل مع الزمان في تكوين جملة علاقات تربطه بما حوله، بالإنسان والطبيعة. فالمكان ـ كما يرى (إخلاصي) ـ (تتجلى أبرز صفاته الجمالية من خلال الزمان والإنسان)(٢٦).

المكان - اللغة

تبرز قيمة اللغة في العمل الأدبي ـ عادة ـ من اعتبارها أحد أطوع تقنيات القص الفني تعبيرا عن رؤية الكاتب، فهي وعاء لأحاسيسه وأفكاره وأخيلته، سواء أقصد أن يحملها صفتي الوظيفية والجمالية أم لم يقصد. فاللغة وسيلة التعبير، وهي التعبير نفسه، فليس العمل الأدبي ـ بوجه ما ـ إلا مفردات وجملا.

ففي (خان الورد) يتجلّى حب الكاتب الحميمي للمكان لغويا، في إلحاحه على تكرار مفردات التفاصيل المكانية إلحاحا ظاهرا، فعلى مدى اثنتي عشرة صفحة من قصة (خان الورد)، طالعتنا الصفحات بتفاصيل

بلغ عددها مئة وثلاثة وستين، بمعدل ثلاثة عشر تفصيلا لكل صفحة. وإذا كان التقاطب بين المكان القديم والمكان الجديد قد تجلى عبر علاقة المكان بكل من (الشخوص والزمان)، فإن هذا التقاطب استطاع أن يجعل من النسق اللغوي مظهرا من مظاهر تجليه، إذ ثمة تباين واضح في لغة الوصف بين المقاطع الخاصة بالمكان القديم، وتلك الخاصة بالمكان الجديد (البديل).

ـ ففي المقاطع التي تصور المكان القديم تكثر الصور الجميلة:

(تحول القصر إلى واحة خضراء)[٢٧]، (كانت الحديقة الواسعة المحيطة به بحنان نموذجا للرحم الأخضر)[٢٨]، ونلاحظ هنا بروز اللون الأخضر دليلا على الخصب والعطاء. ونبضة من نبضات الحياة. كما تميل الصور إلى إحاطة المكان بهالة من القداسة (بدت الدار الباقية وكأنها البيت العتيق)[٢٩]، ولذلك تكثر فيها مفردات (الحج) لتؤكد هذه القدسية (بات الحج إلى القصر جزءاً من متعة أيام الراحة)[٣٠] (قلعة الحصن حججت إليها أيضا)[٣١].

أما المقاطع التي تصف المكان الجديد، فتميل فيها الصور إلى صفرة كالحة كوجه (بدوية أرهقها التجوال في صحراء قاحلة)[٣٢]، فنجد فيها إلحاحا على تقديم المكان بصورة وحش ضار يتوثب لافتراس كل صور الحياة من حوله، ولذلك تكثر مفردات مثل (يزمجر، يخدش، يقتلع، . . .)، (الأيدي الشرهة امتدت إلى العراقة تخدشها، بل تمزقها وتقتلعها من جلورها)[٣٣]، (المدينة في خطر، والمغول يهمون عليها من كل جانب يريدون سحقها تحت وقع معاولهم اللئيمة، زعيم المغول متعطش لدماء المباني القديمة، وكأنه دراكيولا)[٣٤]. إن مفردات الدم والافتراس تتناثر هنا وهناك لتكون متكأ لدفع القارىء إلى الاشمئزاز. . من مفردات هذا المكان.

ـ والجدير ذكره في هذا السياق أن الصور في مقاطع المكان القديم تميل إلى استخدام التشبيه:

(تحول القصر إلى واحة خضراء)[٣٥].

(كانت الثريا . . . كصحن طائر. . .)[٣٦]

(كانت الحديقة الواسعة . . . نموذجا للرحم الأخضر)[٣٧]

(بدت الدار وكأنها البيت العتيق)[٣٨]

على حين تميل الصور في مقاطع المكان الجديد إلى استخدام الاستعارة:

(يزحف الهدم. . . تزمجر آلياته غضبا)[٣٩]

(لبثت البلدوزرات حائرة تنظر بحقد)[٤٠].

(استعرضت البلدوزرات عضلاتها)[٤١].

(الأيدي الشرهة امتدت إلى العراقة تخدشها)[٤٢].

كأن الكاتب يسعى من خلال التشبيه إلى رسم صورة واضحة محددة للمكان القديم، يخشى ألا يستطيع المتلقي رسمها في مخيلته، أو أن يقصر في بنائها مما يسيء إلى جماليات المكان القديم.

على حين يدع المجال مفتوحا في المكان الجديد لمخيلة المتلقي لتتصوره على أنه (غول أو وحش أو ديناصور أو مارد. . .) من خلال استخدامه مفردات عامة تشير إلى هذا الكائن أو ذاك (يزحف، تزمجر غضبا، استعرضت عضلاتها، تخدش، تمزق، تقتلع . . .)، عبر نقل هذه المفردات أو استعارتها من حقل دلالي إلى آخر.

ـ كما تكثر في مقاطع المكان القديم المفردات الشعورية، فتبدو موشاة بحميمية عاطفية تدفع القارىء إلى الالتحام بها (ربع قرن من المتعة والعذاب، من الخوف على الحجارة والخوف من الحجّارين. . كنت أخرج في جولات على الأوابد المنتشرة خارج حدود المدينة. . ربع قرن من العواطف المتراكمة، طبقة فوق طبقة من الأشواق إلى الجمال المختبىء خلف ركام ظلمة السنين وتورها المتعاقبين، وعلى الرغم من محبتي لكل تلك الأبنية الجميلة المعتّقة بخمرة الحضارات، والمنتشرة داخل حلب، وفي ريفها، وفي قرى المدن المجاورة وعبر السهول وفوق التلال، فإن حبي انصب كله فجأة، ودون مقدمات، على ذلك القصر الحلبي الذي سرق كل الحب)[٤٣]، إن مفردات الحب والعواطف الجياشة تبدو واضحة في هذا النص، وكأنها تعبير عاشق يبث حبه إلى من يهواه.

أما المكان الجديد، فتكثر في مقاطعه مفردات الخراب ونضوب العاطفة، فلاشوق ولا حب ولا اشتياق، بل خراب شامل (وهكذا خيمت سحابة من التراب على الجو، ثم تساقط التراب على كل الأشجار والنباتات المحيطة بالدار، فمسح معالمها، ثم أنهك خضرتها، ليدفنها بعد ذلك، وقد تناثرت الأحجار الصغيرة على مدخل العمارة)[٤٤].

ـ وقد مالت مقاطع المكان القديم إلى استخدام مفردات الطبيعة الزاهية (أشجار، زهور، نباتات. . .) كأنها تضعنا أمام روضة غناء (كانت الأشجار والأزهار والمتسلقات تغطي أجزاء من الواجهة تساهم جميعها في أن يوغل المشهد في سحر يخطف الألباب)[٤٥]، إننا هنا أمام عالم سحري تعبق فيه رائحة العطر وتملؤه الألوان الزاهية، وتلعب فيه نسمات الهواء، وكأننا في قطعة من الجنان.

على حين لا تقدم لنا مقاطع المكان الجديد إلا مفردات تعود إلى طبيعة صحراوية (تراب، غبار، حبيبات رمل. . .)، والآن يحوم على السماء ظل التراب الخانق، تثيره أية هبة ريح قادمة من الصحراء. . . وانتشر الخراب في معظم الأحياء[٤٦].

ـ إن المكان القديم نبضة من نبضات الحياة، ولذلك تكثر فيه مفردات الحياة الغنية، الحية بصخبها وألقها (هنا كان الفرسان والمسافرون يربطون خيولهم، وفي تلك القاعة. . . كان المغني يجمع حوله نزلاء الخان وفي تلك العلية . كان شيخ مبارك يبتهل إلى الله فيها، فتسمع لتسابيحه نغمة في آخر الليل. . . وهكذا خان الورد كالحياة نفسها)[٤٧].

أما المكان الجديد فتسود مقاطعه صورة الموت واليباب، فيغدو (الربيع قذرا، تحمل رياحه المتقلبة صيف الصحراء الشرقية، وينقل هواؤه ذرات الغبار من الأراضي القريبة ليسفّها على المدينة، بينما تنتشر على الأرض الساخنة أوراق الخس، وبقايا الخضار الفاسدة تنزل من شرفات البيوت المحيطة بالمحطة، كما أن الحصى وحبيبات النحاتة تتناثر من الشاحنات التي تعبر الشوارع بجنون وهي قادمة من

المقالع)[٤٨]، إنها صورة شوارع قذرة، يقتحم الموت فيها كل شيء، فالطبيعة ميتة (أوراق الخس، وبقايا الخضار الفاسدة) والمشهد يبدو قاتما كالحا. إنها صورة بائسة لواقع بائس يدفع إلى التشاؤم والخوف، ويدفع إلى الهروب.

ـ وعلى صعيد الجملة اللغوية، استرسل الكاتب في وصف المكان القديم فطال نفَسُه، وكثرت بذلك مقاطعه... على حين لم يعمد إلى هذا الطول مع المكان الجديد، فقصر نفسه، وقلت جمله، وكذلك مقاطعه، والمقاطع السالفة كفيلة بتأكيد ذلك.

لقد كانت اللغة أداة خطيرة طيعة بين أصابع الكاتب، وكانت وعاء لما يتلبسه من أفكار وأخيلة ومعان، مساهمة في تعميق رؤيته تجاه المكان(قديمه وجديده).

المكان - الرمز

تتنامى دلالة المكان عند (إخلاصي) من إطارها الواقعي الذي يوحي بشبائه دلاليا، إلى إطار عام يتخذ فيه المكان عنصر الرمز الموحي، المتعدد الدلالات، بتعدد رؤية الشخوص، وتتخذ هذه الرؤية بعدا مهما، لأنها الأكثر تماسا مع المكان في البنية القصصية، ولأن المكان لا يظهر ـ عادة ـ إلا (من خلال وجهة نظر شخصية تعيش فيه أو تخترقه، وليس لديه استقلال إزاء الشخص الذي يندرج فيه)[٤٩]، (فالبيت ـ مثلا ـ واحد من أهم العوامل التي تدمج أفكار وذكريات وأحلام الإنسانية. ومبدأ هذا الدمج وأساسه هما: أحلام اليقظة)[٥٠].

ـ كيف ينظر وليد إخلاصي إلى المكان؟

يقول: (الدفاع عن المكان هو الدفاع عن الذات الفردية والجمعية)[٥١]. يبدأ المكان ذاتيا خاصا وينتهي موضوعيا جماعيا، فالغرفة في (اقتحام) تبدأ ملكية خاصة للإنسان (المعلم) لكنها لا تلبث أن تتخذ شكلا عاما جماعيا. يقول (المعلم) للمغادرين: (أين تذهبون إذا فقدتم بيوتكم؟... لم يبق من هذه المنطقة التي شهدت تاريخا عظيما إلا أكوام التراب)[٥٢]، لقد أصبحت الغرفة وطنا وتاريخا وانتماء.

صدرت مجموعة (خان الورد) في عام ١٩٨٣م، أي بعد حرب ١٩٦٧م وكذلك حرب ١٩٧٣م، ويبدو أن فقدان المكان في الأولى، ثم محاولة استعادته في الثانية كان له بعيد الأثر في تشكيل مخيلة (إخلاصي) الذي يقول:

(إن ذاكرتي مازالت تعيش رعب استلاب المكان، اجتماعيا وجغرافيا، وهذا يظني قد يلعب دورا في التعلق بالمكان، أو أنه سيلعب الدور كاملا)[٥٣]. فالخوف على المكان، والخوف من فقده، أوتخريبه من الخارج أو الداخل، يدفع الكاتب إلى التشبث به بكل مايملك من قوة، فيغدو متألقا (يتألق المكان عندي، وربما بعامة لدى الكتّاب عندما يكون مهددا بالخطر، وحالة الخطر المتمثّلة بالعدوان الخارجي أو الداخلي هي التي تشعل المكان بالفن في كثير من الأحايين. والمكان العربي في حالة خطر مستمرة منذ أن وعيت، ومن قبل أيضا)[٥٤]. ولذلك يظهر المكان في (خان الورد) مهددا من الخارج ومن الداخل، فيبرز (الأسود) من داخل الخان كأحد الراغبين في تدميره، والمشاركة في ذلك عبر عمله لدى مكتب للتعهدات العقارية. على حين

يبدو مندوب الشركة الراغبة في هدم البناية التي يسكن (المعلم) في إحدى غرفها (مهندسا شابا يلبس الجينز، ويختبيء وراء نظّارة غامقة اللون. وكانت شارة الجامعة الأمريكية تبرز كالوشم على الخاتم الذهبي الذي أحكم التفافه على خنصر اليد)[٥٥]. إنه هنا يمثل الخطر القادم من الخارج.

ولمّا كان المكان محاطا بهذه الأخطار وجد (إخلاصي) في الكتابة (وسيلة فعالة ليس في محاولة الحفاظ على المكان بل في فضح المحاولات الاستعمارية والسوقية لتشويه المكان على ساحة الجغرافية وفي الذاكرة)[٥٦].

ومن هذه الزاوية يبدو المكان صورة من صور الوطن الحبيب الذي نعشقه، ونخشى عليه من الداخل والخارج.

يتخذ المكان نسقين من الرموز: رمز المكان القديم ورمز المكان الجديد (البديل)

المكان القديم

- إنه رمز لتاريخنا وتراثنا الحي، النابض بألق الحياة (الخان، وغرفة المعلّم).

- هو رمز لما يحمله تاريخنا من دماء وحروب تعج بها بطون كتب التاريخ، ويعج بها (جامع الطروش) في أعماقه (وفي داخل الجامع كان المشهد لاينسى... أسلحة مشرعة، وأسلحة تفرقع. عشرات الرجال يهمون على عشرات الرجال.. رجال أقوياء يرتدون ملابس من كل عصر، كأنه كرنفال. رجال يهربون كالفئران. كأنها مصيدة.. وأعود إلى البركة لأجدها طافحة بالرؤوس تجحظ منها العيون مذعورة، وكانت الدماء تتناثر على الأرض في بقع كبيرة تحولت تحت أشعة الشمس إلى أشكال آدمية... قتال مخيف. قتلة ومقتولون. رائحة الدم مثت سحابة أمام العينين فما عدت أرى شيئا)[٥٧].

- كما يبرز المكان القديم رمزا لكل ماهو أصيل، فعندما التقط (أبوعلي) صورة (الجامع الطروش) علّق ذلك قائلا: (ليصبح الخيال حقيقة تلازمني في بيتي أتطلّع إليها متى أشاء، أو عندما يلحّ علي الحنين إلى الانتماء إلى شيء أصيل يملك القدرة على مقاومة الزمن الذي بات حصا يذيب المقاومة)[٥٨].

- وهو أيضا رمز الحضارة، ولن نكسب شيئا إذا هدم (ماذا نجني من ربح إذا ماغرسنا في قلب الصبية الخالدة قوالب الاسمنت البارد وغمسنا في كبد الحضارة أسياخ الحديد المستورد. نقتل بمتعة كل الأشياء الجميلة الباقية لنا... ياويلنا)[٥٩].

وهو الذكريات

- ذكريات الطفولة (كنا نلعب هناك أيام العطل والأعياد، وفي عطلة الصيف نلحق بالدبابير التي بنت أعشاشها في جذوع الأشجار المقطوعة أو المنخورة. نتخاطف الكرة، ونبني الأحلام عن دخول القصر ومعرفة مايدور في داخله، وما تحتويه غرفه من أسرار)[٦٠].

- ذكريات الحب (كان حبّا صامتاً تغزله دودة الصبر بمهارة، فامتدّ سنوات. ومنذ طفولة (حياة) التي خلقت الضجة المحبّبة، وإلى تفتح أنوثتها وهي تنشر الرغبة المعطّرة، كان (المعلّم) يضع المشاريع السرّية في الاحتفاظ بالصبية، التي يعتّقها خمر الشوق، زوجة، وكان يخطط للغرفة الغربية في الدار مسكنا للحب الذي سيعيد للحارة أمجادها في صنع الفرح الذي طالما أثار في الماضي غيرة الأحياء المجاورة)[٦١]

ولما كان المكان القديم زاخرا بهذه المعاني الحية، استحق أن يوصف بالجمال (كان واحدا من أجمل مباني حلب، إذ اشترك في صنعه فن الخشب الذي كاد أن ينقرض، وزخارف الحجر)[٦٢]، وأن يوصف بالشموخ (لكن الأيام المتراكمة شهرا فسنة، تجعل من المئذنة شموخا يشدني إليه، فأحاول أحيانا أن أرقى إليها اعتزازا بنفسي)[٦٣]، وبالعراقة والقداسة مثل (جامع الطروش) في (خميس الأصدقاء)، وضريح الشهداء في (المتحول). وهكذا لم يعد المكان هنا أحجارا ونقوشا بل غدا سحرا فاتنا يقطر عذوبة ورقة، فهو ليس (شاهدا على عبقرية الحجّارين في الزخرفة، بل هو قبل كل شيء نموذج لتقدم الإنسان في تحويل الصخر إلى رقة، والأخشاب إلى موسيقى)[٦٤].

المكان الجديد

ـ في مقابل تلك المعاني التي اكتسبها المكان القديم بدا المكان الجديد رمزا لكل ماهو استهلاكي نفعي، فالنفعية التي يمثلها باتت تسيطر على مفردات الحياة وتقضي على كل معالم العراقة والجمال (كشفت الطرقات الجديدة ستر الأحياء القديمة، فتهاوت النقوش الجميلة التي تباهت بها العمارات تزين بها صدرها وأردافها، وسقطت المقرنصات في وحل الهدم الشره، وتخاطف الأولاد أخشابا مزخرفة عاشت قرونا طويلة في هدوء وسكينة)[٦٥].

ـ إنه استعمار تخريبي، زحف مغولي جديد يطلق العنان لوحوشه وسباعه فتركض لتبث الرعب في أجزاء المدينة، وتنهش من جسدها، كانت (العمارة الصغيرة... آخر بناء يزحف الهدم نحوه من الطرف الشرقي في الحي القديم، ثم لا يلبث أن يتوقف تزمجر آلياته غضبا)[٦٦].

إن هذين النسقين من الرموز (القديم والجديد) يزخران بدفقات دلالية واسعة، فضعف المكان القديم وعبثية الدفاع عنه، يعبران عن ضعفنا أمام تخلخل الحضارة والتاريخ، أمام مدّ الاستعمار، أو لعله مدّ العبث والاستهلاكية النفعية. وذوبان القديم وظهور الجديد، يعني ذوبان حضارتنا المستجلبة. إن فقدان القديم لصالح الجديد هو استلابنا أمام التقنيّة الغربية، أو ربما أمام أنفسنا. إنه فقد لطفولتنا، لبراءتنا، لأصالتنا التي تذوب رويدا رويدا أمام مدّ الزيف، وسلطة الأقنعة.

المكان - الرؤية

الموقف من المكان

لعل الرؤية هي التي تمدنا ـ عادة ـ بالمعرفة (الموضوعية أو الذاتية التي تحملها الشخصية عن المكان، وتحيطنا علما بالكيفية التي ندرك بها أبعاده وصفاته، ولهذا فإن عدم إيلاء الأهمية لرؤية الإنسان لبيته أو فضائه المعاش، والاكتفاء بالوصف الموضوعي سيتسبب ـ بتجاهله الحضور الإنساني الضروري ـ في التشويش على بناء المكان، وهيئته التي يتشكل بها)[٦٧].

ولما كان المكان عند (إخلاصي) ليس مجرد أحجار وتراب وأبعاد بل عصرا كاملا، ومجلى من مجالي الحياة، وأنموذجا خاصا ينطبق على كل المفردات الحياتية زمن الكاتب، فقد تجلّت رؤيته واضحة من خلاله، يقول: (الإحساس بالمكان هو جزء من ايديولوجيا الكاتب، وحب المكان تعبير عن تلك الايديولوجيا. والدفاع عن

المكان هو الدفاع عن الذات الفردية والجمعية. ومهما بلغ الجنوح بالعالمية عند الكاتب، فإن نقطة البداية هي في إنسان المكان ومكان الإنسان)[٦٨]، فكيف يغدو المكان تعبيرا عن رؤية الكاتب؟.

إذا كان المكان في أدب (إخلاصي) في الستينات والسبعينات يرمز إلى محاصرة الشخصيات ضمن مكان مغلق (غرفة، مقهى، حديقة مسورة. . . كوجه آخر «تقني» لانغلاق الذات على نفسها، ومن هنا فإن محاولات الاتصال بالآخرين تكون مخفقة، وتبقى الشخصية القصصية داخل قوقعتها ـ غرفتها، ذاتها ـ تجتر أحزانها ويأسها)[٦٩]، فإن المكان في (خان الورد) يتعدى سجن الذات المحدودة، فتغدو خسارته وخسارة المدافعين عنه تأبينا لعصر كامل، تأبينا لكفاح طويل، مر وانتهى. فهذا العصر عصر انكسار الأحلام، وانهزام البطولات. فهزيمة ١٩٦٧م، وعشر سنين من الانتظار العبثي ـ طبعت القصة عام ١٩٨٣م ـ كل ذلك ضرب من اللاجدوى ـ إن صح التعبير ـ ولو قصد (إخلاصي) في مجموعته أن يظهر شخصياته يائسة مسجونة بين جدرانها الأربعة لما كانت فاعلة في أحداث القصص، ولكانت منفعلة فقط، (فالرضي) يدافع عن الخان ويتمتع بقوة بدنية وطلعة بهية. أما شقيقه (الأسود) الذي يرفض انتماءه إلى الخان القديم، فهو كاسمه نذير شؤم ويباب. كذلك (المهندس) في (مجنون القصر) فقد ألب عليهم الصحافة، وألقى المحاضرات في سبيل الدفاع عن مكانه الجميل. وهكذا يبدو انكسار هذه الشخصيات في النهاية مع انكسار أمكنتها تأبينا لزمن يموت فيأخذ معه أناسه الطيبين وأمكنته الأليفة.

يرى (إخلاصي) أن هذا الزمن الآتي زمن الزيف (اتفق عدد من الزملاء والمعارف على أن عصرنا يدفع بالناس إلى استغلال كل شبر من الأرض لحاجة البشر، وأن زمان المتعة والجمال قد ولّى)[٧٠]، فالاستهلاكية والنزعة النفعية باتت تسيطر على مفرداتنا الحياتية فتقضي على الجمال والأصالة (فأرقى حالات الخبث الاجتماعي ضد المكان تتمثل بالعقل التجاري الذي لا يستطيع أن يكتشف ـ أصلا ـ وظيفتي الجمال والتاريخ للمكان، بل هو يتجاهلها)[٧١].

ورغم إلحاحه على خسارة القديم وانتصار الجديد، إلاّ أنه كان يصور القديم دائما جميلا بهيا تملؤه النقوش والزخارف والمقرنصات والأعمدة. أما حضور المكان الجديد فيعني زوال هذا كله. فالكاتب متعاطف مع القديم، وينظر بعين السخط إلى الجديد الذي دحره، وكأنه لايرى بديلا عن المكان القديم، وهذا يفضح تشاؤم الكاتب من مصير الإنسانية التي يرى أنها تتجه رويدا رويدا نحو الزيف.

إذا كانت صفة القدم هي الأكثر بروزا في المكان القديم، فإنها ليست السبب الوحيد لوجوده، إذ ليس المكان القديم سوى (نموذج لتقدم الإنسان في تحويل الصخر إلى رقة والأخشاب إلى موسيقى)[٧٢]، فالإنسان هو نقطة البدء وهو نقطة النهاية. والتعلق بالقديم ليس تعلقا بمقرنصات وزخارف، بل تعلق بقدرات الإنسان وطاقاته الخلاقة، وهذا هو السبب الذي دفع الكاتب إلى نبذ الجديد، إذ لا تظهر فيه تلك القدرات الخلاّقة للإنسان، حيث لم يترك لها (دخول الآلة وتسلل الألمنيوم إلى بناء البيوت)[٧٣] فرصة للظهور.

ففي القديم ـ إذن ـ تظهر أصالة الإنسان، على حين تكاد تنمحي في نتاجه الجديد.

فالكاتب يصر على الأصالة دائما، ولو وجدها في الجديد لدافع عنه. ولذلك نراه يقبل التمازج مع الحضارات الجديدة الأخرى، ولكنه التمازج الذي يحافظ على الأصالة ويزيدها غنى ولا يلغيها (كانت عيناي

تحاولان التقاط جميع التفاصيل التي تكاثرت علي فاختلط بعضها ببعض، تماثيل من المرمر والخشب والعاج، وايقونات ذهبية نادرة، خزف صيني وبسط حريرية من الهند، وسجاد عجمي يغطي الأرض والمقاعد الوثيرة، وآنية هائلة الحجم من الكريستال أو الخزف، ومجموعة كبيرة من اللوحات الأصلية لمشاهير الفنانين. . . فأحسست برغبة عميقة في نوم طويل يوصلني بجذور تلك الحضارات متعددة الجنسيات والتي كانت تشاركنا الحديث)(٧٤)، ففي هذا المقطع نسمع أصوات حضارات مختلفة كانت الأصالة هي الصفة التي أكسبتها وجودها وجمالها.

غير أن رؤية الكاتب تجاه المكان (قديمه وجديده) تفضح تشاؤمه من مصير الإنسانية التي يرى أنها تتجه نحو الزيف، وهذا التشاؤم، بدوره، أصاب الرؤية بشيء من الاضطراب، ففي حين كان الموظف في (مجنون القصر) يسابق الزمن كي يدخل القصر تحت ملكية الآثار خوفا من أن تمسه يد بأذى، نرى خان الورد يتعرض للسقوط في يد تجار العقار رغم أنه سجل في ملكية الآثار. . فهل ملكية الآثار تلك كانت ضربا من العبث؟

التقنيّات

١ - رتابة التوتّر

يقوم بناء القصص على التوتر الناتج عن تصادم المكان القديم مع المكان الجديد، إلا أن هذا التصادم لم يقدم عبر تجليات تختلف باختلاف القصص، وإنما بقي يحافظ على لبوسه بلا تغيير - في معظمها - فالجديد يسعى دائما إلى الإطاحة بالقديم ليشغل حيزه، ومناصرو القديم يسقطون دائما مع مكانهم، كما يظهر الجديد دائما رمزا للخراب والموت على حين يبدو القديم أصيلا ينبض بالحياة.

إن هذا التكرار لتجلّي الصراع بينهما يحيل التوتر الناتج عن تصادمهما إلى رتابة ساكنة، فما أن يتعرف المتلقي على هذا التوتر في القصة الأولى (خان الورد) حتى يتحول الاندهاش الذي أحس به أثناء قراءتها إلى توقع مسبق وهدوء رتيب في القصص التالية، مما يفقد القصص ذلك الألق الذي كان يرجوه الكاتب لها، بل والذي تتمتع به فعلا لو أنها فصلت ونظر إليها باستقلالية عما يسبقها أو يليها من القصص. ويبدو أن اختيار الكاتب لـ (خان الورد) بداية لقصص المجموعة كان له بعيد الأثر في ذلك، لأنها تحمل في داخلها القصص كلها. ولو أنه بدأ مثلا بقصة (خميس الأصدقاء) التي تقدّم موقفا مختلفا من المكان القديم لكان أكثر توفيقا لأنه سيفاجىء كل توقعات المتلقي الذي سيحاول تخمين مواقف مماثلة في القصص التالية، فإذا به يفاجأ بقصة، ولتكن (المتحول)، تقدم موقفا جديدا لم يكن يتوقعه، مما يزيد التوتر ويكسر النمطية.

٢ - تعالق الزمان والمكان

إن الصفة الأساسية التي اعتمدها الكاتب في دفاعه عن القديم ضد الجديد هي دخول القديم في علاقة مع الزمان يفتقر الجديد إلى مثلها. وفي الحقيقة، لن تقبل هذه العلة إلا بكثير من التحفظ، وذلك لسببين: الأول: إذا كان المكان القديم قد تعالق مع الزمان فلأنه أتيحت له الفرصة لمثل هذه العلاقة، ولو أننا أتحنا الفرصة نفسها للمكان الجديد لاكتسب الصفة ذاتها، فكل جديد سيصبح قديما بمرور الزمن. ولذلك تبدو هذه الحجة واهية، فليس الزمان وحده هو الذي يكسب القديم بقاءه.

الآخر: إذا كان الزمان سر بقاء القديم، فهو أيضا سر دماره، لأن مرور الزمن على المكان يعني سعيه نحو الخراب، فالبلى سينشب أظافره في جسم المكان ليهلهل أحجاره.

٣- شخصيات (مسبقة الصنع)

أحجم الكاتب عن الولوج في العالم الداخلي للشخصيات، والتغلغل في خفايا النفس البشرية ليضيء بعض زواياها المعتمة، وبقي يتمسك بما يبدو طافيا على السطح، وبما يبدو مألوفا لدى الجميع، فبدت الشخصيات نمطية، وكأنها ـ فعلا ـ (مسبقة الصنع)

فلو أنني سألت أحدا أن يتخيل شخصية سلبية لقال: سمين، قميء، قبيح، جشع، دخيل أو وافد. ولو سألته أن يتخيل شخصية إيجابية لقال: جميل، طيب، محبوب، شجاع. وهذه هي تماما صفات شخصيات القصص، فالمدافعون عن المكان القديم يتسمون بما تتسم به الشخصية الإيجابية تلك. ومناصرو الجديد كتلك الشخصية السلبية التي ألمحنا إليها. مما يعني أن ظهور الشخصيات في القصص لم يكن مبنيا على رؤية عميقة لطبيعة العلاقات والرغبات الكامنة في داخلها.

ويبدو أن الكاتب أحس بذلك فحاول أن يحقق شيئا من التوازن عندما رسم شخصية (الأستاذة فاطمة) في القصة التي تحمل العنوان ذاته، فهي تبدو الكائن الوحيد الذي يعيش في هذه القصص، فهي ليست كغيرها وإنما هي هي.

صفات المكان

١- الجميل والقبيح

يبدو واضحا لمن يلج بين سطور (خان الورد)، ويغوص في أعماق أحداثها لتملأ أنفه رائحة المكان، أن الكاتب يلح في تقديم المكان القديم جميلا والمكان الجديد قبيحا، فما السبل التي سلكها لتجلي هاتين الصفتين؟

يدفع قصر الخطاب السردي للقصة القصيرة الكاتب ـ عادة ـ إلى اللجوء إلى طرق خاصة ـ تختلف من شخص إلى آخر ـ لنقل رؤيته (الفكرية والعاطفية والجمالية..) إلى المتلقي بأقصر مايمكن وأسرعه. وقد يكون في هذا التكثيف من الفجاجة أو القسرية مايخلق لدى القارىء شعورا بأنه يدفع إلى تقبل رؤية الكاتب، دون أن يشارك هو في بنائها.

ويبدو أن (إخلاصي) لم يستطع، على الرغم من محاولاته، الانعتاق كليا من ربقة القسرية في دفع المتلقي إلى تقبل رؤيته، فتجلت هذه القسرية بوضوح على الصعد التالية:

الصعيد اللغوي

ألح الكاتب على نقل شعوره بجمال المكان القديم وقبح الجديد، متجاهلا ـ أحيانا ـ رغبة المتلقي في اكتشاف هذا الجمال وذلك القبح بنفسه، فدأب على وصف القديم بالجمال في معظم القصص، ووشّاه بكل ما يستطيع من مقرنصات: (كان واحدا من أجمل مباني حلب)[٧٥]، (وعلى الرغم من محبتي لكل تلك الأبنية الجميلة المعتقة

بخمرة الحضارات)[٧٦]، (كان خان الورد أجمل الخانات الكثيرة وأوسعها)[٧٧]، (لكن البناء بقي مقاوما، بل ازداد جمالا آسرا)[٧٨] كما عمد الكاتب إلى المكان الجديد فوصفه بالقبح دائما، وفرّغه من أي مسحة جمالية زخرفية (لقد استطاع البقّار أن يرفع من أرقامه المغرية ثمنا للقصر وسيحول الجمال إلى قبح)[٧٩].

كما أنه عمد إلى اللغة الخطابية التقريرية (ماذا نكسب من الهدم؟ ماذا نجني من ربح إذا ماغرسنا في قلب الصبية الخالدة قوالب الاسمنت البارد وغمسنا في كبد الحضارة أسياخ الحديد المستورد؟ نقتل بمتعة كل الأشياء الجميلة الباقية لنا. . . ياويلنا)[٨٠]، (وإذا ما هدم ذلك المبنى فإن النصر يكون قد كتب من جديد للتجار الذين وضعوا أيديهم التي لا تعرف سوى التهافت على المدينة، وبدؤوا بالسيطرة الكاملة على التاريخ)[٨١].

بيد أن هذه القسرية لم تكن متواترة في البناء القصصي كله، إذ عمد الكاتب إلى تلوين تقنّية التعبير بين حين وآخر، فعبر عن جماليات المكان بطرق أكثر فنية.

فعلى صعيد اللغة: عبر في المقاطع الخاصة بالمكان القديم بلغة جميلة مليئة بالعواطف والمشاعر الإنسانية، مما خلق لدى المتلقي شعورا بالتفاعل مع هذا المكان، وكأنه جزء منه. وعبر عن الكان الجديد بلغة تفتقر إلى العاطفة وتميل إلى اليباب والفراغ، مما يشعر بهزالة هذا المكان وبعده عن المشاعر الإنسانية.

كما عمد إلى الاستفادة من الطبيعة الخضراء في نقل شعوره بجمال القديم، فصوّره دائما محاطا بالزهور والنباتات المتسلقة، والحدائق التي تلفّه كرحم حنون، ولذلك كثر اللون الأخضر في صفات المكان القديم، مما خلق لدى المتلقي شعورا بخصب هذا المكان، وعطائه المرتبط بخضرة الأرض وعطائها، فتبدو الخضرة الدم الذي يسري في هذا المكان، ويكسبه الحياة.

وعمد أيضا إلى ربط الشخصيات الحميمة والطيبة بالمكان القديم (الرضي، العجوز، المهندس، المعلم، موظف الآثار. . .). على حين ارتبط الجديد بالشخصيات الاستهلاكية (الأسود، البقار، صاحب الكازية)، فبرز لدى المتلقي شعور بالألفة مع الشخصيات الأولى، والنفور من الأخرى، فانعكس هذا الشعور على أماكنها.

وعندما ربط الكاتب المكان القديم بالزمان الماضي كان، بذلك، يربطه ـ في ذهن المتلقي ـ بذكريات الطفولة الجميلة، والتاريخ، والأجداد، والأصالة. فالحنين إلى تاريخنا القديم مازال ينبض في دمنا، لأن في الماضي يكمن تراثنا وحضارتنا، على حين لم يدخل المكان الجديد في أي علاقة مع الماضي، بل مع المستقبل، الذي لم يوجد بعد، ذلك المجهول المخيف، الذي يقف المرء أمامه مترقبا حذرا قلقا مما قد يكون.

الأهم من ذلك كله أن الكاتب عمد إلى تصوير القديم على أنه: القيّم اجتماعيا، ليكون سقوطه دراميا، مما يخلق لدى المتلقي شعورا بالتعاطف والشفقة، يدفعه إلى محبة هذا المكان.

على حين عمد إلى تصوير الجديد ساعيا إلى منازعة القديم مكانه الذي يشغله، وكأن وجوده لا يكون إلا بدمار القديم، مما يعني لدى المتلقي أن الجديد مغتصب أو مستعمر يطلب أرضا ليست له.

فهل نستطيع الآن أن نتبين صفتي: الجميل والقبيح في مكان (إخلاصي)؟

صفات المكان الجميل

١- يدخل مع الزمان في علاقة حميمة (يتصف بالقدم).

٢- يرتبط مع الإنسان، من خلال ظهور قدراته الجمالية فيه كالزخارف والمقرنصات الحجرية والخشبية، حصرا.

٣- يحاط بالطبيعة الخضراء (يظهر فيه اللون الأخضر).

صفات المكان القبيح

١- لا يرتبط مع الزمان (لأنه لم يوجد بعد).

٢- لا تظهر فيه القدرة الإنسانية. فهو يستخدم الألمنيوم في بنائه (لقد استطاع البقار أن يرفع من أرقامه المغرية ثمنا للقصر، وسيحول الجمال إلى قبح مدعوم بالألمنيوم الغبي)[٨٢]، ففي الألمنيوم لاتظهر طاقة الإنسان في تحويل (الصخر إلى رقة والأخشاب إلى موسيقى)[٨٣].

٣- يفتقر إلى الطبيعة الخضراء، فيغدو جافًا ميتا.

وبذلك يبدو المكان الجميل رمزا للتاريخ (الزمن)، ولجمال الطاقات الإنسانية (زخارف الحجر والخشب)، وللخصب والعطاء (الخضرة) وهي رمز الحياة. على حين يبدو المكان القبيح (هجينا، بعيدا عن الإنسان، ميتا).

٢- المكان-المرأة

إنها ثنائية غريبة تستأثر باهتمام الكاتب:

(... القصر الجميل الذي يفوق بدقة تكوينه حسن امرأة قادمة من أعماق غابة شهدت نموها حضارات لا مثيل لها)[٨٤]، (بات وجه المدينة كالحا كبدوية أرهقها التجوال في صحراء قاحلة)[٨٥]، (ماذا نجني من ربح إذا ماغرسنا في قلب الصبية الخالدة قوالب الاسمنت البارد)[٨٦].

قال لي في حوار دار بيني وبينه: إن هذه العلاقة الوثيقة بينها خلقتها الطبيعة ولم أخلقها أنا... وفي محاولة منه لدفع الدهشة التي ارتسمت على وجهي سألني: أتعلم ما أشهر مكانين في هذا الوجود؟.. وأردف قائلا: إنهما رحم المرأة (نقطة البداية) والأرض (نقطة النهاية).

إن (إخلاصي) يبدو مسكونا (بأنثوية المكان)، يتخيله كما يتخيل وجه امرأة جميلة، يبنيه بدقة تفوق تكوين امرأة حسناء، فهو يرى المكان أنثى تشتاقها، وأنت بحاجة إليها أبدا، تدفن رأسك في صدرها، وتبثها أحلامك، وتشكو لها آلامك[٨٧].

يبدو أن الذي عقد هذه الصلة بينهما: اتصاف المكان بكثير من صفات المرأة، حيث الحب والبراءة والأنوثة.. وأهم من ذلك كله: (الجاذبية) إنه مفتون بالمكان كافتتانه وانجذابه نحو امرأة جميلة، يعشقه ويود الالتحام به. ولذلك تكثر مفردات الحب والعشق في مقاطع المكان القديم خاصة:

(إن حبي انصب فجأة ودون مقدمات على ذلك القصر الحلبي الذي سرق كل الحب)[٨٨] (ابتسم الرضي مطمئنا إلى أن أحدا لن يجرؤ على التلويح بهدمه بعد أن عشق كل حجرة. . . .)[٨٩].

ومن الجدير ذكره أن ثنائية (المرأة-المكان) تواجهنا منذ غلاف المجموعة، إذ تظهر عليه صورة امرأة ممددة (مقتولة) غير واضحة المعالم وأمامها رجلان يصوبان أسلحتهما إليها. إن هذه الصورة تمثل موت (المكان-المرأة).

تظهر المرأة في المجموعة جزءاً من المكان (أقدامها النغرست في أرضه)[٩٠] بل إن غيابها يخلف ندبة في القلب تشبه تلك التي يخلفها غياب المكان نفسه، (أفكر بنانا التي لم أستطع بعد ذلك أن أقابلها أو أعثر عليها، فخلفت في القلب ندبة تشبه تلك الحفرة التي حلت محل القصر الجميل)[٩١]، وعندما أراد الكاتب أن يشبّه حنان الحديقة وهي تلف القصر لم يجد أفضل من رحم المرأة (كانت الحديقة الواسعة المحيطة به بحنان نموذجا للرحم الأخضر)[٩٢].

ولقد ذهب الكاتب أبعد من ذلك كله. فعندما أراد أن يؤنسن المكان لم يجد بديلا عن المرأة. . فكانت (الأستاذة فاطمة)، إنها المكان القديم، إنها حلب تتحدث إلينا. وكان قد لفت انتباهي في هذه القصة أننا لا نجد فيها تفاصيل مكانية، ولا نجد مكانا مهددا بالزوال، ولا أحجاراً تهدم. . وخيل إلي أن القصة مقحمة على المجموعة، فليست تفوح منها رائحة المكان. ولكن ثنائية المكان ـ المرأة أعادت الأمور إلى نصابها، فغدت الأستاذة فاطمة هي المكان نفسه يرثي نفسه، يرثي الحقيقة التي باتت تهرب من وطأة الزيف (هو ذا أوان الخجل من أنفسنا، نراقب ما يجري حولنا، ونتذرع بسخرية أو بابتسامة أو بإقناع أنفسنا بالرضا)[٩٣]، وتهتف الأستاذة فاطمة ـ المكان بصوت متعب (ألست مريضة، وأنا أشعر بأن ما يحدث خطأ في خطأ)[٩٤]. وفي حوار بينها وبين زوجها (طالب) الذي يسكنها ويحبها كما كان (الرضي) يسكن الخان ويحبه: (ربع قرن من التزوير، تعلم الإنسان الزيف، فيصيح طالب كأنه حيوان جريح: ألست أحبك؟ فقالت فاطمة: وأنا أحبك، وتلك مصيبتنا)[٩٥].

فسلطة الزيف والخطأ كالدائرة تحيط بكل شيء فتحيله إلى خراب. . (وطالب) الذي كان يقود ثورة الطلاب (وينال احترام الجميع لجرأته وتعرضه لمخاطر الأحاديث المتفجرة التي كان يحرك الطلاب بها)[٩٦]، أحاله الزمن المزيف (من مناضل إلى موظف يزوّر في أرقام الإحصائيات كما يريدون)[٩٧] لقد وصل الخراب إلى عمق المكان. . وبدأ بتفتيته.

إن الأستاذة (فاطمة) ليست سوى المكان في لبوس أنثوي. . المرأة الجميلة، الراضية، التي توزع الطمأنينة للجميع. . ولكنها المهزومة في النهاية.

وهكذا المكان عند (وليد إخلاصي): جميل كالمرأة

مستسلم كالمرأة

مهزوم مثلها.

٣- التعدد والتنوع

(الخان، الأسواق، الدكاكين، الغرف، البئر، مخفر الشرطة، القصر، القبو، الشوارع، البيت، القصر الحلبي، مكاتب التعهدات، مديرية الآثار، قاعات المحاضرات، البناية، المقاهي، المدرسة، المدينة، النهر، محطة البنزين، المقبرة، ضريح الشهداء، الطرق، السينما، جامع الطروش، صحن الجامع، الجامعة، المدرسة، السجن. . .).

لعل هذه التفاصيل كفيلة بتقديم صورة جلية لتنوع المكان وتعدده في المجموعة التي تحتوي سبع قصص. فما الأثر الجمالي الذي خلقه هذا الغنى المكاني؟.

إن هذا الغنى في الحقيقة، لا يعكس غنى الأحداث أو الشخصيات، فأحداث القصص السبع تلتف حول محور واحد: الصراع بين المكانين القديم والجديد، وكذلك الشخصيات، فهي تتأطر ضمن نسقين: شخصية طيبة تدافع عن القديم، وشخصيات مكروهة تحاول فرض الجديد على حساب القديم. فما مبرر هذا الغنى المكاني؟.

هل يبرز التعدد الرمزي مسوّغا لذلك؟ ألن يحد هذا الغنى الحسي من القدرة التخييلية للرمز؟ ألن يتبعثر المتلقي حين يفاجأ بقصة من اثنتي عشرة صفحة بمئة وستة وثلاثين تفصيلا مكانيا، بمعدل أربعة عشر تفصيلا لكل صفحة؟.

إذا كان (وليد إخلاصي) يتساءل مستنكراً (هل يمكن خلق لغة فنية دون مكان؟!)(٩٨) فإن الجواب لايعني أن يدع قلمه لسلطان المكان وجبروته المهيمنين عليه، فالتقنية الفنية للقصة التي تعتمد التكثيف في سرديتها لا تناسب ـ عادة ـ هذا الكم الهائل من التفاصيل المكانية. إذ تبدو القصة عندئذ مثقلة به.

وقد نقبل ـ متحفظين ـ هذا الهوس المكاني، لما يعنيه المكان عند الكاتب نفسه، الذي يقول: إن الأمر (لا يعود كليا إلى تعلقي بالمكان وحسب، وإنما هو أيضا يعود إلى تعمق فهمي إلى طبيعة المكان وأهميته. فبعد سنوات طويلة من التعامل مع الكتابة لابد من اكتشاف الذات، والذات لا يمكن اكتشافها إلا من خلال البيئة، فما هي البيئة؟ إنها المكان في المقام الأول)(٩٩).

حديث (إخلاصي) هذا يقودنا إلى صفة أخرى أكثر أهمية:

٤ - التحديد والتعيين

يعنى الكاتب في مجمل قصصه بتحديد الأمكنة بدقة، فلايكفي ـ عنده ـ مجرد ذكر المكان سببا لحضوره، وإنما لابد من تحديده وتعيينه. فعندما نقرأ عبارة مثل: (تلقى الرقيب الأحدب الذي يدير مقسم الشرطة القائم في قلب الأسواق القديمة، إشارة جديدة)(١٠٠)، نجد أنها من الممكن أن تكون: (تلقى الرقيب الذي يدير مقسم الشرطة إشارة جديدة)، ولكن رغبة الكاتب في التحديد تدفعه إلى عبارات وصفات مثل: (الرقيب الأحدب) و(مقسم الشرطة القائم في قلب الأسواق القديمة).

وعندما يقول في مكان آخر: (نشطت ذاكرة عدد من المعمرين الذين يشتهر بهم حي السفاحية القريب من الخان)(١٠١)، ندرك إلحاحه على تحديد أمكنتهم بدقة. وفي عبارة مثل (لم نكتشف حقيقة

الأمر إلا بعد انتشار رائحة كريهة من البئر)[١٠٢] تلاحظ هنا أن المعنى قد اكتمل، ولكنها لكي تصبح عبارة (وليد إخلاصي) كان لابد من الزيادة التالية: (. . . من البئر الذي تدور حوله أحجار الحوش المرصوفة في خطوط تعرجت وتكسرت مع مرور الزمن، لتبدو كموج متحجر يحيط بالتفاتة خرزة البئر الرشيقة)[١٠٣].

فهل نذهب هنا مذهب (غاستون باشلار) الذي رأى في تحديد كهذا تنشيطا لمخيلة المتلقي[١٠٤]، يدفعه إلى تشكيل لوحة مكانية تبنى على مجموعة التفاصيل التي يحددها الكاتب كنقاط علام؟.

قد يكون هذا جائزا وقد لا يكون! فالمعيار ذوقي قبل أن يكون ماديا. ولكن يبدو ماذكره (باشلار) أكثر التصاقا بالبنية الروائية، إذ يفسح طوطا للمتلقي تحديد خارطة مكانية في ذهنه تساعده على متابعة الأحداث. على حين يبدو المكان في القصة القصيرة أكثر رمزية وتجريدية، فلايبدو القارىء بحاجة إلى رسم خارطة له بقدر احتياجه إلى تحديد دوره وفهم معناه.

وقد استفاد الكاتب من التحديد والتعيين في إضفاء الخصوصية التي يريدها لمكانه، فهو ليس مكانا مطلقا، عاما، بل خاصا وخاصا جدا، إنه يقدم بيئة خاصة يعيشها، وينطلق منها، ويعبر عنها، إنه معني بحلب ـ المكان، حلب التي ترقد نابضة بين خلاياه. وإذا كنا لا نجد بين خانات حلب خانا يدعى خان الورد فإن خاناتها كلها هي خان الورد نفسه.

وقد ساعده التحديد والتعيين على تخصيص هذه البيئة، من خلال تشكيل أطر تتميز بخصوصية هذه البيئة دون غيرها. هذه الأطر تمنع التفاصيل والشخوص والأحداث من أن تضيع في فضاء التعميم. ولذلك نشعر في خان الورد أننا نقف أمام خان من خانات حلب لا غيرها. وقد عبر إخلاصي عن أهمية البيئة والمكان قائلا: (بعد سنوات من التعامل مع الكتابة لابد من اكتشاف الذات، والذات لا يمكن اكتشافها إلا من خلال البيئة. وماهي البيئة؟ إنها المكان في المقام الأول)[١٠٥].

ولكن هل يسعى إخلاصي إلى ما سعى إليه (جبرا ابراهيم جبرا) في روايته (السفينة) عندما ألح على إيراد التفاصيل المكانية بأسمائها الحقيقية كما هي على الخارطة الجغرافية لفلسطين، لكي يوثق (هذه التفاصيل للأجيال الفلسطينية التي ولدت خارج أرضها، والتي يخشى الكاتب أن تعود إلى هذه الأرض فلاتجد شيئا من معالمها القديمة التي يحاول الصهاينة إزالتها من الوجود، أو استبدال أسمائها العربية بأخرى[١٠٦] توراتية)[١٠٧]. إذا كان هذا هو هدف (جبرا)، فإن إخلاصي لا يهتم بتحديد الأسماء الحقيقية لأمكنته، لأنه ليس معنيا بحفظ أسمائها أو تسجيلها للأجيال القادمة، كما أنه لا يقدم حلب كما هي وإنما يقدم حلبه الخاصة، كما يراها (حلب في معظم ماكتبت ليست التي أراها بعيني وألمسها بحواسي، بل هي أحيانا «حلبي» أنا التي أتخيلها، وأريدها أو لا أريدها)[١٠٨].

٥- الوضوح

لقد ساعد عاملا التحديد والتعيين على إيضاح المكان وجلائه في عين المتلقي، فنحن نكاد نبصر خان الورد بأزقته المتعرجة، وأسواقه، وأحجاره القديمة التي تلتف حول البئر في الحوش الذي تغمره الشمس طوال اليوم، والسلالم الخشبية الضيقة التي تصل إلى الطابق الثاني حيث يسكن مجلد الكتب في إحدى الغرف.

وقد برز هذا الوضوح من خلال حسية الصورة التي رسمها التحديد والتعيين عبر اتكائها على مفردات مكانية حسية تتعلق بشكل المكان الداخلي والخارجي، والمواد التي بني منها، والزخارف والنقوش التي يتحلى بها، والشخوص التي تتحرك فيه. فبدا كأن الكاتب يقدم لنا ملفا كاملا للتعريف بالمكان:

١ - تاريخه القديم والحديث.

٢ - المواد التي بني منها (الخشب والأحجار والألمنيوم).

٣ - النقوش التي يتزين بها.

٤ - الفراغ الذي يشغله.

٥ - شكله من الداخل والخارج.

٦ - الشخصيات التي تعيشه.

وأكثر من ذلك كله، العواطف الإنسانية التي تحيط به وتحتضنه وتنمو فيه.

٦ - البساطة والتعقيد

يرى (ميشال بوتور) أن (وصف الأثاث والأغراض هو نوع من وصف الأشخاص الذي لا غنى عنه، فهنالك أشياء لا يمكن أن يفهمها القارىء ويحسها إلا إذا وضعنا أمام ناظريه الديكور وتوابع العمل ولواحقه)[١٠٩]. ويحاول (خلاصي)، في وصفه للمكان، أن يوافق بينه وبين شخصياته، إذ (من اللازم أن يكون هناك تأثير متبادل بين الشخصية والمكان الذي تعيش فيه)[١١٠]. فعندما يقدم لنا شخصيات بسيطة مثل (المعلم) في (اقتحام) أو الموظف في (مجنون القصر)، فإن أمكنتها بسيطة مثلها، فغرفة المعلم بسيطة تملؤها الشموع، فارغة تتطاول بجدرانها العارية، ولا يهتم (إخلاصي) بتفصيل أثاثها ما خلا ذكره لذلك البساط القديم المزخرف الملقى على الأرض.. إن غرفة كهذه لابد سيسكنها رجل ببساطة (المعلم) وهدوئه. على حين يبدو المكان حيويا متحركا عندما يرتبط بشخصيات نابضة (كالرضي)، فيبدو الخان متألقا كالحياة، وعندما تتعقد التفاصيل المكانية في قصر يستجلب أثاثه من أنحاء مختلفة من العالم فإن ذلك يكون تعبيرا عن شخصية الأمير، ذلك الغريب الذي لا يظهر.

فالمكان بسيط ببساطة شخصياته، حيوي بحيويتها، ويتعقد بتعقدها. فهو لا يستقل عن الشخوص التي تعيش فيه.

٧ - المكان والعاطفة الإنسانية

(إن الإنسان وهو ينظر إلى الأمكنة لا يمنع نفسه من إضفاء فكره ومزاجه وعواطفه عليها)[١١١]. وهذا ينطبق تماما على أمكنة (إخلاصي)، فهو لايستطيع أن يمنع عواطفه وعواطف شخصياته من المشاركة في وصف المكان، فالمكان عنده بعيد عن الجفاف العاطفي، قريب من الروح الإنسانية. وقد ذكرنا الكثير من الأمثلة عن هذه العلاقة.

ولكننا نعيب على البنية الفنية للقصص أنها لم تكن تستطيع - أحيانا - أن توازن بين العواطف التي تخلقها الأحداث وبين عاطفة الكاتب نحو المكان، فحدث كالموت - مثلا - يثير عواطف الحزن في شخصيات القصة

وفي المتلقي، لانراه متلازما مع وصف سوداوي للمكان يناسب قتامة الحدث، وإنما يحدث عكس ذلك، فلايبدو المكان متفاعلا مع الأحداث والشخوص. فعندما تكتشف جثة العجوز مجلد الكتب في البئر، يصف (إخلاصي) المكان هكذا: (ولم تكتشف حقيقة الأمر إلا بعد انتشار رائحة كريهة من البئر الذي تدور حوله أحجار الحوش المرصوفة في خطوط تعرجت وتكسرت مع مرور الزمن، لتبدو كموج متحجر بالتفاتة خرزة البئر الرشيقة)[١١٢] فهذا الموج الذي يحيط بالتفاتة خرزة البئر الرشيقة لايبدو مناسبا لرائحة الموت الكريهة التي انبعثت من البئر. فهل يسير الوصف المكاني في نسق بعيد عن نسق الأحداث، فيبدو حياديا أمامها؟.

يبدو أن الذي خلق هذا التباين هو الضمير المستخدم في النص، لأن السرد هنا يقدم من خلال عين الراوي (الكاتب) البعيد عن التماس المباشر مع الأحداث، فبدا كأنه عاجز عن التحرر من ربقة إعجابه بالمكان القديم عموما.

٨- الحركة

تتصف أمكنة (إخلاصي) برحابة الحركة فيها على أكثر من مستوى: طولا وعرضا وارتفاعا وعمقا ويبدو المكان عنده واسعا حينا كخان الورد، ضيقا حينا آخر، كغرفة (المعلم) في (اقتحام). ويبدو أن (إخلاصي) مفتون بالحركة إلى الداخل: الغوص في العمق، ففي (خان الورد) (يبدو البئر متصلا بسرداب لانهاية له)[١١٣]، وفيه تموت الشخصيات الثلاث. وفي (خميس الأصدقاء) يبدو الغوص في عمق صورة جامع الطروش، وكأنه دخول في أعماق المكان.. إنها رغبة غريبة تتملك الكاتب في الغوص في أعماق المكان لاستكناه أبعاده من الداخل، وكشف اللثام عنه.

٩- الإحساس بالمكان

ثمة خصوصية واضحة لإحساس القاص بالمكان في مجموعة (خان الورد)، إذ تشترك حواسه كلها في الإحساس به، فليس الأمر وقفا على الجمال البصري الذي يثيره المكان، بل إن القاص يشم رائحة ترابه أيضا: (رأيته في حلمي ينتثر في الهواء قطعا ممزقة وكأن قنبلة سقطت عليه من طائرة عدوة. فاستيقظت مذعورا، وكانت رائحة التراب لاتزال عالقة في خياشيمي، والسقف القرميدي مازال يتهاوى قطعة قطعة أمام بصري، والزجاج المتطاير الملون كعيون الموت يتجول في رهبة الفضاء)[١١٤]. وتشارك أذنه في هذا الإحساس،. فتراه يموسق المكان ويجعله لحنا شجيا (ومع أنني لم أدخل ذلك الجامع أبدا، إلا أنني ظللت مفتونا به، وبتلك النوافذ العالية التي تنتهي إليها مقرنصاتها إلى أبعاد وارتفاعات أشبه ماتكون بالنوتة الموسيقية للحن غامض يعزف في الداخل كعاصفة رقيقة)[١١٥].

إن هذا الإحساس الكلي بالمكان يدفعنا إلى أن نراه لوحة فنية تسحر أعيننا بجمالها، وقطعة مخملية نتلمسها بأيدينا ونمرّغ وجهنا بها، ورائحة زكية نشم عبقها، ولحناً عذباً شجياً تطرب آذاننا به.

فالمكان يتلبس الكاتب، ويتلبسنا معه. إننا أمام حضور قوي جدا للمكان، قد لا يضاهيه حضور آخر لدى كاتب قصصي آخر.

الهوامش

(١) غاستون باشلار، جماليات المكان: ٣٩.
(٢) المصدر نفسه: ٣٦.
(٣) المصدر نفسه: ٣٨.
(٤) ق: خان الورد: ١٢.
(٥) ق: اقتحام: ٦٣.
(٦) ميشال بوتور، بحوث في الرواية الجديدة: ٥٥.
(٧) ق: خان الورد: ١٢.
(٨) ق: في انتظار الأمير: ٥٥-٥٦.
(٩) ق: خان الورد: ١٤.
(١٠) ق: مجنون القصر: ٢٣.
(١١) ق: اقتحام: ٧٢.
(١٢) م ن: ٧٢.
(١٣) م ن: ٧٣.
(١٤) م ن: ٦٥.
(١٥) محمد كامل الخطيب، السهم والدائرة: ٩٣.
(١٦) ق: اقتحام: ٦٦-٦٧.
(١٧) حوار باروت وإخلاصي، البعث.
(١٨) حوار هناء الطيبي وإخلاصي.
(١٩) ح هـ.
(٢٠) ق: خان الورد: ٨.
(٢١) م ن: ٩.
(٢٢) م ن: ٨.
(٢٣) ق: مجنون القصر: ٢٢.
(٢٤) ق: خيس الأصدقاء: ١٠٠.
(٢٥) ق: الأستاذة فاطمة: ١٢٥.
(٢٦) ح ب.
(٢٧) ق: مجنون القصر: ٢٧.
(٢٨) م ن: ٢٣.
(٢٩) ق: اقتحام: ٦٣.
(٣٠) ق: مجنون القصر: ٢٦.
(٣١) م ن: ٢٥.
(٣٢) م ن: ٢٤.
(٣٣) م ن: ٢٤.
(٣٤) م ن: ٣٤.
(٣٥) م ن: ٢٧.
(٣٦) م ن: ٢٩.
(٣٧) م ن: ٢٣.
(٣٨) ق: اقتحام: ٦٣.
(٣٩) ق: اقتحام: ٦٣.
(٤٠) م ن: ٦٣.
(٤١) م ن: ٧١.
(٤٢) ق: مجنون القصر: ٢٤.
(٤٣) م ن: ٢٥.
(٤٤) ق: اقتحام: ٧٤.

(٤٥) ق: مجنون القصر: ٢٣.
(٤٦) م ن: ٢٤.
(٤٧) ق: خان الورد: ١٤.
(٤٨) ق: التحول: ٨١.
(٤٩) حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي: ٣٢.
(٥٠) غاستون باشلار، جماليات المكان: ٣٨.
(٥١) ح ب.
(٥٢) ق: اقتحام: ٦٦.
(٥٣) ح ب.
(٥٤) م ن.
(٥٥) ق: اقتحام: ٦٩.
(٥٦) ح ب.
(٥٧) ق: خميس الأصدقاء: ١٠٢-١٠٣.
(٥٨) م ن: ١٠٠.
(٥٩) ق: مجنون القصر: ٣١.
(٦٠) م ن: ٢٦.
(٦١) ق: اقتحام: ٦٨.
(٦٢) ق: مجنون القصر: ٢٣.
(٦٣) ق: خميس الأصدقاء: ١٠٠.
(٦٤) ق: مجنون القصر: ٣١.
(٦٥) م. ن: ٦٤.
(٦٦) ق: اقتحام: ٦٣.
(٦٧) حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي: ٤٢.
(٦٨) ح ب.
(٦٩) محمد كامل الخطيب، السهم والدائرة: ٩٣.
(٧٠) ق: مجنون القصر: ٢٧.
(٧١) ح ب.
(٧٢) ق: مجنون القصر: ٣١.
(٧٣) م ن: ٢٣.
(٧٤) م ن: ٢٩.
(٧٥) ق: مجنون القصر: ٢٣.
(٧٦) ق: مجنون القصر: ٢٣.
(٧٧) ق: خان الورد: ١٠.
(٧٨) ق: خميس الأصدقاء: ١٠٠.
(٧٩) ق: مجنون القصر: ٣١.
(٨٠) م ن: ٣١.
(٨١) م ن: ٣١.
(٨٢) ق: مجنون القصر: ٣١.
(٨٣) م ن: ٣١.
(٨٤) ق: مجنون القصر: ٢٢-٢٣.
(٨٥) م ن: ٢٤.
(٨٦) م ن: ٣١.
(٨٧) ح ب.
(٨٨) ق: مجنون القصر: ٢٥.
(٨٩) ق: خان الورد: ١٤.
(٩٠) ق: مجنون القصر: ٢٩.
(٩١) م ن: ٤٢.
(٩٢) م ن: ٢٣.
(٩٣) ق: الأستاذة فاطمة: ١٢٥.

(٩٤) م ن : ١٢٥ .
(٩٥) م ن : ١٢٥ .
(٩٦) ق : الأستاذة فاطمة : ١٢٢ .
(٩٧) م ن : ١٢٥ .
(٩٨) ح ب .
(٩٩) ح ب .
(١٠٠) ق : خان الورد : ٧ .
(١٠١) م ن : ٩ .
(١٠٢) م ن : ٨ .
(١٠٣) ق : خان الورد : ٨ .
(١٠٤) غاستون باشلار، جماليات المكان : ٤٠-٤١ .
(١٠٥) ح ب .
(١٠٦) الصواب أن تدخل الباء على المتروك .
(١٠٧) نضال الصالح ، الأرض في الرواية الفلسطينية : ٢٠٢ .
(١٠٨) ح هـ .
(١٠٩) ميشال بوتور، بحوث في الرواية الجديدة : ٥٣ .
(١١٠) حسن بحراوي ، بنية الشكل الروائي : ٣٠ .
(١١١) م ن : ٥٣ .
(١١٢) ق : خان الورد : ٨ .
(١١٣) ق : خان الورد : ٧ .
(١١٤) ق : مجنون القصر : ٢٥ .
(١١٥) ق : خيس الأصدقاء : ١٠٠-١٠١ .

المصادر والمراجع

ملاحظة : استخدمت في الحواشي الرموز التالية:
ق : قصة ، م . ن : المصدر نفسه
ح هـ= حوار هناء الطيبي مع وليد إخلاصي
ح ب= حوار باروت مع وليد إخلاصي .

● إخلاصي ، وليد ، خان الورد (قصص) ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٨٣م .
١- باشلار، غاستون : جماليات المكان ، تر. غالب هلسا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
٢- بحراوي ، حسن : بنية الشكل الروائي (الفضاء ، الزمن ، الشخصية) المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء . ط١ ، ١٩٩٠م .
٣- بوتور ، ميشال ، بحوث في الرواية الجديدة ، تر. فريد أنطونيوس ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
٤- الخطيب ، محمد كامل : السهم والدائرة ، سلسلة دراسات نقدية ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩م .

الدوريات

١- جريدة البعث : البعث الأسبوعي : حوار هناء الطيبي مع إخلاصي ، دمشق ، العدد٧٧٦٦ ، ٢٦ أيلول١٩٨٨م .
٢- جريدة البعث : حوار محمد جمال باروت مع إخلاصي ، دمشق ، العدد ٦٢٦٧ .

المخطوطات

- الصالح ، نضال : الأرض في الرواية الفلسطينية ، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة حلب .

«بنيوية كمال أبو ديب»

عرض ومناقشة لدراسات الناقد البنيوية

د. يوسف حامد جابر*

يعد النقد البنيوي من أكثر المناهج النقدية اهتماما بالنص الأدبي، وقد يعود السبب في ذلك إلى قدرة هذا النقد على اكتشاف علاقات النص المنقود وضبطها، وعلى تبيان خصائصه الفنية والدلالية، وذلك من أجل التوصل إلى فهمه فهما علميا.

وإذا كان الناقد (كمال أبو ديب) قد حاول تجسيد مفاهيم البنيوية وطرائقها في إطار دراساته النقدية، فإننا سنحاول أيضا أن نبين فيما يأتي، إلى أي مدى نجح (أبي ديب) في عمله هذا؟ وإلى أي مدى تمكن من تحقيق الانسجام بين الأسس النظرية لدراساته من جهة، وبين النتائج التي ترتبت على تمثل هذه الأسس في تناوله النصوص الشعرية من جهة ثانية؟.

١ ـ الدراسة الأولى: جدلية الخفاء والتجلي

أ ـ المستوى النظري

يبدو (كمال أبو ديب) من خلال دراساته أنه من أبرز النقاد العرب الذين يسعون لتأسيس منهج بنيوي متكامل، يتم من خلاله دراسة الشعر العربي بما يطور النظرة إلى هذا الشعر، وبما يكشف عن إمكاناته

---

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة تشرين ـ سوريا.

الغنية*. ولعل هذا الكتاب يشكل مقدمة في هذا الاتجاه يهدف من خلاله «إلى اكتناه جدلية الخفاء والتجلي، وأسرار البنية العميقة وتحولاتها ـ طموحا. . إلى تغيير الفكر العربي في معاينته للثقافة والإنسان والشعر، إلى نقله من فكر تطغى عليه الجزئية والسطحية والشخصانية إلى فكر يترعرع في مناخ الرؤيا المعقدة، المتقصية، الموضوعية، والشمولية والجذرية في آن واحد: أي إلى فكر بنيوي لا يقنع بإدراك الظواهر المعزولة، بل يطمح إلى تحديد المكونات الأساسية للظواهر ـ في الثقافة والمجتمع والشعر ـ ثم إلى اقتناص شبكة العلاقات، ثم إلى البحث عن التحولات الجوهرية للبنية التي تنشأ عبرها تجسيدات جديدة لا يمكن أن تفهم إلا عن طريق ربطها بالبنية الأساسية وإعادتها إليها، من خلال وعي حاد لنمطي البنى: البنية السطحية والبنية العميقة»[1].

يلخص هذا النص الطويل موقف (أبي ديب) من النقد البنيوي. ويكاد يشكل ـ بالتالي ـ الإطار النظري الذي يسعى لتجسيده في ممارسته النقدية. ولكن قبل أن نعود إليه، نرغب في طرح سؤال: هل يشكّل هذا النص بنية متجانسة يستشف منها منهج بنيوي محدد للناقد كما يذكر؟ أم أنه عبارة عن سلسلة من الأفكار، تراكمت في أجزاء منها، وانفتحت في أجزاء أخرى؟ حيث ظهر ما تراكم وكأنه يعيد ذاته، بينما أوغل ما انفتح في الغياب. نعود إلى النص لنرى ما يحتويه:

١ ـ اكتناه جدلية الخفاء والتجلي، أي كشف العلاقة المتفاعلة القائمة بين داخل الظاهرة وخارجها، مع النظر إلى أن الداخل الغائب لا ينفصل عن الخارج الحاضر. وهذا يعيدنا إلى لعبة المضمون والشكل في الأدب اللذين يشكلان أساس التحليل النصي، ولا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الآخر على حد تعبير (هيلمسليف) L. Hjelmslev[2]. وهذه النقطة يعيدها (أبي ديب) في متن النص المقبوس.

٢ ـ البنية العميقة وتحولاتها، فالبنية العميقة (Structure Profonde) هي البنية المجردة والضمنية الموجودة داخل الذهن الإنساني، وتأتي تحولاتها لتشكل البنية السطحية Structure Superfitielle التي تظهر عبر تتابع الكلام، والتي يغتني بها الفكر الإنساني. ومن هنا تأتي أهمية البحث في هذه البنى، واكتناه خفاياها، لأن في ذلك اكتناها لبنية العالم الإنساني بغناه واتساعه. وهذه النقطة أيضا مكررة في النص ذاته.

٣ ـ الطموح إلى تغيير الفكر العربي من فكر مجزأ سطحي، إلى فكر يترعرع في مناخ الرؤية المعقدة. . . أي إلى فكر بنيوي. وهذه النقطة تكشف لنا موقف (أبي ديب) من الفكر البنيوي وغير البنيوي. إذ إن الفكر البنيوي هو فكر رؤية، والرؤية كشف، امتثاء في الخلق والتجاوز، إنها «قفزة خارج المفهومات السائدة. هي إذًا، تغيير في نظام الأشياء وفي نظام النظر إليها»[3] كما يقول أدونيس.

ومن هنا تعد الفعل الخارق الشمولي الذي لا يوجد خارج فعاليته شيء. والفكر البنيوي على حد تعبيره، هو الذي يمتلك هذه الرؤية وهذا الفعل، بشموله واتساعه وقدرته على تحديد بنى اللغة وبنى العالم، وعلى

(*) أشار د. كمال ابو ديب في أكثر من موضع في دراساته إلى أن تحليله للنصوص الأدبية لا يقتصر على اللسانيات البنيوية، وإنما يقوم على اكتناه «العلاقة بين بنية العمل الأدبي والبنى الاجتماعية: الاقتصادية والسياسية والفكرية» وهذا يدخل دراساته في اطار البنيوية التكوينية، غير أن إشارات (أبي ديب) تبقى مجرد إشارات، إذ اننا لا نكاد نجد هذه العلاقة المشار إليها على مستوى التحليل التطبيقي إلا لمحات باهتة لا تشكل فعالية تحليلية يعتد بها وفقا للبنيوية التكوينية، وهذا هو السبب الذي جعلنا ندرج دراساته في إطار اللسانيات البنيوية.

ربط هذه البنى في إطار علاقات شمولية تكشف عن فعالية حركة هذه البنى وعن دلالاتها. وهذا يشير إلى انفتاح المنهج البنيوي الذي يعرض له الناقد، حيث يصبح تحديده وضبطه وملاحقة فعالياته أمرا متعذرا.

ولعل النص الذي أشرنا إليه يكاد يشكل المستوى النظري للكتاب الذي بين أيدينا. وما نراه من جوانب نظرية أخرى موزعة في مساحة الكتاب يمكن أن تعد بمثابة تنويع على أفكار النص المقبوس الذي عرضناه له. حيث نجده ـ مثلا ـ يتناول بنية الصورة بوصفها بنية علاقات «تنتج الأثر الكلي الذي ينفتح على العمل الفني، ويضيء أبعاده كما أنه يضاء بأبعاد هذا العمل». [٤]. والغرض من ذلك ـ كما يذكر ـ «أن يظهر أن للصورة مستويين من الفاعلية هما المستوى النفسي، والمستوى الدلالي. . . وأن حيوية الصورة وقدرتها على الكشف والإثراء ترتبطان بالاتساق والانسجام اللذين يتحققان بين هذين المستويين للصورة» [٥] ثم يضيف أن الغرض من ذلك «تأسيس منهج نظري لا تقديم دراسة في النقد العملي». [٥]

إن بنية الصورة وفقا للمستويين اللذين أشار إليهما متضمنة في بنية النص الذي تتشكل الصورة منه أو فيه، وفقا لغنى النص، واتساق مستوياته التعبيرية والدلالية وانسجامها.

كما يتناول الناقد الأنساق البنيوية في الفكر الإنساني، والعمل الأدبي من خلال بعض الحكايات الخرافية، وحكايات الأطفال، والحكاية الشعبية، وبعض الأعمال الأدبية. وكما اكتشف الناقد الشكلاني الروسي (فلاديمير بروب V. Propp) الوحدات الثابتة «الوظائف» (La fonctions) التي تنتظم لديها ليس الحكايات الشعبية في روسيا وإنما في العالم، على الرغم من اختلاف مضامينها، مما يشير إلى ميل فطري إنساني لتشكيل مثل هذه الحكايات. وكما اكتشف (كلود ليفي ستروس C. L. Strauss) تشابه الأساطير في أرجاء المعمورة من خلال العلاقات الثابتة فيها، كذلك يحاول (أبو ديب) أن يضع في دراسته للأنساق. إذ يشير إلى «ميل الفكر البشري إلى تشكيل الأنساق في كل إبداع له، وطغيان أنساق معينة دون أخرى على أنماط معينة». [٦]

والنسق الذي رآه (أبو ديب) يطغى في كل نشاط فني هو النسق الثلاثي الذي وصفه بأنه «بنية ثابتة يتناولها العقل الإنساني في ثقافات متغايرة أو أعمال فنية متغايرة» [٧]. وهذا يذكر أيضا بالأشكال الثابتة والمضامين المتغيرة في بحوث ستروس حول الأسطورة [٨]، وبحوث (بروب) حول الحكاية. وسوف نقف فيما يلي على طرائق التحليل البنيوي التي استخدمها (أبو ديب) من خلال متابعته في تحليله نصا للشاعر العباسي (أبي نواس).

ب ـ المستوى التطبيقي

في تحليله قصيدة «اللباب» للشاعر (أبي نواس) والتي مطلعها :

غننا بالطلول كيف بلينا واسقنا نعطك الثناء الثمينا [٩]

يبحث(أبو ديب) فيها عما أسماه «هاجس النزوع من خلال الثنائية الضدية التي تتحرك في القصيدة على محور الماضي / اللحظة الحاضرة. حيث تشكل اللحظة الحاضرة على هذا المحور نقيضا مطلقا للماضي، وتصبح كونا بديلا للكون المرفوض» [٩].

إن الناقد يريد أن يكشف في هذا النص رؤية الشاعر التي توغل في عمق الحياة على حدّ قوله، ترفض

الماضي، تتجاوزه فتؤسس حاضرا جديدا استثنائيا. إن نظرة (أبي ديب) النقدية للنص تقوم بوصفه نصا يؤسس لمرحلة جديدة في القول الشعري من خلال بنيته، ومن خلال علاقات هذه البنية التي تنفتح وتمتد لتطال، ليس الفضاء الشعري، وإنما الفضاء الإنساني الذي يؤسس لهذا الشعري ويتأسس به.

إن ثنائية القصيدة - كما يذكر الناقد - تتشكل من (الطلول / الخمرة) وهما الحركتان الرئيستان في النص، وتقف كل واحدة منهما ضد الأخرى، وفي مواجهتها. ولكن بينما تظهر حركة الطلول حركة باهتة هامشية منفية عن عالم الشاعر، وتمتلك خصيصة الالتباس والخلخلة تبرز حركة الخمرة بوصفها الكون البديل الذي تسعى القصيدة إلى بلورته وتأسيسه.[10]

إننا نرى أن حركة الطلول في القصيدة يمكن أن تغتني من خلال كشفها عن تناص (Intertextulite) خفي لم يشر إليه الناقد، هذا التناص توحي به هذه الحركة دون أن تتداخل معه. أي أنه لا يحضر إلى النص بوصفه جزءا من مكوناته، وإنما يحضر في إطار الرؤية التي يؤسس لها مثل هذا النص. إذ إن البيت الأول الذي أوردناه بالإضافة إلى البيت الأخير:

ودع الذكر للطلول إذا ما ... دارت الكأس يسرة ويمينا[11]

يمكن أن يستحضرا تراثا كان هاما في مرحلة تاريخية وثقافية ذات غنى واتساع، ولا يمكن أن ننسى في هذا الإطار ما كان للطلول من أهمية في حياة الإنسان العربي. فالطلول الدارسة هي ذكريات الماضي، ملاعب الطفولة، مرابع الأهل، ملتقى العشيرة ومأواها. وقد ترك لنا شعراؤنا الأوائل قصائد شغلت فيها الطلول مساحات هامة، تعد من أجمل قصائد الشعر العربي. ونحن هنا نتناول الشعر، ومن خلال الشعر نتناول الحياة، فمن منا لا يذكر قول (ذي الرمة):

وقفت على ربع لمية ناقتي ... فما زلت أبكي عنده وأخاطبه
وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمني أحجاره وملاعبه[12]

أو قول (الشريف الرضي):

ولقد مررت على ديارهم ... وطلولها بيد البلى نهب
فوقفت حتى ضج من لغب ... نضوي ولج بعزلي الركب
وتلفتت عيني فمذ خفيت ... عني الطلول تلفت القلب[13]

وأمثلة كثيرة تشكل بنى شعرية راسخة على المستويين الفني والدلالي.

إن الناقد الذي أكد أن هدفه «اكتناه جدلية الخفاء والتجلي، وأسرار البنية العميقة وتحولاتها» كان جديرا أن يلفت إلى أن بنية الطلول في نص (أبي نواس) هي بنية متحولة عن بنية عميقة كامنة في الذهنية الشعرية العربية، وأن موقع هذه البنية هو الذي دفع الشاعر كي يحول اتجاه هذا الموقع إلى اتجاه آخر، كما هو متجسد في نصه. أم أن هذه البنية لا تدخل في مجال «الرؤيا المعقدة، المتقصية، الموضوعية، والشمولية، والجذرية» التي يرغب (أبي ديب) في تعميمها؟

إننا نرى أن النصوص التي يستبطنها نص (أبي نواس) والتي تتأكد فيها الطلول باعتبارها فعالية تغتني بها بنيتها، هي نصوص تؤسس لرؤية استثنائية فاعلة، كما هو نص (أبي نواس) ذاته، بوصفه نص خمرة على حد تعبير الناقد، يتجاوز فيه وضعا كان قائما.

صحيح أن الناقد يعاين الطلول (*)، غير أن هذه المعاينة تأتي من موقع نصوص الشاعر الأخرى أكثر مما تأتي من موقع النص الذي يحلله. صحيح أن الطلول شكلت رمزا للبلى والانقطاع، ولكنه رمز يخلق استمرارية جديدة فاعلة على مستوى الواقع وعلى مستوى الشعر، إنه على مستوى الشعر رمز لثرائه وألقه وفعاليته المتكثرة.

تتابع مع الناقد بعض القضايا النقدية التي أثارها في هذا التحليل، حيث يتحدث عن التضاد من خلال حركتي الأطلال والخمرة. وعلى الرغم من أن حركة الأطلال لا تشغل في البنية التركيبية للقصيدة سوى جملتين فقط: الأولى منهما في البيت الأول «عُجنا بالطلول كيف بلينا»، والثانية في البيت الأخير «ودع الذكر للطلول»، وما عدا ذلك تسيطر الخمرة على عالم القصيدة، فإن الناقد لا يكف عن تأكيد الثنائية الضدية بينهما والدوران حولها، إذ يقول عن الخمرة، إنها تشكل «الحركة المضادة التي تلغي تجربة الأطلال ودلالاتها وتنفي أي دور جوهري لها في بنية التجربة والقصيدة، وأن هناك علاقة بنيوية عميقة بين الأطلال والخمرة تصاغ كما يلي:

كلما برزت الأطلال، برزت نقيضة لها الخمرة مشكّلة حركة مضادة تنفيها وتثبت عرضيتها ووجودها الهامشي الخارجي» (١٤).

إن حركة الطلول كما يذكر الناقد، لا تظهر إلا في الشطر الأول من البيتين الأول والأخير، بينما تطغى حركة الخمرة في بقية الأبيات. وهذا كفيل بإلغاء المقارنة التي يؤكد عليها الناقد مرارا، على أنه «كلما برزت الأطلال، برزت الخمرة نقيضة لها». ومن هنا تصبح العلاقة البنيوية التي يشير إليها الناقد بين الطلول والخمرة غير متوازنة فضلا عن كونها علاقة قسرية بسبب طغيان حركة الخمرة على هذه العلاقة.

ثم يضيف الناقد حول العلاقة المشار إليها قائلا: «وتفسّر هذه العلاقة البنيوية كون الخمرة، لا الأطلال، الحركة التي تشغل الحيز النهائي من البيت الأخير من القصيدة» (١٥). والبيت الأخير هو:

ودع الـــذكـــر للطلـــول إذا مـــا   دارت الكـــأس يسرة ويمينـــا

إننا نجد أن (الطلول) هي التي تشكل الحركة النهائية للقصيدة وليست (الخمرة). ونحن إذا حاولنا البحث عن البنية العميقة لهذا البيت وفقا لبنية النحو العربي، وجدنا أن بنيته العميقة يمكن أن تتشكل على النحو التالي:

إذا مـــا دارت الكـــأس يسرة ويمينـــا   دع الـــذكـــر للطلـــول

لأن (إذا) شرطية، ظرفية، جوابها هو جملة (دع الذكر للطلول)، وهو في بيت الشاعر متقدم عليها لغرض جمالي أو عروضي. وهذا يدل على أن الشاعر ابتدأ بالطلول وانتهى بها. وليس كما يقول الناقد من أن (الخمرة) تمثل الحركة النهائية.

صحيح أن جملة (دع الذكر للطلول) تعني الحض على إقصاء الطلول من حضرة الشاعر، بسبب كون

(*) نشير إلى أن الناقد يستخدم الطلول مرة والأطلال مرة أخرى على الرغم مما بينهما من فرق، فالأولى جمع كثرة، والثانية جمع قلة. وقد وردت الأولى في نص الشاعر.

(الخمرة) قد استغرقت فيه، واستغرق فيها، ولكن في حضرة (الخمرة) ليست (الطلول) هي التي يمكن أن تغيب فحسب، وإنما كل ما يخص وجود الكائن، سوى بعض مشاعره وخيالاته التي تعمل الخمرة على إشعالها. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يترتب على تحليل بنية القصيدة، وفقا للفهم الذي رأيناه، تغيير في طبيعة العلاقات التي اكتشفها الناقد انسجاما مع الفهم الجديد لبنية الطلول، وينبغي إعادة النظر في طبيعة بنية النص ذاتها على أساس أن النص ابتدأ بالطلول، وانتهى بها، وفي طبيعة نظام هذه البنية. فإذا كانت البنية (Structurre) نظاما من العلاقات (La relations)، أو كما حددها هيلمسليف (L. Hjelmslev) بأنها «كيان مستقل ذو علائق داخلية»[١٦] فإن النظام (Systeme) هو مجموعة العلاقات بين عناصر البنية، بحيث إذا طرأ أي تغيير على أحدها انسحب على العناصر الأخرى دون أن يمس هذا التغيير النظام بشيء، لأن قواعد النظام هي قواعد البنية ذاتها. فالنظام يستجيب لمثل هذا التغيير ويستعيد توازنه انسجاما معه. ومن هنا يكون التغيير قائما في حركة العناصر، وفي النتائج المترتبة على هذه الحركة في إطار النظام المبني. وعلى هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في طبيعة العلاقة التي أثارها (أبو ديب) استنادا إلى الفهم الذي أشرنا إليه بما يتوافق مع عناصر البنية التي أعيد النظر في طبيعة تشكيلها.

نعود مع الناقد لمتابعة (التناقض) بين الخمرة والطلول الذي يشكل هاجسا عند (أبي ديب). ويبدو أنه مولع بتكرار نعوته للطلول إذ نجد سيلا من هذه النعوت كقوله عنها: إنها عالم التراب والعفاء والبلى والخراب، عالم الظلمة والخواء والانقطاع والعدم، وهي تجسد السكونية واللاتغير، تجسد عالم الخمود ومرور الزمن وتدميره وعجز الإنسان عن التأثير عليه، وهي مادة جامدة تمثل عالم التراب والرمال والانهيار والجفاف، وهي مصدر أسى.. إلخ[١٧] كما أنه مولع أيضا بتكرار نعوته للخمرة، فهي: «التمني، تجسيد لزمن الاختيار، ينقيها الدهر، تجسد الحيوية والنشوة وفاعلية الحياة الحقة، تتحول إلى لألاء ثرية وضوءه، تسر القلب، كون سماوي يضيء (نجوم، نور، بروج، شموس) رمز الخصب، نضرة، نقية، متجوهرة، تملأ الوجود، كون مليء بالنشوة والغبطة والحياة، كون التواصل والعطاء والاستمرار والتنامي، كون التحول المستمر والحركة، كون الاستجابات الانفعالية.. إلخ»[١٨].

أما كيف توصل الناقد إلى مثل هذا الحشد الضخم من الدلالات؟ فهذا لم نتمكن من تحديده من خلال تحليل الناقد لعلاقات النص. وربما كانت مثل هذه الدلالات تصورات للناقد أكثر مما هي نتيجة لعلاقات النص وفهم أبعاده.

ثم نرى الناقد يكرر موقفه من الطلول / الخمرة، ويلح من خلاله على النتائج التي يعرض لها كل مرة، من أن الطلول تمثل عالم البلى والانقطاع، والخمرة تمثل عالم الحياة والتواصل.

يقول: «تتكون جملة الأطلال من شقين «ب ١» و«ب ٢» وهي جملة:

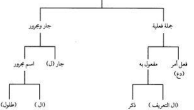
١ ـ موجزة.

٢ ـ متقطعة لا استمرارية فيها ولا ديمومة. ولهاتين الخصيصتين دلالات عميقة على صعيد الرؤيا الكلية للقصيدة وموقع طرفي الثنائية الأطلال/ الخمرة منها»[١٩]. ثم يقوم برسم بنية جملتي الأطلال، وتمثيل كلّ واحدة منها بمشير ركني كما يلي:

ب ١ : غننا بالطلول كيف بلينا



ب ٢ : (و) دع الذكر للطلول



ويعد أن يؤكد الناقد أن لبنية جملة الطلول في المشجر الثاني تركيبا مختلفا يزول منه الالتباس الحاصل في بنية الجملة الأولى، ويصبح تجسيدا لموقف نهائي محدد يقول: «وكلتا الجملتين منقطعة انقطاعا تاما عن جسد القصيدة، تتموضع في عزلة باهرة، وتشكل عالما مستقلا بذاته لا أثر له في تكوين أي من عناصر البنية اللغوية للقصيدة.

هذا الانقطاع عن توليد بنى لغوية تجسيد لانقطاع الأطلال نفسها عن عالم الشاعر، ولانعدام قدرتها على توليد أي من خطوط الرؤيا الوجودية التي تملؤه. وعلى العكس من ذلك تماما تأتي جملة الخمرة التي يمثل تركيبها خصائص توليدية تفعل عبر البنية اللغوية للقصيدة كلها. تبدأ جملة الخمرة كجملة الأطلال، بفعل أمر يوازن بين الجملتين، لكن فعل الأمر هنا متصل لا منقطع، ومديد في فاعليته عبر القصيدة لا وجيز على عكس فعل الأمر في جملة الأطلال، يخلق استجابات عميقة في القصيدة»[٢٠].

وسوف نقوم بمناقشة الناقد فيما عرضناه لـه هنا، ونبدأ بالتمثيل التشجيري الذي اعتمده لتبيان خصائص بنية الجملة التركيبية. وقد كان (شومسكي N. Chomsky) أول من اقترح هذا المشجر الذي يتيح تمييز المكونات المباشرة (Le Scontitunts Immediats) ويظهر مختلف العلاقات القائمة بين عناصر التركيب، وانتماء هذه المكونات إلى فئات معينة [٢١]. ونحن من خلال معرفة موقع هذه المكونات وتوزيعها، ومن خلال معرفة سماتها التركيبية والدلالية داخل البنية التشجيرية، نستطيع أن نفهم طبيعة بنية الجملة داخل سياقها التركيبي، غير أن (أبا ديب) أغفل بعض القضايا التي كان من المفترض أن يعتمدها في مثل هذا التشجير، وخاصة في الرسم الأول، إذ كان ينبغي أن يمثل الجار والمجرور (بالطلول) تحت اسم مركب حرفي، وهذا بدوره يتم توزيعه إلى حرف جر (الباء) ثم إلى ركن اسمي (الطلول) يتم توزيع هذا أيضا إلى تعريف (ال) واسم (طلول) لأن مثل هذا التمثيل يساعد - كما أشرنا - على الكشف عن مكونات البنية التركيبية للجملة، وتحديد خصائصها الأساسية بالنظر إلى هذه المكونات وسماتها المختلفة.

قضية أخرى تتعلق بالظاهرة التركيبية أغفلها الناقد وأوقعت بعض اللبس في تحليله هذا. فقد أكد في معرض كلامه عن بلى الطلول، وانقطاعها بأن «فعلي الأمر المرتبطين بالأطلال (غنتا / دع) لا يولدان جملا مرتبطة بها». [٢٢] * غير أننا نجده في المشجر الذي مثل من خلاله مكونات جملة (غنتا بالطلول) يربط بها جملة (كيف بلينا) حيث تظهر هذه الجملة في سياق الجملة الأولى، داخل المشجر ذاته، وكما يفعل تماما في مشجرين آخرين مثل من خلالهما مكونات جملتي: (واسقنا / نعطك) و(انقر الدف/ إنه يلهينا) والتي تولد كلّ منهما جملا ترتبط بها على حد قوله. [٢٣] فإذا كان الأمر كذلك، فإن جملة (غنتا بالطلول) ليست منقطعة كما يقول، وإنما ترتبط بها جملة أخرى هي (كيف بلينا) وهذا ما يزعزع بنية التحليل الذي أنجزه (أبي ديب) فإذا أخذنا برأيه الأول من أن جملة (غنتا بالطلول) لا تولد جملا ترتبط بها، كان ينبغي ألا يضع جملة (كيف بلينا) في سياق الجملة الأولى، داخل المشجر ذاته. إذ كيف تكون منقطعة في الوقت الذي ولدت فيه جملة (كيف بلينا) أي منقطعة ومتصلة في الوقت ذاته؟ وهذا لا يصح، لأنه يؤدي إلى نسف البنية التشجيرية لهذه الجملة كما اعتمدها، بحيث يمكن أن تصبح مثلا على الشكل التالي:

(*) قد لا نرى ما رآه الناقد حول هذه القضية، ذلك أن جملة (كيف بلينا) هي حال من الطلول وجملة الحال مرتبطة بجملة (غنتا بالطلول)، إذ إن صاحب الحال هو (الطلول) والعامل فيه هو الفعل (غنتا) مما يدل على أن جملة (غنتا بالطلول) تولّد جملة ترتبط بها، وليس كما يذكر الناقد.



أما إذا سايرنا العملية النقدية لهذه الجملة، وافترضنا مع الناقد أن (كيف بلينا) واقعة على المحور التركيبي ذاته لـ(غننا بالطلول) فكيف تكون جملة (كيف بلينا) جملة ملتبسة استفهامية؟!

إن الناقد لم يحدد لنا أوجه الالتباس فيها: هل هو التباس بلى الطلول الذي لم يتم الكشف عنه في نص (أبي نواس)؟ إذا كان هذا هو المقصود على الرغم من أننا نرجحه، فإن رؤية النص التي يكشف الناقد من خلالها عالم الخمرة وعالم الطلول، كفيلة بإزالة هذا اللبس. ثم ماذا يعني هذا السيل من الدلالات التي تؤكد بلى الطلول وانقطاعها، والتي أوردها الناقد؟ أليست هي إجابات على استفهام جملة: «كيف بلينا»؟

إننا نرى، أن جملة «كيف بلينا» وإن كانت استفهامية، غير أنها لا تحتاج بالضرورة إلى جواب لأن الذاكرة التاريخية والشعرية تحتفظ بالجواب حول بلى الطلول وعفائها، ويحمل إلينا الشعر العربي إجابات كثيرة حول عفاء الطلول، كقول عنترة في معلقته:

حييت من طلل تقادم عهده — أقوى وأقفر بعد أم الهيثم [٢٤]

والنابغة:

يا دار مية بالعلياء فالسند — أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت بها أصيلانا أسائلها — عيت جوابا وما بالربع من أحد [٢٥]

وعبيد بن الأبرص:

أقفر من أهله ملحوب — فالقطبيات فالذنوب
وبدّلت من أهلها وحوشا — وغيرت حالها الخطوب [٢٦]

والمتنبي:

ومـا عفـت الـديـار لـه محلا   عفـاه مـن حـدا بهم وساقـا (٢٧)

وهذا يقودنا إلى أن جملة «كيف بلينا» يمكن أن تنفتح على تناص (Intertextulite) غني ومعروف يمكن أن يزيل الالتباس الذي كان (أبي ديب) قد قرره من جانب، وأجاب عليه من جانب آخر.

نعود مرة أخرى للمقبوس الذي عرضنا له والذي يشير الناقد فيه إلى انقطاع جملتي الطلول عن جسد القصيدة انقطاعا تاما حيث تتموضع كل من الجملتين في (عزلة باهرة) وتشكل عالما مستقلا بذاته لا أثر له في تكوين أي من عناصر البنية اللغوية للقصيدة. فإذا ما كان لبنية الطلول كل هذه العطالة، ولبنية الخمرة كل هذا الثراء، فكيف يقيم الناقد تحليله كله تقريبا على العلاقة بينهما على أساس أنهما تشكلان ثنائية ضدية؟ ألا يوجد في مثل هذه العلاقة قسر لمكوناتها، وبالتالي قسر للتحليل ذاته وفقا لأحكام الناقد ونتائجه؟ فكيف تصح مقابلة الناقد بين عالمين: الأول: عالم الخمرة الذي ينهض بشموله واتساعه وخصوبته، مقابلا لعالم معزول منقطع ميت ليس له أية فاعلية، هو عالم الطلول الذي هو في حقيقة التحليل استنادا إلى وجوده في بنية القصيدة لا عالم..؟

إن الناقد قد خالف، بذلك، ما كان قد أكده لدى دراسته للأنساق البنيوية في موضع آخر من هذا الكتاب، من أن الحديث عن تشكل نسق معين يجب أن ينتج عن توافر التمايز والتضاد بينه وبين غيره من الأنساق. أما إذا هيمن مثل هذا النسق على حركة النص وطغى على بقية الحركات مكتسبا بذلك صفة لانهائية فيه، تعدم التمايز والتضاد بينه وبين غيره، فإن الحديث عن تشكل مثل هذا النسق عندئذ يصبح مستحيلا. (٢٨)

نعود مع الناقد إلى قضايا أخرى أثارها في تحليله، حيث يقابل بين (غنتا / اسقنا) فيقول: «إن غنتا/ اسقنا، يشكلان ثنائية ضدية على صعيد حاسة التلقي لكل منهما (الأذن ـ الفم). فالغناء يظل خارج ذات المتلقي لأنه فاعلية صوتية لغوية، أما السقيا فهي انحلال في الداخل لأنها فاعلية تذوق وتمثل فيزيائي» (٢٩).

يبدو أن الناقد مغرم بالبحث عن الثنائيات الضدية التي تشكل هاجسه الأول، مما لا شك فيه أن الثنائيات تشكل حضورا كبيرا سواء في الكون الشعري، أو الإنساني، أو الطبيعي، ولكنها لا تشكل كل هذا الحضور. ومن هنا ينبغي ألا يشار إلى وجود ثنائيات إذا لم تكن متشكلة حقيقة في بنية النص، لأن مثل هذه الإشارة ستكون قسرا للفعاليتين الشعرية والنقدية. فالثنائية التي عرض الناقد لها لا تكشف في رأينا أي تضاد، إذ لا تضاد بين الغناء والسقيا، لأن كل واحدة منهما تؤكد الأخرى وتحافظ على استمراريتها، فكيف يكون (الغناء) خارج ذات المتلقي، وهو ذو طابع اجتماعي يمثل إيقاع الجماعة وينمي حس الانتشار والمشاركة، وهو بالإضافة إلى كونه فاعلية صوتية لغوية، يمثل أيضا فاعلية وجدانية تؤكد رغبة الجماعة في أن يكون صوتها معمما، ثم إن الغناء صوت، والصوت يمكن أن يقاس لأنه عبارة عن موجات تصطدم بفعاليات الأذن، وبالتالي يكون له تمثل فيزيائي. ومن هنا فإن وجوده ليس خارج ذات المتلقي، وإنما هو داخل هذه الذات، لأنه فاعلية استماع تلقائية وتمثل فيزيائي أيضا، وربما احتاج تلقيه إلى عمليات داخلية أكثر تعقيدا من تلقي الخمرة وقد تنتشي النفس به مثلما تنتشي بالخمرة.

قضية أخرى أثارها الناقد، قد لا نوافقه عليها أيضا يقول فيها: «وجلي أن تقنية (أبي نواس) تقوم هنا على نقل التصورات الأساسية من سياقها الديني المقدس، من سياق التصور الديني للكون إلى سياق آخر هو سياق التصور الخمري للكون»[٣٠] ولكن ألا يمكن القول إن مفهوم الخمرة وتناولها إنما يندرجان أيضا في إطار طقس ديني، وربما أسبق من الديني، أي أسطوري؟ ألا يضمر نص (أبي نواس) حنينا للكون الخمري الانفعالي الذي كان يقام في إطار طقوس مفعمة بالتصورات الدينية؟

إننا نرى أن التقديس في نص الشاعر قائم ومتواصل على المستوى الديني والخمري، وربما على مستوى الطلول أيضا، بوصفها رمزا لعالم دنيوي كان له قدسيته، وربما كان (أبو نواس) قد أضمر تقديس (الطلول) ليفصح عن تقديس (الخمرة)، كما أضمر فاعلية تقديس الكون دينيا ليفصح أيضا عن فاعلية تقديس الكون خمريا.

إن «القدسي يساوي القدرة، وفي النهاية يساوي الحقيقة بامتياز. فالقدسي مشبع بالكائن، والقدرة المقدسة تعني في نفس الوقت الحقيقة والديمومة والفعالية»[٣١].

إن موقف (أبي نواس) الجديد الذي عبّر من خلاله عن موقفه من بعض الرموز ذات الطابع القدسي ما هو إلا إعادة صياغة لمواقف عميقة يختزنها الإنسان في خافيته، وتعبر عن الحنين للأصول الأولى التي كانت فيها دلالة هذه الرموز الأكثر فاعلية في حياة الإنسان، فإذا ما حدث وانتقلت فيها دلالة هذه الرموز من دلالة قدسية إلى دلالة دنيوية فإن الدلالة الجديدة تظل تشع بالقدسية. إن «الدنيوي ليس غير مظهر جديد لنفس البنية التكوينية التي بني عليها الإنسان، وكانت فيما مضى تتجلى في تعبيرات مقدسة»[٣٢].

وفي النهاية يمكن أن نضيف، ومع كل ما عرضناه، مفترضين مع الناقد أن الثنائية الضدية بين الطلول والخمرة قائمة في النص، إن الناقد أخطأ في تبيان أثر الطلول وفاعليتها الخفية في نص (أبي نواس) لأنه بالنظر إلى هذه الثنائية التي بنى الناقد تحليله استنادا إليها، نرى أن حركة الطلول هي التي دفعت بحركة الخمرة لكي يكون لها مثل هذا الحضور المليء، وان فعل الغناء (غننا بالطلول كيف بلينا) وإن كان فعلا منقطعا لغويا على مستوى النص - كما يذكر الناقد - غير أنه متصل في الذاكرة النصوصية، إضافة إلى أن دافع (شرب الخمرة) إنما يتأكد من خلال الغناء على الأطلال، وفعل الغناء - كما نرى - يغيب على مستوى بنية النص اللغوية، ولكنه يبقى متصلا على مستوى طقوس الخمرة، أي على مستوى الرؤية التي يؤسس لها هذا النص.

الدراسة الثانية: الرؤى المقنعة

أ- المستوى النظري

يبدو أن متابعة القضايا النظرية التي عرض لها (أبي ديب) في كتابه هذا الذي تزيد صفحاته على سبعمائة صفحة، سواء وردت مستقلة أو توزعت في ثنايا التحليل، أمر على درجة من الصعوبة، فضلا عن متابعة الجوانب التطبيقية التي تناول فيها نصوصا على درجة عالية من الثراء والتنوع. فالناقد أشار إلى أنه في معاينته الشعر الجاهلي من منظور بنيوي قد أفاد من إنجازات عدد من التيارات البحثية المتميزة في هذا القرن كان من أهمها:

١ ـ التحليل البنيوي للأسطورة كما طوّره (كلود ليفي ستروس) G. L. Strauss بالإضافة إلى تحليل (فلاديمير بروب) V.Propp لبنية الحكاية.

٢ ـ طرائق التحليل اللساني والسيميائي، وخاصة عند (جاكوبسون، جيرار ارجينيت، رولان بارت، وتودوروف). (٣٣)

وقد قدم (أبي ديب) شرحا مطولا لعمل (بروب) حول بنية الحكاية، أكد في هذا الشرح على مجموعة من القضايا، لعل أبرزها ترتيب الوظائف، بوصفها المكونات الأساسية في بنية كل حكاية، متوصلا في ذلك إلى أن بنية الحكاية الشعبية هي بنية كلية على مستوى العالم كله، وظائفها ثابتة، أما المتغير فيها فهو خصائص الشخصيات التي تقوم بممارسة أفعالها من خلال طرائق معينة، ومثل هذه الخصائص هي التي تضفي على الحكاية غنى وحيوية. وفي رصد هذه الوظائف وتتبعها استطاع (بروب) أن يتوصل إلى مفهوم التحول الذي تمارسه كل وظيفة من هذه الوظائف بانتقالها إلى الوظيفة الأخرى. وقد مكنه هذا العمل من الربط بين أنماط مختلفة من التجليات في إطار حكاية من الحكايات والنظر إليها بوصفها وظيفة واحدة.

أما بالنسبة إلى (ستروس) فإن (أبا ديب) يؤكد أهمية دراساته حول الأسطورة وأثرها في تكوين منهجه في التحليل البنيوي، على الرغم من أنه لم يعرض لدراسات (ستروس) هذه، غير أننا نرى أن هذا الأثر الذي أسهم في تكوين منهج (أبي ديب) إنما جاء من فهم (ستروس) لبنية الأسطورة ودلالاتها، فـ(ستروس) اعتبر أن «الأسطورة ككل كائن لغوي مكونة من وحدات مؤلفة، وهذه الوحدات المؤلفة تستتبع وجود الوحدات التي تتدخل عادة في بنية اللغة، أي الوحدات الصوتية والوحدات الصرفية والوحدات الدلالية». (٣٤) وقد شكل البحث عن نظام للأسطورة هاجسا عند (ستروس) فكما أن اللغة نظام، كذلك الأسطورة أيضا، كما هي الحال مع الحكاية عند (بروب).

وعلى الرغم مما تبدو عليه الأساطير من اعتباطية وعبثية ولا معنى، فإن انتشارها في كافة أرجاء العالم يدل على وجود نظام خفي متماسك وراء هذه الاعتباطية المنظورة، لأن مثل ذلك الانتشار يشير إلى وجود خصائص مشتركة وظواهر متداخلة يقوم كل منها بتأكيد خصائص تنتمي إلى غيرها، وهذا ينقلنا أيضا إلى مفهوم البنية الكلية للأسطورة، وما يدخل في إطار هذا المفهوم من مفاهيم أخرى تخص علاقات أسطورة بأخرى، أو تحولات تمارسها أسطورة وذلك بتحولها إلى أسطورة أخرى. وكان (ستروس) قد حدد طريقة دراسة الأسطورة وغيرها بقوله: «وحين نواجه بظاهرات أشد تعقيدا من أن تختزل إلى ظاهرات ذات نظام أدنى، عندها فقط نستطيع مقاربتها في النظر إلى علاقاتها، أي في محاولة استيعاب نوع المنظومة الرئيسية التي تكونها تلك الظاهرات». (٣٥)

وقد جاءت أهمية دراسات (بروب) عن الحكاية و(ستروس) عن الأسطورة وأنظمة القرابة وما يدخل في إطارهما من تحولات وعلاقات وأنظمة تعيد بناء نفسها، في كونها قدمت لـ(أبي ديب) بعض المفاهيم وطرائق التحليل التي استخدمها في إطار دراساته هذه، ولاسيما بحثه عن المتغيرات في نظام القصيدة. إذ يقارب بين بنية القصيدة الجاهلية وبنية الحكاية، فكما أن الحكاية ذات بنية تعارضية (حظر / خرق)، أي أن لكل وظيفة تقريبا وظيفة ضدية تنتهكها وتتجاوزها، كذلك هي الحال في بنية القصيدة الجاهلية، وكما أن نظام الحكاية

يشتمل على ثوابت هي الوظائف، ومتغيرات هي أفعال الشخوص وطرائقها، كذلك الأمر بالنسبة إلى القصيدة الجاهلية، مع النظر إلى أن ترتيب الوظائف وعددها فضلا عن كونه متغيرا في القصيدة فإنه يخلق فيها «شبكة من العلاقات بين الشرائح المكونة لها والعلاقة بين هذه الشرائح هي بالضبط مصدر خصوصية الرؤيا التي تنبع منها القصيدة، وبها تفيض»[٣٦]. كما أن هذه الدراسات دفعت الناقد لكي يقوم بتحليل ١٥٠ قصيدة جاهلية (*)، كما فعل بروب مع الحكايات، عمل من خلاله على صياغة نظرية حول بنية القصيدة الجاهلية ميز فيها تيارين: «يتجسد الأول على صعيد التجربة، في سيطرة نبض واحد وحالة انفعالية مفردة هما خصيصتان مميزتان لأنماط شعرية مثل الهجاء وشعر الحب.. تبرز ذاتا معينة أو منظرا ما عن طريق التفاصيل الحسية والبصرية، ويمثل الثاني مستوى من التجربة أكثر جذرية وعمقا في دلالاته الوجودية من الأول، هو مستوى الكينونة على شفار السيف التي عاناها الإنسان الجاهلي. ويشكل هذا التوتر السياق الكلي الذي تنمو فيه القصيدة وتتسع»[٣٧].

ويضيف: «ويتجسد كل من هذين التيارين في الشعر الجاهلي في بنية متميزة»[٣٨].

ومن هنا، فإن (أبا ديب) يحاول أن يقرأ القصيدة الجاهلية قراءة بنيوية استند فيها إلى مكوناتها، وإلى شبكة العلاقات التي تتنامى بين هذه المكونات بما يكشف عن بنيتها وآلية تشكلها، و«علاقة البنية بالرؤيا الجوهرية التي تملكها الثقافة للإنسان والطبيعة والزمن، أو باختصار للشرط الإنساني في أبعاده المتشابكة المعقدة»[٣٩].

ب ـ المستوى التطبيقي

نحاول أن نتابع الناقد من خلال تحليله نصين يجسدان اختلافا في الرؤية على حد قوله، وتعارضا فيما يقدمه كل منهما من إجابات على أسئلة الإنسان في العصر الجاهلي. على الرغم من أنهما يتحركان داخل السياق ذاته «سياق التوتر الكلي الذي تخلقه تعارضات مثل الموت / الحياة، النسبي / المطلق، الجفاف / الطراوة، غياب الحيوية / الحيوية، المتغير / الباقي..»[٤٠]. والنصان هما: معلقة لبيد بن ربيعة، ومعلقة امرىء القيس، الأولى أطلق عليها الناقد تسمية القصيدة / المفتاح، والثانية: الرؤيا الشبقية.

أول عمل يقوم به (أبي ديب) هو تقسيم كل قصيدة إلى أغراضها الرئيسية، وتشكل كل مجموعة من هذه الأغراض حركة مركزية تعد بمثابة وحدة كلية أساسية. فالقصيدة كلها تتشكل من حركتين كليتين أساسيتين، وكل حركة تشكلها مجموعة من الحركات الأولية، وهذه الحركات تكتسب أهميتها، ليس من خلال وجودها في إطار الحركة الأولى أو الثانية، وإنما في إطار الحركتين المركزيتين أو الوحدتين الكليتين، أي في إطار حركة القصيدة كاملة. ولعل هذا يشكل خاصية بنيوية شديدة الأهمية، لأن كل حركة هي عبارة عن علاقة تنمو وتنفصل مع الحركة التي قبلها ومع التي تليها، ومن هنا فإن كلتا الحركتين تشكل فعالية غنية ومفتاحا يتم الاستناد إليه في كشف رؤية القصيدة التي يتم البحث فيها. ولعل مثل هذا العمل كان قد قام به (ستروس) في تحليله للأسطورة والمجتمع، و(بروب) للحكاية، و(جاكوبسون R.Jakobson) للوحدات الصوتية. فستروس عندما تناول الأسطورة قسمها إلى وحدات مكونة، كل من هذه الوحدات يعبر عن علاقة، كما هي الحال مع وظائف بروب، وفي دراسته للواقعة الاجتماعية كان قد أشار إلى أنها «لا تحمل أي مدلول خاص،

(*) يشير الناقد إلى أن النصوص الأخرى التي لم ترد في هذا الجزء من الدراسة سيتم تضمينها في الجزء الثاني الذي لايزال قيد الإعداد.

ولكن في علاقاتها بالوقائع الأخرى هي التي تمنح المعنى، ولأجل هذا فإن ما يجب أن يدخل في الاعتبار ليس الوقائع لذاتها، وإنما العلاقات بين الوقائع»(٤١).

وفهم (أبي ديب) لهذه القضية دفعه إلى البحث عن علاقات القصيدة على أكثر من محور، ليقوم بعدها بتصنيف (Classifocation) كل مجموعة من هذه العلاقات في إطار علاقة مركزية أكثر فعالية.

ففي قصيدة (لبيد) القصيدة المفتاح تتشكل بنيتها الكلية ـ كما يرى ـ من علاقتين أو حركتين أساسيتين تشكلان ثنائية ضدية قائمة هي: الموت/ الحياة، داخل كل حركة نجد حركات كثيرة تتميز بنشاط وفاعلية. ففي إطار الحركة التي شكل الموت إطارا لها، نجد حركات تتفاعل، كالعفاء والإمحاء والبتر في حركة الطلول، الطبيعة الميتة التي لا تجيب، الجفاف والجدب، هجرة الحبيبة، الأم المسبوعة، الكلاب التي لاقت حتفها. أما الحركات التي تتفاعل في إطار الحركة الكلية للحياة، فتتمثل في التكاثر وإنجاب الأطفال، فاعلية الزمان، نمو النباتات، النداوة والخصب، بقاء القبيلة، الأمان والانتصار، ومثل هذه الفعاليات هي في أساسها ثنائيات تطغى في بنية القصيدة حتى تكاد تطبع كل حركة فيها بطابع مماثل لما هو عليه في الحكاية والأسطورة. وعودة لنص (لبيد) يكشف ذلك: محلها/ مقامها، حلالها/ حرامها، تنؤيها/ ثمامها، أسبابها/ رمامها، الأنيس/ سقامها، خلفها/ أمامها، حدها/ ثمامها... إلخ. وهذه الثنائيات تتشكل في إطار علاقات تتغلغل في النسيج العام للقصيدة، فتطبع جزءا من هذا النسيج بطابعها الخاص، ولعلها ذاتها (حزم العلاقات) التي كان (أبي ديب) استعارها من (ستروس)، والتي تتفاعل داخل البنية الكلية وتتعالق لتشكل هنا إطارا للحركة التي تتسم بطابع الموت. أما بالنسبة إلى الثنائيات الأخرى الداخلة في إطار حركة الحياة فنجد فيها مثلا: (جودها/ رهامها سارية/ غاد مدجن، ظباؤها/ نعامها/ تنجع صريمة/ إبرامها، وصال.../ جذامها، هوها/ ندامها، لزاز عظيمة/ جشامها، يعطي حقها/ ومغزمر لحقوقها... إلخ)، وهذه الثنائيات أيضا تتوزع في بنية القصيدة، تتفاعل، تتعالق لتشكل حزما من العلاقات تطبع الحركة الثنائية للقصيدة بطابع الحياة. وكما نرى فإن أية مجموعة من هذه الحزم لا تتشكل في إطار منفصل عن الإطار الذي تتشكل فيه المجموعة الثانية، وإنما تتشكل في إطار التداخل والتفاعل على مستوى بنية القصيدة كاملة، أي على مستوى حركتيها الكليتين، مما يجعل مقومات الموت تتداخل مع مقومات الحياة، ومقومات الحياة تتداخل مع مقومات الموت، الأمر الذي يضع القصيدة في إطار الحركة الإنسانية المتنامية، أي في إطار الوجود المتزامن للموت وللحياة.

و(أبي ديب) كان قد أشار إلى مثل هذا التزامن (Synchronie) من خلال تداخل حركتي النص وتفاعلها، وأحال هذا التفاعل إلى مكانه في نص القصيدة، غير أنه بتتبعه بعض الحركات الجزئية التي يمثل كل منها أيضا تداخلا لحركتي الموت والحياة لم يقم بإبراز فاعلية هذا التداخل في إغناء حركتي النص الرئيسيتين، سواء كان هذا الإغناء من خلال الحركات أحادية الوظيفة من جهة أو من خلال تحول هذه الحركات وانتقالها لتتشكل في إطار حزم من الحركات تقوم بوظائف غنية ومتعددة من جهة ثانية.

ونجد (أبا ديب) في تحليله لثنائيات القصيدة بالنظر إلى توزيعها داخلها، يشير إلى أن «الثنائيات الضدية تبلغ أكبر حد من حدودها في الوحدات التي تصور حركة في سياق الزمن لأشكال الحياة، تصارع من أجل

تأكيد الحياة في لجة الموت. . ويظهر هذا بوضوح في الوحدات (الأطلال، حمار الوحش وأتانه، البقرة الوحشية وولدها)، والثنائيات الضدية، أقل عددا في الوحدات التي يطغى عليها كليا، أو تقريبا بصورة كلية، التناغم ونبض الحياة ودوافعها مثل توحيد الشاعر هويته بهوية القبيلة، ولقيمه، وأسلوب حياته بقيمها وأسلوب حياتها، ومثل رحلة نوار مع قبيلتها، ومثل مشهد توالد الحيوانات في الأطلال وعيشها الآمن المتناغم مع أولادها»(٤٢). ولما كان مثل هذا التوزيع يداخل بين حركات الموت والحياة في أكثر من موضع - كما أشرنا - وذلك بما ينمي الفاعلية الوجودية للإنسان، فإننا نجد في مثل هذا التوزيع قضية هامة لم يلتفت إليها الناقد، هي ما يتعلق بوفرة الثنائيات في الجانب الذي تتأكد فيه خصائص الموت أكثر من الجانب الذي تتأكد فيه خصائص الحياة، والتي نراها تعود إلى ما يمكن أن تحدثه الفعاليات التدميرية من إحساس بالتوتر يتنامى كلما كانت تلك الفعاليات أقوى وأشد.

إن القضايا التي كان (أبو ديب) قد اكتشفها وأثارها، وإن كانت تشير إلى وعي بنيوي قادر على ملاحظة فعاليات النص وضبطها بشكل ما، غير أن هذا الوعي كثيرا ما يستسلم لتداعياته فينفلت منه هذا الضبط ويتداعى، فتغيم معه رؤية النص بعلاقاته وحركة عناصره، حتى لا نكاد نلمح من البنيوية أحيانا سوى بعض المصطلحات والمفاهيم التي تتوزع في مساحة التحليل بفعالية ضعيفة دون أن يكون لها الدور الأساسي الذي يفترض فيه أن يوجه التحليل ويعمقه.

نتابع مع الناقد قضية كان قد أثارها، وهي على الرغم من أهميتها، غير أننا نرى أن مثل هذه الأهمية تبدو باهتة إذا ما حاولنا أن نتتبع أطرافها، ونكتشف العلاقة البنيوية التي ينبغي لها أن تطبعها بطابعها، يقول: «والملمح المدهش في رحلة جميع الذوات الموصوفة هو أنها جميعا تبدأ الرحلة، وهي تعاني من نوع ما من العاهات أو النقصان أو التشويه، فالقبيلة تبدأ بالرحلة حين يموت الخصب، والمرأة تفارق الرجل (الشاعر) في حالة من التوتر والصد، وحمار الوحش يرحل وقد ضرب ولطم وكدم من قبل الحمر الأخرى، والأتان ترحل وهي حامل (ضعف فيزيائي)، والبقرة تبدأ رحلتها مسبوعة (بعد أن فقدت ولدها)، وناقة الشاعر تبدأ الرحلة ضعيفة منهكة أعيتها الأسفار، إلا أن الرحلة دائما تقود إلى السلامة، وهكذا يبدو أن نهاية الرحلة - بنيويا - تشكل حركة معاكسة لبدايتها، وتخلق توازنا وقرارا في العملية كلها، وهي عملية جذرية الأهمية في الشرط الإنساني و(الحيواني) القائم»(٤٣). كما نرى فإنه من المفترض أن يكون التحليل المتقصي الذي يقوم (أبو ديب) بالتأكيد عليه هو الذي دفع لتشكيل مثل هذه النتيجة، وكل نتيجة إنما تكتسب أهميتها بقدر ما تكون محصلة نهائية بناها التحليل البنيوي وليس الذوق الذي يفرض ذاته على هذا التحليل.

وسوف نقوم فيما يلي بمتابعة حركة البقرة المسبوعة كما رصدها الناقد نفسه قبل أن يتوصل إلى النتيجة المشار إليها، كي نرى إلى أي مدى كانت نتيجته مبنية وفقا لتحليل بنيوي تتداخل فيه العلاقات وتتفاعل في إطار حركة النتيجة المذكورة، أي في إطار سلامة الرحلة من جهة، وفي كون نهاية الرحلة تشكل على المستوى البنيوي حركة معاكسة لبدايتها.

يقول (أبو ديب): «. . . والبقرة تحيا لحظة البحث في جو من الموت واليأس الكامل، إنها تتحرك في إطار من الموت»(٤٤)، «ثمة وجه آخر لبروز الموت في سياق الخصب والأمان. . الخصب والكلأ يشكلان سياق

الموت هنا، وهنا تتحقق نبوءة الموت. . »[٤٥]، «السكونية في(إن المنايا لا تطيش) تعيش على مستوى التقرير ذي الصيغة الدائمة والطبيعة النهائية الذي تعيش عليه التجربة الشعرية»[٤٦] باعتبارها تجربة معممة على التجربة الوجودية عامة. «من جديد يأتي المطر، رمز الخصب والحياة، يتفجر لحظة الموت تماما كما انفجر في سياق الأطلال، أو سياق الأتان والحمار.»[٤٧]، أي ليس قبله ولا بعده، كلاهما يسير جنبا إلى جنب. «المطر الذي يروي الخمائل يدفع البقرة إلى الاحتماء. وأين؟ في قعر الجفاف والموت، يصبح الموت ذاته، هنا كنف حماية، موت وجه للحياة مصدر حماية لوجه آخر»[٤٧]، «حركة الجدل دائمة: الحياة في الموت، الموت في الحياة، اتحاد كامل، ولحظة توتر دائمة».[٤٧] «لكن البقرة وسط الحياة لاتزال تعيش حس الموت»[٤٨]، «حين نزل الموت التجأت إلى ملجأ، ولم يذكر أي شيء عن قلقها وانتظارها لولدها لأن المعركة معركة بقاء لها لأنها تعيش في سياق الموت، لكن فور دخولها سياق الحياة، يكشف الجزع والحيرة في أعماقها، بعد أن عاشت تجربة الحياة في الموت تعيش الآن تجربة الموت في الحياة الضدية الأزلية للوضع الإنساني»[٤٨]، «وهل قلق الحياة في وسط الموت بحاجة إلى تبرير؟ في سكونية مفاجئة تجسد الجفاف والموت، والجفاف يأتي وسط سياق النعيم. . هكذا يتواكب النقيضان ويتزامنان»[٤٩]، «. . تتشابك عناصر الحياة والموت في الضدية بين الإرضاع والفطام اللذين يبرزان هنا وجهين لحركة واحدة»[٥٠]، «في وسط الأمان، إذن، وعند الغدر يحل حس الموت والرعب».[٥٠] «الموت في كل مكان ولا مأمن في أي اتجاه»[٥٠]، «الأمام والخلف لا يستعملان ظرفين، بل مكانين ينتصب فيهما الموت، بقعتين ترجمان الحياة بالرعب»[٥٠]، «وتنهمر الضدية من كلمة الفرجين، الفرج منفتح في الأرض، موضع خروج ودخول، لكنه هنا منبع للموت والفناء، إنه موضع دخول فقط، دخول للبقرة في الموت، ودخول للموت على البقرة»[٥٠]. «ولا منقذ الموت حضور أزلي شامل كلي»[٥٠] «هكذا تنجو من سياق الموت لتصل سياق الحياة، لكنها لا تنعم فيه، ثم تقع في سياق الموت من جديد».[٥١] «معركة الكلاب - البقرة، الحياة في صراعها مع الحياة، الموت هو الحصيلة»[٥١] «(وأيقنت إن لم تزد ـان قد احمّ مع الحتوف حمامها)، حتوف من؟ من أين يأتي؟ أهنا طرح للموت في غياب الصراع على صعيد أشمل وأعم، يتضمن، ضمن ما يتضمن، حتوف الإنسان والحمار والأتان والولد الذي افترسه السبع: أليست الشبكة الآن في حركة انفساح وامتداد لتشمل الموت بما هو حتوف إفرادية متتالية»[٥١]، «النصر تفاجئه الهزيمة، الكسب تفاجئه الخسارة، ويأتي نصر البقرة نابعا من قعر اليأس وأجواء الموت»[٥٢] «تتأكد صورة الانتصار، لكنه ليس انتصارا زاهيا، يسكت النص عن الاحتفاء بالحياة والنصر، لأن النصر هنا نجاة من الموت وإحلال الموت، نقيض يتجاوز نقيضه، الحياة تتم عبر موت شكل آخر من أشكالها، تتواكب الحياة والموت وينبع النقيض من قلب النقيض»[٥٢]، «ماذا تترك لنا صورة البقرة متكاملة؟ هذا الحس بالتوتر الدائم: الحياة وسط الموت، والموت وسط الحياة».[٥٣]

هذه هي رحلة البقرة المسبوعة، كما هي في النص، وكما رصدها الناقد. فأية سلامة في هذه الرحلة المليئة بالموت؟ أليست هذه الحركات جزءا من حزم العلاقات التي شكلت إطارا انبنت من خلاله حركة الموت الكلية كما كان (أبو ديب) قد حددها؟ إننا لا نرى وفقا لهذا الفهم أن الرحلة قد قادت إلى السلامة، وإنما نرى أنها قادت إلى السلامة والموت معا، وإلا ماذا يعني هذا التداخل الغريب بين حركة الموت وحركة الحياة، سواء على مستوى النص أو على مستوى التحليل؟ إن التحليل البنيوي ليس قسرا للفعاليات النصية، وإنما هو فهم لحركة هذه الفعاليات، واكتناه لنشاطها وثرائها وفعالياتها المتزايدة.

إن نظام الموت الذي تتبعنا بعض حركاته لا يقوم باعتباره نظاما منفصلا عن نظام الحياة، وإنما يتبادل معه الفاعلية بما يؤكد الوجود المتزامن لحركتيهما، وليست نهاية الرحلة بأفضل من بدايتها، لأن فعالية الموت بقيت حاضرة فيها، وبالتالي بقي النقصان والتشويه والعاهات خصائص تلازم الرحلة وتطبعها بطابعها.

. إن حركتي الموت والحياة الكليتين في النص لا يتم إنتاجهما بالنظر إلى عناصر معزولة تؤكد حركة الموت أو حركة الحياة، وإنما بالنظر إلى علاقة هذه العناصر وتداخلها، سواء أكان الأمر متعلقا بالموت أم بالحياة، والتحليل الدقيق هو الذي يكشف طبيعة هذا التداخل، وما يفضي إليه. إن «الأحداث لا توجد معزولة بعضها عن البعض، بل ضمن كلية تندمج فيها جميعها كنسق من العناصر والعلاقات والصلات، وتفسيرها يتم على مستوى الكل الذي تشكل جزءا منه (النسق أوالبنية). . إن البنيوية تقف عند العلاقات والصلات التي تجعل العناصر ممتلكة لقيمة أو لمعنى لا ينبعان من ذاتها، بل من موقعها ـ كعناصر مترابطة ومتعلق بعضها ببعض ـ ضمن كلية ما» . (٥٤)

إن (أبا ديب) يؤكد على أهمية العلاقات والبنية والنظام وحركة العناصر، كما يؤكد على أهمية النص بوصفه «بنية دالة من خلال وجودها التشكيلي والعلاقات العميقة التي تسود بين مكوناتها البنيوية لا من خلال مجموعة التقريرات والصياغات الذهنية المباشرة التي تتكون على مستوى البنية السطحية» (٥٥). إننا نرى الناقد قد تخلى عن كثير من هذه القضايا، ومن هنا جاءت نتائجه في حالات عديدة غير مبنية بالنظر إلى العلاقات الجدلية للعناصر، فضلا عن كونها متناقضة أحيانا.

ننتقل إلى معلقة (امرىء القيس) أو قصيدة الشبق ـ كما يسميها (أبو ديب) والتي يقرن تحليله لها بتحليل معلقة (لبيد) على أساس أن كلا منهما يمتلك بنية غنية متعددة الشرائح من النمط متعدد الأبعاد (٥٦) ونحاول أن نتابع الناقد في بعض القضايا التي عرض لها، وفي بعض النتائج التي توصل إليها.

يشير في البداية إلى أنه «يتوافر للقصيدة الشبقية عدد من الخصائص التي تسمح بأن نعدها مثالا آخر على البنية متعددة الأبعاد (Muliti dimensional Structure) وبنيتها إنما تتولد عن التفاعل بين حركتين رئيسيتين يمكن أن يطلق عليهما: الوحدتان الكليتان الأساسيتان (Gross Constituent unit) وكل منهما تتكون من عدد من الوحدات التكوينية (Formative units) التي يتكون كل منها بدوره من عدد من الوحدات الأولية (Elementary units) والوحدة الكلية الأساسية الأولى (الحركة الأولى) تنتظمها الأبيات من ١ إلى ٤٣، والوحدة الكلية الأساسية الثانية (الحركة الثانية) تشتمل عليها الأبيات من ٤٤ إلى ٨٢» . (٥٧)
إن هذا التوزيع يفيد وجود اختلاف في بنية الحركات في هذه القصيدة عن مثيلتها في القصيدة المفتاح.

لأننا كنا قد رأينا أن الحركات في القصيدة المفتاح تتداخل وتتفاعل على مستوى بنية القصيدة كلها لتشكل إطارا عاما لحركتي الموت والحياة، بينما يراها الناقد هنا متشكلة بالنظر إلى حركتين كليتين: كل واحدة منهما تتفاعل في إطار عدد معين من الأبيات، وبالتالي تقف الواحدة في مواجهة الأخرى، غير أننا نرى أن واقع الحركات في النص يلغي مثل هذا التقسيم، ذلك أن الوحدات التابعة لأي من الحركتين تتفاعل مع الوحدات التابعة للحركة الأخرى، وبذلك يكون التفاعل قائما على أكثر من جهة، إنه قائم أولا على مستوى تفاعل الوحدات الأولية الداخلة في إطار حركة من الحركتين، ثم تفاعل هذه الوحدات مع الوحدات الأخرى في

الحركة الثانية، والعكس صحيح، ليأتي التفاعل على مستوى بنية الحركتين، وهذا ما يطبع بنية القصيدة بالغنى والاتساع، ويعمل على إلغاء حدود التقسيم الظاهري الذي رآه الناقد بين حركتي البنية الرئيستين مما يسهم أيضا في تعميق هذا الغنى والاتساع.

ولعل الناقد قد أوقع نفسه في تناقض مع ما كان قد أكده، عندما أشار إلى فاعلية الحركات من خلال جدل الثنائيات الضدية على مستوى القصيدة الشيقية كلها باعتبارها «بنية تتولّد من جدل ثنائيات مثل: الموت / الحياة، الجفاف / الطراوة، الصمت / الضجة، السكون / الحركة، افتقاد الحيوية/ الحيوية، الزوال / الديمومة، الهشاشة / الصلابة»[٥٨]. وهذه الثنائيات تتعالق بالنظر إلى مستوى الحركتين الكليتين مما يفيد التداخل الذي رأيناه.

ولعل مثل هذا التناقض يبرز من خلال حصر الناقد لمختلف الثنائيات الضدية في القصيدة في إطار ثنائية ضدية واحدة هي بلى الطلول وحيوية السيل، إذ يقول: «إن القصيدة تقع وتتحرك داخل ثنائية ضدية لها أهمية جوهرية بالنسبة لمعناها، وبصفة خاصة ثنائية سكون الأطلال واندثارها في مقابل الحيوية الغامرة والجارفة في عاصفة المطر والسيل» (٥٩). إن الاختلاف الذي نلمسه هنا يكمن بالنظر إلى موقع الثنائية الضدية الأساسية في القصيدة، وهي ثنائية الموت / الحياة، وحركة الموت تقع، كما يذكر الناقد داخل الأبيات من ١ ـ ٤٣ بينما تقع حركة الحياة داخل الأبيات من ٤٣ ـ ٨٢، أي إلى نهاية القصيدة. وهذا يعني أن داخل كل حركة كلية من هاتين الحركتين توجد حركات تكوينية وأخرى أولية تؤكد الحركة الكلية وتدعم فيها فعالية الموت أو الحياة، كما هو حال الوحدتين التكوينيتين هنا: وحدة الطلول التي تجسد عالم الموت، ووحدة السيل التي تجسد عالم الحياة ـ كما يذكر الناقد ـ غير أننا نرى أن واقع الوحدات الأولية والوحدات التكوينية في كلتا الحركتين لا يفيد وجود علاقة بنيوية تامة بين كل حركة ومقومات وجودها، بسبب وجود وحدات أولية في كل حركة تنتمي ـ كما أشرنا ـ إلى الحركة الأخرى، وتؤكد فعاليتها. وهذا واقع كان الناقد قد أكده عندما تناول وحدة الطلول، وذلك بقوله: «من الممكن رؤية وحدة الأطلال بوصفها مركبا للعلاقات التي تخلقها التعارضات وهي الموت / الحياة، والزوال / الديمومة، وتعمل لا على أنها قطعة نحيب تقليدية، ولكن بوصفها حركة عنيفة في معزوفة سيمفونية، هذا التركيب في العلاقات إنما يحدد المستوى العاطفي للقصيدة ويولد بنية دلالية تؤكد السبق لحدّة الاستجابات العاطفية والشهوانية على التفكير المتأمل أو عقلنة التجربة»[٦٠] فأين هي إذن حركة الموت التي تجسدها وحدة الطلول؟ إننا نجد أن التقسيم الذي اقترحه الناقد باطل، ذلك أن وحدة الطلول تشكل تجسيدا لحركتي الموت والحياة، لأن كلتا الحركتين تتفاعل داخلها، كما أن وحدة العذارى ومغامرات الشاعر مع النساء تشكل تجسيدا أيضا لحركتي الموت والحياة، لأن الحياة تكمن في خلق الحافز الجنسي الذي تتوقف على فعاليته حياة الكائنات واستمرارها وتواصلها، إلا في حالة النظر إلى الحركات التي تولدها تجربة الشاعر مع النساء على أنها تجربة فاسدة، وبالتالي تكون مظهرا للموت بوصفها تجربة تستغرقها الغواية والشهوة وتتنافى مع معايير الاتصال الزواجي. وقد نستبعد هذا الأمر، لأننا نجد الناقد يقارب بين الشاعر والحصان الذي يقع حسب تقسيمه في إطار الحركة التي تجسد الحياة على اعتبار أنهما «يظهران في مواجهة العذارى ويتعقبانهن وهما يصيدان ويتمتعان بمنظر الشواء». [٦١] والحصان يمثل مطلق القوة والحيوية، وهو تجسيد لكثافة لحظة اللذة الحسية، ولامتلاء الجسد بالنشاط والتوثب وروح الصائد[٦١]، كذلك رأى الناقد ـ فيما يتعلق بوحدة السيل ـ أن له «إيقاع

التلاحم الجنسي. إنه يومض كالرغبة قبل أن يرتعد بسببها جسد الرجل وجسد المرأة، ثم يرتفع إلى ذروة، ثم ينحدر بعدها هابطا ومضاعفا الحركة كما يحدث لحظة التلاحم الجنسي». (٦٢) وهذا يسمح بمقاربة كل من تجربة الشاعر والحصان والسيل، وهي مقاربة تدخل على المستوى الظاهري في إطار الحركة الثانية التي هي حركة الحياة، بينما تدخل على مستوى العمق في إطار حركتي الموت والحياة، كما وجدنا في وحدة الطلول، وكما هي الحال في وحدة السيل، لأنه لا يمكن للحياة أن تتمثل بـ«القوة الوحشية الجارفة للسيل». (٦٢) لأن هذه هي صورة للموت وليست للحياة. كما يمكن أن نعتبر أن السيل يمثل فاعلية أسطورية انبعاثية على أساس أن حركة السيل في النص اقتلعت كل شيء ودمرته، غير أنه يكمن وراء هذا الدمار حياة أخرى تملىء خصوبة، وهذا ما يؤكد أيضا جدل الموت والحياة في هذه الحركة، لأن عناصر الحياة سرعان ما تنمو وتزدهي بعد استقرار السيل أو انحساره.

٣ـ الدراسة الثالثة: في الشعرية

أ ـ المستوى النظري

في كتابه هذا يعمل (أبي ديب) على تحديد مفهوم (الشعرية Poetique) في النص الأدبي الشعري، وكعادته يحاول أن يقبض على مختلف المفاهيم الألسنية والبنيوية دفعة واحدة، وهو لا يستخدم هذه المفاهيم بذاتها، وإنما كثيرا ما يستخدمها في إطار الرؤية والحدس الذاتي، مما يجعل من استخدامه لها عملية مشوشة يصعب ضبطها، ونظرة سريعة نلقيها على هذا الكتاب تظهر حشدا كبيرا من أسماء الأعلام والمفاهيم وطرائق التحليل البنيوي التي تحاول أن تكشف عن الشعرية في النص، حيث نجد أسماء (سوسير، الشكلانيين الروس، جاكوبسون، ستروس، دريدا بارث، كريستيفا، لوتمان، شومسكي، موكاروفسكي، جوناثان كولر) وغيرهم، إضافة إلى عدد كبير من المفاهيم مثل: (أنظمة العلاقات، المحور التأليفي والمحور الأمثالي، الشعرية، نظام الترميز، الانحراف الدلالي، اللغة والكلام، البنية السطحية والبنية العميقة، العلامة، الوظيفة الجمالية، نص اللذة، نص الغبطة، التشكيل الاستعاري.. إلخ) دون أن يكون هناك ناظم يسمح لهذه المفاهيم أن تتواصل وتتكامل، سواء أكان داخل المستوى النظري أم التطبيقي، حيث نجد (أبا ديب) يتناول مفهوما ما، ثم يحاول النظر فيه، ثم ما يلبث أن يتركه لينتقل إلى مفهوم آخر، ثم ثالث، ليعود فيضيف إلى الأول شيئا أو يؤكد فيه قضية ما وهكذا، مما يخلق تراكما وتكرارا واستطرادا على مستوى دراسته كلها.

إن كتاب (أبي ديب) هذا يبحث في الشعرية، ويحاول الناقد فيه أن يقبض على هذا المفهوم من خلال وجوده في النص الشعري، مستخدما طرائق التحليل المختلفة التي تعمل على كشف هذه الظاهرة الهامة، ومعتمدا على مواقف بعض اللسانيين والبنيويين فيها، حيث يبدأ بتحديد الشعرية من خلال مفهوم العلائقية، أو مفهوم أنظمة العلاقات، لأن الظواهر المعزولة لا تعني...، وإنما تعني نظم العلاقات التي تندرج فيها هذه الظواهر (٦٣) إذن، مفهوم الشعرية في أساسه مفهوم علائقي لا يتحدد من خلال لفظة مفردة معزولة عن سياقها، وإنما يتحدد من خلال وجوده داخل نظام لغوي (Systeme) إن مثل هذا النظام هو الذي يحدد طبيعة الظاهرة الأدبية وتميزها، وهذا التميز يتوقف على نوعية النظام الذي تشكلت من خلاله عناصر اللغة. إن هذا الفهم يقول به مختلف الألسنيين والبنيويين

على السواء. إن عملية توظيف المكونات اللغوية داخل النظام اللغوي هي التي تعمل على خلق الشعرية وتحديدها بحسب فاعلية هذا التوظيف. ونرى (أبا ديب) يقوم بتحديد هدف دراسته هذه في أكثر من موضع، حيث يقول: «ويحاول الاكتناه الحاضر للشعرية اكتشاف الخصائص المميزة لها على مستويات محسوسة تتجسد في اللغة، أي في بنية النص، وهي الشيء الوحيد الذي نستطيع إخضاعه للتحليل المتقصي» (٦٤) ويضيف: «ومن هنا تطمح الدراسة الحاضرة إلى تقديم اكتناه بنيوي للشعرية عبر مادة وجودها وتجسدها من خلال معطيات التحليل البنيوي والسيميائي، وبشكل خاص مفهومي العلائقية والكلية ومفهوم التحول» (٦٥). ثم يضيف: «تطمح هذه الدراسة إلى رصد الشعرية في تجسداتها في النص، منطلقة ـ في المرحلة الحاضرة الأولية ـ من اكتناه العلاقات التي تتنامى بين مكونات النص على الأصعدة الدلالية والتركيبية والصوتية والإيقاعية، وعلى محوري النص المنسقي والتراصفي ومتحركة لا حركة خطية فقط، بل حركة شاقولية أيضا تنبع من محور التشابك والتقاطع عبر البنية الكلية لتمهد الطريق في النهاية، لدخول عالم «البعد الخفي» للنص، بل للشعر الذي يقع باستمرار وامتياز خارج النص». (٦٦) كما نرى فإن الفهم الذي يعرض الناقد له ينطوي على اختلاف، فضلا عن كونه غير متجانس، فالفهم الأول يحيلنا إلى نظام اللغة التزامني كما حدده (سوسير F. De Saussure) بما في ذلك طريقة البحث فيه، إذ أن علاقات النظام قائمة داخل بنية النظام ذاتها، وهذه العلاقات محددة من خلال العناصر التي يشكل تعالقها مثل هذا النظام. فاللغة كما يقول سوسير: «نظام متكامل من العناصر الدقيقة، وهذه العناصر متضامنة فيما بينها، وقيمة كل عنصر لا تجيء إلا من الحضور المتزامن للعناصر الأخرى» (٦٧). ومن هنا تأتي طبيعة التعريف الأول للشعرية بوصفها تتجسد من خلال البنية المحسوسة للغة، كما هي ظاهرة في علاقات العناصر داخل البنية، ثم يأتي التعريف الثاني كي يقارب بين مفهوم الشعرية ومفهوم النصية. وقد نفهم من ذلك هنا، أن الشعرية تتجاوز مفهوم العلاقة الأحادية، سواء أكانت بين عنصر وآخر، أو بين مجموعة من العناصر مع مجموعة أخرى، لتدخل في إطار العلاقة الكلية التي يندرج النص في إطارها، وهذه قضية يمكن أن تتداخل مع ما عرف بالظاهرة الأسلوبية في النص الأدبي، على اعتبار أن مثل هذه الظاهرة تعالج قضايا التنوع في السلوك اللغوي من خلال مستويات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهي تعد النص كله ظاهرة أسلوبية.

أما في التعريف الثالث فنرى فيه أن النص يتداخل مع اللانص، الداخل يرتبط في علاقة مع الخارج حتى يصير هذا الخارج جزءا من الداخل، والشعرية ـ هنا ـ إنها تتكون من العلاقة بين النص، ومكوناته التي قد لا تكون نصية بالضرورة. وكشف هذه الظاهرة يدخل في إطار التصور العام للنص، والرؤية الفعالة التي يشع من خلالها، أكثر مما يدخل في إطار التعالق الحسي لعناصر النص داخل بنيته اللغوية. وربما وجدنا فهم (أبي ديب) هذا يتقاطع مع فهم عدد من النقاد البنيويين للنص ولفعالياته، من أمثال: رولان بارت، جوليا كريستيفا، جان دريدا، الذي يشير إلى تحول بنية النص وتعدديتها، وانفتاحها على الخارج، وتعالقها مع نصوص وتجارب أخرى.

إن الاختلاف الذي وجدناه في فهم (أبي ديب) للشعرية ـ كما عرضنا له ـ يعود إلى أن الناقد يرغب في القبض على عدد من النظريات النقدية التي تناول فيها دارسوها النص الأدبي بشكل عام والشعرية فيه بشكل

خاص، على الرغم مما تبدو عليه هذه النظريات من تفاوت وتنويع في فهم هذه الظاهرة وفي عرض النقاد لها، وهذا ما أوقع بعض اللبس والاختلاف في فهم الناقد الذي فصل مفهوم الشعرية عن سياقه النقدي، ولم يتتبع في هذا السياق تطور هذا المفهوم من خلال المسيرة النقدية المتنامية التي تم من خلالها تطوير مفهوم الشعرية وإغناؤه، كما أنه لم يشر إلى ذلك أيضا، وهذا ما طبع فهمه للشعرية بهذا الطابع. وقد استند (أبي ديب) إلى القضايا التي حدد من خلالها مفهوم الشعرية في تكوين تعريف جديد له، أطلق عليه اسم الفجوة أو مسافة التوتر. يقول: «من هنا أصف الشعرية بأنها إحدى وظائف الفجوة أو مسافة التوتر، لا بأنها موحدة الهوية بها أو الوظيفة الوحيدة لها. بيد أن ما يميز الشعر هو أن هذه الفجوة تجد تجسدها الطاغي فيه في بنية النص اللغوية بالدرجة الأولى وتكون المميز الرئيسي لهذه البنية». [٦٨] إن هذا الفهم - كما نرى - يكشف عن خاصية الشعرية بوصفها الوظيفة المعمقة للقول الشعري، وهذه الوظيفة تتعلق بإحداث فجوة تركيبية أو دلالية تخلخل بنية القول الشعري وتحولها من بنية عادية متجانسة إلى بنية توقعات.

ولعل هذه الظاهرة شغلت عددا من الباحثين في الأدب بشكل عام والشعر بشكل خاص، بدءا من (الشكلانيين الروس)، (جاكوبسون)، (ريفاتير)، (تودوروف)، كريستيفا)، (جان كوهين)، (جان موكاروفسكي) وغيرهم. وقد نرى (أبا ديب) يميل إلى أن تشكل هذه الظاهرة إنما ينتج بالعلاقة بين محوري اللغة التأليفي L' axe Syntagmatique، والأمثالي L' axe Paradigmatique، لأن مثل هذا الميل تجسده إحالات الناقد المتكررة إلى هذه العلاقة من أن الإخلال بها هو الذي يسهم في خلق الفجوة «مسافة التوتر» [٦٩] وكان (جاكوبسون R. Jakobson) أول من لفت إلى هذه القضية عندما أكد أن الوظيفة الشعرية La fonction Poetique هي الوظيفة المسيطرة والحاسمة في القول الأدبي، وتنشأ بواسطة عملية اختيار يقوم المبدع فيها بوضع عناصر تنتمي للمحور الأمثالي مكان العناصر التي تنتمي للمحور التأليفي. [٧٠] ومما لا شك فيه أن مفهوم الفجوة «مسافة التوتر» يرتبط بما يسمى «الانزياح» Le ecart سواء تعلق الأمر بالانزياح اللغوي الذي يقوم على إبدال Commutation عنصر بآخر، أو تعلق بالانزياح النصي الذي ينظر من خلاله إلى أن النص ذاته يشكل انزياحا لغويا يجعل من لغة النص لغة ثانية في مواجهة اللغة العادية، وهذا الانزياح كان قد تقاطع عند بعض البلاغيين والباحثين في الشعرية من أمثال: (تودوروف)، (كوهين)، (موكاروفسكي)، مع مفهوم الاستعارة، بالنظر إلى أن النص الشعري يمكن أن يكون بمثابة تشكيل استعاري، فالاستعارة فضلا عن كونها قد تحدث بإحلال عنصر مكان الآخر، غير أنها قد تتسع لتشمل السياق النصي كله، إذ يصبح النص الشعري نصا استعاريا يقوم على تجاوز المعنى الاصطلاحي الذي يدفعه السياق اللغوي العادي إلى ما يعرف بمعنى المعنى - على حد تعبير جان كوهين Jean Cohen [٧١]، والذي يدفعه السياق الاستعاري أو الإبدالي.

من ناحية أخرى نجد أن (أبا ديب) عمل على توسيع فهمه لمفهوم الفجوة «مسافة التوتر» من خلال مقاربة هذا المفهوم بالعلاقة بين مفهومي البنية العميقة Structure Profonde والبنية السطحية Structure Superfitiell التي كان (شومسكي) قد تناولها في نظريته التوليدية والتحويلية، فإذا كانت البنية العميقة هي البنية المجردة الكامنة في الذهن الإنساني، فإن البنية السطحية هي تحولات Transformation للبنية العميقة، وهي تحولات لا نهائية تغتني بها اللغة والفكر، ويمكن مقاربة هذين المفهومين بمحوري اللغة التأليفي والأمثالي، فالمحور التأليفي يمثل البنية العميقة، بينما يمثل المحور الأمثالي البنية السطحية.

وقد رأى (أبي ديب) «أن الشعرية هي وظيفة من وظائف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية، وتتجلى هذه الوظيفة في علاقات التطابق المطلق أو النسبي بين هاتين البنيتين، فحين يكون التطابق مطلقا تنعدم الشعرية (أو تخف إلى درجة الانعدام تقريبا) وحين تنشأ خلخلة وتغاير بين البنيتين تنبثق الشعرية وتتفجر في تناسب طردي مع درجة الخلخلة في النص» (٧٢) ولعل مثل هذه الخلخلة لا تحصل على مستوى جملة أو عبارة، وإنما تحصل على مستوى النص بكامله، مما يؤكد مفهوم الانزياح النصي الذي كنا قد عرضنا له منذ قليل، حيث يشكل النص كله بنية سطحية متحولة عن بنية عميقة، بمكوناته التركيبية والدلالية.

ب ـ المستوى التطبيقي

لقد حاول الناقد أن يكشف عن مفهوم الفجوة «مسافة التوتر» من خلال تناوله لما يزيد عن أربعين نصا شعريا، منها ما ينتمي للشعر العمودي، ومنها لقصيدة التفعيلة، ومنها لقصيدة النثر، وسوف نتابعه في نصين من هذه النصوص.

يقول أحدهما وهو نص لـ«امرىء القيس»:

أرانا موضعين لأمر غيب ... ونسحر بالطعام وبالشراب
عصافير وذبان ودود ... وأجرأ من مجلحة الذئاب (٧٣)

على المستوى التركيبي فنحن لا نرى أثرا لوجود مفهوم الفجوة «مسافة التوتر» لأنه لا وجود لانزياح لغوي أو أسلوبي أو دلالي على مستوى علاقات النص، غير أن (أبا ديب) يقوم هنا ـ كما في معظم دراساته ـ بتناول النص بالنظر إلى طبيعة الرؤية التي تكشف عنها علاقاته، أي بالنظر إلى الموقف الفكري والوجودي الذي يكشف النص عنه، أكثر من النظر إلى مكونات النص الأخرى الداخلية وعلاقاتها، ومن هنا فهو يقارب رؤية النص هنا مع الواقع الوجودي المفروض على الكائن الإنساني، حيث يشير إلى أن البيتين يؤسسان «فجوة (مسافة توتر) حادة بين موقفين من الوجود الإنساني، موقفين يمثلان ثنائية ضدية يبدو معها الإنسان عالقا في شبكة لا يستطيع الإفلات منها تصنعها المفارقة بين واقعه، بين حتمية مصيره وبين سلوكه اليومي وعماه عن هذه الحتمية». (٧٤) إن نص (امرىء القيس) يؤسس لرؤية شاملة يكشف من خلالها عن المسيرة الإنسانية التي تستغرق فيها المفارقات العجيبة. ولعل (أبا ديب) بوعيه هذه المفارقة أدرك أن فعالية النص لا تكمن فيما تخلقه علاقاته من دلالات فحسب وإنما تكمن في المنظور الرؤيوي الذي يكشف النص من خلاله وجود الإنسان بقيمه وعلاقاته وتناقضاته، وربما شكل هذا الموقف الفعالية النقدية الأكثر بروزا عند (أبي ديب) في تناوله النصوص الشعرية. «إن النقد أكثر من قراءة: ليس تفسيرا للنص أو تأويلا وحسب. إنه معرفة أو هو ابتكار معرفة جديدة، انطلاقا من النص واستنادا إليه» (٧٥). ومن هنا أسقط (أبي ديب) رؤية نص امرىء القيس على تجربة الإنسان. «إن الإنسان في رؤيا القصيدة ليس أكثر من حشرة، عصفور، أو ذبابة، أو دودة عاجزة عن الانفصام عن التراب واهية أمام القوى الحقيقية في الكون، ومع ذلك فإنه يتصرف بنهم يفوق جرأة الذئاب الجائعة، وكأنه القوة التي لا يقف في وجهها شيء» (٧٦). إن الفجوة تتنامى بين موقفين متناقضين في الوجود الإنساني هما صورة الإنسان وغيبوبة مصيره. (٧٦)

في نص آخر يحاول الناقد أن يكشف فيه الفجوة، «مسافة التوتر» من خلال رؤية النص، ومن خلال مكوناته التركيبية والدلالية. والنص هو للشاعر (أدونيس) عنوانه «فارس الكلمات الغريبة»[٧٧]، وأول مايشير إليه الناقد هو رؤية البطل التي تجسد مفارقة ضدية جذرية من خلال ثنائيات ضدية ومزدوجات لانهائية، «فهو أعزل/ لا يرد، كالغابة/ كالغيم، ينتظر/ ما لا يأتي، انه الواقع/ ونقيضه، الحياة/ وغيرها، يرعب / ينعش، يرشح / ويفيض، فاجعة / سخرية، الريح/ لا ترجع القهقري، الماء/ لا يعود إلى منبعه، يمشي في الهاوية/ وله قامة الريح»[٧٨].

إن مثل هذا التقابل هو الذي يعمل على خلق الشعرية في النص، سواء على مستوى العلاقة بين مكونات العبارة أو على مستوى العلاقة بين عبارة وعبارة أخرى، أو على مستوى فاعلية النص واحتمالاته الغنية على مستوى البنية التركيبية والدلالية وعلى مستوى الرؤية والموقف الفكري. فعلى مستوى العلاقة بين مكونات العبارة الواحدة نجد فاعلية ثرية لعملية اختيار هذه المكونات، وانتهاكا للبنية التركيبية المباشرة، كما هو واضح فعلا في التركيب، يقبل أعزل كالغابة الذي يقوم الناقد بتحليله استنادا إلى محوري اللغة التأليفي والأمثالي، إذ يقول: «ذلك أن (يقبل أعزل) الخالية من التوتر نهائيا. تخلق ما سأسميه بنية توقعات تنبع من المحور المنسقي الذي ترتبط فيه (أعزل) بعشرات الإمكانيات (الفارس الذي فقد سلاحه. .) لكن النص يقدم اختياره من خارج بنية التوقعات (كالغابة)، ويفعل بذلك شيئين: يخلق فجوة «مسافة توتر» نابعة من ربط العزلة بالغابة، وفجوة أخرى نابعة من حصر دلالات الغابة اللانهائية نظريا في دلالة واحدة تقع هي أيضا خارج بنية التوقعات المرتبطة بالغابة»[٧٩] فالشعرية نتجت هنا من عدم التجانس على مستوى التركيب والدلالة، وخصوصية الجملة لم تأت نتيجة تشكيل مجازي وإنما أتت نتيجة تفجير المحور التأليفي ذاته وخرق الألفة المعهودة بين مكوناته، مما أدى إلى وجود انزياح أسلوبي مغاير للسياق المألوف، انزياح يمارس فاعلية قوية ويخلق إمكانات جديدة ومثيرة في عالم الاستخدام الشعري للغة. يقول (موكاروفسكي J. Mukarovsky): «إن اللغة القياسية هي الخلفية التي ينعكس عليها (التحريف Distematic) هو ما يجعل الاستخدام الشعري للغة ممكنا. وبغير هذه الإمكانية لا يكون هناك شعر، وكلما كانت قاعدة القياس في لغة ما أكثر رسوخا كان انتهاكها أكثر تنوعا، وتعددت بالتالي إمكانات الشعر في تلك اللغة. ومن ناحية أخرى فكلما كان الوعي بهذا المعيار ضعيفا قلت إمكانيات الانحراف وبالتالي إمكانيات الشعر»[٨٠].

ثم يتابع الناقد البحث عن الفجوة «مسافة التوتر» من خلال الثنائيات الضدية ومن خلال تشكيل هذه الثنائيات في النص بما فيه مستوى العلاقات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين السياق التركيبي بخصائصه ومكوناته وعلاقاته من جهة ثانية. غير أننا نرى أن قضية هامة أغفلها الناقد يؤدي البحث فيها للوصول إلى الشعرية أو الفجوة الدلالية «مسافة التوتر» في هذا النص، هي قضية تحديد الشعرية من خلال البحث عن السمات المميزة (Traits distinctif) للمكونات النصية، وهي سمات تتحدد من خلالها درجة الانحراف التركيبي والدلالي لهذه المكونات. حيث نرى في نص (أدونيس) مجالا واسعا للتحليل بهذه السمات، ذلك أن درجة الانحراف الدلالي (*) تطغى في العلاقة بين مكونات النص، كما هو مبين في العبارة التالية مثلا: «يرسم قفا النهار، يصنع من قدميه نهارا ويستعير حذاء الليل».

(*) نشير إلى أننا نستخدم مصطلحي الانحراف والانزياح بمعنى واحد.

حيث تقوم العلاقة بين مكوناتها على هذا الانحراف، فالفعل يرسم فعل متعد وينبغي أن يأخذ مفعولا يحمل سمات من مثل + اسم + محدد + مادي أو محسوس ــ مجرد.. إلخ، غير أن المفعول الذي تمثل بالمضاف والمضاف إليه هنا، قد جاءت بعض سماته الأساسية مخالفة لما ينبغي أن تكون عليه، حيث احتوى على سمات مثل: مادي أو محسوس + مجرد.. وهذا ما يجعل من بنية الجملة بنية غير متجانسة على المستوى الدلالي، وبالتالي فإن الفجوة «مسافة التوتر» إنما تنشأ هنا بكسر النظام الدلالي للتركيب اللغوي مما يخلق تركيبا استعاريا جديدا يقوم على عدم التجانس في السياق الدلالي مما يخلق توترا في بنية التركيب الجديد. وهذه هي حال العلاقات الأخرى التي تسود بين مكونات العبارة المذكورة، كما غيرها من عبارات النص، ويمكن للقواعد التوليدية والتحويلية Grammaires generatives et transformationelles وما يتعلق منها بالبنية العميقة والبنية السطحية أن تكشف عن هذا النظام وتحل قضية الانحراف فيه.

إن الكشف عن الشعرية أو الفجوة «مسافة التوتر» بواسطة القراءة الدلالية التي تعتمد على السمات المميزة Traits distinctif لمكونات الجملة التركيبية هو أمر يتطلبه التحليل الدقيق والمتقصي لمثل هذه الظاهرة الغنية والمعقدة في آن واحد.

خلاصــة

وهكذا يتبين لنا أن النقد البنيوي عند (أبي ديب) قد تعثر في أكثر من موضع، وعلى الرغم من أن مسيرته النقدية التي تابعناها تقارب العشر سنوات، غير أننا لم نقف على تحول نوعي في هذه المسيرة، وبقي المنهج النقدي لديه مشوشا إلى درجة تجعل من ملاحقة خطواته في التحليل أمرا صعبا. والتحول الذي وجدناه يكاد يقتصر على التنويع في المفاهيم وطرائق التحليل التي حشدها في دراساته، والتي لا يتكشف منها تحول على مستوى فعالية المنهج النقدي، ولا على مستوى طريقة عرض المعلومات التي ازدحمت وتراكمت في بعض دراساته.

فقد أكد في «جدلية الخفاء والتجلي» على أن البنيوية تغير الفكر المعاين للغة والمجتمع والشعر وتحوله إلى فكر متسائل قلق(٨١). غير أنه لم يبين على مستوى التحليل طبيعة هذا التغيير وكيفيته. وقد نرى أن البنيوية تكشف عن الفكر وتضيئه، وهي لا تغير وإنما تحرض على التغيير وتدفع إليه. كما أشار إلى أن البنية هي آلية للدلالة (٨٢) غير أن هذه الآلية كثيرا ما كانت تبني دلالات لا تنتمي إلى البنية ولا تشكل مرتكزا لها، ووجدناه لا يعطي المستوى البلاغي حقه من الدرس، على الرغم من أهميته في الدراسات النصية البنيوية، وذلك بما يوفره هذا المستوى من قيمة فنية ودلالية تسهم في تعميق فهم النصوص الشعرية، فضلا عن أن تحليله لهذه النصوص يكاد يقتصر على ملاحقة حركاتها وتفكيك مكوناتها والنظر إليها بوصفها ثنائيات يمتلك كل منها دلالات خاصة، وقد وجدنا من القسرية في عملية رصد هذه الثنائيات وتحديدها وتحليلها ما يجعل من نتائج ممارسته النقدية موضع أخذ ورد على أكثر من مستوى.

أما في «الرؤى المقنعة» فقد قام بتحليل حوالي مائة قصيدة من الشعر الجاهلي محاولا الاستفادة من عمل (بروب V. Propp) في تحليله لبنية الحكاية ورصده للبنية الثابتة والمتغيرة فيها، وعمل (ستروس G.L. Strauss) في تحليله للأسطورة، وفي نقده لعمل (بروب)، وبخاصة ما يتعلق بطبيعة الوظائف وتحولاتها والمعاني التي تكشف عنها. فضلا عن استناده في تحليل هذه القصائد إلى مناهج تحليل الأدب اللسانية والسيميائية.

وإذا كانت أهمية دراساته هذه تأتي في إطار الربط بين بنية الشعر الجاهلي وبنية الحكاية والأسطورة، فإن هذه الأهمية أبرز ما تكمن في كونها تشكل نواة لقيام منهجية تحليلية تطور النظرة إلى الشعر بما تقوم به من مقاربة بين مستويات البنية الشعرية، وعلاقة ذلك بالرؤية الجوهرية التي تملكها الثقافة للإنسان، والطبيعة والزمن، وذلك على حد تعبير (أبي ديب) نفسه. على الرغم من أن النتائج التي عرض لها لم تكن بمستوى الطموح الذي تهدف هذه الدراسة إلى أن ترتقي إليه. وبقيت الدلالات التي ينبغي لها أن تشكل هدف الناقد تتأرجح بين حركات النصوص المدروسة دون أن يتمكن من القبض عليها وتحديدها.

وأما دراسته (في الشعرية) فنراها تزدحم بالمفاهيم البنيوية وغير البنيوية، وعلى الرغم من غنى المستويين النظري والتطبيقي فيها، غير أن هذا الغنى يكاد يبدده خلط المفاهيم ومستويات التحليل بشكل تغيم معه أية طريقة واضحة ومحددة للدراسة كلها.

وقد نرى أن أهم الأسباب التي جعلت من دراسات (أبي ديب) البنيوية رغم خصوصية ما تحتويه، تنطوي على مثل هذا الاختلاف الذي أضعف الفعالية المنهجية لديه، إنما يعود إلى أنه يقارب بين مفاهيم البنيوية ومفاهيم الحداثة. ولعل أبرز مفاهيم الحداثة التي يستخدمها هو مفهوم «الرؤية»، ومن هنا جاء الاختلاف والتشويش في ممارساته النقدية، لأن من مهام البنيوية هو أن تمارس عملية ضبط دقيق للفعاليات التحليلية، بينما تأتي الرؤية لكي تحرر هذه الفعاليات وتطلقها في إطار من التصور العارم الذي يمكن أن يهجس به الإنسان.

الهوامش

(١) جدلية الخفاء والتجلي ، دراسات بنيوية في الشعر. كمال أبو ديب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان، ط٢، ١٩٨١ ، ص٨ .
(٢) راجع : مقدمة إلى علم الدلالة الألسني: هربيرت بركلي ، ص ٧١ .
(٣) زمن الشعر أدونيس ، دار العودة ، بيروت ، لبنان ط٢ ، ١٩٨٧ ، ص٩ .
(٤) جدلية الخفاء والتجلي ، ص ٢١ .
(٥) نفسه ، ص ٢٢ .
(٦) نفسه ، ص ١٠٨ .
(٧) نفسه ص ١٢٤ .
(٨) راجع : الأسطورة والمعنى: كلوديفي ستروس ، ترجمة: صبحي حديدي ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، اللاذقية ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٠ .
(٩) جدلية الخفاء والتجلي ، ص ١٩٢ .
ونورد فيما يلي نص قصيدة «اللباب» لأبي نواس :

غننا بالطلول كيف بلينا	واسقنا نعطك الثناء الثمينا
من سلاف كأنها كل شيء	يتمنى مخير أن يكونا
أكل الدهر ما تجسم منها	وتبقى لبابها المكنونا
فإذا ما اجتليتها فهباء	يمنع الكف ما يبيح العيونا
ثم شجت فاستضحكت عن لآلٍ	لو تجمعن في يد لاقتنينا
في كؤوس كأنهن نجوم	جاريات بروجها أيدينا
طالعات مع السقاة علينا	فإذا ما غربن يغربن فينا
لو ترى الشرب حولها من بعيد	قلت قوم من قرة يصطلونا
وغزال يديرها ببنان	ناعمات يزيدها الغمز لينا
كلما شئت علني برضاب	يترك القلب للسرور قرينا
ذاك عيش لو دام لي غير أني	عفته مكرهاً وخفت الأمينا
لذ الكأس حان أن تتقينا	وانقر الدف إنه يلهينا
ودع الذكر للطلول إذا ما	دارت الكأس يسرة ويمينا

(١٠) راجع : المصدر نفسه من ص ١٩٣ إلى ١٩٨ .
(١١) نفسه ، ص١٩٣ .
(١٢) ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ط٢ ٩٨٢ ، المجلد الثاني ، ص ٨٢١ .
(١٣) ديوان الشريف الرضي مع دراسة بقلم الشيخ عبد الحسين الحلّي ، مكتبة دار البيان ، بغداد ، الجزء الأول ، د. ط. ت ، ص ١٤٥ .
(١٤) جدلية الخفاء والتجلي ، ص ٢٠٣ .
(١٥) نفسه ، ص ٢٠٤ .
(١٦) نظرية البنائية في النقد الأدبي : د. صلاح فضل ، ص ١٣٨ .
(١٧) راجع : جدلية الخفاء والتجلي: الصفحات من ٢٠٠ إلى ٢٠٩ .
(١٨) راجع: المصدر نفسه ، الصفحات من ٢٠٠ إلى ٢٠٩ .
(١٩) نفسه ، ص ٢١٣ .
(٢٠) نفسه ، ص ٢١٥ .
(٢١) راجع: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية د. ميشال زكريا ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢٢) جدلية الخفاء والتجلي ، ص ٢١٢ .
(٢٣) نفسه ، ص٢١٢ .
(٢٤) شرح القصائد العشر ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، المعلقة ، ص ٢٦٦ .
(٢٥) نفسه ، المعلقة ، ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ .
(٢٦) نفسه ، المعلقة ، ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢٧) ديوان أبي الطيب المتنبي ، شرح أبي البقاء العكبري ، الناشر دار المعرفة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الجزء الأول ١٩٧٨ ، ص ٢٩٤ .
(٢٨) جدلية الخفاء والتجلي ، ص ١٠٩ .
(٢٩) نفسه ، ص ١٩٩ .
(٣٠) نفسه ، ص ٢٠٨ .
(٣١) رمزية الطقس والأسطورة: مرسيا الياد ، ترجمة نهاد خياطة، العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص ١٤ .
(٣٢) نفسه ، ص ٩ .
(٣٣) راجع : الرؤى المقنعة، نحو منهج بنيوي في دراسة الشعر الجاهلي ، د. كمال أبو ديب (الهيئة المصرية العامة للكتاب) د. ط ١٩٨٦ ، ص ٥-٦ .
(٣٤) الأنثروبولوجيا البنيوية : كلود ليفي ستروس ، ص ٢٤٩ .
(٣٥) الأسطورة والمعنى : كلود ليفي ستروس ، ص ١٢ .
(٣٦) الرؤى المقنعة ، ص ٢٥ .
(٣٧) نفسه ، ص ٤٨ .
(٣٨) نفسه ، ص ٤٩ .
(٣٩) نفسه ، ص ٣٧ .
(٤٠) نفسه ، ص ١١٤ .
(٤١) اللغة والبنية الاجتماعية : د. بسام بركة ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد ٤٠ ، ١٩٨٦ ، ص ٧٣ .
(٤٢) الرؤى المقنعة ، ص ٧١ .
(٤٣) نفسه ، ص ٩٣ .
(٤٤) نفسه ، ص ٧٤ .
(٤٥) نفسه ، ص ٧٥ .
(٤٦) نفسه ، ص ٧٦ .
(٤٧) نفسه ، ص ٧٧ .
(٤٨) نفسه ، ص ٧٨ .
(٤٩) نفسه ، ص ٧٩ .
(٥٠) نفسه ، ص ٧٩ .
(٥١) نفسه ، ص ٨٠ .
(٥٢) نفسه ، ص ٨١ .
(٥٣) نفسه ، ص ٨٢ .
(٥٤) البنيوية والتاريخ : اضو لقوباسكيز ، ص ١٣-١٤ .
(٥٥) الرؤى المقنعة ، ص ١٢
(٥٦) نفسه ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ١١٥ .
(٥٧) نفسه ، ص ١١٥ .
(٥٨) نفسه ، ص ١١٥ .
(٥٩) نفسه ، ص ١١٥-١١٦ .
(٦٠) نفسه ، ص ١٣٠ .
(٦١) نفسه ، ص ١٤٨ .
(٦٢) نفسه ، ص ١٥١ .
(٦٣) راجع : في الشعرية : كمال أبو ديب (مؤسسة الأبحاث العربية) ، بيروت ، لبنان ط١ / ١٩٨٧ ، ص ١٣ .
(٦٤) نفسه ، ص ١٤ .
(٦٥) نفسه ، ص ١٥ .
(٦٦) نفسه ، ص ١٨-١٩ .
(٦٧) طيبولوجيا الخطابات البشرية : هاشم صالح ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العددان ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٨٧ ، ص ٥٥ .
(٦٨) في الشعرية: ص ٢١ .
(٦٩) نفسه، الصفحات ١٩ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٦٥ ، ١٢٨ .
(٧٠) راجع حول موقف (جاكوبسون) من هذه القضية :
١- طريقة جاكوبسون في دراسة النص الشعري: عبد الفتاح مصري، الموقف الأدبي ، العدد ١٢٢ حزيران ١٩٨١ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .
٢- البنيوية في الأدب ، روبرت شولز ، ص ٣٨ .
٣- اثر اللسانيات في النقد العربي الحديث : توفيق الزيدي ، ص ٧٦ .
٤- علم اللغة في القرن العشرين : جورج مونان ، ص ١٥٣ .
٥- الأسلوبية : محمد عزام ، ص ١٢٣ .

٦- بلاغة الخطاب وعلم النص : د. صلاح فضل ، ص ٥٩ .
(٧١) راجع : الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، الولي محمد ، ص ٨٢-٨٣، ٢٣٨-٢٣٩ .
- الخطاب الأدبي ولسانيات النص د. منذر عياشي ، المعرفة السورية ، العدد المزدوج ٣٠٠- ٣٠١ ، شباط (اذار) ١٩٨٧ ، ص ٨ .
- وجود النص الأدبي نص الوجود: مصطفى الكيلاني ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، العدد: ٥٤-٥٥ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .
(٧٢) في الشعرية ، ص ٥٧ .
(٧٣) نفسه ، ص ٤٣ .
(٧٤) نفسه ، ص ٤٣، ٤٤ .
(٧٥) كلام البدايات: أدونيس ، دار الآداب ، بيروت ، لبنان ط١ / ١٩٨٩ ، ص ١٩٠ .
(٧٦) راجع : في الشعرية ، ص ٤٤ .
(٧٧) نفسه ، ص ١١٦-١١٧ وانظر النص في الآثار الكاملة: أدونيس، دار العودة، بيروت ، لبنان ، المجلد الأول ط٢، ١٩٧١ ، ص٣٢٩-٣٣٠ يقول فيه: يقبل أعزل كالغابة وكالغيم لا يرد، وأمس حمل/ قارة، ونقل البحر من مكانه/ يرسم قفا النهار، يصنع من قدميه نهارا ويستعير حذاء الليل ثم ينتظر مالا يأتي.. .
(٧٨) في الشعرية ، ص ١١٧-١١٨ .
(٧٩) نفسه ، ص ١١٨-١١٩ .
(٨٠) نظرية اللغة في النقد العربي: د. عبد الحكيم راضي ، ص ٤٨٤ .
(٨١) راجع: جدلية الخفاء والتجلي ، ص ٧ .
(٨٢) نفسه ، ص ٩ .

المصادر والمراجع

أ- العربية

(١) الآثار الكاملة: أدونيس، دار الآداب، بيروت، لبنان، المجلد الأول، ط٢، ١٩٧١ .
(٢) أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث: توفيق الزيدي، الدار العربية للكتاب، تونس، د. ط ١٩٨٤ .
(٣) الأسلوبية منهجا نقديا: محمد عزام، وزارة الثقافة، سوريا، ط١، ١٩٨٩ .
(٤) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية). د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٨٠ .
(٥) بلاغة الخطاب وعلم النص : د. صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، أب، ١٩٩٢ .
(٦) جدلية الخفاء والتجلي : دراسات بنيوية في الشعر، كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨١ .
(٧) الخطاب الأدبي ولسانيات النص: د. منذر عياشي، مجلة «المعرفة» السورية، العدد المزدوج ٣٠٠-٣٠١، شباط- اذار ١٩٨٧ .
(٨) ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري : دار المعرفة والنشر، بيروت ، لبنان، الجزء الأول ١٩٧٨ .
(٩) ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة (الإيمان)، بيروت ، لبنان، ط٢ ، ١٩٨٣ ، المجلد الثاني.
(١٠) ديوان الشريف الرضي مع دراسة بقلم الشيخ عبد الحسين الحلي ، مكتبة دار البيان ، بغداد ، الجزء الأول ، د. ط. ت.
(١١) الرؤى المقنعة، نحو منهج بنيوي في دراسة الشعر الجاهلي : د. كمال أبو ديب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط١ ، ١٩٨٦ .
(١٢) زمن الشعر: أدونيس، دار العودة ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ١٩٧٨ .
(١٣) شرح القصائد العشر، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط٤، ١٩٨٠ .
(١٤) الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي: الولي محمد، المركز الثقافي العربي، بيروت ، لبنان، الدارالبيضاء، ط١ ، ١٩٩٠ .
(١٥) طريقة جاكوبسون في دراسة النص الشعري: عبد الفتاح مصري ، مجلة «الموقف الأدبي» ، العدد ١٢٢ ، حزيران ١٩٨١ .
(١٦) طيبولوجيا الخطابات البشرية : هاشم صالح ، مجلة «الفكر العربي المعاصر»، العدد المزدوج ٥٤-٥٥ ، ١٩٨٨ .
(١٧) في الشعرية: كمال ابو ديب مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت، لبنان ، ط١، ١٩٨٧ .
(١٨) كلام البدايات: أدونيس، دار الأداب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٩ .
(١٩) اللغة والبنية الاجتماعية: د. بسام بركة ، مجلة «الفكر العربي المعاصر»، العدد ٤٠ ، ١٩٨٦ .
(٢٠) نظرية البنائية في النقد الأدبي: د. صلاح فضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٥ .
(٢١) نظرية اللغة في النقد العربي: د. عبد الحكيم راضي، مكتبة الخانجي بمصر د. ط، ١٩٨٠ .
(٢٢) وجود النص الأدبي نص الوجود: مصطفى الكيلاني ، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد المزدوج ٥٤-٥٥ ، ١٩٨٨ .

المراجع المترجمة إلى العربية

(١) الأسطورة والمعنى: كلود ليفي ستروس، ترجمة صبحي حديدي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، اللاذقية ط١، ١٩٨٥.

(٢) الأنثروبولوجيا البنيوية: كلود ليفي ستروس، ترجمة د. مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق/ د. ط، ١٩٧٧.

(٣) البنيوية في الأدب: روبرت شولز، ترجمة حنا عبود، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا د. ط، ١٩٨٤.

(٤) البنيوية والتاريخ: ألفولفو باسكيز، ترجمة مصطفى المسناوي، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان/ ط١، ١٩٨١.

(٥) رمزية الطقس والأسطورة: مرسيا الياد، ترجمة نهاد خياطة، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا ط١، ١٩٨٧.

(٦) علم اللغة في القرن العشرين: جورج مونان، ترجمة د. نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا، د/ ط. ت

(٧) مقدمة إلى علم الدلالة الألسني: هربيرت بركلي، ترجمة د. قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، د.ط، ١٩٩٠.

سياسة حكومة قرطبة تجاه ممالك الشمال وسقوط الأندلس

د. محمد رضا عبدالعال*

مقدمة

لكي نفهم السبب في ضياع الأندلس لابد من دراسة جغرافية شبه الجزيرة الأيبيرية . فشبه الجزيرة تخمس تشقه سلاسل الجبال التي تجري مستعرضة، وبين كل سلسلة من الجبال والتي تليها يوجد واد يجري فيه نهر مستعرض أيضا .

ولهذا فإن شبه جزيرة أيبيريا ينقسم بالفعل إلى مناطق مستعرضة يلي بعضها البعض . وهذه الأنهار يصب معظمها في المحيط الأطلسي، وتنبع كلها من وسط شبه الجزيرة . ولا نجد الأنهار الكبيرة التي تحمل الماء الوفير إلا في النصف الشمالي لشبه الجزيرة . وتلك الأنهار من الشمال إلى الجنوب من ناحية الغرب، هي المنيو ثم الدويرو ثم تاجة ثم الواديانة أو الوادي آنه ثم الوادي الكبير وعليه تقع قرطبة وأشبيلية وهي قلب الأندلس الإسلامي . ومن نهر الوادي الكبير يتفرع نهر شنيل، وعلى فرع من فروعه يسمى «حدارة» تقع غرناطة .

أما أنهار الشرق فليس فيها إلا نهر واحد كبير هو نهر ابرو، وتقع عليه برشلونة عاصمة إقليم «قطلونيا» وكان وادي ابرو في أيام المسلمين يسمى بالثغر الأعلى الأندلسي، وعاصمته سرقسطة، وكان من أكبر مراكز الإسلام والعروبة في شبه الجزيرة .

وشبه الجزيرة إقليم جاف بصفة عامة، فلا تكثر الأمطار إلا في نصفه الشمالي أي إلى الشمال من وادي تاجة الذي تقع عليه طليطلة عاصمة شبه الجزيرة قبل الفتح العربي .

---

* كلية التربية ـ العريش ـ جامعة قناة السويس .

وإذا نظرنا إلى شبه الجزيرة في جملته وجدنا أن النصف الأغنى هو الشمالي، لأن الأنهار الضخمة وأراضي المزارع الواسعة تقع به ففيما بين نهر تاجه ونهر المنيو توجد أوسع مناطق القمح في أوربا بعد أوكرانيا في روسيا، وتوجد أيضا أراضي المراعي الواسعة التي تتربى عليها الماشية والأغنام الوفيرة والغنية بالصوف وكذلك الخيول الكبيرة الحجم والقوية، وفي النصف الشمالي توجد مناجم الحديد والفحم ومعادن أخرى كثيرة. ونلاحظ أن القسم الذي سيطر عليه العرب كان أوسع مساحة، بينما كان القسم الذي سيطر النصارى عليه أصغر حجما ولكنه أكثر ثروة. ولهذا كان النصارى في القسم الشمالي أيسر حالا، وغذاؤهم أحسن، وخيلهم أكبر حجما وأقوى. وذلك يفسر لنا لماذا كانت المعركة بين العرب وخصومهم معركة عنيفة دائما، على الرغم من أن المسلمين كانوا يملكون القسم الأكبر ولكنه الأفقر. ومن هنا يتضح لنا سبب من أسباب سقوط الأندلس، وهو أن العرب أخطأوا خطأ شديدا عندما جعلوا عاصمتهم مدينة قرطبة على نهر الوادي الكبير، حيث إن الوادي الكبير نفسه إقليم فقير، بجانب أنه من الصعب السيطرة على شبه الجزيرة من بلد يقع في سدسها الجنوبي، ولو أن العرب جعلوا عاصمتهم طليطلة لتغير وجه التاريخ، لأن طليطلة تقع وسط شبه الجزيرة تقريبا.

ومن الوسط يمكن بطريقة أسهل السيطرة على البلد كله. ثم ان طليطلة قريبة من مدريد التى تقع وسط الإقليم الغني بالغذاء والمراعي ومصادر المعادن، وهي أسلحة الصراع الكبرى.

ولكن العرب عندما فتحوا قرطبة كان لهم عذرهم فهم يريدون أن تكون قاعدتهم أقرب ما تكون إلى قلب دولتهم في بلاد المغرب ولكن هذا هو الذي حدث وكانت له نتائجه الخطيرة بعد ذلك. وعندما جاء القرن الثالث الهجري العاشر الميلادي ظهر اثنان من العباقرة هما الخليفة عبدالرحمن الناصر، والحاجب المنصور بن أبي عامر، وكما تكون إنجازات العباقرة عظيمة تجيء أخطاؤهم من المستوى نفسه، كان الخطأ الذي وقع فيه الاثنان ـ والتبعة على الأول أكثر، لأنه الذي بدأ، والثاني سار على طريقه ـ انهما لكي ينفردا بالأمر، ويتمكنا من السلطة أتيا على النفوذ العربي تماما. فاستغنيا عن أبناء البيوتات الموازية العربية، وأذلا كبار الرجال فيها، واستعاضا عنهم بولاء الرقيق من الصقالبة، والنازحين من الأفارقة، وأولئك ولاؤهم مأجور، وإحساسهم بالوطن واهن. فكانت النتيجة أن القاعدة العريضة من الجماهير التي لم يكن لها دور طليعي أصبحت مهيئة للثورة، وتهيأت لها الظروف بعد وفاة المنصور بن أبي عامر وابنه من بعده.

وموضوعنا الذي نبحثه كان له دور خطير ومؤثر في سقوط الأندلس، يفوق ماذكرناه سابقا. فكانت سياسة حكومة قرطبة في عهد العباقرة الخليفة عبدالرحمن الناصر والحاجب المنصور بن أبي عامر مع نصارى الشمال الأندلسي السبب المباشر بل السبب الرئيسي الذي تضافر مع أسباب أخرى مساعدة أدت إلى سقوط هذا الفردوس العظيم. فقد كانت هذه السياسة تهدف إلى السيطرة على الممالك النصرانية في الشمال وإبرام معاهدات السلام معها. واستمرت طيلة خلافة عبدالرحمن الناصر وابنه الحكم الثاني المستنصر. وشارك في تنفيذ هذه السياسة قوات الثغر الأعلى ـ المدربة والقوية المكونة من الأسر الحاكمة فيه من العرب والمولدين ـ حيث شاركت مشاركة فعالة ومؤثرة في محاربة نصارى الشمال ووقف جميع عملياتهم التوسعية ضد المسلمين. وفي عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر قام بالإغارة على إمارات إسبانيا النصرانية، وتمكن الأندلسيون من القضاء على المراكز الحصينة التي أقامتها دول الشمال على حدودها مع المسلمين. وبسط المسلمون سيادتهم على الممالك النصرانية، ومن مظاهر ذلك إعلان ملوك النصارى الولاء لهم، وعبروا عن ولائهم بدفع المال أو تقديم الحصون أو كليهما. وقبلوا في بعض الأحيان مرابطة الجيوش الإسلامية في أراضيهم.

وقد انحل نظام السلطة الداخلي لهؤلاء الملوك النصارى وتفكك بنيان الدولة لديهم. إلا أن هذا الخضوع من نصارى الشمال لم يبلغ إلى حد انقيادهم لرؤساء الجماعات من أهل الذمة، كأفراد الأسرة القوطية الحاكمة عند الفتح الأول للأندلس، بل بقي مجرد رابطة تبعية للخلفاء والحجاب دون أن يتعدى ذلك ليشمل تابعيهم أو أفراد رعيتهم.

ونلاحظ على هذه السياسة أن الخليفة عبدالرحمن الناصر لم يسرف في الحروب مع الممالك النصرانية، لعلمه باستحالة القضاء عليها، فكان يكتفي بإضعافها وردعها عن الإغارة على الأراضي الإسلامية.

لكن المنصور بن أبي عامر قام بغزواته وضرباته ضد الممالك النصرانية، وأثار الرعب والتشتت في حياة نصارى الشمال. وتسببت غزواته وهجماته في تدمير الأديرة والكنائس واحتلال جزء كبير من أراضي نصارى الشمال، والتحكم فيها بواسطة طلائع متقدمة من الحراس المسلمين. وأصبح اسم المنصور رمزا للرعب والخوف في إسبانيا النصرانية بل وأوربا. والخطأ الكبير الذي وقع فيه المنصور هو أنه لم يحاول إسكان المسلمين في الأراضي التي فتحها ليحولها إلى أراضي إسلامية، مكتفيا بالحصول على الغنائم والسبايا والجزية، ولو كانت سياسته هذه استمرت وواصلها الناس من بعده لمدة قرن من الزمان لكان للقوى النصرانية أن تضعف. فكانت النتيجة أن النصارى استطاعوا بعد وفاته تجديد قواهم واستقووا على المسلمين، ونشطت حركة الاسترداد. وبذلك كانت سياسة حكومة قرطبة في عهد الخلافة مع نصارى الشمال ذات أثر خطير في سقوط الأندلس بعد ذلك.

***

إن قوة المسلمين بالأندلس، كانت تتوقف في عصر الخلافة كما في عصر الإمارة على قدرتهم العسكرية، فاعتنى الخلفاء بالجيش والمحافظة عليه وتدعيمه باستمرار لتثبيت حكمهم، ولفرض الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، ولقمع أية حركات للتمرد أو العصيان، والسيطرة على الثغور، وخاصة الثغر الأعلى، لما له من أهمية اقتصادية وعسكرية مؤثرة، باعتباره السياج الذي يحمي الأندلس الإسلامي من هجمات الممالك النصرانية الشمالية.

لذلك كان من الضروري إقامة نظام دفاعي متكامل، تحدده مواقع استراتيجية ثغرية، كانت تستخدم كقواعد أساسية أو كنقط انطلاق لدعم حملات التأديب الموجهة إلى الممالك النصرانية الشمالية في الأندلس. بالإضافة إلى تأمين طرق المواصلات، ولمواجهة القوة الشيعية الفاطمية في إفريقية.

والثغر الأعلى كان بمثابة صورة لثغور الدولة العباسية على حدود الامبراطورية البيزنطية. فكان الثغر الأعلى بمثابة مناطق عسكرية تعيش في حالة طوارىء أبدية واستعداد دائم، حمل المسلمون القاطنون به منذ بداية الفتح مسئولية الجهاد في سبيل الله، وكانوا مادة الجيش المتطوع لمواصلة الفتح، كما كونوا أغلبية الجيوش الإسلامية الذاهبة إلى فرنسا وإلى شمال غربي إسبانيا.

وتحمل الثغر الأعلى المسئولية الكبرى في مجاهدة نصارى الشمال من خلال مرور قوات قرطبة في أراضيه، واشتراك سكانه مع المجاهدين في هذه الحملات، أو من خلال قيام مسلمي الثغر الأعلى وأسره الحاكمة بهذا الواجب.

وترجع الأهمية العسكرية للثغر الأعلى إلى مجاورة أراضيه لأراضي العدو مباشرة وخاصة مجاورته لبلاد الفرنجة ونافارا ومنطقة قشتالة، بالإضافة إلى أن أراضيه تتوغل بعمق داخل أراضي إمارة نافارا ومنطقة قشتالة

القديمة، وذلك ماساعد على توغل الجيش الإسلامي في أهداف العدو البعيدة وجعل من الثغر الأعلى قاعدة عسكرية تحمي ظهر الجيش الذاهب إلى بلاد نصارى الشمال.

وكانت الحدود بين الدولة الأموية في عصر الخلافة وبين الممالك النصرانية في شمال إسبانيا تمتد بعرض شبه الجزيرة الأيبيرية من الغرب إلى الشرق، في خط أفقي يبدأ من نهر دويرو Duero في الغرب على المحيط الأطلسي، محازيا للنهر، ثم يفترق عنه عند مدينة سان استبان San Esteban صاعداً نحو الشمال عند مدينة سورية Soria ويصل قريبا من قشتالة Alava ممتدا جنوب (نافارا) Navarra شمال مدينة وشقة Huesca بالثغر الأعلى حيث ينحدر حتى جنوب برشلونة Barcelona على البحر الأبيض المتوسط[١].

هذه الحدود لم تكن ثابتة على الدوام[٢]، ولم تكن فاصلة تماما بين أراضي المسلمين وأراضي جيرانهم المسيحيين، ولم تكن معالمها واضحة تماما إلا في الأماكن التي يجري فيها أنهار هامة مثل نهر دويرو في الغرب ونهر (ابرو) Ebro في الشرق، ولم تكن مناطق هذه الحدود خالية أو مهجورة، بسبب وجود الأراضي الخصبة التي تسير فيها الأنهار الدائمة الجريان، باستثناء الأماكن الصغيرة التي تفتقر إلى هذه الميزة، وهذه الحدود تشبه إلى حد ما الحدود التي كانت تحيط بالدولة العباسية وتفصل بينها وبين الدولة البيزنطية[٣].

وأقام المسلمون في الأندلس الثغور في مناطق الحدود المذكورة، وجعلوها معاقل للاعتصام بها عند الخطر ونقطة انطلاق وتنظيم للجيوش المتجهة للغزو حين يتقرر القيام به، وأقام المسلمون معظم هذه الثغور في أماكن خصبة حتى تكون قادرة على تموين الجيوش أيام الحشد وحتى يبقى فائض من إنتاجها يخزن كي يستهلك حين تتعرض مدن الثغور لخطر الحصار من قبل الأعداء[٤].

والمقصود بالممالك النصرانية في الأندلس، مملكة ليون، ومملكة نافارا وإمارة قشتالة، والقبائل النصرانية الأخرى على طول جبال ألبرت مثل السيرطانيين، وهم سكان منطقة شرطانية "Cerdana" الواقعة بين بلاد الفرنجة وإسبانيا، وهناك منطقة «بليارش» "Pallares" التي تقع إلى الشمال من مدينة لاردة، بالإضافة إلى مملكة «الفرنجة» وراء رجال ألبرت وثغرها القوطي المسمى بالثغر الإسباني الواقع في شمال شرقي إسبانيا، والذي يشتمل على مدينة برشلونة وجيرونة[٥].

والعلاقات بين الأسر في الثغر الأعلى وتلك الممالك النصرانية، كان يتحكم فيها عامل العلاقة مع حكومة قرطبة، حيث استعانت الممالك النصرانية بهذه الأسر لخلق المشكلات والاضطرابات لحكومة قرطبة. واستعانت كذلك هذه الأسر وتحالفت مع الممالك النصرانية عند تمردها على حكومة قرطبة[٦]، نظرا لارتباطها معها بعلاقات المصاهرة، وقربها جغرافيا من تلك الممالك النصرانية في حين كانت السلطة المركزية بقرطبة بعيدة جدا جغرافيا عن منطقة الثغر الأعلى.

بجانب منعة البلاد في منطقة الثغر الأعلى التي تمتاز بأنها ذات طبيعة جبلية وعرة[٧].

وحصانة المعاقل تحصينا طبيعيا وصناعيا، وغنى هذه المنطقة اقتصاديا لوفرة المياه العذبة والعيون والأراضي الخصبة والمراعي الخضراء الواسعة، وتوفر إنتاج زراعي وصناعي كبير ورخيص بجانب المعادن[٨]، كل ذلك جعل هذه الأسر تشعر باعتزازها وقوتها الاقتصادية، وتحاول الاستقلال والتمرد على سلطة قرطبة، وتتعاون مع الممالك النصرانية المجاورة والملاصقة لها عند الضيق والاضطرار[٩].

لكن على الرغم من وجود هذا التعاون، فقد قامت هذه الأسر بدور هام جدا في جهاد الممالك النصرانية سواء بمفردها اعتمادا على قواتها المدربة، أم بالتعاون مع جيوش قرطبة، خصوصا بعد اشتداد خطر الممالك النصرانية على منطقة الثغر الأعلى، بسبب تحالف ليون مع نافارا[١٠]. وبذلك كانت أكبر عون لحكومة قرطبة، وتجاوز كثير من أفراد الأسر المولدة بالثغر الأعلى علاقة النسب والمصاهرة بينهم وبين الممالك النصرانية، واستشهدوا وهم يجاهدون الممالك النصرانية في شمال إسبانيا[١١]. أما أسرة بني تجيب العربية في الثغر الأعلى فلم يكن لها علاقة مصاهرة مع الممالك النصرانية، وكان وجودها أصلا لمحاربة الأسر المولدة وأصهارها من الممالك النصرانية، رغم أنها تحالفت أيضا في بعض الأحيان مع الممالك ضد سلطة قرطبة[١٢].

ولكي نفهم علاقات الثغر الأعلى مع نصارى الشمال، وهم ملوك اشتورياس وليون ونافارا، ينبغي أن نعود إلى الوراء قليلا إلى أيام الأمراء محمد والمنذر وعبدالله، فقد عاصر هؤلاء الأمراء الثلاثة ملكا من ملوك اشتورياس يسمى «الفونسو الثالث» وكان ملكا نشيطا بعيد الطموح، تمكن من توسيع رقعة مملكته، في اشتورياس حتى وصل إلى الأراضي التي تقع جنوبي سلسلة جبال كنتبرية، والتي تقوم فيها بلاد كبيرة مثل «ليون واشترقة وسمورة وسلمنقة» وغيرها من البلاد والحصون الواقعة بين حوض «المنيو والدويرو». وانتهز هذا الملك كذلك فرصة الحروب الأهلية التي شغلت أمراء قرطبة من منتصف إمارة الأمير محمد إلى أوائل أيام عبدالرحمن الناصر، وتمكن من الاستيلاء على الأراضي الواقعة جنوب المنيو. واستولى على بلدة (أتيسة* Atienza) وتحالف مع أمراء الثغر الأعلى المسلمين.

ومعنى ذلك أنه عندما تولى عبدالرحمن الناصر وفي السنوات الأولى من حكمه، كانت مملكة اشتورياس التي أصبحت تسمى مملكة ليون، قد امتدت جنوبا حتى وصلت إلى منتصف المسافة ما بين نهري المنيو والدويرو[١٣].

وقد انتهز أمراء «بنبلونة وشبرب وبليارش» وغيرهم من أصحاب الإمارات النصرانية الصغيرة الواقعة جنوبي جبال ألبرت الفرصة، وتمكنوا كذلك بمعاونة أصحاب الثغر الأعلى من الانبساط نحو الجنوب وتهديد المعاقل الإسلامية في «توديلا» **«وجرندة» وما إليها. أما إمارة «قطلونية» التي أنشأها ملوك الفرنجة في أوائل أيام عبدالرحمن الداخل، فقد تمكنت من الامتداد على حساب المسلمين في البلاد الواقعة قرب «جرندة»[١٤].

وقد توفي الفونسو الثالث ملك ليون سنة ٢٩٨هـ/ ٩١٠م، أي قبل ولاية عبدالرحمن بسنتين وخلفه ابنه «أردون الأول»، الذي تمكن من تثبيت حدود دولته بالامتداد فيما يعرف بأراضي «قشتالة الجديدة» في أحواز «شقوبية Segovia» و«أبله» والتي كانت في ذلك الحين بلادا إسلامية[١٥].

وقد طمع ملوك النصارى في ثغور الأندلس الشمالية، عندما تولى عبدالرحمن الناصر الحكم. واستمرت

---

* تقع في وادي الحجارة، انظر محمد عبدالله عنان: الأعلام الجغرافية والتاريخية الأندلسية، مطبعة المعهد المصري بمدريد ١٩٧٦، ص ١٠. هكذا اسم هذا الموضع عند ابن حيان، ولكن ابن عذارى يذكره اتشيه في البيان، المغرب، ج٢، ص١٨٠. وتسميها المراجع الإسبانية (أتيينزا Atienza).

** وتقع «توديلا» على بعد سبعين كيلو مترا من «سرقسطة»، راجع: معجم البلدان لياقوت، ج٢، ص٣٩٢، والروض المعطار، للحميري، ص٦٤، وعنان، الآثار الأندلسية، ص٥٨، وأرسلان: الحلل، ج٢/ ص١٦٨.
و«توديلا» مدينة تقع في منطقة الثغر الأعلى في الشمال الشرقي من إسبانيا، وتقع على نهر إيبرو وهي غير مدينة طليطلة أو توليدو التي تقع على نهر تاجه.

الأسر الحاكمة بالثغر الأعلى تجاهدهم بمفردها وتشترك في الحملات العسكرية المرسلة من قرطبة ضدهم، حتى انتهت أيام «أردون الثاني» ودخل خلفه في حلف الناصر، وأصبحوا من أتباعه. وحاول ملوك النصرانية انتهاز فرصة انشغال الخليفة الحكم الثاني بالعلوم، فأغاروا على ثغور الأندلس، لكنهم أرغموا على العودة إلى السلام، بفضل جهاد قوات الثغر الأعلى المدربة ضدهم بالتعاون مع جيوش قرطبة[١٦].

قام ولاة الثغر الأعلى في عهد الأمير عبدالله «٢٧٥-٣٠٠هـ/ ٨٨٨-٩١٢م» بمهمة محاربة الممالك النصرانية بالثورات، نظرا لانشغاله بالثورات الداخلية في الأندلس.

وعندما أعطيت ولاية مدينة تطيلة وطرسونة إلى لب بن محمد بن لب بن موسى بن موسى، بعد مقتل أبيه في أرباض سرقسطة سنة٢٨٥هـ/ ٨٩٨م، عند حصاره لبني تجيب بها، قام بدور كبير في قتال ومحاربة نصارى الشمال، وتمكن من القضاء على جيوش ملك نافارا وليون التي تحالفت ضده عند وادي برجة، وأنقذ أسرى المسلمين[١٧]. وواصل لب بن محمد بناء الحصون على طول الحدود مع نبرة فبنى، حصن هري وبري[١٨]. فجمع له ملك نبرة رجاله وعاونه نصارى ليون والسرطانيون، ووضعوا الكمائن له وقتلوه مع من كان معه في سنة ٢٩٤هـ/ ٩٠٧م.

وتعاون محمد بن عبدالملك الطويل مع عبد الله بن محمد بن لب، ووضعا خططا مشتركة للهجوم على بنبلونة، وذلك في سنة «٢٩٨هـ/ ٩١١م» على أن يتقابلا هنالك وسار كل في طريق، فانتهى محمد بن عبدالملك الطويل إلى حصن البريرة حيث أحرق ما حوله، وهدم كنائس تلك المواضع، لكن عندما علم بتهيؤ ابن شانجة ملك نبرة لملاقاته تخاذل وهرب، وعندما علم عبدالله بن محمد بن لب، تخاذل أيضا بعد أن فتح الكثير من الحصون وسبى أهلها[١٩] وبذلك لم يتمكنا من مواجهة نافارا.

تصدى عبدالله بن محمد بن لب لملك النافارا شانجة غرسيئة الأول، عندما هاجم مدينة تطيلة في سنة ٣٠٣هـ/ ٩١٦م، ولحقه بجبل البردي على بعد ثمانية أميال من بنبلونة، وكان للعدو كمائن به، فخرجت على عبدالله، وأسر، وقتل من أهل تطيلة ألف فارس[٢٠]. ودخل أخوه مطرف تطيلة في ثاني يوم لأسره، لكنه قتل بواسطة ابن أخيه محمد بن عبدالله تطيلة، والذي سيطر على المدينة بعد ذلك[٢١]. فأدى ذلك إلى وقوع فتن واضطرابات بين رجال أسرة بني قسي أضعفت أمر الثغر[٢٢].

وقد افتدى عبدالله نفسه من ملك نافارا بتنازله عن حصون «فالجش وقبروش»، "Caparroso - Falces" وارتهن ابنه وولده فرتون، وتوفي بتطيلة بعد شهرين من إطلاق سراحه بتأثير السم الذي أطعمه إياه شانجة في بنبلونة وذلك سنة٣٠٣هـ[٢٣].

وفي سنة ٣٠٥هـ حشد ملك جليقية أردون بن أذفونش قواته متحالفا مع ملك بنبلونة البشكنسي شانجة بن غرسية الذي حشد قواته أيضا، وهاجما بقواتها الضخمة مدينة ناجرة بالثغر الأعلى عقب شهر ذي الحجة من نفس العام، وأقاما عليها ثلاثة أيام منازلين لأهلها ومدمرين لمزارعها. وانتقلت قواتهما إلى مدينة تطيلة التي في أقصى الثغر، فوصلوا إلى نهر كلش وتوابعه، ومشقيرة ووادي طرسونة. ثم عبر ملك بنبلونة نهر الإيرو وهاجم حصن بلتيرة*، وقهر أهله وأحرق المسجد الجامع فيه[٢٤].

* بلتيرة حصن تابع لمدينة تطيلة ويقع على نهر إيرو شمال تطيلة، انظر: ابن الكرديوس، تاريخ الأندلس، ص١١٧، هامش٧، وانظر الخريطة.

كان الذي فعله نصارى الشمال بمدن وأهالي الثغر الأعلى، دافعا قويا لعبدالرحمن الناصر حركه لمجاهدة النصارى ورد اعتداءاتهم والانتصار عليهم، بجانب أخذ ثأر القائد الباسل أحمد بن محمد بن أبي عبدة الذي استشهد مع عدد كبير من المسلمين في قشتالة، سنة٣٠٥هـ[٢٥]. فجهز الحملة المعروفة بغزوة مطونية "Matonia" بقيادة حاجبه بدر بن أحمد، وذلك في صيف سنة٣٠٦هـ/ ٩١٨م[٢٦].

سار القائد بدر بن أحمد بجيش الإمارة في شهر محرم سنة ٣٠٦هـ، وأتى الثغر الأعلى، فتوافدت إليه حشود المسلمين ثائرين بإخوانهم الذين أصيبوا واستشهدوا مع الوزير القائد ابن أبي عبدة[٢٧]. وشاركت أسرة بني تجيب في هذه الحملة، في حين حاربت أسرة بني الطويل بزعامة فرتون بن محمد الطويل بجانب نصارى نبرة ضد المسلمين، ولعل ذلك ناتج عن علاقات المصاهرة التي تربطه مع شانجة بن غرسية ملك نبرة[٢٨].

بعد أن اكتمل تجمع وتهيؤ الجيش والمجاهدين في الثغر الأعلى، اقتحم الحاجب بدر بمجموعهم أرض العدو، وسار إلى بلاد نبرة وافتتح الكثير من حصونهم ثم واصل سيره إلى ألبه والقلاع لضرب نصارى ليون، فأحرز الجيش الإسلامي نصرا حاسما في هذه الحملة شفى صدور المسلمين بعد عدة معارك جليلة قتل وأسر فيها عدد كبير من النصارى، وأرسل كتاب الفتح إلى الأمير عبدالرحمن الناصر فملأه سرورا، وأمر بقراءته وكتب به إلى الأطراف[٢٩].

وفي منتصف سنة «٣٠٧هـ/ ٩١٩م» وافت الأخبار من الثغر الأعلى عبدالرحمن الناصر، بتهيؤ «أردنيو بن الفونسو» ملك جليقية، للخروج لمهاجمة أطراف الأراضي الإسلامية وانتهاز فرصة من المسلمين على عادته واحتفاله في الاحتشاد لذلك والاستعداد لهجومه، فانزعج عبدالرحمن الناصر لذلك انزعاجا شديدا، وأمر الوزير القائد إسحاق بن محمد المرواني بالخروج إلى الثغر الأعلى في جيش كثيف، وأرسلت الكتب إلى أطراف الأندلس وإلى القواد والعمال والأمناء وغيرهم بحشد الناس إلى الثغر الأعلى وعون إخوانهم المسلمين في هذه المعضلة، وتقدم القائد إسحاق بن محمد بالجيش نحو العدو، فلما بلغ «أردونيو» خروج المسلمين نحوه خاف قوة المسلمين، فانسحب متقهقرا، وألغى هجومه، فأقام الوزير القائد إسحاق بالثغر الأعلى مدة، حتى تحقق من انسحاب النصارى، ثم عاد إلى قرطبة[٣٠].

ومن أجل وضع حد لمثل هذه الأعمال قرر الأمير عبدالرحمن الناصر السير بنفسه على رأس الجيش القرطبي لردع نصارى الشمال ولعدم تطاولهم على أراضي المسلمين، بالحملة المسماة بغزوة مويش[٣١]، واستعد الأمير عبدالرحمن الناصر بالجيش القرطبي في شهر ذي الحجة سنة٣٠٧هـ/ ٩٢٠م، لكنه انتظر انضمام المجاهدين إليه، وسار بالجيش من قرطبة في المحرم سنة٣٠٨هـ/ ٩٢٠م، مارا بباب طليطلة، فخرج إليه صاحبها لب بن الطربيشة مبادرا إلى طاعته وغازيا معه[٣٢].

ثم سار الناصر بجيشه إلى مدينة «الفرج[٣٣] Guadalajara»، حيث عزل بني سالم عن ولايتها وأراضي أهلها فعمهم الرضا جميعا، وخرج للجهاد مع الناصر أكثرهم، واتجه الناصر إلى مدينة سالم، وتظاهر بالمسير إلى الثغر الأعلى كيدا للعدو، ثم عرج بالجيوش إلى طريق ألبة والقلاع، فعبر وادي نهر دويرو، وأرسل الخيل بقيادة وزيره سعيد بن المنذر إلى حصن وخشمة "Osma"*، حيث داهمته الخيل والنصارى بحال غره في

* وخشمة، حصن منيع على نهر دويرو في ألبة والقلاع، انظر: الأعلام الجغرافية والتاريخية الأندلسية، لمحمد عبدالله عنان، المعهد المصري بمدريد ١٩٧٦، ص٢٢، وانظر الخريطة المرفقة.

سكون وغفلة، وفتح الحصن وغنم مافيه[٣٤]. ثم رحل الناصر في اليوم الثاني إلى حصن (قاشتره مورش -Castro Moros) والمسمى أيضا «سان استبان»، مركز تحصن النصارى وأمنع حصونهم وقاعدة ثغرهم، والموضع الذي تعودوا منه الاستطالة على المسلمين. فلما رأى النصارى قدوم الجيش الإسلامي هربوا من الحصن وأخلوه فدخله المسلمون وغنموا جميع ما وجدوه فيه وخربوه، وخربوا حصن القلعة[٣٥] المجاور له، ثم سار المسلمون إلى مدينة «قلونية» التي كانت من أمهات مدنهم القديمة، ففتحوها وغنموا مافيها، بعد أن فر أهلها إلى الجبال العالية المجاورة لها، ودمر المسلمون ديارها وكنائسها، وعسكر الناصر عليها مدة ثلاثة أيام مطاولا لنكايتهم وتدمير وسائل معيشتهم[٣٦].

ثم زحف الناصر بعد ذلك إلى الثغر الأعلى لنجدة مدينة «توديلا» التي في أقصى الثغر، من اعتداءات شانجة بن غرسية البشكنسي صاحب بنبلونة، وعند وصول الناصر إلى أحواز تطيلة توافدت إليه جموع أسرة بني تجيب وعلى رأسهم حاكم سرقسطة محمد بن عبدالرحمن التجيبي، وعامل قلعة أيوب، المنذر بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز التجيبي[٣٧]، واشتركت أسرة بني قسي في هذه الحملة تحت قيادة محمد بن عبدالله بن محمد بن لب، عامل تطيلة. فأرسل الناصر الخيل مع محمد بن لب إلى حصن قلهرة الذي اتخذه شانجة ملك نبرة قاعدة لمهاجمة مدن الثغر الأعلى، عندما قصدته الخيل أخلاه النصارى، وزالوا عنه، وفروا هاربين، فدخله المسلمون وغنموا مافيه. ثم سار الجيش الإسلامي إلى حصن قلهرة فدمر جميع مبانيه وخربه[٣٨].

عبر الجيش الإسلامي نهر الإيبرو إلى حصن ذي شره "Carcar"، فخرج شانجة ملك بنبلونة مع قواته معترضا مقدمة جيش المسلمين، فتبادر إليه فرسان المسلمين وهزموه وقتلوا الكثير من رجاله، حتى تواروا بالجبال ولاذوا بالشعاب. لكن ملك «نافارا» شانجة اتحد مع أردون ملك ليون وتعاونا لمواجهة الجيش الإسلامي المتجه نحو عاصمة نافارا، وتعرضا له خلال مروره بين الجبال، وأخذوا يتصايحون ويولولون ليضعفوا من قلوب المسلمين. عندئذ نزل الجيش الإسلامي إلى السهل[٣٩].

وعمل على إقامة الموانع والأبنية، فنزل النصارى إليهم من الجبال، وقاتلهم المسلمون بشدة فلم ينقذهم من الموت سوى حلول الظلام، ولجأ أزيد من ألف منهم إلى حصن مونش متحصنين فيه، فحاصره المسلمون وفتحوه عنوة، وأخرج جميع النصارى به وقيدوا أسرى إلى الناصر حيث ضربت رقابهم، وغنم المسلون ما في الحصن من الأمتعة والحلي الفاخرة والآنية والخيل ما لايحصى كثرة[٤٠].

وسار الناصر بجيشه إلى حصن نقيرة، فوجدوه خاليا، فهدمه ثم سار إلى حصن «بقيرة Viguera» وهو من حصون المسلمين المشرفة على مواقع النصارى، فزاد في تحصينه وإمداد أهله بالأطعمة والأسلحة تدعيما لهم[٤١].

تفقد الناصر بعد ذلك حصون المسلمين على حدود نافارا ودعمها وزاد تحصينها، وهدم جميع حصون النصارى وأحرقها في مساحة تبلغ عشرة أميال مربعة، وحاز المسلمون غنائم وأموالا لا يحصيها العد، حتى إن القمح كان يعرض ستة أقفزة بدرهم، فلايوجد من يشتريه، وتخلص المسلمون من الأطعمة بحرقها لكثرتها وعدم الحاجة إليها. وبذلك أعطى الناصر درسا قاسيا لمملكة نافارا وعاد إلى قرطبة عن طريق أنتيسة من ثغر مدينة سالم، حيث خلع على حماة الثغر ورجاله فوصل قرطبة في الثالث عشر من ربيع الأول سنة ٣٠٨هـ بعد أن استكمل في غزوته تسعين يوما[٤٢].

على الرغم علاقة النسب التي تربط محمد بن عبدالله بن لب القسوي، بشانجة غرسية ملك بنبلونة، فقد قام بدور كبير في جهاد ومقاومة نصارى بنبلونة، فاستعد في تطيلة للإغارة على بنبلونة، وقام بعقد اتفاقات صلح مع فرتون بن محمد الطويل حاكم وشقة، ودعا أسرة بني ذي النون في الثغر الأعلى لمساعدته في صيف عام٣١٠هـ/ ٩٢٢م.

عندما علم شانجة غرسية ملك بنبلونة بذلك، قام بدوره بتعبئة رجاله، وتلقى تعزيزات من مملكتي أشتوريس، وليون، ومن أردون بن أذفونش ملك جليقية، ودخلت قواتهم إلى الثغر الأعلى عن طريق (ناجرة Nagera) و(بقيرة Viguera) لقتال محمد بن عبدالله القسوي والقضاء على بقايا إمارة بني قسي بالثغر الأعلى. حيث حاصرهم النصارى في أمنع حصونهم بقيرة وأسروا محمد بن عبدالله بن لب وحلفاءه من زعماء أسرة بني ذي النون، وهم مطرف ومحمد وأحمد ويحيى، وغيرهم من وجوه رجالهم، بعد خداعهم وإعطائهم الأمان. وتمكن مطرف بن موسى بن ذي النون بفضل بسالته وجرأته، من كسر وثاقه، والفرار من السجن. فحزن شانجة ملك بنبلونة لنجاته، وانتقم بقتل جميع زعماء بني قسي وبني ذي النون الموجودين في سجنه[٤٣].

وفي نفس الوقت قام التجيبيون بطرد بقايا أسرة بني قسي من حصون منت شون وبلفي وبربشتر وأجيرة وغيرها من حصون الثغر الأعلى في سنة٣١٥هـ/ ٩٢٧م[٤٤].

استكان بقايا بني قسي لمصيرهم وفضل بعضهم اللجوء إلى قرطبة، بينما أبى البعض الآخر وتعلقوا بأولادهم، مفضلين البحث عن مأوى جديد بعيد عن التجيبيين، الذين سيطروا على الثغر الأعلى. وانتهى أمرهم إلى قبول دعوة صهرهم ابن ريحنة أمير بلياراش[٤٥]. ولكن سرعان ما غدر بهم وتخلص منهم وسبى سلاحهم وأموالهم في شهر جمادى الآخرة سنة٣١٧هـ/ ٩٢٩م[٤٦].

وهكذا انتهى أمر أسرة بني قسي بالثغر الأعلى، مما أدى إلى حسم الصراعات الدائرة في تلك المنطقة بصورة واضحة، حيث حل التجيبيون محلهم، لأنهم أكثر قوة واتحادا، وأكثر ضمانا لحكومة قرطبة في مواجهة نصارى الشمال[٤٧].

أخلصت أسرة بني تجيب العربية في ولائها لحكومة قرطبة وقامت بدور كبير في جهاد نصارى الشمال. فبعد مقتل المنذر بن عبدالرحمن التجيبي عامل قلعة أيوب سنة «٣٠٩هـ/ ٩٢١م» من قبل أسرة بني ذي النون البربرية، أعطى عبدالرحمن الناصر ولاية المدينة إلى ابنه عبدالرحمن بن المنذر الذي اشتهر بمحاربة نصارى (نافارا) واستمر يجاهدهم حتى وقع أسيرا مع أخيه بين أيدي صاحب (نافارا) ولم يطلق سراحه حتى فدى نفسه[٤٨].

واشترك التجيبيون في غزوة بنبلونة في سنة ٣١٢هـ/ ٩٢٤م، بقيادة الأمير عبدالرحمن الناصر، وهي الحملة التي تمكنت من الوصول إلى مدينة بنبلونة عاصمة الإمارة النصرانية فدمرتها، وانتسفتها واستولت على الحصون والمعاقل الواقعة بين الثغر الأعلى وإمارة بنبلونة، وهي حصون قلهرة وفالجش وطفالية وقرنيل وقرية بشكونسة مسقط رأس الأمير (سانشو جارسيس) وسلمت إلى التجيبيين بالثغر الأعلى، فأصبحوا بذلك يسيطرون ويتحكمون في المواقع النصرانية المجاورة لهم، من هذه الحصون المتقدمة[٤٩].

وقام التجيبيون بعد هجوم خمينة بن غرسيه "Jemeno Garces" قائد قوات (نافارا) في سنة ٣١٥، عندما تصدى له هاشم بن محمد الأنقر وأوقع بنصارى (نافارا) وقتل الكثير منهم[٥٠].

كان حاكم نافارا آنذاك الملكة طوطة «عمة الناصر» والوصية على ولدها الطفل (غرسيه بن سانشو الأول ٣١٤-٣٥٩هـ/ ٩٢٣-٩٧٠م) بعد وفاة الملك (سانشو الأول بن غرسيه سنة ٣١٤هـ)[٥١]. وقد استمر التجيبيون يساهمون مع جيوش قرطبة في حرب نصارى الشمال ومجاهدتهم، واشتركوا في معظم صوائف إمارة قرطبة إلى جليقية وقشتالة والقلاع وبنبلونة منذ بداية القرن الرابع الهجري، فأظهر محمد بن هاشم التجيبي جدارته وصدق طاعته لقرطبة، ولعب دورا كبيرا في وقف أطماع الإمارات النصرانية نحو التوسع على حساب أملاك المسلمين، إلى أن قام الخليفة الناصر بحملته المعروفة بغزوة الخندق، أو شنت مانكش Simancas في سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م، إلى نصارى جليقية وألبة والقلاع وبنبلونة، فانضم محمد بن هاشم التجيبي بقوات الثغر الأعلى إلى مقدمة الجيش وما إن بدأت المعارك حتى تقدم محمد بن هاشم على رأس فرسانه واجتاز نهر شنت مانكش واشتبك مع نصارى جليقية المعسكرين بالبطحاء التي بين مدينتهم وشاطىء نهرهم، واشتدت بينهم الحرب ونجح محمد في الضغط على القوات المسيحية فانسحبت من البطحاء إلى المدينة وتتبعهم فرسان بني تجيب حتى اضطروهم إلى اللجوء لقصبة المدينة ولكن سقط محمد بن هاشم عن فرسه وعاد النصارى إلى الهجوم وخرجوا من القصبة وحاربهم محمد مترجلا وانسحب فرسانه خارجين من المدينة ولم يتمكن محمد من اللحاق بهم لفقده فرسه[٥٢]، فتكاثر حوله النصارى وحاصروه وتمكنوا من أسره في شوال سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م، وهزم الخليفة هزيمة ثقيلة بعد ذلك في موقعة الخندق[٥٣].

ويذكر ابن حيان أن سبب الهزيمة هو تآمر بعض وجوه الجند على الناصر، لأمور أخذوها عليه، ومنهم مولدو بني الطويل بالثغر الأعلى برئاسة فرتون بن محمد الطويل، الذي افتخر بنفسه وعمله وشمت بالقائد نجدة بن حسين خلال هروبه من المعركة[٥٤].

مما سبق يتبين أن مشاركة الأسر الحاكمة في جهاد نصارى الشمال تمثل في الأمور الهامة الآتية:

١- إن أغلب الجيوش الإسلامية الذاهبة إلى الشمال لمحاربة النصارى كانت تسلك الطريق المار إلى طليطلة، ومنها إلى مدينة وادي الحجارة، ثم إلى مدينة سالم ومنها إلى منطقة الثغر الأعلى، وبعدها تسير إلى محاربة مملكة نبرة وقاعدتها بنبلونة أو تسير إلى ألبة والقلاع ومنها لمحاربة مملكة ليون. وكاد يكون ذلك قاعدة عامة بالنسبة لسير الجيوش إلى منطقة الثغر الأعلى، وقد سلكت القوات الإسلامية طريق شرقي الأندلس ومنه إلى الثغر الأعلى في عهد الخليفة عبدالرحمن الناصر للضرورة القصوى[٥٥].

وقبل سير الأمير أو الخليفة أو من ينوب عنه للجهاد ضد نصارى الشمال، يستنفر قواته المتواجدة في منطقة الثغر الأعلى، فكان اعتماد حكومة قرطبة على محاربي الثغر الأعلى اعتمادا كبيرا، وذلك يعود إلى أن أهله، خبروا الحروب وخططها لأنهم كانوا على أبواب دار الحرب[٥٦].

٢- إن الأسر الحاكمة في منطقة الثغر الأعلى شاركت مشاركة فعلية وجادة في مجاهدة مملكة (نافارا) ومملكة ليون والثغر القوطي أو الإسباني الذي أنشأته ملكة الفرنجة، حتى أدى ذلك إلى استشهاد الكثير من زعماء هذه الأسر في مثل هذه الحروب، وخاصة أسرة بني قسي وبني الطويل وأسرة بني تجيب العربية[٥٧].

وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم هذه الأسر أعلنت عصيانها وتمردها على حكومة قرطبة، بل وتحالفت في أحيان كثيرة مع نصارى الشمال وناصرتهم ضد المسلمين، مما جعل الخليفة أو من ينوب عنه عند قيادة الجيش إلى الشمال، يمر في طريقه بمنطقة الثغر الأعلى، ليقمع حركات المعارضة هذه أولا، ثم يواصل سيره لمجاهدة العدو ثانيا، وأصبح ذلك بمثابة قاعدة ثابتة.

٣- كان لترجيح كفة الخلافة وإحكامها السيطرة على الثغر الأعلى وعلى جميع أنحاء الأندلس، أن أوقفت قوات الثغر الأعلى المدربة أي تقدم لجيوش نصارى الشمال، وأصبحت مثل السياج الذي يحمي الأندلس الإسلامي من الهجوم المفاجيء، لنصارى الشمال الأندلسي، فأضفى ذلك طابع النصر والفخر والخبرة القتالية على مسلمي الثغر الأعلى.

أعقب معركة الخندق سفارات بين قرطبة ونصارى الشمال ذات أهمية بالغة(٥٨). فذهب (حسداي بن إسحاق الإسرائيلي) الكاتب إلى برشلونة، موفدا من قبل الخليفة عبدالرحمن الناصر، وعقد اتفاقية صداقة وتعاون مع (شنير Sunyer) صاحب برشلونة، في المجال السياسي والتجاري ومن بين شروطها:

أن يتخلى صاحب برشلونة عن إمداد جميع النصارى الذين ليسوا في سلم مع الخليفة عبدالرحمن الناصر، وأن يلغي تحالفه مع (غرسية بن سانشو) صاحب بنبلونة. ووفاء وطاعة للخليفة ألغى زواج ابنته من غرسية بن شانجة. أما في المجال التجاري، فقد نصت المعاهدة على أن يؤمن الخليفة الناصر جميع القادمين والذاهبين على السفن، بالإضافة إلى تأمين حمولات هذه السفن من البضائع إلى برشلونة، يقول ابن حيان: «فوردت مراكبهم إلى الأندلس، من هذا الوقت، وعظم الانتفاع بهم وتم التحالف لمدة عامين كاملين في الثاني عشر من ذي الحجة عام٣٢٨هـ/ الثامن عشر من سبتمبر عام٩٤٠م»(٥٩). يتضح لنا من إشارة ابن حيان إلى المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي تحققت من وراء تلك الاتفاقية، فقد استفاد الأندلس والثغر الأعلى بوجه خاص، من وراء تطبيع العلاقات مع الثغر الإسباني خصوصا العلاقات التجارية، ولم يكن خافيا أن هذه الاتفاقية، كانت تعد ورقة رابحة، من أجل ممارسة السلطة المركزية في قرطبة لضغوطها على الممالك النصرانية الأخرى، التي كانت لا تزال مصدر قلق لقرطبة، بعدما حدث في موقعة الخندق. وتوضح لنا كذلك مدى تفضيل المصالح الاقتصادية على علاقات المصاهرة، عندما فضل صاحب برشلونة الفوائد الاقتصادية والتجارية، على مصاهرة صاحب بنبلونة شريكه في الدين.

ولقد كان الموضوعان الهامان اللذان يشغلان سلطة قرطبة تجاه الثغر الأعلى هما:

سجن حاكم سرقسطة محمد بن هاشم التجيبي(٦٠)، واحتلال (غرسية بن سانشو، Garcia Sanchez) لبعض الحصون شرقي وشقة(٦١).

دخلت المفاوضات مع (ردمير بن أردون Ramiro II) ـ ملك ليون ـ مرحلة حاسمة، عندما أرسل الخليفة الناصر «سكرتيره» وكاتبه (حسداي بن إسحاق الإسرائيلي)، إلى جليقية في جمادى الآخرة عام ٣٢٩هـ/ ٩٤١م، فأمضى سبعة أشهر في الأراضي النصرانية، حتى توصل إلى السلام، ثم عاد إلى قرطبة(٦٢).

ثم وصل خطاب محمد بن هاشم في «شهر شعبان سنة ٣٢٩هـ/ مايو سنة٩٤١م» من جليقية إلى الخليفة عبدالرحمن الناصر، يطلب فيه توجيه أكابر من أساقفة أهل الذمة بالأندلس إلى (ليون) للعمل على إطلاق

سراحه. فذهب كل من عباس بن المنذر، أسقف إشبيلية، ويعقوب بن مهران، أسقف بجانة، وعبدالملك بن حسان أسقف البيرة. وانتهت الوساطة إلى إبرام اتفاق مع (رذمير بن أردون) في شهر «ذي القعدة/ أغسطس من نفس العام» وصدق عليه في قرطبة بمعرفة وفد من ليون(٦٣).

وبذلك عقدت الهدنة وتوقفت الحرب، وغادر محمد بن هاشم التجيبي الأراضي النصرانية عقب إطلاق سراحه، واتجه إلى قرطبة بعد أن أمضى عامين وثلاثة أشهر في الأسر(٦٤). وعاد معه حسداي بن إسحاق الإسرائيلي، والأساقفة وكل من شارك في المفاوضات، فاستقبله الخليفة بكل ترحاب، وخلع عليه لقب الوزير، وعينه قائدا للثغر الأعلى، في الوقت الذي طلب فيه محمد بن هاشم من الخليفة تجديد منصب ابنه وتنصيبه حاكما لسرقسطة ونواحيها، على نحو ما كان يمارس من سلطات خلال فترة أسره، فأجيب إلى طلبه، وعاد إلى الثغر في أواخر شهر صفر عام ٣٣٠/ مارس عام٩٤٢م(٦٥).

ولكن يبدو أن (غرسيه بن سانشو) صاحب بنبلونة نقض الهدنة، إذ يذكر ابن حيان أنه في شهر رمضان ٣٣٠هـ/ ٩٤٢م حدثت اشتباكات بين محمد بن هاشم التجيبي صاحب سرقسطة ومن انضم إليه من أمراء الثغور ورجاله وبين (غرسيه بن سانشو) صاحب «بنبلونة»، وأن محمدا أوقع به وحاصره بصخرة «قان ومان»(٦٦).

وسرعان ما تبعه ملوك وأمراء النصارى ونقضوا هدنتهم مع الخليفة الناصر وذلك بسبب ظهور خطر خارجي يتهدد الدولة الأموية في الشمال الشرقي من منطقة الثغر الأعلى، وهو ظهور بعض القبائل المجرية(٦٧) التي اكتسحت أوربا وزحفت جنوبا صوب الأندلس، فقامت بعض هذه القبائل بشن غارات تخريبية في جنوب إفرنجة، وزحفت جنوبا صوب الثغر الأعلى «الأندلس»، وقامت بعض هذه القبائل بمحاصرة مدينة لاردة، كما قام البعض الآخر بشن غارات على حصون المسلمين بالثغر الأعلى، امتدت حتى وادي سرطانية، «وشقة»، وتوالت كتابات أمراء الثغر الأعلى برئاسة محمد بن هاشم التجيبي تصف أنباء هذه الغارات إلى قرطبة. فحزن الخليفة لها كثيرا، ثم وصل كتاب من محمد بن هاشم، يذكر رجوعهم عن بلاد المسلمين من ذاتهم قافلين، وكذلك كتاب موسى بن محمد بن الطويل، عامل مدينة وشقة، يذكر صحة رجوعهم عنهم وانسحابهم مدحورين من أراضي المسلمين، وبرفقة كتاب نماذج من أسلحتهم، وآلاتهم وأمتعتهم بعد أسرهم ليحيى بن محمد بن الطويل صاحب «بربشتر».

ثم جاء الخبر من طرطوشة بافتكاك يحيى من أسره، بعد أن افتداه أحد التجار، الذي توجه إلى قرطبة في العاشر من ذي القعدة من عام ٣٣٠هـ، فسر به الخليفة وخلع عليه.

يقول ابن حيان: «وكانوا في عدد عظيم وجملة كبيرة، عزتهم الأقوات فلفظتهم البلاد»(٦٨).

وبذلك يوضح لنا ابن حيان سبب هجومهم على أراضي المسلمين بالثغر الأعلى، وهو العامل الاقتصادي الذي كان دافعا قويا لهذه القبائل للهجرة من بلادها.

ويحدد ابن حيان مكانهم وأصلهم بكل دقة، ذاكرا أن القسطنطينية في شرقهم، وفي شمالهم بلاد

الصقالبة، وفي غربهم «الساكسون» وبلاد الفرنجة، وبذلك يمكننا التأكد من تحديد مكان بلادهم بأنها بلاد المجر[٦٩].

انتهزت قوات النصارى بقيادة ردمير بن أردون ـ ملك الجلالقة ـ فرصة هجوم المنغاريين على الثغر الأعلى، والذعر الذي أشاعوه في أهله، وبعث بقوات غزيرة تحت قيادة (فرذلند بن غندشلب) «Fernan Gonzalez»، صاحب قشتالة، اتحدت مع قوات (غرسية بن سانشو)، صاحب بنبلونة، وتقدمت صوب «تطيلة» لمهاجمتها، منتهكة بذلك الهدنة الموقعة منذ عام مضى مع المسلمين.

فخرج إليهم محمد بن هاشم التجيبي، صاحب سرقسطة في خيل الثغر، ودارت بينهم معركة كبيرة، تأرجحت كفة النصر بين الجانبين، انهزم التجيبيون في البداية وقتل عبدالله بن عبد الرحمن عم محمد وخمسة عشر فارسا من فرسانهم، وانجلت أخيرا عن هزيمة قوات (قشتالة وبنبلونة) ومقتل الكثير من قوادهم منهم أبو المنذر قومس (غرماج) والقمط قومس حريشة وابن عم (ابن غندشلب)، وذلك في الخامس والعشرين من شوال عام ٣٣٠هـ الثاني عشر من أغسطس عام ٩٤٢م[٧٠].

استغل التجيبيون هذه الهزيمة، وقام حكم بن منذر التجيبي ومطرف بن موسى بن ذي النون البربري على رأس مجموعة من قوات الثغر وهاجموا أراضي النصارى وقتلوا نحو أربعمائة مقاتل واستولوا على خمسة عشر ألفا من البقر والغنم، فكانت بمثابة حملة تأديبية لهؤلاء النصارى[٧١].

ونتيجة لهذه الانتصارات التي أحرزها محمد بن هاشم على نصارى ألبة والقلاع وبنبلونة طالب محمد بن هاشم الناصر بالموافقة على تعيين ابنه يحيى وليا لعهد سرقسطة وأعمالها فأجابه الناصر إلى طلبه[٧٢].

قام التجيبيون بعد ذلك بدور هام في محاربة الإمارات والممالك النصرانية في شمال الأندلس، ففي سنة «٣٤٠هـ/ ٩٥١م» يذكر ابن عذارى من ضمن غزوات المسلمين إلى نصارى الشمال «فتح آخر على يدي يحيى بن هاشم التجيبي»، الذي سبق أن استقوده الخليفة عبدالرحمن عند أسر أخيه محمد بن هاشم ثم ولاه الشرطة العليا بعد موت أخيه سنة ٣٣٨هـ[٧٣].

كما شارك التجيبيون في حملة الثغر في شهر ربيع الآخر سنة «٣٤٤هـ/ ٩٥٥م» على قشتالة «ألبة والقلاع» بقيادة هذيل بن هاشم التجيبي الذي عين في وظائف أخيه يحيى بن هاشم بعد وفاته في شهر رجب سنة ٣٤١هـ/ ٩٥٢م[٧٤]، وتميزت هذه الحملة بكبر حجمها ومساهمة جميع أمراء الثغر الأعلى فيها وانتصار المسلمين، إذ بلغ قتل النصارى عشرة آلاف مقاتل، عرض منهم خمسة آلاف رأس على أسوار قرطبة[٧٥].

ويلاحظ أنه بينما كان الخليفة الناصر يعمل على استعادة قوة الخلافة ومكانتها في الأندلس كقوة لها وزنها، بإرسال الحملات إلى الممالك النصرانية عن طريق الثغر الأعلى الذي اشتركت قواته بصورة فعالة في هذه الحملات، بعد معركة (شانت مانكش)، وازدياد الحروب الأهلية بين تلك الممالك، ليس فقط بين مملكتي ليون وقشتالة، بل أيضا بين كل من قشتالة و«نافارا». وصل الخليفة إلى فترة تعتبر من أكثر الفترات رونقا وبهاء واستقراراً في حياته، حيث استطاع فرض نفوذه السياسي وسلطانه على جميع أنحاء الأندلس، وأشاع جوا من الهدوء والطمأنينة في ربوع البلاد[٧٦].

وبذلك ساد الأمن والسكينة جميع ثغور الإسلام بالأندلس.

وقد فرض التفوق العسكري للثغر الأعلى بالتعاون مع خلافة قرطبة، جنوح الممالك النصرانية الشمالية إلى السلام، في خلال الأعوام الأخيرة لحكم عبدالرحمن الناصر، وخلال حكم ابنه الحكم الثاني المستنصر، واستمر توافد السفارات النصرانية إلى قرطبة حتى عام «٣٦٣هـ/ ٩٧٤م»[٧٧].

ويتبين لنا أن سلوك الممالك النصرانية نحو حكومة قرطبة، كان في مقابل امتيازات إقليمية واقتصادية، منحتها لحكومة قرطبة التي قبلت تقديم مساعداتها وعقد هدنة سلام معها[٧٨]. وبذلك ساد السلام في الثغر الأعلى مع الممالك النصرانية، وفي جميع ثغور الأندلس.

استمرت السياسة السابقة تجاه الممالك النصرانية في الشمال، والتي تميزت بالسيطرة على تلك الممالك، وإبرام معاهدات سلام معها، ما يقرب من الخمسة عشر عاما، وهي الفترة التي تقلد فيها الحكم، الخليفة الحكم الثاني المستنصر بن عبدالرحمن الناصر «رمضان ٣٥٠ ـ ٣٦٦هـ/ ٩٦١ ـ ٩٧٦م»[٧٩].

وتشير المصادر إلى ما اتسم به عهد الخليفة الحكم الثاني المستنصر من الاحتفال بالأعياد الدينية، واستقبال بعثات الإذعان والسلام، التي كانت تفد من قبل ملوك النصارى إلى قرطبة[٨٠]. ولكن رفض «سانشو» تسليم الحصون المتفق عليها عندما طالب الخليفة بها، وسلك ملك بنبلونة مسلكا فيه تحد أكبر إذ رغب الخليفة في تسلم أسيره «فرنان جونثالث»، لكن هذا لم يكتف بالرفض، بل أطلق سراحه ليعود إلى الإغارة على الحدود الإسلامية[٨١].

عندئذ لعب التجيبيون وزعماؤهم دورا بارزا في شن الغارات على الممالك النصرانية، فقام يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي حاكم سرقسطة بقيادة قوات الثغر الأعلى ومهاجمة مملكة (بنبلونة) وتمكن من إيقاع الهزيمة بالقوات النصرانية المتحالفة من بنبلونة وجليقية[٨٢]. واشترك مع القائد القرطبي أحمد بن يعلي في حملة قرطبة إلى ثغر برشلونة الفرنجي حيث عاثت العساكر في نواحيها، وكذلك ساهم مع القائد غالب في حملة ألبه والقلاع حيث تمكنا من احتلال حصني (غرماج Gormaz) على نهر دويرو[٨٣].

وتشير روايات ابن عذارى في سنتي ٣٥٥ ـ ٣٥٦هـ إلى غزوات ناجحة أخرى قام بها المسلمون إلى أراضي قشتالة منها حملة خاصة ببني تجيب قادة الثغر الأعلى، إذ قرىء بقرطبة والزهراء كتاب فتح ورد من قبل الوزير يحيى بن هاشم[٨٤].

ونلاحظ ظهور سياسة جديدة، إذ لم يكتف المسلمون بالثغر الأعلى باحتلال الحصون وتخريبها، كما كان الحال قبلا، بل إنهم رمموا بعض ما خرب منها وزادوا في حصانة بعضها الآخر، كما هو الحال في حصن «غرماج»، وشحنوها بالأسلحة[٨٥].

شارك في الحملات على نصارى الشمال، بنو الطويل «الشبريط» في بربطانية ووشقة، الذين ظلوا على ولائهم لحكومة قرطبة، وتأكد لنا ذلك من إشارة ابن خلدون إلى الهجوم الناجح الذي شنه حاكم وشقة عبدالملك بن موسى، على حصن (قطربة) «Yerba» الذي يقع جنوب شرقي جاقة، وذلك عقب الاستيلاء على قلعة قلهرة مباشرة في عام «٣٥٧هـ/ ٩٦٨م»[٨٦].

مما سبق يتبين أن الأسر الحاكمة بالثغر الأعلى شاركت مشاركة فعالة ومؤثرة في محاربة نصارى الشمال ووقف جميع عملياتهم التوسعية ضد المسلمين.

ونتيجة لذلك جنح نصارى الشمال إلى السلم، فاستقبل الخليفة الحكم المستنصر في يوم «السبت السادس عشر من شوال عام ٣٦٠هـ» سفراء (سانشو جارسيز) Sancho Garces أمير البشكنس، حيث جلس الحكم المستنصر على السرير الخليفي في الصالون الشرقي، بقصر الزهراء، في حفل مهيب يحيط به كالعادة، الحجاب والوزراء، وكبار رجال الدولة، حسب مراتبهم. وكان الوفد مكونا من رسولين هما: بسال العباد «Bassal Abad» وبلشك «Velasco» قاضي (نافارا) ومع كل منهما اثنان من نبلائها مع مجموعة من الأساقفة والقوامس، وعرض الوفد رغبة ملكهم في استمرار الصلح، ومد فترة الهدنة القائمة(٨٧).

استغل الخليفة الحكم المستنصر خبرة التجيبيين في حرب نصارى الشمال للمساهمة في فتوحات في بلاد المغرب. فقد ارتقى الحكم العرش في وقت ضاع فيه نفوذ الأمويين على القبائل البربرية نتيجة لحملات وضربات جوهر الصقلي قائد الفاطميين ببلاد المغرب، فاقتصر نفوذ قرطبة على قاعدة سبتة. واستمر الحكم في اتباع سياسة والده القائمة على تقريب القوى البربرية المعادية للفاطميين أو المتقلبة على حكمهم. ولكننا نلاحظ شيئا جديدا فعلا، وهو استخدام المال على نطاق واسع، والاستعانة بقوات الثغر الأعلى المدربة، تدعيما لجيوش قرطبة على نطاق واسع أيضا، وذلك بعد مقتل محمد بن قاسم بن طملس قائد الخليفة الحكم المستنصر في ربيع الأول سنة ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م(٨٨).

فأرسل الخليفة الحكم المستنصر قائده الأعلى غالب صاحب منطقة الثغر الأوسط، واستمر في إمداده بالأموال والقواد والرجال، وأحضر الوزير يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي الثغري... وكلمه بما رآه من إنفاذه إلى العدوة قائدا لمن يضمه إليه ومددا للوزير القائد الأعلى غالب بن عبد الرحمن، وجامعا معه على الملحد حسن بن قنون وأمره بالتأهب لذلك عاجلا(٨٩). مما يوضح كبر حجم النكسة التي أصابت قوات قرطبة بالمغرب الأقصى، والتي دفعت الخليفة الحكم لتحريك أشهر قواده، بل وقسم كبير من قوات الثغر الأعلى المدربة، فاستقبل الحكم زعماء بني تجيب يوسف ومحمد وهاشم وهذيل أبناء محمد بن هاشم وكذلك استقبل إخوة الوزير العاصي بن حكم التجيبي وأولاده وبني عمهم وبسطهم بالقول الجميل ووعدهم بالإحسان الجزيل وأمرهم بالخروج مع زعيمهم الوزير القائد يحيى بن محمد والانضمام إليه والتدبير بأمره.

وبعد أيام خرج الوزير القائد يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي على حملة، رؤساؤها إخوته وبنو عمه، مشكلة من طبقات الأجناد منهم الرماة الأحرار والرماة العبيد وغيرهم، ويرافقتها ستة عشر حملا من المال العين وعدة أحمال من الكسي الفخمة والسيوف بالجواهر هدايا لمن يستأمن من زعماء البربر(٩٠).

وفي سنة ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م قام غالب بالزحف إلى مدينة البصرة، بينما أشرف القائد يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي على بناء حصن الكرم المحاصر لحصن «حجر النسر»، وضيق الخناق على حسن بن قنون في الحصن حتى استسلم في جمادى الآخرة سنة ٣٦٣هـ/ ٩٧٤م، وبعد عودة القائد غالب بن عبدالرحمن إلى قرطبة وبرفقته حسن بن قنون وشيعته «بنو ادريس الحسينون» والمتنزلون من معاقلهم(٩١)، ترك عمل المغرب لصاحبه الوزير القائد يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي، وسارع الخليفة الحكم المستنصر بإمداد القائد التجيبي بالأموال اللازمة للصرف على جنده(٩٢).

وقد كان لكل ذلك تأثيره على الثغر الأعلى، إذ أضعف القوات المرابطة به كثيرا، وأخل بميزان القوى لصالح نصارى الشمال، الذين انتهزوا هذه الفرصة الثمينة.

عندما شعر صاحب قشتالة «غرسية بن فرذلند Garcia Fernandez» بأحداث حملة المغرب، خرق العهد والهدنة، وهاجم حصونا إسلامية في منطقة مدينة سالم، وقلعة أيوب، وتحالف مع ملك بنبلونة وملك ليون، وتوجه جيش ضخم للمتحالفين، لمحاصرة حصن غرماج[٩٣]. ونظرا لتفاقم هذا الخطر بعد اتحاد نصارى الشمال، ضد خلافة قرطبة، هرعت السلطة المركزية في قرطبة إلى العائلات المحلية في الثغر الأعلى، لما لها من قوة فعالة، وإمكانات كبيرة، وخبرة في الدفاع ومحاربة نصارى الشمال، أكثر من العمال القرطبيين. لذلك سطع على الفور نجم عبدالرحمن بن يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي، الذي كان مقيما في قرطبة في ذلك الوقت، في حين كان لا يزال والده في حملة المغرب[٩٤].

وتم إعادة عدد آخر من التجيبيين المقيمين في قرطبة إلى مناطق نفوذهم بالثغر الأعلى. فأرسل عبدالعزيز بن حكم التجيبي إلى دروقة[٩٥]، فاسترد بذلك نفوذ أسلافه وسلطانهم.

وأوصى الأمير هشام بناء على أوامر والده بتدعيم منطقة الثغر الأعلى وغيرها من الثغور المتاخمة لنصارى الشمال، والتحرك تبعا لأوامر القائد غالب. وعين هاشم بن محمد التجيبي، حاكما على (لاردة) ومنت شون «Monzon» وضواحيها، بدلا من «رازق البرجواني»، الذي كان يضطلع بحكمها آنذاك، عاملا من قبل قرطبة.

استطاع الجيش الإسلامي درء خطر هجوم النصارى على حصن غرماج، وتمكن القائد غالب من إلحاق الهزيمة بالعدو، حتى إنه توغل داخل أراضي النصارى[٩٦].

وفي أثناء عودته من تلك المعارك، كان عبدالرحمن بن يحيى، حاكم سرقسطة، قد أحرز انتصارا على قوات (بنبلونة) التي كان يرأسها حاكم «بقيرة» (ردمير بن غرسية) «Ramiro Garces»، شقيق ملك بنبلونة. وعلى الفور تم إبلاغ قرطبة بذلك الانتصار، إذ بعث بثلاثة وثلاثين رأسا من قتلى النصارى، بجانب عدد من المخلفات على سبيل التذكار[٩٧].

هكذا عاد التجيبيون منتصرين إلى مناطق نفوذهم بالثغر الأعلى، اعتبارا من عام ٣٦٤هـ/ ٩٧٥م، وعاد من حملة إفريقيا بالمغرب بعد قليل في نفس العام، يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي، حيث عين بعد وصوله لقرطبة، حاكما على سرقسطة[٩٨].

اتخذ الثغر الأعلى قاعدة عسكرية هامة للغزوات التي شنها المنصور بن أبي عامر على الممالك النصرانية - خمسا وخمسين غزوة قام بها طوال حياته* - والتي أكدت هيمنة قرطبة السياسية والعسكرية والاقتصادية على جميع أنحاء شبه الجزيرة الأيبيرية.

* لتفصيلات أكثر عن غزوات المنصور انظر: العذري: نصوص عن الأندلس، من ص٧٤ إلى ص٨٠، ومؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، من ص١٨٥ إلى ص١٩٥، وانظر:
Luis Seco de lucena: Accerca de las Campanas militares de Almanzor, en Miscelanea de estudios Arabes y Hebreos V. xiv Fasc. 1 Granada, 1966.

وعلى سبيل المثال في عام «٣٧١هـ/ ٩٨٢م»، احتشدت كل من «قشتالة وليون وبنبلونة»، عندئذ قام المنصور بالغزوة الصيفية المعروفة بغزوة الأمم الثلاث، واشتبك مع جيوش الحلفاء بقيادة رذمير الثالث «Ramiro III» ملك ليون وشانجة أبرقة «Sancho Ababrqa» ملك نافارا، وغرسية فرنانديز «Garcia Fernandez» كونت قشتالة، وقامت المعركة بالقرب من روضة «Rueda» بالثغر الأعلى، حيث انتصر المنصور وهزم فيها النصارى هزيمة منكرة، وقد شاركت قوات كثيرة من الثغر الأعلى في هذه المعركة(٩٩)، وفي إحدى معاهدات السلام التي أبرمت قدّم عاهل بنبلونة إحدى بناته ليتزوج بها المنصور، واستمر في دفع الجزية(١٠٠).

توجهت غزوتان بعد ذلك للمنصور نحو برشلونة أو الثغر الإسباني بحذاء الساحل الشرقي ثم الثغر الأعلى، وهما (شنت بلبق الثانية) و(بسيط برشلونة) في شهر محرم سنة ٣٧٤هـ، وغزوة (برشلونة) في شهر ذي الحجة من نفس العام(١٠١).

وعلى الرغم من أن المنصور كان يقود الغزوات بنفسه، فإنه كانت لديه علاقات وثيقة في ساحات هذه العمليات العسكرية مع الثغور لتنسيق عملياته ضد الممالك النصرانية.

في عام «٣٨٠هـ/ ٩٩٠م» قام أهل بنبلونة بمساعدة حاكم قشتالة بمواجهة قرطبة، إلا أنهم اخضعوا مرة ثانية، وكانت عملية الخضوع في هذه المرة كبيرة، حيث سافر ملك (بنبلونة) بنفسه إلى العاصمة قرطبة، بعد عامين من عودته للإذعان. وهناك تعرف على حفيده (عبدالرحمن شانجول Sanchuelo) وهو طفل لم يتجاوز السابعة(١٠٢).

وعندما تولى حكم بنبلونة (غرسية الثاني Garcia II) بدأ عهده بمواجهة مع المنصور، لكنه استسلم في الحال، وقدم سفراؤه في قرطبة جزية وحصونا مقابل السلام(١٠٣).

يتضح مما سبق أن تلك المعاهدات والمهادنات مع الممالك النصرانية كانت في مقابل تسليم جباية سنوية، وأنها كانت تجدد كل عام، مما يبرز العامل الاقتصادي هدفا من أهداف غزوات المنصور لتلك الممالك.

قام أهل «نافارا» بهجوم في عام ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م على قلعة أيوب، وقتلوا شقيق واليها حكم بن عبدالعزيز التجيبي وقوما معه. فجاء رد المنصور فوريا، إذ أمر بضرب أعناق من كان في أسره بقرطبة من فرسان (سانشو) وأقاربه الأشراف الذين ظفر بهم في مدينة «أونة قشتيل Un Gastello» وغيرها من بلاد «بنبلونة»(١٠٤).

وقد نظم شاعر البلاط القرطبي ابن دراج قصيدة حول هذا الحدث شملت حالة قرطبة والجرح الذي أصابها من جراء هذا العدوان، بجانب إشارته إلى تقديره للتجيبيين في الثغر الأعلى(١٠٥).

سارع المنصور باستكمال انتقامه من بنبلونة، فقام بغزوها في سنة «٣٩٠هـ/ ٩٩٩م» متخذا من سرقسطة قاعدة لعملياته، وانضم إليه في سرقسطة ابنه عبدالملك، بعد عودته منتصرا من إحدى الحملات في المغرب، فقام بعمليات عسكرية رائعة في أراضي مملكة نبرة، طبقا لما ترويه أشعار ابن دراج، الذي يقص علينا قصة دخول المنصور بنبلونة منتصرا، وعروض السلام التي طرحها ملك (نافارا)(١٠٦).

انتهز المنصور فرصة انتصاره وقام بالاستيلاء على أراضي في «نافارا» من «غرسية غومسي الثاني Garcia

«Gomez» خلال عام «٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م»، عندما هاجم مقاطعة أرغوان Aragon، وأراضي بليارش التي كان يحكمها الكونت ميرون Miron والذي كانت تسيطر أسرته على مقاطعة شيرب «Sobrarbe»، وريباغورثه «Ribagorza»، إلى أن ضمها شانجة الكبير «Sancho el Mayor» صاحب «نافارا» إلى مملكته[١٠٧].

وقد نشرت الآثار المدمرة للغزوات العسكرية التي شنها المنصور ضد مملكة «نافارا» متخذاً من الثغر الأعلى قاعدة له في الوثائق النصرانية المعاصرة لها وخصوصا حولية «سان خوان دي لابينيا» حيث تظهر مدى الرعب والتشتت الذي كان يعيش فيه النصارى، وسيطر على حياتهم اليومية، فكان النصارى ينامون وإلى جانبهم الجواد على أهبة الاستعداد، للفرار إلى الجبال، بجانب ما تسببت فيه هذه الهجمات من تدمير للأديرة والكنائس في «نافارا» وفي منطقة جبال ألبرت، وما أسفرت عنه من احتلال المسلمين لبعض أراضي النصارى في تلك المناطق، والتحكم فيها بواسطة طلائع متقدمة من الحراس المسلمين، وتواجدهم بها حتى بعد عام «٣٨٩ـ ٣٩٠هـ/ ٩٩٩م»[١٠٨].

أصبحت كل من «ليون وقشتالة ونافارا» والثغر الإسباني بعد وفاة المنصور في «٢٧ رمضان ٣٩٢هـ/ ١٠ أغسطس ١٠٠٢م» في مأمن من الهجوم الدوري المنظم على أراضيها[١٠٩].

ويلاحظ أن عبدالملك المظفر، واصل سياسة أبيه في الغزو والإغارة على إمارات إسبانيا النصرانية، متخذا من الثغر الأعلى قاعدة لغزواته. في الوقت الذي انقضت فيه جميع هذه الإمارات على المسلمين وزادت أطماعها بموت المنصور[١١٠].

والواقع أن وفاة المنصور أتاحت فرصة إحياء التحالف القديم الذي أقامه «سانشو غارسيس» قومس قشتالة لغزو الأراضي الإسلامية، إلا أنه كان لشهرة عبدالملك أثر كبير في تخاذل أعدائه عن مهاجمته.

لكن قومس برشلونة حاول مهاجمة الأراضي الإسلامية المجاورة له في منطقة الثغر الأعلى، على الرغم من الصلح الذي كان قد عقده مع المنصور قبل وفاته. فجاء رد عبدالملك المظفر فوريا، واستقبل الثغر الإسباني «قطلونية» في صيف عام ٣٩٣هـ حملة جيدة التنظيم حيث خرج عبدالملك المظفر من قرطبة في «١٣ شعبان ٣٩٣هـ/ ١٧ يونيه ١٠٠٣م» باتجاه طليطلة وبعد ذلك اتجه إلى مدينة سالم «Medinacell» حيث كان في انتظاره القائد «واضح» قائد الثغر الأوسط، وانضمت إلى الجيش القرطبي تعزيزات من فرق الثغر الأعلى، ومن الفرق النصرانية التي أرسلها (سانشو غارسيس Sancho Garcia) بمقتضى عهد ولاء، وسار كل من الملك المظفر وقائده واضح تجاه سرقسطة، واتجها بعد ذلك إلى لاردة بهدف مهاجمة الثغر الإسباني[١١١].

يتبين لنا أن الأهداف الهامة لهذه الغزوة كانت الاستيلاء على حصون كل من ممقصر Mumqasar ومدنيش Madanis ومونيا جاستري Monmagastre وميا Meya وموقعهم بجنوب سلسلة جبال مونت ستش Sierra de Montsech، حيث يمر بينهم نهر «نوجيره بايرسا Rio Noguera Pallersa» واستولى المسلمون على المدينة الأسقفية «Roda» وعلى مدينة أخير «Ager»[١١٢].

وبينما كان حصن «مدنيش» يسقط في يد القائد واضح، استولى عبدالملك المظفر على «ممقصر» وشرع في تقدمه تجاه الشرق، بغرض اختراق بسيط برشلونة «Llanura de Barcelona»، وبعد بلوغه «كاستيولي -Cas

telloli» بالقرب من (إجوالادا Igualada)، أمر بانسحاب الجيش الإسلامي تجاه لاردة «Lerida»، ثم تركها عائدا إلى قرطبة بجيشه في شهر ذي القعدة عام «٣٩٣هـ/ سبتمبر عام ١٠٠٣م»(١١٣).

اضطر عبدالملك المظفر إلى القيام بغزوة أخرى في صيف عام «٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م» متخذاً من أراضي سرقسطة ووشقة « Huesca» وبربشتر «Barbastro» قاعدة لانطلاق الجيش الإسلامي نحو أراضي النصارى، وبمشاركة قوات من الثغر الأعلى، فاتجه ضد إمارة ريباغورثه «Ribagorza» في الشمال الشرقي «لبربشتر»(١١٤).

يتبين مما سبق أن مدن الثغر الأعلى اتخذت قواعد عسكرية متقدمة لانطلاق الجيش الإسلامي نحو أراضي النصارى، وذلك نظرا للأهمية الاستراتيجية العسكرية والجغرافية للثغر الأعلى الذي كان يتحكم في المواقع النصرانية المجاورة له.

ونستطيع أن نلمح آثارا اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية لهذه الغزوات ـ التي قام بها كل من الحاجب المنصور بن أبي عامر وابنه عبدالملك المظفر ـ في المجتمع الأندلسي وفي الثغر الأعلى. فكثرة الغزوات والحروب المظفرة جلبت أعدادا كبيرة من العبيد ذكورا وإناثا في وقت ارتفعت فيه أسعار هذه البضاعة في أسواق العالم الإسلامي، كما يشهد على ذلك الجغرافي المقدسي(١١٥).

ولاشك أن ذلك أسهم في غنى خزينة الدولة وخزينة الخلفاء الخاصة في ذلك العصر، وانتعاش الأسواق بهذه التجارة المربحة، وخاصة أسواق الثغر الأعلى القريبة من الممالك النصرانية.

ولكن فيض الجواري بهذا الشكل كاد يخلق أزمة اجتماعية في الأندلس، لكثرتهن التي أدت إلى زهد الناس بالحرائر عند الزواج، ويشير المراكشي إلى ذلك في أيام المنصور بن أبي عامر قائلا: «وملأ الأندلس غنائم وسبيا من بنات الروم وأولادهم ونسائهم، وفي أيامه تغالى الناس بالأندلس فيما يجهزون به بناتهم من الثياب والحلي والدور، وذلك لرخص أثمان بنات الروم، فكان الناس يرغبون في بناتهم بما يجهزونهم به مما ذكرنا، ولولا ذلك لم يتزوج أحد حرة، بلغني أنه نودي على ابنة عظيم من عظماء الروم بقرطبة ـ وكانت ذات جمال رائع ـ فلم تساو أكثر من عشرين ديناراً عامرية»(١١٦).

وقد كان ذلك من جملة العوامل التي أسهمت في ازدياد الهجنة في المجتمع الأندلسي وزادت من العنصر الغريب فيه.

أما الآثار العسكرية لغزوات المنصور فهي تمكن الأندلسيين من القضاء على المراكز الحصينة، التي أقامتها دول الشمال النصرانية على مقربة من الحدود مع الثغر الأعلى، وعلى ضفة نهر دويرو، وقد هدم بعضها ونزل المسلمون في البعض الآخر وشحنوه بالسلاح والجنود.

والآثار السياسية تتمثل في استطاعة الخلفاء والحجاب بل والقواد بالثغر الأعلى، بسط سيادتهم على الممالك النصرانية، ومن مظاهر ذلك إعلان الملوك النصارى الولاء لهم، وعبروا عن ولائهم بدفع المال أو تقديم الحصون أو كليهما. وقبلوا في بعض الأحيان مرابطة الجيوش الإسلامية في أراضيهم.

وقد انحل نظام السلطة الداخلي لهؤلاء الملوك النصارى وتفكك بنيان الدولة لديهم. إلا أن هذا الخضوع

لنصارى الشمال لم يبلغ إلى حد انقلابهم لرؤساء الجماعات من أهل الذمة، كأفراد الأسرة القوطية الحاكمة عند الفتح الأول للأندلس، بل بقي مجرد رابطة تبعية للخلفاء والحجاب دون أن يتعدى ذلك ليشمل تابعيهم أو أفراد رعيتهم.

يتضح مما سبق أن ترجيح كفة الخلافة وإحكامها السيطرة على جميع أنحاء الأندلس وخضوع الممالك النصرانية لها أضفى على مسلمي الثغر الأعلى، طابع النصر والفخر والخبرة القتالية، فأوقفوا تقدم جيوش النصارى تحت قيادة «سانشو الكبير Sancho el Mayor» في أعوام «٣٩٤ ـ ٤٢٥هـ/ ١٠٠٤ ـ ١٠٣٥م».

ولقد تمكن المسلمون من احتلال كثير من أراضي نصارى الشمال ومواقعهم الحصينة وتحكموا في السيطرة على الممالك النصرانية عن طريق طلائع متقدمة من الحراس المسلمين وشارك في الحملات بنو تجيب الذين ظلوا على ولائهم لحكومة قرطبة بجانب بني الطويل «الشبريط»، وبني ذي النون البربر، وكذلك أسرة بني قسي المولدون.

يتضح العامل الاقتصادي عاملا جوهريا في تلك المعاهدات والمهادنات، التي أبرمها زعماء وملوك الممالك النصرانية مع خلفاء قرطبة، حيث كانت تجدد كل عام، في مقابل تسليم جباية، أو في مقابل تنازل نصارى الشمال عن أراضي وحصون، بل كان العامل الاقتصادي سببا رئيسيا في الصراع على منطقة الثغر الأعلى.

استمرت سياسة السيطرة على الممالك النصرانية، وإبرام معاهدات السلام طوال عصر الخلافة، ولكن من الملاحظ أن الخليفة عبدالرحمن الناصر لم يسرف في الحروب مع الممالك النصرانية، لعلمه باستحالة القضاء عليها، فكان يكتفي بإضعافها وردعها عن الإغارة على الثغر الأعلى. وقد قام المنصور بن أبي عامر بغزواته وضرباته ضد الممالك النصرانية دون أن يحاول إسكان المسلمين في الأراضي التي فتحها ليحولها إلى أراض إسلامية، مكتفيا بالحصول على الغنائم والسبايا والجزية، ولو كانت سياسته هذه استمرت وواصلها الناس من بعده لمدة قرن من الزمان لكان للقوى النصرانية أن تضعف. فكانت النتيجة أن النصارى استطاعوا بعد وفاته تجديد قواهم واستقووا على المسلمين، ونشطت حركة الاسترداد.

وقد تمكن الخلفاء والحجاب من بسط سيادتهم على دول الشمال النصرانية ومن مظاهر ذلك إعلان الملوك النصارى الولاء لهم وعبروا عن ولائهم بدفع المال أو تقديم الحصون أو كليهما. كما قبلوا في بعض الأحيان مرابطة الجيوش الإسلامية في أراضيهم أو ممثلين مقيمين للخلفاء في دولهم.

وظهر أثر سياسة حكومة قرطبة واضحا على مصير الصراع بين الإسلام والمسيحية. فقوة الأندلس التي وصلت إلى ذروتها في القرن العاشر الميلادي، جعلت الخلفاء قادرين على غزو كل دول الشمال الإسباني النصرانية، لكن أعظم عسكريي ورجال الدولة المسلمين بما فيهم الناصر والمنصور لم يستطيعوا توطين المسلمين ولا حتى الاحتلال الدائم لأي منطقة من المناطق التي تغلبت عليها دولة «أشتوريش» خلال القرن ونصف القرن، اللذين سبقا ارتقاء عبدالرحمن الثالث لعرش الخلافة.(١١٧)

وهذا العجز عن إكمال فتح شبه الجزيرة، الذي كاد يكون كاملا عند الفتح الأول أيام موسى بن نصير قبل قرنين، يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه نقطة الضعف في الصدام بين الإسلام والمسيحية في سياسة حكومة قرطبة في عهد الخلافة مع ممالك الشمال المسيحية، والبداية لحركة الاسترداد المسيحية من نهر دويرو شمالا إلى جميع أجزاء شبه الجزيرة الأيبيرية.

ولذلك من الضروري تحديد نوع الخضوع للممالك المسيحية الشمالية تجاه الخلفاء، ففي الشمال لم يستوطن المسلمون ولم يعمروا شيئا منه، كما هو حالهم في الجنوب، لأنه مضى على استقرارهم في الجنوب زمن طويل، كما أن مناخ الشمال ربما بدا لهم قاسيا وفقيرا، كما أن عداء السكان وخاصة الجبليين منهم كان شديدا. أما ملوك الشمال وسادته من النبلاء فمهما بلغ من خضوعهم للخلفاء والحجاب إلا أن هذا الخضوع لم يبلغ إلى حد انقلابهم لرؤساء الجماعات من أهل الذمة [١١٨] كأفراد الأسرة القوطية الحاكمة عند الفتح الأول للأندلس، بل بقي مجرد رابطة تبعية للخلفاء والحجاب دون أن يتعدى ذلك ليشمل تابعيهم أو أفراد رعيتهم.

الهوامش

(١) البكري: جغرافية الأندلس وأوربا من كتاب المسالك، تحقيق الحجي، ص١٣، ص٥٩، حاشية٣، وانظر الخريطة المرفقة، رقم(١).

(٢) Lane - Poole Story of Arabs. PP. 110-113.

وانظر عنان: دولة الإسلام، القسم الثاني، الخلافة الأموية، ص ٣٩١ـ ٣٩٢ وما بعدها.

(٣) L. Provencal: L'Esppagne Musulmane, T. III, PP. 56-57.

(٤) أحمد بدر: تاريخ الأندلس، ج١، ص١٢٢، ١٢٤.

(٥) انظر: الخريطة المرفقة.

(٦) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص٣٦.

(٧) انظر: الرازي، وصف الأندلس في مجلة الأندلس الإسبانيا، العدد ١٨، الصفحات من ٧٢ بجانب رقم٢٢ إلى ص٧٩ بجانب رقم ٣٥، ومؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص ٧٠-٧٥، والبكري: جغرافية الأندلس، ص١٢٤-ص١٣٥.

(٨) الرازي: المصدر السابق، نفس الصفحات. وانظر: العذري، نفس المصدر ص٢٢ـ ص٢٤، ص٥٥، ص٥٦.

(٩) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص٣٦.

(١٠) تحالفت مملكة نبرة مع مملكة ليون ضد الخليفة عبدالرحمن الناصر في غزوة سلمنقة، أو الشنتمرية الخندق، لتفصيلات أكثر، انظر: ابن حيان، المقتبس، ج٥، ص٤٣٣-٤٤٤ ما بعدها.

(١١) يصف المستشرق الإسباني سيمونيت المولدين بأنهم كانوا بعد إسلامهم واندماجهم في المجتمع الإسلامي، أشد تعصبا ضد النصارى من المسلمين الخلص أنفسهم، انظر:

Francisco Javier Simonet: Historia de Los Mozarabes de Espana, Tomo I, P.258,362.

(١٢) العذري: نفس المصدر، ص٤١، ومن ص٤٤-ص٤٥، وابن حيان: المقتبس، ج٣ بتحقيق ملشور أنطونيا، ص٢٠، ص٢١، وابن حيان: المقتبس، ج٥، بتحقيق شالميتا، ص٣٧٩.

(١٣) ابن خلدون: العبر، المجلد الرابع، القسم الأول، ص٢٦٥، ص٣٨٦-٣٨٧، والمقري: النفح، ج١، «احسان عباس»، ص ٣٣٠، ومجهول: أخبار مجموعة، «الابياري»، ص٦٢، وابن عذارى: البيان، ج٢، ص٣٨، ودوزي: تاريخ مسلمي إسبانيا، ج١، ترجمة حسن حبشي، ص١٥٧.

(١٤) ابن الأثير: الكامل، ج٦، ص١٦٩ «طبعة بيروت ١٩٦٥م» والمقري: النفح «محي الدين» ج١، ص٣١٧ حيث يقول: «وولي بعده ابنه الحكم. . . وفي خلال فتنة كانت بينه وبين عميه اغتنم العدو الكافر الفرصة في بلاد المسلمين، وقصد برشلونة فملكوها سنة خمس وثمانين، وتأخرت عساكر المسلمين إلى مادونها».

(١٥) ابن خلدون: نفسه، ص٣٣٠.

(١٦) ابن حيان: المقتبس، ج٦ «الحجي» ص١٨٨، ص٢١٨، ص٢١٩.

(١٧) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٣٧.

(١٨) حصن هري وبري يقابل اليوم منطقة Arraiza، ويذكر بروفنسال أن لب هذا ضايق بنبلونة وحصن لجنوده بجانبها في مكان يقابل Arraiza حاليا وذلك أثناء حكم شانجة غرسية الذي توفي سنة٣١٣هـ/ ٩٢٦م.

انظر: Provencal, Op. Cit, I, P.392.

وانظر: ابن عذارى، البيان، ج٢، ص١٤٣، والعذرى: نفسه، ص٣٧.

(١٩) ابن عذارى: البيان، ج٢، ص١٤٨.

(٢٠) العذرى: نصوص عن الأندلس، ص٣٨.

(٢١) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا»، ص١٢٤، والعذري: نفسه، ص٣٨.

(٢٢) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا»، ص١٢٥، والعذرى: نفسه، ص٣٨.

(٢٣) العذري: نفسه، نفس الصفحة، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٦٩، لم يطلق البشكنس سراح عبدالله القسوي إلا بعد تسليم الحصنين، بالإضافة إلى إرغامه على تسليم ابنته «أراكة Urraca» رهينة، وهي التي تزوجت بعد ذلك من فرويلا الثاني ملك ليون وتسليم ابنه «فرتون Fortun» وهو الذي اعتنق النصرانية فيما بعد انظر Maria: Aragon Musulman Op Cit. P.90

(٢٤) ابن حيان: المقتبس، ج٥، ص١٤٣، وانظر: ابن عذاري، البيان، ج٢، ص١٧٢.

(٢٥) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا»، ص١٣٥، ص١٤٥، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٧٠، ص١٧١، ومؤلف مجهول: تاريخ عبدالرحمن الناصر، Una Cronica Anonima Op. Cit, P.52

(٢٦) ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٤٥، ص١٤٦، ص١٤٧.

(٢٧) ابن حيان: نفسه، ج٥، نفس الصفحات.

(٢٨) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٦٨، ص٦٩.

(٢٩) ابن حيان: نفسه، ج٥ نفس الصفحات، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٧٢ـ ص١٧٣.

(٣٠) ابن حيان: المقتبس. ج٥، ص١٥٥، ص١٥٦.

(٣١) مويش هو الاسم الدقيق الواضح المتكرر لاسم هذا المكان، وفي البيان لابن عذاري، ج٢، ص١٧٥، وفي تاريخ الناصر لمجهول ص٦٣ تحت رقم٣٦، يرسم دوما «مويش» وانظر: ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٥٩، ويذكرها العذري باسم مويش، انظر: نصوص عن الأندلس، ص٤٩.

(٣٢) ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٦١ يشرح عريب بن سعيد لهذه الغزوة على لسان الرازي.

(٣٣) مدينة الفرج: تسمى كذلك وادي الحجارة، وقد سميت الفرج نسبة إلى الفرج بن سالم البربري، فانظر: ابن حزم، الجمهرة، ص٥٠١، وابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، ص٧، هامش١.

(٣٤) ابن حيان المقتبس، ج٥، ص١٦٣، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٧٧.

(٣٥) ابن حيان: المقتبس، ج٥، ص١٦٤، يذكر ابن عذاري حصن القلعة باسم القبلة، انظر البيان، ج٢، ص١٧٧.

(٣٦) ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٦٤.

(٣٧) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، ص١٣٠، والعذري: تصوص عن الأندلس، ص٤٢، ص٤٩، وابن الأبار: الحلة السيراء، ج٢، ص٧٩، ص٨٠.

(٣٨) ابن حيان: المقتبس، ج٥، ص١٦٤، ص١٦٥، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٧٨+٣.

(٣٩) ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٦٥، ص١٦٦.

(٤٠) ابن حيان: المقتبس، ج٥، ص١٦٦، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٧٩+٣.

(٤١) المصدران السابقان، نفس الصفحات.

(٤٢)ابن حيان: نفسه، ج٥، ص١٦٧، وابن عذاري، ص١٧٩، ص١٨٠.

أنتشية: هكذا رسم هذا الموضع عند ابن حيان، ولكن ابن عذاري، يذكره أنتشية في البيان، ج٢، ص١٨٠.

(٤٣) ابن حيان: المقتبس، ج٥، «شالميتا»، ص١٨٦-١٨٧، والمقتبس، ج٣ ــ «ملشور» ص١٩، والعذري: نصوص عن الأندلس، ص٣٩.

(٤٤) العذري: نفسه، ص٤٠.

(٤٥) بلبارش ولاية صغيرة جنوب جبال ألبرت بين قطلونية وأراغون، وكانت تابعة لمملكة شارلمان ثم استقلت وضمت إلى نافارا انظر.

Aguado Bleye (Pedro) Manual de la Historia de Espana, V.I.P. 502.

(٤٦) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٣٩-٤٠.

(٤٧) ابن حيان: المقتبس، ج٣ ــ «ملشور» ص٨٧، حيث يقول: «فانكشفت وجوه التجيبيين وقوى سلطانهم فتوراثوا ملك سرقسطة وهوى نجم القسويين بعد مهلك محمد واعتورهم الإدبار وغشيتهم دولة الجماعة باستخلاف الخليفة الناصر... حتى استنزل جميعهم من معاقلهم وحسم من الخلاف مصامعهم، ...، وأخرج جميع بني قسي... إلى قرطبة سنة اثنتى عشرة وثلث فصاروا في جنده وجمع الثغر الأعلى كله لأبي يحيى محمد بن عبدالرحمن وأولاده من بعده».

(٤٨) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٤٩ـ ٥٠.

(٤٩) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص١٩١-١٩٥.
(٥٠) العذري: نفسه، ص٤٠.
(٥١) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص٢٠٧، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٩٢، وابن خلدون: العبر، ج٤، ص٣٠٨، والمقري: النفح «احسان عباس» ج١، ص٣٦٣.
(٥٢) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص٤٣٥-٤٣٩-٤٤٠.
(٥٣) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص٤٤٠-٤٤٢.
(٥٤) ابن حيان: المقتبس، ج٥، «شالميتا»، ص٤٣٦-٤٣٧.
(٥٥) ابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٨٦، وابن حيان: نفسه، ص١٩٠.
(٥٦) وصفت الأندلس بأنها دار حرب، لأن أمامها «بحر مهلك وخلفها عدو مدرك» الزهري: كتاب الجغرافية، ص٢٢٦.
(٥٧) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٣٧، وابن عذاري: البيان، ج٢، ص١٤٣.
(٥٨) المقري: النفح، ج١، ص٣٦٥-٣٦٦.
(٥٩) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص٤٥٤-٤٥٥.
(٦٠) ابن حيان: نفس المصدر، ج٥، ص٤٦٦.
(٦١) ابن حيان: نفسه، ص ٤٦٩.
(٦٢) ابن حيان: نفسه، ص ٤٦٦-٤٦٧.
(٦٣) يتحدث ابن حيان عن هذا الاتفاق فيقول: «فتم على أصلح الوجوه، وارتفعت به الحرب بين أهل الملتين ما بين مدينة شنترين إلى مدينة وشقة، وأدخل ردمير فيه مع نفسه غرسية بن شانجة بن غرسية، صاحب بنبلونة، وفردلند بن غند شلب، صاحب قشتيلة، وبني غومس، وبني أنشور وغيرهم». انظر: ابن حيان، نفسه ج٥، ص٤٦٦ - ص٤٦٧.
(٦٤) ابن حيان: المقتبس، ج٥، «شالميتا»، ص٤٧٣-٤٧٤، والعذري: نفس المصدر، ص٤٦-٤٧.
(٦٥) المصدران السابقان: نفس الصفحات.
(٦٦) ابن حيان: نفس المصدر، ج٥، ص٤٨٠-٤٨١.
(٦٧) يقول ابن حيان إنه في العشرين من شوال عام ٣٣٠هـ/ منتصف أغسطس عام ٩٤٢م، أغارت على شبه الجزيرة «أمة عظيمة من الترك الذين اخلقوا القسطنطينية، على المسلمين بالثغر الأعلى من الأندلس، انحدروا من بلد الإفرنج بغتة في خلق عظيم» انظر: المقتبس، ج٥، ص٤٨١، ٤٨٢، والعذري: نفس المصدر، ص٧٢.

ويلاحظ أن ابن حيان يسمي المنغاريين بالترك وقد ذكرهم محقق هذا الجزء من المقتبس بالمجر، انظر: المصدر نفسه، ج٥، ص٤٩٠ الهامش بجانب رقم ١٤، ويسميهم العذري بالمجوس، انظر نصوص عن الأندلس، ص٧٢ ويرجع ابن حيان سبب هجومهم على الثغر الأعلى للعامل الاقتصادي.
(٦٨) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص ٤٨٢.
(٦٩) ابن حيان: المصدر السابق، نفس الصفحة.

يطلق ابن حيان على هذه القبائل التي هاجمت شمال الثغر الأعلى «الترك أما العذري فيسميهم بالمجوس» ومما يرجح رواية ابن حيان وعدم اختلاط الأمر عليه أنه فرق بين غزوة الترك هذه وغزوات النورمان على السواحل الأندلسية، إذ يطلق على أصحاب هذه الغزوات «المجوس الخارجون بساحل الأندلس الغربي أيام الأمير محمد» أو المجوس الأردمانيون، بينما يخلط العذري بين هذه الغزوة وغيرها ويطلق على الجميع المجوس. بالإضافة إلى ذلك أن لفظ المجوس مرتبط بظهورهم في مجاري الأنهار الصالحة للملاحة بمراكبهم أو على السواحل البحرية، والأمر يختلف في هذه الغزوة فلم يذكر فيه المراكب كما أن لاردة تقع على أحد روافد نهر إبرو غير الصالح للملاحة لمثل هذه الغزوة وسفنها المتعددة على فرض وجودها، مما يرجح رواية ابن حيان بأنها غزوة برية لقبائل أتت من الشمال عبر فالة، وقد تكون من القبائل المجرية، انظر: ابن حيان المقتبس، ج٣ «ملشورة ص٢٧، ج٦ «الحجي» ص٢٣، ٤٧، ٢٨، والعذري: نصوص عن الأندلس، ص٧٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠.

وهنا تظهر لنا دقة ابن حيان في وصف الأحداث، وكان هذا الحادث أهمية كبيرة في تاريخ أوروبا من حيث إنه يمثل قوة جديدة لأول مرة على مسرح العلاقات الدولية الأوروبية، وهي قوة المجريين الذين اضطروا تحت ضغط جيرانهم البجناك أو البشناق والبلغار، إلى الارتحال والاستقرار في المنطقة التي نسبت إليهم وعرفت باسم هنغاريا أو المجر في أواسط حوض نهر الدانوب أو الطونة. انظر: A. A Vasiliev: History of the Byzantine Empire P. 316 (Madison ,1952)

ولقد أعطانا ابن حيان وصفا دقيقا للحدود الجغرافية لموطن المجريين عند قوله بأن مساكنهم على نهر الطونة، وأن قبائل

البجناك كانت تجاورهم من الشرق، وأن أرض روما كانت تقع منهم في الجنوب، بينما تقع القسطنطينية منهم منحرفة إلى الشرق قليلا، وفي الشمال منهم مورافيا والصقالبة وفي الغرب منهم الساكسون والافرنجة. (راجع النص السالف الذكر) في ابن حيان، ج٥، ص٤٨٢ وانظر لتفاصيل أكثر، أحمد مختار العبادي: خبر ظهور الترك بالثغر الأعلى، في سنة ٣٣٠هـ، نص جديد للمؤرخ ابن حيان، مجلة المورد، العدد ٢٣ المملكة المغربية.

(٧٠) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا» ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(٧١) ابن حيان: المصدر السابق، ج٥، ص٤٨٤، وقد طلب الخليفة عبد الرحمن الناصر من قائده غالب في عام ٩٤٦/٣٣٥م، أن ينقل معسكره من طليطلة إلى مدينة سالم، القريبة من أراضي نصارى الشمال، وبذلك تمكنت القوات الإسلامية من إغلاق الطريق أمام أي هجوم للأعداء، وهذه هي القاعدة العسكرية الهامة التي سوف تكون مستخدمة بواسطة المنصور محمد بن أبي عامر بعد ذلك.

انظر: ابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢١٣ـ٢١٤.

Luis Suarez Fernandez: Historia de Espana, Edad Media, P. 80.

(٧٢) ابن حيان: المقتبس، ج٥ «شالميتا»، ص٤٩٠.

(٧٣) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٤٦ـص٤٧، وابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢١٧.

(٧٤) العذري: نفسه، ص٤٧.

(٧٥) ابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢١٩ـص٢٢٠.

(٧٦) تنسب إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر عبارة كتبها بنفسه في آخر حياته يقول فيها إن الحياة السعيدة التي تمتع بها حقا في حياته كانت أربعة عشر يوما فقط، انظر: ابن عذارى، البيان، ج٢، ص٢٢٨، وهذه العبارة قد تعتبر صحيحة من حيث الواقع، لأن الملوك والحكام الذين يشعرون بالمسؤولية، لا يجدون وقتا للراحة أو التلذذ بالحياة.

(٧٧) ابن حيان: المقتبس، ج٥، «شالميتا»، الصفحات رقم ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٧، ٤٦٩ ولتفصيلات أكثر، انظر: المقري: النفح، ج١، محيي الدين، ص٣٤٢، ٣٥٩، وانظر:

Codera: Las Embajadas de principes Cristianos en Cordoba, en las ultimos anos de al-Hakam, en Est. Crit. Hist. Ar. Esp. Vol. Ix, PP. 181-205.

(٧٨) ابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢٢١، والمقري: النفح، «محيي الدين»، ص٣٤٢.

(٧٩) ابن عذارى: المصدر السابق، ج٢، ص٢٣٣، وابن حيان: المقتبس، ج٦، الحجي، ص٣٢، ص٢٤١، ٢٥٨، ٢٥٩.

(٨٠) ابن حيان: نفسه، ج٦، نفس الصفحات، وابن خلدون: العبر، ج٤، ص٣١٥ـ٣١٦.

وانظر Codera: las Embajadas op. Cit. PP. 190-192

(٨١) أحمد بدر: تاريخ الأندلس في القرن الرابع الهجري، ص٦٦.

(٨٢) ابن حيان: المقتبس، «الحجي»، ص٢٣٧ـ٢٣٨.

(٨٣) ابن خلدون: العبر، ج٤ «ط بيروت»، ١٩٨١، ص٣١٤، والمقري: النفح، ج١، «إحسان عباس»، ص٣٨٣.

(٨٤) ابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢٥٥ـ٣٥٦.

(٨٥) Gimenez: Lapida Arabe de la Ermita de sanmigel de Gormaz "Al- Andalus - revista"p. 450-452

«مجلة الأندلس الإسبانية» ١٩٤٣.

(٨٦) ابن خلدون: العبر، ج٤، «ط بيروت»، ص٣١٣.

(٨٧) ابن حيان: المقتبس، ج٦ «الحجي»، ص٢٤١، ص٢٥٨، وابن خلدون: نفسه، ج٤، ص٣١٥.

(٨٨) ابن حيان: المقتبس، ج٦ «الحجي»، ص١٢٨.

(٨٩) ابن حيان: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٩٠) ابن حيان: المقتبس، ج٦ «الحجي» ص١٢٩.

(٩١) ابن عذارى: البيان، ج٢، ص٢٤٧.

(٩٢) ابن حيان: المقتبس، ج٦، ص١٧٧.

(٩٣) ابن حيان: المقتبس، ج٦ «الحجي»، ص١٨٨، ص٢١٨ـ٢١٩.

(٩٤) يقول ابن حيان: «فعجل إنفاذ صاحب الشرطة الوسطى عبدالرحمن بن يحيى بن محمد بن هاشم التجيبي المقيم لديه بقرطبة إلى سرقسطة بلده قائدا وعدا، استدعاه الأمير أبو الوليد هشام ولده إلى مجلسه يوم الاثنين لأربع خلون من شعبان، فأمره عن أمير المؤمنين أبيه بتعجيل اللحاق إلى سرقسطة قائدا وبما يحتمل عليه أمراء، وحدد له في ذلك حدودا يمتثلها، وخلع عليه خلعا فاخرة، ففصل عبدالرحمن سائرا إلى عمله يوم الثلاثاء لخمس خلون من شعبان، فكان خروجه ظاهر الزينة حسن التعبئة».

انظر المقتبس، ج٦ «الحجي»، ص٢٢٢.

(٩٥) ابن حيان: نفسه، ج٦، ص٢٢٥ـ٢٢٦، ودروقة مدينة بالثغر الأعلى، انظر الخريطة رقم٢.

(٩٦) ابن حيان المقتبس، ج٦ «الحجي» ص٢٣٤ـ ٢٣٦.

(٩٧) ابن حيان: نفسه، ج٦، ص٢٣٧ـ ص٢٣٨

(٩٨) يقول ابن عذارى: «وفيها خرج الوزير يحيى بن محمد بن هاشم إلى سرقسطة وبين يديه الطبول والبنود» انظر: البيان، ج٢، ص٢٥٠.

(٩٩) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٧٨، وابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص٦٧.

(١٠٠) كانت هذه المعاهدة بعد غزوة ليون الأولى في سنة ٣٧٢هـ، انظر: العذري، نفسه ص٧٨ وانظر:

Maria: Argon Musulman, op, Cit, P. 126.

(١٠١) العذري: نصوص عن الأندلس، ص٧٨ـ ص٧٩، ابن الكرديبوس: تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، ص٦٣، النص والتعليق.

(١٠٢) ابن دراج: ديوان ابن دراج القسطلي، تحقيق محمود علي مكي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١م، ص٤٣٣.

(١٠٣) هو «الملك غند شلب»، بن ملك «البشكنس» النافار شانجة الثاني بن غرسية المعروف باسم Sancho Abarca وقد حكم بلاده من ٣٦٠ـ ٣٨٤هـ/ ٩٧٠ ـ ٩٩٤م». كان قد قدم إلى قرطبة في أواخر أيام أبيه وبتكليف منه ليؤكد عهد الولاء للمنصور، وهذا ما يظهر من قصيدة ابن دراج، وإن كانت المصادر التاريخية لم تذكر لنا شيئا عن هذه السفارة، وكان غند شلب نائبا لأبيه ملك نافارا على إقليم (أراغون Aragon) انظر، ديوان ابن دراج: نفس المصدر السابق، ص٤٣٢.

(١٠٤) ابن دراج: نفس المصدر، ص٤٢٨ ـ ص٤٢٩، ولم نعرف شقيق حكم بن عبد العزيز والي قلعة أيوب، الذي قتل في غارة ابن شانجة على قلعة أيوب، لكنه قد يكون واحدا من الإخوة الثمانية الذين أورد ابن حزم أسماءهم. انظر: قائمة أنساب التجيبيين، المرفقة مع هذه الرسالة.

(١٠٥) يقول ابن دراج:

شهد النـاس أمس ما لم يروه ... في الذي أدركوا ولا شـهدوه
قتل المشركـون منا شهيدا ... فتمنوا بأنهم أنشـروه
سفكت بالدم الكريم دمـاه ... كـذا يوبق العليم السفيه
قتلـوه مصفـدا فـودوه ... لو علا ظهر طرفـه لم يدوه

انظر، ديوان ابن دراج: نفس المصدر، ص٤٢٩.

يتضح لنا مما سبق من قيام المنصور بن أبي عامر بالدفاع عن الثغر الأعلى، مدى الاعتزاز الذي اتسم به مسلمو الثغر الأعلى، وشعورهم بالنصر والفخر.

(١٠٦) ابن دراج: نفس المصدر، من ص٤٣٢ إلى ٤٣٤.

(١٠٧) Cronica de san juan de la pena, publicada por Carmen castegui Gros Zaragoza - 1985, pp. 24-25.

(١٠٨) Cronica: op, Cit, p. 25.

(١٠٩) مجهول: ذكر بلاد الأندلس، الصفحات من ١٨٥ إلى ١٩٤.

(١١٠) يذكر ابن بسام أن: «الإفرنجة في آخر وقت المنصور قد تمسكت بالمسالمة فلما سمعت بموته طمعت» انظر: الذخيرة، المجلد الأول ـ القسم الأول، ص١٠٢ ـ ١٠٧.

وانظر: Maria Jesus Viguera. Aragon Musulman, pp. 130-131.

(١١١) مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، ص١٩٥، وابن عذارى: البيان، ج٣، الصفحات من ٤ إلى ٩، ولتفصيلات أكثر

عن هذه الحملة انظر

F. Hernandez jimenez: Estudios de Geografia Historica Espanola, Al- Andalus revista, Vol. VI, 1941, pp.341-343. Cf: Levi - provencal, Histoire de l'Espagne, op, Cit, tome II, pp. 344-347.

(١١٢) ابن عـذاري: البيان، ج٣، ص١٢، ص١٣، وحول المدن المذكورة، انظر: F. Hernandez Jimenez, Sancho Op. Cit, pp. 344-347.

وانظر كذلك:

Fray justo Perez de Urbel Sancho el Mayor, 1950, Madrid, pp. 28, 41.

(١١٣) ابن عذاري: البيان، ج٣، الصفحات رقم ٥ إلى ٩ وانظر:

Felix Hernandez jimenez: op, Cit, p. 343.

(١١٤) ابن عذاري: البيان، ج٣، الصفحات ١٢، ١٣ وانظر:

Felix Hernandez Jimenez: Op, Cit, p. 352-353.

كانت هذه الحملـة درسا للفرنجة ولغيرهم من نصـارى الشمال، إذ أنهم حافظوا على عهودهم مع عبدالملك، وأتى رسول برشلونة إلى قرطبة يمد يد الطاعة ويطلب السـلام.

وكالعادة استعد عبدالملك المظفر لاستقباله استقبالا رائعا، وكان هذا آخر يوم من أيام العظمة والمجد في تاريخ بني عامر، إذ لم تمض بضع سنوات حتى مات المظفر وخلفه أخوه عبدالرحمن شنجول الذي كانت نهاية الدولة على يديه عام ٣٣٩هـ. انظر ابن حيان برواية ابن بسام، في الذخيرة، القسم الرابع، المجلد الأول، ص٦٤.

(١١٥) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٤٢، وأحمد بدر: تاريخ الأندلس، عصر الخلافة، ص٧٦.

(١١٦) عبدالواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، القاهرة ١٩٤٩م، ص٣٨، وانظر: أحمد بدر: المرجع السابق، ص٧٦-ص٧٧.

(١١٧) Toynbee -(A.J): A study of history, Vol VIII. p. 349-51, London.

(١١٨) W. Montgomery Watt, A History of Islamic Spain, p. 41- 42, London, 1980.

المصادر الأصلية

(١) ابن الأبار: الحلة السيراء، ج٢، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، ١٩٥٥.
(٢) ابن دراج: ديوان ابن دراج القسطلي، تحقيق محمود علي مكي، المكتب الإسلامي، د. ت.
(٣) ابن الكردبوس: تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، طبع ونشر معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، ١٩٧١.
(٤) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٦، طبعة بيروت، ١٩٦٥.
(٥) ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٦٢.
(٦) ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، المجلد الأول ـ القسم الأول، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٩.
(٧) ابن حيان: المقتبس، ج٣، تحقيق ملشور انطونيا، باريس، ١٩٣٧.
المقتبس، ج٦، تحقيق شالميتا، كورينطي، المعهد الإسباني العربي، مدريد، ١٩٧٩.
المقتبس، ج٦، تحقيق الحجي.
(٨) ابن خلدون: العبر، المجلد الرابع، القسم الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
(٩) البكري: جغرافية الأندلس وأوربا من كتاب المسالك، تحقيق الحجي.
(١٠) ابن عذاري: البيان المغرب، ج٢، تحقيق كولان وبروفنال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣.
(١١) ابن الخطيب: أعمال الأعلام، تحقيق ل. بروفنال، دار المكشوف، بيروت، ١٩٥٦.
(١٢) الزهري: كتاب الجغرافية، تقديم وتحليل حسين مؤنس، في تاريخ الجغرافيا في الأندلس، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦.

مجهول: ذكر بلاد الأندلس، تحقيق لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٨٣ .
(١٣) الرازي: وصف الأندلس بمجلة الأندلس الإسبانيا، العدد ١٨، بيروت، ١٩٥٦ .
(١٤) العذري: نصوص عن الأندلس، تحقيق ونشر عبدالعزيز الأهواني، مدريد، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٦٥ .
(١٥) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، القاهرة، ١٩٤٩ .
(١٦) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي خوية، ليدن، ١٩٦٧ .
(١٧) المقري: نفح الطيب، ج١، تحقيق إحسان عباس.
نفح الطيب، ج١، تحقيق محي الدين عبدالحميد
مجهول: أخبار مجموعة فتح الأندلس، تحقيق إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة، ١٩٨١ .
(١٨) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري واللبناني، ١٩٨٢، ونسخة أخرى بتحقيق عبدالله الطباع، بيروت، ١٩٥٨ .

المراجع العربية الحديثة والمترجمة والدوريات والمجلات

(١) أحمد بدر: دراسات في تاريخ الأندلس، جزءان، دمشق، ١٩٦٩م.
(٢) حسين مؤنس: فجر الأندلس، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الجغرافيا والجغرافيين في الأندلس، ط٢، ١٩٨٦م.
- مكتبة مدبولي بالقاهرة.
- معالم تاريخ المغرب والأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م.
(٣) حسن أحمد محمود: تاريخ المغرب الإسلامي من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة، القاهرة، ١٩٦٨م.
(٤) دوزي رينهارت: تاريخ مسلمي إسبانيا، ترجمة حسن حبشي، دار المعارف، ١٩٦٣ .
(٥) دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة عباس محمود، عبدالحميد يونس، وإبراهيم زكي خورشيد، ج٤، ج٥ .
(٦) لان بول: قصة العرب في إسبانيا، ترجمة علي الجارم، القاهرة، ١٩٦٨م.
(٧) كتاب الأندلس: من سلسلة كتب دائرة المعارف الإسلامية، بقلم كولان، دار الكتاب اللبناني والمصري، بيروت، ١٩٨٠م.
(٨) محمد عبدالحميد عيسى: الفتح الإسلامي للأندلس، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م.
(٩) محمود إسماعيل عبد الرازق: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الجزء الأول، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
(١٠) مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ١١، ج١، ج٢، ١٩٤٩م.
مجلة المورد، العدد ٢٣، المملكة المغربية نص جديد للمؤرخ ابن حيان، تحقيق أحمد مختار العبادي: «خبر ظهور الترك بالثغر الأعلى، في سنة ٣٣٠هـ .

Foreign Resources
Cronicas Espanoles Y Latimes

1- Cronica de san juan de la pena, Version aragonesa, Ed. Critica, Institucion Fernando el catolico Zaragoza, 1985.
مدينة دير بينيا في أراغون بالثغر الأعلى الأندلسي في المعهد الإسلامي باللغة القشتالية القديمة .

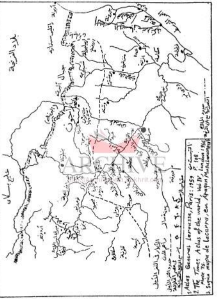
Modern Foreign Resources

1- Codera, F
Estudios Criticos de historia Arabe Espanola, Ed.
"Coleccion de Estudios Arabes". T. ix, Zaragoza, 1903, Madride, 1917.
2- Fray justo perez de Urbel:
Sancho el Mayor, Madrid 1950.

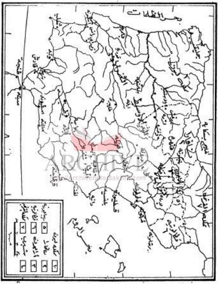
3- Luis Suarez Fernandez:
Historia de Espana, Edad Media, Editorial Gredos, Madrid, 1978.
4- Levi-Provencal:
Histoir de L'E spagne Musulm ane Tome. I,II
5- Maria Jesus Viguera:
Aragon Musalman, Libreria General, Zaragosa, 1981.
6- Simonet, F. J.:
Historia de los Mozarbes de Espana, ed. Turner, Madrid 1983, Tomo .
7- Toynbee (A.J),
Astudy of Hisory Vol. XIII London.
8- W. Montgomery watt, Ahistory of Islamic spain.
London. 1980.
9- A.A Vasiliev: History of the Byzantine Empire
P. 316 (Madison 1952)

Scientific Magazines "Revistas"

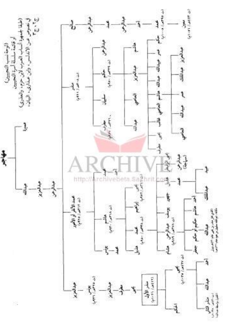
1- F. Hernandez Jimenez.
Estudios de Geografia Historica Espanola. Al Andalus revista, Vol. VI, 1941.
2- Lapida Arabe de la Ermita de san Migel de Gormez "Al-Andalus Revista, 1943".



خريطة رقم (١)



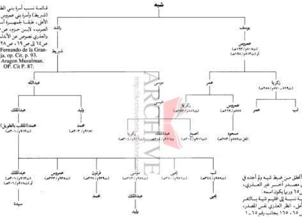
خريطة رقم (٢)
الأندلس في عصر الخلافة
المراجع ، ص ١٧٢ ، أطلس تاريخ الإسلام ، د. حسين مؤنس


مهاجر



نقلا عن ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص ٥٠٢، ٥٠٣، والعذري: نصوص عن الأندلس، الصفحات من ٢٩ إلى ٤٠، والمقتبس لابن حيان، تحقيق ملشور أنطونيا
وانظر: Ramon Menendez Pidal: Historia de Espana, Tomo. IV, P. 240, Y cf: Fernando de la Granja, op. Cit. p. 92

قائمة نسب أسرة بني الطويل (شريط) وأسرة بني عمروس بالثغر الأعلى، طبقا لجمهرة أنساب العرب، لابن حزم، ص٥٠٠، والعذري نصوص عن الأندلس من ص٦٤ إلى ص ٦٩، ص ٢٨.
CF: Fernando de la Granja, op. Cit, p. 93.
cf: Aragon Musulman. OP. Cit P. 87.



لم أتحقق من ضبط شبه ولم أجده في أي مصدر آخر غير العذري، ص٦٥ وربما يكون اسمه: شبة نسبة إلى اقليم شبة بالثغر الأعلى، انظر العذري نفس المصدر، ص ٦٥، ١٦٥ بجانب رقم ٦٥ ـ ١

جدول الخلفاء الأمويين بقرطبة

